



بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه :
" شرح الجمل " .

الدرجة العلمية : دكتوراه .

الطالب : حماد بن محمد بن حامد الشمالي

ملخص البحث

هذا البحث يتكون من قسمين رئيسيين : القسم الأول الدراسة ، وهي تشتمل على فصلين .
الفصل الأول : آبن الفخار وآراؤه ، وفيه المباحث التالية : عصره - آسمه وشهرته وكنيته -
صفاته والشأن عليه - حياته وتنقلاته - ثقافته - مؤلفاته - شيوخه - تلاميذه - وفاته - من يُعرف
بآبن الفخار .

الفصل الثاني : شرح آبن الفخار للجمل ، ويشتمل على المباحث التالية : توثيق نسبة الكتاب -
منهج آبن الفخار في الشرح - مقارنة بين شرح آبن الفخار وشرحين من شروح الجمل - مصادره -
شواهد - وأخيراً وصف النسخ .

أما القسم الثاني وهو تحقيق الكتاب ، فهو يشتمل على النص المحقق ، ثم على الفهارس
الغنية المختلفة .

وقد ظهر من خلال هذا البحث أن أبا عبد الله بن الفخار ينتهي إلى مذهب
أهل البصرة ، مع الأخذ في بعض الأحيان بمذهب الكوفيين ، ورأيت أيضاً من خلال كتابه
هذا أنه يقدر آراء سيبويه تقديراً كبيراً ، وله مع أبي القاسم الزجاجي صاحب الكتاب
المشروح مواقف كثيرة يظهر في غالبها بمظهر الذاب عن أبي القاسم الزجاجي .
ثم إنه أدرج في كتابه هذا كثيراً من آراء العلماء مشهورهم ومغمورهم ، وناقش
كثيراً منهم على تفاوت ملحوظ في مناقشة أولئك ، فقد أطلال مع آبن مالك ومع أبي حيان
إطالة مفيدة كشفت عن شخصيته العلمية ، وكان في تلك المناقشات يناقش بأسلوب ملوّه
الأدب والاحترام لأهل العلم .

ومن أهم ما يلاحظ في هذا الكتاب قلة الشواهد الشعرية قلة واضحة ، وهذا يرجع إلى
أن أبا عبد الله بن الفخار يعتبر الشعر باب ضرورة لا يسع الناشر ارتكابها .
ثم ظهر في هذا الكتاب أمر آخر هو من أكبر مزاياه ، ألا وهو كثرة القواعد العامة من
مثل قوله : حمل النقيض على نقيضه - والدخول في أوسع اليابين - وحمل المطلق على المقيد
وغيرها كثير . ويلاحظ أيضاً أن مؤلف هذا الكتاب ساق فيه قدرًا كبيراً من النوازل النحوية تتمثل
في بعض الحكايات التي كانت تقع له أولغيره من العلماء ، دلت في بعض جوانبها على صورة
ذلك العصر . والله الموفق ،،،

عميد كلية اللغة العربية

المشرف

الطالب

د / محمد بن مريسي الحارثي

د / محمود محمد الطناحي

حماد بن محمد بن حامد الشمالي

١٧/١١/٢٠١٤ هـ

المقدمة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(أ)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه .
ويعد : فان مجال تحقيق كتب الأوائل من المجالات التي تكسب الباحث
خبرة وعلم بفقده على أولئك العلماء ؛ ولما لهذا المذهب من فوائد واضحة يكتسبها
الباحث فاننى كنت أفكر في كتاب من كتب النحو ليكون موضوعا لدراسة المرحلة
التي كنت أنوى الالتحاق بها ، فكان من الكتب التي وقعت تحت يديّ نسختان من
شرح جمل الزجاجي لأبي عبدالله بن الفخار البيري ، تفضل الاخ الدكتور عياد الثبيني
باعارتي إياهما، وكانت إحداهما من مخطوطات مكتبة عبدالحى الكتاني ضمن الخزانة
العامة بالرباط ، والثانية من مخطوطات الزاوية الحمزية بالخزانة العامة أيضا ، وبعد
مراجعتها مراجعة طويلة - لأقف على تصوير واضح لشخصية أبى الفخار العلمية - وجدت
أنه عالما من علماء القرن الثامن المتميزين الذين أسهموا في دراسة النحو بجهود كبيرة
كان نتاجها كتابه هذا ، فكان يصحب ذلك مراجعة لكتب التراجم التي ترجمت له،
فرأيتها تضعه في منزلة عليّ قل أن يزاحمه عليها أحد في تلك الفترة ، فرأيت فى
تحقيق هذا الكتاب ودراسته كشفا عن علم من أعلام النحو قل أن يعرفه أحد فى عصرنا
هذا مع غزارة علمه ، وفيه أيضا كشف عن كتاب له مميزات وخصائصه التي منها كثرة
ذكر الاصول والقواعد العامة ، وكثرة التوجيهات الجليّة ، وذكر لكثير من الاخبار
والحكايات الطريفة التي تخلو منها كثير من كتب النحو ، هذا بالاضافة الى شذوذ عن
نسق التأليفات المطولات فى النحو ، إذ أن هذا الشرح قلّ مؤلفه فيه الاستشهاد بالشعر
قلة ملفتة للنظر .

وبعد جمع نسخ الكتاب بدأت فى تحقيقه ، ثم أستقر مخطط تحقيقه على أن يكون

فى قسمين :

قسم للتحقيق ، وقسم للدراسة .

فكان منهج التحقيق أن جعلت مخطوطات مكتبة عبدالحى الكتاني التي فى الخزانة
العامة بالرباط رقم ١٦٦٤ أصلاً ، ثم قابلت النسختين الاخرين عليها ، ومازادت به
النسختان وضعته بين قوسين مربعين [] ثم أشرت الى النسخة صاحبة الزيادة ،

(ب)

وهناك زيادات يسيرة^٩ جدا زدتها من عندى ، ليستقيم الكلام وضعتها أيضا بين ذينك القوسين
أما الزيادات الكبيرة التي يزيد بها الاصل فاننى أضعتها بين رقمين متحدين أحدهما عند
أول تلك الزيادة والثانى عند اخرها ثم أشير الى أنها من الاصل ، أما الزيادات الصغيرة
التي يزيد بها الاصل فاننى أضعتها عليها رقماً واحداً ثم أشير إلى ذلك فى الهامش بما يحددها ،
أما فروق النسخ التي لا تغير المعنى ، فاننى اثبت ما فى الاصل ثم أشير الى ماعدها فى هامش
التحقيق وربما تركت بعض تلك الفروق دون اشارة وذلك فى مواضع قليلة ، وأما الفروق
ذات التأثير فى المعنى فالمثبت ما ظهر لى صحته ثم أشير الى ماعدها فى الهوامش ، أما
الفروق الطويلة فاننى أثبت ما فى الاصل واضعه بين رقمين متحدين ثم أشير الى ما عدها ،
إلا إن كان نصاً غير صحيح أو أقل وضوحاً ، فعندئذ أضعت فى المتن النص الصحيح أو الواضح
ثم أذكر نص الاصل فى الهامش .

هذه هى خطوات التحقيق التي سرت عليها لاقامة النص على صورة صحيحة أو قريبة
من الصحة ، يصحب تلك الخطوات أمورٌ أخرى من تخريج للشواهد المختلفة من آيات
وأحاديث وأقوال وأشعار قدر الوسع والطاقة ، ثم ربطت مسائل الكتاب بكتب النحو المختلفة
وخرجت أقوال العلماء من كتبهم ما وجدت الى ذلك سبيلاً .

أما القسم الاخر من البحث ، وهو قسم الدراسة ، فقد قسمته الى :

الفصل الاول : ابن الفخار وآراؤه ، ويشتمل على المباحث التالية :

عصره ، اسمه ، حياته وتنقلاته ، ثقافته ، مؤلفاته ، شيوخه ، تلاميذه ، وفاته ، من يعرف

بابن الفخار .

آراؤه : التقدير ، دلالة الاعراب على المعنى ، موقف ابن الفخار من أبى القاسم

الزجاجى ، اختياراته ، مخالفاته ، موقفه من البصريين والكوفيين ، توجيهاته .

الفصل الثانى : شرح ابن الفخار للجمل ، وفيه المباحث التالية :

توثيق نسبة الكتاب ، منهج ابن الفخار فى شرح الجمل ، المقارنة بين شرحين من

شروح الجمل ، الاول شرح الجمل لابن عصفور ، والثانى البسيط لابن أبى الربيع .

مصادره ، شواهد ، وصف النسخ ، ثم أتبعته النص المحقق بالفهارس العلمية .

وبعد هذا ، فاننى أشكر الله تعالى شكراً كثيراً الذى أعان على اتمام هذا البحث

بهذه الصورة التي أرجو أن تكون قريبة من الصواب .

(ج)

ثم أشكر سعادة المشرف على هذا البحث الدكتور محمود محمد الطناحي الذي كان لي عوناً على اتمامه ، وكان مثالا للصدق والاخلاص والامانة ، فكافأه الله بما هو أهل له .

ثم أشكر الاخ الفاضل الدكتور عياد بن عيد الثببتي على تفضله باعطائي صورتين من نسخ هذا الشرح هما نسخة مكتبة عبدالحى الكتاني ، وصورة نسخة مكتبة الزاوية الحمزية ، وكانت هاتان النسختان أولى مراحل التفكير في هذا البحث ، ثم أشكره على ما تفضل به من اعارتي بعض المراجع التي أفدت منها في عملي هذا ، فله منى الشكر ومن الله الاجر .

ثم انى اشكر الاخ الفاضل الدكتور سعد بن حمدان الغامدى على مبدله لي من مساعدة ذات أثر في هذا البحث ، فأشكره شكر الاخ وأتمنى له المثوبة والتوفيق .

ثم انى أشكر الاخ الفاضل الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مدير مركز البحث العلمى سابقا ، فقد كان له مساعدات اقدرها له وأشكره عليها فجزاه الله خيرا .

ثم أشكر كلية اللغة العربية بجامعة ام القرى ممثلة في عميدها السابق الدكتور الفاضل عليان بن محمد الحازمي ، وعميدها الحالي الدكتور الفاضل محمد بن مريسي الحارثي ، اشكر هذه الكلية على ما بذلته من مساعدات ظاهرة لطلابها ومن تذليل للعقبات التي تواجههم أرجولها اطراد النمو والتوفيق .

ثم أشكر معهد البحوث بجامعة ام القرى سابقا ولاحقا الذى وفر لطلاب العلم كثيرا من سبله فجعل الكثير من كتب الثقافة الاسلامية فى متناول جميع من يصل اليه . أسأل الله له التوفيق والسداد ، واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،،

القسم الأول :

الدراسة

الفصل الأول

ابن الفخار وآراؤه

ويشتمل على المباحث التالية :

- عصره .
- اسمه ونسبه وشهرته وكنيته .
- صفات ابن الفخار والشناء عليه .
- حياته وتنقلاته .
- ثقافته .
- مؤلفاته .
- شيوخه .
- تلاميذه .
- وفاته .
- من يعرف بابن الفخار .
- آراؤه : التقدير ، دلالة الأعراب على المعنى ، موقف ابن الفخار من أبي إسحاق الزجاجي ، اختياراته ، مخالفات ابن الفخار ، موقف ابن الفخار من البصريين والكوفيين ، توجيهاته .

عصر ابن الفخار :

عاش ابن الفخار في ظل مملكة بني الأحمر ، في الفترة الواقعة في أواخر القرن السابع الى عام اربعة وخمسين وسبعمائة وهي أخصب فترات الثقافة العربية في تلك الاصحاق .

فقد شهدت تلك البقاع ساسة لهم عناية كبيرة بالعلم وأهله ، فهذا هو السلطان يوسف بن اسماعيل وابنه السلطان محمد يجريان على العلماء والمتعلمين جراية خاصة بهم ، ثم يجريان أيضا لهم جرايات أغير اضافية في حال قيامهم باعمال أخرى مع قيامهم بالتدريس^(١) ، فضلا عن أن كثيرا منهم كانت له اهتمامات علمية فهذا محمد بن محمد بن يوسف ثاني ملوك بني نصرت : ٧٠١ هـ يقرض الشعر ، وله توقيعات تشذ عن الاحصاء^(٢) ما يدل على أن له تصرف في الأدب واهتماما به .

وهذا ابنه محمد بن محمد بن يوسف ثالث ملوك بني نصرت كان له شعر " مستطرف من مثله بل يفضل به الكثير من ينتحل مسن الملوك الشعر"^(٣) ، وهو الذي بنى المسجد الأعظم بغرناطة ، الذي كان منارا للعلم تجتمع فيه حلق الدروس في مختلف الفنون الثقافية ، يدرس به نخبة من مدرسي غرناطة المشهورين ، الى جانب مدرسة غرناطة الآتية الذكر .

(١) تاريخ التعليم في الأندلس : ١٨٥ .

(٢) الاحاطة : ٥٥٨/١ .

(٣) اللوحة البدرية في الدولة النصرية : ٦١-٦٢ .

وجانب عناية هذا الأُمير بقرض الشعر، فقد كان " يصغي اليه ويشيب عليه، فيجيز الشعراء... ويعرف مقادير العلماء" (١)

وما يدل على أن امرأه النصريين كان لهم اهتمام واضح بالعلم أنه نشأ في ظل دولتهم أعظم حدث علمي في الأندلس، هو تشييد المدرسة النصرية أو "اليوسفية" نسبة إلى الأربينائها وهو يوسف بن اسماعيل الأول قد أمر بإنشائها عام ٧٥٠ هـ وهي تدل على اهتمام بالغ بالعلم واهله، ونتيجة لذلك الاهتمام فإنه أسند القيام بإنشائها إلى أحد أكابر رجال الدولة في ذلك العصر وهو أبو النعيم رضوان النصرى الحاجب، الذي وصفه ابن الخطيب بأنه حسنة الدولة النصرية، وبعد ذلك فإن هذا الحاجب قد "سبب إليها الفوائد، ووقف عليها الرباع المغلة، وانفرد بمنقبتها، وجاءت نسيجه وحدها بهجة وظرفاً وفخامة، وجلب الماء الكثير إليها من النهر فأبد سقيه عليها" (٢) فكان الطلبة يتوافدون عليها حتى من أرياب المسيحية.

ثم رتب في هذه المدرسة مدرسيها وهم نخبة شيوخ العلم في ذلك الوقت، وكان قد استقدم بعضهم من غير غرناطة، فمن ألك المدرسون في زمن ابن الفخار أبو زكريا بن هذيل الذي اشتهر بعلم الطب، فقدم لتدريس الطب والأصول والفرائض (٣)، وابن الفخار صاحبنا الذي انتصب فيها لتدريس النحو، وأبو عبد الله البياني الذي كان يقرئ الفقه، وانتصب للفتيا، توفي عام ٧٥٣ هـ مدرساً بها (٥).

(١) الإحاطة ٥٤٥/١
هكذا في الإحاطة، والصواب: نسيج وحدها.

(٢) الإحاطة ٥٠٨/١

(٣) نفح الطيب ٤٨٧/٥ - ٤٩٧

(٥) الديباج المذهب ٢٩٧

وأبو عبدالله محمد بن احمد بن محمد العجيسى التمساني ،
قدم للأندلس عام ٧٤٨ ودرس بالمدرسة ثم رحل الى المغرب في
أواخر عام ٧٥٤هـ^(١) ، ومنهم أبو عليّ الزواوي ، وسوف أترجم له في
تلاميذ ابن الفخار - قدم للأندلس عام ٧٥٣ ، فتقدم مقرّناً بالمدرسة
تحت جراية نبيهة ، ونقل لسان الدين بن الخطيب حين وزارته الفقيه
محمد بن محمد بن بيبش العبدري من سبتة الى غرناطة ، وجعله مقرّناً
فشغل ذلك المنصب الى أن توفي سنة ٧٥٣هـ^(٢) . وبالجملة ، فقد
كان نتاج عصر تلك الدولة كثيراً من أهل العلم الذين تصدروا صفحات تاريخ
تلك الحقبة من امثال ابن الخطيب وابن زمرك وابي الحسن البناهي ،
وابن الفخار وابن بيبش العبدري ، وأبي الفرج بن لب وغيرهم ممن
سأذكرهم في شيوخ ابن الفخار أوفي تلاميذه .

(١) نيل الابتهاج ٠٢٦٨

(٢) الاحاطة ٠٢٧/٣

اسم ابن الفخار^(١) ونسبه وشهرته وكنيته :

هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد^(٢) بن هذيل^(٣) الخولاني البيري ويكنى بأبي عبدالله . فهو ينتسب إلى خولان القبيلة اليمنية، وكان بإبييرة منهم بعض البيوتات^(٤) ، ثم ينسب إلى أبييرة ، وإبييرة كورة كبيرة بالأندلس تضم عدة مدن منها غرناطة التي اقام فيها ابن الفخار آخر حياته ، وبها توفي .

وإبييرة بقطع همزتها مع كسرها على وزن "كبريتة" كما قال ياقوت^(٥) ، وذكر ابن الجزري أنها بفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف ، وبالراء ، ثم ذكر أنها "بيره"^(٦) ظناً منه أن الألف واللام التي في أولها للتعريف ، وليست كذلك وإنما هما من بنية الكلمة ؛ ولذا قال ياقوت : إن همزتها همزة قطع ، فعلى ذلك يكون النسب إليها ، "الإبييري" وكذلك ينسب إليها ياقوت والسيوطي^(٧) ، إلا أن الكثير ينسب إليها فيقول "أبييري" فيحذفون منها الألف واللام اللتين من بنائها ، ومنهم لسان الدين بن الخطيب^(٨) ، والشاطبي^(٩) ، والراعي^(١٠) وغيرهم ، ويبدو أن ذلك طلبٌ للتخفيف .

- (١) ترجمته في الاحاطة ٣/٣٦-٣٩ ، وغاية النهاية ٢/٢٠٠-٢٠١ ، والدرر الكامنة ٤/٢١٦ ، وبغية الوعاة ١/١٧٤-١٧٥ ، ونفح الطيب ٥/٣٥٥-٣٥٩ ، ٣٧٨-٣٨٢ ، ٣٨٣ ، وشذرات الذهب ٦/١٧٦ وشجرة النور الزكية ٢٢٨ ، ولابن الفخار ذكر في الافادات والانشادات انظره في فهارس الكتاب . وفي برنامج المنتوري : ٣ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٣٨ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١١١ ، ١٣٤ ، ١٧٢ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٢ ، ٢٢٤ .
- وفي فهرس السراج : ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٨٠ ، ٢٩٨ ، ٣٢٢ .
- (٢) ذكر هذا الاسم السراج ، والمنتوري .
- (٣) زيادة زاد بها المنتوري عن جميع من ترجم له .
- (٤) جمهرة الانساب : ٤١٨ . (٥) معجم البلدان "البيره" ١/٢٤٤ .
- (٦) غاية النهاية ٢/٢٠٠ . (٧) بغية الوعاة ١/١٧٤ .
- (٨) الاحاطة ٣/٣٥ . (٩) الافادات والانشادات : ١٦٨ .
- (١٠) الأجمة المرضية ١١١ ، ١٣٤ ، ١٦٣ .

صفات ابن الفخار والشنا عليه :

قال لسان الدين : * كان فاضلا ، تقيا ، منقبضا ، عاكفا على العلم ملازما للتدريس ، . . . لا يأخذ [على التعليم] أجراً ، وخصوصاً فيما دون البداية الآ الجراية المعروفة ، مقتصداً في أحواله ، وقوراً ، مفرط الطول نحيفاً سريع الخطو ، قليل الالتفات والتعريح ، متوسط الزى ، متبدلاً في معالجة ما يمتلكه بخارج البلد ، قليل الدهاء والتصنع ، غريب النزعة ، جامعا بين الحرص والقناعة * (١) ، وهو موصوف بحسن القَدِّ والصورة . (٢)

وما يدل على صلاحه ما ذكره ابواسحاق الشاطبي ، من أنه دعا الله أن يريه إياه في المنام فيوصيه بوصية ينتفع بها في الحالة التي هو عليها من طلب العلم ، قال : فلما نمت تلك الليلة رأيت كأنني أدخل عليه في داره التي كان يسكن بها ، فقلت له : يا سيدي أوصني ، فقال لي : لا تعترض على أحد . (٣)

ومن ذلك ما ذكره أبو عبدالله البنسي قال : أصابت أبي أزمة شديدة لحقنا بسببها كرب شديد ، فبينما أنا ليلة نائم إذ أتاني رجل حسن القَدِّ والصورة أشبه رجل بالاستاذ ابن الفخار شيخنا فقال لي : أين دعاء الخضر ؟ ، فقلت له : وأين هو ؟ ، فقال لي : قل : " اللهم يا من لا يشغله سمع عن سمع ، ويا من لا يغلطه المسائل ، ويا من لا يتبرم من إلحاح الملحِين أذقني بَرَدَ عفوك وحلاوة مغفرتك ، قال : وقد كنت حفظته قديماً ونسيته ، فذكرته عند ذلك ، ثم قال : قل : " اللهم أذعني

(١) الإحاطة ٣/٣٥-٣٦

(٢) الإفادات والانشادات : ٩٤

(٣) الإفادات والانشادات ٩٨

الدين واغني من الفقر، اللهم خرلي، واخرلي، فاني قد عجزت
عن صلاح نفسي وفوضت لك أمري .

ومن الأوصاف التي وُصِفَ بها أبنُ الفخار : الاستاذ (١) ، الآية
الكبرى ، امام الجماعة وسيبويه العصر (٢) ، شيخ الجماعة ، الاستاذ رحلة
الوقت (٤) ، امام العربية (٥) ، شيخ العصر (٦) ، الامام المجمع على
امامته في فن العربية المفتوح عليه من الله فيها حفظا واضطلاعا ونقلًا
وتوجيها بما لا مطمع فيه لسواه . (٧)

الشيخ الفقيه الاستاذ الكبير النحوي الشهير (٨) ، الاستاذ الكبير
العلم الخطير (٩) ، استاذ الجماعة ورئيس النحاة بفرنطة (١٠) ، وغير
ذلك من الأوصاف التي ذكرها أكثر مترجميه .

ومما أثنى عليه به ما رثاه به ابن حذلم حين وقف على قبره في
يوم عيد وهي : (١١)

-
- (١) الاحاطة : ١٦٩/١ ، ٢٠٣ .
(٢) الاحاطة : ٤٨٧/١ .
(٣) الاحاطة : ١٣٤/٢ ، ٣٧٥/٤ ، وفهرس السراج ٢٠٣ .
(٤) الاحاطة : ٣٠٢/٢ .
(٥) الاحاطة : ١١٧/٤ .
(٦) الاحاطة : ٢٥٤/٤ .
(٧) الاحاطة : ٤٥٨/٤ ، ونفح الطيب : ٣٥٥/٥ .
(٨) الافادات والانشادات : ٩٦ .
(٩) الافادات والانشادات : ٩٨ .
(١٠) فهرس السراج : ٢٨٠ .
(١١) الابيات في الافادات والانشادات : ١٦١ ونفح الطيب : ٣٨٢/٥ .

أيا حدث قد أحرز الشرف المحضا
بأن صار مشوى السيد العالم الأرضي
عجبت لما أحرزته من معارف
وشتقَ فعال لم تنزل تعمر الأرضا
طويت عليه وهو عين زمانه
فيا جفن عين الدهر لم توءثر الغمضا
فحيك من صوب الحيا كل ديمة
تديم له في الجنة الرفع والحفضا
فها نحن في عيد الاسى عند قبر
وقوف لنقضي من عيادته الفرضا
كشل الذي كنا وقوفا ببابه
بعيد الاماني زائرين له أيضا
ومنا سلام لا يزال يخصه
يذكره من بعض أشواقنا البعض
ورثاه أيضا محمد بن عبدالله اللوشى بقصيدة من واحد وعشرين
بيتا أوردها لسان الدين في الاحاطة ضمن ترجمة ابن الفخار، واستغرب
أنه لم يرث بسواها مع علو مكانته. (١)

(١) الاحاطة : ٣٧/٣ - ٣٨ - ٠

حياته وتنقلاته :

ليس لدينا ما يفيدنا عن نشأة ابن الفخار الأولى ، وعن الأسرة التي نشأ فيها سوى ما نراه على غلاف إحدى نسخ شرحه للجمل وهي التي رمزت لها بـ " ح " وما على تلك النسخة يفيد أن والده ابن الفخار كان موسوماً بالعلم ، إذ وصف بأنه الفقيه الجليل المعظم الصالح الناسك الورع المتبتل الخطيب الفاضل الكامل المبرور المقدس . هذه الأوصاف تعطى أن ابن الفخار كان له سبب بالعلم لا نعلم مدى تأثيره به ، وهل أدرك والده الموصوف بتلك الأوصاف أم لا ؟ .

ولعله عاش طفولته الأولى في غرناطة التي هي عاصمة إقليم البيرة المنسوب إليها فهذه صفحة من تاريخ حياة ابن الفخار لا تزال مطوية عنا ، لا نعلم عنها شيئاً .

ثم بعد ذلك نجده في سبته ، والأغلب أنه انتقل إليها في سن مبكرة من عمره فقد ذكر الشاطبي تلميذ ابن الفخار أن الشيخ محمد بن ابراهيم الحضرمي القاضي بسبته استأذ ابن الفخار سأل تلميذه عن قوله : زيد قام ، أيكون زيد فاعلاً ؟ فقال : لا أدري ، وذلك لأنني لم أكن حينئذ في هذه الطبقة^(١) ، وذكر هو أنه كان في سبته زمن الطلب^(٢) ، بل أن كل أساتذته المعروفين من أهل سبته ، وأن بعض من أخذ عنهم وهو محمد ابن عبد المهين الحضرمي قد توفي سنة ٧١٢ هـ فمتى كان أخذه عنه ؟

(١) الإفادات والانشادات

(٢) الشرح : ١٠٨٦ .

لا بد أن يكون قبل ذلك التاريخ ، وما قبل هذا التاريخ بحوالي أربعة وعشرين عاما كانت وفاة ابن أبي الربيع وهو لم يأخذ عنه ، ولو أدركه لأخذ عنه ، لأنه من أشهر مدرسي سبته في ذلك الوقت ، من كل ذلك نصل الى أنه كان صغيرا ، لأن وفاته كانت سنة ٧٥٤ ولم يذكر عنه أنه عُمر .

ومن جوانب حياته أننا نجد في شرحه أنه كان في فاس في مجلس أبي الحسن الصغير المتوفي سنة ٧١٩ هـ ، والمفهوم من كلامه أنه حضر هذا المجلس عرضا ولم يكن من طلبة أبي الحسن^(١) ، ولعله كان في زمن الطلب أو قريبا منه ، ثم نراه مرة أخرى يحضر مجلسا من مجالس العلم في مدينة فاس الا أنه في هذه المرة كان يجيب جواب العالم المتمكن ، بل ان طلب من حضر ذلك المجلس من ابن الفخار الجواب يدل على أنه قد صلبَ عوده واستحكم أمره وعلا ذكره والآن لما سأله السائل ذاكراً أن تلك المسألة قد دارت قديماً وحديثاً ولم يقفوا منها على طمأنينة فسؤا لهم^(٢) له يدل على أنهم يأملون أنهم سيجدون عنده جوابا ، وهذا لا يكون الا لمن علا كعبه في هذا الفن .

وبعد فترة الطلب نجده منتصبا للتدريس في مالقه^(٣) ، ولانعلم في أي زمن كان ذلك ، لكنه من المؤكد أنه قبل اقامته بغرناطة ، لأنه كان فيها خطيبا ومدرسا حتى توفي ، فمن الممكن أنه انتقل الى مالقه بعد تحصيله العلم في سبته . ثم بعد ذلك نجده في غرناطة كـبـيـر



(١) الافادات والانشادات

(٢) الشرح : ١٠٨٦ .

(٣) الافادات والانشادات : ١٣٥ ونفح الطيب : ٣٧٩/٣ ،

والاحاطة : ٩٧/٢ .

اساتذتها انتصب للتدريس بالمدرسة النصرية وقام بالخطبة بالجامع
الاعظم ، وكان في تلك الفترة ممن انتقل في السفارة الى العدو مع أمثاله
من الفقهاء (١) وتوجه أيضا في السفارة بصحبة لسان الدين (٢) ، هذا
هو كل ما أمكن جمعه عن حياة ابن الفخار والله أعلم.

(١) الاحاطة : ٠٦٣/٣

(٢) الاحاطة : ٠٣٧/٣

ثقافته :

بلغ ابن الفخار الغاية القصوى في علم النحو التي لا مطمح لأحد وراءها (١) ، فقد قال لسان الدين ابن الخطيب في شأنه : وهو ممن لازمه مدة ، وصحبه في الرسالة الى المغرب * أستاذ الجماعة وعلم الصناعة وسيبويه العصر ، وآخر الطبقة من أهل هذا الفن عاكفا على العلم ملازما للتدريس ، امام الأئمة من غير مدافع ، مبرزاً منتشر الذكر بعيد الصيت ، عظيم الشهرة مستبجر الحفظ ، يتفجر بالعربية تفجر البحر ، ويسترسل استرسال القطر ، قد خالطت دمه ولحمه ، لا يشكل عليه منها شئ ، ولا يعوزه توجيه ، ولا تشدُّ عنه حجة ، جدد بالأندلس ما كان قد درَس من لدن وفاة أبي علي الشلوبين وكان له مشاركة في غير صناعة العربية من قراءات وفقه وعروض وتفسير . (٢)

ولعل مكانة ابن الفخار كان من اساتذة المدرسة النصرية (٣) التي أسسها يوسف بن اسماعيل ، * فجاءت نسيجة وحدها بهجة وصدراً وظرفاً وفخامة (٤) ، وكانت أنموه أماكن التدريس بفرنطة (٥) ، وكان ابن الفخار يدرس بها النحو فيما أظن وان كان يحسن من العلوم الأخرى بعضها كما ذكر فيما سبق .

(١) الاحاطة : ٤/٥٨٠

(٢) الاحاطة : ٣/٣٦٠

(٣) الاحاطة : ٣/٣٦٠

(٤) الاحاطة : ١/٥٠٩ بنصه .

(٥) رحلة القلصاوى : ١٦٧ بنصها .

ومما يدل على اتساع ثقافة ابن الفخار ما نجده في برنامج المنتوري من رواية كثير من كتب العلم من طريقه وهي في قنون مختلفة واليك ثبتا بما ورد من روايته :

- ١ - كتاب المفردات للحافظ أبي عمر الداني . (١)
- ٢ - كتاب ايجاز البيان في قراءة ورش للحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني . (٢)
- ٣ - كتاب التعريف والاعلام بما انبهم في القرآن من الاسماء والاعلام للاستاذ أبي زيد السهميلي . (٣)
- ٤ - كتاب الاكمال والاتمام لكتاب التعريف والاعلام تأليف القاضي أبي عبدالله محمد بن محمد بن علي بن خضر بن عسكر الفسائي . (٤)
- ٥ - كتاب التقصي لما في الموطأ ، من رواية يحيى بن يحيى الليثي من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنده ومقطوعه ، وموقوفه وبلاغته للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمرى . (٥)
- ٦ - كتاب الرسالة للشيخ أبي محمد بن عبدالله بن أبي زييد القيرواني . (٦)
- ٧ - كتاب تلقين المبتدى وتذكير المنتهي للقاضي أبي محمد عبد الوهاب ابن علي . . . البغدادي . (٧)

-
- (١) برنامج المنتوري : ٠٣
 - (٢) برنامج المنتوري : ٠٢٠
 - (٣) برنامج المنتوري : ٠٣٠
 - (٤) برنامج المنتوري : ٠٣١
 - (٥) برنامج المنتوري : ٠٣٨
 - (٦) برنامج المنتوري ٨٥-٨٦ وفهرس السراج ٢٠٣
 - (٧) برنامج المنتوري : ٠٨٧-٨٦

- (١)
٨ - كتاب الكافي للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النعمري .
٩ - كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي . (٢)
١٠ - الكراسة المنسوبة لأبي موسى الجزولي . (٣)
١١ - برنامج الاستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى الفافقي . (٤)

هذه هي الكتب التي نص على اسمائها المنتوري وكانت مروية من طريق ابن الفخار ، وهناك كثير من المؤلفين نص على اسمائهم دون أن ينص على اسماء مؤلفياتهم وهي أيضا مروية من طريق ابن الفخار ، واليك اسماء أولئك المؤلفين الذين روى مؤلفاتهم :

- ١ - تأليف الشيخ أبي محمد عبدالله بن أبي زيد عبد الرحمن بن أبي اسحاق سعد بن بلال النفزي القيرواني المالكي ، وهي نحو من عشرين تأليفا . (٥)
٢ - تأليف الأديب أبي الحسن سلام بن عبدالله بن سلام الباهلي الاشبيلي ومنظوماته . (٦)
٣ - تأليف أبي الفضل جعفر بن . . . بن يوسف بن عيسى بن سليمان اللخمي الشنتمري حفيد الأعم . (٧)
٤ - تأليف الامام أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى ابن ابراهيم بن يحيى بن القطان الحميري القرطبي . (٨)

-
- (١) برنامج المنتوري : ٨٧-٨٨ .
(٢) برنامج المنتوري : ٩٢ .
(٣) برنامج المنتوري : ٩٣ وفهرس السراج ٢٠٣ .
(٤) برنامج المنتوري : ١١١ .
(٥) برنامج المنتوري : ١٣٤ .
(٦) برنامج المنتوري : ١٧٢ .
(٧) برنامج المنتوري : ١٧٢ .
(٨) برنامج المنتوري : ١٩٢ .

- ٥ - تأليف القاضي أبي عبدالله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبع بن المناصف الأزدي القرطبي ومنظوماته. (١)
- ٦ - تأليف القاضي أبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن جوهر اللبشي. (٢)
- ٧ - تأليف أبي العباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى الشريشي شارح المقامات. (٣)
- ٨ - تأليف الخطيب أبي الحسن علي بن أحمد بن عبدالله بن خير. (٤)
- ٩ - تأليف القاضي أبي عبدالله محمد بن علي بن خضر بن هوزن بن عسكر الفصاني المالقي. (٥)
- ١٠ - تأليف الخطيب أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن قاسم. (٦)
- ١١ - تأليف الأديب أبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن يحيى الخزرجي ومنظوماته. (٧)
- ١٢ - تأليف الأستاذ أبي البقاء يعيش بن علي بن مسعود بن يعيش الانصاري الشلبي نزيل فاس. (٨)
- ١٣ - تأليف القاضي أبي الحسن ظاهر بن علي بن عبد الرحمن السلمى الجزيرى المراكشي. (٩)

-
- (١) برنامج المنثورى : ٠١٩٢
- (٢) برنامج المنثورى : ٠١٩٢
- (٣) برنامج المنثورى : ٠١٩٢
- (٤) برنامج المنثورى : ٠١٩٣
- (٥) برنامج المنثورى : ٠١٩٣
- (٦) برنامج المنثورى : ٠١٩٣
- (٧) برنامج المنثورى : ٠١٩٣
- (٨) برنامج المنثورى : ٠١٩٣
- (٩) برنامج المنثورى : ٠١٩٤

- ١٤- تأليف القاضي أبي العباس أحمد بن محمد بن عمر اليحصبي
الموروي . (١)
- ١٥- تأليف الأستاذ أبي عبدالله محمد بن أيوب محمد بن وهب بن
محمد بن وهب بن محمد بن نوح الغافقي . (٢)
- ١٦- تأليف الخطيب أبي محمد عبد العظيم بن عبدالله بن يوسف
ابن الشيخ حفيد . . . الحجاج بن الشيخ المالقي . (٣)
- ١٧- تأليف الشيخ أبي الحسن علي بن عبدالله المتيوي شارح الرسالة .
(٤)
- ١٨- تأليف القاضي أبي عبدالله محمد بن الحسن بن عمر/المحلي الفهرى
ومنظوماته . (٥)
- ١٩- تأليف الشيخ أبي العباس أحمد بن يوسف بن أحمد بن يوسف
ابن ابراهيم بن أحمد بن خلف بن الحسن بن الوليد السلمى
المعروف بابن فرتون . (٦)
- ٢٠- تأليف المحدث أبي على حسن بن علي بن محمد بن القطان
الحميري وهي عشرون . (٧)

هذه هي جميع ما ذكره المنتوري في برنامجه وهي تدل على سعة
اطلاع وتنوع في الثقافة بخاصة في القراءات والفقہ والعروض والتفسير والأدب .
مع العلم أن هذه المرويات ليست كل ما كان يرويه ابن الفخار .

-
- (١) برنامج المنتوري : ١٩٤٠
- (٢) برنامج المنتوري : ١٩٤٠
- (٣) برنامج المنتوري : ٢٠٠٣
- (٤) برنامج المنتوري : ٢٠٠٣
- (٥) برنامج المنتوري : ٢٠٠٣
- (٦) برنامج المنتوري : ٢٠٠٣
- (٧) برنامج المنتوري : ١٠٠٣

فقد ذكر السراج في فهرسته أن ابن حياتي محمد بن علي الغافقي قرأ على ابن الفخار القرآن بالقراءات السبع في ثمان ختمات ختمة لكل امام الا نافعا فانه قرأ له ختمتين برواية ورش وقالون عنه بما تضمنه كتاب التيسير ثم ذكر عنه بعض الكتب التي رواها له كلها أو بعضها (١) وهي :

- ١ - كتاب سيبويه ، دولا منه .
- ٢ - وايضاح الفاسي " بعضا منه " .
- ٣ - جمل الزجاجي " جميعه " .
- ٤ - تصنيف أبي عثمان المازني تصنيف ابي الفتح بن جني " جميعه " .
- ٥ - فصيح ثعلب " جميعه " .
- ٦ - عروض بن الشاط " جميعه " .
- ٧ - برنامج الاستاذ أبي اسحاق الغافقي " جميعه " .
- ٨ - برنامج الاستاذ أبي الحسن بن أبي الربيع جمع تلميذه ابن الشاط " جميعه " .
- ٩ - ... كتاب لابي القاسم الجلاب " بعضا منه " .
- ١٠ - سنن ابي داود .
- ١١ - الشمائل للحافظ عيسى الترمذى .
- ١٢ - الاحكام لعبد الحق الاشبيلي .
- ١٣ - رسالة الامام ابي القاسم القشيري .
- ١٤ - الكامل للمبرد .
- ١٥ - النوادر لأبي علي البغدادي .
- ١٦ - الحماسة للاعلم .

(١) فهرس ابن السراج ٢٠٣-٢٠٤ .

وذكر أيضا السراج عن شيخه ابي الحجاج يوسف بن رضوان بن يوسف
ابن رضوان وهو تلميذ لابن الفخار أنه أخذ عن ابن الفخار الخلاصة لابن
مالك (١) ، وكذلك اخذها عنه الشاطبي فيما ذكر المجارى (٢) وهناك كتاب
التبويه رواه عن ابي اسحاق الغافقي فيما ذكر ابن الجزري (٣) وليس هذا
كل ما يرويه ابن الفخار فيما اظن ، فان هناك كتباً أوردتها في شرحه
وبعض العلماء الذين يذكرونهم دون أن يسمي كتبهم فالغالب أنه يرويها
أيضا وسأذكر ذلك في مصادره بما يغني عن ذكره هنا ، هذا وما هو جدير
بالإشارة أن في فهرس السراج بعض الأحاديث عن الرسول صلى الله
عليه وسلم كان في سندها ابن الفخار. (٤)

هذه هي جملة ما استطعت جمعه من مرويات ابن الفخار .

والله أعلم .

-
- (١) فهرس السراج : ٢٨٠ .
(٢) برنامج المجارى : ١١٦ .
(٣) غاية النهاية (١) / ٢٠٠ .
(٤) فهرس السراج : ٢٠٨ ، ٢١٤ .

موء لفاتـــــــــــــــــه :

يذكر المنتورى أن لابن الفخار موء لفات (١) ، إلا أنه أمسك
عن ذكر اسمائها كما هي عادة في كثير مما يذكره من أصحاب الموء لفات ،
ومع ذلك فإنه لم يتيسر لي معرفة شيء من أسماء تلك الموء لفات رغم
أنى استعرضت الاحاطة كلها - ولم اعتمد على فهرسها لقصورها قصورا
واضحا - ، وكذلك استعرضت برنامج المنتورى كاملا وفهرس السراج وغيرها
فلم أتمكن من معرفة بعض أسماء تلك الموء لفات ولم يقع لي أن لابن
الفخار موء لفات سوى ما ذكره المنتورى وهو يرويها عن شيخه ابي عبدالله
البلنسي تلميذ ابن الفخار ، وما هو جدير بالاشارة أن البغدادي صاحب
هدية العارفين أراد أن يترجم لابن الفخار صاحبنا فذكر اسمه وكنيته
وسنة وفاته وهي ٧٥٤ هـ ثم نسبه الى جذام والى مالقه وهي نسبة ابن
الفخار الاركشى المتوفى ٧٢٣ ثم ذكر تحت ذلك الاسم ترجمة الاركشى
بما فيها موء لفاته وهي كثيرة ، فقد اختلط عليه الامر شأن غيره ممن وقع
في مثل هذا الخلط .

(١) برنامج المنتورى : ٠٢٢٤

شيوخه :

١ - القاضي أبو اسحاق ابراهيم بن احمد بن عيسى الخافقي

الاشبيلي . (١)

أستاذ كبير القدر كان أوحد عصره ، غلبت عليه العربية والقراءات ،

خرج من اشبيلية وعمره خمس سنوات زمن تغلب النصارى عليها سنة

ست واربعين وستمائة ، وكان ملازماً لأبي الحسين بن أبي الربيع ، وتصدر

بعد وفاته للقراء في مكانه ، ولي القضاء بسبته ، وله تأليف نافعة في العربية

وغيرها ، ذكر ابن الفخار أنه تتلمذ عليه (٢) ، وعليه كان جل اعتماده ، توفي

سنة خمس عشرة وسبعمائة ، اوست عشرة وسبعمائة .

٢ - أبو محمد عبد المهين بن محمد بن عبد المهين بن

محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الحضرمي . (٣)

كاتبٌ عَلَامَةٌ عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني ، وكاتبُ

عَلَامَةٌ ابنه أبي الحسن ملك المغرب . بيته بيت علم ، وهو برز في علوم

كثيرة ، وله الامامة في الحديث ، كان مقصوراً على الاجادة والافادة الى أن

ولي الكتابة فاستغرقت عليه كل وقته ، يروى عن الف شيخ جمعها في مشيخة
كزاغرنجف من رحمته .

ضاعت من يده ، وقد رأيت منها نقلا في زمن متأخر عن زمن مؤلفها ،

ذكر ابن الفخار أنه شيخه (٤) وذكر ذلك أيضا الشاطبي (٥) ، ولد بسبته

(١) ترجمته في المرقية العليا : ١٣٣ ، وغاية النهاية ٨/١ ، وبغية

الوعاء ٤٠٥/١ ودرة الحجال : ١٧٦/١ .

(٢) الشرح : ١١١ ، ٤٥٧ ، وغيرها حسب ما هو في فهرس الاعلام .

(٣) ترجمته في الاحاطة : ١١/٤ ، ومستودع العلامة ومستيدع العلامة :

٥٠ ، وبغية الوعاء : ١١٦/٢ ودرة الحجال : ١٧٣/٢ ، وجذوة

الاقتباس : ٤٤٤ .

(٤) الشرح : ٨٣٠ . (٥) الافادات والانشادات : ١٦٨ .

سنة ست وسبعين وستمئة ، ومات بتونس في الطاعون العام سنة تسع واربعين وسبعمئة .

٣ - قاسم بن عبدالله بن محمد الانصارى المعروف بابن الشَّاطِ (١) يكنى أبا القاسم ، والشاط اسم لجده ، أقرأ عمره بسببته الاصول والفرائض ، مقدمٌ موصوفٌ بالامامة ، وكان موفور الحظ من الفقه حسن المشاركة في العربية كاتباً مترسلاً ريان من الادب ، له نظر في العقلية .

ذكر ابن الفخار أنه شيخه (٢) ولد سنة ثلاث واربعين وستمئة ، وتوفى سنة ثلاث وعشرين وسبعمئة .

٤ - أبو عبدالله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميرى . (٣)

يعرف بأبن عبد المنعم ، وهو من أهل سبتة ، كان رجلاً صدقاً طيب اللهجة سليم الصدر ، تام الرجولة ، صالحاً ، قرأ كثيراً وهو ابن سبع وعشرين أو يزيد ففاق أهل الدوءب والسابقة * وكان من صدور الحفاظ لم يستظهر أحد من اهل زمانه ما استظهره ، فكاد يستظهر كتاب التاج للجوهري وغيره ، قيما على كتاب سيبويه يسرده بلفظه ، اختبره الفاسيون في ذلك غير ما مرة ، طبقة في الشمرنج ، شاركا في الاصول آخذاً في العلوم العقلية مع ملازمة السنة ، يُعْرَبُ أبداً كلامه ، أخذ عن أبي اسحاق الغافقي ، ولازم ابن الشاط ، وذكر ابن الفخار أنه أخذ عنه ، وذكر في هامش جذوة الاقتباس أنه توفى سنة خمسين وسبعمئة .

(١) ترجمته في برنامج الوادى آشى : ١٦٨ والاحاطة : ٢٥٩/٤ ،

والديباج المذهب ١٥٢/٢ ، ودرّة الحجال : ٢٢٠/٣ .

(٢) الشرح : ٣٣٢ .

(٣) ترجمته في الاحاطة ١٣٤/٣ - ١٣٥ ، وبغية الوعاة ١٦٤/١ ،

عن الاحاطة ، وله ترجمة مختصرة في جذوة الاقتباس : ٣١٦ .

٥ - ابو عبدالله محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي . (١)

كان فقيهاً محدثاً عارفاً بالعربية ريان في الألب ، قيد على كتاب مالك تقييداً حسناً ، وكان فريداً في سمو الهمة ، مقتصر على فائدة ربيع له ، له تواليف مفيدة ، توفي شهيداً بجبل الفتح أصابه حجر المنجنيق في رأسه ، وقد اطلال ابن الخطيب في الثناء عليه ، ذكر ابن الفخار أنه سمعه ، (٢) توفي سنة اربع وثلاثين وسبعمائة .

٦ - ابو عبدالله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد

الفهرى السبتي خطيب غرناطة بالمسجد الأعظم . (٣) وهو صاحب الرحلة المشهورة " ملء العيبه " توسع في الرواية وذهب في ذلك الى أبعد غاية وكان من أهل المعرفة بعلم القراءات وصناعة العربية وعلم البيان والعروض والقافية ، وكان أديباً خطيباً بليفاً قرأ بسبته على ابن ابي الربيع ، وقيد تقييداً حسناً على كتاب سيبويه ، وقرأ على غيره من أهل المشرق والمغرب مما يطول ذكره وهو في رحلته المذكورة ، ذكر ابن الخطيب تتلمذ ابن الفخار عليه (٤) ، ولد سنة سبع وخمسين وستمائة وتوفي سنة احدى وعشرين وسبعمائة .

٧ - أبو عبدالله محمد بن عبد الهيم بن محمد بن علي

محمد الحضرمي . (٥)

كان في قطره كبير القدر ، ولي قضاء سبته ، لقابته من رؤسائها

(١) ترجمته في الاحاطة ١٤٣/٢ وغاية النهاية ٢١١/٢ ودرة الحجال

٠١١٢/٢

(٢) الشرح : ٧٣ .

(٣) ترجمته في الاحاطة ١٣٥/٣ غاية النهاية ٢١٩/٢ ، وجذوة

الاعتباس : ٢٨٩ ، ودرة الحجال ، ٠٩٦/٢

(٤) الاحاطة : ٣٦/٣ . (٥) ترجمته في المرقبة العليا : ٠١٣٢

بني العزفي فقام بالأحكام أجمل قيام ، مستعينا بحسن النظر وفضل الجاه وعزة النزاهة ، وكان شديدا على الشهداء ، ثم تراجع عن ذلك لبيتين كتبهما أحد المتخاصمين عنده في جدار مجلسه ، رحل إلى غرناطة ثم عاد إلى وطنه سبته . ذكر الشاطبي أن ابن الفخار تتلمذ عليه (١) وهو والد عبد المهيمن السابق ذكره . توفي سنة اثنتي عشرة وسبعمائة .

٨ - ابن حريث : أبو عبد الله محمد بن حريث العبدري . (٢)

أخذ عن عبد العزيز الحراني ، وعبد المؤمن من بن خلف التونسي وغيرهما ، وأجاز له ستة أربع وثمانين وستمائة . أخذ عنه ابن الفخار فيما ذكر لسان الدين (٣) ، ووصفه بالامام الزاهد ، ونبه أنه من أهل سبته . (٤)

هو لاء هم أهم الشيوخ الذين تمكنت من الحصول على تراجمهم ، وهناك شيخان آخران لابن الفخار لم أتمكن من معرفتهما وهما :

١ - أبو العباس الحسني ، ذكر تتلمذ ابن الفخار عليه لسان الدين ابن الخطيب ووصفه بأنه مقرر فاضل . (٥)

٢ - أبو عبد الله بن القرطبي ، ذكر تتلمذ ابن الفخار عليه لسان الدين ، ووصفه بأنه قاض . (٦)

هو لاء هم كل ما تمكنت من معرفته من شيوخ ابن الفخار . والله أعلم .

(١) الافادات والانشادات : ١٦٨ .

(٢) ترجمته في درة الحجال : ٢٤٨/٢ .

(٣) الاحاطة ٣٦/٣ .

(٤) الاحاطة ٨٩/٢ .

(٥) الاحاطة ٣٦/٣ ، ١٩٩ .

(٦) الاحاطة ٣٦/٣ .

تلاميذه :

ذكر في الاحاطة أن ابن الفخار قل في الاندلس من لم يأخذ
عنه من الطلبة (١) ، ومع ذلك فأنني لم أتمكن من جمع عدد كبير من
تلاميذه وهم :

١ - ابواسحاق الشاطبي :

(٢) ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الفرناطي الشهير بالشاطبي ،
كان أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً لغوياً بيانياً نظاراً ثبتاً ورعاً صالحاً
زاهداً اماماً مطلقاً بحثاً جديلاً بارعاً في العلوم ، من افراد العلماء
المحققين الاثبات ، اخذ عن ابن الفخار ولازمه حتى مات ، وعن الشريف
ابوالقاسم السبتي ، وعن الشريف ابي عبدالله التلمساني ، وعن ابي عبدالله
المقري ، وعن ابي سعيد بن لب ، وعن ابن مرزوق الجد ، وعن ابي علي
منصور الزواوي ، وعن ابي عبدالله البلسي ، وغيرهم . وعلى كل حال فقدرة
في العلم فوق ما يذكر ، وتحليلته في التحقيق فوق ما يشهر ، شرح الفية
ابن مالك شرحاً جليلاً لا نظير له ، وله في الاصول الموافقات وهو من أقبل
الكتاب ، والاعتصام وهو في غاية الجودة ، توفي رحمه الله ^{سنة} تسعين وسبعمائة .

٢ - أبو جعفر أحمد بن أبي سهل بن سعيد بن أبي سهل

الخزرجي (٣) ، من أهل الخير والعفاف والطهارة ، أصيل البيت معروف

(١) الاحاطة ٣/٣٦٠

(٢) ترجمته في برنامج المجارى ١١٦-١٢٢ ونيل الابتهاج ٤٦-٥٠٠

(٣) الاحاطة ٣/٣٦٠

القدّم ببلده قرأ بفغرناطة ، ولازم الاستاذ ابن الفخار وغيره ، ولي القضاء ببلده الحُمَّة ثم بمآلقة ، ذكر ابن الخطيب أنه لا زال حيا حين تأليف الاحاطة .

٣ - ابو جعفر أحمد بن محمد بن علي بن يحيى بن محمد بن مصارف بن عبدالله . (١)

لم يثن عليه لسان الدين فقال : من أهل الطب والسلطنة والاجتهاد ، ومن يقصر تحصيله عن مدى اجتهاده خلوب اللسان غريب الشكل وحشيه ، شتيت الشعر معفيه ، شديد الاقتحام والتسور ، قادر على اللصوق بالاشراف . رمى بنفسه على مشيخة الوقت ، يطرقهم طروق الامراض الوافدة ، قرأ على الاستاذ ابن الفخار ، وصاهره الاستاذ على ابنته ، وانتفع به الى أن ساء ما بينهما ، وذكر في الاحاطة أنه لا زال حيا حين تأليف الاحاطة .

٤ - أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الفغرناطي الرعيني . (٢)

رفيق بن جابر الأعمى ، وهما المشهوران بالاعمى والبصير ، لشدة تلازمهما طول عمرهما ، خرج للحج عام ثمانية وثلاثين وسبعمائة ، فحج وقدم القاهرة فأخذ عن أبي حيان قليلا ، ثم قدم دمشق فسمع من المزي ثم توجه الى بعلبك ، ثم أقام بحلب هو وصاحبه ، وهو عارف بالنحو وفنون اللسان ، مقتدر على النظم والنثر . دينا حسن الخلق ، كثير التواليف في العربية وغيرها أخذ عن ابن الفخار . ولد بعد السبعمائة ، وتوفي منتصف رمضان سنة تسع وسبعين وسبعمائة .

(١) ترجمته في الاحاطة ٢٠٢/١ - ٢٠٤ .

(٢) ترجمته في غاية النهاية ١٥١/١ والدرر الكامنة ١/٤٣٠ ، وبغية الوعاة ١/٤٠٢ وايضا ضمن ترجمة صاحبه في بغية الوعاة ١/٣٤٠ .

٥ - حبيب بن محمد بن حبيب (١) ، من اهل النجش بوادي المنصورة بالمرية .

ذكر لسان الدين أنه على سجية غريبه من الانقباض المشوب بالاسترسال، والامانة مع الحاجة ، يحفظ الغريب من اللغة ، ويقول شعرا في غاية الركافة ، وله قيام على الفقه وحفظ القرآن ، التمس من ابن الفخار الشفاعة ، له عند لسان الدين بن الخطيب في طلب جارية يلتسمها من السلطان فأسعفه ابن الفخار .

٦ - أبو محمد عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يوسف بن جزي الكليبي (٢) .

من أهل غرناطة ومن بيت نباهة وعلم ، ابو الامام الشهير ، وهذا أديب حافظ ، قام على فن العربية مشاركا في فنون لسانيه سواء ، تعد للاقراء ببلدة غرناطة ثم مستقلا ، ثم تقدم للقضاء ، أخذ عن كثير منهم والده وابو البركات بن الحجاج البلفيقي ، وقاضي الجماعة الشريف ابو القاسم ، والأستاذ ابو عبد الله البياني ، وأخذ عن ابن الفخار النحو وغيره (٣) كما قال المجاري .

٧ - أبو القاسم عبد الله بن يوسف بن رضوان بن يوسف ابن رضوان النجاري . (٤)

من أهل مالقة ، قال ابن السراج في حقه : هو الفقيه الخطيب البليغ اللغوي الراوية المتقن الناظم النائر الصدر الأوسع ،

-
- (١) ترجمته في الاحاطة ٥٤٨٧/١
(٢) ترجمته في الاحاطة ٣٩٢/٣ - ٣٩٩ ، وبرنامج المجاري ٨٤-٩٢ ونفح الطيب ٥٣٩/٥ - ٥٤٠
(٣) برنامج المجاري : ٩١ - ٩٢
(٤) ترجمته في الاحاطة ٤٢٣/٤ - ٤٥٦ مستودع العلامة ٥٢ ، وفهرس ابن السراج ٢٧٤ - ٢٨٢ وجذوة الاقتباس ٤٣٥ - ٤٣٩

رئيس الكتاب بغاس ، وصاحب العلاة بها ، وهو فاضل لوزعي مع الدين والتصوّن ^{مُعَمُّ} ^{مُخَوِّلٌ} في الخير ، مستولٍ على خصال حميدة ^{قراء} ، على الاستاذ ابي عبد الله بن أبي الجيش ، والقاضي ابي جعفر بن عبد الحق ، وأبي جعفر الطنجالي ، وأبي بكر بن منظور ، وعلى رئيس الكتاب أبي الحسن الجيّاب ، وأبي القاسم بن أحمد الحسن ، ولازم الرئيس محمد بن عبد المهيمن الحضرمي ، وأخذ عن ابن الفخار ^(١) و غيرهم ، توفي سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة .

٨ - أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الفَرْنَاطِسي الثعلبي ^(٢) " بالمثلثة " .

شيخ الأندلس في زمانه ومفتيها وخطيب جامع غرناطة ، جلس للتدريس بمدرسة غرناطة بعد وفاة ابن الفخار بستة عشر يوماً فقط ^(٣) ، أخذ عن أبي الحسن القيجاطي ، والخطيب أبي اسحاق بن أبي العاصي ، وأخذ العربية عن ابن الفخار ، ولد سنة احدى وسبعمائة وتوفي سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة .

٩ - أبو بكر محمد بن أحمد بن زيد بن أحمد بن زيد بن الحسن بن أيوب بن حامد بن زيد بن منسخل الغافقي ^(٤) .
من أهل غرناطة وسكن وادي آش ، وأصله من أهل أشبيلية ، وهم فرسانٌ ولهم شرف قديم ، وكان هذا الرجل عيناً من أعيان الأندلس ،

(١) ترجمته في الاحاطة: ٤٤٢/٤-٤٥٦ ، ومستودع العلامة: ٥٩ ، وفهرس ابن السراج: ٢٧٤-٢٨٢ ، وجذوة الاقتباس: ٤٣٥-٤٣٩

(٢) ترجمته في الاحاطة ٤/٢٥٣-٢٥٤ ، وغاية النهاية ٢/٨ ، وبغية الوعاة ٢/٢٤٣ ، وانظر ترجمته أيضا في مقدمة تقييده على الجمل .

(٣) انظر وفاة ابن الفخار وانظر الاحاطة ٤/٢٥٤ .

(٤) ترجمته في الاحاطة ٢/١٣٣-١٣٦ .

وصدرا من صدرها ، عفا متعاوننا ، استعمل في الوزارة ببلده ، قرأ بفَرْنَاطة على شيخ الجماعة ابن الفخار ، وعلى الاستاذ أبي عبدالله الطرسوني ، توفي سنة اثنتين وستين وسبعمائة .

١- أبو عبدالله محمد بن سعد بن محمد بن لب بن حسن ابن حسن بن عبد الرحمن بن بقي بن مخلد . (١)

رجل فاضل حسن العشرة ، معروف الذكاء حسن المشاركة في فنون من قراءات وفقه ونحو وغير ذلك ، جلس للتدريس بجامع الربض ثم بمسجد البكري بفَرْنَاطة ، قرأ على أبيه وعلى أبي عبدالله بن طرفه وأبي عبدالله بن عامر ، وقرأ العربية على ابن الفخار ، وجود عليه القرآن (٢) بالقراءات السبع ، وقرأ على أبي عبدالله أيضا فصيح ثعلب قراءة تفهم وتفقه (٣) . ولد سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة وتوفي سنة احدى وتسعين وسبعمائة .

١١- أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن سعيد بن أحمد بن علي السلماني الشهير (٤) بلسان الدين بن الخطيب السلماني ، نسبة الى بنى سلامان من زهران ، وهو أشهر من أن يعرف به نادرة الأندلس

-
- (١) ترجمته في الاحاطة ٣/٣٩ - ٤١ ، وبرنامج المجارى : ١٢٤-١٢٥ ، ويذكر في برنامج المنتورى : ٣٩ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ . ونيسل الابتهاج : ٢٧٢ .
- (٢) الاحاطة ٣/٤٠ .
- (٣) برنامج المجارى : ١٢٥ .
- (٤) ترجمته في جذوة الاقتباس ٣٠٨-٣١١ وفي الجزء الخامس من نفح الطيب وكان تأليفه من اجل ابن الخطيب هذا ، وله ترجمة ضافية في الاعلام ٦/٢٣٥ .

ووزيرها وكاتبها الذي ملأ الطروس روعة وبيانا له باع طويل في علوم كثيرة ، أخذ عن عدد كبير منهم الاستاذ الصالح محمد بن عبد الولي العواد ، وابي القاسم بن جزى ، وأخذ عن ابن الفخار العربية والفقه والتفسير ، وأخذ أيضا عن القاضي محمد بن أبي بكر ، وتؤدب بأبي الحسن بن الجياب ، وعلى ابي البركات ، وأخذ الطب عن أبي زكريا بن هذيل ، وكان وزيرا لأبي الحجاج يوسف بن اسماعيل ثم لابنه من بعده " الغني بالله " محمد وعظمت مكانته ثم شعر بوشاية حساده فانتقل الى العدو وتائل ضياعا بفاس ثم جرت محاكمة بتهمة الزندقة بناء على طلب الغني بالله فُدس له من حنقه حتى الموت في سجنه بفاس ، وذلك سنة ست وثمانين وسبعمائه ، وذكر الزركلي أن وفاته كانت في سنة ست وسبعين ، وأن ولادته كانت سنة ثلاث عشر وسبعمائه .

١٢ - أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن محمد البلنسي

ثم الغرناطي . (١)

كان قياما على العربية والبيان ، ذا كرا لكثير من المسائل حافظا متقنا ، اصاب يميني يديه زمانة ، جُلَّ انتفاعه بابن الفخار (٢) وقرأ على غيره ، وألف كتابا في التفسير متعدد الأُسفار ، واستدرك على السهيلي في أعلام القرآن ، جرت له محنة مع السلطان ثم صفح عنه لحسن تلاوته القرآن . ولد عام اربع عشرة وسبعمائه ، وتوفي عام اثنين وثمانين وسبعمائه .

(١) ترجمته في الاحاطة ٣٨/٣-٣٩ والدرر الكامنة ٢٠٧/٤-٢٠٨ ،

وبرنامج المنتوري ٢٢٦ وقد تردد ذكره فيه كثير ، ذكرت ذلك في ثقافة ابن الفخار ، وهو أيضا في بغية الوعاة ١/١٩١ وانظر مقدمة كتابه " صلة الجمع وعائد التدبيل " .

(٢) الاحاطة ٣/٣٩ .

١٣ - محمد بن علي بن حياتي . (١)

هو الاستاذ المقرئ النحوي المحقق ، المنفرد بالامامة في النحو ،
نشأ بفرناطة ، ولازم شيخ الجماعة ابن الفخار ، وقرأ عليه بالسبع ثمان ختمات ،
انتقل الى فاس ، ودرس بها ، وهو اول من ادخل كتاب المرادى على الفية
ابن مالك لمدينة فاس ، ولد سنة ثمان عشر وسبعمائة ، وتوفي سنة
ثمان وثمانين وسبعمائة ، وقيل احدى وثمانين .

١٤ - أبو عبدالله محمد بن عمر بن يحيى بن العربي

الفساني يعرف بابن العربي . (٢)

كان من أهل العلم والفضل ، وكان له تحقق بضبط القراءات ،
والقيام عليها ، وعناية بعلم العربية مع مشاركة في غير ذلك من الفنون ،
انتصب للقراءة والتدريس بالحمة ، وتخرج على يديه جمع وافر من
الطلبة ، تجول في الأندلس والعدوة ، وأخذ عن لقي من الشيوخ ،
أخذ بالمرية عن شيخها ابن أبي العيش وبفرناطة عن ابي جعفر بن
الزبير ، و ابي الحسن مستقور ، و ببلش عن ابي عبدالله بن الكمام ،
وبما لقه عن الاستاذ ابن الفخار وغيرهم كثير ، وكل من ذكر اجازله اجازة
عامة ، ولد عام اثنين وثمانين وستمائة ، وتوفي عام ثمانية واربعين وسبعمائة .

(١) ترجمته في فهرس السراج : ٢٠٢ ، وعنه في نيل الابتهاج : ٢٧٢

وجذوة الاقتباس : ٢٣٧ .

(٢) ترجمته في الاحاطة : ٩٦/٣ .

١٥ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عمر بن إبراهيم

ابن عبد الله الكنانى القيجاطى الأندلسى . (١)

أستاذ مقرأ عالم كامل ، انتهت اليه مشيخة الاقراء في زمانه
بالاندلس ذكر له ابن الجزرى مسألة خطأ فيها ، وهي ترفيق لفظ
الجلالة عند ورش بعد الراء في قوله لذكر الله ، وأفغير الله .

قرأ على جده أبي الحسن علي بن عمر ، وقرأ على سعيد بن
لب وعلى القاضي أبي البركات بن الحاج وابن بيبش وعلى ابن الفخار
وأخذ عنه قوانين ابن أبي الربيع . (٢)

١٦ - ابن الخشاب .

أبو القاسم محمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن محمد بن
على الأنصارى . (٣)

كان راوية عارفا بالوثائق خطيبا بليغا كثير التلاوة للقرآن وقورا
حسن السمات مليح الشيبة ، أخذ عن والده وخاله الاستاذ أبي عبد الله
ابن سلمون وعن أبي الحسن القيجاطى وأبي علي عمر بن عتيق وأبي القاسم
ابن جزى ، وابن الفخار ، وأجازه المزني والبرزالي ، وأبوحيان وغيرهم في
جماعة يقاربون أربعمائة شيخ .

(١) ترجمته في برنامج المجارى ٩٢ - ١٠٤ ، وغاية النهاية ٢/٢٤٣ -

٢٤٤ ونيل الابتهاج : ٢٨٣ .

(٢) برنامج المجارى : ١٠١ - ١٠٢ .

(٣) ترجمته في فهرس ابن السراج ٣٢١ - ٣٢٤ . وعنه في نيسل

الابتهاج ٢٧٠ - ٢٧١ .

١٧ - ابن زمرك .

محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف بن
محمد الصريحي . (١)

يكنى أبا عبدالله ، وهو من شرق الأندلس وسكن سلفه ربح
البيّازين من غرناطة ، وهو من مفاخر الأندلس وعظماؤها الآن جامعاً لكثير
من الخصال النبيلة ، شعلة من الذكاء والفطنة حاضر الجواب ، فكهاً
شاعراً مقلّماً ، بعد شأوه في علوم كثيرة من عربية وتفسير وأخبار متشوقاً
الى السلوك ، مصاحباً للصوفية ، ثم عانى الألب ، فكان أمك به ، ترقى
الى الكتابة عند ولد السلطان أمير المسلمين بالمغرب ابي سالم
ابراهيم بن امير المسلمين ابي الحسن علي بن عثمان بن يعقوب ، ثم عن
السلطان ، ثم رجع الى الأندلس بصحبه صاحب الأمر بعد رجوعه
اليه من خلع ، فكان كاتب سره ونال حظوة عظيمة من بعده .

قرأ العربية على ابن الفخار وعلى ابي سعيد بن لب واختص
بالفقيه الخطيب ابن مرزوق وغيرهم كثير ، ولد عام ثلاثة وثلاثين
وسبعمائة ، وكان حياً سنة اثنين وتسعين وسبعمائة .

(١) ترجمته في الاحاطة ٣٠٠/٢ - ٣١٤ ، ونيل الابتهاج ٢٨٢ - ٢٨٣ ،
عن الاحاطة ، وله ترجمة ضافية في نفع الطيب ، وهناك دراسة
عن ابن زمرك بعنوان : ابن زمرك الفرناطي سيرته وأدبه
للدكتور : أحمد سليم الحمصي .

١٨ - أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوي . (١)

من أهل تلمسان ثم سكن غرناطة ، فكان من مدرسي مدرسة غرناطة المشهورة ، وهو موصوف بخلال حميدة من عفة ، وسلامة باطن ، وطهارة وعكوف على ما يعينه ، موجب لحق خصمه ماثراً على تعلم العلم وتعليمه لا يرى غضاظة في أخذه من هودونه ، ثم امتحن بتكفيره لشكّه في كفر رجل نال من جانب الله والنبوة ، فصرف عن الأندلس ، أخذ عن والده وعن منصور المشدالي ، وأبي عبد الله الزواوي ، وعبد السهيم الحضرمي ، ولازم ابن الفخار إلى وفاته وكتب له بالاجازة والاذن له بالتحليق في موضعه بالمدرسة بعده . ولد سنة عشر وسبعمائة ، وكان حيا سنة سبعين وسبعمائة .

١٩ - يحيى بن عبد الله بن يحيى بن زكريا الأنصاري . (٢)

متفنى في العلوم الشرعية من فقه وأحكام ، وله التقدم في علم الفرائض والحساب ، تولى قضاء عدة مواضع من الأندلس ، ثم استعمل في النيابة عن قاضي الحضرة ، ثم استقضى بمدينة وادي آش ، وخطب بالمسجد الأعظم ، أخذ اجازة عن الشيخ أبي اسحاق بن أبي العاص ، والخطيب أبي علي القرشي ، وعن الخطيب أبي عبد الله البياني ، وعن ابن الفخار وغيرهم . هو " لا " هم جميع من استطعت معرفته من تلاميذ ابن الفخار ، والا فهم أكثر بكثير من هذا العدد والله أعلم .

(١) ترجمته في الاحاطة ٣/٣٢٤ - ٣٣٠ وبرنامج السراج ٢٩٨ ، وما

بعدها ونيل الابتهاج ٣٤٥ - ٣٤٧ وانظر مراجع أخرى في

ترجمته في الافادات والانشادات : ٨٧ هامش " ٢ " .

(٢) ترجمته في الاحاطة ٤/٣٧٤ - ٣٧٥ .

وفاته :

هناك ثلاثة تواريخ لوفاة ابن الفخار ، وهذه الثلاثة التواريخ تتراوح ما بين عام ثلاثة وخمسين وسبعمائة ، وستة وخمسين وسبعمائة ، وليس فيها تاريخ نستطيع الجزم به ، وأنه هو السنة الصحيحة التي توفي فيها ابن الفخار .

فأول تلك التواريخ ذكره ابن الجزرى ، وهو يوم الثلاثاء السادس من صفر عام ثلاثة وخمسين وسبعمائة^(١) . ولم أجد لابن الجزرى متابعا على ذلك ، ولعله استفاد هذا التاريخ من شيخه ابي جعفر أحمد ابن مالك الغرناطي الذى هو أحد تلاميذ ابن الفخار ، لأن ابن الجزرى يذكر أن ابا جعفر أثنى على ابن الفخار خيرا .

التاريخ الثانى ، ذكره لسان الدين بن الخطيب وتابعه عليه كل من ترجم لابن الفخار ، فتأثير ترجمة لسان الدين واضحة فى جميع التراجم التالية لها لا استثنى أحدا من ذكر ابن الفخار الا ابن الجزرى السابق ذكره ، والتاريخ الذى حدد به لسان الدين وفاة ابن الفخار هو : ليلة الاثنين الثانى عشر من رجب عام أربعة وخمسين وسبعمائة .^(٢)

وثالث تلك التواريخ نجده عرضا عند ابي اسحاق الشاطبي ، وهو فى الحقيقة ليس تأريخا لوفاة ابن الفخار وانما يدل على أنه كان حيا فى سنة ست وخمسين وسبعمائة .

(١) غاية النهاية ٢ / ٢٠٠ .

(٢) الاحاطة ٣ / ٣٩ .

قال الشاطبي : " أنشدني الفقيه الاستاذ الكبير ابن الفخار -
رحمه الله - وقال : القبي الّبي في سرى بيت لم اسمعه قط في السادس
عشر من رجب عام ستة وخمسين وسبعمائة " (١) فهذا التاريخ يدل على
أن ابن الفخار كان حيا في هذا التاريخ ، ولعل الأولى من هذه التواريخ
هو ما ذكره لسان الدين ، لاهتمامه بأمر التاريخ ، ولأنه من أهل غرناطة ،
التي توفي بها ابن الفخار ، ولما لزمته لابن الفخار ، ولهذا فأنني اعتمدت
هذا التاريخ في بعض الاشارات التي لها علاقة به . والله أعلم .

(١) الافادات والانشارات : ١٤٣ .

من يعرف بابن الفخار :

هناك مجموعة من العلماء اشتهروا " بابن الفخار " وأريد أن أذكر هنا من تيسر لي جمعه من هؤلاء العلماء ، ليقع التمييز بينهم وبين ابن الفخار صاحبنا * محمد بن علي بن أحمد الخولاني البيري * . وأكثر هؤلاء العلماء اشتباها به هو أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخار الجذامي المالقي الأركشي . كذا ذكره لسان الدين ^(١) ولد بين الثلاثين والأربعين وستائة ، وتوفي سنة ثلاث وعشرين وسبعائة ، فهو من معاصري ابن الفخار صاحبنا وكان بينهما مودة . ^(٢)

واسم ابن الفخار الجذامي عند البغدادي في هدية العارفين : محمد بن علي بن محمد بن الفخار الجذامي ^(٣) هكذا . ثم يذكر أنه توفي سنة ٧٥٤ وهي ليست سنة وفاته ، وإنما هي سنة وفاة ابن الفخار الخولاني صاحبنا ، ثم يذكر أنه استاذ لسان الدين ، واستاذ لسان الدين هو صاحبنا الخولاني وكذلك خلط في الكنية فجعل كنية الخولاني للجذامي ، فقد خلط بين الرجلين خلطاً واضحاً فجزء من الترجمة للخولاني صاحبنا ، وجزء آخر منها للجذامي الأركشي المالقي .

ومن الخلط بين الشخصيتين أن ابن الفخار الجذامي اسمه عند لسان الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن أحمد

(١) الاحاطة ٩١/٣ - ٩٥ .

(٢) الافادات والانشادات : ١٣٦ .

(٣) هدية العارفين ١٥٩/٦ .

وهو عند البغدادي محمد بن علي بن محمد ولسان الدين املك بهذا من البغدادي ، ومن الخلط بين هاتين الشخصيتين أيضا ما وقع في درة الحجال فقد ترجم ابن القاضي للجذامي مرتين ، الأولى سماه محمد بن علي بن محمد الجذامي (١) ، والثانية سماه محمد بن علي بن أحمد ابن الفخار الجذامي الاركشي (٢) . فبين الترجمتين اللتين للجذامي اختلاف وهو وجود اسم " أحمد " في الثانية وهو في آباء الخولاني ، فيبدو أن الأمر غير واضح عند ابن القاضي إذ أنه لم يوافق لسان الدين في جرّ نسب الجذامي فكان منه مزجه بالخولاني .

وبعد هذا أورد هنا أسماء الذين شهروا بابن الفخار وهم :

- ١ - أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن الفخار يعرف بابن بشكوال توفي سنة ٤١٩ هـ له ترجمة في الديباج المذهب : ٢٧١ . ونفح الطيب : ٦٠ / ٤ ، وشجرة النور الزكية : ١١٢ .
- ٢ - أبو عبد الله محمد بن الحسن بن كامل بن الفخار الملقب ، صاحب نصف الربيض توفي سنة ٥٣٩ هـ وله ترجمة في الذيل والتكملة ١٦٣ / ٦ .
- ٣ - أبو الحسن شاكر بن محمد بن الحسن بن محمد بن كامل الحضرمي ابن الفخار توفي سنة ٥٨٦ هـ وله ترجمة في الذيل والتكملة : ١٦٤ / ٤ .
- ٤ - أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن خلف بن أحمد ابن الفخار الأنصاري الملقب بالبلسي الاصل توفي سنة ٥٩٠ هـ وهو الحافظ المشهور بكثرة محفوظه له ترجمة في الذيل والتكملة ٨٧ / ٦ ، وشجرة النور الزكية ١٥٩ .

(١) درة الحجال ٨٣ / ٢ .

(٢) درة الحجال

- ٥ - أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الفخار الأزدى الأشبيلي توفي
في حدود سنة ٦٤٠ هـ +
- ٦ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله ابن الفخار البلنسي
له ترجمة في الذيل والتكملة القسم الثاني من السفر الخامس:
٠ ٦٦٥
- ٧ - أبو الحسن ابن الفخار الشريشي ، ورد عرضا في ترجمة ابن الفخار
الأنصاري السابق من الذيل والتكملة ٨٨/٦ وهو من تلاميذه .
- ٨ - أبو عبد الله ابن الفخار وهو ابن أخت ابن الفخار الحافظ الأنصاري
ورد عرضا في ترجمة خاله من الذيل : ٠٩٠/٦
- ٩ - أبو عبد الله الفخار " بدون ابن " المعروف بابن خزيمة له ذكر
في الاحاطة : ٠٢٠٥/١
- ١٠ - أبو بكر محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن الأزدى الفخار " بدون
ابن " له ترجمة في الذيل والتكملة : ٠٥٠٦/٦
- ١١ - أبو عبد الله بن الفخار ، له ذكر في ذرة الحجال : ٢٩٣/٢ ،
أحد تلاميذه توفي سنة : ٠ ٨٦٥

والله أعلم ،،،

آراء ابن الفخار

(١) التقدير :

من الامور الشائعة في النحو : التقدير ، ونعلم أن من أسباب وضع النحو دخول غير العرب في الاسلام ، فلما دخلوا في هذا الدين كانوا في حاجة الى معرفة لغته ، وهي المفتاح الاول لفهم التشريع ، فكان في التقدير سبيل لفهم كثير من مسائل النحو وطردھا على وتيرة واحدة ، وتقريب لفھمھا ؛ لان النحو بني على العامل ، فبالقدير يظهر العامل الذي تنشأ عنه الحركة . فالمنادى في نحو : يا عبدالله منصوب . وكذلك "زيدا" في نحو : زيدا ضربته ، فعبدالله وزيد منصوبان بناصب مقدر ، فناسب المنادى فعل تقديره : ادعو، أو أريد ، أو أنادى ؛ لان المنادى عندهم من باب المفعول به ، وناسب الاسم المشغول عنه فعل يفسره الفعل المذكور ، فاجتمع المنصوبان في أن العامل فيهما فعل ، وهو كثيراً ما يعمل النصب ، فبذلك يكون التقدير سبيلا لفهم كثير من المسائل النحوية ، الا أن بعض النحاة لم يرض تلك التقديرات ، فالكسائي وابن كيسان وابن الطراوة يقولون : ان المنادى ليس بمفعول صحيح ، (١) من جهة اللفظ والمعنى ، لان قولنا : يا عبدالله انشاء ، وقولنا : أنادى ، أو أريد ، أو ادعو ليس بانشاء ، وانما هو خبر ، ولا يفسر الشيء الا بما يعطي معناه على سبيل المطابقة (٢) ، وقد قال ابن الفخار في هذا الشأن : إن هذا الفعل المقدر ليس هو المستعمل في الكلام ، وانما هو فعل "إنشائي" يعطي المعنى الذي يعطيه قولك : يا عبدالله الا أنه لا يستعمل على هذا المعنى (٣) .

(١) المغني : ٤٨٨ ، وشرح الجزولية لابن بدي : ٩٠ ، والشرح : ٦٦٨ ،

وهامش : ٠٤ .

(٢) الشرح : ٦٦٨ .

(٣) الشرح : ٢٨٥ .

وقد أكد أنه لا يجب الاتفاق بين التقدير وما هو واقع في الاستعمال ، فالتقدير قد لا يصح استعماله أصلاً ، وإنما يؤتى به للتفسير لا غير ؛ أي تفسير الأعراب . نرى ذلك في باب الاشتغال حين ردّ على ابن الطراوة قوله : **إن زيدا في نحو " زيدا ضربته " منصوباً** (١) بالفعل المظهر التالي لزيد ؛ لأنه واقع به ، هذا معنى قول ابن الطراوة .

والذي دفع ابن الطراوة الى ذلك هو أن النحاة يجعلون زيدا في المثال السابق منصوباً بفعل مضمّر يفسره الفعل المذكور بعده . (٢) وهذا الاضمار باطل عند ابن الطراوة إلا بشروط ثلاثة ، أحدها ألا يخل اظهر المحذوف بالمعنى ، وهو يقول : ان اظهر هـ هذا المحذوف محل بالمعنى ؛ لأنك اذا قلت : **زيدا ضربته ، فان ضربته مقصود للافادة ، واذا قلت : ضربت زيدا ضربته صار " ضربته " توكيداً** (٣) فعلى ذلك يكون مدلول الجملتين مختلفاً .

وقد أجاب ابن الفخار عن قول ابن الطراوة السابق بقوله **" وإنما كان يكون ذلك لو جمعنا بينهما في الاستعمال ، وإنما ذلك أمر تقديري ، وليس بين التقدير والاستعمال تعارض ، ولا نقول بجواز الجمع بينهما أصلاً ، لأنهما متعاقدان "** (٤) .

فمذهب ابن الفخار في التقدير أنه لا يلزم منه أن يصح استعماله في الكلام ، بل هناك من التقديرات ما لا يصح استعمالها

(١) الشرح : ٢٨٥ .

(٢) هذا مذهب سيبويه وعليه الحذاق : الشرح : ٢٨٥ ، وهناك

آراء أخرى في الشرح .

(٣) الشرح : ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٤) الشرح : ٢٨٧ .

كلا مثلة السابقة ، ومنه ما يصح استعماله كتقديرهم " أن " المصدرية مع الفعل بأنها في تأويل المصدر ، وتقديرهم المصدر بأن مع الفعل ، وهما يصح استعمال أحدهما مكان الآخر مع صحة المعنى . (١)

وما قاله في هذا الموضوع : «... والحال أن كثيرا من التقديرات تأتي على غير الاستعمال» . وهذا قول سيبويه في بعض تلك التقديرات تراه يقول " ... وهذا لا يتكلم به " ونحوه . (٢)

وقد جلس أبو الفتح بن جني هذه المسألة فقال : " ... فان أمكنك أن يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى ، فهو ما لا غاية وراءه ، وان كان تقدير الاعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك " . (٣)

هذا وقد تردد عند ابن الفخار ذكر تفسير المعنى وتقدير الاعراب وكلها يوءد فيها على عدم التعارض بينهما . (٤)

(١) الشرح : ٥٦٧ - ٥٦٨ . (٢) الشرح : ٤٧٨ .

(٣) الكتاب : ٧٦/٢ ، وانظر شيبهواً لذلك في : ٣٤٥/١ .

(٤) الخصائص : ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٥) انظر : ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤٢٦ ، ٤٣٨ ، ٩٧٥ .

(٢) دلالة الاعراب على المعنى :

قام التأليف في النحو العربي منذ نشأته الأولى على العناية بالحركة الاعرابية ، لأنها من ابرز سمات هذه اللغة ، ان بها كثير من الدلالة على المعاني ، ومن خلالها تطرق النحاة الى باقي تلك الخصائص . (١)

ولكن ما هو مدى تأثير هذه الحركة الاعرابية في الدلالة على المعاني المختلفة التي يقصدها المتكلم عند متقدمي النحاة ؟

لقد قام الجدل حول دلالة هذه الحركات على المعاني منذ زمن مبكر من تاريخ نشأة هذا العلم ، فقد ذهب جمهور النحاة المتقدمين الى أن الحركات الاعرابية هي صاحبة الدلالة على المعاني المختلفة التي يعمد اليها المتكلم . (٢)

وذهب قطرب : محمد بن المستنير (٢٠٦هـ) الى أن الحركات غير ذات جدوى في الدلالة على المعاني المختلفة ، فقال : " لو كان الاعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى اعراباً يدل عليه لا يزول الا بزواله ، وإنما أعربت العرب كلامها ؛ لأن الأسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبسطون عند الادراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ، الا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين

(١) الاعراب سمة العربية الفصحى : ٩ .

(٢) الشرح : ٨٠٥ ، والايضاح في علل النحو : ٦٦ - ٧٠ ، والبسيط :

١٧١ ، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ١ .

وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبسطون ، وفي كسرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المَهْلَةُ في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الاسكان " (١) .

فقول قطرب هذا يعني أنهم إنما جاءوا بالحركة للتخفيف من الثقل الذي في أواخر الكلمات الناشئة من الاسكان ، ولا علاقة لتلك الحركات بالمعنى ، ففائدتها لفظية لا غير (٢) ، ثم تعاقبت الآراء في هذه المسألة ، ولست أريد الكتابة فيها ، وإنما أريد أن أعرض موقف ابن الفخار من هذه القضية .

فمذهب ابن الفخار هو مذهب الجمهور حيث يقول : " ان الحركات

الموضوعات في أواخر الأسماء المعربة بازا المعاني الثلاثة : الفاعلية والمفعولية والاضافة " (٣) .

فدلالة الاعراب على الفاعلية والمفعولية والإضافة عند ابن الفخار إنما هي في الأسماء المعربة فقط ، أما المبنيات والأفعال فلا تدخل تحت دلالة الاعراب بناء على القول السابق . فإذا كانت حركات الاعراب هي الدالة على المعاني ، فإنه يصادفهم بعض ما ينقض هذه القاعدة من مثال قولهم : خرق الثوبَ السمارُ ، برفع الثوب ونصب السمار مع أن السمارَ فاعلٌ والثوب مفعول به . ودفعاً لهذا التعارض قال أبو الحسن بن أبي الربيع : " النحويون كلهم ... يقولون : ان العرب

(١) الايضاح في علل النحو : ٢٠-٢١ .

(٢) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ٥١ .

(٣) الشرح : ٣٥ .

تَلَزَمُ رَفْعَ الْفَاعِلِ وَنَصْبَ الْمَفْعُولِ فَهِيَ الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ الْأَعْرَابِ أَوْلَمَ يُفْهَمُ ،
إِلَّا أَنْ يَضْطُرَّ شَاعِرٌ فَيُعْكَسُ ، وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ فَهْمُ الْمَعْنَى ، وَأَنْ وَجِدَ
فِي الْكَلَامِ فَيَكُونُ كَالْفَلْطِ * (١)

فمذهب أبي الحسين وابن الفخار متحد في أن الحركات
تدل على المعاني الثلاثة ، غير أن ابن الفخار وجه المثال توجيهها آخر
يأتي فيما بعد .

وهذه المسألة وحدها وهي : نصب الفاعل في المعنى ورفع
المفعول في المعنى نحو " خرق الثوب السمار " قال فيه ابن الطراوة
قولا لم يسبق إليه وهو : أنه إذا عرف المعنى فارفع ما شئت وانصب ما
شئت . (٢) أي أنه يجيز رفع المفعول ونصب الفاعل مطلقا بشرط فهم
المعنى .

ومذهب ابن الفخار في المسألة هو : أن المفعول الذي حصل
فيه أعراب الفاعل يسمى فاعلا اعتبارا باللفظ ، لأن الأعراب إنما يجري
على حسب اللفظ دون المعنى . (٣)

وقال في موضع آخر : " أن الفاعل إذا حصل فيه أعراب المفعول ،
فإنما يعرب مفعولا ، لأن الأعراب إنما يكون أبدا على حسب العلامة
التي تكون في الاسم المعرب . (٤)

(١) البسيط : ٢٦٣ .

(٢) البسيط : ١٧٢ .

(٣) الشرح : ٨٠٥ ، والبسيط : ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٤) الشرح : ١٠٠ .

(٥) ٨٠٤ ، وانظر : ٢٦٣ ، ١٠١٤ ، حيث قال : " وذلك أن الأسماء

المستحقة للأعراب إذا قصد بها تأويل سماها فحسب كانت
خالية من الأعراب ، لأن جوهر اللفظ موضوع لجوهر المعنى وحركات
اللفظ دالة على أحوال المعنى ، فإذا أردت إفادة جوهر المعنى
وجب إخلاء اللفظ من الحركات .

فالمرفوع عنده فاعل والمنصوب مفعولٌ باعتبار اللفظ ، وإن كان
الفاعل في المعنى هو المنصوب والمفعول هو المرفوع . ولعل الذي دعاه
الى ذلك هو اجماع جمهور النحاة على أن علامات الاعراب دالة على
المعاني الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة وما لحق بهذه المعاني ،
ومذهب الجمهور هو مذهبه كما سبق فأراد أن تطرد القاعدة حتى
فيما سموه شاذاً ، فخرج بذلك ما قد يؤخذ على ابن أبي الربيع
وابن الطراوة .

واجاب عن قول ابن الطراوة : بأن الاعراب انما أوجبه طلب
الفرق بين الفاعل والمفعول والمالك والملوك ، ثم لزم في موضع البيان
بالحمل على موضع الاشكال ، ليجري الكل على أسلوب واحد ، ونظائره
كثيرة ، والدليل على أن هذا الأصل هو قصد العرب قلة عكس الاعراب ،
ولو كان على الوجه الذي قاله ابن الطراوة لكثرت وانتشرت ولم يقف على
حكاية حاله ولا خبراً كالجوه الآخر ، فهذا هو الصواب . والله أعلم .^(١)

فالحاصل من مذهب ابن الفخار أن علامات الاعراب دالة على
المعاني المختلفة في الأسماء المعربة ، إلا أن هذا القول لا يشمل
كل ما يمسه النحو ، فهناك أسماء لا تظهر عليها علامات الاعراب ، فلذلك
خصص ابن الفخار العلامات التي تدل على المعاني بأنها ما لحقت
الأسماء المعربة^(٢) وهو مذهب الجمهور .

وبعد أن وقفنا على أن العلامات في الأسماء المعربة ذات دلالة
على المعاني المختلفة عند النحاة ، فكان من الواجب عليهم أن ينظروا في
الأسماء الأخرى التي لا تظهر عليها علامات الاعراب كلها أو بعضها ،

(١) الشرح : ٨٠٥ - ٨٠٦ .

(٢) الشرح : ٣٥ .

ثم يعطوا هؤلاء مقتعاً في المسألة، ولكنهم أعرضوا عن ذلك، لأنه ربما نقض القول الذي قرروه، فلم نجد منهم من تعرض إلى شيء من ذلك.

وعلى كل حال فلا أحد ينكر أن العربية تمتاز بالحركات الاعرابية، وأن لهذه الحركات دلالات في أحيان كثيرة، ولكن يشار إليها في الدلالة التركيب وهو من معاني النحو أيضاً التي ناقشها النحاة.

فالقول بأن علامات الاعراب وحدها هي الدالة على المعاني قول غير سديد^(١)، ولا يعني ذلك التحلل من قيود الاعراب وإطراحه؛ لأن من معاني الاعراب الوضوح، فإذا نشدنا الوضوح الذي توهمه الحركات الاعرابية ربما وجدنا هذا الوضوح في أن الحركات تمثل حدوداً للابنية داخل الجمل إذا أقيمت على وجهها، فإن البناء يصبح واضحاً بيناً، ويتبع ذلك وضوح التركيب وإبانته عن الغرض، أما إذا أغفل الأعراب فقد تتعرض البنية لكثير من التغيرات التي لا تتوقف عند حد آخرها، بل تتعداه إلى داخلها^(٢)، أو أن الاعراب بمعنى الوضوح يتمثل في حركات الاعراب من حيث أن فيها تأكيداً للمعاني التركيبية، وبالتركيب يعرف الفاعل مثلاً، ثم تكون الضمة زيادة في الإيضاح المعنوي، فبانعدام هذه الحركة بنعدم الوضوح المنشود الذي يجلبه الاعراب، والله أعلم.

هذا القول عن الاعراب في الأسماء، أما عن الأفعال فقد ذهب أهل الكوفة إلى أنه ذو دلالة في الأفعال في بعض المعاني في مثل: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإذا رفع الفعل الثاني "تشرب" كان النهي عن الفعل الأول وإباحة الثاني، وإذا نصب كان المعنى على

(١) الاعراب سمة العربية الفصحى : ٣٤ .

(٢) ينصه من الاعراب سمة العربية : ١٠ .

النهي عن الجمع بينهما ، واذ اجزم كان النهي عنهما مفترقين ومجتمعين .
والذي ذهب اليه ابن الفخار هو مذهب أهل البصرة ، وهو أن
الاعراب غير محتاج إليه في الأفعال ، وقالوا : إن المثال^{الذي} يُبنى عليه
الكوفيون حجتهم ليس فيه حجة ، فالنصب في " تشرب " في المثال
المتقدم بأن مضمرة ، والجزم على ارادة " لا " والرفع على الاستئناف . (١)

(١) الشرح : ٧٥ - ٧٦ ، وانظر تفصيل المسألة في شرح الأبدى :

(٣) موقف ابن الفخار من أبي القاسم الزجاجي :

لما كان هذا الشرح يتناول كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي ،
فإنه من الطبيعي أن نجد فيه شيئا مما يتعرض فيه لأبي القاسم ،
سواء كان هذا التعرض دافعا عنه أو مؤاخذة له لا سيما أن هذا
الشرح من المؤلفات المتأخرة التي تعرضت للجمل ، فقد سبقه عدد
كبير من الشروح المطولة وغيرها ، وسبقه أيضا كتب اعتنت بالرد على
أبي القاسم أو الدفاع عنه ، فألف أبو عبد الله بن السيد كتابا في الرد
على أبي القاسم هو : اصلاح الخلل الواقع في الجمل ، وتلاه كتاب
آخر للاستاذ أبي علي الشلوبين سماه : الاعتراض والانفصال فيما
نسب فيه صاحب الجمل الى الاختلال ، والمظنون بهذا الكتاب - من خلال
عنوانه - أنه يرد على ابن السيد في كتابه السابق ، فلا غرابة أن نجد
في كتابنا هذا " شرح ابن الفخار " دافعا عن أبي القاسم أو اعتراضا
عليه ، فلما كان يقف من أبي القاسم هذا الموقف ، فإن من المناسب
أن أفرد كل نوع من مناقشاته على حدة ، فأذكر أولا اعتراضاته ، ثم أتبعها
بما رد به على من اعترض على أبي القاسم ، فأقول وبالله التوفيق .

أولا : الاعتراضات :

حينما يراد ذكر اعتراضات ابن الفخار على أبي القاسم ، فلا بد
من التنبيه على أن ابن الفخار قد استفاد كثيرا من ابن السيد في كتابه
الآنف الذكر ، وربما أدخل كلام ابن السيد في كلامه ، فمن لم يركلام
ابن السيد سيظن أن كل تلك الاعتراضات كلها من كلام ابن الفخر ، والحقيقة
أنه استفاد بعض اعتراضاته من ابن السيد .

وهناك علماء آخرون استفاد منهم بعض تلك الاعتراضات التي لم يوردها ابن السيد كالسهيلي ، وابن الضائع ، ومع ذلك فهناك اعتراضات اجتهدت لا تعرف أصحابها ، فلم أجد لها صدى فيما تحت يديّ من المراجع ، فهي مما يمكن أن ينسب إلى ابن الفخار .

على أنه ما يجب ألاّ يغيب عن الأذهان أنّ من اعتنق مذهباً من المذاهب أو فكرة مسبوقة اليها ، فإنّ ذلك يعتبر منهجاً له أيضاً تتميز به شخصيته العلمية ، واليك نماذج من اعتراضات ابن الفخار :

١ - ان وأخواتها انما عملت لشبهها بالأفعال .

ذكر أبو القاسم الزجاجي أن «إن» وأخواتها إنما نصبت الاسم ورفعت الخبر ؛ لأنّ هذه الحروف أشبهت الأفعال المتعدية إلى واحد من خمسة أوجه هي :

أ - أن معاني هذه الحروف كمعاني الأفعال ، فمنها ما هو للتوكيد ، ومنها ما هو للتشبيه ، ومنها ما هو للترجي ، ومنها ما هو للاستدراك .

ب - أن أو آخر هذه الحروف كلها مفتوحة .

ج - أن عدد أحرف هذه الحروف كعدد أحرف الأفعال ، فمنها الثلاثي والرباعي والخماسي .

د - أنها تطلب اسمين من جهتين مختلفتين ، فهي تطلب الخبر ، لأنها إنما سيقت لتوكيده ، أو تمنيه أو غير ذلك من المعاني المذكورة قبل .

هـ - أنها يتصل بها الضمير المنصوب كما يتصل بالفعل فتقول : إنَّك ، وإنه ، وإني كما تقول : ضربك ، وضربه ، وضربني . هذا كلّه توجيهه أبي القاسم .^(١)

وهذا القول الذي قاله أبو القاسم قد قال بأكثره أبو العباس
المبرد حيث قال : " ... وانما أشبهتها ، لأنها لا تقع إلا على
الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه التي عباراتها
الإفعال ، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي " (١)

وقول أبي القاسم^{الزجاجي} السابق اعترضه أبو القاسم السهيلي عدا الرابع
منه ، وهو اختصاصها بالجملة الاسمية ، ويقول أبي القاسم^{السهيلي} قال الاستاذ
أبو عبد الله بن الفخار ، فقال السهيلي " أما اتصال الضمير المنصوب بها
فلم يكن إلا بعد حصول الشبه الموجب للعمل ، ولولا ذلك لم يتصل بها ،
فلا فرق في هذا بين الضمير والظاهر في أن كل واحد منهما ثان عن
الوجه الذي أوجب لها العمل " (٢)

ثم قال السهيلي أيضا : " وأما الثلاثة الباقية فموجودة في
حرف " ثم " ولم يوجب لها ذلك شيئا من العمل " (٣)

قال ابن الفخار : " وأجود ما يقال في ذلك - والله أعلم - أن
اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذي أوجب لها العمل ، وأما الشبه المذكور
فلم يوجب لها شيئا ، والله أعلم " (٤)

(١) المقتضب : ٤ / ١٠٨ .

(٢) الشرح : ٣٣٣ - ٣٣٤ ، نتائج الفكر : ٣٤٢ ، وشرح الشاطبي / ٤
الإفعال أن ابن أبي الربيع تعرض لاتصال الضمير المنصوب بها بعد
أن ذكر أن بعضهم اعترض ذلك على الزجاجي ، فذكر أن اتصال
الضمير وان لم يكن من الشبه ، فهو يدل على قوة الشبه .
البيسط : ٧٧٠ . فاعتبر قول الزجاجي في المسألة سائفا
وتعليقه مقبولا .

(٣) الشرح : ٣٣٤ ، وشرح الشاطبي : / ٤٠٤ .

(٤) الشرح : ٣٣٤ ، وانظر هوامش تحقيق المسألة هناك .

٢ - عن الجاره ، وعن المبدلة همزتها عينا في بعض اللغات .
ذكر ابن الفخار أن أبا القاسم لم يحرر اللفظ ، ولم يشقف الكلام
من عروض الاشتراك اللفظي بين عن الخافضة وعن المبدلة عينهما من
همزة ان المخففة في بعض اللغات .

قال : " لأنّ هذه (أى الجارة) مسبوقة بأصل آخر ، وذلك
أنك تقول : أعجبنى أنّ زيدا قائم ، ثم تخفف " أنّ " فتقول : أعجبنى
أن زيدا قائم ، بابقاء عملها لفظا ان شئت ، ثم تبدل من الهمزة عينا ، فتقول :
أعجبنى عن زيدا قائم ، وان شئت اعجبنى عن زيد قائم باهمالها
لفظا دون معنى " (١) .

وعلى هذه اللغة بيت ذي الرّمة : (٢)

أعن ترسمت من خرقاء منزله

ماء الصباية من عينيك مسجوم

٣ - اعمال العامل الثاني والاول يطلب عمدة ، نحو :

" ضربوني وضربت قومك " .

اختلف النحاة في هذه المسألة ، فالقراء يمنعها ، لأنها إنما تجوز

على أحد وجهين .

أما على حذف الفاعل من الفعل الاول ، وهذا ممتنع ، لعدم النظر ،

فالفاعل عمدة لا يصح الاستغناء عنه .

(١) الشرح : ١٠٢٤ .

(٢) الجنى الداني : ٢٦٥ .

وامّا على الاضمار قبل الذكر وهونادر ، فلذا رفضت المسألة عنده
قياسا ، وامّا الكسائي فانه يجيزها على حذف الفاعل وهو مراد في المعنى .
هذه صورة المسألة ، وقد ذكر أبو القاسم أن الكسائي قد غلط .

قال ابن الفخار : " وليس قول أبي القاسم : " وهذا غلط " (١)
برّد صحيح ، لأنّ الكسائي لم يرد ما أشار اليه أبو القاسم ، لأنّ ظاهر
قول أبي القاسم أن حذفه عند الكسائي على حدّ حذف المفعول به
على الاطلاق .

هذا لا يقوله أحد ، وإنّما ينبغي أن يقال في المسألة : انّ
الفاعل اذا علم أضمر في سائر أبواب العربية كقولك : زيد قام ، فالفاعل
مضمر في قام مع أنّه معلوم بدلالة ظهوره في التثنية والجمع . والمبتدأ
والخبر والمفعول به اذا علم حذف ، فالفاعل في هذا الباب امّا أن يحذف
مع العلم به حملا على المبتدأ والخبر والمفعول به ، وامّا أن يضم مع العلم
به حملا على نفسه في سائر أبواب العربية ، وهذا أولى ، ليكون حيث ما كان
جاريا على أسلوب واحد ، فهذا أرجح من قول الكسائي . والله أعلم " .
(٢)

٤ - نصب المضارع بأن المضمر بعد الواو .

قال أبو القاسم : " اعلم أن الواو تنصب الفعل المضارع اذا أردت
بها معنى " غير العطف " . (٣)

قال ابن الفخار : " ظاهره مذهب أبي عمر الجرمي ، وذلك أنه
يقول : انّ هذه الحروف الثلاثة الواو ، والفاء ، وأو تنصب الفعل

(١) الجمل : ١١٣ .

(٢) الشرح : ٥٤٩ - ٥٥٠ .

(٣) الجمل : ١٨٧ .

بنفسها من غير تقدير حرف بعدها ، ووجهه في ذلك أن اضمار الحروف
وابقاء عملها على خلاف الأصول . (١)

ثم قال بعد : " وهذا في النحاة يضمرون " أن " بعد هذه
الحروف الثلاثة في هذا الموضع ؛ لأنها الأصل في النصب ، ولأن اضمارها
قد ثبت بعدها فيما إذا كان الفعل المضارع معطوفاً بها على اسم صريح
قبلها ، فوجب أن يضم هنا ما ظهر هناك ، وأيضاً فإن هذه الحروف الثلاثة
لو كانت ناصبة لجاز أن يدخل عليها حرف العطف كما دخل على واو القسم ،
فكنت تقول : ما تأتينا فتحدثنا وفكرنا ، وهذا لا يقوله أحد ، وأيضاً
فإن هذه الحروف مشتركة بين الأسماء والأفعال والحروف لا تعمل
الأبشوط الاختصاص ، فالأصح ما ذهب إليه سيبويه . والله أعلم .

فإن قلت : لعله نسب النصب لها مجازاً كما نسبه لحتى ، ويكون
مذهبه مذهب الجماعة .

قلنا : يظهر من قوله بعد أنها نسبة حقيقية ، إلا تراه قال :

"وأما قوله :

للبيس عباة وتقرّ عيني أحب الي من لبس الشفوف

فانه أضر " أن " ونصب بها " (٢) ، فهذا ظاهر في اختلاف الموضعين ،
ولو كان النصب في الأول باضمار " أن " لم يكن نسبة مجازية ، ونسبه
في هذا الموضع على اضمارها ، لأنها تظهر فيه كثيراً ، ولمّا لم تظهر في
الأول وصحت النسبة ، ولو نسب النصب في هذا القسم الثاني للواو لعارض
جواز اظهارها ، فهذا ما يمكن أن يقال . والله أعلم . (٣)

(١) الشرح : ٧٧٢ .

(٢) الجمل : ١٨٧ - ١٨٨ .

(٣) الشرح : ٧٧٢ - ٧٧٣ .

هذه أربعة نماذج مما اعترض به ابن الفخار على أبي القاسم
الزجاجي وما اعترض به أكثر من هذا ، وإنما أردت بذكر بعض هذه
الاعتراضات إعطاء صورة للاعتراضات التي اعتاد ابن الفخار أن يعترض
بها على أبي القاسم ، وبعد هذا فأنني أورد بعض صفحات المواضع التي
وقع فيها اعتراض على أبي القاسم وهي :

٤٨ ، ١٣٢ ، ٢٥٥ ، ٣٠٦ ، ٣٣٨ ، ٤٦٧ ، ٤٨٤ ، ٥٢٦ ،
٦٠٧ ، ٦٢٢ ، ٦٩١ ، ٧٠٢ ، ٧٧٦ ، ٧٩٣ ، ٨٠٢ ، ٨١٩ ،
٨٥٢ ، ٨٩٩ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٧٦ ، ١٠٠١ - ٢٠٠٢ ، ١٠٣٤ ،
(١١٤١)

مع العلم أن بعض هذه الصفحات التي ورد فيها اعتراضات على
أبي القاسم قد التمس له فيها عذرا يخرجها عن الخطأ ، مما يعدّ داخلا
في هذا القسم الثاني الذي تراه .

ثانيا : دفاعه عن أبي القاسم .

سبق أن ذكرت نمودجا من اعتراضات ابن الفخار على أبي القاسم ،
وتلك الاعتراضات وان كانت ردودا على أبي القاسم إلا أنه يدرج في
بعضها اعتذارا عنه ، فابن الفخار يغلب عليه التقدير لأبي القاسم ،
ان ردّ كثيرا مما اعترض به عليه ، واليك نمودجا من تلك الردود :

١ - قال أبو القاسم : " اعلم أنّ الاسم المبتدأ مرفوع ...
والابتداء معنى رفعه ، وهو مضارعة للفاعل " . (١)

قال ابن الفخار : " قد اعترضه ابن عصفور بوجهين :

(١) الجمل : ٠٣٦

أحدهما : أن المضارعة معنى ، والمعاني لم يثبت لها عمل .

الثاني : أن الأصل لا يطرد حمله على الفرع .^(١)

فأجاب ابن الفخار عن هذا الاعتراض بقوله : " الجواب عن الأول :

أنه قائل بأن التعرّي يرفع المبتدأ أو الخبر ، فما الفرق ؟

والجواب عن الثاني : أن الأصل يحمل على الفرع فيما هو أصل

في الفرع فرع في الأصل ، وذا من ذلك ، هذا إن سلمنا أن الجملة
الاسمية أصل للفعلية ، وفيه نظر ؛ إذ لقائل أن يقول : إن ذلك بالعكس ،

وقد قيل : إنما يستقيم افساد مذهب من المذاهب بأمر وقع اجماع
المختلفين عليه ، فلم يصنع ابن عصفور شيئا . والله أعلم .^(٢)

٢ - منع صرف الموءنت الذي على أكثر من ثلاثة أحرف ، وليس

فيه علامة للتأنيث .

قال أبو القاسم : " وأما ما لا يتصرف في المعرفة وينصرف في

النكرة ، فهو اثنا عشر جنسا . . . فمنها كل موءنت على أكثر من ثلاثة
أحرف لا علامة فيه للتأنيث .^(٣)

قال ابن الفخار : " هذا الفصل مخصوص بالموءنت ، لأنه سيذكر

فيما بعد فصل المذكر المسمى باسم موءنت . فاعتراض ابن السيد عليه

هنا غير صحيح ، وذلك أنه قال : لا يصح هذا الفصل حتى يزداد فيه

شروط ، فيقال : كل موءنت على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه للتأنيث ،

(١) الشرح : ٢٦٦ ، وانظر قول ابن عصفور في شرحه : ٣٥٥/١ .

(٢) الشرح : ٢٦٦ .

(٣) الجمل : ٢٢٠-٢٢٢ .

وليس أصله التذكير ، وتأنيثه حقيقي ، فحينئذ لا ينصرف لمذكر كان أولمؤنث ظنا منه أنه يريد الاطلاق ، وليس كذلك كما ذكرناه .

وانظر الى تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط ، فانها تعطي أنه متى نقص منها شرط وهو علم لمؤنث ، فإنه ينصرف كما يكون كذلك وهو علم لمذكر ، وليس كذلك ، وانظر أيضا الى قوله : وتأنيثه حقيقي ، فإنه يوهم اشتراط أن يكون المؤنث له فرج بازاء ذكر اعتبارا بالعرف الجاري عند المعربين ، وليس كذلك ، وإنما يشترط أن يكون التأنيث غير عارض كتأنيث الجمع مثل أن تسمى رجلا بنساء ، فإنه ينصرف ، لأن تأنيثه تأنيث جمع ، وهو عارض فلا تعتد به .

فالحاصل أن ابن السيد وهم في هذا الأصل الذي أصله في

ثلاثة مواضع :

أحدها : جعله المقيد مطلقا .

والثاني : تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط .

والثالث : اشتراطه في التأنيث أن يكون حقيقيا ، غير أنه تهرز

بهذا الثالث من التأنيث العارض ، وإنما الخلل من جهة التعبير عن

ذلك بما يعطي اشتراط أن يكون المؤنث له فرج بازاء ذكر والله

أعلم . (١)

والذي ذكره ابن الفخار من أن اعتراض ابن السيد غير

صحيح ، فيه شطط في بعض أجزاءه ، فقد ذكر أن ابن السيد جعل

المقيد مطلقا ، ويعني بذلك أن كلام أبي القاسم مقيد في هذا الفصل

بما سيأتي في فصل المذكر المسمى بموئنت ، فما في هذا الفصل يقيد المطلق في الفصل السابق ، هذا هو مراد ابن الفخار ، فكان عليه أن يترك هذا الاعتراض ، لأن المسائل في موضوع واحد يجب أن تكون في مكان واحد إلا إذا أشار إليها المؤلف بأن استكمالها سيأتي في موضع آخر ، والزجاجي لم يقل ذلك ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن كتاب أبي اسحاق هذا كتاب تعليمي والتعليم فيه يجب مراعاة الولدان ، وقد قال بهذه المراعاة ابن الفخار في موضع لاحق حيث قال في شأن الزجاجي : " . . . لأنه في معرض تعليم الولدان فالتقريب عليهم ما أمكن أولي " . (١)

٣ - قال أبو القاسم : " وتقول في أسماء السور : هذه هود ، وهذه يونس ، تريد : سورة يونس ، وسورة هود ، فتصرف هودا ، فإن جعلت هودا اسم سورة لم تصرفه ، لأنك سميت موئنتا بمذكر " . (٢)

فاعترض ابن السيد ايراد الزجاجي لـ " يونس " ، لأن يونس كما يقول ابن السيد لا ينصرف على كل حال ، لأنه إن كان علما للسورة ففيه التعريف والتأنيث والعجمة ، وإن كان على حذف مضاف ففيه التعريف والعجمة . (٣)

وقد رد ابن الفخار هذا بقوله " وهذا لا يلزم ، لأنه يمكن أن يكون أبو القاسم إنما ذكره ليبين اختلاف " هود " في الوجهين ، ولا يتصور ذلك الاختلاف في يونس ، ولم يتعرض لبيان ظهور الأمر فيه ، والله أعلم " . وهذا الذي رد به على ابن السيد رد به ابن الضائع . (٥)

-
- (١) الشرح : ١٠٢٤ .
(٢) الجمل : ٢٢٧ .
(٣) انظر قول ابن السيد في اصلاح الخلل : ٢٩٠ .
(٤) الشرح : ٩٤٤ .
(٥) شرح الجمل له : ٢٤١ / أ .

هذه نماذج من اعتراضات ابن الفخار على أبي القاسم . وهناك
بعض الاعتراضات الأخرى أذكر صفحات بعضها وهي :

٢٢ - ١٧ - ٢٩ - ٣١ - ١٠٠ - ٧١٠ - ٩٣٧ - ٩٧٣ -

٠١٠٢٤

كما أن فيما ذكرته سابقا من صفحات الاعتراضات بعض الاعتذارات
عن أبي القاسم . والله أعلم .

(٤) اختياراته :

من المعروف أنّ ابن الفخار توفى سنة أربع وخمسين وسبعمئة ، وهذا التاريخ يعني أن ابن الفخار من متأخري النحاة ، فقد سبقه كثير من النحاة مشاركة ومغاربة في الدرس النحوي ، فالنحو في هذا الوقت قد أحكمت عراه واتضحت مساربه ، فالتجديد فيه سيكون محدودا ، ومع ذلك فإننا نجد للأئمة الكبار آراء متميزة اقتبسوها من تلاحج الأفكار المختلفة ، ولكن كم هي تلك الآراء التي قد يتفرد بها أحد أولئك الأئمة ؟

أظنّ أن عددها سيكون قليلا ، بل لعل بعض الأئمة ممن لهم خطر في هذا الشأن لم يكن له شيء من ذلك التفرد ، وإنما كان سبقه وعلو قدره في قدرته على التوجيه والترجيح واستحضار المسائل ، ولم أجد لابن الفخار في هذا الكتاب مسائل انفرد بها ، وإنما هناك توجيهات له أحسب أنها ما يجعله من التمييزيين ، وفوق كل ذي علم عليم .

فأمّا الاختيارات التي اختارها ابن الفخار فهي كثيرة جدا ، لا سيما وأن الكتاب الذي أحققه - كان من توفيق الله أن يكون - كاملا ، فهو يشتمل على أغلب أبواب النحو ، فلذلك سأختار بعض تلك الاختيارات حسب تسلسل المسائل في الكتاب وهي :

١ - اعراب الأسماء الستة :

ذكر ابن الفخار في اعراب الأسماء الستة سبعة مذاهب :

أحدها : أنها معربة بحركات على أواخرها مقدرة ، واتبع ما قبل الآخر الآخر .

والثاني : أنها معربة بالحروف وهو ظاهر كلام أبي القاسم وأبي علي في أول الايضاح .

والثالث : أنها معربات بالحركات التي قبل هذه الحروف ، والحروف اشباع .

والرابع : أنها معربة بشيئين ، بالحركات والحروف معا .

والخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الآخر منقولة من الآخر ، وانما اعربت بالحركات لأنه الاصل

السادس : أنها معربة بالتغير والانقلاب ، ووجه ذلك أن التغير والانقلاب صفة محلها لام الكلمة ، فصار ذلك بمنزلة الحركة في الدال من زيد مثلا .

والسابع : أن هذه الأسماء على قسمين :

قسم يعرب بالحروف وهي : أخوك ، وأبوك ، وحموك ، وهنوك .
وقسم يعرب بالحركات مقدرة في الحروف وهو : فوك ، وذو ، لانهما لو اعربا بالحروف كالقسم الاول للزم بقاؤهما على حرف واحد وليس ذلك في القسم الاول .

قال ابن الفخار : والصحيح من هذه الأقوال الاول ، وهو مذهب

سيبويه ونص أبي علي في النصف الثاني من الايضاح (١) .

وهذا القول الذي صححه يقول ان أصل أخوك وأخواته في الرفع :

أَخَوَك بضم الواو وفتح الخاء ، وفي النصب بفتح الواو والخاء ، وفي الجر بخفض الواو وفتح الخاء ، هذا هو الأصل ، ففي الرفع حذفت الضمة من الواو وضمت الخاء اتباعا لها ، وفي النصب قلبت الواو ألفا ، لتحركها

وانفتاح ما قبلها ، وفي حالة الخفض اتبعت الخاء الواو ، فضمت ثـم
حذفت كسرة الواو تخفيفا ، فصار في التقدير : بأخوك بسكون الواو .

٢ - العطف على الضمير المخفوض .

ذهب سيبويه وجمهور البصريين الى أن العطف على الضمير
المخفوض مشروط باعادة الخافض ، ففي نحو قولنا : مررت بك وزيدٍ
يشترطون اعادة الخافض في زيد ، فتقول : مررت بك وبزيد ، هذه هي
صورة المسألة (١) .

وقد ذهب ابن الفخار في هذه المسألة مذهب سيبويه وجمهور
البصريين في منع جواز العطف بغير اعادة الخافض معتمدا في ذلك على
ثلاثة توجيهات .

أحدها : أن المسألة محمولة على عكسها ، أي أننا حين نجيز
ذلك فينبغي أن نجيز عكسها وهو أن نعطف الضمير على الظاهر فنقول :
مررت بزيد وبك ، لأن الواو لمطلق الجمع وليس فيها ترتيب ، فالتأخر
معها في حكم المتقدم ، فلما امتنع فينبغي أن يمتنع عطف الظاهر على
المضمرة مباشرة .

والثاني : أن ضمير الخفض شبيه للتونين من حيث انه زيادة في
آخر المضاف اليه ، ومعاقب له ، فلما لم يجز العطف على التونين لم يجز
العطف على شبيهه ، وللخروج من ذلك كرر حرف الجر لكي لا يعطف
على الضمير .

(١) انظر الشرح : ١٧٦ ، والكتاب : ٣٨١ / ٢ ، ٣٨٢ ، والانصاف :

والثالث : أن الضمير المرفوع أشدّ اتصالا بخافضه من الضمير المرفوع برافعه ؛ لأن المرفوع ينفصل في بعض المواضع والمخفوض لا ينفصل في مواضع ، ولما امتنع العطف على المرفوع مع أن اتصاله أقبل من المخفوض ، فمنع العطف على المخفوض أوجب ؛ لأن الاتصال هو السبب المانع من القول بجواز العطف مطلقا دون شرط في كلا الموضعين . هذه هي الأدلة التي ساقها ابن الفخارفي المسألة .

ولما كانت هذه المسألة خلافة والخلاف فيها جدير بالنظر فان عددا ممن يُنظَرُ إلى رأيه قد أجازها ، وعلى رأسهم يونس والأخفش ، وهو مذهب الكوفيين ، واختاره أبو عليّ الشلوبين وابن مالك (١) .

وعندما تعرض ابن مالك لهذه المسألة ، رأى أن العطف على الضمير المخفوض يكثرمعه إعادة الخافض ، ويقبل بدون إعادة ، وأورد على ذلك شواهد كثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب نشرا وشعرا (٢) ، وكلها يرى أنها تجيز العطف دون إعادة للخافض .

ثم بعد إيراد تلك الشواهد أورد ذلك بإبطال حجج المخالفين لمذهبه .

فأبطل التوجيه الأول ببيان ذكر أنه لو كان على العكس بأن نحل المعطوف عليه محل المعطوف ، وأن يشترط في صحة العطف أن يحل كل واحد منهما محل الآخر لما جاز نحو : رب رجل وأخيه ، ولا نحو :

* أي فتى هيجاء أنت وجارها *

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت : ٦٦٥ .

(٢) انظر شرح عمدة الحافظ : ٦٥٩ وما بعدها .

وهذه ناقة وفصيلها راتعان ، و

* الواهب المثة الهجان وجارها *

وأبطل التوجيه الثاني ما سبق بأن ذكر أن ذلك ضعيف، لأن شبه الضمير المخفوض بالتنوين لو كان مانعا من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه، لأن التنوين لا يوكد ولا يبديل منه، وضمير الجر يبديل منه ويوكد باجماع، فللعطف أسوة بهما. (١)

وما أبطله ابن ملك من حجج من خالفه لم يرضه ابن الغضار فقال في الرد على ما أبطله أولا " هذا نظر ضعيف ، وذلك أن الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على حكم المعطوف عليه ، لأنه شريكه في العامل ، والمسائل التي جلبها على جهة الاستدلال واقعة على خلاف الأصول ، ولذلك تكفوا تقدير اضافة نحو : رب رجل وأخيه غير محضة ، وجعلوها في نية الانفصال ؛ ليصير هذا المعطوف على حكم المعطوف عليه بوجه ما ، وإلا فمتى كانت هذه الاضافة غير محضة وليس اللفظ ما أصله أن يكون كذلك ؟ ! ولكنهم راموا ذلك ، ليصير الثاني على حكم الأول لما كان شريكه في العامل .

ولذلك أيضا لما قال الأعم في " بشر " من قوله :

أنا ابن التارك البكرى بشر

عليه الطير ترقبه وقوعا

(١) الشرح : ١٧٦-١٧٧ شرح عمدة الحافظ : ٦٦٦ وزاد فيه :

" بل العطف أولى بالجواز ، لأنه تابع بواسطة تقوم مقام إعادة العامل ."

انه بدل رتوا قوله ، من جهة أنه لا يصح مكان الأول ، وجعلوه عطف بيان . فهذا كله يدل على أن الأصل في المعطوف أن يكون جاريا على حكم المعطوف عليه ، من جهة الشركة في العامل الواحد ، فهذه المسألة التي هي قوله : مررت بك وزيد دائرة بين اجرائها على الأصول وبين الحاقها بما هو خارج عن الأصول ، وقد قام الدليل على صحة القاعدة المذكورة ، وهو أن ما جاء من ذلك غير مكرر معه الخافض نادر في جنب ما كرر معه الخافض ، وأيضا فان ذلك النادر محمول على تقدير خافض محذوف منه ، لتقدم ذكره وبقاء عمله ، لأن تقدم ذكره محرز لذكره ، وربما كانت نظائر هذا تربي على ما اجتلبه هو من النظائر . وانظر الى البدل من المجرور في نحو : مررت بأخيك زيد على المذهب المنصور ، فهذا المسلك الذي سلكه في المسألة غير مرضي (١) . انتهى .

وأجاب عما أبطله ابن مالك ثانيا ، فقال : " انظر الى هذا التحامل على الامام ، وذلك أنك اذا قلت : مررت بك وزيد قائما ، فزيد معطوف على نفس الكاف وشريكه في الجار ، واذا قلت : مررت بك وزيد ، بتكرير الخافض ، فليس العطف على نفس الكاف ، هذا محال ، لما يلزم عليه من دخول حرف الجر على مثله تقديرا ، وانما عطفت جارا ومجرورا على جار ومجرور على سبيل استقلال كل واحد منهما بالعامل حتى كأنه قال : مررت بك ومررت بزيد ، فأما البدل فانه في حكم الاستقلال ، فله حكم نفسه ، وأما التوكيد فانه مع المؤكد بمنزلة

(١) الشرح : ١٧٧ - ١٧٩ .

شيء واحد ، اذ ليس على تقدير عامل ، وأما العطف فانه يستلزم أن يكون مثله في جميع أحكامه ، وإنما ذلك تعليل مناسب للغالب وبالله التوفيق . (١)

فما تقدم يتضح أن ابن الفخار يرى عدم العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض كما ذهب اليه سيبويه وجمهور البصريين . وبعد هذا فان من الجدير بالإشارة التنبيه الى أن ابن الفخار لم يورد شواهد المخالفين لسيبويه ومن تبعه كما أوردها ابن الأنباري في الانصاف وابن مالك في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت (٢) وغيرهما ممن يتعرضون لهذه المسألة ، فما هو الغرض من وراء ذلك ؟ مع أن العدل ايراد حجج المعارض ثم بيان ضعفها أو فسادها .

والظاهر من الصيغة العامة لهذا الكتاب أن ابن الفخار قليل الاستشهاد بالشعر جدا لأنه يعتبره باب ضرورة ، وقد قال ذلك (٣) ، وسأذكر هذه المسألة بأبسط ما هنا في بحث الاستشهاد بالشعر .

٣ - ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب .

هذه المسألة فيها خلاف بين سيبويه والأخفش فأجازها الأخفش ومنعها سيبويه . (٤)

وحجة سيبويه : أن الأصل في البديل أن يوءى به لبيان البديل منه ، وضمير المتكلم والمخاطب في غاية البيان فلا يحتاج لذلك . (٥)

(١) الشرح : ١٨٠ .

(٢) الانصاف : ٤٦٤ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٥٩ وما بعدها .

(٣) انظر ذلك في الشرح : ٥٨ .

(٤) الشرح : ٢٠٦ وانظر تحقيق الاقوال هناك .

(٥) الكتاب : ٣٨٦/٢ .

واحتج أبو الحسن الأُخفش بالسمع ، فاحتج لضمير المتكلم بقوله تعالى ﴿ ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون ﴾ (١) ، فالذين خسروا عنده في محل نصب على البديل من ضمير المخاطب في " يجمعنكم " وغير الأُخفش يرى أن " الذين خسروا " مرفوع بالابتداء وخبره ما بعد الفاء .

واحتج لضمير المتكلم بقول الشاعر :

أنا سيف العشرة فاعرفونني
حميداً قد تذریت السناما

ف " حميد " بديل من الضمير في " اعرفوني " ، وغيره يرى أنه منصوب على الاختصاص تقديره أحص حميد . (٢)

وقد ذهب ابن الفخار في هذه المسألة الى التفصيل دون اطلاق الجواز أو المنع فقال : " وأما قوله تعالى ﴿ اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لنا ولنا وآخراً ﴾ (٣) فان البديل قد افاد ما لم يفده الأول من معنى التعميم والتنصيص على التفصيل ، فيظهر وجه آخر وهو أن ابدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب ان وافق الابدال في البيان الذي يستفد الآ منه جاز ، والآ لم يجز ، فالوجه التفصيل دون اطلاق المنع أو الجواز ، لأن موافقة كل واحد من هذين الامامين بوجه ما اذا أمكن أولى من مخالفة أحدهما مطلقاً ، فتأمل ذلك ، والله أعلم بالصواب . " (٤)

(٥) وهذا التفصيل الذي ذكره ابن الفخار ذكره أبو حيان في البحر المحيط .

-
- (١) الأُنعام : ٠١٢
(٢) الشرح : ٠٢٠٧
(٣) المائدة : ٠١١٤
(٤) الشرح : ٢٠٧ - ٢٠٨
(٥) البحر المحيط : ٥٦/٤

٤ - تقديم المصدر المؤكّد :

ذهب ابن الفخار الى جواز تقديم المصدر المؤكّد على عامله ، وهذا مذهب الجمهور لأنّ الاصل في تقديم المفعول وتوسيطه تصرف العامل في نفسه ، فالعامل الذي لا يتصرف في نفسه كفعل التعجب ونظائره لا يتصرف في مفعوله ، فعلى هذا يصح أن يتقدم المصدر المؤكّد على عامله إلا أن ابا عبد الله ذكر عن السهيلي أنه لا يجوز ذلك ، لأنّ التوكيد لا يقع قبل الذي سيق هو له ، واذا وقع هذا المصدر قبل الفعّل ، فانه يعرّبه منصوبا على التشبيه بالمفعول به ، لأنّه في هذه الحالة ليس مؤكّدا ، وانما هو كبقية المفعولات. (١)

ولم يرض ابن الفخار مذهب السهيلي هذا فقال : " وجوز سائر النحاة تقديمه مطلقا ، منصوبا على التشبيه ، أو مفعولا مطلقا ، وهو الصواب ان شاء الله ، وانما يشي ما قاله في التوكيد الموضوع تابعا لما قبله في اعرابه ، والمصدر المؤكّد للجملة الاسمية المنصوب بما دلت عليه كقولك : قام القوم كلهم أجمعون ، وزيد قائم حقا ، أو غير ذي شك ، وأمّا غير ذلك فلا ، ألا ترى أنّ " ان " في قولك : إنّ زيدا قائم توكيد لما بعدها ، وكذلك لام " إنّ " وكذلك جملة القسم توكيد الجملة التي بعدها ، قال أبو علي في الايضاح : القسم جملة يوءكدها الخبر ، فما قاله أبو القاسم السهيلي غير سديد والله أعلم .

(١) الشرح : ٢٢٦ .

(٢) الشرح : ٢٢٦-٢٣٧ .

هـ - العطف على موضعٍ إنَّ .

العطف على إنَّ نحو قولهم : إنَّ زيدا قائم وعمرو ، فعمرو يجوز فيه النصب والرفع ، والرفع فيه ثلاثة أوجه .

الأول : الرفع على أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره : ان زيدا قائم وعمرو قائم .

الثاني : أن يكون عمر معطوفا على الضمير الذي في الخبر ان كان الخبر مما يحتمل الضمير نحو : ان زيدا قائم وعمرو ، فعمرو معطوف على الضمير في قائم .

الثالث : أن يكون معطوفا على موضع اسم ان قبل دخولها على توهم الأصل ، لأنَّ إنَّ لم تغير في المعنى شيئا ، لأن مدلوله الإيجاب بعد دخولها عليه أيضا كما كان كذلك .
فالجهاان الأولان لا خلاف بين النحاة في جوازهما . (١)

وأما الوجه الثالث فهو الذي وقع الخلاف فيه بين النحاة ، فابن الفخار لا يرى صحة العطف على الموضع تبعاً لأبي عبد الله بن أبي العافية وابي عبد الله بن عبد المنعم ، لأنَّ العطف على الموضع لا يصح إلا اذا كان صاحب الموضع موجودا ، وهذا لا يكون إلا اذا تقدم عاملان أحدهما معلق بلفظ معموله والآخر معلق بمعناه مثل : ليس زيد بقائم ولا قاعدا بنصب قاعد وجره ، فالنصب عطفاً على خبر ليس ، وهو منصوب ، إلا أنه شغل بحركة الخافض ، والجر عطفاً على اللفظ أمّا العطف على موضع اسمٍ إنَّ فهو عنده وعند الذين تابعهم مستمع ،

(١) البسيط : ٧٩٣ .

لأن صاحب الموضع الذي سيعطف عليه غير موجود ، وهو الإبتداء ،
فإنه قد نُسخَ بـ " إِنْ " . (١)

وقد ذكر ابن الفخار أن هذا مذهب قوي ، واستدل له بقول
سيبويه وهو : " واعلم أن الاسم أوله الإبتداء ، وإنما يدخل الرفع
والناصبُ سوى الإبتداء ، والجار على المبتدأ ، ألا ترى أن ما كان مبتدأً
قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الإبتداء
ما دام مع ما ذكرت لك ، إلا أن تدعه ، وذلك إذا قلت : عبد الله
منطلق ، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت : رأيت عبد الله منطلقاً
فالمبتدأ أول كما أن الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة " . (٢)

ثم قال أبو عبد الله : فقوله : " ولا تصل إلى الإبتداء ما دام مع
ما ذكرت لك ، إلا أن تدعه نص في الموضع . (٣) أي أن الإبتداء يزول
بوجود الناسخ إلا أن تدع ذلك الناسخ .

ثم ذكر ابن الفخار أن من أجاز العطف على الموضع إنما غره
في ذلك ما جاء عن سيبويه : أن بعض من يتوهم الإبتداء فيعطف عليه .
قال سيبويه : " واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : انهم
أجمعون زاهيون ، وانك وزيد زاهيان ، وذلك أن معناه معنى الإبتداء ،
فيرى أنه قال : هم كما قال :

* ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً *

على ما ذكرت لك " (٤) انتهى قول سيبويه .

(١) الشرح : ٣٤١ .

(٢) الكتاب : ٢٣/١ - ٢٤ .

(٣) الشرح : ٣٤٢ .

(٤) الكتاب : ١٥٥/٢ .

فمعنى قول سيبويه هذا : أنهم يقولون : " أجمعون " وهو
توكيد للمنصب فحقه أن ينصب ، ويعطفون زيدا وهو مرفوع على اسم
ان فكان حقه النصب ، فوجه سيبويه هذا الرفع على أنهم توهموا
زوال " إن " وأن مكانها " هم " فيصبح الكلام : هم أجمعون زاهبون ،
وهما وزيد زاهبان . فعلى هذا التوهم يدخل هذا الكلام تحت
القاعدة ، ثم استشهد سيبويه - على ما يقع من توهم - بقول الشاعر .

بدالي أني لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

فالشاهد في قوله : سابق بجره عطفاً على خبر "لست" الذي توهم أن
الباء داخلة عليه ، فكأنه قال : لست بمدرك ما مضى ولا سابق هذا
مراد سيبويه بقوله السابق .

الآن ابن الفخار ومن سبقه رأوا أن قول سيبويه هذا في
رفع زيد عطفاً على موضع " ان " اضطر إليه اضطراراً ؛ لأنه لو لم يتوهم
العطف على الموضع ، لآدى ذلك الى اشتراك المعطوف والمعطوف عليه
في الخبر ، لأن المعطوف لورفع على الابتداء ، لكان رفع زاهبان بأن
وبالابتداء ؛ لأن كلاً منهما يطلب خبراً ، وقد قرر النحاة استحالة عمل
عاملين في معمول واحد .

قال ابن الفخار : " وانما اضطر سيبويه الى توهم ابتداء ،
لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الخبر واستحالة أن يعمل عاملان
في معمول واحد . الا ترى أنه لو جعل المرفوع مبتدأ لوجب أن
يكون " زاهبان " مرفوع ب " ان " وبالابتداء ، ولم يضطر الى ذلك
فيما اذا انفرد كل واحد من الاسمين نحو : ان زيد قائم وعمرو ؛ لأن

الدلالة على الخير حاصلة مع مخالفة عمل أن لعمل الابتداء؛ لاجتماعهما في معنى الايجاب، فلم يضطر الى توهم الابتداء، هذا هو الصحيح، وان كان على جواز العطف على الموضوع في بابٍ إن جماعة كبيرة من حذاق الأئمة.

فالحاصل أن اطلاق القول بجواز العطف على الموضوع أو تقييده بخفاء الاعراب، وتأخر المعطوف على الخبر لفظاً أو حكماً غير مستقيم، لما ذكرناه (١)، وهذا الذي ذهب اليه ابن الفخار خالفه فيه ابن أبي الربيع، واستدل بأدلة كثيرة كلها - فيما يقول - تبيح العطف على الموضوع، وقال: ان سيبويه على هذا المذهب (٢).

٦ - الباء الجارة في قوله تعالى ﴿ وَاَسْحَوْا بَرًّا وَسَكْمًا ﴾ (٣)

ذكر ابن الفخار في مبحث الباء أنها تكون زائدة وغير زائدة، فذكر أن الزائدة على ضربين، ضرب زيادته مطردة، وضرب زيادته مقصورة على السماع.

فمن الضرب الذي تطرد زيادته ما كان في خبر " ليس " و " ما " الحجازية و " لا " المحمولة على " ان " على ما قاله الفارسي في قولهم : لا خير بخير بعده النار، ولا شر بشر بعده الجنة، وما زيد في فاعل كفى، وفي فاعل أفعل في التعجب نحو: أحسن بزيد، وما زيد في خبر " ما " التيمية.

وأما الضرب الذي زيادته مقصورة على السماع فنحو قوله

(١) الشرح : ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) البسيط : ٧٩٩، وانظر الكتاب : ١٤٤ / ٢ .

(٣) المائدة : ٦ .

تعالى * ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة * (١) ، ويحتمل قوله تعالى
* وامسحوا برؤوسكم * (٢) الزيادة .

والذى يراه ابن الفخار في هذه الباء في الآية السابقة أنها
تحتمل الزيادة وعدمها (٣) ، فان كانت غير زائدة فانها للالصاق (٤) ،
ولكن اللصاق فيها في هذه الآية غير متعين ، لا كما قال بعض
أصحابه ، فقد قال : * وحضرت بمدينة فاس - حرسها الله مجلسا جرى
فيه ذكر هذه الباء ، فقال بعض أصحابنا : الصحيح عندي أنها
للالصاق ، وكان قد رآها ليلة ذلك اليوم في تقييد أبي الحسن الصغير
على المدونة ، فسكت رضا لصاحبي ، ان كان قد قبل ذلك ، فقال بعض
حذاق الفاسيين : ما تقول أنت في هذه المسألة ؟ فانها وقعت عندنا
قديما وحديثا فلم نقف منها على طمأنينة ، فلم يسعني الا الكلام ، فقلت :
مسحت رأسي ، ومسحت برأسي باتحاد المعنى ، فلو كانت للالصاق
لذهب معناها بذهابها ، ولم يجز الاستغناء ، فجائز أن يقال بالزيادة ؛
لصحّة المعنى عند زوالها بمنزلتها في خبر ليس ، وما ، والحق بيده
وأمثالها ، لأنّ الفعصل اذا كان واقعا بنفس المفعول واستعمل على
وجهين كقرأت بالسورة وقرأتها ، فالأصل وصوله بنفسه لا على نوعين ،
وجائز أن تكون بمنزلتها في بريت بالسكين ، لأنّ مسحت يقتضى
مسوحا ومسوحا به عند المحققين كما أنّ بريت يقتضى مبريا ومبريا
به عند جميع الناس ، فيكون المفعول محذوفا ، كأنه مسحت الماء
بالرأس ، فاستحسن ذلك من حضر من له فهم وسكت الخصم * (٥)

(١) البقرة : ١٩٥ .

(٢) المائدة : ٦ .

(٣) الشرح : ٣٨٧ .

(٤) الشرح : ٣٨٨ .

(٥) الشرح : ٣٨٧ - ٣٨٨ .

وقد ذهب أبو الحسن بن الضائع الى أنها للالصاق في هذه الآية
فقال : ليس الباء زائدة بل المراد الصاق المسح بالرأس^(١) . وقد بان
بما تقدم من كلام ابن الفخار احتمالها الزيادة وعدمها ، والله أعلم .

٧ - تعريف العلمية يزول عند الاضافة .

ذكر ابن الفخر أن تعريف الأعلام اذا أضيف اليها زال
عنها التعريف ، لأنه لو لم يزل لأدى الى الجمع بين تعريفين ان كان المضاف
اليه معرفة ، أو الى الجمع بين تعريف وتنكير على اسم واحد وكلاهما
ممتنع .

قال : " وما يلزم زواله عند الاضافة تعريف العلمية ، لما يلزم
على بقاءه من الجمع بين تعريفين ان كان المضاف اليه معرفة ، أو بين
تعريف وتنكير ان كان نكرة .^(٢)

وهذا الذي قاله ابن الفخار خالف فيه أبو الحسين ابن الطراوة
فذكر أن هذا التعريف الذي في العلم لا يزول وانما الاضافة لرفع
الاشترك العارض في الاعلام ، كما ترفع الصفة هذا الاشتراك العام مع
بقاء العلم على تعريفه نحو : زيد الطويل .

قال ابن الفخار : ولا بأس بهذا القول لولا ما ثبت من أن المضاف
يكتسب من المضاف اليه التنكير ، فكذلك يكتسب منه التعريف ، وانما واجب
أن يكتسب منه التعريف وجب زوال تعريفه السابق ، لما يلزم على بقاءه
من الجمع بين تعريفين ، فهذا هو الصحيح ان شاء الله .^(٣)

(١) شرح ابن الضائع : ١٢ / أ .

(٢) الشرح : ٤٠٣ .

(٣) شرح الجمل : ١ / ٥٨٤ ، والشرح : ٤٩٥ .

٨ - زمن فعل التعجب .

اختلف النحاة في زمن فعل التعجب ، فذهب أبو الحسين بن أبي الربيع الى أنه مراد به الحال .

ونذهب ابن عصفور الى أنه يراد به المضي المتصل بزمن الحال ،^(١)
وهو مذهب الأكثر ومنهم المبرد .^(٢)

واستدل من ذهب الى أنه يراد به الحال بأنك لو قلت : ما أحسن زيدا فانك لا تقول ذلك الا وهو في الحال حسن ، واذا أردت الماضي أدخلت كان كذا ساق هذا الدليل ابن عصفور .

واستدل من قال : انه يراد به المضي المتصل بزمن الحال بأن صيغة " أفعل " صيغة الماضي ، وفي ذلك بقاء للفعل على أصل وضعه .

وقد رجح ابن الفخار المذهب الأول فقال : " والأول أولى - ان شاء الله - ، لأنه من تنمة منع التصرف ، والله المستعان " .^(٣) ثم ذكر فيما بعد حجة أخرى وهي : أنه يفصل بين ما التعجبية وفعل التعجب بكان وحدها والمسوغ لهذا الفصل فيما ذكر هو كون فعل التعجب يراد به الحال ، فاذا أريد به الماضي أدخلت كان عليه فدل على الماضي .

(١) شرح الجمل : ٥٨٤ / ١ والشرح : ٤٩٥ .

(٢) همع الهوامع : ٦١ / ٥ .

(٣) الشرح : ٤٩٥ .

٩ - مذ ومنذ .

مذ ومنذ يكونان حرفين ، ويكونان اسمين ، وتتعين حرفيتهما
في موضعين .

أحدهما : اذا دخلا على الزمن الحاضر نحو : ما رأيتك
مذ يومنا ، ومنذ شهرنا .

والآخر : اذا دخلا على كم الاستفهامية كقولك : مذ كم
سرت .

وتتعين اسميتهما في موضعين أيضا ، اذا دخلا على الجملة
الفعلية ، أو على الجملة الاسمية نحو : ما رأيتك مذ قام زيد ، وما رأيتك
مذ زيد قائم .

وما عدا هذه المواضع الأربعة فإنه يمكن أن يكونا اسمين ويمكن
أن يكونا حرفين إلا أن الغالب على منذ الحرفية وعلى مذ الاسمية
فتجر منذ مابعدهما ، وترفع مذ مابعدهما . (١)

الإآن أبا اسحاق بن ملكون أنكرا ما أجمع عليه النحاة من أن
الغالب على منذ - بالنون - الحرفية ، وأن الغالب على مذ الاسمية .
فاذا كانت منذ حرفا فاختصار مذ منها تصرف فيها ، وليس في الحرف
أهلية للتصرف .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن " مذ " المحذوفة النون
اسم وهي عندهم مختصرة من منذ الحرفية ، وحيث انها مختصرة منها

(١) الشرح : ٦٢٣ .

(١)

فينبغي أن تكون حرفا كأصلها ، لأن الحذف لا يوجب تبدل ذات المحذوف.

وهذا الذي ذكره أبو اسحاق بن ملكون أجاب عنه ابن الفخار

بقوله : " والجواب عن هذا الالزام : أن " منذ " على وجهين في

الاستعمال ، اسمية وحرفية ، إلا أن الأكثر فيها الحرفية ، لموافقتها

" من " لفظا ومعنى ، أمّا اللفظ فإن حروف «من» موجودة فيها ، وأمّا

المعنى فإنها موضوعة لابتداء الغاية ، أو الغاية كلها ، ولا تعطي ذلك

المعنى إلا في غيرها ، فلذلك كان الغالب عليها الحرفية ، ولولا ما وجد

فيها من أحكام الأسماء في بعض المواضع لم يحكم عليها بالاسمية أصلا ،

وهذا ظاهر ان شاء الله ، فإذا أردنا حذف نونها فعلنا ذلك كثيرا

في الاسمية ، لأن فيها أهلية للتصرف ، وفعلناه قليلا في الحرفية ،

لعدم الأهلية للتصرف ، فالكثرة والقلة انما هما باعتبار كثرة الحذف

وقلته ، وهذا واضح ، فتأمل ، فيه يرتفع الاشكال الذي أورده أبو اسحاق

والله أعلم . (٢)

ولمّا كان أبو اسحاق قد أنكر الحذف في الحروف ، لعدم

أهليتها في التصرف ، فقد أنكر ذلك تلميذه الأستاذ أبو علي الشلوبين

فذكر أن الحذف قد جاء في الحروف مثل تخفيفهم : أن وأن وكان ،

وأيا فقد حذفوا من لعل أولها . (٣)

(١) الشرح : ٦٢٤ ، وانظر أيضا مذهب ابن ملكون في الجنى الدانى :

٣٠٩ ، وشرح ابن الضائع : ٤٥ والمغنى : ٤٤٢ .

(٢) الشرح : ٦٢٤ - ٦٢٥ .

(٣) شرح ابن الضائع : ٤٥ - ٤٦ .

١٠ - فل وفلة في الترخيم .

هذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، فالكوفيون يرون

أن فل ترخيم فلان ، وفلة ترخيم فلانة . (١)

والبصريون يرون أن فل ، وفلة ما خص به النداء ، وأنه ما حذف منه على غير قياس ليسا بترخيم فلان ، وفلانة ، إنما هما كيد ودم ، ما حذف منه شيء ، ويبقى الاسم بعد الحذف كأنه وضع كذلك (٢) ، وأجاز ابن خروف كلا القولين . (٣)

وقد ذهب ابن الفخار إلى مذهب البصريين فقال : " لو كان يافل ترخيم فلان لم يحذف منه الآ النون وحدها ، لأنه لا يجوز بقاء الاسم في النداء على حرفين الآ ما كان في آخره تاء التانيث فكنت تقول : يا فلا بالآلف ، ويدل على ذلك قولهم في المؤنثة : يا فلة أقبلي ، ولو كان ترخيم فلانة لم يحذف منه الآ التاء وحدها ، لأن ما آخره تاء التانيث لم يحذف منه غيرها ، قلت حروفه أو كثر ، فدل ذلك على صحة قول البصريين من أنه حذف على غير قياس لا على وجه الترخيم . والله أعلم " . (٤)

١١ - معنى العدل في آخر .

النحويون كلهم مجمعون على أن آخر ممنوعة من الصرف ، وعانعها

علتان ، علة اتفقوا عليها وهي الوصفية وعلة أخرى هي العدل .

(١) الشرح : ٧١٦ ، والمساعد : ٥٤٢ .

(٢) الشرح : ٧١٦ .

(٣) المساعد : ٥٤٢ .

(٤) الشرح : ٧١٦ - ٧١٧ .

لكن هذه العلة اختلفوا في تفسيرها ، فذهب قوم الى أنها معدولة عن الألف واللام ، وذلك أن آخر مؤنث أخرى التي مذكرها آخر ، وآخر أفعل تفضيل ، وأفعل التفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يوءنث إلا أن يكون بالألف واللام ، فكان الأصل أن يقال : الآخر بالألف واللام ، فكأنهم عدلوا عنه الى أخرى .

وقال آخرون : ان المعدل فيه انما كان من حيث ان أفعل التفضيل لا يجمع الا بشرط اقترانه بالألف واللام ، وأخرج جمع ، فكان حقها أن تقترن بالألف واللام ، فلما لم تقترن بالألف واللام في حال كونها جمعا ، فقد عدلت عن طريق نظائرها (١) . فالقول الأول المعدل فيه عن المفرد ، وفي هذا القول المعدل عن الجمع ، وقد ذكر ابن الفخار أن القول الأول غير مستقيم ، فقال : " وهذا الرأي غير مستقيم ، لأن فيه عدلا عن لفظ معرفة الى لفظ نكرة ، ولا بد في المعدول أن يعطى المعنى الذى أعطاه الأول ، ولاجل هذا لا تجد في غير هذا نكرة معدولة عن معرفة " . (٢)

وقال في القول الثاني : " وهذا القول أيضا فيه نظر من جهة أن اللفظ معدول عن معنى ، وحقيقة المعدل أن يكون باعتبار اللفظين لا باعتبار اللفظ والمعنى والله أعلم . (٣)

(١) الشرح : ٨٩٢ .

(٢) الشرح : ٨٩٢ .

(٣) الشرح : ٨٩٢ .

ومعنى قوله : " وحقيقة العدل أن يكون باعتبار اللفظين " هو ما سبق أن فسره بقوله : " وحقيقة العدل أن تعدل عن لفظ يعطي معنى الى لفظ آخر يعطي ذلك المعنى بعينه ، وأما أن تعدل عن لفظ يعطي معنى الى لفظ آخر يعطي معنى آخر فليس ذلك يعدل ، ان سائر الكلام بهذه المنزلة " . (١)

والذى يختياره ابن الفخار هو ما ذهب اليه بعض المتأخرين ، ولعله ابن الضائع ، قال : وقال بعضهم من حذاق المتأخرين : الوجه في ذلك عندى أن آخر معدول عن آخر ، هذا اللفظ ؛ ويان ذلك أن الاصل أن تقول : مررت بنسوة آخر من هؤلاء كما تقول : أفضل من هؤلاء فكانهم عدلوا عن لفظ آخر الى لفظ آخر ، وهذا عدل صحيح ؛ لأنه عدل نكرة عن نكرة ، والمعنى الذى أعطاه الاول هو المعنى الذى أعطاه الثاني بعينه ، وهذا أمثل ما يقال ، لاندراجه تحت العقد الذى أصلناه في حقيقة العدل ، والله أعلم " . (٢)

١٢ - صرف الموءنت الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي .

النحاة في صرف الموءنت الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي ، نحو : هند ، على مذهبين . فمذهب سيبويه وجمهور النحاة الى جواز صرفه ، لخفة بناءه .

والمذهب الثاني هو مذهب أبي اسحاق الزجاج ، فانه لا يجيز صرفه ، لوجود علتين محقتين هما العلمية والتأنيث ، قال : ولا حجة

(١) الشرح : ٨٨٩ وانظر : ٩١٤ .

(٢) الشرح : ٣٩٣ - ٣٩٣ .

للنحويين فيما أنشدوه على جواز صرفه وهو يعني قول الشاعر :

لم تتلفح بفضل مئزها دعدُ

ولم تغذو دعدُ في العلب

فالنحاة يوردونه شاهدا على صرف الثلاثي الساكن الوسط وهو " دعد " في الشطر الأول ، وأبو اسحاق يقول ان الشعر باب ضرورة يصرف فيه ما لا ينصرف كثيرا . (١) هذه هي صورة المسألة عند كل من الفريقين .

وابن الفخار يذهب الى مذهب سيبويه والجمهور ، قال :
" واجماع النحويين على اعتبار خفة البناء في نوح ولوط يرد على الزجاج في قياسه ، وهو المعنى الذي أشار اليه الفارسي في الايضاح ، وقد صرح سيبويه بأن صرفه لغة في قوله : هذه هند بنت عمرو ، فيمن صرف هنداً ، فهو يدل على استقرارها لغة ، ولما كان الثلاثي الساكن الوسط أخف الابنية لم يبعد أن تقاوم خفته احدى العلتين " . (٢)

وقد ذكر الفارسي في الايضاح أن من زعم أن القياس في " دعد " كان ألا ينصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم نوح ولوط ، وهما اعجميان معرفتان ، فبالزامهم الصرف لهما ، لخفتها يقول من صرف هند ودعد في المعرفة . (٣)

(١) الشرح : ٩١١ .

(٢) الشرح : ١١ .

(٣) الايضاح : ٢٩٨ .

١٣ - تسمية المؤنث باسم مذكر .

صورة هذه المسألة أننا اذا سمينا مؤنثا باسم هو في أصله يستعمل

في المذكر ، فما حكمه من ناحية الصرف وعدمه ؟

في هذه المسألة تفصيل وهو أنه اذا كان هذا المسمى به على أكثر من ثلاثة أحرف أو كان على ثلاثة أحرف أوسطها متحرك فلا يصح صرفه اتفاقا ، وانما وقع الخلاف فيما اذا كان هذا المسمى به على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن نحو : زيد المرأة ، فذهب سيبويه وجماعة الى أنه لا يصح صرفه للتأنيث والتعريف ، وخفة الوسط قائمها ثقل النقل . (١)

وذهب عيسى بن عمر ويونس الجرمي الى جواز صرفه كهند ، وحجتهم انهم اذا سموا المؤنث بمؤنث نحو هند صرفوه مع أنهم أخرجوه من ثقل الى ثقل ، فاذا كانوا يفعلون ذلك في المؤنث ، ففعله في المذكر أولى ، لأنهم يخرجونه من خفة الى ثقل ، فما كان إحدى حالتيه الخفة أولى بالصرف . (٢)

ومذهب ابن الفخار هو مذهب سيبويه وأجاب عن حجة المخالفين بقوله : " والجواب أن هذا الالتزام ليس فيه كبير دليل ، لأن موضع الثقل إنما هو ثقل الشيء الى غير جنسه ، وبذلك تحصل المنافرة والاستيحاش ، لعدم الالف ، وأما نقله من مؤنث الى مؤنث فليس فيه خروج عن الجنس ولا منافرة ، لوجود الالف ، فلهذا جاز صرف نحو هند علما لمؤنث ، لكونه مألوف في النساء ولم يجز صرف نحو زيد علما لمؤنث ، لكونه غير مألوف في النساء ، وهو موضع الثقل . (٣)

(١) الشرح : ٩٣٢ ، والمقتضب : ٣ / ٣٥١ .

(٢) الشرح : ٩٣٢ ، والمقتضب : ٣ / ٣٥٢ .

(٣) الشرح : ٩٣٣ .

١٤ - مقدار المخرج من المستثنى .

المستثنى كما يصوره ابن الفخار يتلخص في ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن يكون المستثنى أقل من نصف المستثنى منه نحو
له عشرة إلا أربعة .

الثاني : أن لا يكون المستثنى أكثر من نصف المستثنى منه ؛ أي
أنه يكون نصفاً فما دون .

الثالث : عدم اشتراط أن يكون المستثنى أكثر من نصف المستثنى
منه أو أقل ، وهذا المذهب هو الصحيح عند ابن الفخار ، قال : " اطلاق
القول بالقدر المخرج هو الصحيح خلافاً لمن اشترط نقصانه عن
الباقى ، ولمن اشترط عدم زيادته عليه " . (١)

هكذا عرض ابن الفخار هذه المسألة دون أن يبين سبب رجحان
القول الذى ذهب اليه .

وانظر ترجيح ذلك القول في شرح ابن عصفور ، وشرح ابن الضائع
والاستغناء للقرافى . (٢)

١٥ - سبب بناء أسماء الأفعال .

أسماء الأفعال كلها مبنية عند جميع النحاة ، وانما وقع الخلاف
بينهم في سبب البناء ، فذهب الفارسي وابن جنى وكثير من النحاة

(١)

(٢)

الى أن ما دلّ منها على الأمرينى لتضمنه حروف فعل الأمر بغير اللام .
وما كان منها خبرا فبني بالحمل على ما دلّ على الأمر ،
لأنه تقرر من كلام العرب حمل ما ليس فيه سبب حكم ما على ما فيه
سبب ذلك الحكم .

وذهب قوم الى أنها إنما بُنيت لوقوعها موقع المبنى ، فما دلّ
منها على الأمر فهي واقعة موقعه ، ولذلك بنيت ، وما دلّ منها على
الخبر فهي واقعة موضع الماضي ، فلذلك تُبنى ، لأن الماضي مبنى ،
وقالوا هذا أولى لأطراده .

وهذا الذى - ذهبوا اليه - منقول من وجهين .

قال ابن الفخار : " أحدهما : " أن الوقوع موقع المبنى إنما
يوجب شبهها بذلك المبنى ، وشبه الأفعال لا يوجب بناء ، وإنما
يوجب صنع الصرف .

والآخر : أنه ينكسر ، لأنه قد جاء في باب الخبر ما هو واقع
موقع المضارع المعرب ، ولم يختلف في بناءه نحو " أف " وقد يجاب
عن هذا الثانى بأنه واقع موقع معرب أصله البناء ، إلا أن هذا
غير معتبر ، لأن اجراء الأحكام على فروع محققة مقدم على اجرائها على
أصول متوهمة لا حقيقية لها ، فلا يعتبر ، فالطريقة الأولى أولى .

(١) الشرح : ١٠٥٤ .

(٢) الشرح : ١٠٥٥ .

١٦- عمل أسماء الأفعال فيما قبلها .

ذهب الكوفيون وابن خروف الى أن أسماء الأفعال في الاغراء

يجوز تقديم معمولاتها عليها .

وذهب البصريون والفراء الى عدم جواز ذلك . (١)

وقد استدلل الكوفيون على صحة مذهبهم بقوله تعالى :

* كتاب الله عليكم * (٢) ، فالمعنى عندهم : عليكم كتاب الله ، مثل

قوله تعالى * عليكم أنفسكم * . (٣)

ويقول الشاعر :

* يا أيها المائح دلوى دونكا *

والمعنى : دونك دلوى .

وهذا الذي ذكره الكوفيون وابن خروف ليس هو الأولى عند ابن

الفخار ، وإنما مذهبه في المسألة مذهب سيبويه .

قال : " وأما سيبويه فإنه عنده مصدر لفعل مضمر دلّ عليه

ما قبله ، لأنه لما قال تعالى * حرمت عليكم أمهاتكم * وكذا ،

وكذا (أى في الآية الأولى) فكأنه قال : كتب الله ذلكم عليكم

كتابا ، ثم حذف الفعل واضيف المصدر الى الفاعل ، فهومن باب صنع

الله ووعد الله حقا ، ويجوز أن ينتصب نصب المفعول به باضمار فعل

(١) الانصاف : ٢٢٨ .

(٢) النساء : ٣٤ .

(٣) المائدة : ١٠٥ .

تقديره : الزموا كتاب الله عليكم ، أى الزموا هذا الذى كتب الله عليكم ،
والمجرور متعلق بالمصدر ، على هذا ينبغي أن يحمل قوله :

* يا أيها المائح دلوى دونكا *

لأن قوله : " يا أيها المائح " دلالة على الفعل الذى يقتضيه المساق ؛
لأن المائح هو الذى يملأ الدلوفى قعر البئر . فكأنه قال : يا أيها
المائح املا دلوى ، وهذا أولى من قول من جعله مبتدأ وخبره دونك .^(١)

١٧- هلم لك ولا تخيك .

أجاز ابن الفخار هذا الأسلوب ، ومنعه أبو بكر بن زيد ، فقد
سئل أبو بكر بن زيد عن هذه المسألة ، فقال : لا تجوز ، لأن لك
تفسير للمضمر فى هلم ، والمعطوف تفسير أيضا ، لأنه يأخذ حكم
المعطوف عليه ، فيصبح هناك تفسيران : ضمير مخاطب وضمير غائب ،
واسم الفعل لا يحتتمل ضمير الغائب ^(٢) أصلا .

وقد أجاز ابن الفخار ما منعه أبو بكر فقال : " والذى أتوله فى
هذه المسألة : انها جائزة وليس فى " هلم " ضمير غائب أصلا ، وانما
فيها ضمير مخاطبين على سبيل التخليب ، وهي فى ذلك بمنزلة ما هي
اسم له ، فكما يجوز باجماع أقبالا ، تعنى مخاطباً وغائباً ، وكذلك يجوز
أن تقول : هلم تعنى مخاطباً وغائباً ، إلا أنه وقع التخليب فى المستتر
ولم يقع فى التفسير ، لأنه منقطع ما قبله ، ولو فعل لجاز ، فكان يقال :
هلم لكما ، فتفهم ذلك وباللله التوفيق .^(٣)

(١) الشرح : ١٠٦٣ - ١٠٦٤ .

(٢) الشرح : ١٠٦٢ .

(٣) الشرح : ١٠٦٧ .

١٨ - تصغير مجلب .

مجلب اسم خماسي مزيد ، والقاعدة عند النحاة أن الاسم الخماسي اذا أريد تصغيره حذف منه حرف واحد ، والحقت به ياء التصغير .

فان كان خماسي الاصول حذف الحرف الأخير ، وهو الوجود ، وان كان خماسيا بزيادة حرف واحد حذف ذلك الحرف ، وان كان خماسيا بزيادتين حذفت احدي الزيادتين ولكن بشروط .

فالزيادتان اما أن تكونا متفاضلتين ، أو متساويتين ، أو متقاربتين ، فان كانتا متفاضلتين حذف المفضل ، الا أن يكون حرف مد وليس نحو تجفاف ، فيقال فيه تجفيف ، فلا يحذف منه شيء .

والتفاضل بين الزيادتين يكون بالتقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول ، والخروج عن حروف " سألتومنيها " والأيويدي الى مثال غير موجود فمنطلق عند تصغيره يقال فيه " مطيلق " فالميم والنون مزيدتان ، لكن الميم لا تحذف لأنها تفضل النون من ثلاثة أوجه وهي : التقدم ، والتحرك ، والدلالة على المعنى لأنها تدل على أن الكلمة اسم فاعل ، فلذلك حذفت النون ، وبناء على ما تقدم فكيف يضر مجلب وهو ما به زيادتان ، هما الميم وياء اللاحق ؟

هذا الاسم وقع فيه الخلاف بين سيبويه والمبرد ، فذهب سيبويه الى أنه يصغر على مجلب بحذف ياء اللاحق دون حذف الميم ، لأن الميم تفضل ياء اللاحق بالمعنى ، ان تدل على أنه اسم فاعل ، وتفضلها بالتقدم أيضا .

والمبرد يصغره على جليبيب ، فيحذف الميم ، لأن مجلبب ملحق
بمدحرج ، ومدحرج اذا صفر قيل فيه دحرج فقط ، لأنه به زيادة
واحدة وما كان فيه زيادة واحدة تحذف دون خلاف ، فالملحق يحذف
منه ما يحذف من الملحق به .

وقد رجح ابن الفخار مذهب سيبويه فقال : " ومذهب
سيبويه أولى ، لأن حرف اللاحق غايته أن يفضل ما ليس للا للاحق
اذا لم يكن فيه ما يفضل به حرف اللاحق نحو : دلامص ، الميم لللاحق ،
والألف لغير اللاحق ، وليس فيها ما تفصل به حرف اللاحق ، فهي
أولى بالحذف " . (١)

١٩ - النسب الى عدوه .

اختلف سيبويه والمبرد في كيفية النسب الى هذا اللفظ ،
فسيبويه يقول في النسب اليه : عدوى بفتح الدال وكسر الواو قياسا
على شئني .

والمبرد ينكر صحة القياس على شئني ، فيقول : عدوى دون
تغير عن بنية عدوه ، لأن شئني لفظ نادر لم يسمع له نظير ، فيجب
عنده أن يعد في مغير النسب الذي لا يقاس عليه . (٢)

والذي يختاره ابن الفخار هو مذهب سيبويه قال : " قال
الأشياخ : قول سيبويه هو الصواب ، وهو أدق نظرا من نظير

(١) الشرح : ١٠٩٧ .

(٢) انظر الشرح : ١١٣٢ .

أبي العباس في المسألة ، وذلك أن شئتيا هو كل ما جاء من ذلك في هذا الباب ، والقياس يقبله ، لأن فيه ما في اختيه ، ولم يأت ما ينقضه فوجب اعتباره .

وهذا الذي قاله ابن الفخار في القياس على شئني قاله أبو الحسن الأخفش وابن جنبي قال أبو الفتح : " قال أبو الحسن : فان قلت : انما جاء هذا في حرف واحد - يعني شئوة - قال : فانه جميع ما جاء . وما اللفظ هذا القول من أبي الحسن ! وتفسيره أن الذي جاء في فعوله هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه . فاذا قاس الانسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا فلا غرو ولا ملام " . (١)

(١) الخصائص : ١١٦/١ ، وانظر المسألة في شرح الشافية : ٢٤/٢ وما بعدها .

(٥) مخالفات ابن الفخار :

كنت فيما سبق قد ذكرت نماذج من اختيارات ابن الفخار ، وحينما ذكرت تلك الاختيارات استدعى الأمر أن أذكر المخالفات ، لتظهر الصورة واضحة من كلا جانبيها ، وان كان قد يتبادر الى الناظر الى ذنبك الباحثين أنهما مبحث واحد ، لأن ذكر الاختيارات يعني في حد ذاته أن هناك جانبا آخر في المسألة الواحدة غير مختار فيكتفى به عن عقد مبحث مستقل ينبه فيه على مخالفاته ، والحقيقة خلاف ذلك ، لأن هذا المبحث من مخالفاته راعيت فيه أن يكون للمسألة فائدة في التعريف بابن الفخار أكثر ، لأن من سأذكر له معه مخالفة فأنني سأبين الهدف من ذكر تلك المخالفة في حين عرضها ، لأجل ذلك عقدت هذا المبحث آملا أن يكون فيه ما يسهم في التعريف بابن الفخار . والله أعلم .

أولا : مخالفته لسيبويه :

من المسلم به أن سيبويه إمام النحاة على مختلف العصور، إذ لم يسبق الى تأليف أوفى وأدق مما ألفه ، فلا غرابة أن يكون مكان احترام الجميع ممن شارك في هذا الفن .

وإبن الفخار أحد من كان يحترم آراء سيبويه ، ويرى أنها جدية بالأخذ والاعتداد بها ، فقد تردد اسم سيبويه في كتاب ابن الفخار هذا كثيرا ، لم نره في مرة واحدة منها صرح بمخالفته . هذا كافٍ في التدليل على تلك المنزلة التي احتلها سيبويه عند ابن الفخار ، ولكن إن أردنا الدقة أكثر فإننا نجد في كتابنا هذا ما يشير صراحة إلى احترام ابن الفخار لآراء سيبويه وتقديسها على ما سواها وان كان رأيه

مرجوحا ، فقد ذكر ابن الفخار مسألة خلافة بين البصريين والكوفيين هي أن " من " الابتدائية لا تدخل على الزمان عند البصريين ، وأجاز الكوفيون دخولها عليه مستدلين بقوله تعالى ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ﴾ (١) ، فقد دخلت " من " على " أول " وأولها هنا عبارة عن الزمان ، لأن أول الزمان زمان كما يقول ابن الفخار .

وقد ردّ البصريون هذا التأويل بما هو مبسوط هناك . (٢)

فلما رأى ابن الفخار قوة دليل الكوفيين ، وترجيح أحدشيوخه له ، كان يميل إليه إلا أن سيبويه على خلافه ، فلذلك قال : " . . . ولولا أن ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم لقلنا في المسألة بقول الكوفيين ، لأنه تأتي مواضع [أي على كلام سيبويه] يعسر فيها التأويل " (٣) ، فقله هذا يعني أن قول الكوفيين راجح لكنه مخالف لقول سيبويه ، فلما خالف قول سيبويه أصبح مرجوحا .

هذا نص صريح من ابن الفخار أن مخالفة سيبويه غير سائغة ، وكان يكفيه في المسألة أن يحكى الخلاف فيها وآلا يقع في مجرد التعصب لاسيما وأنه وصم ابن مالك بالجمود حين ردّ على السيرافي ، لأن ابن مالك اعتمد نص سيبويه فقط . (٤)

ومع كل ما تقدم ، فإننا ان التمسنا لابن الفخار مخالفة لسيبويه ، فإننا لا نعدمها ، فقد ذكر ابن الفخار أن اسم العدد اذا صيغ منه

(١) التوبة : ١٠٨ .

(٢) الشرح : ٦٢٥ .

(٣) الشرح : ٥٢٦ .

(٤) الشرح : ٢٥٣ .

اسم فاعل وأضيف الى ما دون مادته بواحد جازاً أن يعمل فيه عمل اسم
الفاعل على شروطه المذكورة في بابہ نحو : هذا ثالث اثنين ورابع ثلاثة ،
أى جاعل الاثنين ثلاثة ، والثلاثة أربعة .

ثم تعرض للعدد المركب نحو : ثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، فذكر
أنه لا يصح : هذا رابع عشر ثلاثة عشر على أن يكون نظير : هذا رابع
ثلاثة وأمثاله ، لأن اسم الفاعل لا يتصور فيه التركيب كما لم يتصور في أصله ؛
لأن من شرطه أن يكون جارياً على فعله ولا يكون التركيب في الفعل ،
ثم ذكر أنه ان قيل : أحذف العجز من الأول فأقول : هذا رابع ثلاثة
عشر ، أجاب بأنه ينبغي أن يكون ممتنعاً ، لأنه فرع الممتنع .^(١)

وهذا الذى منعه ابن الفخار ذكر ابن خروف - رحمه الله - أن
سيبويه أجازہ قياساً نحو : ثالث عشر اثني عشر ، وتاسع عشر ثمانية عشر
وما بينهما ، ويحذف العجز من الأول تخفيفاً لا غير ، فيقال : هذا رابع
ثلاثة عشر ، وتاسع ثمانية عشر وما بينهما^(٢) ، وما ذكره ابن خروف عن
سيبويه ذكر ابن أبي الربيع في شرح الجمل " وهو غير البسيط " أن
أكثر النحويين على منعه^(٣) ، فهذه المسألة تخطى ابن الفخار الاشارة الى
مذهب سيبويه فيها وأخذ بالمذهب المخالف وهو مذهب المبرد ، ولم
يشر الى خلاف في المسألة أصلاً ، مع أن هذه المسألة من المسائل التي
ردها المبرد على سيبويه^(٤) ، ولا أظن أن ابن الفخار يخفى عليه الخلاف
في هذه المسألة ، وانما أوردها مجاملة ليدرأ عن نفسه مخالفة سيبوية
صراحة . والله أعلم .

(١) الشرح : ٦٠٥ - ٦٠٦ .

(٢) شرح الجمل لابن خروف : ٩٦ ، وانظر مذهب سيبويه في الكتاب

٥٦١ / ٣ .

(٣) شرح الجمل لابن أبي الربيع : ١٦٠ ، وانظر شرح الفية ابن معطي .

(٤) المقتضب : ١٨١ / ٢ هـ ٢ نقل عن نقض ابن ولاد .

ثانيا : مخالفته لابن مالك :

كان ابن مالك امام النحويين في عصره بلا منازع كما يقول تلميذه
شرف الدين النووي . (١)

فقد نظر ابن الفخار في بعض كسبه ، فاطلع على شرح التسهيل
وهو من أجل كتب ابن مالك ، ولعله من أجل ما ألف في بابه - ونظر
أيضا في شرح عمدة الحافظ وعمدة اللائظ (٢) ، فظهرت له آراء لا يوافق
فيها ابن مالك .

ومما هو جدير بالاشارة أن ابن الفخار عرض لابن مالك في حوالي
ثلاث عشرة مسألة ، كلها خالفة فيها الا مسألتين (٣) . فهذا الموقف من
ابن الفخار يسترعي الانتباه والوقوف عنده لمعرفة الدافع من وراءه .

لعل الذي دفع ابن الفخار الى الوقوف من ابن مالك هذا الموقف
هو اعظامه له ، فعظم عليه أن يقع في تلك الأوهام حسب تصوره هو ،
وأن تبقي دون أن تحرر فيتلققها طلبه العلم على ما فيها . ولا أظن أن
ابن الفخار يدفعه الى ذلك دافع آخر ، والا لما وصفه بعض الأحيان
بالامام . (٤)

ومما يدل على أن ابن مالك يحتل منزلة رفيعة عند ابن الفخار
هو احتفاله بالرّد عليه ، ليكون مقدار الرّد على قدر منزلة المرود عليه ،

(١) انظر مقدمة اكمال الاعلام بتلخيص الكلام : ٢٣ - ٢٤ .

(٢) انظر ص ١٧٦ .

(٣) انظر تلك المسألة في الشرح : ٨٤ و ١٠٤٠ وهذه الأخيرة وافق

ابن مالك فيها مذهب سيبويه .

(٤) الشرح : ٧٣٩ .

فقد أطلال وجلّى في بعض تلك المسائل ، ولا أحسب أن وراء ذلك الآ
جلالة المردود عليه .

وبعد هذه التوطئة فأنني رأيت أن اعرض إحدى مسائل ابن مالك
ورد ابن الفخار عليها ، ثم أشير الى بقية المسائل في مواضعها من الشرح .

وتلك المسألة هي : الاضافة على معنى " في " .

لقد ذكر ابن الفخار أن الاضافة المعنوية على قسمين :

أحدهما : أن تكون على معنى اللام كفلام زيد ، وسرج الفرس .

والثاني : أن تكون على معنى " من " وهي اضافة الشيء الى جنسه

كقولك : خاتم حديد ، وشوب خز .

ثم بعد ذلك ذكر أن ابن مالك زاد قسماً ثالثاً ، وهو أن تكون

الاضافة على معنى " في " وأن ابن مالك يقول : إن هذا القسم ثابت

بالنقل الصحيح كقوله تعالى : * وهو ألدّ الخصام * (١) ، وقوله :

* تربص أربعة أشهر * (٢) وقوله * بل مكر الليل والنهار * (٣) ،

وقوله * يا صاحبي السجن * (٤) . وفي الحديث " فلا يجدون عالماً

أعلم من عالم المدينة .

وبعد أن عرض رأي ابن مالك هذا وبعض أدلته عقب على

ذلك بأن ليس فيما أورده دليل وثيق .

(١) البقرة : ٢٠٤ .

(٢) البقرة : ٢٢٦ .

(٣) سبأ : ٣٣ .

(٤) يوسف : ٣٩ ، ٤١ .

أمّا قوله * وهو الّذ الخصام * فمحمول على أن معناه شديد الخصام ، واذ كان كذلك فاضافته غير محضة ؛ لأنّها اضافة الى صفة مشبهة ، والاضافة غير المحضة ليست على تقدير حرف بين المضاف والمضاف اليه ، الا ترى أنّ قولك : حسن الوجه ليس بين المضاف والمضاف اليه حرف منوي ينسب اليه الخفض ، وانما هذه الاضافة مشبهة بالاضافة المحضة .

وأما قوله * تربص أربعة أشهر * و * بل مكر الليل والنهار * وما أشبهه ، فإنّه لم يضاف الى الظرف حتى نصب الظرف على أنّه مفعول به مجازا ، فهو من باب اضافة العامل الى معموله كما قال سيبويه في قولهم :

* يا سارق الليلة أهل الدار *

على أنّ الليلة مسروقة لا مسروق فيها ، ولو كانت كذلك لم تجز الاضافة اليها أصلا . على هذا اجماع النحويين ، وهذا معلوم مقرّر عند المعريين . نعم اذا فسر المعنى قيل : انه على معنى " في " ، أي في الأصل ، لا على أنّ " في " مقدّرة في النية تقدير اعراب بين المضاف والمضاف اليه .

وأما * يا صاحبي السجن * فإنها من باب اضافة الملابس ، وهذا معلوم كقوله :

* اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة *

واضافة الملابس مقدّرة باللام ، كأنّه قال : يا صاحبي السجن ، وهي مصاحبة الملازمة كما تقول : فلان صاحب الصلاة ، أي ملازمها ، وأصحاب الجنة ، وأصحاب النار ، وكلّ ذلك على معنى اللام .

وتقدير الاضافة في " يا صاحبي " بغي إنما يعطي أنهما أصطحبا
في السجن ؛ لأنّ التقدير عنده يا صاحبي في السجن ، ولا يعطي هذا
معنى الملازمة المفهومة من تقديرنا نحن ؛ لأنه عليه السلام مكث في
السجن سبع سنين عند أكثر المفسرين .

ثم قال : وإنما قال ابن مالك في هذا ما قال اقتداءً بالزمخشري ،
وقد غلط الزمخشري في المسألة حيث قال مستشهداً على أن الاضافة
على معنى " في " يقولهم :

* يا سارق الليلة أهل الدار *

إنّ الليلة مسروق فيها لا مسروقة ، وهذا غلط بين ، ولا يظهر من كلامه
أنّه أراد في الأصل ، ومن هذا الأصل عالم المدينة ، أي عالم للمدينة
كلّ ذلك على سبيل الاختصاص المجازي فاسلك هذا المسلك بكل ما جاء
من هذا النحو ، وما وقع في كلام المعربين من تقدير " في " فانه تفسير
معنى لا تفسير اعراب " (١) .

هذه هي المسألة التي اقتضت عليها من ردود ابن الفخار
على ابن مالك وهناك مسائل أطول من هذه وأكثر بسطاً اكتفي بالإشارة
اليها لمن أراد مزيداً ، وهذه صفحاتها :

١٣٤ ، ١٧٦ ، وما بعدها ، ٢٥١ ، وما بعدها ، ٢٥٧ ، وما بعدها ،

٣١٤ وفيها ردّ أيضاً على البرد وابن كيسان والسهيلي ، ٥٣٢ ، وما بعدها

وهي من السدائل المهمة في الرد على ابن مالك ، ٧٠٩ ، ٧٣٥ ، وما بعدها ،

٠١٠٠٨

(١) الشرح ٤٠٢ ، ٤٠٣ مع تصرف بعض الأحيان .

ثالثا : مخالفته لأبي الحسن بن عصفور :

ألف أبو الحسن بن عصفور كتبا كثيرة في فن العربية ، وما ظهر منها يشهد بجلالة قدره كشرح الجمل ، والضرائر ، والمتع ، والمقرب .
فلما ألف ابن الفخار كتابه هذا كانت استفادته من شرح ابن عصفور كبيرة ، لتواردهما على كتاب مشروح واحد ، وقد أشرت في هوامش التحقيق الى كثير من مواضع استفادة ابن الفخار من أبي الحسن ابن عصفور .

ومع أنه استفاد منه في مواضع متعددة إلا أنه ردّ عليه كثيرا خاصة في المسائل التي يختلف فيها ابن عصفور مع أبي الحسين بن أبي الربيع ، ومن النزر اليسير أن يتوسط في الحكم بين ما يذهبان اليه مع اشراب ذلك الجنوح إلى مذهب أبي الحسين بن أبي الربيع .^(١)

فكان دائما هواه مع أبي الحسين بن أبي الربيع . فجاء في بعض ردوده على ابن عصفور ما يشعر بالتحامل عليه نحو قوله : " ولم يصنع ابن عصفور في الموقف شيئا " ^(٢) ، وهذا يذكرنا أنه ذات مرة ذكر عن ابن عصفور أنه أساء أدبه مع شيخه أبي علي الشلمونين .^(٣)

ولعلّ هذا الموقف الذي يقفه ابن الفخار من أبي الحسن بن عصفور موقف موروث ، فقد ذكر بعض من ترجم لأبي الحسن بن عصفور أنه كانت بينه وبين استاذه أبي علي الشلمونين جفوة . وابن عصفور

(١) الشرح : ١٥٢ .

(٢) الشرح : ٥٤٦ .

(٣) الشرح : ٣٥٨ .

وابن أبي الربيع من أنجب تلاميذ أبي علي الشلوين ، إلا أن ابن أبي الربيع من أحب تلاميذ أبي علي إليه ، ان لم يكن أحبهم على الإطلاق ، على خلاف ابن عصفور ، فمن المتوقع أن يكون ابن أبي الربيع ممن ينافع عن استاذه ويرد على ابن عصفور وغيره ، ثم نقل ابن أبي الربيع تلك المحبة لاستاذه الى تلاميذه ، ومن أبرهم وأحبهم اليه أبو اسحاق الغافقي أعلى أساتذة ابن الفخار وأحبهم اليه ، فهذه سلسلة علمية ورثت علم أبي علي الشلوين ، فأثر ذلك احترامه ومناصرتة ، ولو من طرف قد يكون خفياً ، لكل ما تقدم رأيت أن ابن عصفور جدير بأن أضعه في قائمة من رد عليهم ابن الفخار .

الآن هذه الردود لم تصطبغ بما اضطربت به الردود على ابن مالك من اطالة ، فهي في غالبها قصيرة سهلة الادراك .

وبعد هذا فأنني أود أن أشير الى أن ابن الفخار لم يرد جميع آراء أبي الحسن بن عصفور ، فهناك موافقات له ، بل انه في بعض المواطن دفع الاعتراض عن أبي الحسن بن عصفور (١) ، إلا أن الاعتراضات كثيرة ، واليك أنموذجاً من تلك الردود وهي في رافع الخبر .

قال أبو الحسن بن عصفور : " ومنهم من ذهب الى أن المبتدأ هو الرفع للخبر ، وذلك باطل بدليلين :

أحدهما : أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو قولك : القائم أبوه ضاحك ، ولو كان رافعاً للخبر لا أدى ذلك الى اعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وذلك لا نظير له .

(١) انظر الشرح : ١٥٢ ، (٢٧) ، ٤١٨ .

والآخر : أن المبتدأ قد يكون اسما جامدا نحو : زيد ،
والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز
تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه . هذا نص أبي
الحسن بن عصفور من كتابه .^(١)

وقد ردّ ابن الفخار مذهب ابن عصفور هذا فقال : " وهذا
نظر ضعيف . أمّا قولك : القائم أبوه ناهب ، فإن القائم لم يرفع
الفاعل من حيث هو مبتدأ ، بل من حيث هو اسم فاعل بمنزلة الفعل ،
وأمّا رفعه الخبر فمن حيث هو مبتدأ . لا من حيث هو اسم فاعل بمنزلة
الفعل ، فيظهر أنه ظن أن رفعه الاسم من وجه واحد ، وينظر
الى هذا الظن ما أورده بعض المذاكرين في مسألة : ضربني زيدا حسن ،
فقال : اذا كان الخبر مرفوعا بالمبتدأ الذي هو " ضربني " فهو من
صلته ، والصلة والموصول لا يستقل منها كلام ، فأجبتة بنحو ما تقدم ، وهو
أن رفعه للخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو مصدر ، وعمله في صلته
من حيث هو مصدر لا من حيث هو مبتدأ ، فهما وجهان مختلفان ، وزانه
الصلاة في الدار المفصولة ،^(٢) وشار الغلط عدم التحقيق .

وأمّا الجواب عن الثاني ، فإن عمل المبتدأ في خبره ليس محمولا
على غيره ولا مشبها به ، وانما عمل فيه بشرط الأولية الوضعية وعدم العوامل
اللفظية ، وهذا المعنى فيه موجود ، وان تقدم خبره عليه ، وانما يمتنع
العامل من العمل في معموله مقدما عليه اذا كان محمولا على غيره فسي
العمل ومشبها به من جهة ما ، ويلزم في العمل طريقة واحدة اشعارا
بهذا المعنى .^(٣)

(١) انظر شرح الجمل له : ٣٥٧/١ ، والشرح : ٢٦٤-٢٦٥ .

(٢) انظر ما يأتي في (منهج ابن الفخار في شرح الجمل) .

(٣) الشرح : ٢٦٥ .

هذا أنموذج من ردّ ابن الفخار على أبي الحسن بن عصفور ،
واليك بعض الاحالات الى صفحات بعض الردود الأخرى :

٢٩١ ، ٣٥٦ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٤٩٥ ، ٥٤٦ ، ٦٢٩ ، ٦٩٦ ،

٧٠٦ ، ٧٥٣ ، ٨٠٨ - ٨٠٩ ، ٨١١ ، ١٠٠٤ .

رابعا : مخالفته لأبي الحسين بن أبي الربيع :

يتصل ابن الفخار بصلة وثيقة بأبي الحسين بن أبي الربيع ، فقد
انتقل أبو الحسين من اشبيلية اثر سقوطها في أيدي النصارى الى
سبتة فكانت حلقة من حلقات العلم المشهورة في سبتة (١) أخذ فيها
أبو اسحاق الغافقي ، وأبو بكر بن عبيد وغيرهما ، وهما من شيوخ الأستاذ
ابن الفخار ، وكان جل انتفاعه بأبي اسحاق الغافقي (٢) ، فمن هنا سرت
الى ابن الفخار محبة شيخ شيوخه ، علاوة على أن ابن أبي الربيع كان
من أبرع أساتذة العصر. (٣)

فالنظر الى أقوال أبي الحسين بن أبي الربيع من خلال شرح ابن
الفخار هذا يجد أنها تحظى بكل تأييد واحترام مع كثرتها ، هذا
بالإضافة الى أنه كثيرا ما يصف ابن أبي الربيع بالاستاذ ما يدل دلالة
واضحة على ما ذكرته ، وأبعد من هذا ، فإن المسائل التي خالف فيها
ابن الفخار ابن أبي الربيع يسيرة جدا فلم أر الا مسألتين ذكرهما دون
أن يذكر أنه يخالف ابن أبي الربيع (٤) . والثالثة صرح فيها بأنه

(١) شيخ العلم وكتب الدرس في سبتة : ٢٤ ، ٦٤ .

(٢) الاحاطة : ٣ / ٣٦ .

(٣) انظر برنامج ابن أبي الربيع ضمن مجلة معهد المخطوطات ، الجزء

(٤) الشرح : ٤١٨ ، وانظر المسألة الأخرى في البسيط : ٧٩٩ ،

وهي في الشرح : ٣٤٢ - ٣٤٣ دون أدنى إشارة الى مذهب ابن أبي
الربيع .

يذهب مذهبها مخالفا لمذهب أبي الحسين بن أبي الربيع وهي :
النسب الى اثنين ، والى اثني عشر مسمى بهما ، وها هي هذه :
ذكر أبو الحسين بن أبي الربيع أنه لو فرض أنّ هناك رجلين
أحدهما اسمه اثنان والآخر اسمه اثنا عشر لم ينسب اليهما لوجود اللبس ،
وذلك أنّ الاسم اذا كان مركبا ونسب اليه حذف عجزه ونسب الي
صدره فاذا حذف من اثني عشر العجز اتفق مع اثنين في اللفظ ، ففي
النسب الى هذه الصورة لبس .

هذه حجة أبي الحسين بن أبي الربيع .

وأما ابن الفخار فإنه يجيز ما منعه أبو الحسين فيقول :
" وعندى أنّه يجوز النسب اليه ، ولا يراعى اللبس في الأعلام ، ألا
ترى أنّ النسب الى المثنى والمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير بالرجوع
الى الواحد كائنا ما كان ، وذلك كله يشبه النسب الى الواحد ، وكذلك
اذا سميت بزيدين ، أو بالزيدين وحكيت اعرابهما نسبت اليهما
كالنسب الى الواحد ، ولا أذكر في ذلك خلافا وبالله التوفيق " . (١)

هذا كل ما رأيته من مخالقات لابن أبي الربيع ، ولعل هناك

مسائل لم أتنبه اليها مع أنني اجهدت نفسي في احصائها .

هذا جزء يسير من مخالقات ابن الفخار لبعض أئمة النحاة ،

وقبل أن أختتم هذا المبحث فإنّ من الجدير بالتنبيه الاشارة الى مخالفته

أباحيان الغرناطي والردّ عليه .

(١) الشرح : ١١٧١ - ١١٧٢ .

دأب ابن الفخار على ذكر بعض الحكايات المختلفة التي لها

علاقة بما هو بصدده من مسائل نحوية .

فابن الفخار يمنع تقديم التمييز عن تمام الكلام على عامله الفعل

تبعاً لسيبويه ، وابن مالك . وفي أثناء تقريره لهذه المسألة ذكر

حكاية عن أبي حيان مؤداها أن أحد أصحابه هو كان بالقاهرة فسأله

أبو حيان عن مذهب مدرس العربية بفرنطة في تلك المسألة ، وأبو حيان

يعني بمدرس العربية بفرنطة ، ابن الفخار ، إذ كان متصدراً للتدريس

بالمدرسة النصرية بفرنطة^(١) - فأجابه بأن مذهب المنع^(١) ، فذكر

أن أبا حيان قال : الصحيح الجواز قياساً وسماعاً ، وأنه أخرج مبيضة

على " ابن مالك " ^(١) ، قرأ عليه فيها وجه القياس ، وأنشد من السماع

أبياتاً كثيرة ، هذا مجمل تلك الحكاية . فما كان من ابن الفخار إلا

أن ردّ هذا المذهب فقال : " يرحم الله الشيخ أبا حيان ، لقد أغفل أصلاً

عظيماً من أصول النحو مع كثرة دوره على السنة المعربين ، وذلك أن تقديم

التمييز على عامله إذا كان فعلاً لو كان جائزاً عند العرب كالحال لكثير

نظماً ونثراً كثيرة لا يمكن فيها تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها

إذا كان فعلاً نظماً ونثراً كثيرة لا يمكن فيها تأويل ، فلما كان الأمر

على خلاف ذلك دلّ دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله

وان كان فعلاً ، واختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه

من ضرائره ، وبالله التوفيق .

(١) الاحاطة : ٣٦/٣ .

ثم أخذ ابن الفخار في إيراد كلام ابن مالك واتباعه كل وجه منه بما يراه مناسباً ، وبسط المسألة هناك ^(١) ، إذ بها طول لا يحتمله المقام .

وفي ختام هذا البحث فأنني رأيت أن أشير إلى بعض الأئمة الذين خالفهم ابن الفخار ، واقترن بذلك صفحات المواضع المردودة لمن أراد مزيداً من معرفة مخالفات ابن الفخار ، فهو له هم حسب وفياتهم :

- | | | |
|------|-------------|---------------------|
| (١) | الكسائي | : ٥٤٩ |
| (٢) | الفراء | : ٥٤٣ |
| (٣) | الأخفش | : ٤٩٢ ، ٩١٧ ، ١١٤٧ |
| (٤) | المبرد | : ٦٨٥ ، ٨٣٥ |
| (٥) | الزجاج | : ٩١١ ، ١٠٠٣ |
| (٦) | ابن السراج | : ٢٩٣ |
| (٧) | السيرافي | : ٢٠٢ ، ١٠٠٣ |
| (٨) | الفارسي | : ٩١٢ ، ١١٢٠ ، ١١٥٧ |
| (٩) | ابن العريف | : ٤١٨ - ٤١٩ |
| (١٠) | ابن بابشاذ | : ٨٠٠ |
| (١١) | ابن السيد | : ٨٠٨ - ٨٠٩ ، ٩١٧ |
| (١٢) | ابن الطراوة | : ٢٨٧ ، ٤٠٣ ، ٥٦٥ |
| (١٣) | ابن الباذش | : ٢٤٣ ، ٩٦٥ |
| (١٤) | السهيلي | : ٢٣٧ ، ٦٥٠ |
| (١٥) | ابن خروف | : ٩٠٩ - ٩١٠ ، ١٠٥٠ |

(١) الشرح : ١٠٣٩ وما بعدها ، وقد أوردت هذه المسألة في بحث الاستشهاد بالشعر .

- (١٦) ابن معطي : ٠٣١٣
(١٧) أبو علي الشلوين : ٠١١٢٠
(١٨) ابن أبي العافية : ٠٧٩٥
(١٩) ابن الحاجب : ٠٩٦٥
(٢٠) ابن الضائع : ٠١٠٥٠، ٠١٠٤٠، ٩٢٩، ٧٢٦، ١٥٢
(٢١) أبو بكر بن عبيد : ٠٩٩٣
(٢٢) أبو محمد عبد المهين الحضرمي : ٠٨٣٠
(٢٣) أبو بكر بن زيد : ٠١٠٦٧

(٦) موقف ابن الفخار من البصريين والكوفيين :

اعتاد كثير من الباحثين أن يشيروا في "أبحاثهم الى مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة ومدى تأثر من يكتبون عنه بأرائهما ، مع أن جلّ النحاة ينتحون الى مدرسة البصرة ، وان كان هناك من أطال التشقيق في هذه المدارس وجعلها أكثر من مدرستين .

ومع ذلك فأنني في هذا المقام أشير الى أن ابن الفخار بصري المذهب ، يحكى مذهب الكوفيين ثم يرجح مذهب البصريين عليه .

ويكفي في هذا المقام أن أذكر أن ابن الفخار يحكي في احدى المسائل مذهب الكوفيين ويرى رجحانه ثم يتركه لمخالفته لنصّ سيبويه ، وتلك المسألة هي مسألة " من " الابتدائية . فالكوفيون يقولون : ان " من " يصح دخولها على الزمان ، ويستدلون بقوله تعالى * لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه * (١) .

والبصريون لا يجيزون دخول " من " على الزمان ، ويتأولون الآية على حذف مضاف تقديره : من تأسيس أول يوم . فمن هنا عندهم وان دخلت على الزمان في الظاهر فهي داخلية على المصدر في الاصل ، والاعتماد على الاصول دون العوارض ، هذه هي حجة البصريين كما ذكرها ابن الفخار . (٢)

على أن ابا عبدالله بن عبد المنعم ، وهو أحد شيوخ ابن الفخار

(١) التوبة : ١٠٨ .

(٢) الشرح : ٦٢٥ ، وانظر الانصاف : ٣٢٢ .

ردّ على البصريين قال في هذه المسألة : " هذا التأويل يوءى الى التسلسل ، لأنّه مهما قدرنا مصدرا قدرنا قبله زمانا ، لأنّ الموضع موضع تأريخ ، والتأريخ انما يقع بالزمان دون المصدر ، وانما جاء بالمصدر كمقدم الحاج ، فلا بدّ من تقدير الزمان ، وذلك يوءى الى ما لا نهاية له ، فذلك باطل ، فقوى احتجاج الكوفيين بهذه الآية " . (١)

ثم ذكر ابن الفخار أنّ الفارسي متوقف في المسألة وأنّـه قال : ان كثرة دخول من على الزمان كثرة تقتضي القياس فالقول قول الكوفيين ، وان لم يكثر فالقول قول البصريين .

ثم عقب على ذلك ابن الفخار فقال : " ولولا أن ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم لقلنا في المسألة بقول الكوفيين ، لأنّه تأتي مواضع يعسر فيها التأويل ، وهذا كاف في المسألة ان شاء الله " . (٢)

وقول ابي القاسم الذي أشار اليه وأنه ظاهر كلام سيبويه هو : " ولو استعملت " من " في هذا الباب مكان " منذ " فقلت : ما رأيته من يومين أو من شهرين " كان قبيحا ، وأهل البصرة لا يجيزونه " . (٣)

وأما قول سيبويه فهو " وأما من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك : من مكان كذا الى مكان كذا ، وتقول اذا كتبت كتابا : من فلان ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها " . (٤)

(١) الشرح : ٦٢٦ ، وانظر مذهب ابن عبد المنعم أيضا ص ٣٦٨ .

(٢) الشرح : ٦٢٦ .

(٣) الجمل : ١٣٩ .

(٤) الكتاب : ٢٢٢/٤ ، وانظر : ١٧/١ .

وما تقدم فان ابن الفخار كانت عنده حجة الكوفيين راجحة لقوة دليلهم ، مع توجيه شيخه أبي عبدالله بن عبد المنعم ، إلا أن ذلك مخالف لنص سيبويه الذي ذكرته سابقا فلذلك عدل عن رأى الكوفيين الى نص سيبويه على الرغم من أن سيبويه لم يذكر للمسألة شواهد تؤيد ما قال .

ولا يفوتني أن أذكر أن هذه المسألة تعرض لها أبو البركات الأنباري ، ورجح مذهب البصريين وبسط المسألة أكثر ، لكن يبقى قول الأستاذ أبي عبدالله بن عبد المنعم قويا . والله أعلم .

هذه المسألة سقتها هنا لتبين موقف ابن الفخار من الكوفيين ، وقد تعرضت لها في مخالفته لسيبويه ، وأنه لم ترجح لديه حجة الكوفيين رغم رجحانها عند شيخه ابن عبد المنعم ، لأنها خالفت ظاهر سيبويه فقط .

وبعد هذا فلا أكار أجد مسألة رجح فيها قول الكوفيين رغم كثرة ما ينقله من أقوالهم ورغم أنه ينقل موافقة بعض الأئمة لهم كابن خروف .
وهنا أسوق بعض النماذج من المسائل التي جرى فيها نزاع بين الكوفيين والبصريين وقف فيها ابن الفخار موقف المناصر للبصريين .

- (١) ذهب البصريون الى أن الاسم مشتق من " س م ف " وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من " و س م " ص ٥٤ .
- (٢) ذهب الكوفيون الى أن المصدر مشتق من الفعل ، وذهب البصريون الى أن الفعل مشتق من المصدر ص ٣٢ - ٣٣ .
- (٣) ذهب أكثر البصريين الى أن " رب " للتقليل وذهب الكوفيون وبعض البصريين الى أنها للتكثير . ص ٣٧٥ - ٣٧٦ .

- (٤) ذهب البصريون وطائفة من الكوفيين الى أن نعم وبئس فعلان ،
وذهب الفراء وطائفة من الكوفيين الى انها اسمان . ص ٥١٩ .
- (٥) اختار الكوفيون في باب التنازع اعمال الاول ، واختار البصريون
اعمال الثاني : ٥٤٦ .
- (٦) المصدر العامل ينصب عند الكوفيين ولا يرفع وهو عند البصريين
يرفع وينصب ص ٥٧١ .
- (٧) منع البصريون جمع تمييز كم الاستفهامية ، وأجازه الكوفيون . ص ٦١٢ .
هذه بعض المسائل التي دار الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين
وكان ابن الفخار يرجح مذهب البصريين ، واليك ارقام بعض الصفحات التي
كان فيها خلاف بين البصريين والكوفيين رَجَحَ فيها عند ابن الفخار مذهب
البصريين وهي :
- ٢٦ ، ٧٤ ، ١٧٦ ، وقد كتبت اختياراته وهي العطف على الضمير
المخفوض ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٣١١ ، ٥٩٥ ، ٦٠٠ ، ٧٢٢ ، ٧٥٠ ، ٩٠٥ .
هذه بعض المسائل وليست كلها .

(٧) توجيهاته :

قال لسان الدين الخطيب في الاحاطة أن ابن الفخار
" يتفجر بالعربية تفجر البحر ويسترسل استرسال القطر . . . ولا يعوزه
توجيه ولا تشذ عنه حجة " (١)

وفي هذا الكتاب كثير من توجيهات ابن الفخار المفيدة التي
تؤيد ما ذهب اليه تلميذه ابن الخطيب ، وللتدليل على ذلك نذكر
هنا بعض النماذج من تلك التوجيهات ثم نحيل الى بعض تلك
التوجيهات لمن أراد الاستزادة .

١ - المضاف اليه لم يبين مع تعدد موجب البناء فيه .

من المسلم به في النحو أن المضاف اليه مجرور بالاضافة ، وهذه
القاعدة مطردة لا تنخرق ، الا أن ابن الفخار ذكر أن سائلا سأله فقال :
" المضاف اليه اضافة معنوية واقع موقع التنوين ، ومضمن معنى حرف
الاضافة ، وهو اللام ، أو من ، وكلاهما مذكور في أسباب البناء ، والحاصل
أنه شبيه بالحرف من جهتي تضمنه معناه ووقوعه موقعه .

أما شبيهه بتضمن معناه فظاهر ، لحصول المشاركة فيما هو

للحرف وضعاً .

وقد تقرر أن موجب البناء مخالف لموجب منع الصرف في نفي اشتراط

التعدد ، وقد تعدد ها هنا موجب البناء ، فبناؤه أكد من بناء ما اتحد

فيه سببه ، فما الجواب ؟

فأجاب أبو عبد الله بالجواب التالي :

(١) الاحاطة : ٢ / ٣٥٠

"الوقوع موقع الحرف، أو تضمن معناه، أمّا أن يكون على وجه

الجواز كهذا الذي نحن بسبيله، وأمّا أن يكون على وجه اللزوم.

فالأول لا يوجب بناءً، لضعفه بعروضه، وقوة أصالة الاسم بالتمكن،

والخروج عن الأصل لا يكون إلا بسبب قوى.

والثاني هو الذي يوجب البناء، لقوته باللزوم، وهذا هو

المذكور في أسباب البناء وقد أورد ابن جنبي سوءاً في الظروف المعربة

لم لم تبين وقد تضمنت معنى حروف الدعاء ؟

وأجاب بنحو ما ذكرناه، من أنّ ذلك التضمن لا حكم له، لكونه

على وجه الجواز، فهو بصدور الاستعمال، فلم يعتد به لذلك، إلا أنّ

يهيئه للبناء، مثل أن يقطع عن الإضافة، فيسرع إليه البناء بخلاف الاسم

الذي لم يتقدم إليه تهيئة، وبهذا فرقوا بين نحو: قبل وبعد، وبين

كل وبعض.

فأمّا امتناع نحو عندك ودونك مع لزوم التضمن وعدم الاستعمال

فقد يقال: إن هذا اللزوم إنما هو من جهة أخرى، وهي عدم التصرف،

لا من جهة التضمن الذي يفرض به البناء.

وقد يقال: إن هذا التضمن ليس باللازم من جهة زواله

إذا جرّ بحرف "من" - والله أعلم. ويؤنس ما ذكرناه آنفاً ما رواه

سيبويه في باب النداء، وهو أن المنادى أمّا أن يلزمه النداء ولا يفارقه،

أو يكون على وجه الجواب.

فالأمر الأول: لا يجوز نعته عنده، للزومه موضع ما لا يصح نعته.

والثاني: لا يستنع نعته، لعروضه في ذلك الموضع، وعدم لزومه،

وهذا ظاهر إن شاء الله. (١)

٢ - وجه عمل أمثلة المبالغة :

ذكر أبو عبد الله أن أمثلة المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل ،
واسم الفاعل إنما عمل لجريانه في اللفظ على فعله ، وهي لم تجر على
أفعالها ، فجعلوا زيادة المعنى الذى فيها قائما مقام ما فاتها من الجريان ،
لأن اعتبار المعنى أقوى من اعتبار الجريان . (١)

ثم ذكر بعد ذلك أن تصغير اسم الفاعل يستلزم تقييد الفعل
الذى هو عمدة العمل وتضعيف جانبه ، فلذلك لم يعمل اسم الفاعل مصغرا ،
فالتكثير هو الذى جعل أمثلة المبالغة تعمل .

ثم قال بعد ذلك : " وانظر الى مسألة قلما سرت حتى أدخل
المدينة ، في باب حتى في الأفعال ، فان العرب تنصب المضارع في هذا
الموضع : لتقليل سبب الدخول وتضعيفه ، فاذا قلت : كثر ما سرت
حتى أدخلها ، فانك ترفع ، لأن الموضع موضع تكثير ، فالفعل حاصل
وهو سبب الدخول ، وهذا تدقيق في الموضع فتأمله ، فانك لا تجده
هكذا ، وبالله التوفيق . " (٢)

٣ - الواو وأوكل واحدة تقع موقع أختها وتحتل معناها

فعدلوا عن ذلك الى صورة تكون نصا على المعنى

المراد .

ذكر ابن الفخار أن العدد المركب من أحد عشر الى تسعة عشر

الأصل فيه أن يعطف الجزء الثاني على الأول بالواو فنقول مثلا

(١) الشرح : ٤٦٩ .

(٢) الشرح : ٤٧١ .

خمسة وعشر ، ولما كان العطف بالواو في أصل وضعها يحتمل أكثر من وجه عدلوا عن هذا الأصل الى صورة لا احتمال فيها وتعطى المعنى الذى قصد به الواو ، فحذفوا تلك الواو وركبوا الصدر مع العجز فقالوا : خمسة عشر ، فلم يعد هناك احتمال وكان هذا زيادة في الاختصار .

والاحتمال الذى يكون مع الواو هو أننا اذا قلنا : اشترته

بخمسة وعشره يحتمل أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون جميع العدد المذكور ثمنا واحدا .

الثاني : يحتمل أن يكون المشتري قد اشترى في وقت بخمسة

ثم اشترى في وقت آخر بعشرة .

والثالث : يحتمل عكس الاحتمال الثاني بأن اشترى بعشرة ثم

اشترى بعد ذلك بخمسة .

الرابع : أن تكون الواو بمعنى أو كقولهم : خذه بما عزوهان ،

فانه على معنى خذه بما عزأوهان . هذا معنى

كلامه في المسألة . (١)

ثم عقب على ذلك ابن الفخار بقوله : فلما كان لفظ الأصل

[أى مع الواو] دائرا بين هذه المقاصد عدلوا عنه الى صورة تكون نصا

على المعنى المخصوص بالواو وضعا مع ارادة الاختصار . (٢)

(١) الشرح : ٥٨٥ - ٥٨٦ .

(٢) الشرح : ٥٨٦ .

ثم بعد ذلك ذكر حادثة تعضد ما ذكره ، وهو أنه ومعض
أصحابه سألهم الشيخ أبو زكريا الدكالي عن وجه قوله تعالى ﴿ تلك
عشرة كاملة ﴾ ^(١) بعد قوله ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج
وسبعة إذا رجعت ﴾ مع العلم بأن ثلاثة وسبعة عشرة .

فأجابوا بأنها من باب الفذلكة ، فقال لهم الشيخ : فما وجه
الفذلكة هنا ؟ فقالوا ليعلمه العربي من جهتي الجمع والتفصيل ،
فقال : ومع هذا ، فما وجه الاعلام بالشيء جملة وتفصيلا ، وأحدهما
مغن عن الآخر ، فقلنا : لأنه أبلغ في اثباته في نفس السامع ، فقال :
ومع هذا فما وجه التوكيد في ذلك ؟ فقلنا : فأفدنا ، فقال : لمّا
كانت الواو تقع موقع " أو " على معناها عند بعض العرب صار في المعنى
اجمال فرفع ذلك الاجمال بـ " تلك عشرة كاملة " . ^(٢)

٤ - الفعل المعطوف بالفاء على فعل الشرط لا يجوز
رفعه .

ما ذكر ابن الفخار في باب الجزاء مسائل العطف على فعل
الشرط ، فإذا وقع الفعل المعطوف بين الشرط والجزاء نحو : من
يكرم زيدا ويقصده يشكره وكان حرف العطف الواو جاز في المسألة
ثلاثة أوجه .

الجزم عطا على فعل الشرط قبله .

(١) البقرة : ١٩٦ .

(٢) الشرح : ٥٨٧ .

والنصب بأن مضرة وجوبا بعد الواو .

والرفع على أن الواو واو الحال ، والفعل خبر عن المبتدأ المحذوف

بعد الواو ، وهذا قليل ، لأن دخول واو الحال على المضارع قليل (١) .

فإن كان العطف بالفاء جاز في المسألة وجهان :

الجزم عطفًا على فعل الشرط .

والنصب بأن مضرة بعد الفاء .

وأما الرفع فلا يجوز ، لأنه لا يصح تقدير الحال هنا كما

صح مع الواو . (٢)

وبعد هذا الإيجاز لجزء من مسألة العطف هذه نعود إلى توجيه

ابن الفخار ، فقد ذكر أنه لو قال معترض " فهلاً سويت بين " ان "

الشرطية و " ان " التوكيدية ، فجوزت العطف على الموضع كما جوزته في

" ان " ، لأن كل واحد من معموليهما مرفوع في الأصل ، فزال بمرور

الناسخ . وإذا كانوا يراعون الفرع في نحو قوله :

* ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً *

فمراعاة الأصول أولى . (٣)

(١) الشرح : ٨٤٦ - ٨٤٧ .

(٢) هذا تلخيص المسألة وانظر تفاصيلها في الشرح : ٨٤٧ .

(٣) الشرح : ٨٤٨ .

فما ذكره ابن الفخار يتلخص في ما يلي :

أن فعل الشرط والمبتدأ مرفوعان في الأصل ثم دخل عليهما

ما نسخ الرفع.

أن اسم ^س إن يجوز العطف عليه ، وهو في الأصل مرفوع بالابتداء ،
فيرفع مراعاة للأصل ، فلما جاز ذلك الرفع في المعطوف ، فقياساً عليه
يجوز العطف على موضع فعل الشرط ، لأنه مضارع مرفوع في الأصل .
ثم إن العرب تراعي الفروع فتتصب باسم الفاعل حملاً له على الفعل ،
فلما راعت الفرع كان الأولى مراعاة الأصل ، وهو العطف على موضع
الفعل المضارع وهو مرفوع قبل دخول الجازم .

قال ابن الفخار : " والجواب أن ذلك لا يجوز هنا ، لأن "

العطف على موضع معمول الحرف إنما يكون على توهم سقوط ذلك الحرف ،
فإن كان سقوطه يخل المعنى الذي سيق له الحرف لم يجز توهم سقوطه ،
وإذا امتنع ذلك امتنع العطف على موضع معموله ، وباب الشرط هذا من
هذا القبيل ، فالقول فيه كالقول في " ليت " و " لعل " من أخوات " إن "
في امتناع العطف على الموضع ، لما ذكر ، وقد مضى الكلام في بابها .
فتأمل هذه المسألة فإنها غريبة " . (١) انتهى .

هذه بعض النماذج التي تلقي بعض الضوء على جانب مهم

من الجوانب التي كان يعتني بها ابن الفخار ، بل لعله أهم جانب
يميز شخصيته العلمية ، واليك بعض الأرقام التي تحيل إلى صفحات
ظهر لابن الفخار فيها توجيهات يبدو لي أنها توجيهات فيها ما هو

(١) الشرح : ٤٤٨ .

جدير بالاشارة اليه ، فانظر : ١٣٠ وفيها أنّ الياء من "تفعلين" ضمير وليست حرفا ٤٢٨-٤٢٩ في الرد على ابن طلحة ، ٥١١ في اعمال " ما " عمل ليس ، وعدمه ، ٨٦٤-٨٦٥ في اجتماع الشـطـرط والقسم وأن الجزاء للأول منهما ، ١٠١٨-١٠١٩ مسألة يزيد زيد الطويل ، ١٠٥٤-١٠٥٥ في مسألة النسبة الى كتف ومشتر ، ومكتسب .

الفصل الثاني

شرح ابن الفخار للجمل

ويشتمل على المباحث التالية :

- توثيق نسبة الكتاب .
- منهج ابن الفخار في شرح الجمل .
- المقارنة بين شرحين من شروح الجمل .
- مصادره .
- شواهد .
- وصف نسخ الكتاب .

توثيق نسبة الكتاب :

ما من شك أن هذا الكتاب لابن الفخار الألبيري ، فقد كتب على غلاف نسخة " ح " ونسخة " ق " أنه لابن الفخار ، وان كان كتب على نسخة الأصل أنه " شرح جمل ابن عصفور لابن الفخار " وهو قول لا يصح ، لأنه ليس لابن عصفور كتاب يسمى الجمل ، وإنما له شرح على جمل الزجاجي ، وهذا خطأ من كاتب العنوان تحدثت عنه في اسم الكتاب .

وما يوءد نسبته لابن الفخار ما ورد من نقول عنه مختلفة تارة تنسب النقل لهذا الشرح ، وتارة تنسبه لأبي عبدالله ، وهو في هذا الشرح فيما نقل منسوباً لابن الفخار في شرح الجمل ما نقله عنه أبو اسحاق الشاطبي في شرح الألفية ، وهو قوله " . . . وان نظرت الى ما يتصور في " لا " على الجملة كشرت المسائل الجائزة ، وقد رفعها شيخنا الاستاذ ابن الفخار الى مائة واحد وثلاثين مسألة ، سمعناها منه ، وهي في شرحه للجمل " (١) وما نقله أبو اسحاق على شرح الجمل لابن الفخار ثابت هناك (٢) .

وهناك نقول للشاطبي عن ابن الفخار ذكرتها في حواشي التحقيق سواء منها ما نص عليه الشاطبي أنه لابن الفخار ، أو ما أغلته واهتديت اليه في شرحه للألفية . (٣)

(١) شرح الألفية للشاطبي : ٤٥٦/١ .

(٢) وانظره في الشرح : ١٠٢٠ .

(٣) انظر الشرح : ٣١٤ هـ ، ٢ ، ٣ ، ٣١٦ هـ ، ٢ ، ٣٢٣ هـ ، ١ ،

٣٣٤ هـ ، ١ ، ٢ ، ٣٤٥ هـ ، ٥ ، ٦٢٨ هـ ، ٤ .

ومن نقل عنه الراعي في كل من عنوان الافادة ، والاجوبة
المرضية عن الاسئلة النحوية فما صرح بالنقل عنه من شرح الجمل
قوله في الاجوبة المرضية * قلت الجواب ما ذكره شيخ شيوخنا الامام أبو
عبدالله محمد بن علي بن الفخار الندلسي الشهير بالبيري قال في شرحه
على جمل أبي القاسم الزجاجي : بينما نحن جلوس في حلقة الامام أبي
اسحاق الغافقي شارح الجمل أيضا بمدينة سبتة . . . ان دخل
علينا رجل أشعث أغبر ذو أطمار يعرف بابن واس . . . (١) الس
آخره وهذه المسألة ثابتة في شرح ابن الفخار (٢) .
ونقل عنه أيضا في مواطن أخرى غير هذا ذكرت طرفا منها في
اسم الكتاب .

وما نقله عنه في عنوان الافادة قوله : * قال الاستاذ الألبيري
: لا ينبغي أن يجوز غير الكسر هنا ، لا مرين :
أحدهما : أن الفتح لم يأت في القرآن أصلا . . .
(٣)
الثاني : أن جواب القسم لا يكون الا جملة اسمية أو فعلية *
وهذا القول ثابت في شرح ابن الفخار (٤) ، وهناك نقول أخرى نقلها
الراعي عنه نبهت على بعضها في حواشي التحقيق ، وفي هذا كفاية
لأثبات نسبة الكتاب لابن الفخار والآ فان هناك نقولا عنه في نفع
الطيب ، والافادات والانشادات لأبي اسحاق الشاطبي .

(١) الاجوبة المرضية ١١١-١١٢ .

(٢) الشرح : ٨٧٠ - ٨٧١ .

(٣) عنوان الافادة : ١٦٩ .

(٤) الشرح : ١٤٩ هـ .

منهج ابن الفخار في شرح الجمل :

سلك ابن الفخار في عرض مادة كتابه النحوية مسلك أبي القاسم الزجاجي ، فكان يورد جزءاً من نص الجمل ثم يقوم بشرحه هو وما يتعلق به ، ولمّا كان هذا الكتاب في عداد التأليف الطويلة وأن الجمل كتاب مختصر ، فقد عمد الى استيفاء كثير مما لم تشر اليه الجمل ، فعقد له مسائل يعرف منها أن ما يقوله تحتها ليس ما يشتمل عليه مراد أبي القاسم ، ومع أن الغالب على ابن الفخار ايراد نص أبي القاسم ، إلا أنه في بعض الأبواب قبل أن يورد نص أبي القاسم يقدم لتلك الأبواب بمقدمة تطول أو تقصر يضمنها تعريف الموضوع المراد شرحه فسي بعض الأحيان ، ثم بعد ذلك يأتي بنص أبي القاسم فيشرحه ، فمثال ما قدّم له بمقدمة طويلة باب الاشتغال ، وباب حبذا ، وباب المنوع من الصرف وباب الاستثناء. (١)

ولابن الفخار طريقة لم أرها لسواه في عرض المادة النحوية ، فكثيراً ما تراه يورد المسائل ثم يعود اليها مرة أخرى فيبسطها تحت عناوين كثيرة ، فتراه مرة يقول : املاء آخر (٢) ، ومرة يقول : عبارة أخرى (٣) أو تتمّة (٤) ، أو ما أشبه ذلك ، ويبدو أن سبب هذا المسلك أن المؤلف الف كتابه هذا ، ثم عاد اليه ، أو عاوده مرات كثيرة في كلّ مرة يضيف اليه ما يراه اكمالاً له ، والدليل على ذلك أن كثيراً من الفصول ،

(١) انظر الشرح : ٢٨٣ ، ٥٢٩ ، ٨٦٧ ، ٩٥٣ .

(٢) انظر الشرح : ٨٧٢ ، ٨٨٣ ، ٩٠٦ .

(٣) ٥٨٥ ، ٦٤٦ ، ٦٨٤ ، ٨٠٠ ، ٨٢٨ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ .

(٤) ٦٠٠ .

أوالمسائل ، أو الاملاآت ، والفوائد تخلو منها نسخة " ح " في حين أن ما بقي من نسخة " ق " يتفق مع الأصل في كل تلك الزيادات ، فيبدو أن نسخة " ح " صورة أخرى من تأليف هذا الشرح .

وما شاع في كتاب ابن الفخار هذا أنه كثيرا ما يورد اعتراضات على بعض المسائل ، ثم يجيب على تلك الاعتراضات ، وهذه سمة واضحة في هذا الكتاب .

وما انتهجه ابن الفخار أنه يذكر بعض المسائل النحوية وما يبنني عليها من مسائل فقهية ، فمثال المسائل النحوية التي يبنني عليها حكم فقهي قوله : مسألة : لو أن شهودا شهدوا فقالوا : رأينا العدو قتل زيدا وأخاه ، فقليل لهم : نصوا الشهادة على ترتيب الفعل ، فقالوا : قتل العدو زيدا ثم أخاه ، فالأخ على هذا وارث لزيد ، وكذلك بالفاء ، فان قالوه بالواو كان ذلك مجملا ، فان ماتوا قبل ترتيب الموت وتوثيقه لم يرث أحد منهما أخاه ، لأن الميراث لا يكون بالشك . (١)

ومثال المسائل النحوية التي نظر لها بمسائل فقهية أنه ذكر أن بعض النحاة منع عمل المبتدأ في الخبر من حيث ان المبتدأ ان كان رافعا فاعلا فانه يوءى الى اعمال عامل في معمولين رفعا نحو: القائم أبوه زاهب ، فأبوه فاعل للقائم ، وزاهب خبر لقائم أيضا ، وكلاهما مرفوع بقائم ، هذه حجة من منع ذلك .

وقد أبطل ابن الفخار حجة المانع من حيث ان قائم رفع الفاعل من حيث هو اسم فاعل لا من حيث هو مبتدأ ، ورفع الخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو اسم فاعل ، فعلى ذلك كان الرفعان من جهتين

(١) الشرح : ١٦٢ - ١٦٣ .

مختلفين لا من جهة واحدة ، هذا ردُّ ابن الفخار . (١)

وبعد أن قرر هذه المسألة نظر لها بمسألة فقهية فقال :

"وزان ذلك الصلاة في الدار المغصوبة" . (٢)

يعني أن الصلاة في الدار المغصوبة باطلة ، وبطلانها ليس من جهة الصلاة نفسها ، وإنما بطلت من جهة أخرى هي كونها في ذلك المكان ، وهناك مسائل فقهية أخرى . (٣)

وقد تعرض لبعض مسائل أهل الأصول مثل قوله : " وليس صحيحاً ما يقوله الأصوليون من أن النكرة في سياق النفي تعم " (٤) وإفادة اللفظ المشترك العموم . (٥)

ومن منهج ابن الفخار أنه كثيراً ما يعرض في كتابه هذا المسائل بين العلماء فيها خلاف ثم يبين الراجح ودليله ، إلا أنه في بعض الأحيان يذكر بعض المسائل ثم يقطع كلامه ويقول : وفي الموضوع بحث (٦) ، أو هو مبسوط في الأمهات (٧) ، أو ما يشابه ذلك .

وقد نهج ابن الفخار في كتابه هذا منهجا متفاوتا من حيث عرض المادة النحوية ، فقد كان النصف الثاني من الكتاب أطول نفسا من النصف الأول على خلاف العادة ، وقد نبهت على هذه الظاهرة في المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح ابن عصفور .

(١) الشرح : ٢٦٥ .

(٢) الشرح : ٢٦٥ .

(٣) انظر الشرح : ٩٢ ، ١٦٢ ، ١٨٩ ، ٤٠٢ ، ٥٥٢ ، ٧١٠ ، ٧٨٢ ،

٨٥٨ .

(٤) ٢٦٣ (٥) ٥٥٢ .

(٦) انظر الشرح : ٧٥ ، ٣٧ ، ٦٠٦ ، ٧٨٢ ، ٨٨١ .

(٧) انظر الشرح : ٣٨٥ .

ومن الطواهر الواضحة في هذا الكتاب أن ابن الفخار أَعْرَضَ عن

الاستشهاد بالشعر ، فلم يستشهد في جميع الكتاب الا بمائة وسبعسة وستين بيتا ، وانظر تفسير ذلك في مبحث الاستشهاد بالشعر .

ومن السمات البارزة في هذا الشرح أن ابن الفخار ، أتى بقدر

كبير من التعليقات ، فتجده يقول حمل النظر على نظيره ، ويقول : ليجرى

الفرع على حكم الاصل (٢) ، والاصل بقاء ما كان على ما كان (٣) ، حمل

ما ليس فيه سبب على ما فيه سبب (٤) حمل المطلق ^{على} المقيد (٥) ، اعتبار

العموم مقدا على الخصوص (٦) ، الدخول في أوسع البابين (٧) حمل الشئ

على جنسه أولى من حمله على نفسه (٨) ، وغير ذلك كثير جدا .

ومن الامور اللافتة للنظر التي نهجها ابن الفخار في كتابه هذا

أنه كثيرا ما يورد بعض الحكايات التي وقعت له أو حضرها أو سمعها ،

حسب ما يليه الموضوع الذي يعالجه من شرحه من امثال ما وقع له

بمجلس أبي الحسن الصغير بفاس فقد قال عن ذلك : مسألة : حضرت

يوما مجلس الامام أبي الحسن الصغير بمدينة فاس حرسها الله وهو

يتكلم في الأقرأ ، فذكر عن بعض الفقهاء أنه احتج لمذهب مالك في

أنها الاطهار باثبات العلامة في قوله تعالى * والمطلقات يتربصن

بأنفسهن ثلاثة قروء * (٩)

| | | | |
|-------------|-----|------------|--------------|
| ٠١٧٦ | (٢) | ٠١٣٠ | (١) |
| ٠١٧٦ | (٤) | ٠٦٤١ ، ٢٩٧ | (٣) |
| ٠٥١١ | (٦) | ٠٧٦٣ ، ٢٤٤ | (٥) |
| ٠ ٨٢٦ ، ٥١٢ | (٨) | ٠ ٥١٢ | (٧) |
| | | ٠٢٢٨ | (٩) البقرة : |

قالوا لو كانت الحيفر لكان اسم العدد بغير علاوة على الأصل المذكور عند علماء العربية ، فلما جاء اسم العدد بالعلامة دل على أنه مضاف الى مذكر في المعنى وأن التأويل : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أطهار ، ولو كان اسم العدد مضافا الى مؤنث في المعنى لكان بغير علامة ، لأن التأويل كان يكون : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاث حيفر ، فقال بعض الحاضرين : بل اللفظ مجمل اعتبارا بما أصله من يوثق بعلمه من علماء العربية من اعتبار مجرد اللفظ من جهة الاستعمال ، فيكون اثبات العلامة واسقاطها على حسب الاستعمال اللفظي . دون اعتبار المعنى ، إلا ما شدد نظما ونثرا ، ولا يجوز حمل التنزيل الا على أفصح الوجهين اذا أمكن ، فكأنه مال الى هذا بعض الميل ، وهو الصحيح ان شاء الله . (١)

هذه صورة ما اعتاد ذكره ابن الفخار من حكايات فيها تصوير لجانب مهم من جوانب الحياة الثقافية في ذلك العصر ، وغير هذه الحكاية حكايات أخرى وأسئلة وردت اليه من العربية رأيت أن أنه عليها هنا للكشف عن جانب مهم في الدراسات النحوية التي لا تعالج فقط من خلال التأليف والمصنفات التي يفرغ فيها المصنفون الى أنفسهم ويكتبون . وهي بهذه المثابة تشبه " النوازل " في الفقه . وهي تلك المسائل التي تعرض للناس ، ولا يجدون لها جوابا ظاهرا فيما بين أيديهم من كتب فيفزعون الى أهل العلم .

(١) الشرح : ٦١٠-٦١١ .

- ١ - خبر ذكره عن أحد طلبة قصر عبد الكريم حين دخل عليهم بمسجد القفال بسببته وأن ذلك الطالب يروى أن كلمة " مهلة " التي تقال في " ثم " أنها للترتيب والمهلة لا تكون الا بفتح الميم. (١)
- ٢ - سؤال ورد عليه من المرية عن أمّا. (٢)
- ٣ - سؤال آخر من المرية أيضا عن حكم " أم " العاطفة و " أم " المنفصلة. (٣)
- ٤ - سؤال أورده بعض المذاكرين عن مسألة " ضربني زيد أحسن " (٤)
- ٥ - فوائد ذكرها جرت بيمن المذاكرين حين قراءة باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر من كتاب الجمل. (٥)
- ٦ - مسألة نحوية ذكر أنها كانت سبب عن الأعم الشنتمري. (٦)
- ٧ - خبر ذكر فيه أنه حضر بمدينة فاس مجلسا جرى فيه ذكر الباء التي في قوله تعالى * فامسحوا بركبكم * (٧) فقال أحد أصحابه انها للالصاق ثم سئل هو فأجاب بما يخالف صاحبه .
- ٨ - خبر في روى يا رآها أحد الفقهاء. (٨)
- ٩ - خبر في مسألة سألتها الشيخ أبو زكريا الدكالي عن فائدة قوله تعالى * تلك عشرة كاملة * بعد قوله * فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم * (٩)

-
- | | |
|----------------------------------|-----------------------------------|
| (١) الشرح : ١٦٦ | (٢) الشرح : ١٧١ |
| (٣) الشرح : ١٦٦ | (٤) الشرح : ٢٦٥ |
| (٥) الشرح : ٣٣١ | (٦) الشرح : ٢٤٥ |
| (٧) المائة ٦ ، وانظر الشرح : ٣٨٧ | |
| (٨) الشرح : ٤٨٨ | (٩) سورة البقرة : ١٩٦ وانظر الشرح |

- ١٠- خبرني مسألة حضرها بين أبي عبد الله بن عبد المنعم وأبي محمد عبد المهيم الحضرمي . (١)
- ١١- خبرني مسألة حدث عنها أن محفلا عظيما جمع أعيان أهل سبته وسأل ابن الفخار عن مسألة فلم يجبه على سوءه إلا أبو محمد عبد المهيم الحضرمي . (٢)
- ١٢- سأله سأله فيها أبو اسحاق بن أبي العاصي ، وكان ابن أبي العاصي معجبا بالفرائب ضنينا بها . (٣)
- ١٣- مسألة رواها له الشيخ ابن حفيد الامين عن شيخ بالقاهرة أوقف طالبا وجود القرآن عليه ليفيده بفائدة ثم لم يفعل . (٤)
- ١٤- خبر دخول أحد المشاركة ويسمى ابن واش على أبي اسحاق الغافقي وسوءه عن مسألة تعرض للجواب عليها أحد الطلبة ، ولم يرتض ابن واش جوابه . (٥)
- ١٥- خبرني تصغير "قدر" على تقدير ، وأنه ماشى أحد أصحابه بسبته ولقيا شيخه ابن عبد المنعم يساوم صاحب فخار فقال له : بكم هذه التقدير . (٦)

هذه جملة الحكايات والأسئلة التي أوردتها ابن الفخار في كتابه

هذا رأيت أيرادها هنا لظرفه هذا اللون من الدرس النحوي .

-
- (١) الشرح : ٧١٠ .
- (٢) الشرح : ٨٣٠ .
- (٣) الشرح : ٨٤٥ .
- (٤) الشرح : ٨٤٥ .
- (٥) الشرح : ٨٧٠ .
- (٦) الشرح : ١٠٨٦ - ١٠٨٧ .

المقارنة بين شرحين من شروح الجمل :

حينما أردت المقارنة بين شرح ابن الفخار وبعض شروح الجمل ، رأيت أن اعقد مقارنة بين شرحه وشرح أبي الحسن بن عصفور ، ثم بين شرحه وشرح أبي الحسين بن أبي الربيع ، وذلك لأن هذين الشرحين قد طبعا ، فتكون الاحالة على ما بأيدي الناس ، لا على مخطوط قد لا تتيسر مراجعته لكثير من الباحثين .

وأهم من ذلك أن هذين الشرحين كانا تحت يد أبي عبد الله ابن الفخار فأفاد منهما فائدة كبيرة .

أولا : المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح أبي الحسن بن عصفور .

بين شرح أبي الحسن بن عصفور وشرح ابن الفخار فروق كثيرة اجملها فيما يأتي :

* بدأ أبو الحسن بشرح كلام أبي القاسم دون أن يذكر مقدمة لكتابه يبين فيها سبب تأليفه له ، وكذلك فعل ابن الفخار ، إلا أن ابن الفخار بدأ بشرح البسطة وقد أطل فيها الى حد ما ثم بعد ذلك شرح " التصليه " على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبان ما فيها من مسائل نحويه وصرفية ، ثم تابع ذلك بشرح قول أبي القاسم " قال أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوي " وكل ما تقدم لم يتعرض له أبو الحسن ، ثم بدأ بشرح نص الجمل .

وفي طريقة شرح الجمل كان أبو الحسن بن عصفور في الأبواب الثلاثة الأولى يذكر جزءاً من نص الجمل ، ثم يعقب بقوله " الفصل " ليدل

على أنه يريد شرح ذلك النص وما بعده مما يتعلق به ، ثم بعد ذلك
الأبواب الثلاثة أخذ يشرح كلام أبي القاسم دون أن يذكر نص الجمل أصلاً ،
ويستمر على تلك الحال الى نهاية الشرح ، فالناظر فيه يشعر لا أول وهلة
أن الكتاب ليس شرحاً لكتاب آخر ، وإنما هو تأليف مستقل .

أما طريقة ابن الفخار ، فإنه كان يورد جزءاً من نص الجمل ، ثم يعقب
ذلك بقوله : الى آخره أو نحو ذلك ، ليدل على أنه يريد شرح ما يتعلق
بما بعد ذلك النص ، وطريقة أبي الحسن أجدى للمذاكر ، لأنها
لا تقتضي استحضار نص الجمل ، وفي طريقة ابن الفخار وأمثالها عسر ، إذ
أن نص الجمل في بعض الأحيان يكون منتزعا من سياقه فيحتاج
الى مراجعته في الأصل المشروح لتتضح المسألة المشروحة .

وهذه الطريقة التي سأر عليها ابن الفخار لم يخالفها الا في أبواب
قليلة لم يذكر فيها نص كتاب الجمل كباب الاستغناء : ٧٤٠ ، وباب
الحروف التي تنصب الأفعال المستقلة : ٧٦٠ ، وباب الجواب بالفاء : ٧٦٥ ،
وباب أو ، وفي باب " ما " : ٥١٠ وباب نعم وبئس : ٥١٩ لم يذكر
في كل واحد منهما الا نصاً واحداً .

* وما تجدر الإشارة اليه أن شرح ابن الفخار كثير الغموض
عسر العبارة لا يخفى ذلك على متصفحه ، على حين يمتاز شرح أبي الحسن
بالوضوح وجللاء المراد دون كدودون عناء ، ومثال ذلك من كلام ابن الفخار
قوله : " فكما أن سبب دخول الاعراب في الأسماء خاصة إنما هو
التفرقة بين المعاني الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة وأصله من باب
التعجب " (١) فلا يفهم قصده بقوله " وأصله من باب التعجب " الا من

(١) الشرح : ٢٥ - ٢٦ .

كانت عنده خلفية في المسألة ، ولو أنه بسط العبارة لزال الغموض واتضح المراد .

* وما امتازبه شرح أبي الحسن بن عصفور أنه اهتم بالحدود ومناقشتها كثيرا ، فنراه يذكر في الحد أنه غير جامع أو غير مانع ونحو ذلك مما تلعب به الحدود ، وكل تلك الاعتراضات يوجهها إلى أبي القاسم الزجاجي .^(١)

(٢)
ومع هذا التمييز لابن عصفور ، فإننا لا نعدم مثل تلك العناية بالحدود عند ابن الفخار ، وإن كانت بدرجة أقل ، وآية ذلك أن هناك أبوابا لم يحدها بحد كالأضافة ، والندبة ، إلا أن الغالب عليه عدم شرح تلك الحدود ، لأنه يبدو أنه لا يرى أن الحدود تعطى معنى دقيقا للمحدود فلذلك قال : " فمن رام اقتناص الأسماء على الإطلاق بشبكة الحد فقد رام محالا ، إذ لا يتصور اشتمال حد واحد على حقيقة ومجاز ، فلا يلزم إذا في حدود النحاة أن تكون كحدود المناطق ، وإنما غرضهم افهام المقصود بما أمكن من العبارات ، فما كان أقرب إلى المقصود كان الأخذ به أولى " .^(٤)

* وما امتازبه شرح ابن الفخار على شرح أبي الحسن أنه أكثر منه بسطا وتحقيقا ، فكتاب ابن الفخار أكثر بسطا من كتاب أبي الحسن لا سيما في النصف الثاني ، فمثلا قد أطل ابن الفخار في باب : اضافة

(١) انظر مقدمة شرح ابن عصفور : ٥٧ - ٥٨ .

(٢) الشرح : ١٢٠ ، ٩٩ .

(٣) الشرح : ١٥٢ ، ٤٧٢ .

(٤) الشرح : ٢١ .

المصدر الى ما بعده ، وذلك أنه ذكر مسألة لم يذكرها ابو الحسن بن عصفور وهي : أن أن والفعل في تأويل المصدر الموصول والمصدر في تقدير أن والفعل ، لكن هل هما مترادفان على المعنى الواحد ، أم متباينان ، فحقق ابن الفخار الأتقال في المسألة فيما يقرب من أربع صفحات كاملة الحجم ، وذكر ابن الفخار في هذا الباب أيضا الخلاف في عمل المصدر وبسطه بسطا لا بأس به ، على حين عرض المسألة أبو الحسن عرضا سهلا لكنه لم يبين الخلاف واكتفى بما رجع عنده فقط .

وانظر الى كل من باب الممنوع من الصرف وابواب التصغير وباب النسب فان الاطالة فيها واضحة وتلك نماذج تمثل السمة الغالبة ، وعلى الجملة فان نفس ابن الفخار في شرحه أطول من نفس أبي الحسن وان كان هناك ابواب قليلة عند ابن عصفور أنافت على مثيلاتها عند ابن الفخار مثل باب : ما يجوز تقديمه من المضمرة على الظاهر وما لا يجوز .
الآن أن ذلك ليس بالمطرد .

* هذا وقد استحدث ابو الحسن بعض الابواب التي ليست في أصل الجمل ، وهي باب عطف البيان ، وقد علل ابن الفخار عدم ذكره صاحب الجمل لذلك الباب بأنه لا يقوم عليه دليل إلا في بابين ، في باب اسم الفاعل في نحو قولك : هذا الضارب الرجل زيد بخفض الاسمين وفي باب النداء نحو : يا أيها الرجل زيد منونا وغير منون . . . (١)

* ولاًبي الحسن ميزة أن شرحه أكمل من شرح ابن الفخار من حيث عدد أبواب الجمل المشروحة ، فقد وقف ابن الفخار في شرحه عند نهاية باب النسب ، وبعد هذا الباب في الجمل اثنان وستون بابا لم يتعرض ابن الفخار لشيء منها الا جزء من باب التصريف تحت عنوان " باب منه آخر " فقد شرح هذا الباب وحده ، وتلك الأبواب التي لم يشرحها تتعلق بالعرف والاملاء أما أبو الحسن فلم يترك من أبواب الجمل الا سبعة عشر بابا فقط ، ان وصل في الشرح الى نهاية باب جمع المكسر وترك جميع ما بعده عدا باب : ما يجوز للشاعر في الضرورة وباب : الامالة ، فمن هنا كان شرح أبي الحسن أكمل .

وما اختلف به شرح ابن الفخار عن شرح أبي الحسن أن ابا الحسن كثير الاستشهاد بالشعر ، استشهد بتسع مائة وستة وستين بيتا حسب احصاء محقق شرحه ، وهذا عدد يفوق كثيرا ما استشهد به ابن الفخار ، ان لا يتجاوز مجموع ما استشهد به مائة وسبعة وستين بيتا ، وهذه الظاهرة من المعالم البارزة في شرح ابن الفخار ، ولعل ذلك يعود الى أن ابن الفخار يرى أن الشعر باب ضرورة لا يستشهد به في مواضع السعة ، وهذا مذكور في بعض مواضع من كتابه هذا ، وقد تعرضت لهذه القضية في بحث الاستشهاد بالشعر .

* وما يكثر عند ابن الفخار اعادة كثير من المسائل بشكل أوسع ، وذلك أن يعرض مسألة ماثم يعيد عرضها مرة أخرى بشكل أبسط ويعنون لها بقوله : املاء آخر بمزيد فائدة ونحو ذلك ، وهذه الظاهرة ليست عند أبي الحسن ، ولعلها اثر من آثار مهنة التدريس التي طال على ابن الفخار الاشتغال بها .

* وما فاق فيه ابن الفخار ابا الحسن أنه يورد كثيرا من آراء المتقدمين والمتأخرين وفي كثير من الأحيان يبين رأيه في مذاهب أولئك العلماء على حين لم يكثر أولئك العلماء عند أبي الحسن تلك الكثرة التي عند ابن الفخار.

وفي الختام فان ما ذكرته من فروق بين هذين الشرحين لا يعني أن من رجحت كفته كان قرينه مطرحا ، فإنه لا يعني كتاب عن كتاب ، وحظ العالم من العلم بمقدار حظه من الاطلاع .

ثانيا : المقارنة بين شرح ابن الفخار وشرح أبي الحسين بن أبي الربيع .

شرح أبي الحسين من أنفع شروح الجمل وأطولها ، لكن الذي بقي منه لا يتجاوز ربع الكتاب ، ولذلك فان المقارنة بينه وبين شرح ابن الفخار ستكون على القسم الذي بقي من شرح ابن أبي الربيع .

فأول ما يلقانا في شرح ابن أبي الربيع مقدمة أوضح فيها سبب تأليفه ، ثم عقب ذلك بالسبب الذي أعان على اتمامه ، وهو أبو القاسم محمد بن أحمد اللخمي العزفي أمير سبته . وكتاب ابن الفخار لا يخلو من تلك المقدمة ، فهو يهجم على الشرح هجوما .

يتأخر شرح ابن أبي الربيع بطول النفس في الباب الواحد ، فجملة ما وجد من شرح ابن أبي الربيع هو نحو ربع الجمل ، ان يقف عند نهاية باب الصفة المشبهة ، وهذا يستغرق مائتين وتسعين صفحة ، وما يقابل هذا الجزء من شرح ابن الفخار نحو مائة وتسع وثلاثين صفحة تقريبا حسب نسخة الأصل ، وهي نسخة ابن أبي الربيع المخطوطة متقاربتان في ما تحتويه

كل صفحة من حيث عدد الأسطر وعدد الكلمات ، فبذلك يصبح ما شرحه ابن أبي الربيع ضعفاً ما يقابله من شرح ابن الفخار ، هذا على العموم ، والأمر فان هناك مسائل لم يتعرض لها أبو الحسين مثل مسألة الأعراب عند النحاة وما يعنى عند الإطلاق ، فقد تعرض لهذه المسألة ابن الفخار . (١) ومن أمثلة ما يفصل فيه ابن الفخار أكثر من أبي الحسين ما ذكره من أنواع التثوين الخمسة ، فقد وسع فيه القول أكثر من أبي الحسين (٢) . وما فاق فيه ابن الفخار أبا الحسين أن ابن الفخار ذكر أن ضابط الابتداء بالنكرة هو حصول الفائدة ، وذكر أن النحاة تتبعوا مواضع حصول الفائدة فوجدوها عشرين موضعاً عدّها كلها ، أمّا ابن أبي الربيع فهجم على مواضع الابتداء بالنكرة دون أن يقدم لها بتلك المقدمة التي قدم بها ابن الفخار ، وهي عظمة الفائدة ، هذا أولاً ، والأمر الثاني أن أبا الحسين ذكر أن مواضع الابتداء بالنكرة عشرة مواضع ، وهي عند ابن الفخار ضعف ما ذكره أبو الحسين .

وما يلاحظ في شرح أبي الحسين أن نصّ الجمل المراد شرحه يأتي به مفيداً في الغالب ، أي لا يحتاج معه إلى مراجعة الجمل ، على حين نجد نصّ الجمل الوارد عند ابن الفخار كثيراً ما يكون منتزعا من سياقه ، فلذلك نحتاج في شرحه إلى مراجعة نصّ الجمل ، لتتضح الفكرة المراد شرحها .

وما ظهر في شرح ابن الفخار كثرة التعليقات ، ولم تكن عند أبي الحسين بتلك الكثرة .

(١) الشرح : ٣٦٠

(٢) الشرح : ٣٨-٤١ ، والبسيط : ١٧٥-١٧٩ .

ومما امتاز به شرح ابي الحسين أنه اكثر فيه من الشواهد المختلفة
كثرة فاقت ما عند ابن الفخار بكثير.

ومما امتاز به ابن الفخار أن له مناقشات وتحقيقات لم تكن عند
أبي الحسين ، ومن أمثلة ذلك ما ذكرته في توجيهاته ، فهناك ما يكفي
عن اعادته .

ومما هو جدير بالتنبيه أن اعتماد ابن الفخار على شرح ابن أبي
الربيع كان كبيرا في النصف الأول من شرحه ، هذا لا شك فيه ، أمّا في
النصف الثاني ، فلعل اعتماده على ابن الضائع كان أكبر ، وما ذاك الا
لأن شرح ابن الضائع في النصف الثاني ومن باب النداء خاصة كان أعمق
من النصف الأول ، وقد ذكر ذلك بعض من ترجم له (١) فلعله قد
صحب ذلك أن شرح ابن أبي الربيع أقل عمقا من شرح ابن الضائع ،
وقد نبهت فيما سبق أن نفس ابن الفخار في النصف الثاني كان أطول منه
في النصف الأول .

ومن الامور البينة في شرح ابن الفخار أن عبارته غامضة غير
سلسة في حين أن عبارة أبي الحسين واضحة لا تكاد تستغلق عليك
مسألة من مسائله وقد سبق التنبيه على ذلك في الحقارة مع شرح ابن عصفور .

(١) اشارة التعيين : ٢٣٥ .

مصادره :

تأخر زمن ابن الفخار بالنسبة للتأليف في مختلف الفنون الإسلامية ، فمكثه ذلك من التمتع بثروة كبيرة من كتب الأسلاف ، نجد صدى ذلك واضحا في كتابه هذا . ومع ذلك فإننا لا نستطيع تحديد جميع المصادر التي اعتمد عليها ابن الفخار في شرحه هذا ، لأنه كثيرا ما ينسب الأقوال إلى أصحابها دون أن يذكر المصادر التي اعتمدها ، فبنظرة سريعة إلى فهرس الأعلام يتضح لنا مجموع العلماء الذين لهم آراء ذكرت في هذا الشرح ، وأظن أنه لم يطلع على كل مؤلفات هؤلاء العلماء ، وإنما نقل بعض آرائهم عن غير كتبهم .

الآن أنه أمكن تحديد بعض تلك المصادر التي اعتمدها من طريقين : أحدهما ما نص هو على الأخذ منه ، والآخر ما أمكن التعرف عليه من خلال الإشارة إلى صاحب الكتاب ، أو من خلال اتفاق بعض نصوص الكتاب بنصوص كتب أخرى ، وهذا قليل جدا . فالكتب التي نص هو على الأخذ منها هي :

- ١ - اختصار ابن الحاجب ، ذكره مرة واحدة . (١)
- ٢ - الأسئلة والأجوبة للشلمين ، ذكره مرة واحدة ، وآراء الشلمين تتردد في الكتاب كثيرا ، أشرت إلى تخريج أكثرها في هوامش التحقيق .
- ٣ - الأصول لابن السراج ، ذكره مرة واحدة ، وقد أكثر من ذكر ابن السراج ، وكثيرا ما نجد آراءه في الأصول .

(١) انظر أماكن ورود هذه الكتب في فهرس الكتب الواردة بالمتن .

- ٤ - الايضاح للفارسي ، ذكره كثيرا وقد عدّ التكملة جزءا منه ، وهو ينقل منها .
- ٥ - التذكرة للفارسي ، وهي أشهر كتب الفارسي بعد الايضاح ، ويبدو أنها من اكبرها حجما ذكر بعضهم أنها في عشرين مجلده .
- ٦ - التعاليق فيما قيد عن الشلوين ، من هذا العنوان يبدو أن هذا الكتاب ليس من تأليف الشلوين نفسه ، وانما هو من جمع بعض تلاميذه حين القراءة عليه أو غير ذلك .
- ٧ - كتاب التلخيص .
- ٨ - الدرّة الالفية (ألفية ابن معطي) .
- ٩ - شرح الايضاح لابن أبي الربيع ، ذكره مرتين ، وقد استفاد منه أكثر من ذلك .
- ١٠ - شرح الكتاب لأبي بكر بن عبّدة ، وقد ذكره عدة مرات في شرحه هذا .
- ١١ - الصحاح للجوهري ، ذكر ابن الفخار الصحاح مرة واحدة ، وذكر مرة أخرى الجوهري باسمه .
- ١٢ - القوانين لابن أبي الربيع ، ابن أبي الربيع من اكثر من ورد ذكره في شرح ابن الفخار هذا ، واكثر اعتماده كان على البسيط ، وهو من أغزر كتب ابن أبي الربيع ولعل السبب في اعتماده عليه أنه شرح للجمل أيضا ، والاّ فان شرح الايضاح عظيم الفائدة كبير الحجم ، والقوانين بالنسبة اليهما يعدّ مختصرا .
- ١٣ - الكتاب لسيبويه ، أكثر ابن الفخار من ذكر سيبويه وكتابه في شرحه هذا ، وقد ذكرت احترام ابن الفخار لسيبويه في بحث آراء ابن الفخار واختياراته ، ثم في بحث مخالفاته .

- ١٤- الكراسة لأبي موسى الجزولي .
- ١٥- المقرب لأبي الحسن ابن عصفور . اعتمد ابن الفخار على ابن عصفور كثيرا ، وجل اعتماده كان على شرح الجمل ، ولم يرد ذكر المقرب إلا مرتين .
- ١٦- الموجز لابن السراج ، وهو كتاب صغير الحجم ذكره ابن الفخار مرة واحدة في معرض ترتيب التوابع مع بعضها وأن أفضلها ترتيب ابن السراج في كتابه الموجز والأصول .
- ١٧- الهلالية لأبي الحسن ابن عصفور .
- هذا ولا يفوتني أن أذكر أنه ورد في كلام ابن الفخار ذكر لكتاب سماه " التعاليق " ولكنه قد اخترمت الورقة في الموضع الذي ذكر فيه اسم مؤلف الكتاب ، ولم يبق إلا كلمة " ابن " وذلك من نسخة الأصل ، أما نسخة " ح " فلم يرد فيها ذلك الموضع أصلا . وهناك في عبارة ابن الفخار أيضا ما يمكن أن نأخذ منها أنه استفاد من كتاب سماه " المسائل " فقد قال : " . . . وقد ذكر في المسائل توجيه قراءة ابن ذكوان " (١)

هذه هي مجموع الكتب التي ذكرها ابن الفخار ، على أن هناك آراء كثيرة لكثير من العلماء نصّ على اسماءهم دون أن يذكر مؤلفاتهم التي نقل منها .

فقد ذكر المبرد كثيرا (٢) وأغلب ما يذكره عنه نجده في المقتضب ،

(١) الشرح : ٩٠٧ .

(٢) انظر مثلا نصا من المقتضب : ٩٧٩ هـ ٠٤ .

ومن النادر ألا نجد ذلك في المقتضب ، أو أن نجد في المقتضب ما يخالفه ، وقد أشرت الى ذلك في هوامش التحقيق ، ومع ذلك فإنه من الممكن أن يكون ما نقله عنه بالواسطة ، فكثيرا ما كان يعول على ابن عصفور وعلى ابن الضائع ، وابن الضائع يعتني بنقل نصوص المتقدمين كثيرا .

ومن نقل عنهم الفارسي ، من غير الايضاح ، فقد نقل من المسائل البصريات وكذلك من كتاب الشعر ، ولم يشر الى هذين الكتابين (١) ، هذا مع ملاحظة أنه يمكن أن تكون نصوص الفارسي مشتركة بين أكثر من كتاب من كتبه .

وقد نقل عن السيرافي كثيرا ، وقد رأيت كثيرا من نصوص السيرافي عند أبي الحسن بن الضائع ، فلا يبي الحسن عناية كبيرة بكلام أبي سعيد ، وقد أشرت الى بعض ما نقله عن السيرافي في موضعه .

ومن نقل عنهم أبي الفتح بن جني في الخصائص (٢) ، وهناك آراء كثيرة لأبي الفتح خرجت بعضها من سر صناعة الاعراب ، ومن المحتسب .

وينقل عن ابن السيد البطليوسي من كتاب : اصلاح الخلل (٣) ، ومن الحلل في شرح أبيات الجمل (٤) .

ونقل عن أبي القاسم السهيلي ، وبعض نقوله نجدها تصريحاً أو تلميحاً في نتائج الفكر ونقل عن أبي الحسن بن خروف من شرح الجمل خاصة عند شرح بعض الأبيات واعرابها (٥) .

(١) انظر نسا من المسائل البصريات : ١٠٢٠ هـ ، ونسا من الشعر :

١٠٣٦ هـ

(٢) الشرح : ٤٣٨ .

(٣) الشرح : ٩١٣ وغيرها مواطن كثيرة عند الاعتراضات على أبي القاسم الزجاجي .

(٤) الشرح : ٩٣٦ هـ ٦ وغير ذلك مما ينقله في تفسير بعض الأبيات .

(٥) الشرح : ٥٥٥ هـ ٦ .

وينقل عن الزمخشري عند بعض الآيات وهي من الكشاف (١)
وهناك آراء أخرى للزمخشري في المفصل (٢).

وينقل عن أبي علي الشلوين واشهر كتب أبي علي هي التوطئة
وشرح الجزولية الكبير، وقد سبقت الإشارة الى كتابين من كتب أبي علي
الشلوين .

ومن أهم من نقل عنهم وأكثر ثلاثة نفر هم : ابن أبي الربيع ،
وابن عصفور ، وابن الضائع ، ولعل ذلك راجع الى اتحاده معهم فسي
الكتاب المشرح ، ولقرب زمنه منهم ، ولعلو منزلتهم في مصرهم . وكأنني
أشتم أن " هوء لاء الثلاثة كانت بينهم منافسة فخرجت كتبهم على مستوى
كبير من الجودة مع المفاضلة بينهم .

ومن الكتب التي نقل عنها واغرض الاخذ منها كتاب ابن الحاجب
المسمى " الايضاح في شرح المفصل " فقد نقل عنه في موضع واحد دون
ذكر لا للكتاب ولا للمؤلف (٣) ، ثم ذكر ابن الحاجب في موضع متأخر
جدا ، فوجدته أيضا من شرح المفصل (٤) .

ومن نقل عنه ابن مالك ، فقد تردد ذكر ابن مالك في بعض
المواضع ، واكثر أخذه من شرح التسهيل وبنصه (٥) ، وهناك نصوص بلفظ
عدة الحافظ وعدة الالفاظ (٦) .

-
- (١) الشرح : ١٨٤ .
(٢) الشرح : ٢٠٥ هـ ٣ .
(٣) الشرح : ٢٦٩ هـ ٢ .
(٤) الشرح : ٩٦٥ هـ ٤ .
(٥) الشرح : ١٣٤ هـ ٢ ، ٢٥٣ هـ ١ ، ٢٥٧ هـ ٥ ، ٥٣٢ هـ وما بعدها .

ومن نقل عنهم الأَبْدَى ، فقد ذكره مرتين في الثلث الأخير
من الكتاب (١) ، وهناك نص في أول الكتاب اِكْتِرَاعاً بلفظ الأَبْدَى في
شرح الجزولية (٢) ، فلعله نقله من هذا الشرح دون الإشارة اليه .
هذا كثير من مصادر ابن الفخار التي استفاد منها ، وهناك آراء
لكثير من العلماء أوردها ليست لهم كتب تحت يدي تُمَكِّنُ من معرفة
مدى استفادته منها كابن الطراوة ، وابن الأبرش ، وابن الأخضر ، وابن
البياض وغيرهم كثير (٣) .

(١) الشرح : ٨٩٩ ، ١١٣٨ .

(٢) الشرح : ١٦٤ هـ ٢ .

(٣) انظر فهرس الأعلام .

شواهد :

استشهد ابن الفخار بكل ما استشهد به نحاة عصره ، فقد
استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف ، وأقوال العرب شعرا ونثرا ،
واليك تفصيل ذلك .

أولا - الاستشهاد بالقرآن الكريم :

لا خلاف بين النحاة في صحة الاستشهاد بالقرآن الكريم على
اثبات القواعد النحوية ، وإنما طرح بعض النحاة الاستشهاد ببعض
القراءات ، لأنها تخالف ما أصلوه من قواعد نحويه ، فيسبذ وأن السبب
المانع لهم من الاستشهاد بالقراءات التي خالفت القواعد ، أنها ليست على
الشائع من كلام العرب .

وعلى كل حال فإن ابن الفخار يستشهد بالقراءات المختلفة ،
ولم نجده يطرح قراءة من القراءات ، بل انه يذهب إلى أبعد من ذلك
وهو تخريجه للقراءة شاذة عند كثير من النحاة ، وهي قراءة أبي السَّمَّال
في قوله تعالى * انكم لذائقوا العذاب الاليم * (١) بنصب العذاب ،
وشدوز هذه القراءة عند النحاة من جهة أنه نصب العذاب بعد حذف
النون من اسم الفاعل ، واسم الفاعل لا ينصب الا اذا جرد من أل وثبت فيه
التنوين ان كان مفردا ، أو والنون ان كان مثنى أو مجموعا جمعا سالما ،
أما اذا لم يثبت التنوين ولا النون فانه يتعين عندهم الاضافة الى ما بعده ،
هذا هو وجه شدوز هذه القراءة فيما رواه الفارسي عن أبي عثمان عن
أبي زيد . (٢)

(١) الصافات : ٣٨ .

(٢) الايضاح : ١٥٠ .

وقد خرج ابن الفخار هذه القراءة فقال : " وهذا قد يتجه
اتجاهها بعيدا [أي حذف النون] وهو أن هذه النون فيها معنى
التنوين ، فلا يبعد أن تحذف لالتقاء الساكنين كما يحذف التنوين
لالتقاءهما ، وذلك نحو قراءة بعضهم * قل هو الله أحد الله الصمد *
فان قلت : ان النون ها هنا محركة ، فأين الساكنان ؟

فالجواب : أنها إنما حذفت اعتبارا بسكونها في الأصل
وسكون ما بعدها في اللفظ ، ويؤنسك بهذا ما قاله ابن جنبي في مثل قوله
تعالى : * قل هلم شهداءكم * ^(١) ، ان الأصل " ها " للتبويه
و " لم " فعل أمر ثم حصل التركيب بين اللفظين ، فصار " هالم " ثم
حذفت الف " ها " لالتقاء الساكنين أحدهما سكونها في نفسها ،
والآخر سكون اللام التي بعدها في أصلها " الم " فحصل أن الألف
حذفت من هلم اعتبارا بسكونها في اللفظ وسكون ما بعدها في
الأصل ، فهذه وسألنا سيان ^(٢) . هذا موقف ابن الفخار من قراءة
أبي السمال .

والموقف الثاني الذي يظهر منه اهتمامه بالقراء الذين لهم قراءة
تخالف القواعد ، أنه قال فيمن تكلم في ابن عامر وهو الزمخشري : ان قوله
فيه مرغوب عنه ، وهو يعني قول الزمخشري . ^(٣)

(١) الانعام : ١٥٠ .

(٢) الشرح : ٤٥٣ - ٤٥٤ .

(٣) انظر المسألة في الشرح : ٨١٤ الهامش الرابع .

ثانيا : الاستشهاد بالحديث :

دار خلاف كبير حول الاستشهاد بالحديث الشريف بين مانع ومجيز ، وقد كثر البحث حوله ، ولا أريد هنا أن اذكر شيئا من ذلك ، وانما الذي أريد أن أذكره في هذا الموضوع ، هو مذهب ابن الفخار في هذه المسألة . فقد أورد ابن الفخار سبعة عشر حديثا في شرحه هذا ، وهذه الأحاديث التي أورها يظهر لي أنه لا يرى اطلاق الاستشهاد بها ← ، والدليل على ذلك أمران :

الأمر الأول : أن أكثر الأحاديث التي أورها للتمثيل لا للاستشهاد بها على ثبات قاعدة نحوية .

الأمر الثاني : أنه يشك في صحة الاحتجاج برواية المحدثين حيث قال : "... فالأظهر أن ذلك جائز في النشر على قلة إن قلنا بصحة الاحتجاج برواية المحدثين ." (١)

هذا ما أمكن التماسه من كلام ابن الفخار ، والآ فانه لم يبسط المسألة في كتابه هذا بسطا نستطيع منه الحكم عليه حكما دقيقا .
وقيل أن أترك هذا الموضوع فاني أريد التنبيه على مسألة مهمة ذكرها أهل العلم وهي : أن النحاة لا يردون الاستشهاد بالحديث لعدم وثوقهم بصحة سنده ونحو ذلك من العيوب التي يذكرها المحدثون ، وانما يردونه لأنهم يعلمون أن كثيرا من الأحاديث ليست من لفظ الرسول ، وانما هي منقولة بالمعنى وناقلته بالمعنى كثير منهم من لا يحتج به في اللغة ، هذا ما يريد النحاة ، وهو ما يوضحه قول ابن الفخار السابق .

(١) الشرح : ٤٨٥ .

ثالثا : الاستشهاد بالشعر .

يعد الشعر من أكبر المصا در التي استقى منها النحاة قواعد النحو ،
فلا تخلو كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين من وجود الشواهد الشعرية ،
وكتاب ابن الفخار هذا يعدّ من الكتب المطولة ، واللافت للنظر أنه لا
يوجد به الا مائة وأربعة وستون بيتا بما فيها الأبيات التي للتشيل ،
فهذا نمط من التأليف غريب .

ويبدو أن السبب وراء ذلك أن ابن الفخار يرى أن الشعر
باب ضرورة ، والنحو انما وضع مقياسا للكلام العربي شعرا ونثرا ، والنثر
أكثر الكلام ، والشعر له ضرائر تخرجه عن سنن النثر ، فلهذا كان استشهاد
ابن الفخار بالشعر قليلا ، في حين أننا نجد شواهد من النثر أكثر من
شواهد للشعر بكثير ، فقد بلغت الآيات القرآنية وحدها مأتين واثنيتين
وخمسين آية .

والذي يؤيد ذلك أن ابن الفخار قلل الاستشهاد بالشعر ، لأنه باب

ضرورة ما يلي :

- ١ - تصريح ابن الفخار بذلك حيث قال : " ان الاشباع لا يكون الآ
في الشعر المبني على الضرائر " . (١)
- ٢ - أننا نجد أن ابن الفخار ردّ على أبي حيان مذهبه في جواز
تقديم التمييز المنتصب عن تمام الكلام على عامله اذا كان فعلا
نحو : طاب زيد نفسا . وهذه مسألة أجازها المبرد والمازني
وأبو حيان ، ومنعها سيبويه وابن الفخار وغيرهما . (٢)

(١) الشرح : ٥٨ .

(٢) الشرح : ١٠٤٠ .

وقد ردّ أبو حيان مذهب ابن الفخار واحتج لصحة مذهبه
بكثرة ورود ذلك في كلام العرب واستشهد لذلك بستة أبيات اعتبرها
قاطعة لنزاع المخالف فقال: "وهو الصحيح [أي جواز تقديم التمييز]
لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك" (١).

واستدل أيضا على جواز تقديم التمييز بالقياس على الحال ، إذ يجوز
تقديمها على عاملها الفعل ، والحال والتمييز يتفقان في لزوم التنكير
والانتصاب عن تمام الكلام وبيان ما انبهم من الذوات والهيئات ، فكما
أن الحال يجوز تقديمها على عاملها الفعل ، فكذلك التمييز ، وذكر أن
هذا القياس يعضده السماع الذي "أشرت إليه سابقا .

هذه حجة أبي حيان .

وقد ردّ ابن الفخار ما ذهب إليه أبو حيان بأنه لو كان تقديم
التمييز جائزا عند العرب كالحال لكثرت نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها
تأويل ، كما كثرت تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلا نظما ونثرا
كثرة لا يمكن فيها تأويل ، فلمّا كان الأمر على خلاف ذلك دلّ دلالة
واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله وإن كان فعلا ، واختصاص
ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه من ضرائره وبالله التوفيق" (٢).

فمذهب ابن الفخار أنه مهما كثرت الشواهد الشعرية على مسألة
من المسائل ولو عضدها القياس فلا يخرجها عن الضرورة ما لم يكن هناك

(١) منهج السالك : ١ / ٢٢٨ .

(٢) الشرح : ١٠٤٠ .

سماع في السعة ، بل ان كثرة الشواهد الشعرية وحدها يوكد
أن تلك المسألة داخله في باب الضرورة .

٣ - وما يوكد أن ابن الفخار قلل من الاستشهاد بالشعر؛
لأنه بابُ ضرورة ، أنه ذكر عن الأُخفش أن من مسوغات الابتداء بالنكرة
كونها فيها معنى الفعل نحو : قائم أخوك .

وحجة الأُخفش في جواز الابتداء بالنكرة هنا ، أنها تجرى مجرى
الفعل في عمله ، فينبغي أن تجرى مجراه في وقوعه أول الكلام والابتداء به .
وقد ردّ ابن الفخار مذهب الأُخفش بقوله : " وهذا قياس على
حاله ان قواه سماع اختيار " . (١)

فهذا القياس عند ابن الفخار لا يعتد به الآ ان قواه السماع
في السعة ، أي أنه لوقوى بسماع شعري فلا عبرة بذلك السماع لأن الشعر
باب ضرورة ، مما سبق يتضح أن ابن الفخار لا يرى اطلاق الاستشهاد بالشعر
ما لم يعضده سماع في السعة وان قواه القياس . والله أعلم بالصواب .

نسخ الكتاب :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ جميعها بالخرزانة العامة بالرباط ، وقد اتخذت احداها أصلا ، ورمزت لها في هوامش التحقيق بالأصل ، ورمزت للثانية بحرف " ح " وللثالثة بحرف " ق " .
واليك وصف كل واحدة على حدة :

أولا : نسخة الأصل .

هذه النسخة من مقتنيات الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٦٦٤ ك ، ويعنون بحرف " ك " أنها كانت أصلا من نسخ مكتبة عبد الحي الكتاني ، وهذه النسخة تشتمل على خمس وأربعين وثلاثمائة صفحة ، وخطها مغربي واضح في مجمله ، غير أنها ليست بخط ناسخ واحد فالجزء الأول ، وهو الى نهاية صفحة ١٣٦ بخط مغاير لما يليه ، فما يليه من بدايئة صفحة ١٣٧ الى نهاية ٣٣٦ ، وبعده جزء ينتهي الى نهاية صفحة ٣٤٣ وبعده جزء آخر الى نهاية الكتاب .

أما الجزآن الأولان فبالصفحة تسعة وعشرون سطرا ، وبالسطر تسع عشر كلمة أو ثمان عشرة كلمة ، أما الجزء الثالث فأسطره مساوية لسطر سابقه الا أن كلماته أكثر منهما ان يتراوح عدد كلمات السطر الواحد ما بين سبع وعشرين كلمة وتسع وعشرين كلمة . أما الجزء الرابع وهو صفحة وثلث تقريبا فهو بخط دقيق وعدد أسطر الصفحة الواحدة ٣٩ سطرا وعدد كلمات السطر الواحد ٢٣ كلمة .

وأوضح هذه الأجزاء هو الجزء الأول ، ثم يليه في الوضوح الثاني أما الثالث فيه كلمات كثيرة غير واضحة ، الا أنني استطعت قراءتها

بمساعدة النسختين الأخيرين ، وكذلك الجزء الرابع .

ولهذه النسخة نهايتان الأولى كانت في صفحة ٣٤٢ ،
فقد كتب ناسخها في الثلث الأخير من الصفحة على هيئة مثلث مقلوب
" نجز الكتاب والحمد لله رب العالمين... الى آخر ذلك . وامام تلك
النهاية كتب بخط مغاير : " الفصل في النسب الى الاسماء المحكية "
أول الصفحة اليسار بعد هذه الورقة ، ليستصل بقول المؤلف رحمه الله :
« ولهذا لم يكن لهذا البناء حكم في باب منع الصرف » ثم أتى بما ذكر
أنه سيأتي به على الصفة التي ذكرها وهو موافق لما في النسختين
الأخيرين ، وبعد ذلك انتهت هذه النسخة بقوله :

" هذا الى هنا انتهى ما وجد للمصنف رحمه الله من تقييد على
كتاب الجمل وصله الله ... الى آخر ذلك ، وهذه هي النهاية الثانية
التي أشرت اليها فيما سبق وهذه النسخة مقابلة على أصلها حيث نجد
بهوامشها كلمة " بلغت " ويظهر أنها قولت على نسخة أخرى ، لأننا
نجد أمام بعض كلماتها كلمات أخرى في هوامشها قد كتب عليها
حرف " خ " ليبدل بذلك على أن تلك الكلمات التي في الهوامش من
نسخة أخرى . وليس على هذه النسخة تاريخ يدل على زمن نسخها ،
وانما اعتمدت هذه النسخة أصلاً لأنها اكمل النسخ على ما استراه في
وصف النسختين الأخيرين .

ثانياً - نسخة " ح " .

هذه النسخة أيضاً من نسخ الخزانة العامة بالرباط ورقمها :

٢٥ " ح " وهذا الحرف يدل على أنها كانت في الزاوية الحمزية ، وعدد

صفحاتها ثلاث عشرة وثلاث مائة صفحة وعدد أسطرها اثنان وثلاثون سطرا
في كل سطر من ثمان عشرة كلمة الى عشرين في الغالب ، ويبدو أن هذه
النسخة صورة أخرى من التأليف ، فانه يغوتها كثير من الفصول والمسائل
التي تشتمل عليها نسخة الأصل ونسخة "ق" مع أن الناظر اليها مجردة
عن شقيقتها لا يشعر باختلال في سياقها فيبدو أن ما زادت به الأصل
و"ق" كانت تكلمات لاحقة . وهذه النسخة خطها جميل وهي صحيحة
في مجملها وليس بها زيادة كبيرة تفوق بها الأصل الا ما وقع في صفحة
٤٧٤ - ٤٧٦ فهذه الزيادة ساقطة من الأصل ، وهي مقابلة على أصلها
وناسخها واحد وليس عليها تاريخ يدل على زمن نسخها ، ولا اسم يدل
به على ناسخها .

ثالثا - نسخة "ق" .

هذه النسخة أيضا من مقتنيات الخزانة العامة بالرباط ، ورقمها بها
٣٠٤ "ق" و"ق" هذا الحرف يدل به على أنها من مخطوطات الأوقاف ،
وهذه النسخة ليست كاملة فالباقي منها كتب عليه "السفر الثاني من شرح
جمل الزجاجي تأليف الاستاذ أبي عبد الله بن الفخار" .

وهذا المكتوب على غلافها بخط مغاير ، فقد سقطت فيما يبدو
ورقة العنوان وبها الصفحة الأولى من هذا السفر ، ثم كتبت وألحقت
بها الحاقا ، وتضم صفحة العنوان فهرسا بالأبواب التي يشتمل عليها هذا
السفر ، وأولها باب التعجب وآخرها باب التصريف .

وخط هذه النسخة مغربي ليس بجميل ، وعدد صفحاتها اثنان
وثلاثمائة صفحة ، وعدد أسطر الصفحة الواحدة ثمانية وعشرون سطرا ،

وبالسطر الواحد ثلاث عشرة كلمة تقريبا ، وهي صحيحة في جملتها ، وتزيد عن النسختين الأخرين بباب في التصريف عنوانه فيها " باب منه آخر " وكتب عقيب هذا الباب : تم ما وجد من تقييد الشيخ الامام أبي عبدالله محمد بن الفخار . . الى آخر ذلك .

وقد كتبت هذه النسخة على يد : عبد الرحمن . . . السبتي .

وقولت على أصلها وفرغ من مقابلتها بعد عشرين مضت من ذى الحجة تمام عشرين بعد ثمانمائة . وبنهايتها كتب بيت شعروهو
لكل داءٍ دواءٌ يُستطبُّ به
إلا الحماقة والطاعون والهرم
وبعده فائدة وهي : فرغ ريك من اربع : خَلَقٌ وُخِلُّ ورزق واجل
تعالى أن يتصف بهذه الأربع .

هذا ولا يفوتني أن أذكر أن لهذا الكتاب نسخة أخرى ذكرها بروكلمان ، وهذه النسخة في مدينة غرناطة ، وقد وصلت الى غرناطة طلبا لتلك النسخة أو لسواها ما قد يكون في فهارس خزائن الكتب باسبانيا أوالمغرب ، وبعد وصولي الى غرناطة ذهبت الى مدرسة الدراسات الشرقية بحي البيازين في جبل يناوح قصور الحمراء من الجهة الشمالية فيما أظن ، ثم اطلعت على فهرس المكتبة التي بها شرح " ابن الفخار " فوجدته واحدا من ستة عشر كتابا تقبع في تلك الخزانة ، ومعداها اتجهت الى الخزانة المذكورة في رأس ذلك الجبل وتسمى " أباديا " وحاولت بترجمان أن أحصل على صورة لهذا الكتاب ، إلا أن خازن المكتبة لم يمكنا من لقائه ، واعتذر لهيئة القساوسة في غرناطة بأن المكتبة في حالة ترميم ، والكتب مخزونة في صناديق لا يمكن مطالعتها ، فرجعت من ذلك بخفي حنين .

القسم الثاني :

الحقيق
بسي

(١) وصى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً

الأصل في الباء (٢) من "بسم الله" الفتح، وكذا كل ما كان على حرف واحد من آسم أو حرف؛ لأنَّ الفتح أخفُّ الحركات (٣)، ومتى رأيتَه مبنياً على غير الفتح فسبيلك أن تسأل عن ذلك، فإن قلت: فلم كُسرَتِ الباءُ؟

فالجواب: أنها [إنما] (٥) كُسرَت (٣) عند بعض النحاة (٦) تشبيهاً بعملها، وملازمتها الحرفية، فالأول جزءٌ علةٌ، والثاني به كملت العلة، ولو لم يذكر لدخلت كاف التشبيه في ذلك الحكم. (٧)

وقال قومٌ: إنما كُسرَت (٨) بعملها اللازم لها (٩)، وهذا أصحُّ؛ لأنه قد يردُّ على الأول اعتراضٌ بواو القسم، وتأته، وما جعل عوضاً من حرفه، كالف الاستفهام، وقطع ألف الوصل، على مذهب من جعل الجرَّ بهما.

ثم إنَّ هذه (١٠) الباء، في زيادتها وعدم ذلك قولان: فإن قلنا بالزيادة (١١) لم تحتج إلى متعلق، والآسم المجرور بها مرفوع المحمل بالابتداء، والخبر محذوفٌ والتقدير "آسم الله ما أبدأ به" بمنزلة: بحسبك زيد، وهذا القول يمكن، إلا أنَّ الزيادة في مثل هذا لا يُقدم عليها إلا بدليل، لأنَّ ذلك على خلاف الأصول.

وإن قلنا بعدم الزيادة، فلا بد لها من متعلق، واختلف الناس في ذلك على أربعة مذاهب:

أحدها: أنها متعلقةٌ باسم فاعلٍ محذوفٍ، على أنه خبر مبتدأ، تقديره: ابتدائي كائن، أو ثابت باسم الله.

(١) في "ح" "صلى الله" هكذا بدون حرف عطف، وبقيّة التصلية غير واضحة، وطرح حرف العطف مذهب لبعض الأندلسيين. انظر تفصيل المسألة في نتائج الفكر: ٥٦، والبسيط: ٦٤٤، والأشباه والنظائر: ١٦٨/٣ وانظر ص: ٨.

(٢) "الأصل في الباء" ذاهب من "ح" لتمزق الصفحة، وهذا التمزق ذهب به كثير من الصفحات الأربعة الأولى، لذلك سأعرض عن ذكر مواضع هذا التمزق فيما بعد إلا ما دعت الضرورة لذكره.

(٣) انظر سر صناعة الاعراب: ١/١٤٤، ٣٢٥، ٣٣٠.

(٤) في "ح": "كسر". (٥) زيادة من "ح".

(٦) منهم ابن أبي الربيع في تفسيره: ٣/١، وعراب القرآن للنحاس:

١/١١٦، والبيان في غريب اعراب القرآن: ١/٣١، وعراب القرآن لمكي: ١/٦٤.

(٧) انظر البيان في اعراب غريب القرآن: ١/٣١.

(٨) في الأصل بعد كلمة "كسرت" علامة الحاق لم يظهر في الهامش ما تشير إليه. (٩) منهم الزجاج في معاني القرآن وعرابه: ٣/١.

(١٠) في "ح" "هذا". (١١) ممن قال بزيادتها الزجاج في معاني القرآن له: ٣/١.

والثاني : أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ ، يَكُونُ تَقْدِيرُهُ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْحَالُ [التي يكون عليها الانسان] (١) فَإِنَّ كَانَ فِي حَالِ قِرَاءَةٍ كَانَ التَّقْدِيرُ "أَقْرَأَ بِسْمِ اللَّهِ" ، وَإِنْ كَانَ يُخَاطَبُ غَيْرَهُ ، كَانَ التَّقْدِيرُ "أَقْرَأَ بِسْمِ اللَّهِ" وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٢) .

قال بعضُ الأئمة : حُذِفَ هَذَا الْفِعْلُ ، لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ ، لَا لِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ؛ لِأَنَّ "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" لَمْ يَكْتَرِ اسْتِعْمَالُهَا (٣) إِلَّا بَعْدَ نَزْوِلِهَا ، وَهَذَا لَا يَلْزَمُ ، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي حَذْفِ الْأَلْفِ مِنْ "بِسْمِ اللَّهِ" وَهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّمَا حُذِفَتْ لِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ بِالْأَلْفِ قَطُّ ، وَإِنَّمَا مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ وُضِعَ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ ، وَلَهُ نِظَائِرٌ ، مِنْ ذَلِكَ حَذْفُ أَلْفِ "أَبْنِ" إِذَا كَانَ نَعْتًا لِعَلْمٍ ، أَوْ كُنْيَةٍ ، مِضَافًا إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَالتَّعْبِيرُ عَنْ هَذَا بِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ إِنَّمَا هُوَ اعْتِبَارٌ بِالْوَضْعِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فان قيل : فَإِذَا كَانَ مِنْ بَابِ مَا حُذِفَ فِيهِ الْفِعْلُ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ ، فَهَلَا جَازَ فِيهِ الْأَمْرَانِ ؟ الْأَطْهَرُ . . . عَلَى الْأَصْلِ . . . لِجَوَابِ (٤) . . . لَزِمَ الْحَذْفُ وَكَانَ مِنْ بَابِ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ ؛ لِطِبَاقِ اللَّفْظِ (٤) الْمَعْنَى ؛ وَذَلِكَ (٣) أَنْ أَسْمَ اللَّهِ مُقَدَّمٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ ، فَكَانَ تَقْدِيمُهُ فِي اللَّفْظِ مُطَابِقًا لِتَقْدِيمِهِ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَوْ ظَهَرَ لَكُنَّ الْمَتَكَلِّمُ مُبْتَدَأًا بِأَسْمِهِ قَبْلَ أَسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَانَ يَكُونُ اللَّفْظُ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ، لِأَنَّ التَّزَامَ تَأْخِيرَهُ إِذَا أَظْهَرَ يَعْطِي هَذَا الْمَعْنَى ، وَأَيْضًا فِيهِ مَزِيدٌ فَائِدَةٌ ، وَهُوَ الْأَهْتِمَامُ بِإِفَادَةِ الْإِخْتِصَاصِ ، لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَبْتَدِئُونَ بِأَسْمَاءِ آلِهَتِهِمْ فَوَجِبَ عَلَى الْمُوَحِّدِ الْقَصْدُ إِلَى مَعْنَى إِخْتِصَاصِ أَسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِتَقْدِيمِهِ وَتَأْخِيرِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ . (٦)

- (١) تَكْمَلَةٌ مِنْ "ح" .
(٢) تَقْدِيرُ الْفِعْلِ ضَعِيفٌ ، لِأَنَّهُمْ قَدِ قَالُوا : إِنْ الْفِعْلُ الَّذِي يَصِلُ بِالْحَرْفِ يَضْعَفُ حَذْفُهُ ، انْظُرْ تَفْسِيرَ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ : ٣/١ .
(٣-٣) مَا فِي "ح" مَغَايِرٌ لِمَا فِي الْأَصْلِ وَكَثْرَ الْفَاظِهِ غَيْرَ مَقْرُوءَةٍ .
(٤) مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ . (٥) سَاقِطَةٌ مِنْ "ح" .
(٦-٦) يُقَابَلُهُ فِي "ح" "بِهَذَا الْمَعْنَى لَزِمَ الْحَذْفُ ، وَلَمْ يَكُنْ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ كَمَا جَازَ فِيهَا حَذْفُ لِدَلَالَةِ الْحَالِ . . . وَمَا بَقِيَ حِوَالِي ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ غَيْرَ وَاضِحَةٍ .

الثالث : أنها متعلقة بِاسْمِ فاعِلٍ محذوفٍ ، منصوبٍ على الحال من الفاعل ، في الفعل المحذوف ، تقديره : أبدأ (٢) متبركاً ومستعيناً بِاسْمِ «الله» (٣-) ومثله قوله للمُعْرَسِ : بِالرِّفَاءِ والبَنِينِ ، أي أعرست ملتبساً بِالرِّفَاءِ والبَنِينِ ، وهو وجه جيد .

الرابع : أنها متعلقة بالمصدر الذي هو / المبتدأ ، والخبرُ محذوفٌ ، تقديره " ابتدائي بِاسْمِ الله ثابتٌ " قاله بعضُ أهلِ الكوفة ، وهذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى ، فهو فاسدٌ من جهة اللفظ ، على أصلِ البصريين ؛ لما فيه من حذف الموصولِ وبقاء الصلّة ، وموضعه الشّعْرُ .

فصلٌ : وأختلفَ في اشتقاقِ «اسم» ، فزعم أهلُ البصرة أنه من تركيب " س م و " واستدلوا على ذلك بالتصريف والقياس جميعاً ، وذلك أن ما حذفت لأمه أكثر مما حذفت فاءه في غير " زنة " و " عدة " وزعم الكوفيون (٤) أنه من تركيب " و س م " ، وقولهم ظاهر المعنى ؛ لأنه علامة (٥) على مسماه ، وهو عندهم مقلوب الفاء الى موضع اللام في جميع تصاريفه (٦) ، إلا أن التصريف (٧-) يشهد بفساده ؛ لأنهم قالوا فسي تصغيره : " سمي " (٨) وفي تكسيره " أسماء " وفي النسب اليه سَمَوِيٌّ ، وَسَمَوِيٌّ في قول سيبويه (٩) ، وَسَمَوِيٌّ وَسَمَوِيٌّ في قول أبي الحسن (١٠) ، ولو كان على ما يقوله الكوفيون لقالوا في تصغيره : وَسِمٍ ، وفي تكسيره أوسامٌ ، ولما لم يقولوا ذلك دل على صحة ما يقوله البصريون ؛ لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء الى أصولها ، كذا قالوا ، وفيه نظر ؛ لأنه إنما يرد فيهما الى أصله ما كان تغييره قياسياً كميزان ، وموازن وموزين ، وأما ما كان تغييره على غير قياس ، فإنه يبقى على الوجه الذي وافقه عليه التكسير ، أو التصغير ؛ لأنه كأنه بناء قائم بنفسه ، هذا هو القياس ، إلا أن يكون الكوفيون قائلين بخلاف ذلك ، فيلزمهم حينئذ ما ألزموه (١٢) والله أعلم .

- (١) في " ح " على أنه حال . (٢) في " ح " ابتدائي .
(٣-٣) يقابله في " ح " وفيه بعد " فقط .
(٤) في " ح " أهل الكوفة . (٥) غير مقروء في " ح " .
(٦) انظر المسألة الأولى من مسائل الانصاف .
(٧-٧) ساقط من " ح " وهناك إحالة الى هامش الصفحة لم يظهر ما تشير اليه ؛ لتمزق الصفحة . (٨) انظر الكتاب : ٤٧١ / ٣ .
(٩) الكتاب : ٢٦١ / ٣ .
(١٠) انظر المقتضب : ١٥٢ / ٣ ، وشرح الرضي : ٦٧ / ٢ . حيث إن أبا الحسن يسكن الميم ، لأن أصلها السكون ، على أنه يصح أن ينسب الى اسم " إسمي " يرد الف الوصل وحذف لام الكلمة .
(١١) كذا في الاصل والأولى أن يقال " بهما " . (١٢) انظر شرح الرضي : ٢١٩ / ١ - ٢٢٠ .

وأما وزنه فعلى ثلاثة أوجه .
أحدها : أن يكون " فَعَلًا " كقفل ، وذلك على من قال : من
العرب سَم بالضم كما قال الراجز :
(١)

* بِأَسْمِ الذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمَهُ *
رواه أبو زيد الأنصاري وغيره ، بضم السين وكسرهما .
(٢) رره
(٣)

الثاني : أن يكون فَعَلًا كَحَمَلٍ ، وذلك على من قال : سَمُّ بالكسر .
الثالث : أن يكون " فَعَلًا " كَجَمَلٍ ، وذلك على من قال : " سَم "
بالفتح ، كما قال :
(٤)

آثَرَكَ اللهُ بِهِ إِيْثَارَكَ
اللهُ أَسْمَاكَ سَمًا مَبَارَكًا

ويروى أيضا بالضم والكسر ، ولا يكون فَعَلًا كنسر ، لقولهم : أسماء ؛
لأن فعلا الصحيح العين لا يجمع في القياس على " أفعال " وهذا واضح
ان شاء الله .

وأما هذه المكتوبة " الله " فليسبويه في وزنها قولان :
أحدهما : أن تكون " فَعَالًا " ، والأصل " اله " (٥) بمعنسى
سألوه ، أى معبود ، والأله ، والإلهة للعبادة كقوله :
(٦)
* فهل من عالم أوزى اله *

(١) الرجز في النوادر لأبي زيد : ١٦٦ لرجل من كلب ، وينسب لروءبة ولم
يجده في ديوانه البغدادي انظر شرح شواهد شرح الشافية :

١٧٦ ، وهو في المقتضب : ٢٢٩/١ ، ومعاني القرآن وعرابه : ١/١ ،
والانصاف : ١٦ ، واللسان : " سما " ٤٠٢/١٤ .

(٢) الرجز ساقط من " ح " لتمرق أطراف الصفحة ، والقدر المتميز لا
يحتمل البيت .

(٣) في " ح " " بضم السين وكسرهما رواه أبو زيد " وانظر هذه اللغات في
الصحاح .

(٤) الرجز ساقط من " ح " ورسمت " ايثاركا " في الاصل مقيدة ، والبيتان
لأبي خالد القناني ، وهما في الصحاح " سما " والانصاف : ١٥ ، واللسان

" سما " ٤٠١/١٤ ، وشرح الشواهد الكبرى : ١٥٤/١ .

(٥) الكتاب : ١٩٥/٢ ، وانظر فهارس كتاب سيبويه للشيخ عبد الخالق

عضية : ١٤ ، ١٥ ، وقد ضبط " اله " بفتح أوله . وذكر أبو حيان أن
لفظ الجلالة علم مرتجل غير مشتق عند الأكثرين . البحر المحيط ١٤/١ .

(٦) لم أجد لهذا الشطر قائلا فيما رجعت إليه .

أي عبادة ، وقرأ ابن عباس * وَيَذْرِكُ وَإِلَهْتِكَ * (١) ، أي
عبادتك ، فحذفت الهمزة ، وجعل (٢) لزوم (٣) الألف واللام عوضاً عنها
كما فعلوا في "أناس والناس" (٤-)

الثاني : أن يكون "فعلاً" (٥) من مادة "وله" ، لأن
الوله (٦) من العباد زهاب عقولهم في النظر في مخلوقاته ، ومدايع صنعه ،
وعظم سلطانه جل وتعالى ، فقلبت ألفاً إلى موضع العين ، فصارت اللفظ في
التقدير "لوها" فانقلبت الواو ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت
"لاها" ثم دخلت الألف واللام .

والقول الأول أقوى من جهة الاشتقاق (٧-) ، وقد قالوا في الكلام :
كلاء البصرة أن يكون مشتقاً من كلاك الله إذا حفظك ، أحسن من أن يكون
مشتقاً من كل يكل ، وهذا المعنى مذكور في التصريف .

وهذا المأخذ لا يقدح في المعنى من جهة الشرع (٨) ، لأن اللفظ
عربي لم يتكلم به غير العرب ، ولا خلاف بين أهل السنة أن النطق بالحروف
عمل لنا محدث ، وإذا حكمتنا على المحدث باشتقاق ، أو نقل لم يكن فيه حذر
مع الجزري على أساليب العرب (٧-)

وحكى عن الخليل أن أصله "ولا ه" وهمزت الواو بمنزلتها في
"وشاح" و"وسادة" حيث قالوا (٩) : "إشاح" و"إساده" (١٠)

قال بعض المتأخرين : يحتمل أن تكون حركة الهمزة منقولة
إلى اللام كأنه "آله" (١١) على حد "قد افلح" فاجتمع مثلاً ، فسكن
الأول وأدغم في الثاني (١٢)

-
- (١) الاعراف : ١٢٧ ، وهذه القراءة لابن عباس وغيره انظر معاني القرآن
للغزالي : ٣٩١/١ ، والمحتسب : ٢٥٦/١ ، وتفسير الطبري :
٢٦٠، ٢٥/٩ ، وهي بكسر الهمزة ، انظر اللسان "أله" ٤٦٨/١٣ .
- (٢) في "ح" جعلت . (٣) سقطت من "ح" .
- (٤-٤) سقطت من "ح" .
- (٥) انظر فهارس كتاب سيبويه : ١٤ ، ١٥ ، وانظر الكتاب : ٤٩٨/٣ .
- (٦) في "ح" غير واضحة ولا يوافق رسمها رسم "الوله" .
- (٧-٧) ما أثبت من الأصل وحده ويقابله في "ح" عبارات أخرى لم تفهم
لتلاشي اطراف الورقة .
- (٨) لأنه يلتفت إلى قول الزجاج : "واكره أن أذكر جميع ما قاله النحويون
في اسم الله" معاني القرآن : ٥/١ .
- (٩) في "ح" قال . (١٠) انظر البحر المحيط : ١٥/١ .
- (١١) في "ح" "الله" بكسر اللام الأولى ، ومثله في هامش الأصل من نسخة
أخرى إلا أنها غير محرّكة . (١٢) انظر البحر المحيط : ١٥/١ .

فان قيل : نُقِلَ الهمزة على القياس ، وما كان هكذا كان (١) عارضاً ،
والعارض لا يُعْتَدُّ به ، فيكون النقْدُ على هذا القول كالنقْدِ الواردِ على
الزجاج في قوله تعالى * لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي * (٢) ، وقد رَدَّه الفارسيُّ
[عليه] (٣) / بما تقدم . (٤)

فالجواب أن الفرقَ بينهما : أن هذا الأسمُ قد آخِضَ بأشياء لا تكونُ
في غيره سَيَتَكَمُّ عليها في بابِ القسمِ إن شاء الله (٥) ، فيكون هذا من
ذلك القبيل والله أعلم .

وأما "الرحمن الرحيم" فصفتان مشتقتان من الرحمة ، واخْتَلَفَ
أيهما أبلغ ؟ على ثلاثة مذاهب : (٦)
أحدها : أن "الرحمن" أبلغ ، وإليه ذهب الزمخشري (٧) ،
مستدلاً بكثرة حروفه ، لأن الكثرة في حروف اللفظ تدل على المبالغة في
المعنى ، وهذا الاستدلال أكثرى ، إلا ترى أن حذراً أبلغ من حاذراً ،
وان كان حاذراً أكثر حروفاً منه ؟

والثاني : أن "الرحيم" أبلغ ، لأنه من أمثلة المبالغة ، ولأنه جاء بعد الرحمن ،
ولو كان الرحمن أبلغ منه ، لكان مساقه أن يكون تابِعاً ، وقد ينفصل الأولُ عن
هذا بآنة إنما قدم الأبلغ (٨) ها هنا من جهة جريانه مجرى
الأسماء في مباشرة العوامل ، والثاني صفة محضة لم تجر مجرى الأسماء
التي أصلها أن تكون متبوعة ، فكأنهما اسمٌ وصفةٌ ، والأسمُ مُقَدَّمٌ على الصفة .
والثالث : أنهما في الدلالة على المبالغة سواء (٩) ، وقدم
الرحمنُ ؛ لما تقدم من استعماله استعمال الأسماء ؛ أو لاختصاصه ، بخلاف
"الرحيم" .

وأما إعرابه فقال قوم : "الرحمن" بدل مما قبله (١٠) ، وقيل :
هونعت له ، أو (١١) عطف بيان ، ورجح بعض [حذاق] (١٢) المتأخرين

-
- (١) ساقطة من "ح" . (٢) الكهف : ٣٨ .
(٣) تكلمة من "ح" . (٤) في "ح" قد مناه .
(٥) انظر باب القسم : ص وانظر رصف الباني : ٧١ .
(٦) في "ح" "أقوال" .
(٧) الكشف : ١ / والبحر المحيط : ١٧ / ١ ، وهو مذهب الزجاجي
انظر اشتقاق أسماء الله الحسنى : ٥٥ . (٨) في "ح" "الرحمن" .
(٩) ممن قال بذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى . انظر مجاز القرآن :
١ / ٢١ ، واشتقاق أسماء الله الحسنى : ٥٥ .
(١٠) في "ح" "من اسم الله الذي قبله" .
(١١) في "ح" "وقيل" . (١٢) زيادة من "ح" .

أن يكون نعتاً ، واعتراض البدل بأن موضعه في كلام العرب أن يأتي للبيان ،
والأسم الأول في غاية البيان ؛ (١) لا مشاركة فيه فيحتاج إلى بيان ، بخلاف
النعته ، فإنه يفيد المدح ، ولا يفيد رفع تنكير ، فكان النعت أولى (٢) .

ويقول من جوز البدل : يصح وقوع البدل وعطف البيان في حق
من لم يعرفه تعالى بصفاته ؛ لأنه لا يعرفه بصفاته الا العالمون ممن
المؤمنين ، وهذا صحيح وبالله التوفيق .

ويجوز في نعت المدح وما جرى مجراه أن يكون تابعا للمنعموت
في إعرابه ، وأن يُقَطَّعَ من إعرابه برفع أو نصب ، فتقول : "الرحمن الرحيم"
و "الرحمن الرحيم" و "الرحمن الرحيم" . (٣)

فصل (٣) : وأما التصلية فيعظمهم يرى عطفها بالواو ، وبعضهم
لا يرى ذلك ؛ فوجه الثاني أن الجملتين لا تداخل بينهما عنده ، بل هما
جملتان متباينتان لفظاً ومعنى . (٤)

وأما على إثبات الواو فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الجملة معطوفة على ما بعد الباء ، كأنه قال :
أبتدائي كائن باسم الله ووصلوا الله على محمد ، على معنى الحكاية ، وكأنه
قال : ويقولون : صلوا الله على محمد . (٥)

الثاني : أن تكون الجملة (٦) معطوفة على الجملة الأولى بأسرها ،
والأحسن حينئذ أن تكون الجملة الأولى في تقدير الفعلية ؛ بسبب استحسان
المشاكلة في الجمل ، وذلك واجب عند ابن الطراوة (٧) ، على ما يتبين في

(١-١) ما أثبت من "الأصل" وما في "ح" هو : "فالبديل غير محتاج"

بخلاف النعت ، فإنه يكون على اقسام : منها أن يكون للمدح .
انما هي للمدح . فان قلت : قد يأتي البدل وعطف البيان
للتأكيد ، فالجواب أن . . . تأسيس مقدم على حمله على التأكيد
، لأن المقصود حاصل دونه .

(٢) كأنه يعني أبا زيد السهيلي . انظر نتائج الفكر : ٥٣ والبحر

المحيط ١/١٦٦ ، وانظر تقدم مرأ (٣) زيادة من "ح" .

(٤) لأن الأولى جملة خبرية ، والثانية جملة انشائية . انظر نتائج الفكر : ٥٦ .

(٥) ذكر ذلك السهيلي في نتائج الفكر : ٥٦ . (٦) ساقط من "ح" .

(٧) ابن الطراوة : هو ابو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله الملقب

السبئي كان نحويا ماهرا وأديبا بارعا له اراء في النحو انفردها بها

لا يعتقد الصواب في غيرها ، تتلمذ على الأعم الشنتمري وغيره . من

تلاميذه القاضي عياض والسهيلي توفي سنة ٥٢٨ هـ . انظر الذيل

والتكملة : ٧٩/٤ ، وابو الحسين بن الطراوة ، وابن الطراوة النحوي .

الاشتغال (١) ، إن شاء الله .

وإن قدرت الجملة الأولى اسمية ، كان الأحسن أن تكون بغير واو
على قول الجمهور .

وأما " محمد " هذا اللفظ فوزنه " مفعَل " منقول من الصفة ،
والمحمد ؛ هو الذي يحمد كثيرا .

وأما " آل " فأصله عند سيبويه " أهل " ثم أبدلت الهاء
همزة ، وهو قليل ، والعكس أكثر ، كهرقت الماء ، ثم أبدل من الهمزة
ألفاً على اللزوم ، لأنها ساكنة وقبلها همزة مفتوحة . (٢)

والألف عند الكسائي بدل من واو ، لأنه يقول في تصغيره :
" أويل " ، وسيبويه يقول في تصغيره : " أهيل " نقلاً عن العرب ، وهذا
يدل على صحة ما ذهب إليه ، لأن التصغير يرد الشيء إلى أصله ، واعتمد
الكسائي على القياس في العين المجهولة ، ولا معنى للقياس مع وجود
السمع ، ولما كثر فيه التغيير قلت إضافته إلى المضمير ، وما جاء من ذلك
قول عبد المطلب (٤) :

وانصر على آل الصليب
ب وعابديه اليوم آلك
والكثير الشائع إضافته إلى ظاهر معظم .

وأما الترجمة التي توجد في أول الجمل (٥) ، فيترتب عليها ثلاثة
اسئلة :

(٦)
حدها : تعبيره بلفظ " قال " عن المستقبل ، والألفاظ عبارات
عن المعاني . فتجب المطابقة .

(١) طرح الواو من التصلية مسألة شاعت عند علماء الأندلس ، وقد اعترض

عليهم ابن الطراوة . انظر ذلك في البسيط : ٦٤٤ ، الأشباه
والنظائر : ١٦٨/٣ ، وانظر ما سيأتي ص

(٢) انظر اللسان " أول " ٣٨/١١ ، وهمع الهوامع : ٢٨٥/٤ .

(٣) انظر اللسان " أول " ٣٨/١١ ، وهمع الهوامع : ٢٨٥/٤ .

(٤) همع الهوامع : ٢٨٥/٤ ، وذكر ابن هشام في تهذيب سيرة ابن

اسحاق : ٦٢/١ - ٦٣ ، ثلاثة أبيات من وزن هذا البيت وعلى

رويه ، ثم عقب ذلك بقوله : هذا ما صحح له منها ، يعني ما صح

لعمد المطلب من القصيدة التي منها هذه الأبيات . ومعلوم ما

يتحيف شعر عبد المطلب من شكوك . والله أعلم بالصواب .

(٥) الجمل : ٠٤ . (٦) في " ح " " عبارة " .

الثاني : كِنَايَتُهُ نَفْسَهُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَشْبَهُ التَّزْكِيَةَ الْمُنْهِي عَنْهَا .

الثالث : اعراب ما بعدها .

فأما الأول ، فيجاب عنه بأن يقال : لا يخلو أن يكون واضح الترجمة صاحب^(١) الكتاب ، أو غيره^(٢) ، فان كان واضعها غيره ، فلا إشكال ، لأن التعبير بلفظ " قال " على هذا المأخذ [إِنَّمَا حَصَلَ] ^(٣) بعد الفراغ من الباب ، أو من الكتاب ، فاللفظ مطابق للمعنى .

٤ وان كان واضعها صاحب الكتاب / ، فلا يخلو أن يكون وضعها بعد الفراغ من الباب أو قبله ، فعلى الأول لا إشكال ، لحصول المطابقة ، وعلى الثاني هو الأشكال المذكور ، ويتخرج ذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكون تعبيره بلفظ الماضي اعتباراً بالتبويض ،

دون التخريج والتلخيص .

والثاني : أن يكون ذلك منه التفتاتاً إلى قوله تبارك وتعالى

* أَمْ أَمْرٌ لِلَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ * ^(٤) اعتباراً بالغالب في الروية ^(٥) ،

وقد قيل هذا المعنى في ترجمة سيبويه ، وبالله التوفيق .

وأما القول الثاني : موضوع وروده أن يكون الواضع لها صاحب

الكتب ^(٦) ، ويتخرج الجواب على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون الكنية مقصوداً بها التعظيم ، وذلك سائغ في

حق الأئمة والعلماء ، [كَمَا] ^(٧) يجوز لهم أن يعبروا عن أنفسهم بلفظ : نحن

فعلنا ، وفيه بعد ، لأنه من باب التوكيد] .

والثاني : أن يكون ذلك اعتباراً بكثرة الاستعمال ، حتى صارت الكنية

أشهر من اسمه ، ثم جاء بالأسم بعد اشعاراً بالتقائهما على معنى واحد .

والثالث : أن يكون ذكرها لمجرد التعريف بها ، إذ كان الغالب

في كنية المسمى بعبد الرحمن "أبا زيد" ، ولو ^(٨) لم يذكرها لذهب الوهم

إلى من كنيته "أبو زيد" .

(١) في "ح" واضح . (٢) في الجمل قال أبو القاسم . . . رحمه الله .

(٣) ساقط من "ح" وفي مكانها إحالة لم تظهر في الهامش لتأكل الورقة .

(٤) أول النحل . (٥) غير واضحة في كلتا النسختين .

(٦) في "ح" الكتاب . (٧) ما بين القوسين ساقط من "ح" .

(٨) ساقطة من "ح" .

فان قيل (١) : لو كان كذلك لكان مساقها أن تكون بعد الأسم

على طريق البيان .

فالجواب : أنه يمكن أن يكون فعل ذلك على طريقة العرب ، لأنهم
يقدمون في كلامهم الذي بيانه أهم لهم (٢) ، وهم بيانه أعنى . قال ذلك
عنهم سيبويه . (٣)

وأما السؤال الثالث ، فالإعراب : أما " عبد الرحمن " فيحتمل ثلاثة

أوجه :

أحدها : أن يكون بدلا من الكنية قبله .

والثاني : أن يكون عطف بيان عليه . (٤)

والثالث : أن يكون خبر ابتداء محذوفاً .

وأما " ابن " فيحتمل أربعة أوجه ، الثلاثة المذكورة .

والرابع : أن يكون نعتاً ، [لاستعماله كذلك في غير هذا] (٥) ،

فان جعلته بدلا ، أو خبر ابتداء محذوف ، وجب كتبه بالألف ، وإن جعلته
نعتاً وجب كتبه بغير الف (٦) ، وفي حكمه عطف البيان ، على مقتضى القياس .

وأما " إسحاق " فغير مصروف ، لأنضمام العلمية إلى العجمة ، فان

سميت رجلا بإسحاق مصدر أسحق السفر إذا أبعد ، وجب صرفه ، لانفراد
العلمية ، لأنه حينئذ عربي .

وأما " الزجاجي " فمنسوب إلى شيخه " أبي إسحاق الزجاج " (٧) ،

لملازمته إياه ، وهو عطف بيان (٨) ، وهل يجوز فيه القطع ، أو يلزم التبعية ؟

قولان : أكثر النحاة على إلزامها ، بخلاف نعوت المدح والذم والترحم ،

وأجاز صاحب (التلخيص) فيه القطع ، مع جواز إظهار الرافع

والناصب .

(١) في " ح " " قلت " . (٢) في " ح " " اهم لقولهم " .

(٣) انظر الكتاب : ٥٦ / ١ . (٤) في " ح " " لكان الاشتقاق " .

(٥) في كلتا النسختين " محذوف " ولعل المثبت هو الصحيح .

(٦)

(٧) هو ابراهيم بن السري بن سهل ، كان يخرط الزجاج ، ثم مال إلى

النحو فلزم المبرد فأصبح من كبار أهل العربية ، كان - رحمه الله -

حسن الاعتقاد جميل الطريقة . نزهة الالباء : ٢٤٤ ، وبغية

الوعاة : ٤١١ / ١ .

(٨) في كلتا النسختين " نعت بيان " .

و " النحوي " في حكمه ، لأن القصد به البيان ، لأنه إنما جيء به للفصل (١) بين مشتبهين ، وكلاهما مشتمل على ضمير السابق ، لأن المنسوب ملحق بالصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، وسيأتي ذلك مبسوطا في بابه ، إن شاء الله تعالى .

ثم قال : (أقسام الكلام ثلاثة : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) . (٢)

ينبغي أن يقدم بين يدي مراد البحث في سبع مسائل :

المسألة الأولى في معرفة " أقسام " المسألة الثانية في معرفة الكلام ، [المسألة (٣)] الثالثة في الدلالة على انحصار هذه الأقسام (٣) في ثلاثة ، [المسألة (٣)] الرابعة في أعرابها وما بعدها ، [المسألة الخامسة : في أفراد كل واحد من هذه الأقسام ، [المسألة (٣)] السادسة : في وجه تقدم (٤) الاسم وتوسيط الفعل وتأخير الحرف ، [المسألة (٣)] السابعة : في وجه تخصيص الحرف بقوله : " جاء لمعنى " .

المسألة الأولى : أما " أقسام " ، فلا تخلو أن تكون جمع فعل ، كجمل وأجمال ، أو جمع فعل ، كفرخ وأفراخ ، أو جمع فعل ، كجمل وأجمال ، فأما الأول فيبطل بأن القسم هو اليمين والحلف ، ولا مدخل له في هذا الموضوع ، وأما الثاني فيبطل بأمرين :

أحدهما : أن " فعلا " الصحيح العين لا يجمع في القياس على " أفعال " وما جاء منه كذلك [فهو] (٥) موقوف على السماع . (٦)

والثاني : أن القسم مصدر قسمت الشيء أقسمه قسما ، وقياسه ألا يجمع إلا أن يكون محدودا بالتاء ، وفي القياس على السمع من المختلف الأنواع خلاف يذكر في موضعه (٧) ، إن شاء الله .

وأما " فعل " فهو المقصود هنا ، إلا أن يقال القسم يستعمل

على وجهين :

أحدهما : أن يراد به الجزء ، أي الحظ ، يقال : هذا قسمك ،

أي حظك ونصيبك .

-
- (١) في " ح " " إنما جاء ليفصل " . (٢) الجمل : ١ .
(٣) تكملة من " ح " . (٤) في " ح " " تقديم " .
(٥) زيادة من " ح " . (٦) انظر شرح الشافية للرضي : ٢ / ٩٠ .
(٧) انظر

والثاني : أن يراد به النوع ، فهل الأقسام [هنا] (١) جمع قسم ، الذي يراد به الجزء ، فتكون أقسام بمعنى أجزاء ؟ أو جمع قسم / الذي يراد به النوع ، فيكون أقسام بمعنى أنواع ؟ معرفة ذلك مبنية على معرفة الكلام ، فان أخذت الكلام بأزاء كل لفظ موضوع لمعنى ، وسيبويه يستعمل ذلك في كتابه كثيرا (٢) ، كانت "أقسام" بمعنى أنواع ؛ لأن (٣) اسم الجنس الذي هو "الكلام" على هذا المأخذ يصح إطلاقه على كل واحد من الأقسام الثلاثة ، التي هي الاسم ، والفعل ، والحرف ، وان أخذت الكلام بأزاء اللفظ المركب المستقل بالافادة المقصودة ، وهو المصطلح عليه ، كانت "أقسام" بمعنى أجزاء ، ولم يجز أن تكون بمعنى أنواع ؛ لأن من شرط النوع أن يصح إطلاق اسم الجنس عليه ، واسم الجنس هنا لا يصح إطلاقه على الاسم وحده ، ولا على الفعل وحده ، ولا على الحرف وحده لعدم التركيب .

وقد أبطل بعض النحاة المتأخرين أن تكون "أقسام" بمعنى أجزاء ، بأنه يلزم عليه ألا يوجد كلام أصلا الا وفيه مجموع الاسم والفعل والحرف ؛ لأن الشيء لا يتم ويكمل الا بجملته أجزاء (٤) ، والنحويون مجمعون على أن مثل "قام زيد" كلام تام ، وذكر الحرف ليس بلازم وكذلك الفعل ، وهذا ظاهر على بادئ الرأي ، وربما كان بعض أشياخنا (٥) وهو الأستاذ ابو عبد الله بن عبد المنعم (٦) - رحمة الله عليه - يرى هذا الرأي في بعض مجالس إقرائه .

والجواب : (٧-) أن الألف واللام في قوله : (أقسام الكلام) جنسية ، واستعمالها (٨-) من حيث هي جنسية (٨-) على وجهين :

- (١) تكلمة من "ح" .
- (٢) ويستعمل سيبويه أيضا "الكلام" بمعنى اللفظ المركب المفيد ، قال : "واعلم أن قلت" في كلام العرب انما وقعت على أن يحكى بها ، وانما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا " الكتاب : ١٢٢/١ ، وانظر البسيط في شرح الجمل : ١٥٨ . (٣) في "ح" "از" .
- (٤) انظر البسيط : ٤ ، ونتائج الفكر : ٦٢ .
- (٥) في "ح" "وربما كان شيخنا" .
- (٦) هو محمد بن عبد الله الصنهاجي الحميري ، كان من صدور الحفاظ لم يستظهر أحد في زمانه من اللغة ما استظهره ، قائما على كتاب سيبويه يسرده بلفظه ، أخذ عن أبي اسحاق الغافقي ، ولازم ابن الشاط . الاحاطة : ١٣٤/١ .
- (٧-٧) في "ح" " أن الألف واللام في الكلام " فقط .
- (٨-٨) ساقطة من "ح" .

(١) - (٢)

أحدهما : أن تكون على معنى التفصيل وتسمى كلية .
والثاني : أن يراد بها الشمول والعموم ، وتسمى (١) كلا ، ويظهر
من المعترض أنه أخذها على معنى التفصيل ، إذ التقدير حينئذ : أقسام
الكلام جملة ينطلق عليها كلام ثلاثة ، ولا شك في بطلانه على هذا المأخذ ،
ولو أخذها على الوجه الثاني لقطع بصحته ، إذ التقدير حينئذ أقسام الكلام
كله منظومه ومنشوره ثلاثة ، أي أجزاءه ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

المسألة الثانية : اختلف النحاة في حقيقة الكلام ، فالجمهور منهم
يجعله اسما لما جمع الأوصاف المذكورة ، ولذلك قال ابن جني : الكلام
اسم جنس للجمل المفيدة ، ما قل منها وما كثر ، فيقال في " زيد قائم " : كلام
ويقال في شعر امرئ القيس " مثلا : كلام . (٣)

وقال سيبويه : وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا (٤) قولا ،
وفيه بحث موضعه الكتاب . (٥)

ومنهم من يجعل الكلام مرادفا للقول واللفظ ، فيقول : الكلام
على ضربين ، مفيد ، وغير مفيد ، وما عليه الجمهور أصح في النظر .
وقد يقع الكلام في اللغة على ما يردده الإنسان في ذهنه ،
كقوله : (٦)

ان الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا
وقد يقع على الإشارة كقوله : (٧)

أرادت كلاما فاتقت من رقيبها فلم يك إلا وموءها بالحواجب

-
- (١-١) ساقط من " ح " . وانظر أقسام " أل " الجنسية في الجنى الداني .
(٢) هي التي لاستفراق خصائص أفراد الجنس ، والتي يراد بها الشمول
هي التي لاستفراق أفراد الجنس ، انظر المغني : ٧٣ ، والجنسي
الداني : ٢١٢ .
(٣) انظر الخصائص : ٢٧/١ ، ٢٦ ، ١٧ ، وليس ما هاهنا بنصه من
الخصائص .
(٤) سقطت من " ح " ، وانظر الكتاب : ١٢٢/١ .
(٥) في " ح " وفيه بحث لا يحتمله الموضع .
(٦) البيت للأخطل على ما قال ابن هشام في شرح شذور الذهب : ٢٨ ،
وليس في شعره الذي ضعفه السكري ولا في ديوانه ، واثبت في ملحقاته ،
وانظره في شرح الجمل لابن عصفور : ٨٥/١ ، والبيان والتبيين ١/٢١٨ .
(٧) في " ح " في قوله ، والبيت في معاني القرآن للفراء : ١/٤٠ ، ٢/٢١ ،
٢٤/٣ ، ويروى صدره * فقلنا السلام فاتقت من أميرها *

أى لم يكن الكلام الا ومأها (١) بالحواجب .

وقد يقع أيضا على الكتابة ، نحو قولهم لما بين دفتي (٢) المصحف
كلام الله ، وانما أوقعت العرب الكلام على هذه الأشياء ، لنيابتها منابه . (٣)

عبارة (٤) أخرى : الكلام اصطلاحا : هو ما جمع أربعة أوصاف ،
وهي : أن يكون ملفوظا به ، وأن يكون مركبا ، وأن يكون مفيدا ، وأن يكون
مقصودا ، واختلف في خامس ، وهو اشتراط اتحاد المتكلم .

فأما الوصف الأول فتحرز ما ليس ملفوظا به ، كحديث النفس ،
فأما قول الشاعر : (٥)

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا
فقل فيه : انه من باب التسمية بالمآل كقوله : (٦)

الحمد لله العلي المنان

صار الثريد في رؤس العيدان

فانما سماه ثريدا ، وهو سنابل ، لأنه يؤول اليه ، ومنه يكون ، والذي ينبغي
أن يقال في المسألة : ان تسميته كلاما حقيقة ، وتسمية العبارة عنه
باللسان كلاما ، مجاز ، لأنك تصوره أولا في نفسك ، ثم تعبر عنه ثانيا
باللسان ، فيكون من باب تسمية الفرع باسم الأصل .

وأما الوصف الثاني فتحرز من اللفظ المفرد لفظا وتقديرا ، فان
سمي هذا النوع كلاما فبالقوة دون الحصول ، لأنه قابل أن ينضم اليه
ما يكون به كلاما ، وهو مجاز ، وقد وقع ذلك في عبارة سيبويه .

والمصور في وجوه التركيب ست مسائل ، يصح منها ثنتان / ، ٦
وتبطل البواقي ، فيتركب الاسم مع الاسم فيكون كلاما نحو " زيد قائم " ،

(١) في " ح " " الدفتين " . (٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٧ .
(٢) هذه العبارة وما تحتها جميعه ساقط من " ح " ومثل هذه الأسقاط
(٤) سمة لنسخة " ح " في المواضع المشابهة لهذا الموضع ، ولعل ذلك
لأن الموء لفأملني هذا الكتاب اكثر من مرة .
(٥) البيت ينسب للأخطل ، وليس في شعره ، وهو في شرح المفصل
لابن يعيش : ١/٢١١ .
وشرح الجمل ربن عصفور : ١/٥٨ ، وشرح شذور الذهب : ٢٨٠ .

ومع الفعل فيكون أيضا كلاما ، نحو : قام زيد ، وأما الاسم مع الحرف نحو :
يا زيد ، والفعل مع الفعل نحو : ضحك خرج ، والفعل مع الحرف نحو :
" قد قام " وحرف مع حرف نحو : " وهل " ، فذلك كله باطل ،
وقد نقد العلماء قول الفارسي في الايضاح (١) : " يا زيد " من حيث جعله
من باب تركيب الاسم مع الحرف ، وانما التأليف من الاسم والفعل ، الذي
ناب الحرف عنه . هذا هو الصحيح في المسألة ، لأن الحرف لا حظ له
في التركيب ، وانما يدخل على الجملة لمعناه الذي سيق له بعد صحة
التركيب ، يدل ذلك على ذلك أن التركيب لا يختل بزواله (٢).

وأما الوصف الثالث ، فتحرز من غير المفيد ، نحو أن تقول : الاثنان
أكثر من الواحد ، فهذا غير مفيد وضعاً ، وأما قولك : الله ربنا ، ومحمد
نبينا فهو موضوع للافادة ، وانما نقوله الآن ، طلباً للأجر وتحصيل الثواب
والعبادة ، لا على جهة الاخبار به .

وأما الوصف الرابع فتحرز من غير المقصود نحو نطق الطائر المعلم ،
وكلام المجنون ، وغير ذلك ، مما لا يقصد به افادة السامع ، لأنه لا يشترط
في ذلك السلامة من اللحن .

وأما الوصف الخامس فنحو أن يقول انسان : " زيد " فيقول
آخر : " قائم " فهل يعتبر الاجتماع (٣) ، وهو فرع ، أو الافتراق وهو
أصل ، فيكون على الأول كلاما ، وعلى الثاني غير كلام ، لأن لفظ الثاني
انما كان بالعرض ، ولم يقصده الأول ، ولا بنى عليه ، وتظهر شمة ذلك
في باب الاقرار والانكار ، فاذا قال قائل : " زيد " فيقول آخر باثريه :
زان فهل يُحدُّ صاحب الخبر الأول ؟ فيه نظر وبحث (٤) ، وبالله
التوفيق .

-
- (١) الايضاح : ٩ .
(٢) انظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح : ٩٦/١ ، والكافي في شرح
الايضاح ٣٤/١ ، وقد اعتذر ابن أبي الربيع عن الفارسي فسي
هذه المسألة .
(٣) يريد اجتماع القولين في نظم واحد .
(٤) من اشترط اتحاد المتكلم فلا يُحدُّ ، ومنهم ، الباقلاني ، والغزالي ،
ولم يشترط ذلك ابن مالك وأبوحيان انظر شرح الكوكب المنير :
(مختصر التحرير) ١١٧/١ وما بعدها ، وهمع الهوامع : ٣٠/١ ، ٣١ .

المسألة الثالثة : اختلف النحاة في وجه الدلالة على إحصار أقسام الكلام في الأشياء الثلاثة (١) فمنهم من قال : لا تخلو الكلمة من أن تدل على معنى أو لا .

(٢) الثاني باطل ، فان دلت [على معنى] كان ذلك المعنى اما في غيرها ليس غير ، واما في نفسها ، فان كان في غيرها ليس غير ، فهي الحرف ، وان كان في نفسها ، فان لم تتعرض ^(٣) بينيتها لزمان ذلك المعنى كانت ^(٣-) الاسم ، وان تعرضت كانت الفعل .

ومنهم من قال : الألفاظ عبارات على ^(٤) المعاني ، والعبارة بحسب المعبر عنه ، والمعبر عنه ^(٥) اما أن يكون ذاتا . أو حدثا من ذات ، أو واسطة بين الذات وحدثها ، فقد انحصرت الألفاظ المعبر بها ^(٦) عن المعاني في ثلاثة . ^(٧)

ومنهم من قال : المعاني بالنظر الى التقسيم أربعة :

معنى يخبر به وعنه ، والعبارة عنه هي : الاسم ، ومعنى لا يخبر به ولا عنه والعبارة عنه هي : الحرف ، ومعنى يخبر به ولا يخبر عنه ، والعبارة عنه هي : الفعل ، ومعنى يخبر عنه ولا يخبر به وهو غير موجود فالعبارة عنه ^(٧) مهملة .

ومنهم من قال : الكلمة الدالة على معنى ، اما أن تكون مستقلة في دلالتها على ذلك المعنى ، أو غير مستقلة ، فان كانت غير مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى ، كانت الحرف ، فان استقلت بأن لم تدل بينيتها على الزمان الذي فيه ذلك المعنى ، كانت الاسم ، وان دلت على ذلك الزمان كانت ^(٨) الفعل .

فهذه قسمة منحصرة لا رابع ^(٩) لها يرد على هذا الموصول ، فانه غير مستقل . ^(٩-)

-
- (١) في "ح" في "الثلاثة الاشياء" .
(٢) زيادة من "ح" .
(٣-٣) في "ح" "بينيتها للزمان كانت" .
(٤) ساقطة من "ح" .
(٥) "والمعبر عنه" ساقط من "ح" .
(٦) في "ح" "عنها" .
(٧) ساقطة من "ح" .
(٨) في "ح" "فهي" .
(٩-٩) سقطت من "ح" .

ومنهم من عبر عن ذلك بأن قال : الكلمة اما أن تدل على معنى في نفسها أولا .

الثاني الحرف ، والأول اما أن يكون بأحد الأزمنة الثلاثة (١) أو لا ، الثاني الاسم وقد علم بذلك كل واحد منها (٢) ، وهذا (٣) أحسنها عبارة والله أعلم (٤) .

المسألة الرابعة : الاعراب : فأقسام مبتدأ ، والكلام مضاف اليه ، وهل الخافض له المضاف ، أو المعنى الذي هو الاضافة ، أو الحرف المحذوف الذي اقتضته الاضافة ؟ ثلاثة أقوال ، أحصحها في النظر الأول ، وهو ظاهر الكتاب (٥) وعليه الأكثر ، وسيبين فيما يستقبل (٦) ان شاء الله .

وقوله : " ثلاثة " خبر المبتدأ ، وهل يحتاج الى رابط أو لا ؟ الثاني مذهب أئمة النحو .

وقوله : " اسم وفعل وحرف " يرتفع على ثمانية أوجه .

أحدها : على اضرار مبتدأ للجميع ، كأنه قال : هي اسم وفعل وحرف .

الثاني : على اضرار مبتدأ لكل واحد كأنه قال : أحدها اسم والثاني (٧) فعل والثالث (٨) حرف .

الثالث : على اضرار خبر (٩) / لكل واحد ، كأنه قال : منها اسم ومنها فعل ومنها حرف ، وهو حسن ، لأنه موضع تبويض .

الرابع : تشريك الاسم والفعل في خبر واحد وتخصيص الحرف

-
- (١) في " ح " " أم لا " .
(٢) في " ح " " وهذه " .
(٣) " والله اعلم " سقطت من " ح " .
(٤) الكتاب : ٤١٩/١ وعبارته " والجبر انما يكون في كمل اسم مضاف اليه . واعلم أن المضاف اليه ينجر بثلاثة أشياء بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا " .
(٥) في " ح " " وسيبسط القول فيه في موضعه " وانظر بسطه في ص ١١٧ من نسخة الاصل .
(٦) في " ح " الآخرة .
(٧) في " ح " الآخرة .
(٨) في " ح " الآخرة .
(٩) ساقطة من " ح " وله وجه .

بخبر واحد (١) كأنه قال : منها اسم وفعل ، ومنها حرف .

الخامس : تشريك الفعل مع الحرف دون الاسم ، كأنه قال :
منها اسم ، ومنها فعل وحرف .

السادس : على البديل من ثلاثة ، لأن الثاني أبين من الأول
في إعطاء المعنى المراد ، ومن جَوَزَ عَطَفَ البَيَانَ في النكرات (٢) جَوَزَهُ
هنا ، وهو الوجه السابع .

الثامن : أن يكون خبراً ثانياً عن " أقسام " كأنه قَصَدَ الإخْبَارَ
عنها بمجموع الأمرين بأنها ثلاثة ، وبأنها اسم ، وفعل ، وحرف ، وفيه
نظر ؛ لأن الأظهر في " اسم ، وفعل ، وحرف " أنها تفسير لقوله : " ثلاثة "
لا إخباراً عن الأقسام . والله أعلم .

والذي لا يجوز : تشريك الاسم والفعل في " منها " الأول ،
وتخصيص الحرف بـ " منها " آخر مقدرًا بين اسم وفعل ، كأنه قال :
منها اسم ، ومنها فعل ، وحرف ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العاطف
والمعطوف بـ " منها " الثاني ، ومن تقديم ما في حيز (٣) العاطف عليه ،
وذلك كله ممنوع ، وكذلك لا يجوز تشريك الثلاثة في خبر واحد دون
اعتقار ثان وثالث (٤) ؛ لما يلزم عليه من كون الشيء بعض نفسه ، كأنه
قال : (٥) منها اسم وفعل وحرف [أي لفظها اسم وفعل وحرف] (٦) ،
وذلك محال ، بناءً على أنه لا رابع لها . والله أعلم .

المسألة الخامسة : وهي أفراد كل واحد من الأقسام الثلاثة ،
وكان ينبغي أن يقول : أسماء وأفعال وحروف ، والجواب أن يكون مراده
بيان الحقائق الثلاث : حقيقة الاسم وحقيقة الفعل ، وحقيقة الحرف ، وهذه
معان مفردة ؛ لأن الاسم ما وُضِعَ بآزاء حقيقة قائمة بنفسها والفعل ما وُضِعَ

(١) في " الأصل " آخر .

(٢) هم الكوفيون ، وتبعهم الفارسي وابن جنبي والزمخشري وابن مالك .
انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت : ٥٩٥ ، وحواشي المفصل
: ٤٠٩ ، وارتشاف الضرب : ٩٦٧ . (المخطوط) .

(٣) في " ح " " حيز " . (٤) في " ح " " أو ثالث " .

(٥) زيادة من " ح " . (٦) زيادة من " ح " .

بازاء معنى يستدعى موجدته في وقت الدلالة ، والحرف ما استدعى محملا
متحملا لو صرف يدل عليه الحرف ، فلما كان الـ مركزا أوقع لفظا مفردا
بازاء معنى مفرد ، ليناسب اللفظ المعنى ، ويحتمل أن يكون مراده الألفاظ
دون الحقائق ، فيكون قد وضع المفرد موضع الجمع ، اعتبارا بفهم
المعنى ، غير أن هذا مخصوص بمواضع (١) ، ليس هذا منها .

المسألة السادسة : أما تقديمه الاسم على الفعل فثلاثة أشياء :

أحدها : أنه أصله الذى أوجده على النسبة المجازية ، والأصل
مقدم على الفرع .

الثاني : أنه أكثر دورا منه ، من جهة أنه يخبر به وعنه .

والثالث : أنه مستقل بنفسه ، غير محتاج الى غيره . (٢)

وأما توسيطه (٣) الفعل ، فلا أنه يكون مع الاسم كلاما مستقلا ، (٤)
وليس الحرف كذلك .

وسمى الحرف (٥) حرفا من الحرف الذى هو طرف الشيء ،
فلذلك جعله آخرًا ، لتحصل الموافقة والمناسبة ، ولأنه إنما سيق لمعنى
فيهما ، فينبغي أن يكونا مقدمين عليه ، وسمى الفعل فعلا ، لأن الاسم
فَعَلَهُ وأوجده ، ويقال : ان أول من قال الكلم (٦) اسم وفعل وحرف ،
على بن أبي طالب رضي الله عنه .

المسألة السابعة : والجواب عنها أنه إِنَّمَا خَصَّ الحرف بقوله : " جاء

لمعنى "مع اشتراك الاسم والفعل معه في ذلك ، فصلا بين معنيتين اللفظ
المشترك ؛ إذ كان لفظ الحرف يقع على ميم " من " وهو المسمى بحرف
هجاء ، وعلى " من " نفسها ، وهو المسمى بحرف معنى ، ولكن ليس

(١) في " ح " وقد وضع المفرد موضع الجمع ، وفيه نظرا ان ذاك مخصوص

بمواضع . . .

(٢) يعني أن الاسم يتكون منه جملة كقولنا : " الله ربنا " وذلك معدوم

في الفعل والحرف . انظر شرح الجمل للمجهول : ٧/أ .

(٣) في " ح " "توسيط" . (٤) سقطت من " ح " .

(٥) سقطت من " ح " . (٦) في " ح " "الكلام" .

حرف الهجاء دالا على معنى ، وانما هي حروف مقطعة ، يتألف منها الأقسام المذكورة ، وأما الحرف الذي يطلق بازاء كلمة ، فقد أخرجه في التقسيم .

وأما اطلاق الحرف بازاء الحركة ، ففي (١) الاصطلاح الأول القديم فحصل أن لفظ حرف يطلق بازاء أربعة أشياء في استعمال أئمة العربية .

أحدها : أن يراد به الكلمة .

والثاني : أن يراد به حرف المعنى .

والثالث : أن يراد به حرف الهجاء .

والرابع : أن يراد به الحركة ؛ اذا كانت الحركات أبعاض الحروف ، نقل ذلك القدماء .

ثم قال : (فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض) . (٢)

ينبغي أن يقدم بين يدي هذا الفصل تحصيل قاعدة ، وهي

أن الأسماء على قسمين : حقيقية ومجازية ، فالحقيقية هي التي تدرك بالحد ، والمجازية تدرك / باستعمالها استعمال الحقيقية ، فمن رام اقتناص الأسماء على الاطلاق بشبكة الحد فقد رام محالا ، ان لا يتصور اشتغال حد واحد على حقيقة ومجاز ، فلا يلزم ان في حدود النحاة أن تكون كحدود أهل المنطق ، وانما غرضهم افهام المقصود بما أمكن من العبارات ، فما كان أقرب الى المقصود كان الأخذ به أولى (٣) ، ومن هذا كلام أبي القاسم فلنعد اليه . والله المستعان .

وذلك أن بعض النحاة قال : غرض أبي القاسم بهذا الكلام

أن يحد الأسماء ، وهو معترض عليه [٤] من وجهين .

(١) في "ح" "فهو في" .

(٢) الجمل : ١ ، وقد عرف ابو القاسم الاسم في كتابه الايضاح : ٤٨ يقول الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل أو المفعول به .

(٣) ذكر أبو القاسم الزجاجي : أن اختلاف النحاة في الحد ليس اختلاف تضاد وتنافر ، وانما كان ذلك ، لأن لكل من قصد الحد هدفا ، اما تقريب المحدود ، أو حصر أكثره ، أو طلب الغاية القصوى . الايضاح في علل النحو : ٤٦-٤٧ .

(٤) زيادة من "ح" .

أحدهما : أنه ليس بجامع والآخر
أنه ليس بمانع ، ومن شرط الحد أن يكون جامعاً مانعاً
أما كونه غير جامع فإن كثيراً من الأسماء غير مندرج (١) تحته ، كسبحان الله ،
وريحانه ، ولبيك ، وسعديك من المصادر ، ويا هناء ، ويا لكاع ونحوه من
الضاديات ، وسحر مجرداً ليوم بعينه ونحوه من الظروف ، ونحو : أئمن الله
ولعمرو الله ، من المبتدآت .

قال المعترض فهذه الأشياء لا تكون فاعله ولا مفعولة ، ولا يدخل
عليها حرف الخفض ، فهذا بيان كونه غير جامع .

وأما كونه غير مانع فإنه يدخل عليه كثير (٢) من الأفعال ، مثال
قوله تعالى : * ليغفر لك الله ما تقدم * (٣) و * ليقطع طرفاً من الذين
كفروا * (٤) * وزلزلوا حتى يقول الرسول * (٥) فيمن نصب (٦) ونحوه
وقولهم : (٧)

* والله ما زيد بنام صاحبه *

(٨)
وقولهم :

* والله عن يشقك أغنى وأوسع *

الأتري أن حرف الجر قد باشر الفعل في ذلك كله ، ويدخل عليه
أيضاً كثير (٩) من الحروف لمباشرة حرف الخفض أياها نحو : عجبت
من أن زيدا منطلق ، وهو كثير (١١) ، فهذا بيان كونه غير مانع .

الجواب عن (١٢) الأول : أن الجواز على وجهين ، استعمالي
وعقلي ، ويظهر من المعترض أنه فهم من قوله : " ما جاز " الجواز الاستعمالي ،

-
- (١) في "ح" " مندرجة " .
(٢) في "ح" " كثيراً " منصوباً . وانظر ما اعترض به علي أبي القاسم في :
اصلاح الخلل : ٦-٨ ، وانظر البسيط : ١٦٠-١٦١ .
(٣) سورة الفتح : ٢ و " ما تقدم " من "ح" .
(٤) آل عمران : ١٢٧ . (٥) البقرة : ٢١٤ .
(٦) هو اختيار أبي عبيد انظر اعراب القرآن للنحاس : ٢٥٥/١ .
(٧) الرجز مجهول القائل ، ويعدده : ولا مخالط الليان جانبه ، وهو في
الخصائص : ٣٦٦/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٤٨/٢ ، شرح
الشواهد الكبرى ٣/٤ ، والخزانة : ١٠٦/٤ ويروى :
(٨) * والله ما ليلى بنام صاحبه * هذا عجز بيت صدره * رعاك ضمان الله يا أم مالك * ولم أجده قاعلاً وهو في شرح
الفيه بن مالك لمحمد بن علي بن هاني ص ٨ .
(٩) في "ح" " كثيراً " بالنصب . (١٠) في "ح" " كقولك " .
(١١) " وهو كثير " سقطت من "ح" . (١٢) في "ح" " على " .

ألا ترى أنه اعترض بعدم استعمال تلك الأشياء المذكورة فاعلة أو مفعولة أو داخلا عليها حرف خفض ، واعتراضه على هذه المآخذ ، ساقط ، ان الأنواع الثلاثة ، المصادر ، والناديات ، والظروف المعترض بها مندرجة تحت قوله : أو مفعولا ، ان كل واحد منها يصح أن يطلق عليه اسم "مفعول" ، وقد قال هو وغيره من النحويين : إن^(١) المفعولات خمسة " ، مفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول معه ، ومفعول من أجله ، ومفعول مطلق ، فالمنادى من قبيل المفعول به ، والمصدر من قبيل المفعول المطلق ، والظرف من قبيل المفعول فيه ، ولم يخص أبو القاسم مفعولا دون مفعول ، بل أطلق القول .

وأما " أيمن الله " ، " ولعمرو الله " فيشبهه أن يكونا داخلين تحت قوله : ما جاز أن يكون فاعلا ، وبيان ذلك أن يكون قد أطلق " فاعلا " هذا اللفظ على الفاعل والمبتدأ معا^(٢) ، اتساعا في العبارة ، ان المبتدأ عنده إنما ارتفع بشبهه بالفاعل ، نص على ذلك في بابه^(٣) ، فانظر اليه هناك ، والمشبه بالشيء يصح اطلاق اسمه عليه ، ألا ترى الى قولهم : زيد أسد ؟ فأطلقوا اسم أسد على زيد من حيث كان فيه منه شبه ما ، فيمكن أن يكون^(٤) أبو القاسم نحا هذا النحو ، والله أعلم .

غير أن في هذا التوجيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، وفيه خلاف .

وان قلنا انما يعني بقوله : " ما جاز " الجواز العقلي : كان الاعتراض أوضح سقوطا من الأول ، وذلك أن العقل يجوز في كل واحد من تلك الألفاظ المعترض بها أن يكون فاعلا أو مفعولا ، أو داخلا عليه حرف الخفض ، ان معنى " سبحان الله " براءة الله من السوء ، وهمسا لفظان مترادفان ، والبراءة يجوز العقل استعمالها على الوجه الثلاثة المذكورة ، وكذلك ما ترادفه ، وكذلك " أيمن الله " ؛ ان معناه بركة الله ، وكذلك " لعمر الله " ؛ أي بقاء الله ، غير أن العرب ألزمت هذه الأشياء

(١) زيادة من " ح " . (٢) ساقطة من " ح " .

(٣) الجمل : ٣٦ ، وانظر البسيط : ١٦٢ ، وشرح ابن عصفور : ٩٢/١ ، فأيمن لم يستعمل الا مبتدأ .

(٤) " ان يكون " ساقطة من " ح " .

طريقة واحدة ، وهو خلاف ما عليه الاكثر ، فتفهم هذا فعليه تجرى ^(١) النظائر كلها ان شاء الله .

وقد أورد بعض المذاكرين على هذه الطريقة إلزاماً بأن العقل عنده ^{يَجُوزُ} في جنس الأفعال ، الفاعلية ، والمفعولية ، ودخول الخافض اعتباراً بمعناها ، جما جوز العقل في تلك الألفاظ المعترض بها الفاعلية ، ^(٢-٢) والمفعولية ، ودخول الخافض اعتباراً بمعناها ، وليس هذا الإلزام بصحيح ، من جهة أن مدلول الفعل / بالضمن نوع ، وذلك [أن] ^(٣) النوع لا لفظ له يخصه ، فنسبة الفاعلية ، والمفعولية ، ودخول الخافض عليه ^(٤) مستحيلة ، إذ كان مجهولاً غير محاط به ، والفعل هو الذى دل عليه الدلالة المذكورة ، وعلى الفصل بين القبيلين ، نبهنا بذكر الترادف ، وبالله التوفيق . ^(٥)

وكنت قد أجبت بعض ^(٦) الأصحاب عن هذا الإلزام بجواب آخر ، وهو : ^(٨) أن الأخبار عن الفعل يناقض الفرض به ، لأن الفعل إنما أخذ من الحدث ليسند إلى الفاعل ، أو النائب عنه ، فوضعه أن يكون مجهول الوقوع ، وان كان معلوم الحقيقة ، ووضع المخبر عنه أن يكون معلوم الوجود ، وهذان أمران متدافعان ^(٩) ، [فتفهم على هذا التنزيل ، فانه حسن في معناه والله أعلم] ^(١٠-٨) .

وأما الحرف فانه لما كان غير مستقل بالمعنى الذى سيق دليلاً عليه ، صار كالجزء من غيره ، إذ كان معناه فيه ، وجزء الشيء لا يجوز العقل ألاخبار عنه ، إذ ليس مستقلاً بمعنى ، والله أعلم .

وأما الوجه الثانى من الاعتراض الأول ، فيجيب عنه بأن يقال : هذه الأفعال الداخلة عليها حروف الخفض مؤولة بالاسم ، ألا ترى أنها منصوبة باضمار " أن " ^(١١) و " أن " مع الفعل بتأويل مصدر مجرور بالخافض ، ^(١٢) وانما ذلك أمر لفظي ، والمعنى على خلافه ، وأما قوله : ^(١٣)

-
- (١) في " ح " يجىء . (٢=٢) مطموسة في " ح " .
 (٣) زيادة من " ح " . (٤) في " ح " " له " .
 (٥) في " ح " والله المستعان . (٦) في " ح " " لبعض " .
 (٧) بعد " آخر " في ح قوله : " من نحو هذا الجواب وهو : فان قلت : هذا التأويل وان كان القصد به أن يكون الحد جامعاً فانه يصيره غير مانع لدخول الفعل والحرف عليه إذ كل واحد منهما بازاء معنسي معقول بالعقل إذ لم يجوز الاخبار عنهما ، هذا وجه تقديم (. . .) هـ
 (٨-٨) وقعت هذه الفقرة في " ح " بعد قوله : " ان ليس مستقلاً بمعناه والله أعلم .
 (٩) انظر الكافي : (١) / ٢١ : " بأن محدوفة " . (١٢) ساقطة من " ح " . (١٣) سبق ص
 (١١) باضمار " أن " في " ح " بأن محدوفة " .

* والله ما زيد بنام صاحبه *

فأصله : والله ما زيد برجل نام صاحبه ^(١) ، فلما اضطر الى حذف الموصوف ،
باشرحرف الجرفعل لفظاوالنيبة على خلافه ، ومثله قوله : (٢)

* والله عن يشفيك أغنى وأوسع *

النيه به : عن أن يشفيك ، فاضطرالى مباشرة حرف الجرفعل ، ورفع
الفعل حينئذ أوجه من نصبه ^(٣) لضعف بقاء عمل الحرف مع حذفه ، يشهد
لذلك كثرة بطلان عمله ، وقلة بقاءه مع الحذف والله أعلم . ^(٤)

مسألة : ^(٥) واختلف النحاة في الألفاظ المعبر عنها بأسماء الأفعال
على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها أفعال من جهة معانيها ، ان مدلولها مدلول
الأفعال ، غير أنها مخالفة لأحكام الأفعال في الأبنية والتصرف ، واتصال
الضامر ، فلذلك قيل لها أسماء أفعال ، نظرا الى ألفاظها وأحكامها ، وهو
مذهب الكوفيين ^(٦) ، وذهب اليه بعض حذاق البصريين المتأخرين . ^(٧)

الثاني : أنها أسماء أفعال حقيقية ، ودالاتها عليها كدلالة
الأسماء على مسمياتها ، لأنها كلمات وضعت عبارة عن الأفعال ^(٨) ، كما
أن " زيد " مثلا عبارة عن الشخص ، ولا موضع لها من الاعراب ، لأن الاعراب
في اللفظ ^(٩) الأسماء انما هو بازاء المعاني الثلاثة الكائنة في مدلولاتها ،
الفاعلية ، والمفعولية ، والاضافة ^(١٠) وكل ذلك معدوم في الأفعال ، فلزم
ألا يكون لها موضع من الاعراب ، وهذا مذهب كثير من البصريين ^(١١) وعليه
يترتب الاعتراض على قول أبي القاسم ، ان هذه الأسماء خارجة عن حده .

(١) ذكر ابن جنى وغيره أن " نام صاحبه " اسم شخص ككتاب قرناها ،
انظر الخصائص : ٢٦٧/٢ والخزانة : ١٠٦/٤ .

(٢) سبق ص ٢٢

(٣) يمكن توجيه " عن " في البيت بأنها " أن " على لفة تميم التي تقلب
الهمزة الف فتكون " أن " داخل على الفعل ، ولا اشكال في ذلك .

(٤) " والله أعلم " من " ح " . (٥) من " ح " .

(٦) انظر البسيط : ١٦٣-١٦٤ ، والكافي : ٣٤٣/١ ، ومنهج السالك : ٥٠ .

(٧) سقطت من " ح " . (٨) مطموسة من " ح " .

(٩-٩) ذهبت اكثر هذه الكلمات من " ح " (١٠) انظر البسيط : ١٦٤ .

(١١) انظر الكتاب : ٢٤١/١ ، والمقتضب : ٢٠٢/٣ ، وشرح السيرافي :

٥١/٢ ، والاصول : ١٤١/١ والخصائص : ٤٤/٣ وما بعدها .

وقد يجاب عنه بأن يقال : لما كانت دلالتها على الأفعال بالعرض ، لا بالذات ، لم يلتفت إلى إخراجها عن استعمالها ، فاعلة^(٩) أو مفعولة أو داخلا عليها حرف الخفض ، وكأنها بالنظر إلى جريان أحكام الأسماء عليها غير متمتعة من ذلك ، ألا ترى أن "ضربا" من قولك : ضربا زيدا اسم صريح مدلوله مدلول "اضرب" لكن ليس له ذلك بالذات^(١) ، ووضعه الأول ، بل بنيابته مناب "اضرب" فلا يخرجها ذلك عن أن يكون اسما وكذلك أسماء الأفعال لما لم تكن دلالتها على الأفعال بالذات ، ووضعها الأول^(٢) ، بل من حيث نابت مناب الأفعال لم يخرجها ذلك عن توهم استعمالها فاعلة ، أو مفعولة ، أو داخلا عليها حرف الخفض^(٣) فتأمل ذلك فإنه حسن في معناه^(٤) ، [إن شاء الله] -^(٥)

الثالث : أنها أسماء أفعال كما قدمنا ، غير أن لها موقعا من الاعراب ، إذ هي نوع من أنواع الأسماء ، وهي موضوعة موضع المصادر الموضوعة موضع الأفعال ، فـ "نزال" مثلا^(٦) موضع موضع "نزولا" ، و "نزولا" موضع موضع "انزل" فوجب لها النصب من جهة وضعها موضع المصدر المنصوب ، وهذا مذهب قوم من البصريين ، منهم ابن جنى^(٧) ، ويظهر ذلك من كلام سيبويه في باب "لبيك"^(٨) وعلى هذا المذهب تكون مندرجة تحت حد أبي القاسم في قوله : أو مفعولا ، بلا اشكال والله أعلم .

ثم قال : (والفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل) .^(٩)

اعترضه الناس ، فقالوا : الأفعال ثلاثة : ماض وهو / ما وقع وانقطع ، وفعل مستقبل وهو ما لم يقع بعد ، وفعل حال ، وهو ما وقع

- (١) في "ح" " ليس ذلك فيه بالذات " .
 (٢) " وضعها الأول " ساقط من "ح" .
 (٣) في "ح" " خفض " .
 (٤) ساقطة من "ح" .
 (٥) زيادة من "ح" .
 (٦) ساقطة من "ح" .
 (٧) الخصائص : ٤٩/٣ .
 (٨) الكتاب : ٣٥٣/١ .
 (٩) الجمل : ١ .

ودام ولم ينقطع^(١) ، فكان ينبغي أن يقول : والفعل ما دل على حدث وزمان ماض ، أو حاضر أو مستقبل ، فما وجه اضربه عن فعل الحال وقد ظهر من كلامه في باب الأفعال أنه ليس من الفئة التي تنكر فعل^(٢) الحال ؟

الجواب : أن الفرض إنما هو^(٣) اعطاء عبارة تميز الأفعال جملة ، وإذا تأملت عبارته وجدتها تعطى التعريف بالأفعال جملة ، وهذا هو الفرض المقصود ، ألا ترى أن " ضرب " مثلاً^(٤) يعلم أنه فعل من جهة أنه يدل على الحدث والزمان الماضي ، و " اضرب " وما أشبهه يعلم أنه فعل ، من جهة أنه يدل على الحدث والزمان المستقبل ، و " يهرب " وما أشبهه يعلم أنه فعل من جهة^(٥) أنه يدل على الحدث^(٦) والزمان^(٧) المستقبل ، في أحد وجهيه ، إذ هو لفظ مشترك بين الحال والاستقبال ، فلا حاجة إذا إلى^(٨) التنبيه على فعل الحال ، إذ ليس الفرض التعريف بانقسام الأفعال^(٩) ، ولعله أضرب عن ذكر فعل الحال ، لكان ما فيه من الخلاف ، على ما يأتي في بابه ان شاء الله .^(١٠) هكذا كان^(١١) يمشى لنا في مجالس المذاكرات .

وعندى فيه نظر آخر ، وهو أنه يمكن أن يكون سكت عن ذكر الحاضر ، تنبيهاً على أن مضارع " كان " مخالف لمضارع سائر الأفعال على ما أبسطه ان شاء الله .^(١٢)

والقول في ذلك : أنه لا خفاء أن كل واحدٍ من " فَعَلَ " أو " أَفْعَلَ " يدل بصيغته على تعيين زمان حدثه ، على سبيل الاختصاص ، و " يفعل " يدل أيضاً بصيغته على زمان حدثه ، لكن على سبيل الاشتراك ، [فهو]^(١٣)

-
- (١) انظر اصلاح الخلل : ١٧ وما بعدها .
- (٢) من " ح " وانظر الجمل : ٧ وانظر اصلاح الخلل : ١٧ وما بعدها .
- (٣) " إنما هو " ساقط من " ح " . (٤) في " ح " " وما أشبهه " .
- (٥) في " ح " " حيث " . (٦) في " ح " " حدث " .
- (٧) سقطت من " ح " . (٨) في " ح " " في " .
- (٩) بمثل هذا اعتذر ابن أبي الربيع عن أبي القاسم الزجاج . البسيط :
- ١٦٦-١٦٧ .
- (١٠) " على ما يأتي في بابه ان شاء الله " في " ح " " ولا ينبغي أن ينسب إليه انكاره ، لأنه قد بين مذهبه في باب الأفعال ، ونص على أنها ثلاثة ، وهناك يبسط القول ان شاء الله " وانظر المسألة في ما يأتي ص ٧٠ فما بعدها
- (١١) من هنا إلى قوله : " وقد اعترض بعض الناس " الآتي في ص ٢٨ سقط من " ح " .
- (١٢) انظر ص (١٣) تكلمة يلتئم بها الكلام .

مفتقر في تعيينه الى دليل من خارج ، كسائر المشتركات الا " كان " و " كن " وأخوآ تهما من نواسخ الابداء ، فإنها تدل بصيغتها على تعيين أزمان أخبارها المعوضة من أحداثها ، الا المضارع منها ، فانه يدل بصيغته على استقبال زمان خبره ، وفي دلالته على حضوره نظر .

وبيان القول في ذلك : أذك اذا قلت : كان زيد قائما ، ويكون زيد قائما ، فان السامع يعلم مضى هذا واستقبال هذا ، بدلالة سقوط مدلول تلك الدلالة بسقوطهما ، وليس في مضارعها دلالة على حضور زمان خبره أصلا ؛ لأنه لو كانت فيه دلالة على حضوره لسقط بسقوطه ، وفي بقاء الأمر بعد زواله على ما كان عليه قبل وجوده دلالة واضحة على ما قلناه ، لأن المدلول يدور مع دليله وجودا وعدما ، كما في الماضي والمستقبل .

وفي الموضوع نظر آخر أدق من هذا بيانه : أن " قائما " من قولك : " زيد قائم " محمول على الحال مع التجريد من القرائن ^(١) ، وان كان فيه اجمال من جهة المعنى ، فاذا أدخلت عليه " يكون " صار واجب الوجود ، مترددا بين الوجود والعدم ترددا متساوي الطرفين ، أعتبارا بقول المحققين في المضارع : انه كسائر المشتركات فصارع على هذا ادخال " يكون " زيادة تعود بنقص ، وظاهر الأمر أن المسألة مهمة ، وقد كان يجوز أن يقال : ان ادخالها كان يكون توكيدا ، كما قالوا فيما اذا كان خبر كان فعلا ماضيا مجردا من حرف " قد " انها توكيد لعدم الحاجة اليها ، لولا ما قلناه من العودة بفساد المعنى ، الا أن يقال : دخلت لتدل على دوام الحال ، وفيه نظر من جهة أن الحال الدائمة ذات طرفين ، فالطرف الأول مفهوم من حال التجريد ، والطرف الثاني مفهوم من " يكون " التي يراد بها الاستقبال ، فعاد النظر الى القول بالإهمال ، فتأمله فانه دقيق .

وقد اعترض بعض الناس هذا الحد بأنه ليس بجامع ولا مانع ألا ترى أن " كان " وأخواتها وعسى ونعم ويئس وليس وفعل التعجب خارجة عنه ، لعدم دلالتها على الحدث ، فهذا بيان كونه غير جامع ، ^(٢)

(١) الكوفيون يعمرون خبر كان حالا ، ولكنهم محجوجون بأن الحال فضله

يمكن اسقاطها ، والخبر عمدة لا يصح اسقاطها .

(٢) ذكر هذا الاعتراض ابن عصفور ، انظر شرح الجمل ، ٩٥ / ١ ، ٩٦ ،

وانظر البسيط : ٥٣٢ / ١ .

وأما كونه غير مانع ^(١) ، فإن أسماء الأفعال داخلة عليه ، من جهة ^(٢) أنها تدل على الحدث والزمان المستقبل أو الماضي ، فـ " نزال " يفهم منه ما يفهم من " أنزل " و " هيات " يفهم منه ما يفهم من " بعد " وكذلك سائر أسماء الأفعال يفهم منها ما يفهم من الأفعال ، وذلك لازم فيها ، إذ هي عبارة عنها ، وأما الصبوح والغبوق فلا يُعترضُ بهما ، وإن كانا دالين على الحدث والزمان ؛ لتجرد اللفظ بهما من الدلالة على كون الزمان ^(٣) ماضيا أو مستقبلا .

الجواب عن الأول : أما " كان " وأخواتها ففي دلالتها على

الحدث قولان ، فإن قلنا بإثباتها فلا اشكال في اندراجها / تحت ^(٤) الحد ، وقد صرح بذلك بعض حذاق المتكلمين على كتاب سيبويه ، وزعم أن فيه إشارة إلى ذلك ^(٥) [وللبحث فيه موضع غير هذا] ^(٥) وان قلنا بانتفائها وتجردها للزمان - واليه ذهب الأكثر ^(٦) - لزم الاعتراض .

ويجاب عنه بأن يقال : يمكن أن يكون من باب ما أُجْرِي ^(٧) فيه المعاقبُ مجرى المعاقبِ ، وذلك أن خبر " كان " وأخواتها معاقبُ المصدر ، وعض منه وقد استمر اجراء المعاقبِ مجرى المعاقبِ في موضع ، فقد صار خبر كان وأخواتها على هذا المأخذ ، كأنه نفس المصدر الذي كان لها في أصلها ؛ إذ هو عوض منه ، ومعاقب له .

(١) نبه ابن أبي الربيع على أن هذا الحد ليس مانعا على الإطلاق ، لأن أسماء الأفعال تدل على الحدث والزمان . البسيط ١/١٣٠ .

(٢) في " ح " ألا ترى .

(٣) في " ح " اللفظ ، وانظر المسألة في شرح الجمل : ١/٩٥ .

(٤-٥) في " ح " " وقد صرح بذلك بعض حذاق المتأخرين ، وزعم أن في كتاب سيبويه إشارة إلى ذلك " ، وذكر الأبيدي في شرح الجزولية أن

سيبويه أشار إلى ذلك بقوله : " فهو كائن ومكون كما كان ضارب

ومضروب " ثم قال : وقد أشكل على الناس مَكُونٌ غاية الاشكال . . .

والوجه الذي أشكل منه ، إما على مذهبننا من أنها تدل على الحدث

وهو أن كان زيد قائما كضرب زيد عمرا " انظر شرح الجزولية :

١/٩٤٧ ، والكتاب : ١/٤٦٠ . (٥) زيادة من " ح " وانظر

(٦) منهم ابن السراج في الأصول : ١/٧٤ ، وانظر البسيط : ٦٦٤ ،

ومعنى تجردها للزمان أننا لو اسقطناها لم يسقط بسقوطها الا

الزمان ، ففي نحو قولنا : كان زيد قائما فهم أن القيام كان في الزمن

الماضي ، فإذا اسقطت وقلنا زيد قائم لم يسقط الا الزمان وحده ، وأما

الحدث وهو وجود القيام فانه باق لم يسقط ، إلا أن الأبيدي ذكر

خلاف هذا وأنها تدل على الحدث والزمان ، انظر شرح الجزولية

للأبيدي : ١/٩٤٦ ، ٩٤٧ .

(٧-٧) ذهبت هذه الاسطر من " ح " لتآكل أسفل الورقة .

وأما " عسى " و " نعم " و " بئس " و " ليس " وفعل التعجب، فيعلم أنها أفعال من جهة جريان أحكام الأفعال عليها، المندرجة تحت الحد عليها، فقد سرى لها العلم بأنها أفعال من جهة الحد، فهي مندرجة تحته^(٧) بهذا الاستدراج، وان شئت قلت ذلك في " كان " وأخواتها فانه أوضح من المأخذ الأول. والله أعلم.

وأما الجواب عن الثاني، فهو أن تقول: ان دلالة أسماء الأفعال على الحدث والزمان ليس بالوضع، ولا بحق الأصل، وانما عرض لها ذلك، من جهة أنها جعلت أسماء لما يدل على الحدث والزمان، فليست على هذا دالة عليهما^(١) بذاتها، وانما هي دالة على ما يدل عليهما، بخلاف الأفعال فانها دالة بذاتها على الحدث والزمان من غير تقدير واسطة، فالحد على هذا التنزيل مانع فتأمله، فانني راجعت فيه بعض الحذاق ممن أخذت عنه وبالله التوفيق.^(٢)

ثم قال: (والحدث المصدر)^(٣).

لما كان لفظ الحدث^(٤) يقع على المعنى الواقع من الفاعل، وهو الفعل الحقيقي، ويقع على اللفظ^(٥) الدال على ذلك المعنى، وهو المسمى مصدرا، جاء بقوله: " والحدث المصدر " فصلا بين معنى اللفظ المشترك، وإنما أحتاج إلى هذا الفصل، وإن كان العلم بالفعل حاصلًا دونه، بيانًا للاصطلاح في لفظ حدث، وتوطئة لما يأتي بعد من بيان اشتقاق الفعل من المصدر، والله أعلم.

ثم قال: (وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه)^(٦).

قال بعض من تشاغل باللفظ، وأعرض عن تأمل المعنى الذي ينسب اللفظ عليه: هذا كلام ينقض بعضه بعضًا، لأنه يلزم منه أن يكون الفعل قبل المصدر في الوجود من حيث جعل المصدر اسمًا له، وقد علم أن المسمى

-
- (١) في " ح " " عليها " .
(٢) في " ح " " والله أعلم بالصواب " .
(٣) الجمل : ١ .
(٤) في " ح " " حدث " .
(٥) سقطت من " ح " .
(٦) الجمل : ١ .

قبل اسمه ، ويلزم أيضا أن يكون المصدر قبل الفعل في الوجود ، من حيث جعل الفعل مشتقا منه ، لأنه قد علم أن المشتق بعد المشتق منه وهذا نهاية [في] (١) التناقض .

والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن يعني بالفعل الأول الفعل اللغوي ، وهو المعنى الواقع من الفاعل ، وبالفعل الثاني الصناعي ، فكأنه قال : والمصدر اسم المعنى الواقع من الفاعل ، أي دليل عليه ، والفعل الصناعي مشتق منه ، أي من المصدر الذي هو اسم ذلك المعنى ، وهذا [مأخذ] (٢) حسن في معناه .

والثاني : أن يعني بالأول والثاني معا الفعل الصناعي ، فكأنه قال : والمصدر اسم الفعل الصناعي ، أي الاسم الذي أخذ منه الفعل ، واشتق منه ، وتكون الاضافة على جهة الملايسة ، على حد قولهم : تراب الآنية ، أي التراب الذي تصنع منه الآنية ، ثم كرر ذلك المعنى بعبارة أخرى أبين من الأولى مبالغة في البيان ، ويسمى هذا النوع التتبع (٣) ، ومنه قول الكندي : (٤)

مَكْرَمٌ مَقْبَلٌ مَدْبِرٌ مَعَا
كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ

وهذا المأخذ الثاني أقرب الى مراده لا مرين :

أحدهما : أن مأخذ النحاة اذا كان دائرا من جهة الاحتمال بين اللغة والاصطلاح وجب حمله على الاصطلاح ، حتى يدل دليل على خلافه ، وهذا منه .

الثاني : أنه قال في باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية : واعلم أن أقوى تعدى الفعل الى المصدر ، لأنه اسمه ،

(١) زيادة من " ح " والقول الذي ذكره في شرح الجمل لابن عصفور

٩٧/١ ، ٩٨ ، واصلاح الخلل : ٢٥ .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) استفاد هذا الجواب من ابن عصفور في شرح الجمل : ٩٧/١ - ٩٨

وانظر البسيط : ١٦٩ .

(٤) هوامروء القيس ، والبيت في ديوانه للأعلم ص ٨٣ من معلقته ،

وانظر البسيط : ١٦٩ .

ولا شك أن الفعل ها هنا هو الصناعي ، فحصل من هذا أن الفعل مشتق من المصدر ، وهي مسألة خلافية ^(١) بين أهل البلدين ، فذهب أهل الكوفة الى أن المصدر مشتق من الفعل ، مستدلين على صحة ^(٢) ذلك بأربعة أشياء :

أحدها : كون الفعل عاملاً في المصدر ، والعامل قبل المعمول ، وهذه مغالطة أو غلط ^(٣) . إنما العامل قبل عمله ، ويلزم على قولهم أن تكون الأسماء المعمولة للأفعال مأخوذة من الأفعال والمعمولة للحروف مأخوذة منها ، ولا قائل بذلك .

الثاني : كون المصدر يعتل ^(٤) باعتلال الفعل ، ويصح بصحته ، والمستمر حمل الفروع على الأصول ^(٥) ، وليس في هذا كبير دليل ، لأن الأصل قد يحمل على الفرع ، فيما هو أصل في الفرع ، ألا ترى أن الاسم يحمل على الحرف ، فيبنى ، وعلى الفعل فيمنع الصرف ، مع أنه أصل لهما ، ويحمل أيضاً الفعل على الحرف فيمنع التصرف نحو "نعم" و "بئس" وهذا واضح ^(٦) ؟

الثالث : أن الفعل مؤء كد والمصدر مؤء كد ، والمؤء كد قبل المؤء كد ،

فالمصدر مأخوذ / من الفعل ، ولا حجة في هذا ، لا مرين : ١٢

أحدهما : أن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب ، والاشتقاق إنما كان قبل التركيب .

والثاني : أن التأكيد يكون بتكرير ^(٧) اللفظ ، ولا يوجب ذلك أن يكون ^(٨) قبله ولا بعده .

(١) انظر المسألة في الايضاح في علل النحو: ٥٦ والانصاف ٢٣٥ وما

بعدها ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٧ . وما ذكره هنا من

أدلة للكوفيين استفاده من شرح ابن عصفور : ٩٨/١-٩٩ .

(٢) ساقطة من "ح" . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٩٨/١ ،

والبسيط : ١٦/١ .

(٣) في "ح" " وهذا غلط " . (٤) في "ح" " معتل " .

(٥) في الأصل " والمستمر حمل الاصول على الفروع " والصواب ما أثبت .

(٦) في "ح" " بين جدا " . (٧) في "ح" " وتكرار " .

(٨) في "ح" " أن يكون ذلك " .

الرابع : أنهم وجدوا أفعالا لا مصادر لها ، ولو كانت الأفعال مأخوذة من المصدر لوجب ألا يوجد فعل إلا وله مصدر ، وهذا ليس فيه دليل ، لأنه ينعكس عليهم ، فقد وجدنا مصادر لا أفعال لها ، فالصحيح ما ذهب إليه البصريون ، من أصالة المصدر ، وأن الفعل مشتق منه ، واستدلوا على ذلك بستة أشياء :

أحدها : أن المصدر صالح لكل زمان ، لا يخص منه ماضيا من مستقبل ، ولا مستقبلا من حاضر ، بخلاف الفعل ، فإنه معين الزمان ، وحكم الخاص أن يكون من العام ، ويستحيل عكسه .

قال ابن عصفور : لا يلزم على هذا أن يكون الفعل مأخوذا من المصدر ، وإن كان المصدر قبله ، كما أن " زيدا " مثلا في الوجود قبل " عمرو " وليس مأخوذا منه ^(١) ، وهذا خلف ، إذ لم يختلف أحد من أهل البلديين أن الخلاف دائري بين الفعل والمصدر ، وأن أحدهما مأخوذ من الآخر ، وإنما اختلفوا في الأصل منهما ، فالذي ثبت ^(٢) الأدلة أصالته لزم أن يكون الفرع مأخوذا منه ، إذ ليس أجنيا منه بمنزلة زيد وعمرو ، وهذا ظاهر [جدا] ^(٣) .

والثاني : أن المصدر يدل على معنى مفرد ، والفعل يدل على معنيين ، والمفرد في الرتبة قبل المركب ، فالمصدر أصل ، والفعل فرع منه .

الثالث : أن الفعل مع المصدر على حسب سائر المشتقات مع ما اشتقت منه ، من جهة تضمنه ما يدل عليه المصدر وزيادة ، ألا ترى أن أسماء الفاعلين والمفعولين وسائر الصفات ، تدل على معنى ما اشتقت منه ، وعلى معنى آخر زائد ، وهو فائدة الاشتقاق ، فلما كان الأمر كذلك وجب أن يكون الفعل مشتقا من المصدر جريا على حكم النظائر .

الرابع : أن المصدر من جنس الأسماء ، وهي قبل الأفعال اتفاقا ، فليكن المصدر قبل الفعل نظراً إلى جنسه الذي هو منه ، وإذا كان قبله لزم أن يكون الفعل مأخوذاً منه .

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٠ / ١ .

(٢) في " ح " " أثبتت " . (٣) زيادة من " ح " .

الخامس : أن تسمية المصدر (١) مصدرا ، تقتضي أن يكون الفعل مأخوذاً منه ، لأن المصدر هو المكان الذي يصدر عنه ، فلولا صدور الفعل عنه ما سمي مصدرا . (٢)

السادس : أن المصادر جاءت على أبنية كثيرة ، وأبنية الأفعال مخصوصة ، وهذا يشعر بأصالة المصادر ؛ إذ لو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحد ، كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وكون الأمر بالعكس دليل على أن الأفعال مشتقة من المصادر ، والله أعلم .

ثم قال : (والحرف ما دل على معنى في غيره نحو من والى) . (٣)

هذا الحد جامع (٤) ، إذ الحروف كلها تدل على معنى في غيرها ، ولا توجد على خلاف ذلك ، واعترضه ابن عصفور بأنه ، وإن كان جامعاً ، فإنه غير مانع ، من جهة أن هذا الوصف موجود في بعض الأسماء ، ألا ترى أن " بعضاً " من قولك : " أكلت بعض الرغيف " يدل على معنى فيما يدخل عليه ، وإن كان دالاً على معنى في نفسه قال : والصحيح أن تقول : والحرف كلمة تدل على معنى في غيرها ، لا في نفسها ؛ (٥)

وهذا غير لازم ، لأن قوله : نحو " من " و " الى " يدل من قوله : ما دل على معنى في غيره ، فكأنه قال : والحرف نحو " من " و " الى " فذكر " من " و " الى " وما بعدهما ، وبين فيهما كونها تدل على معنى في غيرها لا في نفسها ، ونبه بقوله : نحو كذا ، على أنه ما كان على هذه الصفة فهو حرف وليست " بعض " وغيرها مما كان على حكمها كذلك ، إذ هي تدل على معنى في نفسها مع دلالتها على معنى في غيرها ، فتأمل ذلك فإنه صحيح ، " ان شاء الله " .

-
- (١) في الأصل " الحدث " .
(٢) الذي سماه مصدراً هم النحاة ، والنحاة مختلفون في سبق أحدهما فكيف يؤخذ من تسميتهم دليل ؟
(٣) الجمل : ١
(٤) ذكر في البسيط : ١٦٩ أنه جامع أيضا .
(٥) شرح الجمل : ١٠٠/١ - ١٠١ .

باب الاعراب

الاعراب : مصدر أعرب ، وهو في أصل اللغة يتصرف ^(١) على خمسة أوجه : يقال أعرب الرجل : اذا بين ومنه الحديث : " والشيبُ تُعربُ عن نفسها " ^(٢) ، أى تبين ، ويقال : أعرب الشيء ، اذا غيره ، من قولهم : عربت معدة ^(٣) الرجل : اذا تغيرت ، وأعربها الطعام : اذا غيرها ، ويقال : أعرب الشيء اذا حسنه وزينه من قوله تعالى : * عربا أتربا * ^(٤) أى حسانا ، ويقال : أعرب : اذا كان له خيل عرب ، أى عتاق / ويقال : أعرب ١٣ اذا كان عارفا بالخيل العرب وان لم يكن مالكا ^(٥) .

فأما هذان الوجهان الآخران فليس الإعراب عند النحاة منقولا منهما ، وانما هو من أحد الأوجه الثلاثة المذكورة قبل ، وذلك أن الحركات الموضوعات في أواخر الأسماء المعربة بازا المعاني الثلاثة : الفاعلية والمفعولية ، والاضافة ، مبينة لهذه المعاني فهو اذا من أعرب ، اذا بين ، وهذه الحركات أيضا تغير حادث في الآخر ، فهو من أعرب : اذا غير ، وهي أيضا تحسين للكلمة وتزيين لها ، ان بها يفهم المعنى المقصود ، وأقرب الأوجه الثلاثة الوجه الثاني ، لأن التصرف ^(٦) فيه ليس بالنقل ، انما هو بالاختصار على بعض ما وضع له في أصل اللغة .

(٧)

فنقول على هذا : الاعراب تغير آخر الكلمة بعامل يدخل عليها ، كقولك : قام زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، فأخر الكلمة قد تغير بهذه العوامل الداخلة عليها ، التي هي " قام " و " رأى " و " الباء " . ولا يعترض على هذا بنحو ^(٨) " سبحان الله " ، فانه قد تغير بالعامل فيه ، من حالة الى حالة لم يكن عليها قبل التركيب ، وكذلك لا يحتاج

- (١) في " ح " وهو يتصرف في أصل اللغة .
(٢) مسند الامام أحمد : ١٩٢ / ٤ ، والحديث في صحاح الجوهرى " عرب " ١٧٩ / ١ .
(٣) في " ح " " معيدة " .
(٤) سورة الواقعة : ٣٧ .
(٥) الصحاح " عرب " ١٧٩ / ١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٢ / ١ والبسيط : ١٧١ وهو متأثر بما فيهما .
(٦) في " الأصل " التصريف .
(٧) انظر هذا التعريف في التوطئة : ١٦٠ ، وشرح ابن عصفور : ١٠٢ / ١ .
(٨) في " ح " " بمثل " وفي المسألة قال الشلوبين : الاعراب حكم

الى أن نقول : لفظاً أو تقديراً ، لا متناع نسبة الإبتداء إلى اللفظ به ، وان كان بعضهم (١) قد زاده ، لأن اللفظ عام شامل للصنفين ، فتأمل ذلك .

مسألة : اختلف النحاة في إطلاقه ، فذهب أهل النظر منهم إلى أنه إنما يطلق على الحركات ، وما ناب عنها كما قال أبو القاسم : (اعراب الاسماء رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ) يعني الحركات وما ناب عنها ، وهو ظاهر كلام سيبويه (٢) ، وذهب قومٌ إلى أن الإعرابَ وصفٌ يلحقُ الأسمَ المعربَ ؛ وهو كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، والحركاتُ أماراتٌ على ذلك ، وهو قولُ جماعةٍ من كبار النحويين .

ثم إنَّ هذا التَّغْيِيرُ الَّذِي يَكُونُ فِي الْآخِرِ عَلَى قَسْمَيْنِ :

أحدهما : أن يكون بحركة .

والآخر : أن يكون بحرف ، فان كان بحرف ، فلا يكون الا ظاهراً ، كالثنائية والجمع الذي على حدها ، وسيأتي (٣) ان شاء الله .

وإن كان بحركة فإنه على ضربين :

أحدهما : أن يكون ظاهراً ، وذلك في حروفِ الصَّحَةِ ، والجاري مجراها ، وهو الساكنُ ما قبله من حروفِ العِلَّةِ كظبيٍّ وغزويٍّ ووليٍّ وعدويٍّ (٤) .

والثاني : أن يكون مقدراً ، وذلك في حروفِ العِلَّةِ .

والمعتل الآخر على قسمين :

أحدهما : أن يكون اسماً ، والآخر : أن يكون فعلاً ، فان كان

====
في آخر الكلمة يوجهه العامل . . . وهو أجود من قول من قال :
الاعراب تغير آخر الكلمة لتغير العوامل ؛ لأنَّ ثمَّ معربات لا يعمل
فيها الا عامل النصب خاصة كالمصادر والظروف غير المتمكنة غالباً .
التوطئة : ١١٦ ، وانظر شرح الآبذى على الجزولية : ٥٣/١ .
(١) ذكر ذلك ابن أبي الربيع في البسيط مفصلاً : ١٧٢-١٧٣ .
(٢) الكتاب : ١٧/١ وما بعدها .
(٣) انظر (ص) : ٩٠ فما بعدها .
(٤) انظر الكتاب : ٣٠٩/٣ .

أسماءً معتلا بالياء ، فانه يرفع بضمة مقدرة ، وينصب بفتحة ظاهرة ، ويخفض بكسرة مقدرة إن كان منصرفاً ، ويفتحه مقدرة إن كان غير منصرف ، مطلقاً ، على مذهب سيبويه (١) ، وليونس هنا مذهب سيأتي في موضعه (٢) ان شاء الله .

وان كان معتلا بالألف فانه يرفع بضمة مقدرة ، وينصب بفتحة مقدرة ويخفض بكسرة مقدرة ان كان منصرفاً ، ويفتحه مقدرة ان كان غير منصرف .

فان كان فعلاً معتلا بالياء أو بالواو ، فانه يرفع بضمة مقدرة ، وينصب بفتحة ظاهرة ويجزم بالحذف ، وان كان معتلا بالألف ، فانه يرفع بضمة مقدرة ، وينصب بفتحة مقدرة ، ويجزم بالحذف . وسيأتي الكلام على هذا الفصل مستوعباً ، حيث تعرض له أبو القاسم ، ان شاء الله . (٣)

ثم قال : (اعراب الأسماء رفع ونصب وخفض) . (٤)

يريد اعراب الاسماء المعربة ، لا بد من ذلك ، لأن الأسماء على قسمين معرب ومبنى ، فحذف الصفة اعتماداً على فهم المعنى دون ذكرها ، اذ لا يكون الاعراب الا في معرب .

والمعرب : هو ما تغير آخره [بالعامل الداخل عليه ، والمبنى ما لم يتغير آخره] (٥) بعامل يدخل عليه ، وكلام أبي القاسم ها هنا (٦) انما هو في المعرب ، وأما المبني فقد وُضِعَ له باباً في النصف الثاني من هذا الكتاب فينبغي أن يوءخر الكلام عليه الى موضعه ، ومن تعرض له هنا ، فقد وضع الشيء في غير موضعه .

ثم قال : (واعراب الأفعال كذا) . (٧)

يريد أيضاً (٨) : واعراب الأفعال المعربة ، وهي المضارعة السالمة من إحدى النونات الثلاث الخفيفة والثقيلة ، ونون جماعة الاناث . (٩)

-
- (١) الكتاب : ٣٠٨ / ٣ ، وهونحو غواش وجوار .
(٢) في " ح " وسيأتي الكلام في هذا ويفصل ان شاء الله حيث تعرض له أبو القاسم . (٣) الجمل : ٠٢ .
(٤)
(٥) تكملة من " ح " . (٦) في " ح " هنا " فقط .
(٧) الجمل : ٠٢ . (٨) زيادة من " ح " .
(٩) انظر البسيط : ١٧٥ .

ثم قال : (وتنفرد الأسماء بالخفض)^(١) الخفض : عبارة عن عمل الخافض نحو : مررت بزيد ، ودخلت الى عمرو ، فكسرة دال زيد وراء عمرو ، خفض ، لأنه عمل " الباء " و " الى " وأما ما هو على صورته ، ولم يوجبه خافض ، فلا يسمى خفضاً ، وإنما يسمى كسراً ، وليس من خصائص الاسماء .

ثم قال : (والتنوين) التنوين على خمسة أقسام :

أحدها / تنوين التمكين : وهو الذى يكون في الأسماء ١٤
المعربة المنصرفة ، كزيد وعمرو ، ورجل و فرس .^(٢)

الثاني : تنوين التنكير ، ولا يكون الا في البنيات ، بعكس الأول ، [و]^(٣) في أسماء الأفعال نحو صه ، ومه ، وأف ، وفي الأصوات نحو : غاق غاق ، وفي الأسماء المركبة مع الأصوات نحو : سيبويه ، وعمرويه ، وخالويه ، اذا أردت بهذه الاسماء التنكير نونت ، واذا أردت بها التعريف لم تنون ، ولا يكون تنوين التنكير الا في هذه الأقسام الثلاثة .^(٤)

الثالث : تنوين العوض ، وهو على قسمين : أحدهما أن يكون عوضاً من حرف ، والآخر أن يكون عوضاً من جملة ، فالعوض من حرف يكون في كل اسم فيه مانع الصرف ، آخره ياء ، قبلها كسرة مطلقاً ، على مذهب سيبويه نحو : جوار وغواش ويفز ويرم ، علمين غير منوى فيهما ضمير ، وكذلك غاز وقاض علمين لمؤنث ، وأما يونس فتنوين العوض عنده مخصوص بالجموع المتناهية نحو : جوار وغواش ، وغير ذلك عنده يجرى مجرى الصحيح ، فيرفعه بضممة مقدرة ، وينصبه بفتحة ظاهرة ، فيقول : هذا يفزى ، ورأيت يفزى ، ومررت بيفزى^(٦) ، وهذا عند سيبويه مخصوص بالشعر .^(٧)

وهذا التنوين لا يكون الا في حالة الجر والرفع ، وهو عوض من الياء المحذوفة ، ولم يكن في حالة النصب ، لخفة الفتحة^(٨) ، وأما عدم

-
- (١) الجمل : ٠٢ .
(٢) انظر البسيط : ١٧٥ .
(٣) تكلمة يلتئم بها الكلام .
(٤) انظر البسيط : ١٧٥ .
(٥) الكتاب : ٣٠٨ / ٣ .
(٦) الكتاب : ٣١٢ / ٣ .
(٧) الكتاب : ٣١٣ / ٣ .
(٨) قال ابن أبي الربيع " ولا ينون في النصب لكامل البناء " .

ظهور الفتحة في حالة الجر، فلكونها جارية مجرى الكسرة، فكانت على حكمها.
وأما الذي هو عوض من جملة فانه يكون مع " ان " الزمانية
كقولك : يومئذ ، وحينئذ ، والأصل فيه : يوم إذ كان كذا ، بحسب
ما يدل عليه المعنى ، فحذفت الجملة وسبق التنوين عوضا منها ، فلمَّا
اجتمع ساكنان كسرت الذال ؛ لالتقاءهما ، وليس ما يحكى عن الأُخفش
من أنها كسرة اعراب (١) ، بصحيح ، ونظير هذا التنوين الألف ، ففي
" بلى " فانها عوض من الجملة ، ولذلك (٢) أميلت (٣) ، وان كانت
الحروف لا تمال .

الرابع : تنوين المقابلة : وهو الذي يكون في الجموع بالألف
والتاء المزيدتين نحو : هندات وزينات ، فالتاء بحركتها بمنزلة الواو والياء
في جمع المذكر السالم نحو : الزيدون والزيدين ، وبعد الواو والياء نون ،
فجعلوا بعد التاء التنوين في مقابلة تلك النون ، ليجرى الفرع على حكم
الأصل ، فسموه ، لذلك تنوين المقابلة .

وهذا التنوين لا يسقط لعلل ما لا ينصرف ، كما لا تسقط النون
لها من الجمع المذكور ، لأنهما متقابلان فكان حكمهما في ذلك واحدا ، (٤)
وبعض العرب يجرى هذه التاء مجراها في أرطاة (٥) ، فيكون ان ذاك حكمها
في الصرف وعدمه على حكمها .

الخامس : تنوين الترتم : وهذه التسمية مشكلة (٦) ، لأن الترتم
هو ترجيع الصوت وترديده ، وذلك انما يتأتى مع حرف المد ، دون التنوين ،

-
- (١) مذهب الأُخفش ذكره في الجنى الداني : ٢١١ ، ومنهج السالك : ٢٨٦ .
(٢) في " ح " " وقد " .
(٣) انظر شرح كلا ، ويلي ، ونعم لمكى : ٧٧ - ٧٩ . والبسيط : ٢٣/١
فالأصل " بلى " ثم زيدت الألف لتدل على المحذوف في كثير من
المواضع ، وان كان قد جمع بين هذه الألف والعوض في كثير من
الآيات .
(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في سر صناعة الاعراب : ٤٩٥ - ٤٩٧ ،
وانظر : ظاهرة التنوين في العربية : ١٣٨ - ١٣٩ .
(٥) أرطاة علم لشخص ، واسم لماء لبني الضباب . التكملة والذيل على
الصلة ، والقاموس " أرط " وهو بفتح الأ أول .
(٦) انظر هذه المسألة في المغني : ٤٤٧ .

2117
ووجه ذلك أن يكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه للعلم به ،
والأصل عدم تنوين (١) الترنم ، ويكون سمي بذلك اعتبارا بالموضع السدى
يكون فيه الترنم اذا كانت القوافي مطلقة ، فتكون تلك التسمية لهذه الملابس ،
والله أعلم .

وهذا التنوين هو الذى يكون في آخر (٢) القوافي الموصولة ،
وهو بدل من الواو والياء والألف ، التي يوصل بها الروي عند ارادة الترنم ،
والعرب فيه على ثلاثة مذاهب (٣) : أما أهل الحجاز فالوصل عندهم إذا
لم يترنموا على حاله اذا ترنموا ؛ فرقا بين ما وضع للفنساء وما لم يوضع
له ، فيقولون : (٤)

(٥) قفا نبيك من ذكر ذكرى حبيبٍ و منزلي بسقط اللوى بين الدخول فحويلي
كما ترى ، وأما بنو تميم فالكثير منهم يبدلون مكان المدة النون ، فيما ينون
وما لا ينون كما قال : (٦)

* يا أبتا علك أو عساكن *

(٧) وكما قال الآخر :

يا صاح ما هاج الدموع الذرفن من طلل كالا تحمي أنهجن

-
- (١) ساقطة من "ح" . (٢) في "ح" "أواخر" .
(٣) انظر ذلك في الكتاب : ٢٠٦/٤ - ٢٠٧ .
(٤) البيت مطلع معلقة امرئ القيس وهو في ديوانه ، والكتاب : ٢٠٥/٤ .
(٥) " منزلي " و " حوملي " رسمت في كلتا النسختين بالياء وهو الصواب .
(٦) البيت لروءبة بن العجاج ، كما في الكتاب : ٣٧٥/٢ ، وشرح أبياته
لابن السيرافي : ١٦٤/٢ ، وفرحة الأديب : ١١٩ والخزانة : ٤٤١/٢
وملحقات ديوانه ، وانظره في سر صناعة الاعراب : ٤٠٦ ، ٤٩٣ ،
والخصائص : ٩٦/٢ ، وشرح ابن يعيش : ١٢٠/٣ .
وينسب للعجاج وليس في ديوانه ، وقد ذكر في فرحة الأديب
أن صواب الانشاد تأنيا بدل " يا أبتا " . وانظر تخريجات أخرى
في معجم شواهد العربية : ٥١٢ .
(٧) البيتان للعجاج وهما في ديوانه : ٤٨٨ ، والكتاب : ٢٠٧/٤ ،
وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٣٥٢/٢ ورواية الديوان
وابن السيرافي :
- * من طلل أمسى تخال الصحف *

وأما الثالث : فأن تجرى القوافي مجراها في الكلام اذا لم
يترنموا ، كقوله : (١)

(٢)
* أقلّي اللوم عاذل والعتاب *

حذف الألف للعلم أنها في أصل البناء ، لأن التقطيع :

أقلل للو ، معاذل ول ، عتاباً (٣) مفاعيلن ، مفاعيلن ، فعولسن

ثم قال : (ودخول الالف واللام عليها) . (٤)

الألف واللام على سبعة أقسام .

أحدها : أن تكون لتعريف العهد في الشخص ، وهي الداخلة
على الاسم المعهود ، حقيقة أو حكماً .

والثاني : أن تكون لتعريف العهد في الجنس ، وهي الداخلة

/ على الاسم الذي يراد به العموم والشمول (٥) كقولهم : الرجل خير ١٥

من المرأة ، أي هذا الجنس خير من هذا الجنس ، ومنه قوله تعالى :

* ان الانسان لفي خسر * الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات * دليله

الاستثناء منه ، ومنه أيضا قولهم : أهلك الناس الدرهم البيض ، والدينار
الصفر ، أي هذا الجنس .

والثالث : أن تكون (٦) لتعريف الحضور ، وهي الداخلة على الاسم

الذي يقتضى الكلام حضوره ، كقولك : هذا الرجل ، ويا أيها الرجل (٧) ،

والآن ، في أحد القولين .

والرابع : أن تكون للمح الصفة ، وهي الداخلة على الاسم

-
- (١) البيت لجريدين عطية ، وهو في ديوانه بشرح الصاوي : ٦٤ ، والكتاب
: ٢٥ / ٤٠ ، والنوادر : ١٢٧ والمقتضب : ٢٤٠ / ١ ، والخصائص ١ / ١٧١ ،
٢ / ٩٦ ، وشرح المفصل : ٣٣ / ٩ . وشرح الجمل لابن عصفور :
١١٠ / ١ ، والمغني : ٤٤٧ ، والخزانة : ٣٤ / ١ .
(٢) فتحة الباء من " الاصل " وانظر الكتاب : ٢٠٨ / ٤ وكان حق هذه
الباء السكون ، لأنه موقوف عليها .
(٣) ورد تقطيع هذا الشطر في " ح " هكذا " أقلل لوم عاذل ولعتاباً "
وهو خطأ .
(٤) الجمل : ٢ . (٥) في " ح " " الشمول والعموم " .
(٦) ساقطة من " ح " .
(٧) انظر الجنى الداني : ٢١٨ . والمغني : ٧٢ .

المنقول من الصفة أو المصدر ، نحو : الحارث والفضل ، وكأنها دخلت لتحقيق المعنى المفهوم منه قبل النقل .^(١)

الخامس : أن تكون زائدة ، وهي الداخلة على الحال ، في نحو قولهم : ادخلوا الأول فالأول^(٢) ، وعلى التمييز في نحو قولهم : ما فعلت العشرون الدرهم^(٣) ؛ لأنهما لا يكونان الانكرتين ، ومن ذلك الألف واللام في الأسماء الموصولة^(٤) نحو : الذي ، والتي ، في مذهب الفارسي^(٥) وأتباعه ، لأنها إنما تعرفت عنده بالصلة ، بدلالة أن فيها ما ليس فيه ألف ولام ، نحو : من ، و ما ، وأما أبو الحسن فانها عنده للتعريف ، تمسكا بأصلها ،^(٦) وأما " من " و " ما " ففي معنى ما فيه الألف واللام .

والسادس : أن تكون موصولة ، وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول ، كالضارب^(٧) والمضروب ، وهل هي حرف موصول ، أو اسم موصول ، أو حرف غير موصول ، بل لمجرد التعريف بمنزلتها في الرجل ، أو مختصرة من " الذي " ؟ أربعة أقوال^(٨) ، الأول للمازني ، والثاني لأبي القاسم الزجاجي وجماعة ، والثالث لأبي الحسن ، والرابع للزمخشري ، وتحقيق ذلك في موضعه .
والسابع : أن تكون غالبية ، وهي الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ، ثم تغلب عليه على طريق اللزوم ، نحو النجم للثريا ، وزاد بعضهم أن تكون للتعظيم نحو : أنت الرجل عفا وفهما ، معناه أنت الكامل ، وزاد آخرون أن تكون عوضا من تعريف العلمية ، في نحو الزيد بن الزيد بن ، والصحيح أن الألف واللام هنا ، بمنزلتها في الرجلين لتعريف العهد .

(١) انظر الجنى الداني : ٢١٨ .

(٢) انظر الكتاب : ٣٩٨/١ ، والمغني : ٧٦ .

(٣)

(٤) في " ح " " الموصوفة " خطأ .

(٥) الايضاح : ٥٧ ، وانظر اللسان " لذا " ٢٤٥/١٥ ، وشرح الرضي

: ٣٦/٢ . والمغني : ٧٤ ، والجنى الداني : ٢١٩ .

(٦) في " ح " " بالأصل " وانظر قول أبي الحسن في شرح الجزولية

للأبيذى : ٤٤٠/١ ، وهمع الهوامع : ٢٩١/١ .

(٧) في " ح " " نحو الضارب " .

(٨) انظر بعض هذه الآراء في شرح الرضي : ٣٧/٢ .

(١) ثم قال : (والنعته) .

النعته من خصائص الأسماء ، وإنما لم يكن في الأفعال ، لأنه خبر عن المنعوت في المعنى . وليست الأفعال مما يخبر عنها . وقد تقدم وجه امتناع الاخبار عن الأفعال .

(٢) ثم قال : (والتصغير) .

التصغير جار مجرى النعته ، لأن الاسم المصغر في معنى الموصوف ، والدليل على ذلك أمران :

أحدهما : أن الاسم المنوع جمعه سلامة جائز جمعه إذا صغر كقولك (٣) : رجيلون ، ودريهمات من جهة أن التصغير أدخله في باب الوصف .

والثاني : أن اسم الفاعل إذا صغر ، لا يعمل كما أنه إذا وصف لا يعمل ، وأما قولهم في " ما أعلح زيدا " ، " ما أمليح زيدا " فشان (٤) ،

ووجه ذلك شبهه بأفعل التفضيل في المعنى ، وفي عدم تصرف اللفظ بحسب الزمان ، و (٥) في الوزن ، وفي أن فيه ضميرا غير مستعمل اظهاره ، ومع هذا فليس المراد بالتصغير نفس الفعل ، وإنما المراد بذلك الموصوف بالملاحه ، كأنك قلت : زيد مليح جدا ، ونظير ذلك علامة التأنيث نحو : قامت هند ، فانها لحقت الفعل ، والمراد غيره . ومن تلك المشابهة سرى له التصحيح نحو : ما أقوله وما أبيعه (٦) .

(٧) ثم قال : (والنداء) .

النداء (٧) من خصائص الأسماء ، وإنما لم يكن في الأفعال ،

-
- (١) الجمل : ٠٢ . (٢) الجمل : ٠٢ .
(٣) في " ح " كقوله . (٤) " الواو " ساقطة من " ح " .
لأن تصغير الفعل غير جائز وكذلك فعل التعجب ، ولكنهم أرادوا تصغير الضمير وهو فاعل فعل التعجب ، ولما لم يجر تصغير الضمير ، ولا تصغير ما يعود عليه الضمير وهو " ما " ولم يصغروا المفعول ، لأن تصغيره يورث إلى تصغير في غير الملاحه ، فلذلك صغر الفعل . انظر شرح المفصل : ١٣٦/٥ .
(٥) " الواو " ساقطة من " ح " .
(٦) انظر البسيط : ١٨٠ وشرح المفصل ١٤٣/٧ .
(٧) مطموستان في " ح " .

لأن المنادى مفعول به ، والفعل لا يكون مفعولاً ؛ لأن المفعول مخبر عنه في (١)
المعنى ، والفعل لا يخبر عنه ، وقد تقدم وجه ذلك ، فان دخل حرف
النداء على الفعل ، أو على الجملة ، أو على الحرف (٢) ، فمذهبان : (٣)

أحدهما : اعتقاد حذف المنادى .

والثاني : أن الحرف لمجرد التنبيه ، من غير اعتقاد حذف ،
وهذا (٤) المأخذ أقرب من تكلف حذف بعد حذف ، مع صحة المعنى .

ثم قال : (وتنفرد الأفعال بالجزم) . (٥)

الجزم في اللغة هو القطع ، وبهذا المعنى هو عند النحاة ، لأن
الجازم يقطع من الكلمة شيئاً ، أما حركة ، وأما حرفاً ، وهذا هو السدى
يختص بالأفعال .

وأما ما يكون على صورة الجزم ، وليس عن عامل ، فانه يكون في
أَلِكِمِ الثلاث ، نحو " كم " ، و " اضرب " ، و " من " ، والنحويون يخصون
ما يحدث في آخر الكلم عن عامل باسم ، وما يكون فيها دون عامل باسم
آخر ، فيقولون : القاب الاعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وألقاب
البناء أربعة : ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف ، أخذاً من قول سيبويه : وأواخر
الكلم تجرى على ثمانية مجاز ، على الرفع والنصب والجر والجزم ، / والضم
والفتح والكسر والوقف (٦) ، فالصور متشابهة والمقاصد مختلفة ، وسيعود
القول في ذلك بأشبع من هذا في باب المعرب والمبني ، ان شاء الله
تعالى .

ثم قال : (والتصرف) . (٧)

يريد بالتصرف هنا اختلاف الأبنية بحسب الأزمنة ، وموافقتها
لها ، لا بد من ذلك ، وبيان ذلك أن التصرف وعدمه في استعمال النحاة

-
- (١) قوله " مخبر عنه في " طمست في " ح " .
(٢) " أو على الحرف " مطموسة من " ح " .
(٣) انظر في ذلك رصف المياني : ٤٥٣ ، والجنى الداني : ٣٤٩ .
(٤) مطموسة في " ح " .
(٥) الجمل : ٠٢ .
(٦) الكتاب : ١٣ / ١ .
(٧) الجمل : ٠٢ .

على ضربين : ضرب يختص بالأسماء ، وضرب يختص بالأفعال ، فيقولون :
الأسماء على ضربين ، متصرف وغير متصرف ، فالمتصرف ما استعمل على
وجهين فأكثر ، نحو زيد ، فانه يستعمل فاعلاً ، ومفعولاً ، وغير ذلك ، وغير
المتصرف ما اقتصر به على وجه واحد ، نحو : سبحان الله ، فانه لا يستعمل
الا منتصباً على المصدر ، بفعل غير مستعمل لإظهاره ، ونحو "أين الله"
فانه لا يستعمل الا مبتدأ ، ونحو "يا فل" و "يا هناه" و "يا لكاع" فانها
مخصوصة بالنداء ، ونحو "سحر" اذا كان مجرداً من يوم بعينه ، فانه لا يكون
الا ظرفاً .

ويقولون : الأفعال على ضربين ، متصرف وغير متصرف ، فالمتصرف
ما اختلف لفظه بحسب الزمان ، كضرب وقام وقعد (١) ، وغير المتصرف ما
استعمل على شكل واحد ولم يطاق لفظه ما يراد به من الزمان ، وجملته
ذلك خمسة أفعال : "عسى" ، و "نعم" ، و "بئس" ، و "ليس" وفعل
التعجب ، وأما "حبذا" فالصحيح أنه أسم ، وهو ظاهر مذهب سيبويه
والخليل (٢) ، وسيأتي الكلام فيه في باب ان شاء الله تعالى (٣) .

ثم قال : (وإِنَّمَا لم تجزم الأسماء لأنها متمكنة يلزمها حركة
(٤)
وتنوين) .

يحتمل أن يريد بهذا الكلام ، الأسماء التي لا تنصرف (٥) ، لأنها
لما حملت على الأفعال في منع الجر والتنوين لشبهها بها ، كان ينبغي أن
تجزم حملاً عليها ، فأجاب على (٦) امتناع ذلك بقوله : لأنها متمكنة يلزمها
حركة وتنوين ، فكأنه يقول : لو جازمت لتوالي عليها اخلال بحذف الحركة ،
للجزم ، واخلال بحذف التنوين ، لشبه الفعل ، وهذا إجحاف كثير . (٧)

-
- (١) معنى التصرف في الأسماء والأفعال ذكره ابن ابي الربيع في
البيسط : ١٨١ ، وتبدو استفادة ابن الفخار منه .
(٢) انظر الكتاب : ١٨٠/٢ . (٣) انظر ص
(٤) الجمل : ٢ .
(٥) في "الاصل" "تتصرف" بتائين وهو تصحيف .
(٦) في "ح" عن .
(٧) قال سيبويه : "وليس للأسماء جزم" لتمكنها ، وللحاق التنوين ،
فاذا ذهب التنوين لم يجتمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة"
الكتاب ١٤/١ وانظر شرح ابن عصفور : ١١٥/١ .

فان قلت : ومن أين يلزم التنوين الأسماء التي لا تنصرف.

فالجواب : أنها وان لم تكن منونة لفظا فانها في نية التنوين ،
ألا ترى أن الشاعر اذا اضطرَّ أظهر ما كان في النية ^(١) ؟ ولا يُفعل
ذلك فيه اذا كان بالألف واللام ؛ لأنه إذ ذاك ليس في نية تنوين أصلا . ^(٢)

ويحتمل أن يريد بذلك الكلام الأسماء المعربة مطلقا ، فتكون
علة امتناع الجزم من غير المنصرف ما تقدم ، وعلة امتناعه من المنصرف اذهاب
شيئين ؛

أحدهما : اذهاب الحركة ^(٣) للجازم .

والآخر : اذهاب التنوين بذهاب الحركة ^(٣) ، اذ كان التنوين
تابعاً للحركة ، واستبعد بعض المتأخرين ^(٤) أن يسأل عن الأسماء المنصرفة
لم لم تجزم ؟ وقال : هو خُلفٌ ، والجواب عنه تكلف لا يحتاج اليه ، لأن
المعاني قد استغرقتها الحركات الثلاث ، فالضمة دليل الفاعلية ، والفتحة
دليل المفعولية ، والكسرة دليل الاضافة ، ولا سبيل الى معنى رابع فيكون
الجزم دليلاً عليه .

قال : فان قلت : انما كان يكون الجزم بدل واحدة من
الحركات الثلاث ، فهو أيضاً خُلفٌ ، لأنه سوء ال عن مبادئ اللغات
فلا يلزم ، وليس لذلك عنده وجه ، الا أن يكون سوء ال عن الأسماء التي
لا تنصرف فقط ، لأنها لما أشبهت الأفعال ، أمكن أن يسأل عنها لم لم
تجزم ؟ فيكون الجواب ما تقدم .

وليس ما استبعده هذا المتأخر ببعيد ويلزمه الا يعلل شيئاً
من العربية ، بل يقول في ذلك كله : سوء ال عن مبادئ اللغات
وهو خُلفٌ ، وانما يقال : سوء ال عن مبادئ اللغات فيما لا يوجد له
وجه ، وأما اذا وجد له وجه مناسب فلا يقال فيه ذلك ^(٥) . هذا هو
التحقيق في ذلك والله أعلم .

-
- (١) انظر أمثلة ذلك في ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٢ وما بعدها . وقد
ورد أيضاً أن من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف .
(٢) ساقطة من " ح " . (٣-٣) ساقطة من " ح " .
(٤) هو ابن الطراوة انظر نتائج الفكر للسهيلى : ٩١ .
(٥) انظر : البسيط : ١٨٢/١ وما بعدها فقد استفاد منه كثيراً .

وقد قال سيبويه : قف حيث وقفوا ثم فسر ، اشارة الى مثل هذا .

وعلل بعض المتأخرين امتناع الجزم من الأسماء بأن جوازم الأفعال لا معنى لها في الأسماء ، وهذا ضعيف ، لأن الجزم فيها انما كان يكون بجوازم مغايرة لجوازم الأفعال ، لأنه قد ^(١) تقرر أن عوامل الأفعال خلاف عوامل الأسماء وبالعكس ، فالقول في ذلك ما تقدم . والله أعلم .

ثم قال : (وانما لم تخفض الأفعال ، لأن الخفض لا يكون الا بالاضافة) . ^(٢)

معناه أن الاضافة - التي يحل الثاني فيها من الأول محلل تنوينه - لا تصلح في الأفعال لأمرين .

أحدهما : أن الأفعال أدلة على الأحداث ، ولا يضاف الى الدليل ، الا اذا كانت دلالة مطابقة ، كزيد وعمرو ، وأما الفعل فدلالته على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة ^(٣) ، فلذلك لم ينزل منزلة المدلول عليه ، فلو أضفت الى الفعل لكنت قد أخبرت عنه ، اذ كانت الاضافة / خبرا في المعنى ، ١٧ ففيه من الفساد ما ترى .

والثاني : أن الاضافة الى الفعل منافية للغرض ، وذلك أن المقصود من الاضافة تخصيص الأول وتعريفه ، ولا يحصل شيء من ذلك بالاضافة الى الأفعال ؛ إذ ^(٤) كان مدلولها بالضمن نوعا ، وذلك النوع لا لفظه ، لأنه غير متصور ، لاستبهامه ، فالاضافة اليه مستحيلة ، اذ كان مجهولا غير محاط به ، والفعل هو الذي دل عليه ، فقد تناقض الأمر ، وكل واحد من هذين التعليين يتنزل عليه كلام أبي القاسم ^(٥) ، وتنزيهه على الأول أبين والله أعلم .

-
- (١) مكررة في " ح " . (٢) الجمل : ٠٢ .
(٣) هذا الدليل للاخفش ، انظر الايضاح للزجاجي : ١٠٩ ، وقد ضعف هذا الدليل ابن بزيرة بأن الأسماء أيضا أدلة على مدلولاتها وليست هي الشيء بعينه ، انظر شرح الجمل له : ٠١٦ .
(٤) كذا في كلتا النسختين ، والاوضح أن يقول : " أو تعريفه " ، لأن التعريف غير التخصيص . (٥) في " الاصل " " اذا " خطأ .
(٦) هذين التعليين ذكرهما ابن أبي الربيع انظر البسيط : ١٨٣ ، ١٨٤ ، وانظر نتائج الفكر : ٩٣ ، ٩٤ .

ثم قال : (لأن الأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه) (١)

هذا التعليل قاصر ، لأنه إنما يتناول الخفض الذي هو على طريقة الملك والاستحقاق ، ولا يتناول الخفض الذي يكون بالحروف ، فلما كان الأمر كذلك ، وجب أن يحمل كلامه على أنه أجاب عن موضع السؤال ، وهو أن الأفعال المضارعة للأسماء قد أضيف إليها أسماء الزمان ، ولم تخفض كقولـه سبحانه : * هذا (٢) يوم ينفع الصادقين صدقهم * فانفصل (٣) بما تقدم ، وقد كان يمكن أن يحمل قوله : " لأن الخفض لا يكون إلا بالاضافة - على اطلاقه ، فيكون حينئذ شاملاً للاضافتين ؛ الاضافة بالأسماء والاضافة بالحروف ، لولا قوله بعد ، " لأن الأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه " لكن يمكن أن يكون قد خص أحد قسمي الاضافة بالتعليل ، وأضرب عن الآخر ؛ لبيان امتناع ذلك فيه ؛ إذ كان اتصال الحرف الجار بالمجرور أشد من اتصال المضاف بالمضاف اليه مع أن الحرف يستدعي ما يتشبه (٤) به ، والفعل لا يتحمل الزيادة لثقله ، فلما كان امتناع الاضافة بالحروف الجارة متضحاً بينا أعرض عن التنبيه عليه ، ونبه على (٥) الأخرى . فتأمل هذه المآخذ فانها حسنة ان شاء الله .

وأما " الهاء " من " تستحقه " فتحتمل أن تعود على " شيئاً " (٦) ويحتمل أن تعود على الملك المفهوم من " تملك " ، والأول أوجه من أربعة أوجه .

أحدها : أن " شيئاً " أقرب اليه .

والثاني : أنه ملفوظ به ، ومراعاة الأقرب والملفوظ به أولى من مراعاة الأبعد وغير الملفوظ به .

-
- (١) الجمل : ٢ .
(٢) ساقطة من " ح " والاية من سورة المائدة : ١١٩ .
(٣) في " ح " ، " فالفعل " وهو تحريف .
(٤) في هامش الاصل من نسخة أخرى " يتشبه " وهو تحريف .
(٥) في " الاصل " " عن " والأولى ما أثبت من " ح " .
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٥ .

والثالث : أن الكلام حينئذ يفهم أن الاضافة تكون على وجهين ، على جهة الملك ، نحو غلام زيد ، ودار عمرو ، وعلى جهة الاستحقاق ، نحو حصر المسجد ، وباب الدار ، ولو أعدت الضمير على مدلول " تملك " لم يعد الكلام إلا إضافة واحدة ، إن التقدير حينئذ لا تملك شيئا ولا تستحق أن تملك شيئا (١) ، وقد تقرر أن الاضافة تكون على ذينك الوجهين المذكورين ، فالإشارة اليهما أولى .

الرابع : أن عودة الضمير على مدلول " تملك " يصير ما اتصل به توكيدا ، إذ كان الفرض حاصلًا دونه ، وحمل الكلام على التأسيس إذا أمكن ، أولى من حمله على التأكيد (٢) .

وهذا الوجه الرابع فيه نظر ، وذلك أن قوله : " لأنها لا تملك شيئا " لا يستلزم نفي استحقاق الملك عنها ولا بد ، ألا ترى أنك تقول : زيد لا يملك شيئا وهو أهل أن يملك ، وتقول ذلك فيه ، وليس أهلا للملك ، فلما كان قوله : " لأنها لا تملك شيئا " يحتمل هذين الاحتمالين استظهر على رفع أحدهما بقوله : " ولا تستحق أن تملك " ، فلم يكن توكيدا ، كما قال بعض الشراح ، وإذا لم يكن توكيدا كان عده في جملة الترجيحات غير مستقيم . والله أعلم .

فصل : اختار بعض المتأولين ، أن يكون الضمير من " تستحقه " للملك المفهوم من " تملك " ، كأنه قال : لا تملك شيئا ، ولا تستحق أن تملك ، وإنما ذهب إلى ذلك ، لأن عودته على قوله : " شيئا " تعطى نفي الاستحقاق عن الأفعال ، حتى كأنه قال : لا تملك شيئا ولا تستحق شيئا على الإطلاق ، وهذا غير مستقيم ، لأنها تستحق أحكامها الخاصة والمشاركة ، كالبناء ، والأعراب ، والتصرف ، وغير ذلك من أحكامها ، وإذا كان الضمير للملك المفهوم من " تملك " توجه النفي على الملك بانفراده ، وذلك مستقيم فكان أولى .

-
- (١) في " ح " ذلك الشيء .
(٢) هذه الأربعة الأوجه ذكرها بن أبي الربيع في البسيط : ١٨٥ وما بعدها .
(٣) من قوله : " وهذا الوجه الرابع " إلى نهاية الباب ساقط من " ح " .

والجواب عن هذا الالزام : أن معنى قوله : " لا تملك شيئاً ولا تستحقه " ؛ أي لا تملك شيئاً على حد ما تملكه الأسماء ، ولا تستحق شيئاً على حد ما تستحقه الأسماء^(١) ، وذلك أن إضافة المالك تتضمن الاخبار عن المضاف اليه ، بأنه يملك المضاف ، وإضافة الاستحقاق تتضمن أيضاً الاخبار على المضاف اليه بأنه يستحق المضاف ، والأفعال لا يتصور الاخبار عنها على وجه من زينك الوجهين ، واليه الإشارة بقوله : ولا معنى للاضافة إلى الأفعال والله أعلم .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١١٥ / ١ .

/ باب معرفة علامات الاعراب

الكلام على هذه الترجمة من وجهين :
أحدهما : فيما يجوز في " معرفة " .
والثاني : في اضافة " علامات " الى " الاعراب " .
أما " معرفة " فيتصور تنوينها و اضافتها .

أما اضافتها فبينة ، وأما تنوينها فمع نصب " العلامات " ورفعها ،
فأما النصب فعلى المفعول به ، والتقدير : باب أن تعرف علامات الاعراب ،
نظير قوله تعالى : * أو اطعم في يوم ذي مسغبة * يتيما * (١) والمصدر
المنون ينصب اتفاقاً (٢) ، وهل يضر فيه الفاعل أو يحذف معه ؟ قولان ،
كلاهما صحيح في القياس ، وبسط ذلك في موضعه .

وأما رفع " العلامات " فعلى المفعول الذي لم يسم فاعله ، تقديره :
: باب أن تعرف علامات الاعراب ، وهي مسألة خلافية ، فالفارسي يجيز
تقدير المصدر بأن وفعل المفعول (٢) ، وابن أبي العافية (٣) يمنع
ذلك ، ولعل ذلك يذكر بعد ، ان شاء الله تعالى .

وأما اضافة " العلامات " الى " الاعراب " فان بيان ذلك ثان
عن معرفة الاعراب ، وقد تقدم أن فيه قولين :
أحدهما : أن الاعراب عبارة عن الحركات التي في أواخر الكلمات
المعربة وما في حكمها .

والثاني : أن الاعراب وصف يلحق الكلمة المعربة ، وهو كونها مرفوعة
أو منصوبة أو مخفوضة ، والحركات أمارات على ذلك .

-
- (١) سورة البلد : ١٤ .
(٢) الكتاب : ١٨٩/١ - ١٩٠ ، والايضاح : ١٥٥ .
(٣) ابن أبي العافية هو : محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن
خليفة الأزدي أبو بكر الكندي شيخ فقيه أديب بارع عارف
بالعربية واللغة ، كتب عن بعض الولاة بمالقة سمع عن أبي بكر
ابن العربي وغيره وأخذ عنه ابناء حوط الله وغيرهم وقد تنسك
وانقطع للأعمال الخيرة توفي سنة ٦٤٣ ، أو ٦٤٤ وكان مولده سنة
٥٠٧ ، الذيل والتكملة : ٣٤٩/٦ ، بغية الوعاة : ١٥٤/١ .

فعلى هذا القول الثاني لا اشكال في اضافة العلامات الى الاعراب،
لأنه أضاف الشيء الى غيره .

وأما على القول الأول ، فالاعتراض وارد عليه (١) ، لأنه قد أضاف
الشيء الى نفسه ؛ إذ كانت العلامات عبارة عن الاعراب والإعراب عبارة عن علامات ،
والشيء لا يضاف الى نفسه .

والجواب عن ذلك من وجهين :

أحدهما : أن يكون من باب اضافة العام الى الخاص ، ألا ترى
أن لفظ " علامات " ينطلق في استعمال النحاة على أشياء متعددة ، منها
علامة التصغير ، ومنها علامة التكسير ، ومنها علامة البناء ، ومنها علامة التأنيث ،
ومنها علامة الاعراب ، ومنها علامة التثنية ، وعلامة الجمع الذى على حدها ،
فاضافة العلامات الى الاعراب من حيث قصد رفع هذا الاشتراك ، بمنزلة
قولهم : عرق النساء ، ودقيق الحواري .

والثاني : أن غرضه بيان أنواع كل من أنواع الإعراب ؛ إذ كان
الاعراب جنسا للرفع والنصب والجر والجزم ، وكل واحد من هذه الأربعة
جنس لما تحته ، فتكون العلامات على هذا التنزيل ، واقعة على أنواع
نوع الاعراب ، فكأنه قال : باب معرفة أنواع الرفع ، وأنواع النصب ، وأنواع
الجر ، وأنواع الجزم ، فأضاف العلامات الى الاعراب ، من حيث قصد
بها أنواع نوع الاعراب ، والله أعلم . (٢)

ثم قال : (لرفع أربع علامات ، الضمة والواو والألف والنون) . (٣)

أما الضمة فيرفع بها أربعة أنواع :

أحدها : الاسم المفرد ، كزيد وعمرو ، وعبدالله .

والثاني : جمع التكسير وهو ما تغير فيه بناء الواحد ، بزيادة
كثوب وأثواب ، أو نقصان كمثل ومثل ، وكتاب وكتب ، أو بزيادة ونقصان
كغيف ورغفان ، أو بتغيير حركة ، لفظا ، كسقف وسقف ، أو تقديرا كالغُلُك في

(١) " عليه " ساقطة من " ح " .

(٢) هذان الوجهان ذكرهما ابن أبي الربيع في البسيط : ١٨٧ .

(٣) الجمل : ٣ .

في جمع الفلک ، وبسط ذلك في آخر الكتاب ان شاء الله .

والثالث : الجمع الموءنث السالم : وهو المجموع بالالف والتاء
المزيدتين ، كالمهندات ، والزينات ، والطلحات .

والرابع : الفعل المضارع الذى لم يلحقه من آخره شيء ، كيضرب
ويذهب .

وأما الواو فيرفع بها نوعان :

أحدهما : الجمع المذكر السالم كقولك : الزيدون والعمرون ،
والجارى مجراه ، كقولك عشرون وثلاثون .

والثاني : الأسماء الستة : وهي أخوك ، وأبوك ، وفوك ، وذو
مال ، وهنوها ، وحموها ، وانما أسقط أبو القاسم منها "هنوها" ، لقلّة
استعماله بالحروف ، ولكثرة استعماله معربا بالحركات ، كيد ودم ، وفي
التثنية والجمع الذى على حدها .

وفي الأسماء / الستة اختلاف سياىي بيانه في آخر الباب ١٩
ان شاء الله تعالى .

وأما الألف فيرتفع بها نوع واحد ، وهو الاسم الثنى خاصة ،
كقولك : الزيدان والعمران .

وأما النون فيرفع بها كل فعل مضارع لحقه من آخره ألف اثنين ،
أو (١) واو جمع ، أو ياء مؤنث (٢) ، كقولك : يضربان ، ويضربون ،
وتضربين يا هند .

ثم قال : وللنصب خمس علامات : الفتحة والألف والياء
والكسرة وحذف النون (٣) .

أما الفتحة فينصب بها ثلاثة أنواع :

-
- (١) في "ح" "وواو" .
(٢) في "ح" "تأنيث" .
(٣) الجمل : ٤ .

أحدها : الاسم المفرد .

والثاني : جمع التكسير ، وقد تقدم بيانه .

والثالث : الفعل المضارع الذى لم يلحقه من آخره شيء . (١)

وأما الألف فينصب بها نوع واحد : وهو الأسماء الستة المذكورة

قبل .

وأما الياء فينصب بها نوعان :

أحدها : التثنية .

والثاني : الجمع المذكر الذى على حدها ، والجاري مجراه ،

وقد تقدم .

وأما الكسرة فينصب بها الجمع الموءنث السالم خاصة .

وأما حذف النون فينصب به الفعل المضارع الذى رفعه بثباتها ،

وقد تقدم بيانه .

ثم قال : (وللخفض ثلاث علامات : الكسرة والياء والفتحة) . (٢)

أما الكسرة فيخفض بها ثلاثة أنواع .

أحدها : الاسم المفرد المنصرف ، كزيد وعمرو .

والثاني : جمع التكسير المنصرف كالزيود والمهنود .

والثالث : الجمع الموءنث السالم ، كالمهندات والطلحات . (٣)

وأما الياء فيخفض بها ثلاثة أنواع :

أحدها : التثنية .

والثاني : الجمع الذى على حدها .

والثالث : الأسماء الستة .

وأما الفتحة فيخفض بها الاسم الذى لا ينصرف ، وهو ما فيه

سببان من الأسباب المانعة من الصرف ، أو ما يقوم مقامهما . وسيأتي

استقصاء ذلك في باب ان شاء الله .

(١) تنصب الفتحة الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب أو كان معطوفا

على منصوب .

(٢) الجمل : ٤ .

(٣) في " الاصل " الصالحات ، وما أثبت من " ح " ومن هامش " الاصل "

عن نسخة أخرى .

ثم قال : (وللجزم علامتان السكون والحذف) . (١)

أما السكون فيجزم به نوع واحد ، وهو : ما يرفع بالضمة ظاهرة من الأفعال المضارعة مطلقا .

وأما الحذف فيجزم به نوعان :

أحدهما : ما يرفع بالضمة مقدرة من معتل المضارع ، نحو : لم يخش ، ولم يفز ، ولم يرم .

والثاني : ما رفع منه بثبات النون ، نحو : لم يفعلا ، ولم يفعلوا ، ولم تفعلوا يا هند .

فالحاصل أن الأسماء المعربة على خمسة أقسام :

أحدها : الاسم المفرد وجمع التكسير ، فهذان يرفعان بالضمة ، وينصبان بالفتحة ، ويخفضان بالكسرة ان كانا منصرفين ، وبالفتحة ان كانا غير منصرفين .

والثاني : الجمع المؤنث السالم ، فهذا يرفع بالضمة ، وينصب ويخفض بالكسرة .

والثالث : الأسماء الستة ، وحكمها أن ترفع بالواو وتنصب بالألف وتخضع بالياء .

والرابع : التثنية ، وحكمها أن ترفع بالألف وتنصب وتخضع بالياء .

والخامس : الجمع المذكر السالم ، وحكمه أن يرفع بالواو ، وينصب ويخفض بالياء .

وتَحَصَّلَ أَيْضاً أَنَّ الْأَفْعَالَ الْمَعْرَبَةَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

أحدها : الصحيح الآخر الذي لم يلحقه من آخره شيء ، فهذا يرفع بالضمة ظاهرة ، وينصب بالفتحة ظاهرة ، ويجزم بالسكون .

والثاني : المعتل الآخر بالألف ، فهذا يرفع بالضمة مقدرة ، ويجزم بالحذف ، وينصب بالفتحة مقدرة . (٢)

(١) الجمل : ٤ .

(٢) في " ح " " وينصب بالفتحة مقدرة ، ويجزم بالحذف " تقديم وتأخير فقط .

والثالث : المعتل الآخر بالواو أو الياء ، فهذا يرفع بالضممة مقدرة ، ويجزم بالحذف ، وينصب بالفتحة ظاهرة. (١)

والرابع : ما لحقه من آخره ألفاثنين ، أو واو جمع (٢) ، أو ياء مخاطبة ، فهذا يرفع بالنون وينصب ويجزم بحذفها .

ثم قال : (وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء) . (٣)

انما قال : تسعة أشياء ، بعد أن قال : انها أربع عشرة علامة ، لأن بعضها مكرر ، وهي علامات النصب كلها ، ألا ترى أن كل واحدة منها في اعرابين ، فعدها أولا بأحكامها ، فكانت أربع عشرة علامة وعدها ثانيا بالفاظها فكانت تسعا .

مسألة : قوله : (وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء) .

مشكل من جهة دخول الحذف (٤) في عموم قوله : (تسعة

أشياء) وهي عدم الحرف ، والعدم عند أهل السنة ليس بشيء ، ومراد فله عند المعتزلة (٥) ، فكان بعض المذاكرين يقول : هذه نزعة إعتزالية .

والجواب : أنا لانسلم أن الحذف ها هنا عدم ؛ وبيان ذلك ،

أن علامة الجزم في قوله : لم يفز مثلا حذف الواو ، وذلك الحذف معنى موجود من حيث هو صفة فاعل موجود ، وهو الجازم ، ألا تراه متصفا بالحذف حال وجوده ؟ نعم الحرف المحذوف معدوم في الحال ، وأما الحذف فوصف قائم بالحذف ، فان قال قائل : لا أسلم اتصافه بالحذف مدة وجوده ، لأن الحذف انما وقع / في حال دخوله ، ولا يتصور امتداد الحذف ، لأنه ليس ما يمتد زمانه ، لأنه عرض مفرد ، والعرض المفرد لا يتصور بقاؤه زمانين .

(١) في " ح " وينصب بالفتحة ظاهرة ، ويجزم بالحذف " تقديم وتأخير فقط .

(٢) في " ح " " جماعة " . (٣) الجمل : ٥٦ .

(٤) يعني حذف حرف العلة من الفعل المجزوم .

(٥)

فالجواب : أنه وان كان كذلك ، فان هذا الجازم تحصل له التسمية بالحذف ، فيتصف بأنه حاذف ، اعتباراً بأن التماضى على الفعل جار مجرى ابتدائه ، كمن حلف ألا يلبس ثوبا ، أو لا يركب دابة ، وهو لا يس أو راكب ، فإن تماضى على اللباس أو الركوب كان كمتدىء ذلك ، والله أعلم .

فصل : اختلف النحاة في الأسماء الستة ، اذا كانت مفردة مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم ، على سبعة مذاهب .

أحدها : أنها معربة بحركاتٍ مقدرة في أواخرها ، وأتبع فيها ما قبل الآخر الآخر^(١) ، فأصل : جاء أخوك " أخوك " بفتح الخاء ، فأتبع الخاء الواو ، فصار في التقدير : أخوك " ثم حذف الضمة من الواو تخفيفاً فصار " أخوك " كما ترى ، وفي النصب : رأيت أخاك ، وأصله " أخوك " فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي الخفض : مررت بأخيك وأصله " مررت بأخوك " فأتبع الخاء الواو فصار " بأخوك " ، ثم حذفت كسرة الواو تخفيفاً ، فصار في التقدير " بأخوك " بواو ساكنة بعد كسرة ، فانقلبت لذلك " ياء " فصار " بأخيك " كما ترى .^(١)

الثاني : أنها معربة بالحروف ، على ظاهر كلام أبي القاسم ، وأبي علي في أول (" الايضاح ")^(٢) ، وهذا المذهب إن كان على معنى أن هذه الحروف علامات للاعراب ، أى علامات يُعرفُ بها استحقاقُ المعرب للاعراب ، من غير أن يكن في أنفسهم إعراباً ، فصحيح .

وان كان على معنى أنها اعرابٌ محض ، فغير صحيح من جهة بقاء " فيك " و " زي مال " على حرف واحد ، لأن الاعراب المحض زائد على الكلمة ، ولا يوجد اسم ظاهر معرب على حرف واحد غالباً^(٣) . وكان

-
- (١) هو مذهب سيبويه والفارسي وابن مالك وأبي حيان وابن هشام ، همع الهوامع : ١٢٤/١ ، وانظر المسألة في البسيط : ٣٨/١ .
(٢) الايضاح : ١٢ ، وهو أيضاً رأى قُطْرِبِ والفراء والزيادى وهشام الضرير ، أسرار العربية : ٢٣ ، وهمع الهوامع : ١٢٣/١ - ١٢٤ .
(٣) ويمثل هذا قتال ابن عصفور في شرح الجمل : ١٢١/١ ، والسيوطي في همع الهوامع : ١٢٤/١ ، وقال ابن الشجرى في الأملى : ٣٩/٢ : انه معدوم في الاسماء الظاهرة ، وذكر البرد في المقتضب ٣٧٥/١ : انه قد لحن كثير من الناس العجاج في قوله :
===

بعض المذاكرين يرد هذا المذهب أيضا بأمر آخر ، وهو : اختلاف علامة الاعراب على الكلمة الواحدة ، وذلك أنها في حالة الافراد معربة بالحركات ، وفي حالة الاضافة معربة بالحروف على هذا المذهب ، ولا نظير لذلك .

فأجيب بأنها في ذلك ، بمنزلة التثنية والجمع ، الذى على حد التثنية^(١) ، على سبيل التوطئة ، ألا ترى أن اعراب المفرد منها مخالف لاعرابها ؟

فأجاب : بأن الفرق بينهما أنه لما اختلفت معناهما اختلفت اعرابهما ، ألا ترى أن المفرد يدل على معنى مفرد ، فلما لحقته الزيادة صار يدل على معنيين أو معان ، فصارت علامة الاعراب اذ ذاك تابعة لهذا المعنى ؟ .

فأجيب : بأن كلامنا إنما هو في مجرد الألفاظ ، وعلامة الاعراب إنما هي أمر لفظي ، فقد يختلف المعنى ويتحد الاعراب ، كجموع التكسير مع واحدها ، فليس اختلاف المعنى موجبا لاختلاف الاعراب ، اذ لو كان كذلك لوجب أن يختلف اعراب كل ما يختلف معناه ، ولما لم يكن كذلك ، لم يكن فيما أورده هذا الراد كبير دليل ، وهذا واضح ان شاء الله .

الثالث : أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف ، والحروف اشباع^(٢) ، فيكون اعرابها في حالتها افرادها واضافتها جاريا على أسلوب واحد ، وهذا المذهب غير مستقيم من وجهين :^(٣)

أحدهما : بقاء " فوك " و " ذومال " على حرف واحد ، على ما تقدم ، اذ الحرف المشبع زائد على الكلمة .

والثاني : أن الاشباع لا يكون الا في الشعر المبنى على الضرائر .

==== * خالط من سلمى خياشيم وفا * =====

وقال هو : انه ضرورة .

(١) في " ح " " الذى على حدها " .

(٢) اى أن الحركات لما أشبعت نشأت منها الحروف ، وهو رأى الهازني

والزجاج ، انظر شرح الرضي : ٢٧/١ وهمع الهوامع : ١٢٥/١ .

(٣) انظر هذين الوجهين في شرح الجمل لابن عصفور : ١٢٠/١

والبسيط : ١٩٤ ، وهمع الهوامع : ١٢٥/١ .

الرابع : أنها معربة بشيئين : بالحركات والحروف معا ، (١) ووجه ذلك أنه لما رأى الحركات والحروف تختلف باختلاف العامل على السبيل المعهودة في الاعراب المحض ، جعل ذلك اعرابا ، وهذا غير مستقيم من وجهين : (٢)

أجدهما : بقاء " فوك " و " زومال " على حرف واحد ، وان كانت النسبة حقيقية .

والثاني : عدم النظر ؛ لأنه لا يوجد ما يعرب باعرابين ؛ لأن المراد حاصل بأحدهما ، فلا معنى لتكلف ما لا يحتاج إليه .

الخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الآخر ، منقول من الآخر (٣) ، اعتباراً باختلافها بحسب العامل ؛ ولأن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، وهذا غير مستقيم ، فان نقل حركات الاعراب مخصوص بالوقف ، ولا يكون الى متحرك ، وليس ذلك هنا ، فكان غير مستقيم . (٤)

السادس : أنها معربة بالتغير والانقلاب ، ووجه ذلك أن التغير / (٥) والانقلاب صفة محلها لام الكلمة ، فصار ذلك بمنزلة الحركة في الدال من " زيد " مثلاً .

ويرد على هذا الخروج عن النظائر ، إذ ليس في المفردات ما يعرب هكذا .

السابع : سمعت بعض الأشياخ يحكيه عن ابن الطراوة ، وذلك أنه جعل الاسماء الستة على قسمين : قسم يعرب بالحروف ، وذلك أربعة أسماء : أخوك ، وأبوك ، وحموك ، وهنوها .

-
- (١) نسبة البرد في المقتضب : ١٥٣/٢ ، وابن الانباري في الإنصاف : ١٧ ، والرضي في شرح الكافية : ٢٧/١ للكوفيين . وينسب للكسائي والفراء انظر امالي ابن الشجري ٤٠/٢ ، وهمع الهوامع : ١٢٥/١ .
- (٢) انظر البسيط : ١٩٤ .
- (٣) صاحب هذا الرأي هو الربيعي . انظر شرح الرضي : ٢٧/١ ، وشرح ابن يعيش : ٥٢/١ ، ومنهج السالك : ٧ ، وهمع الهوامع : ١٢٥/١ .
- (٤) انظر البسيط : ١٩٤ .
- (٥) من هنا في نسخة الاصل سقط ترقيم صفحتين ، ووضعت أرقامهما لما بعدهما .

وقسم يعرب بالحركات مقدرة في الحروف ، وذلك فوك ، وذومال ،
وإنما فعل ذلك من قِيلَ أَنَّهُ لو جعل هذين معربين بالحروف ، كالقسم
الأول ، للزم بقاؤهما على حرف واحد ، وليس ذلك في القسم الأول .

والجواب : أن هذه دعوى لا دليل عليها ، والأولى في هذا
الحرف أن يكون من أصل الكلمة ، والزيادة على خلاف الأصول ^(١) ، وهذه
الأسماء من باب واحد ، فاجراؤه ها كلها على أسلوب واحد واجب ، وهو
الصواب ان شاء الله .

والصحيح من هذه الأقوال ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ^(٢) ،
ونصُّ أبي علي في النصف الثاني من " الايضاح " ^(٣) ، وإنما أتبع فيها ما
قيل الآخر ، الآخر اشعاراً بأن هذا الحرف المتبع لما بعده قد كان محل
اعراب في حالة الافراد ، ولهذا النحو نظائر ، قالوا : أنا أجوءك ^(٤) ، في
أجيئك ، ومثله أيضاً : ابنم ، وابتنماً ، ^(٥) ، فان قلت : انما
ينطبق هذا التوجيه على غير " فيك " و " ذى مال " ، ألا ترى أن الفاء
من " فيك " والذال من " ذى مال " لم يكونا قط حرفي اعراب ، فما وجه
الاتباع فيهما ؟

فالجواب : أن وجه ذلك مجرد الحمل على نظائرها ، لأنها
كُلُّها من باب واحد ، فوجب أن تجرى كلها على أسلوب واحد ، والله أعلم .

فصل : في أوزان هذه الأسماء ولفاتها .

أما أوزانها فهي كلها فعل كجمل ، الا فوك ، اتفاقاً ، وذومال
عند الخليل ^(٦) ، واستدل سيبويه على ذلك بأمرين : أحدهما الجمع

-
- (١) في " ح " " الوصول " . (٢) انظر الكتاب : ٣٥٩/٣ .
(٣) انظر التكملة للفارسي : ٢٣٤ ، ٢٥٠ . وانظر أيضاً أمالي ابن
الشجري : ٤١/٢ .
(٤) انظر الكتاب : ١٤٦/٤ ، ٢٧٣ .
(٥) التكملة لابي علي الفارسي : ٢٣٤ ، وأمالي ابن الشجري : ٤٠/٢ .
(٦) " ذو " عند الخليل " ذو " بتشديد الواو على وزن فعمل
بسكون العين الكتاب : ٢٦٣/٣ وانظر شرح السيرافي :

على أفعال ، و (١) الثاني تحرك الاوّل منها بالفتح (٢) ، فالجمع على أفعال يمنع أن يكون فعلاً كَسَّرَ ، وتحرك الاوّل بالفتح يمنع أن يكون فعلاً كَقَفَلَ ، أو فعلاً كَحَمَلَ ، فلم يبق الا أن يكون فعلاً كجمل ، أو فعلاً مثل كَتَفَ ، أو فعلاً مثل عَضُدٍ ، والاوّل أكثر من هذين ، لكون الفتححة أخف الحركات .

وقد استدل سيبويه على أن " هنا " فعل كجمل ، بقولهم : هنوك ، كما أن استا فعل ، لقولهم : أَسْتَاهُ ، قال : فان قيل : لعله فعل أو فعل ، فان الدليل على ذلك قولهم : سه ، ولم يقولوا : سه ولا سه (٣) ، فهذا سيبويه قد استدل على أن أَسْتَاهُ فعلٌ بأمرين : بالجمع على أفعال ، ويفتح الاوّل ، فلما رأى اشتراك فعل ، وفعل ، وفعل في هذا الجمع احتاج الى دليل آخر ، يزيل هذا الاشتراك ، فاستدل بفتح أوله .

فأما فوك ، فهو فعل ، كحوض لقولهم : أفواه ، لأن فعلاً المعتل العين يكسر على أفعال (٤) والحركة لا يقدم عليها الا بدليل ، لأنها زيادة على الحرف (٥) .

وأما زومال فاختلف فيه سيبويه والخليل ، فذهب سيبويه الى أنه فعل كجمل ، واستدل على ذلك بقولهم : زواتا مال كما يقال : أبوان ، وآب فعل (٦) ، على ما قد سنا .

وأضطرب المتأخرون في وجه الدليل من قولهم : ذواتا مال فقال بعضهم : تحرك العين في التثنية يدل على تحركها في المفرد (٧) ، لأن التثنية لا يتغير فيها عين مفردها ، ولو كانت العين ساكنة في المفرد ، بحكم الاصل ، لكانت ساكنة في التثنية ، فكنت تقول : زيتا مال ، والاصل : زيتا مال ، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون ، فوقع الادغام .

-
- (١) الواو سا قطة من " ح " .
(٢) الكتاب : ٢٦٤ / ٣ - ٢٦٤ .
(٣) الكتاب : ٢٦٤ / ٣ .
(٤) الكتاب : ٢٦٣ / ٣ نقلا عن شرح السيرافي .
(٥) انظر هامش (١) من الكتاب : ٢٦٣ / ٣ .
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٤ / ٢ .
(٧) انظر شرح ابن عصفور : ٣١٤ / ٢ .

وقال بعضهم : ليس في هذا دليل اذ يمكن أن تكون حركت في
التثنية اعتبارا بأنسها بالحركة في المفرد ، لأنها لما حذفت لام الكلمة
انتقل الاعراب الى العين ، فصارت متحركة في النية ، كما أن يدا ودا لما
اضطر الشاعر الى رد لامها تركهما متحركين ، لاستعمالهما في الكلام (١) ،
كما قال : (٢)

يديانٍ بالمعروفِ عند محرقٍ
قد تمنعانك أن تضام وتضهدا
وقال الآخر : (٣)

ولو أنا على حجرٍ نُبحننا
جرى الدميان بالخبر اليقين
ويد ودم ، فعل بسكون العين ، ولكنهما لما أنسا بالحركة في
المفرد تركا على حالهما لئلا يكون زوال الحركة نقضا لما قصدوا من تقوية
الكلمة ببرد لامها ، لأن حذف الحركة تضعيف لها ، وهذا أصل من أصول
سيبويه في باب النسب فإن النسب عنده إلى يد ودم وغد ونحوها عند رد
اللام : يدوي ودموي / وغدوي ، بتحريك العين ، لكونها أنست بالحركة
قبل النسب ، فبقى عليها ذلك الحكم . (٤)

وقال بعضهم : هذا (٥) استدلال صحيح ؛ لأنه لو كان " ذو"
فعلا بسكون العين ، لقل في التثنية : ذيتا مال بالادغام ، كما تقدم ،

-
- (١) انظر امالي ابن الشجري : ٣٤/٢ - ٣٥ .
(٢) في " الاصل " " كذلك قال " . والبيت لم اقف له على قائل وهو
في النصف : ٦٤/١ وأمالي ابن الشجري : ٣٥/٢ والتبصرة
: ٥٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٥١/٤ ، ١٥٢ ، ٨٣/٥ ،
٥/٦ ، ٥٦/١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٤٠/١ والخزانة :
٣٤٧/٣ ، ويروى برواية أخرى وهي :
* يديان بيضاوان عند محلم *
(٣) البيت أورده ابن دريد في المجتنى ٩٨ ضمن ثلاثة أبيات لعلي
ابن بذار السلمي ، وهو في المقتضب : ٢٣١/١ ، ٢٣٨/٢ ،
١٥٣/٣ ، والنصف : ١٤٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٤/٢ ،
والانصاف ٣٥٧ ، والتبصرة : ٥٩٩ ، ٧٨٣ وشرح الجمل لابن
عصفور : ١٤٠/١ ، والخزانة : ٣٤٩/٣ ، وينسب الى الفرزدق ،
والأخطل ، والمثقب وليس في روايتهم .
(٤) الكتاب : ٣٥٨/٣ ، وانظر التكملة للفارسي : ٢٥٠ .
(٥) في " ح " هو .

ولا يقال : انها أنست بالحركة في المفرد ، لأن تلك الحركة مقدره غير ملفوظ بها ، بخلاف حركة يد ، ودم ، فانها ظاهرة ملفوظ بها ، وليست الظاهرة كالمقدرة ، ، الظاهرة تثبت في بابي التثنية والنسب لقوتها ، والمقدرة لا تثبت لضعفها ، فالحرف المقدر فيه الحركة بمنزلة الحرف الذي ليست فيه حركة ، فاذا حصل الفرق بين الحركتين صح الاستدلال على أن " ذو " فعل بتحريك العين في التثنية .

وَعَلَّقْتُ عن بعض الأشياخ ، أن قول هذا القائل ، من تفريقه بين الحركتين مردود من غير احتياج الى دليل ، فانه قد تقرر عند علماء العربية أن الحركة الظاهرة والمقدرة في الحكم سواء ، ومما يقطع بأن الحركة المقدره كالحركة الظاهرة قولهم في النسب إلى شاة : شاهي ، وذلك أن شاة فَعَلَةٌ ، على وزن جَوْزَةٍ ، وأصلها شَوْهَةٌ ، فحذفت اللام ، وهي هاء ، بدليل شياه في الجمع ، فبقي في التقدير : شوهة ، فحركت العين بالفتح ؛ لأن هاء^(١) التأنيث تطلب بفتح ما قبلها ، وانقلبت الفاء فصار شياه ، فاذا نسبوا اليها ردا واللام ، وتركوا العين في نية الحركة ؛ لأنها قد أنست بها ، والدليل على أن الحركة باقية في النية قولهم : شاهي ، لأن حرف العلة لا ينقلب الفاء ، إلا إذا كان متحركاً لفظاً أو نية ، ولا ينقلب إذا كان ساكناً لفظاً ونية غالباً ، ولو لم يكن في نية الحركة لقالوا : شوهي ، وهذا لازم على قول أبي الحسن ، حيث أصل مذهبه رد الشيء في هذا النحو الى أصله عند رد ما حذف^(٢) منه .

فاذا بطل ما قال هذا القائل ، لم يستقم رده على من قال : إنما حركت " ذو " في التثنية ، لأنها أنست بالحركة في المفرد ، وإنما يبطل قوله بأمر آخر ، وهو أن يقال : تحرك العين في التثنية انما هو بحكم الأصل ، ولو كان أصلها السكون لكانت مدغمة على ما تقدم .

فان قال : لعلها انما تثبت حركتها ، على حد ثباتها فسي يديان ، ودميان ، للأنس بهما ، وهما فعل بسكون العين .

(١) في " ح " " تاء " .

(٢) انظر مذهب الأُخفش في المقتضب : ٨٥ / ٢ ، والتكملة للفارسي :

٢٥٠ ، ورسالة الملائكة : ١٦٣ .

فالجواب أن يديان ودميان محمولان على الشذوذ ، وكان حقهما أن يكونا ساكني العين ، يديان ودميان ، ولا يعتبر في التثنية الأنس بالحركة ، لأن حق التثنية أن يسلم فيها بناء واحدها ، إذا رُدَّ ما حذف منه ، فإذا كانا محمولين على الشذوذ لم يصح الاستدلال بهما ، وإنما يعتبر الأنس بالحركة في باب النسب ، وقد فرق سيبويه بين بابي التثنية والنسب ، فقال : ما يرد في التثنية وجب رده في النسب إذ لا يجوز غير ذلك .

قال : وإنما وجب رد الذاهب ، لأننا (١) رأينا النسبة قد ترد الذاهب الذي لا يعود في التثنية كقولك في يد : يدوي ، وفي دم : دموي ، وأن تقول : يديان ، ودمان ، فلما قويت النسبة على رد ما لا يرد في التثنية صارت أقوى من التثنية في باب الرد ، فلما ردت التثنية الحرف الذاهب كانت النسبة أولى بذلك (٢) ، فهذا سيبويه قد جعل باب النسب أقوى من باب التثنية ، لأن باب النسب باب تغيير ، وليس باب التثنية كذلك ، فلما حصل الفرق بينهما ، لم يكن في يديان ودميان دليل ، فتحصل من هذا كله أنها لم تحرك في التثنية لكونها أنست بالحركة التي كانت في المفرد . وإنما حركت بحركة الأصل ، فتأمل ذلك ، فإن فيه غموضا ، والله المستعان .

وأما الخليل فذهب الى أن " ذو " فعل كدلو ، والزجاج علس مذهب (٤) ، وحجة الخليل أن الحركة غير محكوم بها ، إلا بثبت ، ولم يقم عنده دليل على أن العين متحركة ، وذكر من يحتج له ، أن الاسم إذا حذف لامه ثم ثنى برد لامه تحركت (٥) العين ، وإن كان أصلها السكون ، كقولهم : يديان ، ويد عندهم فعل كظبي ، ولكنه لما حذف لامه وقع الأعراب [على الدال] (٦) ، ثم لما ردا المحذوف لم يسلبوا الدال الحركة ، وهذا احتجاج ضعيف ، وقد تقدم وجه ذلك .

وعندنا (٧) أن الذي حسن للشاعر بقاء الحركة مجاورتها في الحكم

-
- (١) في " ح " " لا نه " . (٢) في " ح " " فقوك " .
(٣) هذا القول بنصه للسيرافي انظر هامش الكتاب ٣/٣٥٩ .
(٤) انظر الكتاب ٣/٢٦٣ ، وانظر قول الزجاج في هامش الكتاب ، ٣/٢٦٣ نقلا عن شرح السيرافي .
(٥) في " الاصل " " بحركة " ، وفي " ح " " لحركة " وكلاهما غير مستقيم ولعل الصواب ما أثبت .
(٦) تكلمة من " ح " . (٧) في " ح " " وعنده " .

٢١ علامة التثنية؛ إذ يلزم أن يكون / ما قبلها مفتوحا، ولما كان رد اللام ضرورة لم يعتد به، وصار كالمعدوم حسا، وقد تقدم الفرق بين التثنية والنسب بما أوضح استدلال سيبويه، والله أعلم.

وأما لفاتها فمضبوطة على الترتيب:

فذو لفة واحدة، على حسب استعمالها.

وهنوك لفتان:

أحدهما: بتغيير^(١) الحروف، بالواو في الرفع، وبالالف في النصب، وبالياء في الجر.^(٢)

والثانية: النقص، كيد ودم.^(٣)

وأبوك: ثلاث لفات، اللتان في هنوك. والثالثة القصر^(٤)،

كعصاك.

وأخوك أربع لفات، الثلاث^(٥) التي في أبوك، والرابعة

تشديد الخاء.

وفوك: خمس لفات، أربع إذا كان بالميم، وهي فتح الفاء

مع حركات الميم الثلاث، وضمها معها، وكسرها معها، والرابعة إبتاعُ الفاء

الميم كعيني أبني وامري، والخامسة بلا ميم، بتغيير^(١) الحروف، بمنزلة

ذو.

وفي حموها ست لفات، أحدها بتغيير الحروف، بمنزلة ما تقدم،

والثانية القصر، كعصاك والثالثة النقص كيد ودم، والرابعة حموءك بمنزلة

قروءك، والخامسة: حموك بمنزلة دلوك، والسادسة: حموءك، بمنزلة

رشوءك، وهذا الترتيب المذكور إنما هو على اللغات المشهورة فيها^(٧)،

وفيها غير ذلك.

(١) في "ح" "بتغيير".

(٢) حكى هذه اللغة سيبويه عن بعض العرب. الكتاب: ٣/٣٦٠.

(٣) هذه هي اللغة الفصيحة، وهي بعد حذف اللام تعرب بالحركات

على العين. انظر شرح الجزولية للابذي: ١٥٩/١، وهمع الهوامع

: ١٢٨/١. رهر: (٤) انظر همع الهوامع: ١٢٨/١.

(٥) في "الأصل" "الثلاثة" وهو متجه.

(٦) يعني أن تكون عينها ساكنة، ولا ميم همزة.

(٧) انظر هذه اللغات في شرح الجزولية للابذي: ١٥٨-١٥٩.

فصل : وأما التثنية والجمع على حدها ، فاختلف فيها على ست مذاهب :

أحدها : أنهما معربان بالحروف^(١) ، ورد بثلاثة أوجه :
أحدها : وجود هذه العلامة في غير معرب ، وهو قولهم فسي
العدد : اثنان ، ثلاثون ، أربعون ، ولو كانت علامة اعراب لم توجد
الا في معرب ، فوجودها في غير معرب دليل على أنها ليست علامة
اعراب .

والثاني : أن جعلها علامة اعراب يؤدى الى أن يكون الحرف
الواحد دالا على معنيين في حال واحدة ، وهو مناف للوضع ، وفي
هذا نظر ، لأن " أم " المنقطعة دالة على معنيين في حال واحدة ، وذلك
قولهم : "إنها لإيل أم شاء"^(٢) ، معناه انها لا بل بل أهى شاء ،
فقد دلت " أم " هذه على معنى " بل " ومعنى الهمزة .

الثالث : أن علامة الاعراب لا يسقط المعنى بسقوطها ، كقولك :
رأيت زيدا ، اذا وقفت ، فمعناه موقوفاً عليه ، وغير موقوف عليه سواء ، وعلامة
التثنية لو سقطت لسقط المعنى بسقوطها ، فدل ذلك على أنها ليست
علامة اعراب لخروجها عن النظائر ، وفي هذا أيضا نظر ، لأن فساد المعنى
بسقوطها ليس من حيث هي علامة اعراب ، انما ذلك من حيث هي علامة
على ذلك المعنى الساقط بسقوطها .

المذهب الثاني : أنهما معربان بالانقلاب وعدم الانقلاب^(٣) ،
والألف انما سيقت لمجرد التثنية والواو لمجرد الجمع ، وثبوت الحرفين
علامة الرفع ، وهو أول أحوال الاسم ، وانقلابهما الى الياء علامة الخفض والنصب ،
فالحرف محل لهذا المعنى ، كما أن الدال من زيد مثلا محل^(٤) للحركة ،
والمسألة من باب اجراء المعنى مجرى العين^(٥) ، ولا يعترض هذا

-
- (١) هو مذهب الكوفيين ، وقطرب ، والزجاج ، والزجاجي ، وابن مالك ،
وغیره ، انظر : الايضاح في علل النحو : ١٣٠ ، وهمع الهوامع
١٦١ / ١ وانظر التذييل والتكميل ٨٤ / ١ ب .
- (٢) هذا القول في الكتاب : ١٧٢ / ٣ .
- (٣) هو مذهب المازني والحرمي ، واختاره ابن عصفور : التذييل والتكميل
١٤٤ / ١ ب ، وهمع الهوامع : ١٦٢ / ١ .
- (٤) في الاصل " محلا " . (٥) انظر التذييل والتكميل : ٨٥ / ١ أ .

بجعل العدم علامة اعراب ، لأنه لا يستحيل فيه ذلك ، انما يستحيل أن يكون عاملاً على طريقة أهل السنة ، وانما يعترض بأنه لو كان ذلك الحرف انما سيق لمجرد التثنية أو الجمع لوجب ألا تغيره العوامل ، لأن حرف المعنى تلزم سلامته من تغيير العوامل ، لأن المحافظة على معنى التثنية والجمع أولى من المحافظة على ما يحدثه العامل ، لأن ما يحدثه العامل يفهم من التركيب غالباً ، كالأسماء المبنية والمنقوصة والمقصورة ، فكان يجب على هذا أن يكون ذلك الحرف كألف حبلئ ، وسكرئ ، محلاً للحركة . والله أعلم .

(١)

المذهب الثالث : أنهما معربان بحركات مقدرة في حروف العلة ، وهذا غير مستقيم لشبوت الياء فيهما في حالة النصب والخفض ساكنة ، ولو كانا محلي إعراب لوجب انقلابهما (٢) في التثنية ألفاً لتحركهما ، وأنفتاح ما قبلها ، ولوجب ظهور الفتحة فيها في الجمع في حالة النصب ، على المعهود في حركات الاعراب ، لأن فتحة الاعراب في الياء غير (٣) مستقلة ، وأما انقلاب ألف " كلا " مع المضمر الى الياء مقدراً فيها الاعراب ، فعلى التشبيه بعلى ولدى ، بدليل اختصاص ذلك باضافتها الى المضمر غالباً (٤) ، وليست التثنية والجمع مشبهين بغيرهما ، فينقلب الحرف فيهما الى الياء ، وحكي / أن لزوم الألف لفة حارثية (٥) ، فعلى هذا تكون كألف ٢٢ حبلئ . والله أعلم .

المذهب الرابع : أن هذه الحروف ليست باعراب ولا حروف اعراب ، وانما هي دليل على الاعراب (٦) ، وهو ضعيف ، لأن هذا الاعراب المدلول عليه لا يخلو من أحد أمرين :

-
- (١) هو مذهب الخليل وسيبويه ، واختاره الاعلم ، والسهيلي
انظر الكتاب ١٧ / ١ ، والايضاح في علل النحو : ١٣٠ و والتذييل
والتكميل : ١ / ٨٦ أ و همع الهوامع : ١ / ١٦١ .
- (٢) في " ح " " انقلابها " . (٣) ساقطة من " ح " .
- (٤) في " الأصل " " غالب " خطأ .
- (٥) هذه اللفة لا تختص بالثنى وحده ، بل كل اسم فيه ياء ساكنة مفتوح ما قبلها تقلب ألفاً . انظر النوادر لأبي زيد : ٥٨ ، وهي لفة لكثير من العرب . انظر همع الهوامع : ١ / ١٣٣ .
- (٦) هو مذهب الأخفش ، والبيرد ، والمازني ، والزيادي ، انظر التذييل والتكميل : ١ / ٨٧ أ ، و همع الهوامع : ١ / ١٦١ .

اما أن يكون مقدراً في حرف العلة المسوق للتثنية والجمع، أو في الحرف الذى قبله، والاول باطل بانقلابه في حالتى النصب والجر، على ما تقدم، وصاحب هذا المذهب يسلم هذا، والثاني باطل أيضا بأن الحرف المتحرك لا يصح أن تقدر فيه حركة أخرى، لاستحالة^(١) حركتين في حرف واحد، وأيضا فان هذا القول يوءى الى سقوط المعنى المدلول عليه، لأن هذا القائل جعل علامتي التثنية والجمع دليلاً على الإعراب، والإعراب دليل على المعنى الذى هو الفاعلية والمفعولية والاضافة، فقد صارت العلامة دليلاً على الدليل، فأدى ذلك الى سقوط المدلول عليه، لأنه ان ذاك يصير غير مقصود، فكان ساقطاً والله أعلم.

المذهب الخامس: أن علامة التثنية والجمع حرف مد ولين غير معين، كمدة الانكار والتذكر، وتَشَكُّهُ أَلْفًا أو وَاوًا علامة الرفع، وتَشَكُّكُهُ ياء علامة النصب والخفض، وزعم من لقيناه من حذاق أشياخ سبته أنه أسعد لكلام سيبويه^(٢)، مع ثبوت النظر نصاً عن العرب، وهو ما ذكرناه من مدة الانكار والتذكر، فانها مدة مجهولة، تتعين بحسب ما قبلها، فكذلك علامة التثنية والجمع مدة مجهولة، يعينها العامل، فكونها على تلك الصورة هو علامة الرفع والنصب والجر، وهذا كله بناءً على أن التثنية والجمع الذى على حدها، لا وجود لهما قبل التركيب، وانما يوجدان مع العامل، لأن صورة حرف المد أثر العامل، ولا يصح^(٣) تقدم الأثر على المؤثر ضرورة، فاذا اعترض هذا المذهب بوجود هذه العلامة قبل التركيب في قولهم: اثنان، ثلاثون، اذا عدوا، قيل ذلك اتساع وخروج عن القياس، والحرف حينئذ بمنزلة الألف والواو في قولهم: قاما الزيدان وقاموا الزيدون، مجرد من^(٤) الوصف الزائد الذى أوجه العامل، وفيه بحث.

-
- (١) في "ح" "لاستحالة".
(٢) قال سيبويه: "واعلم أنك اذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف مد ولين، وهو حرف الاعراب غير متحرك ولا منون. الكتاب: ١٧/١.
(٣) في "ح" "لا يتصور".
(٤) في "ح" عن.

المذهب السادس : حكى لي عن بعض الأشياخ المتأخرين ، وهو أنها معرفة بهذه الحروف وهي مجتلبة للعامل ، وعلامة التثنية والجمع محذوفة لالتقاء الساكنين ، وبيان ذلك أنهما كانا قبل التركيب على لفظ المرفوع ، زيدان وزيدون ، فالألف والواو علامة التثنية والجمع ، فلما حصل التركيب جلب العامل علامة الاعراب حرف مد ولين ، لما تعذرت الحركة ، فصا رفي التقدير : قام (١) الزيدان والزيدون ، بألفين وواوين (٢) ، كما ترى ، فالأول من الألفين والواوين علامة التثنية والجمع ، والثاني علامة الاعراب ، فلما اجتمع ساكنان حُذِفَ الأول منهما ؛ لالتقائهما ، وهذا فيه نظر ، لأن التزام حذف هذه العلامة مناف للغرض بها ، وسيأتي بيان ذلك في بابه (٣) ان شاء الله تعالى .

(١) ساقطة من " ح " .
(٢) في " ح " " ووائين " .
(٣) انظر ص

باب الأفعال

الأفعال تنقسم بأقسام الزمان ، والأزمنة ثلاثة ، فالأفعال ثلاثة :
فعل ماضٍ : وهو ما وقع وانقطع ، وفعل مستقبل : وهو ما يقع بعد ،
وفعل حال ، وهو ما وقع ودام ولم ينقطع .

وذهب قوم إلى إنكار زمان الحال ، محتجين بعدم تصور الاخبار
عنه بكونه واقعا أو غير واقع ، فلا محسوس يشهد بوجوده ^(٢) ، وهذا
مذهب فاسد ، لما يلزم عليه من اثبات العالم في غير زمان موجود ،
وهو ^(٣) عين المحال .

وذهب آخرون إلى إنكار فعل الحال دون زمانه ، محتجين بأمرين :
أحدهما : أن الاخبار عنه في حال كونه حالا ، متعذر ، غير ممكن
الابعد صيرورته في حيز الماضي ، لأن زمان الحال غير متسع للاخبار
عنه . ^(٤)

والثاني : أن العرب لم تخصه ببناء ، ولو كان موجودا لكان
له بناء يخصه ، كالطرفين . ^(٥)

الجواب عن الأول : أن الحال في استعمال العرب إنما هي
على ما ذكرناه آنفا ، من أنها ما وقع ودام ولم ينقطع ، فالأخبار على هذا
عن فعل الحال في حال كونه حالا غير متعذر .

٢٣ / والجواب عن الثاني : أن العرب قد فعلت مثل ذلك
في كلامها ، مما لا يخالفون فيه ، وذلك أن " راحة " : هذا اللفظ يقع
على كثير من الأنواع ، تنفرد كلها بالتقيد لا بصيغة مفردة ، بل تقول :
راحة العنبر ، راحة المسك ، ونحو ذلك . ^(٦)

-
- (١) ساقطة من " ح " .
(٢) انظر المسألة في اصلاح الخلل : ١٨٠ .
(٣) في " ح " " وهذا " .
(٤) انظر اصلاح الخلل : ٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٢٧/١ .
(٥) الطرفان هما الماضي والمستقبل .
(٦) انظر الايضاح في علل النحو : ٨٧ .

فان قلت : فهلا انفصلت عن هذا بالأشياء المشتركة ، كالجون والعين .

فالجواب : أن كل مشترك له في كل محتمل لفظ يخصه ، كالأسود في أحد مدلوليه والابيض في الآخر ، وليس لفعل الحال لفظ يخصه لكن جاز ذلك ، اذ كان له في كلامهم نظير ، وهو ما ذكرناه قبل .

ثم قال : (وهو مبني على الفتح أبدا) .

يريد ما لم يتصل به ضمير رفع بارز ، وذلك في عشرة مواضع ، يبني منها على السكون في ثمانية مواضع . ضربت^(١) ، وضربنا ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، يجمعها ثلاثة ضمائر وهي : التاء والنون ، ونا ، ويبني منها على حذف النون في موضعين ، وهما : ضربا ، وضربوا .

قال سيبويه : لأنه كان في أصله بالنون ، وكذلك ينبغي أن يكون حملا للمبني على المعرب ، ألا ترى أن حذف النون في معرب الأفعال نظير الفتحة فيه^(٢) نحو : لن يضربا ولن يضربوا مع لن يضرب ، فكذلك حذف النون في ضربا ، وضربوا ، نظير الفتحة في ضرب ، وفي هذا الفعل سوء الان :

أحدهما : لم يبنى على حركة ، وأصل البناء السكون ؟

والثاني : لم خص بالفتحة دون الضمة والكسرة ؟

الجواب عن الأول : أما استحقاقه للحركة فلا مريم :

أحدهما : وقوعه موقع الاسماء في الصفة ، نحو قولك : مررت

برجل قام ، فقام في موضع^(٣) قائم .

والثاني : وقوعه موقع المضارع في الشرط ، كقولك : ان قام زيد

قام عمرو ، والمعنى : ان يقيم زيد يقيم عمرو ، فكان له بذلك مزية على

صيغة الأمر ، لأنها لا تقع في هذين الموضعين ، ولا في أحدهما .

(٢) في الأصل " في " .

(١) في " ح " " ضربته " .

(٣) في " ح " موضعه .

فان قلت : قد وجدنا صيغة الامر واقعة موقع المضارع ،

في قولك : أمرته بأن قم ، والأصل أمرته بأن يقوم . (١)

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنه على اضمار القول ، كأنه : أمرته بأن قلت له قم ،

فالواقع موقع المضارع انما هو الفعل الماضي دون فعل الامر ، على هذا التقدير .

والثاني : أن فعل الامر هنا ليس واقعا موقع المضارع ، بل هو

في موضعه ، وهو بنفسه صلة لحرف أن ، يدلك على ذلك مخالفة معناه في

هذا الموضع لمعنى المضارع ، بخلاف الشرط ، فان الماضي فيه على معنى

المضارع ، ألا ترى أن قولك : ان قام زيد قام عمرو ، على معنى : ان

يقم زيد يقم عمرو ؟ واذا قلت (٢) : أمرته بأن يقوم ، فان اللفظ المأمور

به غير منصوص عليه ، واذا قلت : أمرته بأن قم ، فاللفظ المأمور به

منصوص عليه ، فاقضى ذلك أن فعل الامر غير واقع موقع المضارع ، ولو كان

واقعا موقعه لكان على معناه ، فتأمل ذلك ، فانه بديع . (٣)

وأما اختصاص الفتحة فلكونها أخف الحركات ، ولوبني على ضمة

أو كسرة للزم فيه الخروج من ضم الى كسر في نحو : ظرف ، أو من كسر

الى ضم في نحو : ضحك وعلم ، وهذا مستثقل في مستثقل (٤) ، فوجب

اجتنابه ، وذهب الفراء الى أن وجه ذلك الاستعداد لضمير الاثنين ، ان

لا بد من الفتحة معه :

رأى الأمر يفضي الى آخرٍ فصير آخره أولاً (٥)

وكان أولى من ضمير الجماعة ، لأنه أقرب اليه من جهة الترتيب ، ورده ابن

جنِّي بأن فيه حمل أصل على فرع ، والأصل خلافه (٦) ، فالأول أولى .

(١) انظر البسيط : ٢٢٠ - ٢٢١ فانه في هاتين الفقرتين مستفيد منه .

(٢) في " ح " " قلتة " . (٣) انظر البسيط : ١/٧٠ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٦٠ .

(٥) لم أعثر على قائل البيت وهو في الخصائص : ١/٢٠٩ ، ٢/٣١ ،

١٧٠ ، وسر صناعة الاعراب : ٦٨٧ والمحتسب : ١/١٨٨ ، وشرح

المفصل : ٥/١٢٠ .

(٦) انظر الخصائص : ٣٥٥ .

ثم قال : (والمستقبل ما حسن فيه غد ، وكانت في أوله احدى الزوائد الأربعة) .^(١)

هذا كلام جيد في تحصيل المعرفة بالفعل المضارع ، لأنه يصلح معه " غد " وتكون^(٢) في أوله احدى الزوائد الأربعة .

وقيد بالشبه ما ذكر من المثل ، فلا يدخل عليه : أكرم ، وتكرم في الأمر ، ولا تحصل معرفة المضارع من كلامه الا بمجموع الأمرين ، وانفراد أحدهما يخل بمعرفته ، غير أن في كلامه اشكالا ، وذلك أن التقسيم في أول الباب يقتضي أن يكون غرضه بهذا القسم الشامل لنوعي المستقبل ، ولا يحصل ذلك في عبارته ، فكان ينبغي أن يقال : والمستقبل ما لم يقع ، أو ما كان منتظراً^(٣) ، أو نحو ذلك مما يستدعي الزمان / المستقبل بصيغة ، وقد يجاب عن ذلك بأن يقال : لما كان الغرض^(٤) حاصلًا بذكر أحد قسمي المستقبل اكتفى بذلك . والله أعلم .

٢٤

مسأله : سمعت من لفظ الاستاذ أبي عبدالله بن هاني^(٥)

رحمة الله عليه ، في هذا الموضع ، أن بعض أهل العلم والوجاهة سأل من أبي علي الشلمونيين^(٦) أن يقرأ عليه " الجمل " فاستصفر له ذلك ، وحضه على قراءة سيبويه ، فأبى الا ما سأل منه ، فأسعه فلما بلغ هذا الموضع من " الجمل " ألقى اليه الأستاذ ما يلقي في العادة الى الفلمان ؛ إذ كان ذلك من جملة مطلبه ، فلما فرغ الاستاذ من كلامه قال له :

(١) الجمل : ٧٠ . (٢) في " ح " " وكانت " .
(٣) أذهبها الترميم من " ح " . (٤) أذهبها الترميم من " ح " .
(٥) هو : محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي يكنى أبا عبدالله ويعرف باسم جده ، امام في علم العربية ريان من الأدب بارع الخط ، قيم على القراءات ، ذوعفاف وخلق قويم ، اخذ عن أبي بكر بن عبيدة وأبي اسحاق الفافقي ، توفي مجاهدا سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة . انظر الاحاطة : ١٤٣/٣ ، ونفح الطيب : ١٤٦/٦ .

(٦) هو : عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي يكنى أبا علي ويعرف بالشلمونيين ، والشلمونيين بلغة أهل الأندلس الاشقر الأزرق ، ولد بإشبيلية سنة ٦٢ هـ وكانت اليه رئاسة النحو في عصره اقرأه نحوا من ستين سنة ، ذو معرفة بالقراءات والآداب ، وتوفي سنة ٦٤٥ هـ انظر الذيل والتكملة : ٤٦٢/٥ والقُدح المَعْلَى : ١٥٢ ، وبغية الوعاة : ٣٦٤ .

يا سيدى لو كان جمع تلك الزوائد بلفظ "أنيت" لكان أنسب ليكون كل واحد منها تضعيف ما قبله ، فالهمزة في موضع واحد وهو فعل المتكلم وحده ، والنون في موضعين ، وهما فعلا الاثنين والجماعة ، والياء أربعة مواضع وهي : أفعال الغائب ، والغائبين ، والغائبين والغائبات ، والتاء في ثمانية مواضع ، وهي : أفعال المخاطب والمخاطبين والمخاطبين والمخاطبة والمخاطبتين والمخاطبات ، والغائبة والغائبتين . فاستحسنه الشلوين وان لم يكن ذلك لازماً ؛ لأن الغرض حصل دونه والله أعلم . (١)

ثم قال : (وهو مرفوع أبدا) . (٢)

يتكلم هنا في ثلاث مسائل ، أهمل أبو القاسم التنبيه عليها .

المسألة الأولى ، في وجه (٣) تسمية تلك الأفعال بالمضارعة ، والثانية في موجب اعرابها ، والثالثة في تعيين الرفع لها . (٤)

المسألة الأولى : ذهب بعض النحاة (٥) الى أنها انما سميت مضارعة من لفظ الضرع كأنها رَضَعَتْ مع الاسماء ضرعاً واحداً حتى صارت معها كالأخوين المجتمعين في رضاع الضرع الواحد ، تنبيهها على قوة الشبه بينهما ، فوزن المضارعة على هذا مفاعلة .

وذهب قوم الى أنها من مقلوب الرضاع ، فوزنها على هذا المأخذ مفاعلة ، وهذا ضعيف ، لأنه لا يدعى القلب اذا كان اللفظ معلوماً ، على ما يذكر في باب التصريف ان شاء الله .

المسألة الثانية : اختلف نحاة البلدين في وجه استحقاق المضارع للاعراب ، فذهب نحاة البصرة الى أن ذلك بالحمل على الاسم ، لمكان الشبه الحاصل بينهما ، من جهة الابهام والتخصيص بالحرف ، وبيان ذلك

(١) هذه المسألة بأجمعها ساقطة من "ح" وقد ذكرها ابن الفخار

لتلاميذه ومنهم أبو اسحاق الشاطبي ، انظر ذلك في نفح

الطيب : ٣٧٨/٥ .

(٢) الجمل : ٧

(٣) "في وجه" ذهبت من "ح" اثناء الترميم .

(٤) "لها" ذهبت من "ح" بسبب الترميم .

(٥) منهم الأبيدي في شرح الجزولية : ١٢٤/١ وذكر في اللسان "ضرع"

أن الفعل المضارع سمي بذلك لمشاكلة الأسماء فيما يلحقه من الاعراب .

أذك اذا قلت : يقوم زيد فهو مبهم ، فيما يدل عليه من الزمان ، ألا ترى أنه
يحتمل الحال والاستقبال احتمالا واحدا ، ثم تقول : سيقوم ، فيختص
بالاستقبال ، وان زيدا ليقوم ، فيختص بالحال ، كما أن "رجلا" هـذا
اللفظ مبهم فيما يدل عليه ، ثم تقول : الرجل منطلق ، فيختص بواحد معين ،
تقدم فيه العهد ، بعد أن كان مبهما ، فهذه المضارعة هي التي أوجبت
له جملة الاعراب . (١)

وزهب بعض المتأخرين الى أن دخول لام الابتداء عليه اذا كان
خبرا لأن ، من جملة الشبه الموجب للاعراب (٢) ، وليس هذا بصحيح
عند الحذاق ؛ لأن لام الابتداء نظير الاعراب ، كل واحد منهما أصله أن يكون
في الأسماء ، فكما أن الاعراب في المضارع إنما كان بعد استقلال الشبه
بالأسماء فكذلك دخول هذه اللام عليه إنما كان بعد استقلال الشبه ؛
من جهة اتفاقها مع الاعراب ، في الاختصاص بالأسماء ، ألا ترى أن الماضي
لا تدخل عليه هذه اللام ؛ لفوات ما أوجب دخولها في المضارع ، وهذا
ظاهر . وليس في كلام سيبويه ما يتمسك به هذا المتأخر ؛ لأن سيبويه
لم يُرِدِ الاقتصار على ذكر المضارعة الموجبة للاعراب ، ولكن أراد ذكر المضارعة
جملة ، منها الموجبة ومنها غير الموجبة ، وحصل في ضمن ذلك التنبيه ، على
أن الاعراب إنما دخل في الأفعال من قبيل المضارعة . والله أعلم .

وأما الكوفيون ، فذهبوا الى أن استحقاق الفعل المضارع للاعراب
انما هو من باب الواو ، نحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، إذ انهيته
عنهما مطلقا ، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اذا نهيته عن الجمع بينهما ،
ولا تأكل السمك وتشرب اللبن ، اذا نهيته عن الأكل وأبحت له الشرب ،
أو نهيته عن الأكل في حال الشرب ، فكما أن سبب دخول الاعراب في الأسماء ،
انما هو التفرقة بين المعاني الثلاثة ، الفاعلية والمفعولية والاضافة / وأصله ٢٥

(١) الكتاب : ١٤٩٣/١ ، ٩/٣ ، ١١-٩ ، والانصاف : ٥٤٩ ، وشرح المفصل

: ١٢/٧ وشرح الجمل لابن عصفور : ١٣٠/١-١٣١ ، والبسيط :

٢٢٧ = ٢٢٨ .

(٢) منهم الصيمري ، وابن خروف تبعاً للفارسي . التبصرة : ٧٦ ، وشرح

الجمل لابن خروف : ٩ ، وانظر التذييل والتكميل : ٣٨/١ ب .

من باب التعجب ، فكذلك سبب دخوله في المضارع انما هو التفرقة بين المعاني ، وأصله من باب الواو ، ولولا تلك الحركات ما فهمت المعانسي ، فلا فرق اذا بين الأسماء والأفعال في أصالة الاعراب ، وهذا عند البصريين غير صحيح ، لأن النصب في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن انما هو " بأن " محذوفة ^(١) ، والجزم بحرف " لا " من حيث التشريك ، والرفع على أنه في موضع خبر مبتدأ ، فاذا كان كذلك ^(٢) فليست الحركات موضوعة بازاء المعاني ^(٣) ، كما أنها كذلك في قولك : تقوم ، وستقوم ، وماتقوم ، وهلا تقوم ، ولولا تقوم ، فتلك المعاني انما هي بازاء الحروف ، لا بازاء الحركات . والله اعلم .

(١) انظر الكتاب : ٤٢-٤٣ ، والمقتضب : ١٦/٢ ، والجني الداني : ١٧٨ ،

والكوفيون يجعلون النصب على الصرف " أي الخلاف " انظر معانسي

القرآن للفراء : ٣٣/١-٣٤ ، وانظر المسألة في المعنى : ٤٧٢ .

(٢) في " ح " كقولك خطأ .

(٣) هذه المسألة التي تنازع فيها البصريون والكوفيون تتضح بما يلي :

يقول البصريون ان الاعراب مفتقر إليه في الاسماء مطلقا ، لأنه هو الذي يبين الفاعلية والمفعولية والاضافة ، في نحو : ما أحسن زيد برفع زيد ونصبه وخفضه ، فالرفع على نفي الاحسان والنصب على التعجب من حسنه ، والخفض على الاستفهام عن الاحسن منه ، ولولا الاعراب ، لالتبست هذه المعاني في الأسماء ، أما الافعال فانها ليست مفتقرة الى الاعراب ، لاننا لو رفعنا الاعراب منها لم تلتبس معانيها .

أما أهل الكوفة ، فقالوا : انه قد يفتقر الى الاعراب في الافعال في بعض المواضع للدلالة على المعاني في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فان الفعل الثاني اذا رفعته كان المعنى على النهي عن الاكل ، وابعادة الشرب ، واذانصب ذلك الفعل كان المعنى على النهي عن الجمع بين الاكل والشرب في آن واحد ، واذاجزمت كان المعنى النهي عن الأكل والشرب مطلقا مجتمعين أو مفترقين ، فبناء على ذلك قالوا ان الاعراب له في الفعل دلالة في بعض المواضع . والصحيح انه لا يحتاج الى الاعراب في الفعل للدلالة ، لأن النصب في الفعل الثاني بأن مضرة ويجزم على ارادة " لا " والرفع على القطع فلوظهرت هذه العوامل المضرة لكانت هي الدالة على المعنى ولم يحتج الى الاعراب ، وانما كان الاعراب في المضارع لمضارعتة للاسم ، لأن الأصل في الأسماء الاعراب فحمل الفرع على الأصل . انظر ذلك مفصلا في شرح الجزولية للابري : ٦٥/١-٦٧ .

المسألة الثالثة : اختلف الناس في تعيين الرافع للمضارع ، فذهب
سيبويه وجمهور نحاة البصرة الى أن ارتفاعه بوقوعه ^(١) موقع الاسم مرفوعا
كان ذلك الاسم ، أو منصوبا أو مخفوضا ، وذلك في الابتداء ، والخبر ،
والحال ، والصفة ، كقولك : يقوم زيد ، وزيد يقوم ، وهذا زيد يقوم ، وهذا
رجل يقوم . ^(٢)

فأما ارتفاعه بعد قد والسين وسوف ، فلصيورة هذه الأحرف
كـبعض حروفه ، لأنها سيقت لمعنى فيه ، فالفعل مع حرفه واقع موقع
الاسم .

وأما ارتفاعه بعد كاد وأخواتها ، فلما قدما ^(٣) من وقوعه موقع
الاسم ، لأنه خبر في الأصل ولكنه التزم فيه أحد الوجهين الجائزين في
باب كان ^(٤) ، لمعنى تقف عليه في موضعه ان شاء الله .

وأما ارتفاعه بعد حروف التحضيض ، فلأنها مركبة من حرفين
لا اختصاص ^(٥) لأحدهما باحدى الجملتين ، غير أن التركيب أحدث حكما
التزم له أحد الوجهين الجائزين قبله ، وأمر آخر ، وهو أن الفعل وجب له
الرفع قبل دخول حرف التحضيض عليه ، وكان حرف التحضيض غير عامل في
شيء ، وجب استصحاب الرفع ، اذ العمل لا يزول الا لورود عامل آخر ،
والله أعلم .

وأما وقوع الاسم بعده لفظا ، فلا اعتداد به ، اذ هو موجود بعد
حرف الشرط ، وانما الجواب ما تقدم .

وأما الكوفيون وبعض البصريين فزعموا أن ارتفاعه بتعريفه ^{///} من
الناصب والجازم ^(٧) ، ورده بعض المتأخرين بأن التعريف قد ثبت

-
- (١) في "ح" "لوقوعه" .
(٢) الكتاب : ١٤ ، ١٣ / ١ ، ١١ - ٩ - ٣ ، والمقتضب ٥ / ٢ ، والانصاف :
٥٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢ / ٧ .
(٣) في "ح" "قدمناه" وانظر المسألة في الكتاب : ١٤ ، ١٣ / ١ .
(٤) انظر الكتاب : ١٢ / ٣ ، وشرح المفصل : ١٣ / ٧ ، ١٤ .
(٥) في الأصل "لاختصاص" خطأ .
(٦) انظر الكتاب ١٢ / ٣ .
(٧) معاني الفراء ٥٣ / ١ ، والانصاف : ٥٥٠ - ٥٥١ ، وشرح المفصل :
١٢ / ٧ .

عاملا في الاسماء ، وعوامل الاسماء لا تعمل في الأفعال ، وهذا أصل مقرر عند علماء العربية ، وهذا الرد أقرب الى الوهم ، لأن تعرى الأفعال خلاف تعرى الاسماء ، فتعرى الأفعال تعرُّ من ^(١) الناصب والجازم ، وتعرى الاسماء تعر من نواسخ الابتداء وانما وقع الاشتراك في مجرد لفظ التعرى ، ومن ها هنا أتى على الراي ، والله أعلم .

وقد رده بعضهم بأن التعرى من الناصب والجازم انما معناه عدم الناصب والجازم ، والعدم ليس بشيء ^(٢) ، ونسبة العمل للاشيء باطل ، اللهم الا أن يسلك في ذلك مسلك من زعم أن العدم شيء ، فتصح النسبة حينئذ ، ويرتفع النزاع من هذا الفرع ، وينتقل معه الى البحث في الأصل المبنى عليه ذلك الفرع ، وهو فاسد على مذهب أهل السنة ، وما بني على أصل فاسد فهو فاسد .

فصل : وينبغي أن يحقق النظر في هذه المسألة ، وذلك أن التعرى من الناصب والجازم ، وصف يتصف به الفعل ، وبه يرتفع ، كما تقول : ان الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به ، وهو كونه أولا لثان يخبر به عنه ، وكذلك هذا الفعل ارتفع بوصفه الذي هو عليه ، وهو كونه مَعْرَى من الناصب والجازم ، وليس هذا عدما لصحة اتصافه به ، نعم هو وصف سلبي ، ومن ها هنا أتى على المعترض بما تقدم ، والله أعلم .

وحكى عن الكسائي : أن المضارع انما ارتفع بالزوائد التي في أوله ، وهي حروف المضارعة ^(٣) ، كأنه ذهب الى نسبة العمل الى الحروف المختصة به ، اذ كانت الحروف العوامل انما أوجب لها العمل الاختصاص بما تعمل فيه .

وذهب عنه ان هذا الضرب مستثنى فيقال : الحرف اذا كان مختصا وجب له العمل فيما اختص به بشرط ألا يكون كالجزء منه وهذا من ذلك ^(٤) ، وهو أيضا غير مستقيم من جهة انتصابه وانجزامه ، مع ثبات

-
- (١) في " ح " " عن " .
(٢) انظر شرح المفصل : ١٥/٧ والبسيط : ٢٢٩ .
(٣) انظر الانصاف : ٥٥١ ، وشرح المفصل : ١٢/٧ .
(٤) وهذه الحروف باقية مع عوامل النصب والجزم ، ولا يدخل عامل على عامل . شرح المفصل : ١٢/٧ .

حروف المضارعة فيه ، وليس الرفع أحق من غيره ، ولا يصح الاعمال ولا التعليق في هذه الحروف ، اللهم الا أن يكون ذهب الى ذكر العلة في رفعه ونصبه وجزمه ، لا الى ذكر العامل ، واقتصر على ذكر الرفع والجزم ، والنصب عنده بمنزلته ، وهو ^(١) أليق بعلم الكسائي والله أعلم / ٢٦
ثم قال (حتى يدخل عليه ^(٢) ناصب) .

النواصب أربعة " أن " الخفيفة وضعا و " لن " و " اذا " ^(٣) و " كي " فأما " أن " فانها تنصب على ثلاثة أوجه :
أحدها : أن تكون محذوفة ، لا تظهر ، وذلك ^(٤) في ستة مواضع ، بعد " حتى " ^(٤-) الجارة ، و " كي " الجارة ، ^(٥-) ولام الجحود ، والجواب بالفاء ، والواو ، وأو ^(٥-)

والثاني : أن تكون مخيرا في حذفها واظهارها ، وذلك في موضعين :

أحدهما : بعد لام كي ، ما لم يقع بعدها " لا " فيلزم حينئذ اظهارها ، ليكون فاصلا بين المثليين .

والثاني : اذا كانت هي والفعل معطوفين على اسم قبلهما صريح ، نحو قوله : ^(٦)

للبس عباءةً وتقر عيني أحب الي من لبس الشفوف

-
- (١) في " ح " " وهذا " .
(٢) في " ح " " عليها " خطأ وانظر الجمل : ٧ .
(٣) " اذا " هكذا في النسختين منونة وانظر بحثها في المغني و اللسان .
(٤-٤) في " ح " بعد ستة أحرف وهي حتى " .
(٥-٥) في " ح " ولام الجحود ، والفاء ، والواو ، وأو في الأجوبة .
(٦) البيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، وهو في الكتاب : ٤٥ / ٣ ، والمقتضب : ٢٦ / ٢ ، والاصول : ١٥٠ / ١ ، والصاحبي : ١٤٦ ، والجمل : ، واعراب القرآن للنحاس : ٥٠٤ / ١ ، وسر صناعة الاعراب : ٢٧٣ ، والمحتسب : ٣٢٦ / ١ ، وامالي ابن الشجرى : ٢٠١ / ١ ، وشرح المفصل : ٢٥ / ٧ ، ووصف العباني : ٤٢٣ ، والجنى الداني : ١٥٧ ، والمغني : ٣٢٣ ، وشرح شواهد : ٦٥٣ / ٢ ، ٧٧٨ ، والخزانة : ٥٩٣ / ٣ ، ٦٢١ .

والثالث : أن تكون ظاهرة لا تحذف اختيارا غالبا ، وذلك فيما عدا الوجهين المذكورين كقولك : أن تقرأ خير لك .

وقد جاءت " أن " هذه مهملة حملا على " ما " المصدرية (١) لاتفاقهما في الحرفية والمصدرية ، واحتياجهما للصلة ، وذلك كقراءة مسن قرأ * لمن أراد أن يتم الرضاعة * (٢) وكقوله : (٣) -
أن تقرأ على أسماء ويحكما منى السلام وأن لا تشعرأحدا
وأما " لن " فلا تنصب الا ظاهرة ، وفيها ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها مركبة ، وأصلها : لا أن ، فالنفي ل " لا " والنصب ل " أن " ، فحذفت الهزمة تخفيفا ، ثم حذفت الالف (٤) لالتقاء الساكنين ، وهو أحد قولي الخليل (٥) ، واستدل سيبويه على بطلان ذلك بقولهم : زيدا لن أضرب ، فلو كان على ما قاله الخليل رحمه الله لم يجز تقديم معمول معمولها عليها ، لأنه ان ذاك داخل في حكم الصلة ، والصلة أو شيء منها لا يتقدم على الموصول (٦) ، وقد أجاب القاضي أبو سعيد عن ذلك بأن التركيب أحدث حكما لم يكن قبله ، كما كان ذلك في " لولا " و " لوما " وفي (٧) " ان ما " في " باب الشرط على قول سيبويه (٨) ، ولذلك رده بعض حذاق المتأخرين بوجه آخر ، وهو أن معمولها يلزم أن يكون خارجا عن أصناف المركبات تركيب الاستقلال بالافادة ، ان كانت " أن " مع ما بعدها في حكم المفرد المعرفة ، و " لا " العاملة مختصة بالدخول على النكرة (٩) ، وهذا واضح ان شاء الله .

-
- (١) قال ابن جنى ان " أن " هنا مخففة من الثقيلة وهو مذهب البصريين وخففت ضرورة ، واما الكوفيون ، فانهم يجعلونها مشبهة " بما " . سر صناعة الاعراب : ٥٤٩ ، ٤٤٨ ، وانظر الخصائص ١ / ٣٩٠ .
- (٢) سورة البقرة : ٢٣٣ هذه القراءة نسبتها النحويون لمجاهد ، البحر المحيط ٢ / ٢١٣ .
- (٣) لم أقف له على قائل وهو من انشاد ثعلب انظر المجالس : ٣٩ ، وورد أيضا في المنصف ١ / ٢٧٨ . وسر صناعة الاعراب : ٥٤٩ ، والانصاف : ٥٦٣ ، والمغني : والبحر المحيط : ٢ / ٢١٣ ، والخزانة ٣ / ٥٥٩ . (٤) في الاصل " الهزمة " والصواب ما هنا .
- (٥) الكتاب : ٥ / ٣ وفيه قال السهيلي في نتائج الفكر : ١٣٣ ، وانظر البحر المحيط : ١ / ١٢ .
- (٦) ذكر السهيلي ان ما قاله سيبويه لا يلزم ، لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط ، نتائج الفكر : ١٣٣ . (٧) سقطت من الاصل .
- (٨) شرح السيرافي ٣ / ١٨٨ ب ، وانظر الجنى الداني : ٢٨٥ ، وورصف المباني : ٢٨٦ والمغني : ٣٧٤ .
- (٩) منهم احمد بن عبد النور الملقب في رصف المباني : ٢٨٦ .

الثاني : أنها غير مركبة ، حرف واحد ، جاء لنفي المستقبل ، وهو جواب سيفعل ، قاله أيضا الخليل واعتمد عليه سيبويه ^(١) ، وعليه الجمهور ، وليست مخصوصة بالتأبيد ، خلافا لبعضهم . ^(٢)

والثالث : " ان الأصل فيها " لا " فقلبت ألفها نونا ، قاله الفراء ^(٣) كما تقلب النون الفا ، وهذه دعوى لا يقتضيها قياس ولا نظر ، فلا سبيل الى القول بها .

وأما " اذأ " فحرف جواب وجزء ^(٤) ، وهي تنصب الفعل المضارع بثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون أولا ، ومعناه ألا يكون مابعدا معتمدا على ما قبلها .

الثاني : ان يكون الفعل ^(٥) بعدها مستقبلا .

الثالث : عدم الفصل بينها وبين معمولها ، الا بالقسم ^(٦) ، أو بالنداء أو بلا ، وزعم الأستاذ أبو الحسين ^(٧) أن الفصل بهذه الثلاثة بمنزلة الفصل ببعضها ، في أنها لا أثر لها . ^(٨)

-
- (١) الكتاب : ١/٦٨ ، ٣/١١٧ ، ٤/٢٢٠ .
(٢) هو الزمخشري في الأنموذج ، الجني الداني : ٢٨٤ ، والمغني ٣٧٤ والبحر المحيط : ١/١٠٢ .
(٣) رصف المباني : ٢٨٥ .
(٤) هو مذهب سيبويه والجمهور . والشلوبين والفارسي يريان انها جواب في موضع وجزء في موضع انظر الكتاب ٤/٢٣٤ ، و رصف المباني : ٦٢ ، ٦٣ .
(٥) في " ح " " " المضارع " فقط .
(٦) الكتاب : ٣/١٣ .
(٧) هو الاستاذ أبو الحسين ، عبيد الله بن احمد بن عبد الله بن محمد ابن عبيد الله بن أبي الربيع ينتهي نسبه الى عثمان بن عفان رضي الله عنه ، أخذ النحو عن الدياج ، والشلوبين ، سكن سبتة بعد سقوط إشبيلية ، من أنجب تلاميذ الشلوبين ، ولد سنة : ٥٩٩ ، وتوفي سنة : ٦٨٨ ، عنوان الدراية ٢٦٦ ، وبغية الوعلاء : ١٢٥/٢ ومقدمة البسيط .
(٨) هكذا عبارته في النسختين ، وعبارة ابي الحسين : " فان الفصل بهذه الثلاثة كلافصل " . البسيط : ٨١ .

وزعم صاحب المقرب أن الفصل بينها وبين معمولها بالظرف
والمجرور جائز^(١) ، وفيه نظر ، ان كان ذلك بالقياس ، لأن القسم
والنداء قد يفصل بهما ، حيث لا يفصل بظرف ولا مجرور .

فصل : اختلف الناس في " اذا " على ثلاثة أقوال :
أحدها : أنها مركبة وأصلها " ان أن " فنقلت حركة الهمزة
الى الذال قبلها^(٢) ، وهذا ضعيف من أربعة أوجه :

أحدها : لزوم الرفع فيما اذا اعتمد مابعدا على ما قبلها
كقولك : زيد اذا يكرمك ، ولو كان على ذلك التقدير للزم نصب الفعل
بعدها مطلقا .^(٣)

والثاني : اخراج " ان " عن المعنى الذى وضعت له من
الدلالة على الزمان الماضي .

والثالث : وقوع فعل الحال بعدها ، و " ان " مخصوصة باستقبال
المضارع بعدها .

والرابع : استقلال الكلام بمعمولها كقولك : اذا يكرمك زيد ،
وقد تقدم بيان هذا في " لن " .

الثاني من الأقوال : أن الفعل بعدها منصوب ب " أن " ^(٥)
محدوفة ، وهو محكى لسيبويه عن الخليل^(٤) ، واليه ذهب الزجاج ،
ورده سيبويه بأنه لو كان كذلك لنصبت في قولك : عبد الله اذا يأتيك ،

(١) المقرب : ٢٦٢/١ ، وانظر المغني : ٣٩ ، والجني الداني : ٣٥٦
وبه قال ابن عبد النور في رصف المباني : ٦٤ . وذكر الأذلية
التي تجوز ذلك .

(٢) هذا القول للكوفيين . انظر رصف المباني : ٦٩ .

(٣) انظر رصف المباني : ٧٠ .

(٤) الكتاب ١٦/٣ وذكر في رصف المباني : ٦٩ ، والجني الداني :
٣٥٧ أن ابا عبيده رواها عن الخليل . لكن ما سمعه سيبويه
عن الخليل أنها الناصبة ، وسيأتي قريبا .

(٥) شرح السيرافي : ١٩٦/٣ ، و رصف المباني : ٦٩ ، والمساعد
: ٧٤/٣ ، والجني الداني : ٣٥٧ .

أى لو كان النصب لأن محذوفة لاستوى حكم " اذا " مع تقديمها
وتوسيطها ، كما أن " حتى " و " اللام " كذلك ^(١) ، ورده بعض المتأخرين
بوجه آخر ، وهو أنه لو كان كذلك لم يكن مابعدا كلاما مستقلا إذ
كانت " أن " والفعل بتأويل المصدر ، على حسب ما تقدم فسي
" لن " مع الخليل . ^(٢)

الثالث : أن النصب بها نفسها ، وهي حرف واحد غير مركب ،
وهو مذهب سيبويه الذى حكاه عن / الخليل ^(٣) ، وهو الصحيح الذى ٢٧
عليه الجمهور ، وحكى سيبويه عن عيسى بن عمر أن من العرب من لا يعطها
مطلقا ^(٤) ، وأكثر العرب على وجوب اعمالها عند توفر الشروط المذكورة .
مسألة : اذا وقعت " اذا " بعد الفاء والواو المعطوف بهما
جاز اعمالها ، والفاؤه أكثر ، وبه جاء القرآن الكريم ، فوجه الفائها
توسيطها ، على ما تقدم ، ووجه اعمالها عدم الاعتداد بحرف العطف ،
لكونه على حرف واحد ، فكأنه بعض حروفها ، ولأن دخولها بعد وجوب
العطف ، فهو عاطف ذلك كله على ما قبله . ^(٥)

قال سيبويه : وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف
* واذا لا يلبثوا خلفك الا قليلا * ^(٦) وسمعنا بعض العرب قرأها فقال :
* واذا لا يلبثوا * . ^(٧)
قال أبو عمر الجرمي ^(٨) : انها قراءة هارون القارى . ^(٩)

(١) الكتاب : ١٦/٣ .
(٢) انظر ما سبق ص ، ومن ذكر ذلك بن عبد النور الملقى في
رصف المياني : ٦٩ . (٣) الكتاب : ١٦/٣ .
(٤) الكتاب : ١٦/٣ ، وهذه اللغة أثبتها من الكوفيين أبو العباس
شعلب المساعد : ٧٢/٣ . (٥) الكتاب : ١٣/٣ .
(٦) الاسراء : ٧٦ .
(٧) الكتاب : ١٣/٣ ، وهذه القراءة قرأ بها عبدالله بن سعود وأبي
البحر المعيط : ٦٦/٦ .
(٨) هو ابو عمر صالح بن اسحاق الجرمي بالولاء ، انتهى اليه علم النحو
في زمانه مع علم بالحديث والسيرة أخذ عن الأخفش ويونس ولم
يلق سيبويه ، مات سنة : ٢٢٥ هـ ، اخبار النحويين البصريين
٥٥ ، وبغية الوعاة : ٨٨ .
(٩) هو هارون بن موسى الأزدي العتكي بالولاء ينيب بالاعور ، عالم بالقراءات
والعربية سمع من طاوس وغيره ، وكان يهوديا فأسلم ، وهو أول من تتبع
وجوه القراءات والشان منها . وثقه ابن معين وروى له البخارى ومسلم
مات في حوالى السبعين ومائة . بغية الوعاة : ٣٢١/٢ ، والاعلام : ٦٣/٨ .

وأما "كي" فاستعمالها على وجهين :
أحدهما : أن تكون مصدرية بمنزلة "أن" تنصب المضارع بنفسها ،
ويُستدلُّ على صحة ذلك بدخول حرف الجرِّ عليها ^(١) ، في نحو قوله تعالى :
* لكيلا تأسوا * ^(٢) وحرف الجرِّ لا يدخل على مثله ؛ لما يلزم عليه من
تعليق أحدهما ، وهو ممنوعٌ ، وقد جاء من ذلك ما لا بال له ^(٣) ، فدلَّ ذلك
على أنها مصدرية بمنزلة "أن" .

والثاني : أن تكون حرف جرٍّ ، وهي لغةٌ لبعض العرب حكاها

سيبويه .

قال : وبعض العرب يجعل "كي" بمنزلة "حتى" وذلك أنهم
يقولون : كيمه في الاستفهام ، فيعلمونها في الأسماء ، كما قالوا : حتى
سه ، وحتى متى ، ولمه .

فمن قال : كيمه ، فانه يضر "أن" ^(٤) .

وهذا الكلام من سيبويه يقتضي أن العرب الذين يستعملونها
حرف جرٍّ يدخلونها على الأفعال ، فإذا فعلوا ذلك أضروا بعدها
"أن" لأنَّ حروف الجرِّ لا تعمل في الأفعال .

وزهب بعض المتأخرين إلى أن "كي" الداخلة على الأفعال
هي الناصبة على كلِّ حال ، سواء تقدمها حرف جرٍّ أم لا ، فإن تقدمها فلا
إشكال في أنها الناصبة ، وإذا لم يتقدمها كان مقدراً قبلها ^(٥) .

وأما من جعلها من العرب حرف جرٍّ ، فإنه لا يدخلها على
الأفعال أصلاً ؛ لأنَّ فعل ذلك في لام كي ، ولام الجحود ، وحتى الجارة
ينبغي أن يكون موقوفاً على السماع ، ولو كان ذلك قياساً لجاز أن تقول :

(١) في الأصل "حروف" .

(٢) الحديد : ٢٣ .

(٣) مثل قوله : فلا والله لا يُلفي لما بي ولا للما بهم أبداً واءٌ

فقد قال فيه ابن جنبي : " هذا البيت لم يعرفه أصحابنا
ولا روه ، والقياس من بعد على نهاية الحج له ، والاعراض عنه .

المحتسب : ٢٥٦/٢ .

(٤) الكتاب : ٦/٣ .

(٥) منهم ابن عبد النور المالقي في رصف المياني : ٢١٧ ، وانظر

البيسط : ٢٣١ .

عجبت من تكرمني ، وهذا لك بتقوم ، تريد من أن تكرمني ، وبأن تقوم ، فإذا لم يكن حذف " أن " بعد حرف الجرّ قياساً ، وجب الأقتصار على الموضوع الذي قامت الدلالة على أنه من ذلك ، وهذا تحقيق في الموضوع كان يجب الأخذ به ، لولا أن سيبويه قد أثبت دخول كي الجارة على الأفعال ، على حسب ما تقدم .

ثم قال : (أوجازم) . (١)

جملة الجوازم خمس عشرة كلمة ، وهي : لم ، ولما ، ولام طلب الفعل ، ولا التي لطلب ترك الفعل ، وهذه الأربعة تجزم فعلاً واحداً ، لا بالتشريك ، والبواقي تجزم فعلين على رأي ، وهي : (٢) : إن ، وثلاثة أسماء ، وهي : من ، وما ، ومهما ، وثلاثة ظروف زمان ، وهي : متى ، واذما ، وأيان ، وثلاثة ظروف مكان ، وهي : أنى ، وأين ، وحيث ما . و " أي " وهي بحسب ما تضاف إليه .

فصل : يذكر فيه بعض ما في هذه الكلمات من الخلاف ، أما " لم " و " ولما " فزعم أبو العباس أنهما دخلا على لفظ المضارع ، وحولاً معناه إلى الماضي محتجا بـ إِنِ الشَّرْطِيَّةُ المتفق على أنها حولت معنى الماضي إلى الاستقبال . (٣)

ويظهر من سيبويه أنهما دخلا على لفظ الماضي (٤) وحولاً لفظه إلى المضارع ليظهر فيه العمل ؛ لئلا يقع في الوهم انتفاؤه ويحتج ذلك بأنهما موضوعان لنفي الماضي ، فقولك : لم يفعل ، نفى فعل . ولما يفعل نفى قد فعل فينبغي أن يدعى أنهما دخلا على ما وضع (٥) له ، والا كان منافياً للوضع .

-
- (١) الجملة : ٧ .
(٢) في " ح " وهو .
(٣) المقتضب : ١ / ١٨٥ ، ولم ينص على لما في هذا الموضوع .
(٤) الكتاب : ٤ / ٢٢٠ قال : وهي نفى لقوله فعل .
(٥) في " ح " " وضعت " .

وأما " إِنْ " فهي موضوعة للمستقبل ، وقد دخلت عليه كثيرا ، ثم وضعوا الماضي موضع المستقبل ؛ لضرب من التوسع ، وليس في هذا تناف .

ولأبي العباس أن يقول : لما أرادوا تحصيل الغرضين ، أعمالهما في لفظ ما بعدهما ، ومطابقة المعنى لوضعهما ، وأوقعوا المضارع بعدهما ، إذ هما حاصلان بوجوده ، وهو أسهل مأخذاً ، واليه ذهب ابن السراج (١) والفرسي وكثير من المتأخرين .

وأما " مهما " فاختلف في اسميتها وحرفيتها على ثلاثة أقوال (٢) ،

أصحها في النظر ما ذهب إليه الجمهور من الحكم عليها بالاسمية مطلقاً ؛ بدلالة جريان بعض أحكام الأسماء عليها ، من ذلك قوله تعالى * مهما تأتينا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين * (٣) وهي في هذا الموضع مبتدأ ، وفعل الشرط خبرها ، والضمير في " به " راجع اليها ، ويجوز أن تكون نصبا / على اضمار فعل يفسره فعل الشرط ، من باب الاشتغال ، والأول أحسن ، فهذه ثلاثة أحكام من أحكام الأسماء .

وزعم بعض النحاة أنها حرف مطلق ، اعتماداً منه على أنها تدل على معنى في غيرها ، وغفل عن (٤) دلالتها على معنى في نفسها ، مع كونها تدل على معنى في غيرها وعماداً قدما من جريان أحكام الأسماء عليها ، وهو القول الثاني (٥) .

وذهب الشيخ أبو القاسم السهيلي إلى الحكم عليها بالاسمية ، مع وجود عود ضمير عليها ، وبالحرافية ان عدم ذلك وهو القول الثالث (٦) .
ورد بعدم انفكاكها عن حكم من أحكام الأسماء (٧) .

-
- (١) الأصول : ١٥٨/٢ .
(٢) انظر الجني الداني : ٥٥١ ، والمغني : ٤٣٥ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٣٥٣/١ .
(٣) الأعراف : ١٣٢ .
(٤) في " ح " من " تحريف .
(٥) انظر الجني الداني : ٥٥١ ، فقد حكى خطاب الماوردي عن بعضهم أنها تكون حرفاً بمعنى " ان " .
(٦) انظر الجني الداني : ٥٥١ . قال : وهو قول غريب وقال الأبدي : ولا أعلم أحداً ذهب إلى ذلك غيره . شرح الجزولية : ٣٥٤/١ .
(٧) انظر المغني : ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٣٥٤/١ .

واختلف أيضا فيها من جهة تركيبها فقال الخليل : هي " ما " أدخلت عليها " ما " لفوا ، كما فعل ذلك مع متى وأين ثم أبدلوا الألف الأولى هاء لاستقبالهم تكرر اللفظ الواحد .^(١)

(٢)

وقال سيبويه : وقد يجوز أن تكون مه ، ضمت اليها ، " ما " يعني أنهما ركبا وصيرا كلمة واحدة ، ودخلها معنى الشرط ، كما فعل ذلك بإيضا .

وقال الزجاج : مه اسم فعل ، في معنى اسكت ، لكلام يتكلم به ، و " ما " التي بعدها للمجازاة ،^(٣) ولو كان على ما قاله الزجاج رحمه الله ، لم تستعمل إلا حيث يكون الفرض بها الأمر بالسكوت ، وفي كون الأمر على خلاف ذلك دليل على أنه ليس على ما ذهب إليه ، فعلى قول الخليل إنما وقع الجزم بما الأولى ، والثانية زائدة للتوكيد ، والجزم على قول سيبويه بمهما نفسها ، وأما على قول الزجاج فلا حظ له في الجزم ، وإنما هو لما .

وأما " اذ ما " فذهب سيبويه إلى أنها حرف^(٤) ، تعلقا بعدم جريان حكم من أحكام الأسماء عليها ، وأن معناها في غيرها ، إذ هي تدل على أن ما بعدها شرط في الجواب ، وهذه سبيل الحروف ، فوجب الحكم عليها بالحرفية ، ولا يستنكر أن يكون اللفظ على حكم ، ثم يصير بالتركيب إلى حكم آخر ، ألا ترى أن " حبذا " اسم عند جلة النحاة^(٥) ؟ وقد كان " حب " قبل التركيب فعلا ماضيا ، فلما ركب مع " ذا " صار جزء من كلمة ، وجزء الكلمة لا يصح أن يحكم عليه بالاسمية ، فكذلك " اذ " كانت قبل التركيب ظرفا زمانيا ، فلما ركب مع " ما " زالت عن أن تكون أسما ، لأنها صارت بالتركيب بعض

-
- (١) الكتاب : ٥٩/٣ - ٦٠ .
(٢) الكتاب : ٦٠/٣ .
(٣) شرح السيرافي : ٢٢٧/٣ .
(٤) الكتاب : ٥٦/٣ - ٥٧ .
(٥) انظر ذلك في " باب حبذا " .

حروف الكلمة ، ولم تغلب على التركيب جهة الاسمى ، لقيام معنى الحرفية فيه ، وعدم وجود الاسمى ، وهذا واضح ان شاء الله .

وأما أبو العباس فحكم عليها بالاسمية ، اعتمادا على صاحبة الحكم الاصلى .^(١)

قال : وقد أحدث التركيبُ حكما لم يكن قبله ، وهو أنها كانت لما مضى من الزمان ، وهي الآن لما يستقبل منه ، واذا أمكن البقاء مع الاصل فلا سبيل الى العدول عنه ، وأكثر المتأخرين على هذا القول .
فصل ثم قال : (وأما فعل الحال الى آخره) .^(٢)

اعلم أن المضارع اذا كان مجردا من القرائن ، كان مشتركا بين الحال والاستقبال ، كسائر المشتركات^(٣) ، فان كانت معه قرينة وجب العمل على مقتضاها ، والقرائن ثلاثة أقسام .:

قسم يصرف معناه الى الماضي ، وذلك لم ، ولما ، ولو ، وربما ، وظرف الزمان الماضي وعطفه على الماضي ، والماضي عليه .^(٤)

وقسم يخصه بالحال وذلك " ما " و " ان " النافيتان ، وليس ، وظرف الزمان الحاضر^(٥) ، واللام في خبران مطلقا ، على رأى ، وبشرط عدم التقييد على رأى .^(٦)

(١) ظاهر كلام الجبرد أن " ان ما " حرف قال : ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن وإن ما . المقتضب : ٤٥ / ٢ ، الا أنه قد نقل عنه أنها باقية على اسميتها . قال في شرح الرضي : ٢٥٤ / ٢ قال الجبرد : " ان ما باقية على اسميتها ، وما كافة لها عن طلب الاضافة ، مهينة للشرط والجزاء كما في حيث . وانظر شرح الكافية لابن مالك : ١٦٢٢ ، والجنى الداني : ٢١٤ .

(٢) الجمل : ٨ .

(٣) ذكر ابن أبي الربيع أنه للحال أظهر . البسيط : ٩٠ / ١ .

(٤) انظر التوطئة : ١٣٤ ، والبسيط : ٩٢ / ١ .

(٥) نحو الآن ، والساعة . انظر التوطئة .

(٦) قال سيبويه في اللام المقترنة بخبران : " . . . فان ان حرف

توكيد ، فلها لام كلام اليمين . . . وقد يستقيم في الكلام : ان زيدا ليضرب وليذهب ، ولم يقع ضرب ، والاكثر على السنتهم - كما خبرتك - في اليمين . فمن ثم الزموا النون في اليمين ،

وقسم يخص معناه بالمستقبل ، وذلك الجوازم كلها ، ما عدالم
ولما ، وهي ثلاثة عشر ، والنواصب كلها ، وهي أربعة ، والنونان الخفيفة
والثقيلة ، وظرف الزمان المستقبل ، ولا النافية غالباً على رأي (١) ، ولفغات
" سوف " وهي خمس (٢) ، وأن يكون طلباً أو وعداً أو تمنياً أو ترجيحاً
أو مسنداً إلى متوقع ، فذلك أحد وثلاثون مخلصاً (٣) .

ثم قال : () فان أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه
السين أو سوف (٤) .

انما خصهما بالذكر دون غيرهما من المخلصات ، لأنهما ليس
لهما معنى سوى التخليص وغيرهما له معنى آخر سوى التخليص والله أعلم .

====
لئلا يلتبس بما هو واقع . قال الله عز وجل : * انما جعل
السبت على الذين اختلفوا فيه وان ريك ليحكم بينهم يوم
القيامة * الكتاب : ١٠٩/٣ ، وانظر التوطئة : ١٣٤ .

(١) هو مذهب سيبويه قال : " وتكون لا نغياً لقوله : يفعل ولم يقع

الذلل ، فتقول لم يفعل ، فتقول : لا يفعل " الكتاب : ٢٢٢/٤ وانظر

بقية المذاهب في الجني الداني : ٣٠٣ .

(٢) انظر الانصاف : ٦٤٧ ، والجني الداني : ٤٣١ ، وشرح المفصل

١٤٨/٨ ، والقاموس المحيط : " سوف " .

(٣) انظر ذلك في التوطئة : ١٣٤ - ١٣٥ .

(٤) الجمل : ٨ .

باب التثنية والجمع

التثنيةُ : ضَمُّ اسْمٍ إِلَى مِثْلِهِ ، وَأَصْلُهَا الْعَطْفُ ، وَعُدْلٌ عَنْهُ
اِخْتِصَارًا ، وَلَا يُثْنَى الْاسْمُ عِنْدَ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَّا بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ : (١)

الافرانُ ، والإعرابُ ، والتنكيرُ ، والإتفاقُ في اللفظِ ، والإتفاقُ

في الدلالة .

فَإِذَا ثُنِيَ الْاسْمُ ، فَإِنْ كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ الْحَقَّةَ أَلْفًا وَنُونًا

فِي الرَّفْعِ ، وَيَاءً وَنُونًا فِي النَّصْبِ وَالْخَفْضِ ، مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ كَقَوْلِكَ : قَامَ

الزيدان ، ومررت بالزيدين ، ورأيت الزيدين ، وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا بِالْأَلْفِ ،

فَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا / ثُنِّيَ بِحَسَبِ أَصْلِهِ (٢) ، فَإِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ قَلْبَتِهَا

يَاءً نَحْوُ : فَتَيَانَ وَرَحِيَانَ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ قَلْبَتِهَا وَأَوَّانَحُو :

عَصَوَانَ ، وَمَنَوَانَ . (٣)

وَإِنْ كَانَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ قَلْبَتِهَا يَاءً عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِلَّا مَا

لَا بِالْأَلْفِ لَهُ (٤) ، وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا بِيَاءٍ قَبْلَهَا كَسْرَةً وَهُوَ الْمَسْمُومُ مَنْقُوصًا

بِقِيَاسِ ، ثُنِّيَ بِأَثَابَاتِ الْيَاءِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، سِوَاءِ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ أَوْ مِنْ

ذَوَاتِ الْوَاوِ ، كَقَوْلِكَ : قَاضِيَانَ وَغَازِيَانَ .

وَإِنْ كَانَ مَمْدُودًا وَهُوَ مَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ قَبْلَهَا أَلْفًا ، فَإِنْ كَانَتْ

الْهَمْزَةُ زَائِدَةً لِلتَّأْنِيثِ قَلْبَتِهَا وَأَوَّالًا غَيْرُ ، وَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً أَثْبَتَهَا لِغَيْرِ ،

إِلَّا مَا شَدَّ فِي الْبَابَيْنِ ، وَإِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ ، أَوْ زَائِدًا كَالْأَصْلِ ،

كُنْتَ مَخِيرًا بَيْنَ إِثْبَاتِهَا وَقَلْبِهَا وَأَوَّالًا ، وَالْأَوْلُ أَوْجَهُ . (٥)

(١) ذكر هذه الشروط مفصلة ابن أبي الربيع في البسيط : ٩٤ / ١ - ٩٥

وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥ / ١ وما بعدها ، وجمع الهوامع

١٣٩ / ١ - ١٤٣ .

(٢) في " ح " " وصله " .

(٣) انظر التكملة للفارسي : ٢٢٢ .

(٤) التكملة : ٢٢٣ .

(٥) المرجع نفسه : ٢٢٦ - ٢٢٧ .

وإن كان منقوصاً على غير قياس ،وجب اعتباره بالاضافة ،فما
ردّ فيها رد في التثنية ،وما لم يُرد فيها لم يرد في التثنية ، فتقول :
أبوان وأخوان وحموان وهنوان ،لقولهم : أبوك واخوك وحموك وهنوك ،
وتقول : دمان ،ويدان ،لقولهم دمك ويدك ، وهذا بين ان شاء الله .

فصل : المجموعُ على خمسة أقسامٍ ، قسمٌ يسمى جمعاً مذكراً
سالماً ، وهو ما رفع بالواو ونصب وخفض بالياء وسلم فيه بناء الواحد .
وقسمٌ يسمى جمعاً مؤنثاً سالماً ، وهو ما نصب وجرب بالكسرة .
وقسمٌ يسمى جمعاً مكسراً ، وهو ما تغير فيه بناء الواحد ، إما
بزيادة مجردة ، وإما بنقصان مجرد ، وإما بتبدل شكل في المسألتين ،
وإما بزيادة ونقصان وتبدل شكل ، وإما بتبدل شكل في اللفظ فقط ،
أو في التقدير فقط .

وقسمٌ يسمى اسم جمع ، وهو ما ليس له واحد من لفظه لا تحقيقاً
ولا تقديراً ، اتفاقاً ، أو له واحدٌ من لفظه ، ولم يثبت في أبنية المجموع ،
خلافاً للاختلاف .

وقسمٌ يسمى اسم جنس ، وهو ما فرق بينه وبين واحده تاء التانيث ،
وصح فيه التذكير ، وكلامه في هذا الباب انما هو في القسم الأول ، دون
ما ذكر بعد ، فعلى هذا نتكلم في هذا الفصل ان شاء الله .

فنقول : الاسم الذي يجمع بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون
نصباً وخفضاً ، إما أن يكون جامداً أو مشتقاً ، فان كان جامداً جمع ذلك
الجمع بثلاثة شروطٍ زائدة على شروط التثنية ، وهي : أن يكون علماً لمذكر
من يعقل ، خالياً من تاء التانيث . (١)

(١) وذلك مثل طلحة وحمزة ، فانهما لا يجمعان جمع مذكر سالم ،

وانظر البسيط : ١٠٢/١ .

(٢) في الأصل : " خالياً من تاء التانيث ، والا يمتنع مؤنثه من الجمع
بالألف والتاء " . وهو انتقال نظر وسيأتي .

وان كان مشتقا فثلاثة شروط أيضا : أن يكون لمذكر من يعقل ،
خاليا من تاء التانيث ، وألا يمتنع موه نته من الجمع بالألف والتاء ، وهذا
الشرط الأخير احتراز من أفعل فعلاء ، ومن فعلان فعلى . (١)

فصل : ثم إن هذا الأسم الذي يُجمع هذا الضرب من
الجمع ، إن كان صحيح الآخر لحقته العلامة من غير تغيير ، وإن كان
معتلا بالألف وهو المسمى مقصورا حذفت ألفه ؛ لالتقاء الساكنين ؛ لدلالة
الفتحة الباقية عليها ، وإن كان معتلا بياء قبلها كسرة ، وهو المسمى
منقوصا ، فإنك تضم ما قبل الواو بضمة الياء المحذوفة ؛ لالتقاء ساكنة
مع واو الجمع لا بضمة أجنبية (٢) ، خلافا لابن عصفور (٣) ، وأما في
حالة الجر والنصب ، فإنك تحذف الكسرة من الياء استثقالا ، ثم الياء لالتقاءها
ساكنة مع ياء الجمع اتفاقا .

فصل : وأما الممدود فهو ما آخره همزة قبلها ألف ، وهو
على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون الهمزة زائدة للتانيث ، وحكمها قلبها فيه
واو لا غير ، عند سيبويه . (٥)

الثاني : أن تكون أصلية وحكمها الإثبات لا غير عند سيبويه
أيضا ، (٦) وقد ندر في البابين ما لا بال له ، وما عدا هذين القسمين

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٤٧/١ - ١٤٨ والبسيط : ١٠٩/١ - ١٠٢ .

(٢) كذا قال الفارسي في التكملة : ٣١ .

(٣) قال ابن عصفور : فإن كان منقوصا الحقت العلامتين له من غير
أن ترد المحذوف منه وضمت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء .

شرح الجمل : ١٤٩/٣ .

(٤) في "ح" " لالتقاءهما " .

(٥) الكتاب : ٣٦٤-٣٦٥/٣ قال : وإذا جمعت ورقاء اسم رجل

بالواو والنون وبالياء والنون جئت بالواو ولم تهمز . . . فقلت
ورقاوون .

(٦) انظر التكملة : ٢٢٧ ، والبسيط : ٢٤٨ وما بعدها .

أنت فيه مخيرٌ بين إثباتِ الهمزةِ وقلبِها واواً ، والاوُّ أجدُّ ، وسواءٌ
كانت الهمزةُ بدلاً من أصلٍ ، أو من زائدٍ لللاحقِ على الأصح . (١)

(٢)
ثم قال : (ونون الآثنين مكسورةٌ أبداً ونون الجميع مفتوحةٌ أبداً) .

أما كسرُ نونِ الآثنين فعلى أصلِ التقاء الساكنين (٣) ، إذ لا
أصل لها في الحركة ، وأما فتحُ نونِ الجماعةِ (٤) ؛ فليحصلَ الفرقُ بينها
وبين نونِ الاثنين ، ولولا طلبُ هذا الفرقِ لاستوى الحكمان اعتباراً بالاصل
في التقاء الساكنين ، ويحتملُ أن يكونَ كسرُ نونِ الاثنين فرقاً بينها (٥)

وبين نونِ الجماعةِ (٦) ، وكان ينبغي أن تكون مفتوحةً على أصلِ التقاء
الساكنين على طريقة المستبعين ، على رأي من يرى ذلك ، ولولا طلبُ هذا
الفرقِ . والطريقةُ الأولى أوجهُ اعتباراً بالسببيةِ ؛ إذ التثنيةُ أسبقُ من
الجمع ، وأصلُ الفرقِ أن يكونَ في المتأخرِ دون المتقدم ، وهذا واضحٌ
إن شاء الله .

وأما نونُ الجماعةِ فلو كُسِرَتْ للزمَ في ذلك الثقلُ ، من جهةِ توالي

الضمت في حالةِ الرفعِ / ؛ لأن الواوَ أكثرُ من الضمةِ ، وتوالي الكسراتِ
في حالةِ النصبِ والجرِّ ؛ لأن الياءَ أكثرُ من الكسرةِ ، فعدلوا إلى الفتحةِ
فراراً (٧) من هذا الثقلِ ، وإنما خالفوا بين هذين النونين ، من جهةِ
أن حرفَ الإعرابِ مختلفٌ فيهما ، فأرادوا أن يكونَ التابعُ جارياً على حكم
المتبوعِ في الاختلافِ ، والله أعلم .

(١) انظر التكملة : ١٢٧ وشرح الفية ابن معطى : ٢٨٢/١ - ٢٨٣ .

(٢) الجمل : ٩ .

(٣) هذا مذهب الجرمي ، وينسب لسيبويه ، والتذييل والتكميل : ١/٧٠ .

(٤) في الاصل " الجميع " .

(٥) في " ح " " بينهما " .

(٦) عزا هذا النحاس لسيبويه : انظر التذييل والتكميل : ١/٧٠ .

(٧) " فرارا " سقطت من " ح " .

ثم قال : (وتسقطان في الاضافة) . (١)

اختلف الناس في نون التثنية والجمع الذي على حدها ، على

ثمانية أقوال . (٢)

أحدها : أنها عوض من التنوين ، والحجة في ذلك أنها

تسقط في الإضافة كما يسقط التنوين . ولم يجعلها قائل هذا عوضاً من

الحركة ؛ لأنها قد عوض منها التغيير والانقلاب فكان يكون في ذلك

جمع بين العوض والمعوض منه ، ونقد هذا القول بثباتها مع لام التعريف ،

وقد يوجه ثباتها معها بقوتها بالحركة (٣) ، بخلاف التنوين ، كما فرقت

الحركة بين ألف التانيث وهمزته ، في باب النسب .

الثاني : أنها عوض من الحركة ، ويحتج قائله بثباتها مع الألف

واللام كالحركة ، ونقد بسقوطها في الإضافة ، ولو كانت عوضاً من الحركة

لوجب ثباتها عند الإضافة ، كما تثبت الحركة وأيضاً فقد عوض من الحركة

التغيير والانقلاب ، فكان الحركة ثابتة فيجس في المعنى ، كأنه جمع

بين العوض والمعوض منه على ما تقدم ، إن كان قائله بذلك .

الثالث : أنها عوض من الحركة والتنوين معا ، ويحتج قائله

بظهور حكمهما فيها ، من حيث تحذف في الإضافة كالتنوين ، وتثبت مع

لام التعريف كالحركة ، ونقد بحصول التنافي من جهة أنها يجب

إثباتها في الإضافة ، من حيث هي عوض من الحركة ، وحذفها من حيث

(١) الجمل : ٠٩ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٢/١ - ١٥٣ والبسيط : ١٥٧ -

١٥٨ ورصف المياني : ٣٤٠ ، والتذليل والتكميل : ١٨٧/١ ب وما بعدها .

(٣) انظر رصف المياني : ٠٣٣٩ .

هي عوضٌ من التنوين ، وحذفها مع لام التعريف ، من حيث هي عوض من التنوين ، وإثباتها من حيث هي عوض من الحركة ، فكان يجب أن يكون الشيء الواحد موجوداً معدوماً في حال واحدة ، وذلك محال ، وفيه ما ذكرناه من أن الحركة قد عوضَ منها التغييرُ والانقلابُ ، إن كان قائلاً بذلك .

الرابع : أنها عوضٌ من تنوينين في التثنية ، وتنويناتٍ في الجمع ، بيانه أن قولك : الزيدان مُغنٍ عن زيدٍ وزيدٍ ، فألف التثنية مثلاً قائم مقام الإعراب ، ونونها قائمةٌ مقام التنوينين اللذين كانا في الاسمين وعوض منهما ، وكذلك الجمع إذا قلت : الزيدون في زيدٍ وزيدٍ وزيدٍ مثلاً ، فالواو قائمة مقام الإعراب ، والنون قائمة مقام التنوينات ، وعوضٌ منها ، ويحكى هذا القول عن أبي العباس ثعلب (١) ، ونقد بأن فيه تعويضَ حرفٍ من حرفين فأكثر ، وأيضاً فثباته مع لام التعريف يمنع من ذلك ، على ما تقدم ، وعندى أنه ساقط بنفسه من جهة أخرى ، وذلك أنك لما ثبتت أو جمعت إنما عدت إلى أحد الاسمين أو الأسماء فألحقته العلامة ، فزال لذلك تنوينه ، فالنون إذاً على تسليم العوضية إنما هي عوض من تنوين الاسم الواحد الذى لحقته العلامة ، فبطل كون هذه النون عوضاً من تنوينين ، أو تنوينات .

هذا ما كان يشي لنا في التدريس ، ثم ظهر بعد أن علاماً التثنية والجمع لما كانت بازاءً متعدد ، وهو المثنى أو المجموع ، أنبغى أن تكون النون بازاءً متعدد ، وهو تنوين المثنى والمجموع ، لأنهما سيقا معافهما متقابلان وفيه نظر .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٣/١ ، والتذييل والتكميل : ٨٨/١ .

الخامس : أنها عوض من الحركة مع لام التعريف لثبوتها معها ،
وعوض من التنوين مع الاضافة لسقوطها معها ، وعوض منها مع التجريد .
قاله ابن جنى ^(١) ، ونقد بكون العوضية فيه على حسب النسب ، فكان فسي
الأصل الذى هو التنكير عوضا من الحركة والتنوين ، فاذا طرأت الألف واللام
أو الاضافة صار عوضا من أحدهما ، فاذا رجع الى الأصل صار عوضا منهما
قالوا : وهذا غير مرضي من أبي الفتح ^(٢) ، وهذا تحامل فيما أرى ، إذ
يقال : ان لام المعرفة لما دخلت على المشى وفيه النون عوضا من الحركة
والتنوين ، غلب عليها جانب الحركة وألغى جانب التنوين ، وبالعكس مع
الاضافة ، وهذا متصور معقول فتأمله وبالله التوفيق .

السادس : أنها فارقة بين رفع الاثنین ونصب الواحد في
الوقف ، قاله الفراء ^(٣) ، وذلك أن هذه النون لولم تلحق لصار لفظ
الاثنین في الرفع كلفظ الواحد في النصب في حالة الوقف ، كقولك : ضرب
زيدا عمرا ، تريد : ضرب زيدان عمرا ، فلحقت النون فارقة بين الواحد
والاثنین ، وَحُمِلَ / منصوب التثنية ومجرورها على مرفوعها وكذلك
الجمع .

ونقد بأن حالة الوقف عارضة فلا يعتد بها ، وبأن الجمع باب
آخر ، فلا يحسن حمله على التثنية .

(١) انظر التذييل والتكميل : ٨٨/١ / أ .

(٢) قال أبو حيان قال بعض اصحابنا : " وهذا كله تخليط " .

التذييل والتكميل : ٨٨/١ / ب .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٣/١ .

(٤) مطموسة في " ح " .

السابع : أن هذه النون انما زيدت في آخر المثني والمجموع ،
لرفع توهم الاضافة أو الافراد ، قاله ابن مالك . (١)

بيان ذلك أنها لولم تلحق في الجمع لكان يلتبس بالاضافة
والافراد ، في قولك : قام زيد وومررت بزيدي ورأيت زيدي ، فالأول يشبه
المعري الموقوف عليه في بعض اللغات ، والثاني يشبه المفرد المضاف الى
[ياء] (٢) المتكلم ، والموقوف عليه في تلك اللغة أيضا ، والثالث يشبه
المضاف الى المتكلم لا غير ، والمثني المرفوع يشبه المفرد المنصوب
الموقوف عليه ، على ما تقدم للفراء ، فألحقت النون في آخرهما لرفع هذا
الشبه وازالة اللبس ، وحوّل منصوب التثنية ومجرورها على مرفوعها التجري
التثنية كلها على أسلوب واحد ، ولذلك نظائر فتأمله .

الثامن : قول سيبويه : كأنها عوض لما منع من الحركة
والتنوين (٣) ، ولم يقل : عوض مخافة الزامه ما تقدم ذكره (٤) ، ولما
كانت كذلك أرادوا أن يظهر فيها حكم الحركة والتنوين ، فأسقطوها مع
الاضافة تغليبا لحكم التنوين ، وأثبتوها مع الألف واللام تغليبا لحكم
الحركة ، ولم يكن بالعكس لقربها من موجب الحذف ، في حال الاضافة
ومعدها من موجب مع الألف واللام ، فلو غلبوا عليها حكم الحركة لوجب
اثباتها في الموضعين ، ولو غلبوا عليها حكم التنوين لوجب اسقاطها فيهما ،
فكان ما تقدم أنسب اشعارا بالأمرين ، وهذا من بديع الاستنباط وأنبله ،

(١) التسهيل : ٠١٣ .

(٢) تكملة من "ح" .

(٣) الكتاب : ٠١٨/١ .

(٤) قال ابن عبد النور الملقب : " والذي يظهر لي بعد البحث
أنها ليست عوضا من شيء ، وانما معناها في الكلمة على كمال
الاسم وأنه منفصل مما بعده كما فعل بالتنوين ، الا أنها حذفت

(١) على أن بعض المفسرين لكلام سيبويه زعم أن قوله : كأنها عوض ،
على معنى التحقيق ، وليس التشبيه على موضعه ، واستشهد على أن التشبيه
يأتي على معنى التحقيق بقول الشاعر : (٢)

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام

قال : والمعنى أن الأرض ليس بها هشام ، لأنه يرثيه ، وليس في
البيت كبير دليل ، لأنه يجوز أن يكون المعنى فيه : ان الأرض بها
هشام مدفوناً في بطنها ، فأنكر كونها على تلك الصفة ، من الاقشعرار مع
كونها بها هشام ، أي في بطنها ، وما كان ينبغي لها أن تكون كذلك
، وهذا أولى من اخراج التشبيه عن موضعه ، والله أعلم .

====
مع الاضافة لأنهما يتضادان ، إذ الاضافة دليل الاتصال ، والنون
دليل الانفصال ، وثبتت مع الألف واللام ؛ لكونها قويت بالحركة ،
وأنها ليست كالتنوين في الدلالة على التنكير وانصراف الاعراب ،
الا ترى أنها تكون في الاسم الذي لا ينصرف نحو : أحمرين
وأحمدين وفي الاسم العلم نحو الزيدين وفي المني نحو
الذنان ؟ فهذا كله يقوي أنها ليست كالتنوين في تلك الأوجه
وإن كانت مثله في الدلالة على تمام الكلمة وانفصالها ما بعدها .
ثم قال : وإذا تحققت كلام سيبويه علمت أنها ليست عنده عوضاً
من شيء ، لأنه قال : كأنها عوض ، ولم يقل : إنها عوض ، رصف
الجباني : ٣٣٩-٣٤٠ ، وذكر أبو حيان أن بعض الناس يحمل كلام
سيبويه على أنها عوض ، لأن كأن قد تستعمل للتحقيق مثل
إن . التذييل والتكميل ١/٨٩ .

- (١) هو السيرافي : ١/ وهو أيضاً مذهب الكوفيين والزجاجي
، الجنى الداني : ٢١٩ والمغني ٢٥٣٠ والتذييل والتكميل :
١/٨٩ ب ، وانظر الهامش السابق ، كلام ابن عبد النور وأبي حيان .
(٢) البيت للحارث بن أمية الصفري الأموي يرثي هشام بن المغيرة
وهو في الحذف من نسب قریش : ٤٠ ، ٦٧ ، والكامل : ١٤٢/٢ ،
وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٤٨ ، والمغني ج ٢٥٣ ، والجنى الداني
: ٥٢٠ ، وشرح أبيات المعني : ٤/١٦٩ .

باب الفاعل والمفعول به

الفاعل : كل اسمٍ مرفوعٍ تحقيقاً أو تقديراً ، مسندٌ إليه فعلٌ
أو ما في معناه ، مقدمٌ عليه غيرٌ مبنئٍ لمفعول .

والأفعال بالنظر إلى ما ترفعه على أربعة أضرب :

ضرب يرفع الفاعل حقيقة كقام زيد وقعد عمرو ، وضرب يرفع النائب
عنه كضرب زيد ، وأكرم عمرو ، وضرب يرفع المشبه به وهو كان وأخواتها ،
وضرب فيه قولان وهو الفعل الموء كد به فعل آخر ، كقولك : قام قام زيد ، وكان
الزائدة .

فصل : والرافع للفاعل إذا كان اسماً (١) ظاهراً أو ضميراً
منفصلاً أحد ثمانية أشياء . وهي : الفعل ، واسم الفعل ، واسم الفاعل ،
والصفة المشبهة به ، وأمثلة المبالغة ، والمصدر ، والظرف ، والمجرور ، إذا
وقعا صفتين ، أو صلتين ، أو حالين ، أو خبرين ، وما خرج عما (٢) ذكر
فنادر .

وأما رفع الضمير المتصل فتقع المشاركة فيه اعتباراً بالقاعدة المعلومة ،
وهي أن كل ما يرفع الظاهر يرفع المضمرة المتصل (٣) ، ولا ينعكس .

فصل : وأما المفعول به فعبارة عن كل اسم منصوب تحقيقاً
أو تقديراً ، بفعلٍ أوجارٍ مجراه ، على أنه محل لمعنى ناصبه فقط ، وهذا
المفعول ينحصر ناصبه في ستة أشياء وهي : الفعل ، واسم الفعل ، واسم
الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وأمثلة المبالغة ، فلا يكون مفعول به
منصوباً إلا بأحد هذه الأشياء ، خلافاً للفراء في قوله : إنه منصوبٌ بالفاعل ،

- (١) سقطت من "ح" .
(٢) في "ح" "ح" "ح" .
(٣) سقطت من "ح" .

ولهشام الطوال^١ (١) في قوله : إنه منصوب بجملته الفعل والفاعل (٢) ،
ولاستقصاء القول في ذلك موضع غير هذا .

فصل : ثم قال : (الفاعل مرفوع أبدا) (٣) ، وقال في
باب المفعول المحمول على المعنى : (إلا أنه قد جاء في الشعر شبيء
قلب فصير مفعوله فاعلا ، و (٤) فاعله مفعولا) .

فظاهر هذا / الكلام التذافع من حيث قال في هذا الباب : ٣٣
الفاعل مرفوع أبداً ، فظاهره أنه لا ينفك عن الرفع في موضع من المواضع ،
وظاهر ما قال في باب المفعول المحمول على المعنى : أنه ينفك عن ذلك .
والجواب عن هذه الشبهة أن المفعول الذي حصل فيه إعراب
الفاعل يسمى فاعلا اعتبارا باللفظ ، لأن الإعراب إنما يجرى على حسب
اللفظ دون المعنى ، فإذا كان كذلك حصل ما قاله في باب الفاعل : من
كونه مرفوعا أبدا لا ينفك عن ذلك بهذا الاعتبار (٥) ، فتدبره فإنه
صحيح ان شاء الله .

ثم قال : (والمفعول به إذا ذكر الفاعل فهو منصوب أبدا) (٦) .

(١)

(٢) انظر المسألة في الإنصاف : ٧٨ ، حيث ذهب الكوفيون إلى أن
نائب المفعول هو الفعل والفاعل معا ، وذهب البصريون أن عامل
النصب في المفعول هو الفعل .

(٣) الجمل : ١٠٠ .

(٤) في الأصل " أو فاعله " والمثبت من " ح " والجمل : ٢٠٣ .

(٥) قال ابن أبي الربيع : النحويون كلهم . . . يقولون إن العرب

تلتزم رفع الفاعل ونصب المفعول فهم المعنى من غير الإعراب
أو لم يفهم ، إلا أن يضطر شاعر فيعكس ، وذلك عند فهم المعنى ،
وان وجد في الكلام فيكون كالغلط ، ويكون قول أبي القاسم " أبدا " .
يريد به في الكلام . البسيط : ٢٦٣ وقد ذكر ابن الطراوة أنه

إذا فهم المعنى جاز نصب الفاعل ورفع المفعول وبه قال ابن عصفور .

البسيط : ٢٦٢ .

(٦) الجمل : ١٠٠ .

أما كونه منصوباً أبداً ، فليس فيه إشكالٌ ، لأن كل واحد من
المفعولات منصوبٌ إذا ذكر الفاعل ، ومفهوم كلامه أنه إذا لم يذكر الفاعل
فليس منصوباً أبداً ، وهذا إنما يعنى فيما يتعدى الى مفعول واحد ، وأما
ما يتعدى الى أكثر من واحد كباب أعطى وباب أعلم ، فإنه إذا لم يذكر
الفاعل فإنه (١) يرفع واحداً ، ويبقى ما عداه منصوباً على حاله ، فهذا
إشكال ، وحله أن الالف واللام في قوله : والمفعول به جنسيةٌ يراد بها
التفصيل ، كأنه قال : وكل واحدٍ واحدٍ من المفعولات منصوب بشرط ذكر
الفاعل ، فإن لم يذكر الفاعل ، فليس كل واحدٍ واحدٍ منصوباً ، فانما توجه
النفي المفهوم على نصب كل واحد واحد دون البعض ، وهذا بين ان شاء الله .
فصل : (٢) ثم قال : (لأن الفعل إذا تقدم الأسماء وحده) (٣)
الى آخره .

تلخيصه : لأن الفعل إذا تقدم على مرفوعه وحده ، وإذا تأخر
ثنى وجمع ، وهذا معناه ، وهو كما ترى غير صحيح ؛ لأنه تقسيم ما لا يتصور
فيه هذا التقسيم ، لأن الفعل لا يعرى عن تقدمه على مرفوعه مطلقاً ، ظاهراً
كان أو مضمراً ، لأنك إذا قلت : قام زيد ، وقام الزيدان ، وقام الزيدون ،
فالفعل كما ترى مقدم على مرفوعه ، وإذا قلت : زيد قام ، والزيدان قاما ،
والزيدون قاموا ، فالفعل أيضاً مقدم على مرفوعه وهو المضمرة المستتر ، أو
البارز المسند إليه الفعل ، فلا فرق إذاً ، لكن قد يتجه قوله على تقدير
أن الأصل إسناد الفعل إلى الظاهر ، ثم يقدم ذلك الظاهر على الفعل ،
فيجب حينئذ أن يصير الفعل مسنداً إلى ضمير ذلك الظاهر ، لارتفاعه
بالابتداء ، فعلى هذا يتجه قوله والله أعلم وهو (٤) تلغيق كما ترى ،

(١) في "ح" "فانما" .

(٢) سقطت من "ح" .

(٣) الجمل : ١٠ .

(٤) في "ح" "وهذا" .

وأشبهه من تلك العبارة أن تقول : إذا كان الفعل مسندا إلى أسم ظاهر ،
أوجار مجراه وحد ، وإذا كان مسندا إلى ضمير متصل ظهرت فيه علامة الاثنين
والجماعة كقولك : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا .

ثم قال بعد : (ثني وجمع للضمير ^(١) الذي يكون فيه) .

اعترضه بعضهم ^(٢) بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ،

قال : واصلاحه : " ثني وجمع الضمير " برفع قوله : " الضمير " ، على أن
يكون قوله " ثني وجمع " مسندا إلى الضمير ، وإنما أفسده الناسخ ، وقال
بعض الشراح هذا الإصحاح إفساداً ؛ لأن التثنية والجمع ليسا من أوصاف
الضمائر ، كما أنهما ليسا من أوصاف الأفعال ، والأولى أن يكون أوقع ^(٣)
على الأفعال ما أصله أن يقع على الأسماء ، لشبهه لفظي بينهما ؛ لأن
إذا أشبه شيء شيئاً جاز أن يطلق عليه ما أصله أن يطلق على المشبه به ،
فلما كان قولك : يضربان ويضربون وتضربين ، على صورة ضاربان وضاربتين
وضاربتين ، جازله ^(٤) ذلك ، فهذا أولى ما يوجه به هذا الموضوع والله أعلم .

فصل : ^(٥) ثم قال : (وظفرت يداك وظفريداك) ^(٦) .

بسط هذا أن تقول : إذا كان الفعل مسندا إلى مؤنث حقيقي
التأنيث لزمّت العلامة مع عدم الفصل غالباً ^(٧) ، وإذا كان مسندا إلى

-
- (١) في الجمل : ١٠ ، وهامش الأصل عن نسخة أخرى " الضمير " وأشار
محقق الجمل إلى أنها في نسخة الأصل " للضمير " كما هنا ، وشرح
هذه العبارة يقتضي ما أثبت .
- (٢) ذكر ابن السيد شيئاً من هذا في إصلاح الخلل : ٣٥ ، ٥٣ .
- (٣) في " ح " " يكونا وقعا " .
- (٤) في " ح " " لك " خطأ .
- (٥) سقطت من " ح " .
- (٦) " وظفريداك " ليست في كتاب الجمل بطبعته انظر : ١٠ ، ٢٣ .
- (٧) قال " غالباً " احترازاً مما رواه سيبويه عن العرب من قولهم :
" قال فلانة " . الكتاب : ٣٨ / ٢ .

مؤنث مجازي التأنيث ، فان كان ضميراً متصلاً لزمّت (١) العلامة كالحقيقي ،
وان كان اسماً ظاهراً جازاً لا مراً مطلقاً ، فصلت أولم تفصل ، الا أن
اسقاطها مع الفصل أجود من اسقاطها مع عدمه . والله أعلم .

فصل (٢) : ثم قال : (وأعلم أن الوجه تقديمُ الفاعل) . (٣) إلى

آخره .

(٤)

الأصل تقديم مرفوع الفعل عن منصوبه لا مرفوعهما :

اللزوم ، وعدم الاستغناء ، بخلاف منصوبه ، فانه بالعكس ما ذكر .

ثم إن / المفعول بالنظر إلى تقديمه وتأخيره وتوسيطه ٣٤

ينقسم إلى سبعة أقسام : قسم يلزم التقديم ، وهو إذا كان فيه معنى شرط
أو استفهام ، أو كان كم الخبرية أو مضافاً إلى واحد مما ذكر ، كقولك : أيهم
تكرم أكرم ، و غلام أيهم تكرم أكرم ، و كم رجل أكرم ، و غلام كم رجل أكرم ،
لأن المضاف يكتسب حكم الشرط والاستفهام والتصدير من المضاف إليه ،
كما يكتسب منه التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير ، وسيأتي بيان ذلك
كله في أثناء الكتاب إن شاء الله تعالى .

وقسم يلزم التأخير : وهو إذا كان مقروناً بالآ ، أو في معنى

المقرون بها ، أو كان ضميراً متصلاً بالفاعل ، أو عدم الفارق بينه وبين الفاعل

كقولك : ما ضرب زيد إلا عمراً ، وإنما ضرب زيد عمراً ، وضربتك ، وضرب

موسى عيسى .

وقسم يلزم التوسيط : وهو إذا كان الفاعل هو المقرون بالآ ، أو

ما في معنى المقرون بها ، أو كان ضميراً متصلاً مع كون الفاعل اسماً ظاهراً

(١) في " ح " " لزمته " .

(٢) سقطت من " ح " .

(٣) الجمل : ١٠ .

(٤) في " ح " " وهما " باثبات الواو .

كقولك : ما ضرب زيداً إلا عمرو، وإنما ضرب زيداً عمرو، وضربك زيد .

وقسم يتوسط ويتأخر ولا يتقدم : وذلك مع أدوات الشرط وأدوات

الاستفهام ما عدا إن، والهمزة، كقولك : هل ضرب زيد عمراً (١)، وهل

ضرب عمراً زيد، لأن هذه الأدوات لا يضر بعدها الفعل، ولا يفصل بينها

وبينه إلا في الشعر، وحكى أن بعض المتكلمين على هذه المسألة من

كتاب سيبويه ألقى هذه المسألة على طلبته (٢)، فقال : كيف يقال :

هل زيد ضربته، أو هل زيداً ضربته رفعا أو نصبا ؟ فرفع قوم بالأبتداء،

الحاقاً لهل بالهمزة، والتزم قوم النصب باضمار فعل ؛ ليليهما الفعل في

التقدير ؛ لأنها ليس لها تصرف الهمزة ؛ لأنها دخيلة في الاستفهام ،

والهمزة فيه أصلية، فصوب الشيخ هذا الاحتجاج وخطأ الأول، وكان

إذ ذاك بالحضرة بعض المشاركة فقال : كل ذلك خطأ، وأخرج المسألة

من كتاب سيبويه، على ما ذكرناه آنفاً (٣)، فبهت الشيخ . ولا توفيق

إلا بالله .

وقسم يتقدم ويتوسط ولا يتأخر : وذلك إذا اتصل بالفاعل ضمير

يعود إلى المفعول، كقولك : ضرب زيداً غلامه، وزيداً ضرب غلامه .

وقسم يتقدم ولا يتأخر ولا يتوسط : وذلك إذا كان السند إليه

الفعل ضميراً متصلاً كقولك ضربتُ زيداً، وزيداً ضربتُ .

وقسم يتقدم ويتأخر ويتوسط وهو ما عدا ما ذكر، كقولك : ضرب

زيدٌ عمراً، ما لم يعرض له عارض، فيجب العمل على مقتضى ذلك العارض .

(٤) فصل : لم يتعرض أبو القاسم إلى جواز تقديم المفعول على

فعله، ولا لامتناع تقديم الفاعل على فعله .

(١) في الأصل "أوهل" .

(٢) في "ح" "ألقاها على طلبته" .

(٣) الكتاب : ٩٩/١ ، ١١٥/٣ .

(٤) هذا الفصل بأكمله سقط من "ح" وينتهي عند قوله : "نوع منه آخر" الآتي .

فأما تقديم المفعول على فعله ، فقد مضى بيانه ، وأما تقديم
الفاعل على فعله فمسألة خلافية ^(١) ، والأصح الأ^ء شهر الذي يعضده
النظر ، أمتناع التقديم ، فلا بد من إقامة دليل على صحة ما عليه الجمهور .
وترتيب القول في ذلك : أن السوء ال^ء عن علة امتناع تقديم
الفاعل على فعله ثانٍ عن الاستدلال على امتناع تقديمه ، فيقال في الجواب
عن السوء ال^ء الأول :

قام الدليل على امتناع تقديمه ، وهو أنه لو كان " زيد " من
قولك : زيد فاعلاً مقدماً ، لاجتمعت العرب على امتناع المطابقة ،
فكنت تقول : الزيدان قام والزيدون قام ، والهندان قام ، والهنندان
قامت ^(٢) ، وأنت إنما تقول ذلك بالمطابقة فهذه دلالة واضحة على أنه
ليس فاعلاً مقدماً .

فإن قيل : إنما يتضح هذا الاستدلال على اللغة الفصيحة ،
وأما على اللغة الأخرى ، فالأظهر أنه فاعل مقدم ^(٣) ؛ لأن المطابقة عند
هؤلاء إنما حصلت بحروف لا بضمائر .

أجيب بأنه إنما يكون ذلك عندهم مع تقديم الفعل على الأسماء
الظاهرة والجاري مجراها ، وأما مع تأخيرها عنها فتجتمع العرب كلها على
لغة واحدة ، وهي الفصيحة مع التقديم ، كما اجتمعت العرب في " ما "
النافية على لغة واحدة عند نقصان شرط من شروط أعمالها أعمال
" ليس " ، وإلا فلو كان الفاعل مما يتقدم عند أحد من العرب لقالوا ،

-
- (١) ذهب الأ^ء خفش وبعض الكوفيين الى جواز تقديم الفاعل على فعله .
انظر المسألة في المقتضب : ١٢٨/٤ ، و اسرار العربية : ٧٩-٨٤ ،
وشرح الجمل لابن عصفور : ١٥٩/١ ، والمغني : ٧٥٧-٧٥٨ .
- (٢) هذا من أدلة المبرد على امتناع تقديم الفاعل . المقتضب : ١٢٨/٤ .
- (٣) هذه اللغة هي لغة " أكلوني البراغيث " وقد ورد بها التنزيل
في قوله تعالى : * وأسروا النجوى الذين ظلموا * .

أو أحدٌ منهم ؛ أنا قام ، على أن يكون أصله قمتُ ، فلما قَدَّمَ / أنفصلَ ٣٥
الضميرُ لتعذرِ الاتصالِ ، والمسألةُ من بابِ ما قَدَّمَ فيه ما أصله التأخيرُ ،
وأخِرُ ما أصله التَّقديمُ ؛ لأنَّ الفعلَ أثرُ الفاعلِ ، والمؤثرُ في الوجودِ
قبلَ أثره عقلاً .

ويقال في الجواب عن السوء ال الثاني : لما كان الفاعلُ أحدَ
جزئتي الجملة لا يتم الكلامُ دونَه ، وكان مدلولُ الفعلِ متصلًا بمدلوله ،
لزمَ من ذلك أن يكونَ معه كالشيءِ الواحدِ ، ألا تراهم سكنوا له آخرَ
الماضي ، وألحقوا علامةَ الاعرابِ بعده في نحو : يضربان ويضربون ؟
(١)

وقد استدل ابن الأبرش (٢) على أنَّ الفاعلَ في نحو : زيدٌ
يضربُ ، مقدَّرُ بين الباءِ والضمَّةِ ، وكذلك ألحقوا علامةَ التانيثِ الفعلَ ؛
دلالةً على تانيثِ فاعله في نحو : قامتْ هندٌ ، وكذلك قالوا في النسبِ
الى الشيخِ المسن : كُنْتِي ، لانه يذكر أيامه فيقول : كنت وكنت ، فهذا
كلمةٌ يدلُّ على أنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ . (٣)

فإن قلت : فيجب على هذا ألا يكون قولك : "قمتُ" كلاماً ؛
لأنهما بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ .

قلنا هو تركيبُ إسنادٍ ، وليس تركيبُ مزجٍ وخلطٍ ، فابصرُ
ما ذكرته تجده صحيحاً إن شاء الله .

-
- (١) انظر بسط ذلك في البسيط : ١/١٢٥-١٢٦ .
(٢) ابن الأبرش هو : خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم الشنتريني
النحوي ، إمام في العربية ، يستظهر كتاب سيبويه ، والمقتضب
والكامل ، كان من أهل الزهد والانقطاع ، لا يدخل في ولاية ولا يقبل
على أمراء في جامع ولا إمامة . توفي بقرطبة سنة ٥٣٢ هـ . بغية
الوعاة : ١/٥٥٧ .
(٣) قال بن أبي الربيع في أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد : ومن هذا
أيضاً قولهم في النسب الى كُنْتُ : كُنْتِي ، وإنما كان القياس أن
يقال : كوني ، وقد قيل هذا ، ولكنهم قالوا : كنتي ، لأنهم
نزلوا الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فتنزل كنت عندهم منزلة
فعل . البسيط : ٢٧٥ .

نوع منه آخر

الغرض بهذا الباب الإعلام أن المبنيات لا توءثر العواملُ في ألفاظها ، ولكنها إذا دخلت عليها أوجبت القضاء على مواضعها بالاعراب ، فإذا دخلت عليها فارغة ، كان موضعها رفعا ، وإذا دخلت عليها مشغولة ، كان موضعها نصبا ، وجملته ما له موضع من الاعراب ثلاثة أقسام :

المبنيات ، وحرف الجر مع مجروره ، والجمل الواقعة موقع الأسم المفرد ؛ وذلك الجملة الواقعة خبرا لمبتدأ لفظا أو أصلا ، ويندرج تحت هذا الجملة الواقعة خبرا "لِإِنَّ" و "كَانَ" وأخواتهما ، وللا المحمولة على "إِنَّ" ، و "لِما" و "لأ" المحمولتين على "ليس" من أخوات كَان ، والجملة الواقعة مفعولا ثانيا لظننت وأخواتها ، والقول المحمول عليها ، أو ثالثا لا علم وأخواتها ، والجملة المضاف إليها الظرف الزماني والمكاني وما جرى مجراهما من الأسماء نادرا ، والجملة المحكية بالقول ، وما جرى مجراه ، والجملة الواقعة صفة لموصوف أو حالا لذي حال ، وأما الجملة الواقعة بعد عاطف فداخلة في حكم المعطوف عليه .

ثم قال : (أعجب زيدا ماكره عمرو) . (١)

جمع في هذه المسألة بين فعلين ، مفعول أحدهما مختص

بالمعقل ، وفاعل الآخر مختص به دون العكس فيهما ، وبعد سيأتي (٢) بيان ما يحصل به الفرق إن شاء الله .

ثم قال : (ونظير " ما " من الأسماء النواقص) . (٣)

كلامه هاهنا في الموصولات ، وهي على قسمين : حروف وأسماء ،

-
- (١) الجمل : ١١٠ .
(٢) في الأصل " يأتي " وأنظر شرح الجمل لابن خروف : ١٢ ، والبسيط : ٢٨٠ ، وشرح الجمل لأبن عصفور : ١٦٨ / ١ .
(٣) الجمل : ١١٠ .

فالحروف ستة على اختلاف في بعضها وهي : أن ، وأن ، وما ، وكس ،
و " لو " المصدريات ، والألف واللام الموصولة بأسم الفاعل وأسم المفعول .
فأما " أن " فإنها توصل بالفعل الماضي لفظاً ومعنى ،
وبالمضارع معملة هي فيه غالباً ، وأختلِفَ في وصلها بفعل الأمر ، وهو
ظاهر كلام سيبويه . (١)

وأما " أن " فإنها توصل بالجملة الاسمية معملة فيها ، أو
مكفوفة ب " ما " ، وتوصل أيضاً بالجملة الفعلية بشرط الفصل ب " ما " الموطئة
والمخففة منها على حكمها من الصلة ، على ما نبين في بابها إن شاء الله .
(٢)

وأما " ما " فإنها توصل [بالفعل] الماضي والمضارع ، وقد
توصل بالجملة الاسمية (٣) المفهم أحد جزئها معنى فعل ، فقل : إن
بابه الشعر (٤) ، وقيل إنه يستمر في الكلام ، واختلف في أسميتها وحرفيتها
على قولين : الأول للأخفش (٥) ، والثاني لسيبويه (٦) خلافاً

(١) قال سيبويه : وتقول : كتبت إليه أن لا تقل ذلك ، وكتبت إليه
أن لا يقول ذلك وكتبت إليه الا تقول ذلك . فأما الجزم
فعلى الأمر ، وأما النصب فعلى قولك لثلاثا يقول ذلك ، وأما
الرفع فعلى قولك : لا تك لا تقول ذلك ، أو بأنك لا تقول
ذلك تخبره بأن ذا قد وقع من أمره . الكتاب : ١٦٦ / ٣ .
وذكر المرادى وابن هشام أنه حكى عن سيبويه : " كتبت
إليه بأن قم " الجنى الداني : ٢٣٥ والمغني ٤٣ .
زيادة من " ح " .

(٢) سيبويه لا تكون صلة " ما " عنده إلا جملة فعلية . انظر شرح
الرضي : ٣٨٦ / ٢ .

(٣) انظر شرح الرضي : ٣٨٦ / ٢ ، ورفص المباني : ٣١٤ .

(٤) واليه ذهب بعض الكوفيين وابن السراج : رصف المباني : ٣١٥ ،

الجنى الداني : ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والمغني : ٤٠٢ ، وانظر

المقتضب : ٢٠٠ / ٣ .

(٦) الكتاب : ٣٥٠ / ٢ ، قال : " وبعض العرب يقول : ما أتاني
القوم خلا عبد الله ، فجعل خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا ،
فليس فيه الا النصب ؛ لأن " ما " اسم ، ولا تكون صلتها الا
الفعل ها هنا . " وانظر : ٣٢٦ / ٢ ، ١١ / ٣ .

لأبن خروف^(١) ، في عكس هذه النسبة .

وأما " كي " فإنها تُوصَلُ بِالْمَضَارِعِ ، مَعْمَلَةٌ هِيَ فِيهِ ، مَقْدَرًا قَبْلَهَا لَامٌ الْجَرِّ أَوْ ظَاهِرًا .

وأما " لو " فإنها تُوصَلُ بِالْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ كَقَوْلِكَ : وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ ، وَلَوْ يَقُومُ عَمْرُو .

وَأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَإِنَّهَا تُوصَلُ بِأَسْمِ الْفَاعِلِ وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ غَالِبًا ، وَاخْتَلَفَ فِي أَسْمِيَّتِهَا وَحَرْفِيَّتِهَا عَلَى قَوْلَيْنِ ، الثَّانِي لِأَبِي عَثْمَانَ^(٢) ، وَالْأَوَّلُ لِلْجَمْهُورِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْمُوصُولَاتُ فَالْكَلَامُ فِيهَا يَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ : الْأُولَى فِي حَصْرِهَا ، وَالثَّانِيَةِ فِي بَيَانِ صِلَاتِهَا ، وَالثَّلَاثَةُ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ ضَمَائِرها .

فَأَمَّا أَنْحِصَارُهَا ففِي " مَنْ " وَ" مَا " وَ" الَّذِي " وَ" الَّتِي " وَفُرُوعِهَا وَالْأُلَى بِمَعْنَى الَّذِينَ ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ بِمَعْنَى الَّذِي وَالَّتِي ، عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَذَلِكَ مَعَ " مَنْ " وَ" مَا " الْأَسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَ" أَي " وَ" زَوْ " وَ" ذَات " فِي لَفْظِ طَيِّبٍ وَأَمَّا مَا تُوصَلُ بِهِ فَأَحَدُ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ ، وَهِيَ الْجَمْلَتَانِ : الْأَسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ وَالظَّرْفُ / وَالْمَجْرُورُ .

٣٦

(١) هو علي بن محمد ابو الحسن بن خروف . كان اماما في العربية ،

مشاركاً في علوم كثيرة ، وله ردود على كثير من أهل العلم ، توفى سنة ٦٠٩ وقيل غير ذلك عن ٨٥ سنة . الذيل والتكملة ٣١٩/١/٥ وبغية الوعاة : ٢٠٣/٢ . قلت : وقد اختلفت ترجمته بترجمة ابن خروف الشاعر . والله أعلم .

(٢) نقل عن المازني في هذه المسألة ثلاثة أقوال . أحدها أنها حرف

تعريف ، كما في سائر الأسماء الجامدة كالرجل والفرس . شرح الرضي : ٣٧/٢ ، والمساعد ١٤٩/٢ وهو قول الاخفش الجنى الداني :

٢٢٢ . والثاني انها حرف موصول لا اسم موصول الجنى الداني : ٢٢٢ ، والثالث انها اسم موصول ، منهج السالك : ٢٢٧ .

وأما ضمائرها فتلاثة أقسام : منصوبُ الموضع ، ومرفوعه ، ومخفوضه ،

فالمَنْصُوبُ الموضع يجوز حذفه بثلاثة شروط : (١)

أن يكون متصلاً ، وأن يكون العامل فيه فعلاً ، وأن لا يُوقِعَ

حذفه لِبَسَا . (٢)

فإن كان منفصلاً لم يجوز حذفه ؛ لفارقتة ما شبه به في باب

الحذف ، وهو ياءُ أَشْهَبَابِ . (٣)

والمرفوعُ الموضع إن كان فاعلاً ، أو نائباً عنه ، أو مشبهاً به ،

أو مشبهاً بما شبه به ، لم يجوز حذفه (٤) ، وإن كان مبتدأً ، فإن كان

في صلةٍ غير "أي" لم يحذف مع عدم الطول (٥) إلا قليلاً (٦) ، وإن

كان في صلةٍ "أي" جاز حذفه جوازاً حسناً (٧) بشرط ألا يكون خبره جملةً

ولا ظرفاً ولا مجروراً ، فإنه إن كان كذلك لم يُحذف ؛ لأن التركيب لا يقتضيه

(١) ذكر منها ابن أبي الربيع الأول والثالث . البسيط : ٢٨٣ .

(٢) نحو : جاءني الذي ضربته في داره ، فلو قيل جاءني الذي

ضربت في داره ، فلا يعلم من المضروب ، أعرضاً حب الدار أم شخص آخر ضرب فيها .

(٣)

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٨٢/١ .

(٥) تطول الصلة بأن يكون في الخبر معمول واحد أو أكثر نحو :

جاءني الذي هو ضارب زيداً ومنه ما سمعه الخليل عن العرب :

ما أنا بالذي قاتل لك سوء . انظر الكتاب : ١٠٨/٢ وأما لي

ابن الشجري ٧٥/١ ، وشرح ابن عصفور : ١٨٣/١ .

(٦) قال ابن أبي الربيع : " ويجوز الحذف ، وليس بالقوى ، وذكر

ابن عصفور أنه لا يجوز حذفه إلا حيث سمع ، شرح الجمل

: ١٨٣/١ .

(٧) مثل قوله تعالى ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على

الرحمن عتياً ﴾ تقديره : أيهم هو أشد .

لأستغنائهِ عنه (١) ، فَإِنْ كَانَ عَلَى خِلافٍ مَا ذُكِرَ فَحَذْفُهُ نَادِرٌ .

وَالْمَخْفُوضُ الْمَوْضِعُ يَجُوزُ حَذْفُهُ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ : أَنْ يَكُونَ
الْخَافِضُ لَهُ حَرْفًا ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَوْصُولُ أَوْ مَوْصُوفُهُ مَجْرُورًا بِمِثْلِهِ ، وَأَنْ لَا يُوَقَعَ
حَذْفُهُ لَبْسًا ، وَأَتَّحَادُ مَادَّةٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحَرْفَانِ ، فَإِنْ تَخَلَّفَ شَرْطٌ مِنْ
هَذِهِ لَمْ يُحْذَفِ إِلَّا قَلِيلًا (٢) .

مسألة: (٣) رَغِبْتُ فِيْما رَغِبْتُ فِيْهِ .

سئل شيخنا ابو إسحاق الفافقي عن حذف الضمير من الصلة هنا ،
فجوز ذلك ، فَأَنْهِيَ الْخَبْرَ إِلَى تَلْمِيذِهِ شَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمَنْعَمِ ،
رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا فَمَنْعَهُ ، وَأَسْتَشْهَدُ بِأَنَّهُ يُقَالُ : رَغِبْتُ فِيْما رَغِبْتُ فِيْهِ ،
عَلَى مَعْنَى الْقَبُولِ ، وَرَغِبْتُ فِيْما رَغِبْتُ عَنْهُ ، عَلَى مَعْنَى الْإِعْرَاضِ ، وَلَا يَكُونُ
الْحَذْفُ إِلَّا حَيْثُ يَتَعَيَّنُ الْمَحْذُوفُ ، خَوْفَ اللَّبْسِ ، فَلَوْ حُذِفَ الضَّمِيرُ هُنَا
لصار فِي الْكَلَامِ إِجْمَالٌ ، وَهُوَ خِلافُ الْمَطْلُوبِ ، فَوَجِبَ اجْتِنَابُهُ ، وَشَرْطُ انْتِفَاءِ
اللبس من جملة الشروط المجوزة للحذف .

فَأَنْهِيَ ذَلِكَ إِلَى الْأُسْتَاذِ ، فَأَسْتَدِلُّ عَلَى الْجَوَازِ بِأَنَّكَ إِذَا رَأَيْتَهُ
مَحْذُوفًا ذَلِكَ عَلَى اتِّفَاقِ الْحَرْفَيْنِ ، وَلَوْ كَانَا مُتَبَايِنَيْنِ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ ،

-
- (١) نحو : جاءني الذي هو عند ، وجاءني الذي قد أحسن الي ،
وجاءني الذي هو في الدار . ومعنى كلامه : أن حذف الضمير
" هو " معارادته يوءدي إلى أن يكون ما بعده هو الصلة
من غير زيادة عليها . شرح الجزولية للأبيذي : ٤٥٩/١ .
- (٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور .
- (٣) هذه المسائل جميعها سقطت من " ح " .
- (٤) مضموسة في الأصل .
- (٥)
- (٦)

لأنه مشروط بالاتفاق، وعكسها مثلها، وهي أن تقول : رغبت عما رغبت عنه ، يجوز فيها حذف " عنه " لحصول الموافقة ، ولا لبس فيه أصلاً؛ لوجود الحذف؛ لأنه لو كان غير موافق لم يجز الحذف، وهذا من الأستان نظر حسن . وعلى ذلك وقف الأمر عند نحاة سبته .

(١) فصل : ثم قال : (فأما " ما " فإنها تقع على ما لا يعقل) .

كان ينبغي أن يقول : فأما " ما " فلها ثلاثة مواضع :

أحدها : أنها تقع على ما لا يعقل مطلقاً .

والثاني : أنها تقع على جنس من يعقل .

والثالث : أنها تقع على صفة من يعقل (٢) ، هذا هو الذي

جرى به الاستعمال .

وقال ابن خروف : إنها تقع على كل شيء مطلقاً (٣) ، تعلقاً

منه بقول الامام في " باب عدّه ما يكون عليه الكلام " " ما " مهمة تقع

على كل شيء (٤) ، ويقولهم : سبحان ما سخركن لنا (٥) و : سبحان

ما سبح الرعد بحمده (٦) وبنحو قوله تعالى * وألسماء وما بناها * (٧)

إلى غير ذلك ، مما ورد مثله في التنزيل ، والأكثر على خلاف هذا المذهب ،

فأما قول سيبويه ، فخرج مخرج الغالب ، لأنه لا يستثنى عنه إلا الوقوع

على ذات من يعقل خاصة .

-
- (١) الجمل : ١٦٠ .
(٢) صفة من يعقل نحو : ما زيد ؟ فيقال طويل ونحوه ، انظر :
المقتضب ٢٩٥/٣ وانظر البسيط : ٢٨٦ .
(٣) شرح الجمل لابن خروف : ١٣٠ .
(٤) الكتاب : ٢٢٨/٤ .
(٥) حكاها ابو زيد . انظر شرح السيرافي : ٢١٢/٢ .
(٦) ذكر ابن فارس : أن أهل مكة يقولون اذا سمعوا صوت الرعد :
" سبحان ما سبحت له " الصاحبى : ٢٦٩ ، وانظر حواشي المفصل
للشلوبين : ٤٩١ .
(٧) الشمس : ٥٠ .

وأما قولهم : سبحان ما سخرَكُنَّا لنا ، وسبحان ما سبح
الرد بحمده ، فقال الأستاذ : ان " ما " ها هنا مصدرية ظرفية والتقدير
سبحان الله مدة تسخيرَكُنَّا لنا ، وسبحان الله مدة تسبيح الرد بحمده ،
وسبحان أسم علم بمعنى ^(١) التسبيح ، لا ينصرف كعثمان ، وأما " ما " في
قوله تعالى : * وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا * وما بعدها ، فيحتمل أن تكون
مصدرية ، فلا يكون له فيها دليل . ^(٢)

فَتَحَصَّلَ فِي " مَا " هَذِهِ ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبَ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

ثم قال : (وَمَنْ تَقَعَّ عَلَى مَنْ يَعْقَلُ) . ^(٣)

كان ينبغي أيضاً أن يقول : و " مَنْ " لها ثلاثة مواضع :

أحدها : أن تقع على ذات من يعقل .

والثاني : أن تقع على ذات ما لا يعقل ، إِذَا نُزِّلَ مِنْزِلَةً مَنْ

يعقل . ^(٤)

والثالث : أن تقع على ذات ما لا يعقل ، في باب التَّغْلِيْبِ ،

كقوله تعالى : * وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ * ^(٥) الآية .

(١) في " ح " بمعنى " .

(٢) البسيط : ٢٨٧ .

(٣) الجمل : ١٢ .

(٤) في هامش الأصل تعليل بـخط مغاير وهو : " مثال الأول قوله
تعالى * ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى * ، ومثال
الثاني قوله :

* وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي *

لما عامله معاملة من يعقل حين خاطبه وناداه وحياه . وانظر :

شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٥ / ١ .

(٥) ٤٥ : وتتم الآية هو موضع الشاهد وهي * فمنهم من
يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي
على أربع * .

هذا ما جاء به الاستعمال، فكان ينبغي أن ينبه على ذلك، ولكنه اقتصر على الوجه الذي وضعت له، بحق الأصل (١).

ثم قال : (والذي ، وأي يقعان على من يعقل وما لا يعقل) (٢).

أما الذي فإنها كما قال ، لكن بشرط الإفراغ والتذكير ، فإن كان هذا المفرد مؤنثا اختص به التثنية .

وأما أي فإنها أيضا كما قال ، غير أنها قد تلحقها تاء التانيث ، إذا كان مدلولها مؤنثا ، وعليها حملت " كل " في لحاق التاء . (٣)

ثم قال : (وتقول كره أخوك ما أحب أبوك) (٤).

هذان الفعلان من القسم الذي يختص فاعله بالعقل .

٣٧

وقوله : (وأسخط عمرا ما أرضى أباك) /

من القسم الذي يختص مفعوله بالعقل ، فإنه في الأول مرفوع ،

وفي الثاني منصوب .

ثم قال : (وتقريب هذا الباب) (٥) إلى آخره .

هذا الاعتبار بالضمير مأخوذ من كلام أبي عمر الجرمي ، وهو

كلام غير مستقل بالمراد ؛ لأنك تقول : أسخطت وأرضيت ، كما تقول :

أسخطني وأرضاني ، فيقع هذا مكان هذا ، وهذا مكان هذا ، فلا يقع فرق ؛

لما في ذلك من لزوم الدور ، والأولى أن يضبط ذلك باعتبار الأفعال ،

فيقال : كل فعل اختص مفعوله بالعقل فأنث فيه منصوب ، وكل فعل

(١) في " ح " " الأصل " .

(٢) الجمل : ٠١٢ .

(٣) حكى سيبويه : كلتهن منطلقا . اللسان " كلل " ٠٥٩١ / ١١ .

(٤) الجمل : ٠١٢ .

(٥) المرجع نفسه .

اختصَّ فاعلهُ بالعقلِ فأنت فيه مرفوعٌ، وكلُّ فعلٍ وَقَعَ فيه الاشتراكُ فأنت فيه بالخيارِ ، ويَحْتَمَلُ أن يكونَ أبو القاسمِ أرادَ هذا الاعتبارَ ، ولكنه استغنى عن شرحِ ذلك بالمثالِ ، على عادته في غيرِ موضعٍ من الكتابِ والله أعلم .

وقال بعض المتأخرين : لعله إنما اعتبرَ الظاهرَ بالضررِ ، من جهة أن الظاهرَ يقعُ فيه القلبُ كثيراً ، بخلافِ الضميرِ ، إذ كان أصلُ الضميرِ أن يردَّ الأشياءَ إلى أصولِها . والله أعلم .

ثم قال : () وتقول : ما دعا زيداً إلى الخروجِ ؟ (١) .

" ما " في موضع رفعٍ بالأبتداءِ ، والجملةُ بعدها في موضعِ الخبرِ ، وهي اسمٌ تامٌّ ، لأنها استفهاميةٌ ، والتقديرُ : أيُّ شيءٍ دعا زيداً إلى الخروجِ ؟ ، وإنما كانَ زيدٌ منصوباً في هذه المسألةِ ؛ لأنَّ اسمَكَ يَظْهَرُ هنالك بالياءِ والنونِ ، تقول : ما دعاني إلى الخروجِ ؟ فتجده جارياً على ما تقدّمَ من كلامه .

ثم قال : () وتقول : ما كره أخوك من الخروجِ ؟ (٢) .

" ما " في موضعِ نصبٍ ؛ لأنه مفعولٌ مقدّمٌ ، والتقديرُ : أيُّ شيءٍ كره أخوك من الخروجِ ، وكانَ أخوك هاهنا مرفوعاً ، لأنَّ اسمَكَ يَظْهَرُ شَمَّ بالتاءِ ، كقولِكَ ما كرهت من الخروجِ ؟ فهو جارٍ على ما قدّرتُ ، والله أعلم .

(١) الجمل : ١٢ .

(٢) المرجع نفسه .

باب ما يتبع الأسم في إعرابه

التوابع على الحقيقة خمسة : النعت ، وعطف النسق ، وعطف
البيان ، والتوكيد ، والبدل .

وإنما نسب ، هذه التوابع للأسم مع العلم بالأشتراك في بعضها ،
لا^٤ مرين :

أحدهما : أن فيها ما يختص بالاسم ؛ ولا يشارك فيه .

والثاني : أنه يشارك غيره في البواقي ، ولما كان يشارك غيره
فيما يضاف إليه ، ولا يشاركه غيره فيما يضاف إليه ، خصه بما ذكر . والله
أعلم .

وإنما لم يذكر هنا عطف البيان ، لأنه لا يقوم عليه دليل (١) إلا
في موضعين : في باب أسم الفاعل ، في نحو قولك : هذا الضارب الرجل
زيد ، بخفض (٢) الأسمين ، وفي باب النداء في نحو : يا أيها الرجل زيد
منونا وغير منون ، إذا اعتقدت فيه البدلية بنيتها على الضم ، لأنه على تقدير
تكرار العامل ، وإذا اعتقدت فيه عطف البيان نونته ، لأنه تابع لمرفوع على
غير تقدير تكرار الحرف ، فلذلك سكت عن ذكره هنا (٣) . والله أعلم .

(١) كل عطف بيان يمكن أن يعرب بدلاً ، وإعرابه بدلاً أو عطف بيان
مبني على مراد المتكلم ، فإن أراد رفع توهم عند السامع ، فهو
عطف بيان .

(٢) في الأصل " فخفض " تصحيف .
لأنه إذا أعرب زيد بدلاً لا يصح ؛ لأن البدل على نية تكرير
العامل ، وإذا كرر العامل وهو " الضارب " اقتضى أن يضاف
إلى زيد ، وأسم الفاعل بالألف واللام لا يضاف ؛ لما بعده إلا إذا
كان ما بعده مثله بالألف واللام . انظر البسيط : ٢٩٥ واصلاح
الخلل : ٦٩ وما بعدها .

(٣) بمثل هذا اعتذر ابن أبي الربيع عن الزجاجي . البسيط :

فان قلت : لعله مندرج تحت قوله في الترجمة : "والعطف"
 قيل : لو كان كذلك لترجم عليه في جملة الآبواب ، ولما ترجم على كسل
 واحد من الأربعة ، ولم يجرله ذكر في الجملة ، حمل ذلك على أنه أراد
 بقوله : " والعطف " عطف النسق بأنفراده والله أعلم.

فصل : (١) رتب أبو القاسم التوابع على ما هو مذكور في المتن ، (٢)
 وقد اختلف ترتيب المصنفين لهذه التوابع ، وأحسنها ترتيباً ترتيب ابن
 السراج (٣) في كتابيه الموجز ، والآصول ، بدأ فيهما بالتوكيد وثنى
 بالنعته ، وثالث بعطف البيان ، وربّع بالبدل ، وخمس بعطف النسق ، (٤)
 وكذلك فعل من أخذ عنه ، كالفارسي ، والرماني ، إلا أن الفارسي لم يذكر
 لذلك توجيهاً (٥) ، وأما الرماني (٦) فوجه توجيهاً قال فيه : يقدم
 التوكيد ، لأنه الأول على معناه (٧) ، ويثنى بالنعته ، لأنه الأول على
 خلاف معناه ، ويثالث بعطف البيان ، لأنه مشبه بالنعته ، ويربّع بالبدل ،
 لأنه منه ما يكون غير الأول ، ويخمس بعطف النسق ، لأنه تابع بتوسط
 حرف. (٧)

- (١) هذا الفصل كله ساقط من "ح".
- (٢) قال ابن بزيّة : (. . . وعلى كل حال فترتيب أبي القاسم
 فاسد إن كان مقصوداً) . شرح الجمل : ٥٤ .
- (٣) انظر الاصول : ١٩ - ٥٥ . ومثل ذلك قال ابن بابشاذ في
 شرح الجمل : ١٥ / ١ ب .
- (٤) الايضاح للفارسي : ٢٢٣ .
- (٥) الرماني : هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ابو الحسن ، امام
 في العربية علامة في الآداب من طبقة الفارسي والسيرافي ،
 معتزلي ، مع دين وتأله وفصاحة ، قال عنه التوحيد لم ير مثله
 قط علماً بالنحو ، وغزارة بالكلام ، ومصرافاً بالمقالات ، وكان يعزج
 النحو بالمنطق ، ولد سنة ست وتسعين ومائتين ومات سنة أربع
 وثمانين وثلاثمائة ، وفي البغية ولد سنة ست وسبعين . نزهة
 الالباء ٣١٨ ، وبغية الوعاة : ١٨٠ / ٢ .
- (٦) كذا قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ١٥ / ١ ب وشرح
 المقدمة المحسبة : ٤٠٧ / ٢ .
- (٧) بمثل ما قال الرماني قال ابن بزيّة في شرح الجمل : ٥٤ .

انظر : ينبغي أن يقدم كل واحد من النعت وعطف البيان

٣٨ على التوكيد / ؛ لأن التوكيدشان عن معرفة عين الموء كد ، ولذلك لم يطرد توكيد النكرة ، لأنها لم تثبت لها بعد عين فتوء كد ، وكل واحد من النعت ، وعطف البيان ، به ثبتت العين التي جيسء بالتوكيد لرفع المجاز عنها ؛ لأن وضعها لبيانها ، فإذا ثبتت بكل واحد منهما جيسء بالتوكيد لرفع المجاز عن تلك العين الثابتة ، ثم يتردد النظر بين تقديم النعت على عطف البيان ، وبين تقديم عطف البيان على النعت ، فيقول قائل : النعت أولى بالتقديم ؛ لأن النعت وعطف البيان كأصل وفرع بالنظر إلى الوضع ، وذلك أن التعت مشتق ، أو في حكمه ، وأصله أن يكون تابعا غير متبوع ، وهو كذلك ، وعطف البيان جامد ، وأصل الجامد أن يكون متبوعا غير تابع ، وليس هو كذلك ، فلما كانا كذلك بمنزلة أصل وفرع ، والأصول مقدمة على الفروع ، وجب تقديم النعت على عطف البيان ، وأيضاً فإنه أوسع باباً من عطف البيان ، فإنه يكون عبارة عن المنعوت ، ويكون عبارة عن شيء من سببه ، وعطف البيان لا يكون أبداً الا عبارة عن المبيّن به ، فكان معه بمنزلة عموم وخصوص ، والعموم مقدم على الخصوص في موضع التداخل .

ثم يقول قائل : عطف البيان أولى بالتقديم ، لأنه يدل على معنى مفرد ، والنعت يدل على معنى مركب ، والمفرد قبل المركب ، وأيضاً فإن عطف البيان جامد والجامد مقدم في الوجود على المشتق ، وإذا كان كذلك وجب أن يقدم في اللفظ على النعت ، لتحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى ، فهذا مما ينظر فيه ، وبالله التوفيق .

وأما الترتيب بالبدل فواضح ، لأنه في حكم الاستقلال بنساء على أنه على تقدير تكرار العامل ، وأجمل بعد المفردات ضرورة ،

وأما على من يرى أنه على تقدير طرح الأول (١) ، فواضح فيه الفرعية ،
لأن الاعتداد بالمنطوق (٢) به أصل ، ونفي الاعتداد به فرع ، وحق
الفروع التأخر عن الأصول .

وأما تأخير عطف النسق فواضح أيضاً ، لأن تبعيته متوقفة
على توسط حرف والفيرية في جميعه وضعية . والله أعلم .

-
- (١) هو رأي أبي عثمان المازني والمبرد ، انظر المقتضب : ٢١١/٤ .
وحواشي المفصل للشلوبين : ٤٠١ ، والتذييل والتكميل : ١٤٦/٤ .
وانظر المقدمة المحسبة : ٤٢٣/٢-٤٢٤ ، ان نسبة ابن بابشاذ
الى المبرد ، وأنه عني بالطرح في اللفظ والمعنى
والمبرد لا يعني إلا الطرح في المعنى فقط ، وقد وضح
الشلوبين مراد المبرد بالطرح . انظر التذييل والتكميل الموضع
السابق ، المقدمة المحسبة : ٤٢٤/٢ حاشية تلك الصفحة .
- (٢) يبدو من كلام ابن الفخار هنا أنه فهم من " الطرح " الطرح
في اللفظ والمعنى ، وقد تكلم العلماء على أن المراد هنا هو
الطرح في المعنى دون اللفظ . انظر مراجع الحاشية السابقة .

باب النعت

النعت : هو الأسم الجارى على ما قبله ، تحقيقاً ، أو تقديراً ،
لإفادة وصف فيه أو في شيء من سببه . (١)

والأوصاف أربعة : حُلِّيٌّ ، وهي الصفات الظاهرة ، وغرائز ،
وهي الصفات الباطنة ، وأفعال ، وهي حركات الجوارح (٢) ، ونسب كقرشي
وهاشمي ، وزاد بعضهم الوصف بـ " ذو " بمعنى صاحب . (٣)

وإنما جيء بالنعت لأحد ستة أشياء : إما لاختصاص نكرة ،
أو لرفع اشتراك عارض في معرفة ، أو لمدح ، أو لذم ، أو لترحم ، أو لتوكيد .

ثم إن النعت على قسمين : حقيقي ، وسببي ، فالحقيقي : هو

ما أفاد وصفاً في متبوعه ، والسببي : هو ما أفاد وصفاً في مرفوعه
[دون متبوعه] (٤) وقال بعضهم : الحقيقي : ما رفع ضميراً الأول (٥) ،
والسببي : ما رفع الظاهر وفيه بحث .

فأما الحقيقي فيتبع الموصوف به في أربعة أشياء من عشرة غالباً :

واحد من الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض ، وآخر من الأفراد وضديه

-
- (١) هذا التعريف أكثره من عبارة ابن أبي الربيع : ١٤٨/١ .
(٢) كالماشي والراكب . انظر البسيط : ١٤٨/١ ، وتقسيمات الأوصاف
بهذه الطريقة عند ابن أبي الربيع ، وانظر شرح الجمل لابن
عصفور : ١٩٣/١ ، ١٩٥-١٩٦ ، وشرح الجمل لابن خروف : ١٥ .
(٣) منهم ابن بابشاذ في المقدمة المحسبة : ٤١٣/٢ ، وابن خروف
في شرح الجمل : ١٥ وابن عصفور في شرح الجمل ١٩٦/١ .
(٤) تكلمة من " ح " .
(٥) في " ح " متبوعه ، وكلاهما بمعنى واحد .

(١) وآخر من التعريف وضده ، وآخر من التذكير وضده .

وأما السببي فيتبع الموصوف به في اثنين من خمسة ، واحد من الاعراب ، وآخر من التعريف وضده ، هذا هو اللازم ، ولذلك لم يذكر أبو القاسم غيره . (٢)

ثم قال : (فأما (٣) النعت فتابع للمنعوت) إلى آخره .

إنما ذكر هذه الخمسة (٤) وأمسك عن الخمسة ، لأن المذكور لازم في قسمي الحقيقي والسببي ، وأمسكوت عنه إنما يلزم الحقيقي دون السببي ، فلذلك اعتنى بذكر اللازم مطلقا دون غيره . (٥)

ثم قال : (في رفعه ونصبه وخفضه) .

يريد لفظا أو موضعا في الأعراب الثلاثة ، وذلك أن المتبوع

بهذا النظر على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون له لفظ فقط ، كقولك : قام زيد العاقل .

والثاني : أن يكون له موضع فقط ، كقولك : قام هوء لا

العسقاء .

والثالث : أن يجتمع فيه الأمران كقولك : هذا ضارب زيد

العاقل ، بالخفض / حملاً على اللفظ ، والعاقل بالنصب حملاً على ٣٩
الموضع . والله أعلم .

(١) انظر البسيط ٢٩٧ ، وشرح الجمل لابن خروف : ١٥ ، وشرح

ابن عصفور : ١٩٣/١ ، وشرح قطر الندى لابن هشام :

(٢) انظر البسيط : ٢٩٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ، وشرح ابن

عصفور : ١٩٣/١ .

(٣) في الجمل : "١٣" "أما" وما هنا موافق لبعض النسخ المعتمدة

في تحقيق الجمل .

(٤) الخمسة هي : الرفع ، والنصب ، والخفض ، والتعريف ، والتكثير .

(٥) اعتذر ابن الفخار عن سكوته عن الخمسة الأخرى بمثل ما اعتذر

به ابن أبي الربيع في البسيط : ٢٩٨ .

مسألة (١) : حكى سيبويه عن قوم من النحويين ، أنهم يعتبرون في إجراء الصفة الثانية على الموصوف ، صحة القلب ، وإلا نصبوا ، فمثال ما يصح فيه القلب قولك : مررت برجل معه صقر صائد بباز ، فهذه الصفة الثانية تجرى على الموصوف كالتي قبلها ، لصحة القلب فيها ، فتقول : مررت برجل صائد ، بباز معه صقر ، وهذا صحيح ، فالإجراء صحيح ، ومثال ما لا يصح فيه القلب قولك : مررت برجل معه صقر صائد به ، فهذا لا يصح فيه القلب ، فلا يصح فيه الإجراء ؛ لأنك لو قلت : مررت برجل صائد به معه صقر لم يصح لمكان تقدم الضمير ، وإذ لم يصح الإجراء وجب العدول عندهم إلى النصب على الحال ، فيقولون : مررت برجل معه صقر صائدا به . (٢)

ثم ساق سيبويه مسألة : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة ، على سبيل الاعتراض على أصحاب القلب ، لأن قاعدتهم إنما هي في اجتماع صفتين ، فظاهر الأمران "عاقلة لبيبة" صفتان لرجل ، لأنه لما لم يصح القلب هنا ألزمهم سيبويه النصب ، على أن يكون وجه الكلام ، وليس ذلك المعنى بوجه الكلام . (٤)

فإن قيل : فما قول سيبويه في إعراب "لبيبة" ؟ قلنا : كلامه عند المحققين محمول على أن "لبيبة" صفة لعاقلة ، وإذا كان كذلك لم يلزم فيها من إبراز الضمير ما يلزم إذا كانت صفة لرجل . (٥)

-
- (١) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح" .
(٢) الكتاب : ٤٩/٢ وما بعدها ، والمقتضب : ٢٦١/٣ وما بعدها .
وانظر شرح السيرافي ١٧٩/٢ أ .
(٣) الكتاب : ٥١/٢ ، وانظر شرح السيرافي : ١٨١/٢ وما بعدها .
(٤) أي ليس النصب على الحال وجه الكلام .
(٥) انظر تفصيل ذلك في شرح السيرافي : ١٨١/٢ وما بعدها .

فإن قلت : يسقط هذا الاعتراض (١) على أصحاب القلب
بهذه المسألة ، لأنه لا يستقيم الاستدلال عليهم ، إلا على أن يكونا
صفتين لرجل ، فيعدلون حينئذ إلى النصب ، لتعذر القلب في الصفة الثانية .

فالجواب أنا نقول : انهما صفتان لرجل من جهة المعنى المقصود ،
لأنك إنما قصدت أن تقول : مررت برجل عاقلة أمه ، لبيبة أمه ،
هذا هو الأصل في المسألة وعليه المعنى ، فلما أضمرت " الأم " لتكرار
اللفظ ، امتنع القلب ، فألزمهم سيبويه النصب ، وهو معنى ضعيف (٢) ،
والاجراء قوياً المعنى ، فلما امتنع الاجراء عند سيبويه لعدم ابراز الضمير ،
والنصب على الحال ضعيف المعنى وإن كان جائزاً على حاله ، عدل
إلى أقوى المعنيين ، وهو أن يكون صفة لعاقلة .

ويتفرع على مذهب الـأخفش القائل بجواز الربط بالمعنى أن
يكونا معاً صفتين لرجل ، على أن يكون أصل المسألة : مررت برجل عاقلة
أمه لبيبة أمه ، ثم أضمرت " الأم " لمكان تكرار اللفظ ، فزال المضاف
إليه ، لأستحالة إضافة الضمير ، فصار الرابط بين هذه الصفة والموصوف
بها بالمعنى ، لأن هذا الضمير المستتر في " لبيبة " عبارة عن " أم " المضاف
إلى ضميره ، فقولك : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة في معنى لبيبة أمه ، فكما
يجوز : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة أمه ، كذلك يجوز ما هو في معناه .

ونظير هذه المسألة ما قاله أبو بكر بن طاهر (٣) في قوله تعالى :

* ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور * (٤) إن التقدير : ولمن صبر

(١) في الأصل " يسقط على هذا الاعتراض " " فعلى " مقحمة .

(٢) لأن الحال فيه معنى الظرفية ، وتصور الظرفية هنا ضعيف .

(٣)

(٤) الشورى : ٤٣ .

وغفران صبره لمن عزم الامور. وَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ ، كَانَ اسْمُ
الإشارة عبارة عن الضمير المضاف إلى ضمير الأول ، فوقع به الربط الذي
كان يقع بـ " صبره " فهذا رابط بالمعنى ، وهو أحد الأقوال الثلاثة المقولة
في الآية ، وكذلك أيضا قيل في قوله تعالى * والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا يتربصن بأنفسهن * (١) إِنَّ الْمَعْنَى : والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا يتربص أزواجهم ، ثم أضمر الأزواج لمكان التكرار ، وزال المضاف إليه
لأستحالة إضافة الضمير ، فضمير جماعة المؤنث عبارة عن الأسم المضاف
إلى الرابط ، فوقع به الربط ، فهذا رابط بالمعنى .

فلبية في المسألة دائرة بين أمرين :

أحدهما : أن تكون صفة لرجل ، وتكون المسألة من باب الربط

بالمعنى .

والثاني : أن تكون صفة لعائلة ، فيكون الضمير المستتر عائدا
على عائلة ، لأنها الأم . على هذا الثاني ينبغي أن يحمل كلام سيبويه ،
لأنه غير قائل بالأول ، فينبغي أن يحمل قوله على ما هو معلوم من مذهبه ،
لا على ما هو مذهب لغيره ، وهذا واضح إن شاء الله .

ثم قال : (وأعلم أن النكرة تنعت بالنكرة) (٢) إلى آخره .

قال الأستاذ : إنما لم تنعت المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة
بالمعرفة ، من جهة أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيء الواحد
لا يكون معرفة نكرة في حال ، فلو قلت : قام الرجل عاقل ، على النعت ،
لزم أن يكون / الرجل معرفة اعتبارا بالألف واللام ، نكرة اعتبارا
بالنعت بالنكرة . (٣)

(١) البقرة: ٢٢٤ .

(٢) الجمل : ١٣٠ .

(٣) البسيط : ٣٠٠ ، وليس ما هنا نص الأستاذ بن أبي الربيع ،

ومثله قال ابن خروف في شرح الجمل : ١٦٠ .

وهذه الطريقة منتزعة من قول سيبويه : زيد الأحمر عند من لا يعرفه بمنزلة زيد عند من يعرفه ، أي زيد الأحمر عند من لا يعرفه وحده ، بمنزلة زيد عند من يعرفه وحده ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

وقال بعض النحاة : إنما لم تنعت المعرفة بالنكرة ، لأن نعت

المعرفة إنما وضعه لرفع الاشتراك العارض فيها ، والنكرة لا ترفع الاشتراك عن نفسها فكيف ترفعه عن غيرها ؟ ولم تنعت النكرة بالمعرفة ، لأن حق المعرفة (١)

التقديم على النكرة ، وحق النعت التأخير عن المنعوت ، فهما متدافعان ، وقال الفارسي : إنما لم تنعت المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة ، من حيث لم ينعت الواحد بالجمع ، ولا الجمع بالواحد ، لأن النكرة تشبه الجمع من حيث الشِّبَاعُ والمعرفة تشبه الواحد من حيث الاختصاص . (٢)

فصل : وظاهر كلامه منع نعت المعرفة بالنكرة مطلقاً ، وليس كذلك ، لأنه يجوز عند الحذاق من العلماء نعت المعرفة بالنكرة ، بشرطين : شرط في المنعوت وهو أن يكون تعريفه تعريف الجنس ، وشرط في النعت وهو ألا يصلح فيه الألف واللام كقول العرب : ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا ، فخير نعت للرجل ، والمنعوت بلفظ المعرفة ، والنعت نكرة كما ترى . (٣)

وأما تشبيه نعت النكرة بالنكرة لنعت المعرفة بالمعرفة ، فهو من باب عكس التشبيه على وجه التنظير ، وإنما قلنا هذا من جهة أن الاستعمال في باب التشبيه تقديم الفرع وتأخير الأصل ، في المعنى الذي سبق له التشبيه ، ومعلوم أن نعت النكرة بالنكرة أصل لنعت المعرفة

(١) انظر التذييل والتكميل : ١١٥/٤ ، وهمع الهوامع : ١٧٢/٥ .

(٢) الايضاح : ٢٧٥ .

(٣) انظر الكتاب : ١٣/٢ ، والحاشية الثانية من نفس الصفحة ، وشرح الرضي : ٣٠٨/١ ، ومثال ما يصلح فيه الالف واللام : ما يحسن بالرجل شبيه بك ، فيقال : الشبيه بك .

بالمعرفة ، من جهة أن النكرة أحوج للنعت من المعرفة ، لأن المعرفة
موضوعة على الاختصاص ، والنكرة موضوعة على الشّيع . والله أعلم .

فصل ثم قال : (فأما النكرة) (١) إلى آخره .

ظاهر هذا الرّسم ، أن الاسم لا يحكم عليه بالتنكير ، إلا بشرط
أن يكون له جنس يكون فيه شاعما ، فيلزمه لذلك القول بتعريف شمس وقمر ،
وهما نكرتان ، بدليل دخول الألف واللام عليهما في نحو قوله تعالى :
* الشمس والقمر بحسبان * (٢) فكان للأستاذ رحمه الله في توجيه ذلك
عبارتان :

إحداهما : أن يكون المعنى : النكرة كل اسم شاع في جنسه
وضعا ، وشمس وقمر وضعهما وضع النكرات ، بدليل جريان أحكام النكرات
عليهما ، فيكون على هذا رسمه صحيحا بهذا الاعتبار .

والعبارة الثانية : أن الاختصاص في النكرة نظير الاشتراك في
المعرفة ، كلاهما عارض ، والعارض لا يعتد به ، فلهذا لم يعتد أبو القاسم
بالتنبية على اختصاصهما لهذا المعنى . والله أعلم . (٣)

ثم قال : (والمعرفة خمسة أشياء) (٤) إلى آخره .

اختلف الناس في ترتيب هذه المعارف (٥) ، فمنهم من قال :
أعرفها المضمرات ، ثم الأعلام ثم المبهمات ، ثم المقرون بالألف واللام ، وأما
المضاف (٦) فيمنزلة المضاف إليه ، إلا المضاف إلى المضمرة فإنه في رتبة
العلم ، وهذه طريقة علماء سبته .

-
- (١) الجمل : ٠١٤ .
(٢) الرحمن : ٠٥ .
(٣) البسيط : ٣٠١ ، وما بعدها ، وقد أدرج الكلام فيهما ابن أبي
الربيع ادراجا ، وفصله هنا ابن الفخار .
(٤) الجمل : ٠١٤ .
(٥) انظر مجمع الهوامع : ١ / ١٩١ - ١٩٣ .
(٦) في " ح " " ثم ، وأما المضاف " فثم مقحمة .

ومنهم من قال : أعرفها الأعلام ، ثم المضمرة ، ثم المبهمة
على النسق المذكور ، ومنهم من قدم المبهمة على الأعلام ، فحجة من قدم
المضمرة أمران :

أحدهما : أن من جمعتها ما لا يتصور فيه اشتراك ، وهو
ضمير المتكلم .

والأمر الثاني : أن المضمرة لا تفتقر إلى نعت افتقار غيرها
لبعدها عن الاشتراك ، لأن الأسم لا يضمراً إلا بعد أن يعرف .

وحجة من قدم الأعلام على المضمرة أن العلم يدل على مسماه
دلالة مطلقة والضمير لا يدل على مسماه إلا بقيد الحضور أو الغيبة ، وما
دلالتة مطلقة أقوى مما دلالتة مقيدة .

وحجة من قدم المبهمة على العلم ، وهو الفراء ، أن المبهمة
يعرف من جهتين من جهة القلب ، ومن جهة العين ، والعلم إنما يعرف
من جهة القلب ، وما يعرف من جهتين أقوى مما يعرف من جهة واحدة (١) ،
وأيضاً فإنهما إذا اجتمعا قدم المبهمة على العلم ، ولا حجة في هذا ،
لأن معرفة القلب تابعة لمعرفة العين ، لأن ذلك تأدى إلى القلب بواسطة
العين ، وأما تقديم المبهمة على العلم فمن باب الأهتمام والاعتناء ، ولا يلزم
من هذا أن يكون قبله في الترتيب ، / ألا ترى أن المفعول يقدم على
الفاعل وعلى الفعل لهذا المعنى ، ولا يلزم من ذلك أن يكون قبلهما
في الترتيب ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

فصل : اعلم أن كل قسم من هذه المعارف في باب ترتيب
التعريف على ثلاثة أقسام : فالمضمرة ثلاثة أقسام ، أعرفها المتكلم ، ثم

(١) انظر مجمع الهوامع ١٩٢/١ ونسب هذا لمذهب الكوفيين وابن السراج .

المخاطب ، ثم الغائب (١) ، فاذا اجتمعت في لفظ لزم فيها ذلك الترتيب ،
كقولك : الدرهم أعطيتكه .

والأعلام ثلاثة أقسام : قسم متوغل في الاختصاص ، مجرد من
معنى الالتباس ، كمكة ، وبغدان ، فهذا الضرب أعرفها .

وقسم موضوع على الاختصاص ، وقد يعرض فيه الاشتراك نحو :
زيد وعمرو ، فهذا الضرب دون الأول في التعريف .

وقسم تعريفه تعريف الجنس كأسامة ، لجنس الأسد ، وشعالة
لجنس الثعلب ، فهذا دون الذي يليه (٢) في التعريف .

والمبهمات ثلاثة أقسام ، أعرفها " ذا " وفروعه ، لأنها إشارة
إلى القريب الحاضر بين يديك ، ثم ذاك وفروعه ، لأنها إشارة إلى المتراخي
عن القريب ، ثم ذلك وفروعه (٣) ؛ لأنها إشارة إلى البعيد المتراخي
عن الذي يليه . هذه طريقة كثير من المتأخرين .

ومن النحاة من جعل أسماء الإشارة على قسمين : قريب
ومتراخ عنه ، إلا أن المتراخي على نسب (٤) ويهدا كان شيخنا أبو عبد الله
ابن عبد المنعم ، رحمة الله عليه ، يقول .

وتجدها من الزوائد ، وتلبسها بها ، وتفاوت الزيادة يبدل
على صحة الطريقة الأولى (٥) ، ونظيرها في إثبات ثلاث (٦) مراتب ما قاله
بعضهم في حروف النداء من الهمزة للقريب ، وأى للوسط ، وسائرهما للبعيد
والله أعلم . (٤-٤)

-
- (١) انظر البسيط ٣٠٣ .
(٢) هكذا رسمت في كتبتا النسختين مع عدم وضوح ، ولعل الصواب " قبله " .
(٣) البسيط : ٣٠٨ - ٣٠٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٠١/١ - ٢٠٢ .
(٤-٤) ساقط من " ح " وانظر المسألة في رصف المباني : ٥٢ ، ١٣٤ - ٤٥١ ،
والمغني ١٧ ، ١٠٦ ، ٤٨٨ . ونسب ابن عقيل للمبرد ، ولجماعة
من المتأخرين منهم الجزولي أن " أى " للقريب . المساعد : ٤٨٢/٢ .
(٥) ما ذكره هنا هو ما ارتضاه بن أبي الربيع : ٣٠٨ - ٣٠٩ ، وانظر شرح ابن عصفور :
(٦) في الأصل " ثلاثة " وما ذكرت هو الصواب .

وقد ذكر حكم المضاف .

فصل : ثم قال : (والمضمر نحو أنا وأنت) ^(١) إلى آخره .

المضمرات على ثلاثة أقسام : مرفوعة ، ومنصوبة ، ومخفوضة ،
فالمرفوعة أربعة وعشرون ، اثنا عشر منفصلة ، واثنا عشر متصلة ، فالمنفصلة : أنا ،
ونحن ، وأنت ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ،
وهسن .

والمتصلة : ضربت ، وضربنا ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ،
وضربت ، وضربت ، وضرب ، وضربت ، وضربا ، وضربوا ، وضربن ، فهذه
أربعة وعشرون ضميرا .

والمنصوبة أربعة وعشرون أيضاً اثنا عشر منفصلة واثنا عشر
متصلة ، فالمنفصلة : إِيَّايَ ، وإِيَّانا ، وإِيَّاكَ ، وإِيَّاكَ ، وإِيَّاكُمَا ، وإِيَّاكُمْ ،
وإِيَّاكَنَّ ، وإِيَّاهُ ، وإِيَّاهَا ، وإِيَّاهُمَا ، وإِيَّاهُمْ ، وإِيَّاهُنَّ .

والمتصلة اثنا عشر وهي : نفعني ، ونفعنا ، ونفعك ،
ونفعك ، ونفعكما ، ونفعكم ، ونفعكن ، ونفعه ، ونفعها ، ونفعهما ،
ونفعهم ، ونفعهن ، فهذه أربعة وعشرون .

والمخفوضة ^(١) اثنا عشر ، متصلة كلها ، وهي : لي ، ولنا ،
ولك ، ولك ، ولكما ، ولكم ، ولكنَّ ، وله ، ولها ، ولهما ، ولهم ، ولهن .

(٣)
وإنما سقط المنفصل منها لأستحالة أفراد المخفوض من خافضه ،
إلا ما شدَّ من ذلك ، وزاد سيبويه الياء في خطاب المؤمنة نحو : أنت

(١) الجمل : ١٤٠ .

(٢) في " ح " والمخفوضات .

(٣) انظر الكتاب : ٣٦٢ / ٢ - ٣٦٣ ، وشرح السيرافي : ١٤٤ / ٣ ،
وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٠١ / ١ ، وشرح ألفية ابن معطي :
٦٨٢ ، والبسيط : ٣٠٧ .

يا هند تفعلين (١) ، وزعم الأَخفش (٢) أنها حرف ، علامة (٣) لتأنيث
الفاعل المضمَر في النية عنده ، وهذا القول مردودٌ بعدم النظر ، لأن الياء
لا تكون علامة للتأنيث في موضع .

فإن قال : وكذلك ضمير الواحد لا يظهر في مضارع من
الأفعال .

أجيب بأن خوف اللبس بين فعل الواحدة وفعل الواحد دعا
إلى إظهاره .

فإن قال : وكذلك أقول أنا : ان خوف اللبس دعا إلى الياء
علامة للتأنيث ، ليفرقَ بها بين المذكر والمؤنث .

أجيب بأن قولنا : جارٍ على الأصول بوجه ما ، وقولك خارج
عن الأصول من كل وجه ، لأن الياء لا تكون علامة للتأنيث في موضع ، والياء
تكون ضميراً في بعض المواضع ، وأيضاً فإن هذه الياء تلحق بعدها النون
التي تكون علامة للرفع ، وإنما يرفع بها ما اتصل به ضمير قبلها ، وحمل
النظير على النظير معتبرٌ ، وأيضاً فإن علامة التأنيث لا تلحق المضارع من
آخره في موضع ، وإنما تدخل عليه من أوله في نحو قولك : هند تقوم .
والله أعلم .

ثم قال : (والمبهم نحو هذا) (٤) إلى آخره .

قال الأستاذان : المبهمات هي الأسماء الظاهرة التي يشار بها ،

-
- (١) الكتاب : ٢٠/١ ، والبسيط : ٣٠٧ .
(٢) انظر شرح الفية ابن معطي لابن القواس : ٣٦١ .
(٣) في الأصل " علامة " منونة مخفوضة ، ولا وجه لذلك . ولم تضبط
في " ح " .
(٤) الجمل : ١٣ .

وهي على ثلاثة أقسام ، قسم يشار به الى القريب ، مذكرا أو مؤنثا ، وقسم يشار به الى الوسط مذكرا أو مؤنثا ، وقسم يشار به الى البعيد ، مذكرا أو مؤنثا .

فأما المذكر فيقال في الواحد القريب منه : ذا ، وفي الاثنين :
ذان ، وفي الجماعة : أولئك مقصوراً كما ترى ، وفي الوسط للواحد المذكر :
ذاك ، وفي الاثنين : ذانك ، وفي الجماعة : أولئك ، أو : أولئك ،
وفي البعيد الواحد المذكر : ذلك ، وفي الاثنين : ذانك ، مشدد
النون ، وفي الجماعة : أولئك ، أو أولئك . وأما في المؤنث فتقول في
الواحدة القريبة ذى / ، أوتى ، أوتتا ، أوته ، في الحاليين (١) ،
أو وقفا مكسورة الهاء ، موصولة بياء وصل ، تشبيهاً بهاء الضمير ، وفي
الاثنين : تان ، وفي الجماعة : أولى ، كالذكور ، وفي الوسطى : تيك
ولا تقل : ذيك ، وقد حكى نادراً ، وفي الاثنين : تانك ، وفي الجماعة
اولاك ، وأولئك كالذكور أيضاً ، وفي الواحدة البعيدة تلك ، وفي الاثنين :
تانك مشدد النون ، وفي الجماعة : أولئك وأولئك كالذكور أيضاً .

هذا الترتيب كله على طريقة علماء سبته ، ومن الناس من أنكر
المرتبة الوسطى ، وكان شيخنا أبو عبد الله بن عبد المنعم رحمة الله عليه ،
شديد الإنكار لذلك التقسيم ، وقائلاً بالثاني . وبالله التوفيق .

(١) اى في حال الوقف وحال الوصل . قال ابن أبي الربيع : " ومن
العرب من يقول : تا للواحدة وعليه جاءت التثنية ، ومن
العرب من [يبدل] من الياء هاء في الوقف ، فيقول : " ذى "
في الوصل و " ذه " في الوقف ، ومن العرب من يقول : " ذه " في
الوصل والوقف ، وهذا من باب إجراء الوصل مجرى الوقف ."
البيسيط : ٣٠٨ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٠١ .

فصل : ثم قال : (وما عرف بالألف واللام) (١)

نبه بهذه العبارة على تعدد أقسام الألف واللام من جهة أنه قال : وما عرف بالألف واللام ، ولم يقل وما فيه الألف واللام ، فذكر التعريف قيداً والله أعلم .

(٢)

ثم قال (وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف تعرف به) .

ظاهره أن المضاف يتعرف بالمضاف إليه إذا كان معرفة مطلقاً ، وليس كذلك ، وإنما يتعرف المضاف بالمضاف إليه ، أو يتخصص به إذا كانت الإضافة محضة ، فكان ينبغي أن يحجر العبارة فيقول : وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف إضافة محضة ، وقد يتجه كلامه بأن يكون أطلق القول ثم قيد بالمثال ؛ لأنه إنما أتى بما إضافته محضة ، وفيه توجيه آخر وهو : أن يكون قوله : وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف معطوفاً على ما قبله من المرفوعات ، ويكون قوله : (تعرف به) في موضع نصب على الحال من الضمير المرفوع فأضيف كأنه قال : وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف في حال كونه معرفاً به ، وهذا التوجيه أجود (٣) ، لأن الأول عندهم ضعيف والله أعلم .

مسألة : (٤) هذا زيد ضارب عمرو ، إن قام دليل على أن ضاربا

هنا يراد به الحال ، أو الاستقبال كانت إضافته غير محضة ؛ لأنها (٥) فرع

-
- (١) الجمل : ١٤٠ .
(٢) في إحدى النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل وهي التيمورية "وتعرف" بالواو ، وانظر التعليق التالي .
(٣) في إحدى نسخ الجمل وهي نسخة المكتبة التيمورية "وتعرف به" بزيادة الواو ، وعلى ذلك يكون مراده يتفق مع توجيه الشارح هنا .
(٤) هذه المسألة كلها ساقطة من "ح" .
(٥) في حاشية الأصل عن نسخة أخرى "لأنه" .

النصب ، وإذا كان كذلك كان بدلاً من زيد ، ولم يكن نعنا ، لفوات موافقته في التعريف ، ولا يشترط ذلك في البديل ، وإن قام دليل على أنه يراد به الماضي كانت اضافته محضة لأصلتها ، وإذا كان كذلك كان نعنا لزيد ، لموافقته إياه في التعريف وهو أجود من البديل ، لمكان الاشتقاق المشترك في النعت ، وفوات الجمود المشترك في البديل ، فإن كان مجرداً من الأدلة كان مجملاً وأحتمل وجهين :

أحدهما : أن يلحق بما إضافته محضة ، لأنها أوسع باباً مما إضافته غير محضة ، والدخول في أوسع البابين عند الاحتمال واجب ، وأيضا فإن المحضة أصل وغير المحضة فرع ، وألحمل على الأصول مقدّم على ألحمل على الفروع فيكون " ضارب " على هذا نعنا لزيد ، وجاز البديل على ما ذكره .

والوجه الثاني : أن يلحق بما إضافته غير محضة ، بناءً على أن اللفظ إذا كان داءً بين الحقيقة والمجاز وجب حمله على الحقيقة دون المجاز عند الاحتمال ، وبيان ذلك أن " ضاربا " ها هنا إن كان بمعنى الماضي كان وصف " زيد " به مجازاً ، لأن معناه غير قائم به في الحال ، وإذا كان بمعنى الحال كان وصفه به حقيقة ؛ لأن الوصف عبارة عن المعنى القائم بالموصوف ، وهذا ظاهر والله أعلم ، والوجه الأول أظهر ، لأن المجاز قد كثر في باب الوصف حتى صار لاحقاً بالحقيقة وبالله التوفيق .

ثم قال : (وتقول جاءني زيد الراكب) . (١)

هذا بين ؛ لأن من شرط النعت أن يكون مساوياً للمنعموت

أودونه في التعريف ولا يجوز أن يكون أخص من المنعوت ؛ لأنك إنما تبدأ بالأخص فلم يبق إلا الأعم أو المساوي .

مسألة: (١) قال ابن مالك : والاكثر أن يكون النعت دون

المنعوت في الاختصاص أو مساويا له ولا يمتنع كونه أخص من المنعوت كرجل فصيح وأمثاله كثيرة. (٢)

قال الشلوبيين : الفراء ينعى الأعم بالأخص ، وهو الصحيح ، وحكى عنه: مررت بالرجل أخيك على النعت . انتهى (٣) ، وانكر الأستاذ (٤) ذلك في المعارف ، والفرق بينهما أن المعارف موضوعة على الاختصاص واعرفها المضمرات ثم الأعلام ، ولا ينعى بشيء من ذلك ، وما بعدهما هو الذى ينعى به ، وحق المخبر أن يبدأ بالأخص على سبيل الإغذار ، وإذا كان كذلك لم يبق إلا المساوي أو والدون ، وأما النكرات فأولها وضعا الأجناس ، وبعدها في الترتيب المشتقات موضوعة لرفع الاشتراك الوضعى في أحاد الأجناس ، فإذا أردت رفع ذلك الأشتراك لم تجد ما ترفعه به إلا ما هو أخص ، وهو أحد تلك الأوصاف بما تضمنته في المعنى الذى وقع به

- (١) هذه المسألة كلها ساقطة من "ح" .
(٢) شرح التسهيل لأبن مالك : ٦٦٤/٢ ، والتسهيل : ١٦٨ ، وانظر التذليل والتكميل : ١١٦/٤ أ وانظر شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ ٥٩٨ وما بعدها ، ففيها تحقيق للمسألة مفيد .
(٣) هذا النص في حواشي المفصل للشلوبيين : ٣٩٢ ، ٣٩١ ، ولعل ابن الفخار نقله من شرح التسهيل لأبن مالك ، لأنه فى الحواشي مفرق في مكانين ، أولهما ص ٣٩١ وهو : "أجاز الفراء مررت بالفاضل أخيك على النعت" . والآخر في الصفحة التي تليها ، وهذا الأخير في شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ :

- (٤) الأستاذ : هو ابن أبي الربيع ، انظر البسيط : ٣١٣ .

٤٣ الأختصاص ، بخلاف المعرفة الموضوعية على / الأختصاص فإنك تجد معها ما هودونها وفي طبقتها على الغالب في الموضعين . (١)

ثم قال : (ولو قلت جاءني زيد راكب على النعت لم يجز) . (٢)

يريد إذا كان زيد باقيا على تعريفه ، فلا يكون راكب حينئذ إلا بدلا على ضَعْفِهِ (٣) ، أو تنصبه على الحال وهو الوجه ، فإن كان زيد مُزَالاً عنه التعريف كان راكباً نعتاً له ، والتعريف وإن كان فرعاً ، فإنه أصلٌ للتكثير في نحو هذه المسألة ، فإذا كان التعريف بين نكرتين كان التكثير الأول أصلاً والثاني فرعاً ، وأما التعريف فأصلٌ باعتبار ما بعده وفرعٌ باعتبار ما قبله ، وهذا مُتَنَزِعٌ من كلام سيبويه . (٤)

فصل : ثم قال : (وإذا تقدم نعت النكرة عليها نصب

على الحال) . (٥)

ظاهرة أن نصبه على الحال إنما هو بعد حصول التقديم ، وهو نقض لو وضع النعت ، لأستحالة تقديم ما وضع تابعا (٦) ، لكن

- (١) انظر : التذييل والتكميل : ١١٦ / ٤ / ب .
 (٢) الجمل : ١٤ - ١٥ ونصه " ولو قلت : جاءني زيد راكب على أن تجعل " راكبا " نعتا لزيد لم يجز " .
 (٣) قال ابن أبي الربيع : في البدل قبح ، لأنه على تقدير حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، لأن البدل على تقدير تكرار العامل ، والمشتق لا يلي العوامل ، فلا بد أن يكون الأصل : جاءني زيد رجل راكب . البسيط : ٣١٣ .
 (٤) الكتاب : ٢٤١ / ٣ ، ٢٤٢ .
 (٥) الجمل : ١٥ .
 (٦) المسألة في البسيط : ٣١٣ ، قال ابن عصفور : " ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سُمِعَ " شرح الجمل : ٢١٨ / ١ .

قد يتجه قوله على أن يكون من باب حذف السبب والاستغناء عنه بذكر
 المسبب : كأنه قال : وإذا أريد تقديم نعت النكرة عليها نصب على
 الحال ليكون نصبه على الحال عقيباً لإرادة ، وإذا كان عقيباً لإرادة كان
 قبل حصول التقديم ، فإذا حصل النصب فحينئذ يصح التقديم ، لأن الحال
 لا يمتنع تقديمها على صاحبها أمثاعاً مطلقاً والنعت يمتنع تقديمه على
 المنعوت به أمثاعاً مطلقاً ، ونظير ما ذكرناه من حذف السبب وإقامة المسبب
 مقامه قوله تعالى : * فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان
 الرجيم * (١)

المعنى والله أعلم : فإذا أردت أن تقرأ [القرآن] (٢) لأن

الاستعانة إنما هي عقيباً لإرادة لا عقيباً للقراءة وبالله التوفيق .

ثم أعلم أن النكرة تجرى على النكرة نعتاً وحالاً ، والنعت أقوى
 لما فيه من تناسب اللفظين ، وإذا كانوا يوء ثرون ذلك (٣) مع فساد المعنى
 في نحو قولهم : هذا جُرْضٌ خربٌ (٤) فأولى أن يوء ثروه مع صحته
 وتجري على المعرفة حالاً لا نعتاً لتعذر نعت المعرفة بالنكرة ، والمعرفة
 تجرى على المعرفة نعتاً لا حالاً ، لامتناع تعريف الحال ، فالحاصل أن
 جريان المعرفة على المعرفة عكس جريان النكرة عليها وإنه يجتمع في جريان
 النكرة على النكرة ما أفترق في جريان المعرفة على المعرفة والنكرة
 عليها والله أعلم .

(١) النحل : ٩٨ .

(٢) تكملة من "ح" .

(٣) أى التناسب .

(٤) الكتاب : ٤٣٦/١ ، ٤٣٧ ، فإن سيبويه قد حمل خرب على
 أنه صفة لجحر .

ثم قال : (كقولك هذا رجل مقبل) (١).

هذه المسألة يتصور فيها ستة أوجه :

أحدها : هذا رجل مقبل ، على ما في الكتاب. (٢)

والثاني : نصبه على الحال من النكرة ، فتقول : هذا رجل مقبلاً. (٣)

والثالث : أن تقدم هذه الحال على صاحبها فتقول : هذا

مقبلاً رجلٌ فصار راجحاً مع التقديم ما كان مرجوحاً مع التأخير .

الرابع : أن تقول : هذا مقبل رجل برفع مقبل على أنه

خبر عن المبتدأ ، ورجل بدل منه .

الخامس : أن تقول : ها مقبلاً ذا رجل ، فتجعل مقبلاً بين

حرف التنبيه وأسم الإشارة .

وفي المسألة قولان مبنيان على تحقيق العامل في الحال الذي

هو مقبلاً ، فمن اعتقد أن العامل فيه حرف التنبيه جوز المسألة ، ومن اعتقد

أن العامل أسم الإشارة منع المسألة ، لأن الحال لا تقدم على المعنى ؛ لضعف

عمله فيها (٤) ، وفي المسألة نظر آخر ، وهو : هل يصح هذا اللفظ

فيتصور الخلاف ، أولاً يصح فينتفي الخلاف (٥) ؟ هذا ما فيه بحث .

-
- (١) الجمل : ١٥ .
(٢) قال سيبويه : " وأما قولك : يا أخا رجل ، فلا يكون الأخ هاهنا إلا نكرة ، لأنه مضاف إلى نكرة ، كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة " الكتاب : ٢/٢٢٩ .
(٣) أجاز سيبويه مجيء الحال من النكرة ، لكن جعله صفة أكثر .
الكتاب : ٢/١١٢ ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " وصلى وراءه رجال قياماً " . انظر حواشي المفصل للشلوبين : ٢١٢ .
(٤) انظر البسيط : ٤٠٥ وما بعدها .
(٥) قال ابن بزيمة : " فان اعطت " ها " قدمت الحال على " ذا " وإن اعطت " ذا " لم يجز تقديمه عند سيبويه " وذكر أن المحققين على أن الحال لا تتقدم على العامل المعنوي لضعفه في نفسه ، شرح الجمل : ٦٢ .

السادس : تقديم الحال في صدر الكلام ، كأنك قلت : مقبلا
هذا رجل وهذا الوجه متفق على منعه لما قلناه من أن الحال لا تقدم على
صاحبها إذا كان معنى لضعفه . والله أعلم .

فصل : ثم قال : (وإذا تكررت النعوت) ^(١) إلى آخره .

لوقال : وإذا كثرت النعوت ، لكان أقرب قليلا ، لأن مثاله الذي
جاء به مجرد من التكرار ^(٢) ، لأن حقيقة التكرار إنما هي إعادة اللفظ
الواحد مرتين فأكثر مثل أن تقول : قام زيد العاقل العاقل العاقل ، أو
رأيت زيدا الكريم الكريم الكريم ، فقد بان لك أن قوله : وإذا تكررت
النعوت ، مُشكِّلٌ جدا ، لأنه لا يتصور في مثاله التكرار لا باعتبار الألفاظ ،
ولا باعتبار مدلولات الألفاظ ، لتباين الألفاظ والمدلولات بعضها من
بعض ، لكن قد يتجه ذلك على أن يكون قوله : النعوت ، جمع نعت
الذي يراد به المصدر ، كأنه قال ^(٣) : وإذا تكررت نعتك المسمى ، وإذا
تكرر ثناؤك على المسمى ، ولا يلزم من هذا تكرار كل واحد واحد من
الألفاظ التي تجرى نعوتها على ذلك المسمى ، لأنك إذا أثبتت على زيد
مثلا بمعنيين ، أو بمعانٍ مختلفة ، قيل فيه ، تكررت نعتك لزيد ، أي
تكررت نعتك الثناء عليه ، وهذا صحيح إن شاء الله ، ويكون قد جمع المصدر
لأختلاف أنواعه ؛ لأن كل واحد / من هذه المعاني الصادرة من
المادح متباينة ، فلذلك قال : وإذا تكررت النعوت ، ولم يقل وإذا تكرر
النعوت .

فإن قيل : وما تصنع بقوله بعد : فإن شئت أتبعته ^(٤)

-
- (١) الجمل : ١٥ .
(٢) مثال أبي القاسم هو : مررت بإخوتك الظرفاء الكرام العقلاء .
الجمل : ١٥ .
(٣) في " ح " " أراد " .
(٤) في " ح " أتبعته ، وما أثبت موافق لما في الجمل : ١٥ .

الأول ، وإن شئت قطعتها والإتباع والقطع لا يتصور واحد منهما إلا باعتبار
الألفاظ دون المعاني ؟ .

فالجواب أن الضمير في قوله : وإن شئت أتبعتها الأول على
هذا المأخذ عائد على الألفاظ التي دل عليها سياق الكلام ، لأن المدح
والثناء مثلا لا بد أن يكون بلفظٍ ، فعلى (١) هذا المدلول يعود الضمير
[واللّه أعلم] . (٢)

ثم أعلم أن النعوت بهذا النظر من جواز القطع وأمتناعه على
ثلاثة أقسام :

قسم يجوز فيه الأمران اتفاقاً ، وذلك نعوت المدح ، والذم ،
والترحم ، (٣) (٤) فهذا القسم كل مسألة تتصور فيه من القطع والإتباع ، فهي
جائزة (٥) ، إلا الإتباع بعد القطع فإنها ممنوعة اتفاقاً ، إلا ما (٦) شذ
من الناس ، وأختلف في توجيه ذلك على ثلاث طرق :

فقال ابن عصفور : المانع من ذلك ما يلزم عليه من الفصل بين
النعوت والمنعوت بجملة أجنبية . (٧)

-
- (١) في الأصل : " فعلى فعلى " .
(٢) زيادة من " ح " .
(٣) انظر الكتاب : ٦٢/٢ وما بعدها .
(٤) من هنا الى قوله : " وقسم يلزم فيه الإتباع " وقعت في " ح " بعد
قوله : " وهذا واضح إن شاء الله وسيأتي ص
وهذا اضطراب في النسخة يشهد به أنه قدم له بنص الجمل
فقال : ثم قال : وإن شئت ونص الجمل هذا سيأتي مع ما يناسبه
في الشرح .
(٥) يريد أن يقول : " فهذا القسم كل مسألة يتصور فيها القطع
والإتباع " . والعبارة مضطربة .
(٦) الأولى أن يقول : " من " .
(٧) شرح الجمل : ٢٠٨/١ ، وشرح الجمل لابن بزيّة : ٦٤ .

وقال الأستاذ : المانع من ذلك ما صرح به الشاعر في قوله : (١)

إِذَا أَنْصَرَفْتُ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكْثُرْ
إِلَيْهِ بِوَجْهِ آخِرِ الدَّهْرِ تَرْجِعُ
فكان من طباع العرب وعلو هِمَمِهَا أَنَّهَا إِذَا أَنْصَرَفْتُ عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَعُدْ إِلَيْهِ ،
فَجَعَلُوا لِذَلِكَ أَلْفَاظَهُمْ جَارِيَةً عَلَى حَدِّ مَعَانِيهِمْ . (٢)

وقال بعض نحاة قرطبة وأدبائها : المانع من ذلك ما يلزم عليه
من تسفل بعد تصعد وقصور بعد كمال ، بيان ذلك أن القطع أبلغ في
المعنى المراد من الإتياع (٣) اعتباراً بتكثير الجمل ، وعلى ذلك كان
القطع (٣) ، ولولاه ما ذهب به ذلك المذهب البعيد ، وهذا بيِّن
إِنْ شَاءَ اللَّهُ . (٤)

وقسم يلزم فيه الإتياع اتفاقاً وهو نعت التوكيد والمشار ، وما
وضع على اللزوم نحو : مررت برجلين اثنين ، ومررت (٥) بهذا الرجل ،

-
- (١) البيت لمعن بن أوس المزني ، وهو في ديوانه :
وشرح الحماسة للمرزوقي : ١١٣١ ، وشرح الحماسة للتبريزي :
٨٠ / ٣ ، والقصيدة التي منها هذا البيت لامية ، إلا أنه جعل
قافية البيت هنا عينا ، ويبدو أنه سبق قلم ، فالصواب "تقبل"
بدل "ترجع" .
- (٢) انظر البسيط : ٣١٧ .
- (٣) هذا التعليل منزع من قول سيبويه : "وقد يجوز أن تقول :
مررت بقومك الكرام إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم . . .
تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم" . الكتاب : ٢٠ / ٢ ،
و"الكرام بالرفع والنصب" . وانظر شرح قطر الندى : ٣٢٥ .
- (٤) من قوله : "قال الأستاذ" إلى هنا نقله الراعي عن ابن الفخار
بنصه . انظر عنوان الافادة : ١٨٨ .
- (٥) ساقطة من "ح" .

ومررت بهم الجماعة الغفير، وإنما لزم اتباع هذا الضرب، لأنه لم يتضمن معنى من المعاني المجوزة للقطع.

وقسم فيه قولان :

منهم من يلحقه بالأول في جواز الأمرين، ومنهم من يلحقه بالثاني في لزوم الإتيان، وهو نعت البيان كقولك : مررت بزيد الخياط، وأكثر الناس على لزوم الإتيان فيه، من جهة أن الغرض به بيان المنعوت ورفع الاشتراك المعارض فيه ان كان معرفةً، وتقليل التنكير ان كان نكرة، وهذا الغرض لا يحصل بالقطع، وإنما يحصل بالإتيان، ولأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد في هذا الضرب، واليه أشار سيبويه بقوله : زيد الأحمر عند من لا يعرفه بمنزلة زيد عند من يعرفه، أي زيد الأحمر عند من لا يعرفه وحده بمنزلة زيد عند من يعرفه وحده، وهذا ظاهر.

وذهب الأستاذ أبو الحسين ومن لقيناه من أشياخ سبته إلى جواز الأمرين، على وجهين مختلفين، وذلك أنك إذا قلت : مررت بزيد، فإن بنيت على أن مخاطبك لا يعرف زيداً وحده كما قلناه عن سيبويه لكثرة الاشتراك في الأعلام لزم الإتيان على هذا التقدير، وإن بنيت على استقلال المخاطب بمعرفته دون أمر زائد، ثم لما نطقت به على سبيل الاستقلال فهمت من حال المخاطب أنه على خلاف ذلك التقدير، وكأنه قال : من تعني، أو من هو؟ فقلت : الخياط، أي أعني الخياط، أو هو الخياط، فعلى هذا الوجه يجوز القطع وإظهار الرفع والناصب (١)، وهذا واضح إن شاء الله.

(١) البسيط : ٣١٦ .

ثم قال : (وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض) (١)

نيه بهذه العبارة على مسألتين :

إحداهما : أن النعت لا يعطف على المنعوت ، لأن العطف يستلزم التعدد ، والنعت يقتضي الاتحاد ، فلم يجوز عطف النعوت على المنعوت لذلك .

فإن قيل : ويمتنع أيضاً من جهة أخرى ، وهو ما يلزم عليه من عطف الشيء على نفسه ، لأن النعت عبارة عن المنعوت .

قلنا : وهو أيضاً عبارة عن المعنى الذي يدل عليه بحروفه ، فالمغايرة حاصلة من هذه الجهة ، ولتلك المغايرة جاز عطف النعوت بعضها على بعض ، فالمانع إذاً ما ذكرناه أولاً والله أعلم .

المسألة الثانية : أن حكم النعوت بعد العطف في جواز

القطع والاتباع جار على حكمه قبل القطع (٢) ، ثم أدخل البيتين (٣)

مستشهداً بهما على ذلك وإعرابه : " لا " حرف يراد به الدعاء ، وهو المستعمل في / النهى " يبعدن " فعل مستقبل في موضع ٤٥ جزم بحرف " لا " إلا أنه مبني للحاق النون الخفيفة " قومي " فاعل بـ " يبعدن " إلا أنه مضاف إلى المتكلم ، فلذلك تغير إعرابه " الذين " نعت لقومي " هم سم العداة " جملة من مبتدأ وخبر صلة الذين و " آفة الجزر " معطوف على " سم العداة " داخل في الصلة " النازلين " منصوب بإضمار " أعني " كما قال ، و " الطيبون " مبني على مبتدأ محذوف

(١) الجمل : ١٥ .

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة أخرى " عطف " .

(٣) البيتان هما :

لا يَبْعَدُنْ قومي الذين هم * سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفةِ الْجُزْرِ
النازلين بكل معتسرك * والطيبون مفاقد الأزر

كما قال "معاقد" نصب على التشبيه بالمفعول به ، ومن جوز تعريف التمييز (١) جوز مع ذلك فيه التمييز .

وفي قوله : لا يبعدين قومي ، سوء ال ، وهو كيف قال : لا يبعدين ، بعد حصول البعد وهو الهلاك ؟

والجواب عن ذلك والله اعلم أنها أرادت بذلك بقاء ذكرهم وتخليد مفاخرهم بعد هلاكهم ، لأن ذلك بمنزلة بقاءهم هذا أظهر في المعنى والله أعلم .

ثم قال : (واعلم أنه يجوز أن تنعت الأسماء كلها الا المضمرة) . (٢)

الأسماء بالنظر الى جواز النعت وامتناعه على أربعة أقسام :
قسم لا ينعت ولا ينعت به كالضمائر ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، و" ما " التعجبية ، وكم الخبرية ، والموصول المجرد من حرف التعريف غير " ذو " الطائية وفروعها ، وأسماء الأفعال ، والظروف غير المتمكنة ، والاسم الثاني من الكنى ، إذ ليس تحته (٣) معنى ، والأسماء المختصة بالنداء نحو يا هناة ، هذا كله لا ينعت ولا ينعت به . (٤)

وقسم ينعت وينعت به ، كأسماء الإشارة غير المكانية ، والأسماء المشتقات على الجملة ، والموصول المقرون بحرف التعريف ، وأسماء الأجناس

(١) هم الكوفيون .

(٢) الجمل : ١٥

(٣) في الأصل : " تحت " .

(٤) قال ابن عصفور : " فالذى لا ينعت به خمسة : المضمرات ، وأسماء

الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وكم الخبرية ، وكل اسم متوغل في البناء نحو الآن ، وأين ، ومن . شرح الجمل : ٢٠٦/١ ، ثم قال فيما بعد ، لأنها وضعت على الإبهام ، فلو وصفت لكان الوصف لها تخصيصاً ، فيخرجها عما وضعت له من الإبهام ٢١٦/١ .

لكنها لا ينعى بها إلا أسماء الإشارة ، و "أى" في النداء بشرط اقترانها
بالألف واللام .

وقسم ينعى ولا ينعى به كالأسماء الأعلام (١) ، و "من"

و "ما" النكرتين .

وقسم ينعى به ولا ينعى غالباً ، وذلك "أى" المضافة إلى

موصوفها كقولك : مررت برجلٍ أي رجلٍ ، إلا أنها إن كانت مضافة إلى

جامد كانت لمطلق المدح ، وإن كانت مضافة إلى مشتق كانت للمبالغة

في مقتضى ذلك المشتق ، إن مدحاً فمدحٌ وإن زماً فذمٌ (٢) ، وكذلك

أسم الفاعل وأسم المفعول قبل العمل ، ثم يعمل بعد ، وأما نعتة بعد
حصول العمل فجائز .

فأما القسم الأول ، فإنما لم ينعى ، لأن الاسم لا يضمراً بعد

أن يعرف (٣) ، فقد أستغنى عن النعت ، فإن قلت : هذا إنما يجري في

نعت البيان . أجيب بأن المسألة من باب مما حمل فيه الفرع على أصله ،

وإن لم يكن في الفرع السبب الذي في الأصل ؛ ليجري الباب كله على

أسلوب واحد . (٤)

وأما كونه لا ينعى به ، فلائه جامد ، والأصل في النعت

أن يكون مشتقاً ، أو في حكمه ، وليس الضمير كذلك . (٥)

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٢٩ .

(٢) التذييل والتكميل : ٢/١١/أ .

(٣) هذا نص كلام أبي القاسم . الجمل : ١٦ ، وهو منتزع من كلام

سيبويه قال : " واعلم أن المضمرة لا يكون موصوفاً ، من قبل أنك

إنما تضم حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني " . الكتاب

: ١١/٢ ، وانظر نتائج الفكر : ٢١٣ .

(٤) (٥) انظر البسيط : ٣٢١ ، وتظهر استفادته منه .

وأما امتناع ذلك فيما ذكر (١) مع الضائر، فلأنها شبيهة بالحروف، والحروف يمتنع فيها ذلك، فكذلك ما أشبهها.

وأما القسم الذي ينعى وينعت به فأمره ظاهر، أما كونه ينعى به، فلاشتقاقه، وأما كونه ينعى، فلأنه قد يحذف الموصوف ويقام هو مقامه، فيجرب عليه حكمه.

وأما القسم الذي ينعى ولا ينعى به، وهو العلم، فواضح أيضا لأنه قد يعرض فيه اشتراك فيحتاج إلى رفعه بالنعى. (٢)

وأما ما ذكر معه فإن بيان معناه موقوف على النعت ولذلك كان النعت لازما (٣) له.

وأما كونها لا ينعى بها فلمكان الجمود، كما تقدم في الضمير، ويزاد في "من" و"ما" أن بيان معناه متوقف على النعت، ومن شرط النعت أن يفيد معنى في المنعوت، فلذلك افتقرا إلى النعت، وأمتنع أن ينعى بهما، والله أعلم.

وأما القسم الرابع وهو "أي" فإنها إنما يوصف بها بشرط إضافتها إلى نكرة تماثل الموصوف لفظا ومعنى، كقولك: مررت برجل أي رجل، أو معنى دون لفظ كقولك: مررت برجل أي فتى (٤)، وتنصب على الحال إن تقدمت معرفة كقولك: مررت بزيد أي رجل (٥)، وإنما قيدنا

(١) أي ما ذكر أبو القاسم في تشيله بقوله: لو قلت: ضربته الكريم، أو مررت به العاقل. الجمل: ١٦.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢١٧/١، وقال سيبويه: ١٢/٢: "واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة، لأنه ليس بجلية، ولا قرابة، ولا بهم.

(٣) الكتاب: ١٠٦/٢ قال: "و: ما ومن إنما يذكران لحشوهما، ولوصفهما، ولم يرد بهما خلوين شي... وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى.

(٤) الكتاب: ٢٥/٢ وانظر التسهيل: ٣٧، وشرح الرضي: ٢٨١/١

(٥) والتذليل والتكميل: ١١/٢ ب. انظر التسهيل: ٣٧، والتذليل والتكميل: ١١/٢ ب.

كونها لا تنعت بقولنا : " غالبا " ، لأنه قد حكى فيها ذلك كقولك : مررت
بأيِّ معجِبٍ لك ، إلا أنه قليل (١) ، ولقلته لم يحفظه سيبويه ولا حكاه في
كتابه ، وسيأتي في النداء أنها تنعتُ ثم - مبنية على الضم - بأسماء
الآجناس (٢) .

ومما ينعت به ولا ينعت كل وجدٌ ، وحق في حالتي التعريف
والتنكير كقولك : مررت بالرجل كل الرجل ، أي بالرجل الكامل ، لأنها
إنما / جيء بها لبيان كمال المنعوت ، وكذلك مررت بالرجل حق
الرجل ، وبالرجل جد الرجل ، ومثاله في حال التنكير : مررت برجل
كل رجل ، وحق رجل ، وجد رجل ، فان أضفتها ثلاثتها إلى صفة ، كانت
للمبالغة في مقتضاها (٣) ، كما تقدم في أيِّ ، كقولك : مررت بعالم كل
عالم ، وحق عالم ، وجد عالم كأنك قلت مررت بعالم جدا ، أي قد بلغ
الغاية في العلم ، فان جرت هذه الثلاثة على اسم علم كقولك : مررت
بعبد الله كل الرجل ، كان فيه قبح ، لأنه كأنه على حذف الموصوف ؛ أي
مررت بعبد الله العالم كل العالم . والله أعلم . (٤)

(١) انظر التذييل والتكميل : ٢ / ١١ / ب ومنه قول الفرزدق :

إذا حارب الحجاج أي منافق * علاه بسيف كلما هز يقطع

قال أبوحيان في حذف موصوف أي وابقائها صفة للمحذوف :

" وهذا عند أصحابنا في غاية الندور ، قالوا فارقت " أي "

سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف الموصوف واقامتها مقامه ،

لا تقول : مررت بأي رجل ، وذلك لأن المقصود بالوصف بأي

انما هو التعظيم والتوكيد ، والحذف مناقض ذلك ."

(٢) انظر ص : ٦٨٠

(٣) الكتاب : ١٢ / ٢ - ١٣

(٤) الكتاب : ١٢ / ٢

ثم قال : (واذا اختلف اعراب الأسماء المنعوتة) (١) إلى آخره .

لا يجمع بين النعتين أو النعوت إلا بخمسة (٢) شروط وهي :

الاتفاق في اللفظ ، وهذا الشرط مذکور فيما قبل ، والاتفاق في الإعراب (٣) ، والاتفاق في العامل ، إما في جنسه (٤) ، وإما في نوعه على الخلاف في ذلك (٥) ، والاتفاق في التعريف والتنكير ، وألا يكون أحد

الموصوفين اسم إشارة فلو قلت : مررت بهذا وزيد العاقلين لم يجز على النعت لحصول الفصل بالمعطوف بين اسم الإشارة ونعته (٦) ، وذلك لا يجوز ،



- (١) الجمل : ٠٦
- (٢) ذكر أربعة من هذه الشروط في البسيط : ٣٢٤-٣٢٥ .
- (٣) نحو ضرب زيد العاقل عمرا ، فلا يقال : ضرب زيد عمرا العاقلان .
- البسيط : ٣٢٤ ، وشرح ابن عصفور : ٢١١ / ١ ، وفيه تفصيل مذهب الكوفيين والبصريين .
- (٤) اختلاف العامل في جنسه هو : أن يكون أحد العاملين من جنس الأسماء والآخر من جنس الأفعال أو الحروف . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١١ .
- (٥) في الكتاب : ٦٠ / ٢ " وما لا تجرى الصفة عليه نحو : هذان أخواك ، وقد تولى أبواك الرجال الصالحون ، إلا أن ترفعه على الابتداء ، أو تنصبه على المدح . . . وتقول : هذا رجل وامرأته منطلقان ، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من جهة واحدة ، وهما آسمان بنيا على مبتدأين ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا بفعلين .
- قال المبرد : وكان سيبويه يجيز : جاء عبد الله ، وذهب زيد العاقلان على النعت ، المقتضب : ٣١٥ / ٤ والجزمي أنه لا يجوز القطع والإتباع فيما اختلف فيهما جنس العامل . شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢١١ والتذليل والتكميل : ٤ / ٢٥ وانظر همسع الهوامع : ٥ / ١٨٠ .
- (٦) ذكر ابن الفخار ص ١٥٠ ← أنه انما امتنع الفصل بين اسم الإشارة ونعته من حيث إن اسم الإشارة أحدث في صفته تعريف الحضور ، فهو بمنزلة " ال " التعريف ، فكما لا يجوز الفصل بين " ال " التعريف والمعرف به ، فكذلك لا يجوز هنا . ===

وكذلك أيضا لو قدمت زيدا على اسم الإشارة فقلت : مررت بزيد وهذا
المائلين لم يجز ، وإن عدم الفصل ، لكن امتنع لا مر آخر ، وهو : ما يلزم
عليه من التنافي ، وذلك أن اسم الإشارة اذا نعت بالمشتق ، فلا بد أن يكون
على تقدير موصوف ، ونعت زيد ونحوه ، يمتنع فيه تقدير موصوف ، فحصل
التدافع ، فأمتنع لذلك ، وزاد بعض النحاة شرطا سادسا ، وهو : ألا يكون
أحد الموصوفين في جملة غير خبرية ، والآخر في جملة خبرية ، لأن سيبويه
منع أن تقول : من عبد الله ، وهذا زيد الرجلين الصالحين ، رفعت
أو نصبت (١) ، وذلك والله أعلم لما في ذلك من التناقض ، وذلك أن
الاستفهام يستلزم الجهل بالصفة ، والمدح يستلزم العلم بها لأنه قد
علم أن المستفهم عنه مجهول عند المستفهم ، وأن الصفة المدوح بها
معلومة عند المداح ، فلما تناقض الأمران أمتنع الجمع مطلقا ، لما
يلزم عليه من أن يكون الشيء الواحد معلوما مجهولا في حال ، ولذلك
قال سيبويه في المسألة : ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما
بمنزلة واحدة ، وإنما الصفة علم فيمن قد علمته (٢) ، وكذلك لو قلت :

====
ولا بن عصفور تعليل آخر هو أن صفة اسم الإشارة لا تكون الا بالجامد
نحو : رأيت هذا الرجل ، ولا تكون بالمشتق ، وما كان من ذلك فهو
في نية حذف موصوف واقامة الصفة مقامه مثل : رأيت هذا الكريم ،
تقديره الرجل الكريم ، ولما كانت الصفة بالجامد لا تحتل الضمير
الرابط بين الصفة والموصوف جعلوا المطابقة بين اسم الإشارة ونعته
إفرادا وتثنية وجمعا قائمة مقام هذا الرابط ، فلا يقال : مررت
بهذين الطويل والقصير . شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١٢ - ٢١٣ .
(١) الكتاب : ٦٠ / ٢ .
(٢) الكتاب : ٦٠ / ٢ وقيل ذلك : " لا نك لا تثني إلا على من أثبتته
وعلمته ."

من زيد العاقل بالنصب على المدح لا يجوز للتناقض ؛ لأن الأستفهام يقتضي أنه مجهول ، والمدح يقتضي أنه معلوم ، ولكن يجوز ذلك على وجه آخر ، وهو أن يقول قائلٌ : قام زيد العاقل ، نصباً على المدح فتقول أنت : من زيد العاقل ، على معنى من زيد الذي قلت فيه ذلك .

والفرق بين المسألتين أن الصفة الأولى خارجة عن الأستفهام وفي الثانية داخله فيه ، فإذا توفرت تلك الشروط جازاً لمران ، التفريق والجمع ، وإن آختل شرط من تلك الشروط امتنع الجمع على النعت ، وجاز على وجه آخر ، وهو القطع على أن تكون مرفوعة بإضمار مبتدأ ، أو منصوبة بإضمار فعل لائق . (١)

فصل : إنما أشتراط الاتفاق في اللفظ لأستحالة كون اللفظ الواحد مركباً من أصليين مختلفين ، إلا فيمد غلب فيه أحد اللفظين على الآخر مع اختلاف المادة ، وهو موقوف على السماع ، وأشتراط الاتفاق في الإعراب لأستحالة كون اللفظ الواحد مرفوعاً منصوباً ، أو مرفوعاً مخفوضاً ، أو منصوباً مخفوضاً ، أو مرفوعاً منصوباً مخفوضاً في حالة واحدة ، مثال الأولى : ضرب زيد العاقل ، عمراً العاقل ، ومثال الثانية : مرزیدُ العاقل بعمر العاقل ، ومثال الثالثة : مررت بزيد العاقل وعمراً العاقل ، ومثال الرابعة : مر زيد العاقل بعمر العاقل وبكر العاقل . فهذه النعوت إما أن تدعها مفرقة كما ترى ، وإما أن تجمعها على أن تكون مقطوعة ، إما على أن تكون خبراً مبتدأ مضمراً ، أو تكون منصوبة بإضمار فعل ، لا على النعت ، لما تقدم ، وهذا بين إن شاء الله .

وأما اشتراط (٢) الاتفاق في نوع العامل أو في جنسه ، فإشارة

(١) انظر الكتاب : ٦٠ / ٢ .
(٢) في "ح" "اشتراك" خطأ .

إلى الخلاف في المسألة . فزعم علماء سبته أن الاتفاق في نوع العامل لا زم ، حتى إنهم منعوا أن يقال : قام زيد وقام / عمرو العاقلان ، ٤٧ على النعت ، إلا بشرط أن يعتقد في قام الثاني أنه تكرر للاول على سبيل التوكيد ، بناءً منهم على أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ، ولا يعمل عاملان في معمول واحد . (١)

وقال غيرهم من علماء العربية : إنما يلزم الاتفاق في جنس العامل فيقال على هذا : قام زيد وقعد عمرو العاقلان ، على النعت ، لاتفاق العاملين في الجنس وإن اختلفا في النوع .

وأما اشتراط الاتفاق في التعريف أو التثكير ، فلاستحالة أن يكون اللفظ الواحد معرفة نكرة في حال .

وأما اشتراط ألا يكون أحد الموصوفين أسم إشارة ، فلما يلزم على الجمع بين النعتين من الفصل بين أسم الإشارة ونعته في نحو قولك : قام هذا وزيد العاقلان ، وذلك لا يجوز ، وإنما لم يجز الفصل بين أسم الإشارة ونعته بخلاف غيره ، لأن أسم الإشارة لما أحدث في نعته تعريف الحضور تنزل منه منزلة حرف التعريف ، فلم يجز الفصل بينهما ، كما لم يجز بين حرف التعريف والمعرف . (٢)

(١) هذا خلاف ما قاله سيبويه : ٦٠ / ٢ والذي عليه علماء سبته كما قال هو مذهب المبرد قال : " فإذا قلت جاء زيد وذهب عمرو العاقلان لم يجز أن يرتفع بفعالين ، فإن رفعتهما بجاء وحدهما فهو محال ، لأن عبد الله إنما يرتفع بذهب ، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب . المقتضب : ٣١٥ / ٤ ، وقال قبل : " لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت " وانظر ص ١٤٧ هامش (٥) . ومذهب المبرد قال ابن السراج وابن كيسان . التذييل والتكميل : ٠١٢٥ / ٤ .
(٢) في الاصل : " والمعرفة " وانظر ص ١٤٧ هامش (٦) .

فإن قلت : فيلزم على هذا جواز المسألة مع تقديم الظاهر على اسم الإشارة كقولك : قام زيد وهذا العاقلان ، لعدم الفصل بين اسم الإشارة ونعته بخلاف الأولى ، فإن المعطوف قد فصل^(١) به بين اسم الإشارة ونعته ، لأن قولك : العاقلان على هذا نعت لهما معاً .

قيل في الجواب : عرض هاهنا^(٢) مانع آخر ، وهو أن اسم الإشارة إذا نعت بالمشتق فهو على حذف جامد ، موصوف بذلك المشتق ، والاسم الظاهر إذا نعت بالمشتق امتنع تقدير جامد موصوف بذلك المشتق ، فلما تدافع الأمران حصل امتناع ما ذكر .

وهذا التعليل يقال أيضاً في امتناع المسألة الأولى ، فالأولى ممنوعة لا مرين ، والثانية ممنوعة لا أمر واحد ، وقد تقدم^(٣) هذا المعنى ،^(٤) ويقال أيضاً في الامتناع : إن الألف^(٤) واللام في نعت اسم الإشارة للحضور ، وهي في نعت غيره للغيبة^(٥) ، ولا يمكن الجمع بينهما ؛ لما يلزم عليه من كون الاسم الواحد غائباً حاضراً في حال ، وذلك محال والله أعلم بالصواب .

(١) في الأصل " قد يفصل " .

(٢) في الأصل " هنا " .

(٣) انظر ص

(٤-٤) ساقط من " ح " .

(٥) غير واضحة في " ح " ورسمها لا يشبه رسم ما هو مثبت .

باب العطف

قال الأستاذ : العطف تشريك الثاني مع الأول في عامله بحرف من حروف تسعة^(١) ، وهي : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وأم ، وبل ، ولا ، ولكن ، وحتى .

وقال ابن عصفور : العطف حمل اسم على اسم ، أو فعل على فعل ، أو جملة على جملة^(٢) ، بحرف من حروف تسعة^(٣) ، وهي ما ذكر ، فعبارة الأستاذ أجود من جهة أن فيها تنبيهاً على أن العامل المذكور قبل ، عامل في جميع المعطوفات بتوسط العاطف ، إلا أنه خاص بنوع من المعطوفات ، لأنه إنما يتناول ما فيه إعراب يقتضيه العامل ، لفظاً أو موضعاً ، وعبارة ابن عصفور أجود من جهة أنها تعم جميع المعطوفات مطلقاً ، إلا أنها ليس فيها تنبيه على ما نبه عليه الأستاذ في عبارته ، واعترضها عليه أبو الحسن ابن الضائع ، بما فيها من التداخل في ظاهر الأمر ، لأن قوله : حمل اسم على اسم ، أو جملة على جملة ، موف بالفرض المقصود .

وقوله : أو فعل على فعل ، داخل تحت قوله : أو جملة على جملة ، لأن الفعل لا ينفرد بنفسه ، إذ لا بد من فاعل ، أو نائب عنه ، فقد ظهر التداخل . والظاهر أن هذا تحامل على ابن عصفور ، لأنك إذا قلت : إن يقيم زيد ، ويخرج أبوه أكرمهما^(٤) ، فهذه الواو قد شرت بين الفعل الثاني

(١) البسيط : ٣٢٩ ، وما بعدها .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٢٢٣/١ .

(٣) ذكر ابن عصفور أكثر من تسعة احرف للعطف عند البصريين وهي :

الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ، وإما ، وأم ، وبل ، ولا بل ، ولكن ،

ولا ، ثم ذكر أن النحويين متفقون على أن إما ليس بحرف عطف

وإنما يذكر مع حروف العطف لمصاحبتها لها ، واختلف في ليس ،

وبناء على ذلك تكون حروف الجر المتفق عليها تسعة . شرح الجمل

لابن عصفور : ٢٢٣/١ - ٢٢٤ .

(٤) في " ح " " فأكرمهما " .

وَالْفِعْلِ الْأَوَّلِ فِي حَرْفِ "إِنْ" مُفْرَدِينَ دُونَ أَعْتَبَارِ بِمَرْفُوعِيهِمَا ، لِأَنَّ الْجَازِمَ
إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ حُكْمَهُ بِالْفِعْلِ دُونَ تَوَابِعِهِ ، وَلَا حُكْمَ لَهُ فِي الْجُمْلَةِ أَصْلًا ، إِذْ كَانَ
الْجَزْمُ مِنْ خِصَائِصِ الْأَفْعَالِ ، وَلَوْ كَانَ تَعَلَّقَهُ بِالْجُمْلَةِ لَمْ يَوْثُرْ فِيهَا ، لِأَنَّ
الْجُمْلَةَ لَا تَوْثُرُ فِيهَا الْعَوَامِلُ إِذَا كَانَتْ مَطْلُوبَةً لَهَا طَلِبًا وَاحِدًا ، وَالْمَسْأَلَةُ
فِيهَا طَالِبٌ وَمَطْلُوبٌ وَمَطْلُوبٌ وَمَطْلُوبٌ ، فَحَرْفُ الشَّرْطِ هُوَ الطَّالِبُ ، وَالْفِعْلُ
بِأَنْفِرَادِهِ ، هُوَ مَطْلُوبُ الْحَرْفِ ، وَالْفَاعِلُ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ ، فَإِذَا لَمْ يَقَعْ التَّشْرِيكَ
بِالْعَاطَفِ ، الْإِبْيَنُ الْفَعْلَيْنِ فَقَطْ ، وَمَا عَدَا الْفَعْلَيْنِ إِنَّمَا هُوَ / تَابِعٌ ٤٨
لَهُمَا ، فَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

مسألة (١) : من قال من التحويين إنَّ حكم العامل في المعطوف
عليه منسحب على المعطوف (٢) ، يستدل بنحو قام غلام زيد وعمرو ، ووجه
الدليل أن المعنى على الاشتراك في ذات واحدة ، ولو كان على تقدير
التكرار ، لزم التعدد وهذا خلاف المعنى ، ومن قال : بالتقدير (٣) استدلال
بنحو قام زيد وعمرو ، ووجه الدليل أنه إن لم يقل بالتقدير أدى إلى أن يكون
قيام زيد منسوبا إلى عمرو وهو محال ، لأن مدلوله عرض واحد ، والعرض
الواحد لا يقوم بمحلين ،

وَأَلْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشَّبْهَةِ أَنَّهُ إِنَّمَا أَسْنَدَ الْقِيَامَ إِلَيْهِمَا مِنْ حَيْثُ
هُوَ قِيَامٌ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَعْنَى مَوْجُودٍ ، وَإِنَّمَا قَصَدَ الْقِيَامَ الْمَعْنَوِيَّ الذَّهْنِيَّ ،
وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى يَسْنَدُ إِلَى مُفْرَدٍ وَإِلَى مُتَعَدِّدٍ ، فَإِذَا نَسَبَ إِلَى مُفْرَدٍ

-
- (١) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح".
(٢) أي أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، وهو
مذهب سيبويه . انظر شرح المفصل : ٣/٧٥ . وقال سيبويه :
أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمرة المنصوب ، وذلك قولك :
رأيتك وزيدا ، وانك وزيدا منطلقان الكتاب : ٣٧٧/٢ .
(٣) أي بتقدير تكرير العامل في المعطوف ففي نحو قام زيد وعمرو يتقدرون
قام زيد قام عمرو .

فلا إشكال ، وإذا نسب إلى متعدد ، علم بمدلوله أن المراد جنسه ومعقوله ، وأيضا فلو كان العطف محمولا على التقدير لم يجوز أن تقول : هذان زيد وعمرو ، إذ التقدير على ذلك : هذان زيد وهذان عمرو ، أو هذان زيد وهذا عمرو ، وذلك كله باطل ، ومن قال بالتقدير في نحو : قام زيد العاقل استدل بما يلزم على الأنسحاب من أن يعمل العامل الواحد رفيعين من غير تشريك ولا نظيره ، وإلى هذا المعنى نظر من نسب العمل إلى التبعية ، وكلاهما باطل .

أما القول الأول فإنه يؤيد إلى ما لا يتناهى ، بيانه أنه إذا كان التقدير في قولك : قام زيد العاقل : قام زيد قام العاقل ، لزم تقدير موصوف قبل العاقل ، من حيث هو صفة ثم قدر بينهما العامل من حيث هو محمول عليه ، ثم قدر أيضا موصوف ثم عامل ثم موصوف ، وكذا أبداً ، وذلك باطل قطعاً .

وأما الثاني فإن العمل إنما هو للألفاظ بالأصل بدلالة تدور نسبتها إلى المعنى ، فلا يجوز العدول عنه ما وجد إليه سبيل ، وقد وجد ، وهو الأنسحاب ، لأن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد ، على ما قاله سيبويه في سواد الكتاب . (١)

ولبعضهم فرق في المعطوف بالحرف فقال : إن اتحاد المنسوب إلى المعطوف وجب الأنسحاب ، وإن تعدد جاز الأنسحاب والتقدير ، فالأول كقولك : قام زيد وعمرو .
والثاني : كقولك : قام غلام زيد وعمرو ، فيجب الأنسحاب في نحو هذا الاتحاد المنسوب ، ويجوز التقدير في مثل الأول لتعدد المنسوب .

(١) الكتاب : ٤٢١/١ ، ٤٢٢ .

(١) وأما قوله : (باب العطف) ، ثم قال : (وحروف العطف) كذا .
فغير مطابق في الظاهر ، وكان ينبغي أن يقول : العطف هو
كذا وكذا ، أو يقول : باب حروف العطف ، وحروف العطف كذا وكذا ، ولكنه
يتجه ذلك بأحد أمرين :

إما أن يكون على حذف مضاف ، كأنه قال : باب حروف العطف ،
دليله ما بعد .

وإما أن يكون من باب حذف المعطوف ، كأنه قال : باب العطف
وحروفه ، أي باب أحكام العطف وحروفه ، دليله أنه يذكر في أثناء البسبب
شيئا من أحكام العطف ، فلذلك حذف ما ذكر ، والله أعلم .

ثم لما عدد حروف العطف ذكر في جمعتها " أما " (٢)

وكذلك فعل سيبويه . وليست عند حذاق العلماء من حروف العطف . (٤)

" إِمَّا " الأولى : فيستحيل أن تكون حرف عطف ، لدخول حرف
العطف عليها في نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مِنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ (٥)
ولو وقعها أيضا أول الكلام كقولك : أما زيد قائم ، وأما عمرو ، وحرف العطف
لا يقع أولا ، كما لا يدخل عليه مثله ، ولما يلزم على ذلك [أيضا] (٦)
من عطف الفاعل على فعله كقولك : قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو . (٧)

-
- (١) الجمل : ١٧ .
(٢) المرجع نفسه .
(٣) الكتاب ١ / ٤٣٥ .
(٤) منهم الفارسي ، وابن خروف ، وابن مالك انظر الايضاح : ٢٨٩ ،
وشرح الجمل لابن خروف ٢١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٠٧ ، ونقل
عن الزجاجي في غير الجمل أنها غير عاطفة . انظر إصلاح الخلل :
٨٧ ، وانظر كتاب حروف المعاني والصفات للزجاجي ، إذ لم
يعدها من حروف العطف . وانظر ما سيأتي ص —
(٥) سورة محمد صلى الله عليه وسلم : ٤ .
(٦) تكلمة من " ح " .
(٧) إصلاح الخلل : ٨٨ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٢٣ .

و "إِمْأ" الثانية : فغير جائز أن تكون عاطفة لا مَرِين :

أحدهما : لزوم حرف العطف إياها ، وحرف العطف لا يدخل

على مثله .

والأمر الثاني : تدافع المعنيين ، وذلك أن الواو موضوعة للجمع ،

وإِمْأ موضوعة للتفريق ، والجمع والتفريق أمران متدافعان ، وإنما سميت

حرف عطف ، للزوم حرف العطف إياها ، فيكون ذلك من باب تسمية الشيء

بما يلزمه ، كما تسمى الفاء التي يتلقى بها الشرط جواباً ، وليست هي

الجواب في الحقيقة ، وإنما الجواب الجملة التي صدرت بها فتسميتها

جواباً ، مستعاراً على الوجه المذكور . والله أعلم . (١)

ثم قال : (وحتى في بعض المواضع) . (٢)

إنما أفاد بهذا القيد التنبيه على قلة العطف بها (٣) ، إذ لم

يأت العطف بها في موضع من التنزيل ، وجاء فيه (٤) كونها جارةً ، وحرف

ابتداءً (٥) ، فلذلك قيدها بقوله : (في بعض المواضع) / والله أعلم . ٤٩

ثم قال : (وأعلم أن هذه الحروف تعطف ما بعدها على ما

قبلها) (٦) إلى آخره .

المعطوف عليه على أربعة أقسام : قسم له لفظ ، معتبر فقط ، وقسم

له موضع معتبر فقط ، وقسم منفي عنه الأمان ، وقسم يجتمع فيه الأمان .

(١) يمثل هذا منع أن تكون عاطفة ابن السيد في إصلاح الخلل : ٨٨ .

(٢) الجمل : ١٧ .

(٣) ذكر سيبويه الجربها : ٩٦ / ١ .

(٤) في الأصل : " فيها " .

(٥) الكتاب : ٩٧ / ١ .

(٦) الجمل : ١٧ .

فالأول كقولك : قام زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ،
والثاني كقولك : قام هوء لاء زيد ، ورأيت هوء لاء وزيدا ، ومررت
بهوء لاء زيد .

والثالث الجملة التي ليس لها موضع من الإعراب (١) كقولك : قام
زيد ، فهذه لا يعطف عليها الا مثلها . تقول من ذلك : قام زيد ،
وخرج عمرو ، ورأيت زيدا ، وأكرمت عمرا ، فإن كانت الجملة لها موضع من
الإعراب جاز أن يعطف عليها مثلها ، وجاز أن يعطف عليها مفردا اعتبارا
بموضعها . تقول من ذلك : ظننت زيدا يقوم وخارجا ، وظننت زيدا
يقوم وينطلق .

والرابع كقولك : عجبت من قيام زيد وعمرو ، بالخفض اعتبارا
باللفظ ، وبالرفع اعتبارا بالموضع ، ويدخل في هذا القسم الجملة التي
لها موضع من إعراب من جهة جواز اعتبار اللفظ مرة والموضع أخرى ،
وقد تقدم مثاله ، فهذه الآقسام الأربعة نظائر .

(٢) ثم قال : (فأما الواو فإنها تجمع بين الشيئين [ـا] أو الأشياء [ـا]) .

هذه الحروف بالنظر إلى التشريك على قسمين :

قسم يشرك في اللفظ والمعنى على الجملة وذلك أربعة أحرف :

(٤) الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى .

وقسم يشرك في اللفظ دون المعنى ، وذلك الخمسة الأخرى الباقية ،

وهي : أو ، وأم ، ويل ، ولا ، ولكن . (٥)

-
- (١) في "ح" من "من إعراب" .
(٢) تكملة من "ح" وانظر الجمل : ١٧٠ .
(٣) انظر الكتاب : ٤٣٧/١ - ٤٣٨ .
(٤) انظر صرف المباني : ٤١٠ ، ٣٧٧ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، وشرح ألفية
ابن معطي : ٧٧٣ ، ٧٧٩ ، ٧٨٧ .
(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٨٧ .

هذه طريقة الأستاذ، رحمه الله ، وهي المجمع عليها .

وقوله في الواو : (إنها تجمع بين الشئيين وليس (١) فيها دليل على الأول منهما) . (٢)

هو قول الحذاق من أصحاب علم (٣) اللسان ، فالتأخر بعدها قد يكون في حكم المتقدم (٤) ، دليله قوله تعالى : * يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي * (٥) فالركوع وان كان متأخراً في اللفظ ، فإنه متقدم في الحكم ، واتفق الناس على الاستدلال بهذه الآية دليل على أن الركوع مقدم على السجود ، في شرع من قبلنا ، كما هو كذلك في شرعنا . والله أعلم .

ثم قال : (وألفاء معناها أن الثاني بعد الأول بلا مهلة) . (٦)

بسطه أن الفاء لها ثلاثة معان : الجمع ، والترتيب ، وأنتفاء المهلة (٧) ، فإذا قلت : قام زيد فعمره ، فالقائم أولاً زيد ، ويعده عمرو ، بلا مهلة إلا المقدار الذي لا يمكن شروع الثاني في الفعل بعد فراغ الأول منه إلا به ، فلا يلزم ألا يقال : قام زيد ، فعمره ، إلا أن يكون قيام الثاني (٨) متصلاً بقيام الأول ، من غير شيء ما من التراخي ،

-
- (١) في الجمل ، " فليس " وما هنا يوافق بعض أصول الجمل .
(٢) الجمل : ١٧ ، وفيها " فأما الواو فتجمع بين الشئيين فليس . . . " ساقطة من " ح " .
(٣) الكتاب : ٤٣٧/١ قال : " وتقول : مررت برجل وحمار قبل ، فالواو أشركت بينهما ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار " . وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٧٦ وما بعدها ، والبسيط : ٣٣٤ وما بعدها ، وورصف الباني : ٤١١ ، والجنبي الداني ١٨٩ وما بعدها .
(٤) آل عمران : ٤٣ .
(٥) الجمل : ١٧ .
(٦) انظر البسيط : ٣٣٦ ، وشرح ابن عصفور : ٢٢٦/١ .
(٧) في " ح " " إلا أن يكون قيام زيد الثاني " بإقحام " زيد " وهو خطأ .

وقد أشار الفارسي في (الأيضاح) إلى هذا المعنى . (١)

وذكر عن بعض النحاة أن الفاء تكون للاجتماع كالواو في بعض
المواضع (٢) ، واحتج بقول امرئ القيس : (٣)

قفا نبك من ذكري حبيبٍ و منزلٍ بسقط اللوى بين الدخول فحوملٍ

وهما موضعان . وبين تحتاج الى آسمين ، كاحتياج الاختصام والأقتال ،

واحتج أيضا بقول الله عزوجل * فتعاطى فعقر * (٤) ، ويقول—

* ثم دنا فتدلى * (٥) ويقوله : * فكذبوه فعقروها * (٦) ، لأن

المعنى عند المفسرين : فعقر فتعاطى ، و ثم تدلى فدنا ، وفعقرها—

فكذبوه ، لأن التعاطى كان بعد العقر ، والدنو كان بعد التدلى ،

والتكذيب بعد العقر .

الجواب : أما بيت امرئ القيس ، فإن الرواية البينة فيه الواو ، (٧)

وهي القياس ، فإن صحت الرواية بالفاء (٨) ، فوجهها أن الدخول مكان

(١) الأيضاح : ٢٨٦ .

(٢) قال به الأخفش وقطرب والجرمي : الصاحبي : ١٤٢ ، والجنن

الداني : ١٢٢ ، قال قطرب : " ولولا أن الفاء بمعنى الواو

لفسد المعنى ، لأنه لا يريد أن يصير بين الدخول أولا ، ثم

حومل ، وهذا كثير في الشعر " الصاحبي : ١٤٣ .

(٣) البيت أول معلقة امرئ القيس ، انظر ديوانه تحقيق الشيخ ابن

أبي شنب : ٦٠ ، وديوانه بتحقيق أبو الفضل ابراهيم : ٨ .

(٤) القمر : ٢٩ .

(٥) النجم : ٨ .

(٦) الشمس : ١٤ .

(٧) ما هو مثبت في ديوان امرئ القيس بتحقيق أبو الفضل موافق لما هنا ،

انظر ص ٨ ، وفي تحقيق الشيخ ابن أبي شنب ص ٦٠ ، بالفاء ، وكلا

ما في طبعتي الديوان من رواية الأعم بسنده الى الأصمعي ، وقد

نص ابن النحاس على أن الأصمعي يرويه بالواو . شرح القوائد

السبع المشهورات : ١٠٠ .

(٨) الرواية بالفاء ثابتة عن الأخفش وقطرب ، انظر الصاحبي : ١٤٢ .

مشتمل على أمكنة كثيرة ، فتم الكلام عنده كما تقول : قعدت بين الكوفة ، تريد بين دورها وأماكنها ، فجئت بالفاء على تقدير : فيمن حول ، وجعلت حولاً مكاناً متضمناً لا مكنة^(١) ، فصار هذا كقولك : اختصم إخوتك فأعامك .

وأما قوله تعالى : * فتعاطى فعقر * فمعناه أن قوم قدار ، نادوه وأشاروا عليه بعقر الناقة ، فتعاطى ، أي تناول أمرهم^(٢) ، وقبله ، فعقر بعد تعاطى ما رغبوا منه ، فالفاء على معناها ، والله أعلم .

وأما قوله تعالى : * فكذبوه فعقروها * فمعناه أن صالحاً عليه السلام قال لقومه : أتؤمنون^(٣) إذا جئتمكم بالآية ؟ فقالوا : نعم ، فاتاهم بالناقة وهم مبصرون ، فقالوا : هذا سحر فكذبوه ، وحملهم التكذيب على عقرها . ولو كان التكذيب بعد العقر ، لعقروا الناقة وهم غير مكذابين ، وهذا خلاف ما عليه المعنى ، وكذلك قوله تعالى : * ثم دنا فتدلى * أي دنا مما شاء الله ثم تدلى إليه أو إلى غيره ، ولو قلت : دنا / زيد من البيت ، فتدلى إليه أوفيه ، لكان صواباً ، وتأويلاً .
قويماً .^(٤)

وأما قوله تعالى : * وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا *^(٥) فآلمعنى والله أعلم : وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا ، فمجىء

-
- (١) يمثل هذا التوجيه وجه ابن النحاس في القوائد السبع : ١٠٠ ، والأبدي في شرح الجزولية ٦٠٢/١ ، وانظر شرح الجمل لابن خروف : ٢١ .
- (٢) انظر مقاييس اللغة : "عطو" ٣٥٣/٤ ، واللسان "عطا" ٧٠/١٥ .
- (٣) في الاصل "تؤ منون" بدون همزة أستفهام .
- (٤) في حاشية الاصل عن نسخة أخرى "قريباً" . والإجابة على الآيات الثلاث أجاب بمثلها الابدي في شرح الجزولية : ٦٠٢/١ .
- (٥) الاعراف : ٤ .

الْبَاسُ إِنَّمَا هُوَ عَقِيبُ الْإِرَادَةِ ، وَإِذَا كَانَ عَقِيبَ الْإِرَادَةِ فَالْهَلَاكُ (١) بَعْدَ
مَجِيءِ الْبَاسِ وَلَا يَدُ (٢) ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ . وَهَذَا (٣) مِنْ بَابِ حَذْفِ السَّبَبِ
وَالْاِكْتِفَاءِ بِالْمَسَبِّ ، وَهُوَ عَكْسُ حَذْفِ الْمَسَبِّ وَالْاِكْتِفَاءِ بِالسَّبَبِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ
تَعَالَى : * فَادُلِّيْ دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَى * (٤) وَالْمَعْنَى : دَلَاهَا ؛ أَيِ
أَرْسَلَهَا ثُمَّ أَخْرَجَهَا ، وَهَذَا النُّحُو كَثِيرٌ فِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ ، وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ
الْفَصِيحِ الْوَجِيزِ ، وَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ : (٥)

* كِرَاعِي الْبَيْتِ يَحْفَظُهُ فَخَانَا *

أَيُّ يَرِيدُ حَفْظَهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ أَنْفَذَ الْحَفْظَ لَمْ يَخُنْ .

ثُمَّ قَالَ : (وَثُمَّ مِثْلُ الْفَاءِ إِلَّا أَنْ فِيهَا مِهْلَةٌ) . (٦)

تَلْخِيصٌ هَذَا أَيْضًا أَنْ ثَمَّ لَهَا ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ : الْجَمْعُ وَالْتَرْتِيبُ
وَأَثَابَتِ الْمِهْلَةُ . وَالْمِهْلَةُ عِبَارَةٌ عَنِ التَّرَاخِي الَّذِي بَيْنَ قِيَامِ الْأَوَّلِ وَقِيَامِ
الثَّانِي ، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو ، وَهُوَ تَرَاخٍ غَيْرُ مَحْدُودٍ بِمُقَدَّارِ
مَعْلُومٍ مِنَ الزَّمَانِ (٧) ، إِلَّا أَنَّ أَدْنَاهُ فَوْقَ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي الْفَاءِ ، عَلَى مَا
وَقَعَ لِلْفَارِسِيِّ فِي الْإِيضَاحِ (٨) .

-
- (١) فِي " ح " " الْهَلَاكُ " .
(٢) انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ ٢٦٨/٤ ، وَنَظْمَ الدَّرْرِ لِلْبِقَاعِيِّ : ٣٥٦/٧ ،
وَانْظُرِ الْبَسِيْطَ : ٣٣٦ .
(٣) فِي الْأَصْلِ " وَهُوَ " .
(٤) يُوْسُفُ : ١٩ .
(٥) لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَتَمُّةٍ وَلَا قَائِلٍ .
(٦) الْجَمَلُ : ١٧ .
(٧) انْظُرِ الْبَسِيْطَ : ٢٠١/١ .
(٨) انْظُرِ الْإِيضَاحَ : ٣٨٦ .

مسألة: (١) في خبر: دخل يوماً علينا بمسجد القفال بسبته،
بعض طلبية قصر عبد الكريم، فألقى مسألة " ثم " من حروف العطف فقال:
مامعناها؟ فقالوا: الجمع والترتيب والمهلة، فقال: ما المهلة وهذا
الموضع؟ أليست المهلة واحدة المهل، وهو دُرْدِيُّ الزيت؟ (٢) فيكون
المعنى على هذا: أنها تدل على الجمع، والترتيب، ودردي الزيت،
فقالوا: فكيف يقال؟ فقال: حدثني شيخي فلان، بالقصر، عن شيخه
أبي إسحاق الغافقي، عن شيخه ابن [أبي] (٣) الربيع أن الصواب مهلة
بفتح الميم، وهي التوءدة والتراخي، وهذا هو المراد من حرف شم،
فأستحسن قوله، وكان ذلك بعد وفاة الغافقي (٤) رحمة الله عليه، ثم
نظر بعد في المسألة، فأستخرج به أن مهلة بالضم، من مهلة، بالفتح،
بمنزلة غرفة بالضم، من غرفة بالفتح، وخطوة من خطوة، وشربه من شربه،
ورقعة من رقعة، وخبزة من خبزة، الضم بإزاء الأسم والفتح بإزاء المصدر،
فحصل أن مهلة بالضم لفظ مشترك وبالفتح مختص بالمعنى المقصود،
فكان أولى، والله أعلم.

مسألة: لو أن شهودا شهدوا، فقالوا: رأينا العدو قتل زيدا
وأخاه، فقبل لهم: نصوا الشهادة على ترتيب الفعل، فقالوا: قتل
العدو زيدا ثم أخاه، فالأصح على هذا وارث لزيد، وكذلك بالفاء، فإن
قالوه بالواو، كان ذلك مجعلاً، فإن ماتوا قبل ترتيب الموت وتوقيته

-
- (١) هذه المسألة جميعها ساقطة من "ح".
(٢) دُرْدِيُّ الزيت: ما يبقى أسفله، القاموس المحيط: "درد".
(٣) تكملة تصح بها النسبة، وهو الإمام المشهور أستاذ أبي إسحاق
الغافقي.
(٤) كانت وفاة الغافقي سنة ٧١٦، انظر بغية الوعاة: ١/٤٠٥.

لم يرث واحد (١) منهما أخاه ، لأن الميراث لا يكون بالشك .

و[قد] (٢) قال بعض النحاة (٣) : ان ثم قد تكون بمعنى
ألوا واستدل بقوله تعالى : * فلا أقتحم العقبة * (٤) وقال عطفاً
على اقتحم * ثم كان من الذين آمنوا * (٥) والمعنى ، فلم يقتحم العقبة ،
ولم يكن من الذين آمنوا . قال : ولا معنى لثم ها هنا ، لأن هذا موضع
اجتماع . (٦)

والجواب : أن هذا المعطوف إنما كان بحرفٍ ثم ، تنبيهاً على
تراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة على العتق والصدقة ، لا في
الوقت ، لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره ، ولا يثبت عمل صالح
إلا به ، فهو أصل كل طاعة وأساس كل خير .

وأما قوله تعالى : * ولقد خلقناكم ثم صورناكم * (٧) فإنه على
حذف مضاف ، كأنه : ولقد خلقنا آباءكم من تراب ثم جعلناه صورة ناطقة
حية ، لأن أمر الملائكة بالسجود لآدم إنما كان بعد خلقه وتصويره . (٨)

وأما قوله تعالى : * خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها * (٩) فمحمول على أن الفعل معطوف بثم على ما في واحدة من

(١) في "ح" "أحد" .

(٢) زيادة من "ح" .

(٣) منهم : الأخفش في معاني القرآن له : ٢٩٤ ، وأبن فارس في
الصاحبي : ٢١٥ ، وحكاة السيرافي عن الفراء ، انظر معاني الفراء :
٤١٤ / ٢ ، ٤١٥ ، والجني الداني : ٤٠٦ ، وزاد في التذييل
والتكميل ١٥٥ / ٤ أ قطرب .

(٤) البلد : ١١ .

(٥) البلد : ١٧ .

(٦) من قوله قال بعض النحاة الى هنا مذكور بنصه في شرح الجزولية
للإيدري : ٦٠٤ / ١ مع اختلاف يسير .

(٧) الأعراف : ١١ .

(٨) انظر البحر المحيط : ٢٧٢ / ٤ .

(٩) الزمر : ٦ .

معنى الفعل ، كأنه قال : من نفس وحدها ، أى أفردها ثم جعل منها زوجها ، لأنَّ جَعَلَ زوجها منها إنما كان بعد أفرادها ، وقيل : أخرج ذرية آدم من ظهره كالذَّرِّ ثم خلق بعد ذلك حواءَ عليهما السلام ، فالكلام على ظاهره .

فقد صح ما ذكرناه (١) أنَّ شَمَّ لا تكون بمعنى الواو ، وقد أجمع الفقهاء أنه لا يجوز أن يقال : هذا بين الله وبينك ، بالواو ، فإن قلته بضم جاز ، ولو كانت ثم بمعنى الواو ما فروا إليها . والله أعلم . (٢)

ثم قال : (و " لا " لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول) . (٣)

هذه العبارة ليس فيها بيان أن العطف بها مخصوص بالإيجاب (٤)

وأبين من هذه العبارة أن تقول : وأما " لا " فمعناها أنها تنفي عن الثاني ما وجب للأول ، كقولك : قام زيد لا عمرو ، والعطف بها يكون بعد الماضي ، كما يكون بعد المضارع ، وحكي عن أبي القاسم في غير هذا الكتاب (٥) : أنها لا يعطف بها بعد الماضي لما يلزم على ذلك من نفي الماضي بها (٦) من غير تكرار ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك إذا قلت :

(١) في الاصل " ما ذكرناه " .

(٢) قريباً من هذا بنصه في شرح الجزولية للآبدي : ١/٦٠٦ .

(٣) الجمل : ١٧٠ .

(٤) انظر البسيط : ٣٣٨ .

(٥) ذكر ذلك الزجاجي في كتابه " حروف المعاني والصفات : ٤٣ " قال : «لها أربعة مواضع تكون جحداً وعطفاً ، ونهياً ، وحشواً ، وصلةً . . . والعطف بمنزلة لم ، وذلك أن لم إنما تقع على الافعال المضارعة ، فكما جاز دخول لم عليه حسن دخول لا عليه ولو قلت : مررت بعبدة الله لا يزيد لم يجرؤ ، لأنك إنما تنفي بها في المستقبل لا في الماضي " وانظر الخزانة : ٤/٤٧١ .

(٦) ساقطة من " ح " .

قام زيد لا عمرو، فقد شرَّكتبين الثاني والاول في الماضي بحرف " لا " فجاء من هذا أن حرف " لا " قد نفى الفعل الماضي عن الثاني وحرف " لا " لا ينفي به الماضي الا بشرط التكرار، لئلا تلتبس بها إذا كانت دعاء، والصواب جواز المسألة كما وقع له في هذا الباب، لأنها لم تباشر لفظ الماضي، وانما ذلك أمر حكيم، قال الكندي: (١)

كَانَ دِيَارًا حَلَقَتْ بَلْبُونَهُ عَقَابُ تَنُوفِي لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ

فعطف بها بعد الماضي .

مسألة : تقول : رأيت غلام زيد في الدار لا عمرو ، يجوز لك

في عمرو أربعة أعراب :

أحدها : أن يكون معطوفا بحرف " لا " على " غلام " فالروية

على هذا واقعة على الغلام دون عمرو ، لأن " لا " تنفي عن الثاني ماوجب للاول .

والثاني : أن تخفضه بالعطف على زيد ، فالملك على هذا

ثابت لزيد منفي عن عمرو .

والثالث : أن ترفعه بالعطف على ضمير المتكلم ، وهو التاء

في رأيت لمكان الفصل ، فالروية واقعة من المتكلم دون عمرو .

(١) هو عمرو القيس، وألبيت في ديوانه ٩٤ ، ومجالس شعلب، الخصائص:

١٩١ / ٣ ، والصاحبي : ٢٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور :

٢٤٠ / ١ ، والبسيط : ٣٣٩ ، والجنى الداني : ٣٠٣ ، والخزانه :

٤٧١ / ٤ .

وديار : اسم راعي إبل امرئ القيس ، وتنوفي ، والقواعل : موضعان .

والرابع : أن تعطفه على المضمرة المرفوعة ، فالمجرور إذا (١)
 جعلته حالا من الغلام ، إلا أن الوجه ضعيف لعدم التوكيد أو الفصل ،
 فان جعلت المجرور متعلقا برأيت لم يكن فيه ضمير فيسقط الرابع على هذا
 والله أعلم .

ثم قال : (و " أم " للاستفهام) . (٢)

اعلم أن أم على وجهين :

أحدهما : أن تكون متصلة ، وهي العاطفة على الحقيقة . (٣)

والثانية : أن تكون منفصلة ، وقد تسمى عاطفة مجازا (٤) ، وقد

ورد من المربة (٥) سواء ال عن بيان حكميهما (٦) فأجبت بما أذكره .

أما " أم " المتصلة فحرف عطف بلا إشكال ، وفيها معنى

الاستفهام كما هو في الألف التي تعاد لها ، فإذا قلت : أزيد قام

أم عمرو ، كان كل واحد من الأسمين مسؤولا عنه ، فالأول مسؤول عنه

بالألف ، والثاني مسؤول عنه بأم .

فإذا كان فيها معنى العطف ومعنى الاستفهام ، فجاز أن يقال

عنها حرف عطف ، وهو الجاري على السنة العربيين ، وجاز أن يقال

(١) إذا ، ترسم بالنون ، وترسم بالألف . وفي ذلك تفصيل انظر :

الجنبي الداني : ٣٥٩ ، والمغني : ٣١ .

(٢) الجمل : ١٧ .

(٣) انظر رصف الباني : ٩٣ ، والجنبي الداني : ٢٢٥ .

(٤) قال في الجنبي الداني : ٢٢٦ ، المغاربة يقولون : انها ليست

عاطفة لا في مفرد ولا في جملة ، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف
 المفرد .

(٥) بفتح الميم ، وكسر الراء بعدها ياء مشددة مفتوحة ، مدينة كبيرة

بالاندلس مظلة على البحر الأبيض ، وانظر معجم البلدان :

" مريه " ١١٩/٥ ، ولم يذكرها البكري .

(٦) في " ح " " ح " حكمهما .

عنها : حرف آستفهام ، وهو قليل في الاستعمال ، فراراً من اشتراك التعبير بينها وبين المنقطعة ، فيقع اللبس في سياق التعليم ، وجائزاً أن يجمع بين الأمرين فيقال : حرف عطف وآستفهام ، لانه قد تقرر أن الحرف يعبر عنه بحسب معناه ، كما تقول في " لكن " المثقلة : حرف آستدراك وتوكيد ، وقد قال بعض النحاة إن " أم " دخيلة في حروف العطف ، لأنها تكون لسوء ال مستأنف غير معادل بها الإلف وهي المنقطعة ، وليست بعاطفة ، فالآستفهام غير مفارق لها ، والعطف قد يفارقها .

واعتل غيره من الحذاق على امتناع وقوعها في الأمر ، بأن وضعها للآستفهام ، فزادت الأمر لذلك ؛ لأن الجملة الواحدة لا تكون أمراً آستفهاماً في حال واحدة .

وأما المنقطعة فحرف إضراب وآستفهام لتضمنها المعنيين ، وهو الأكثر ، فإن جاءت لمجرد الإضراب عبر عنها بذلك ، ومثال الوجهين في قولهم (١) : " إنها لإبل أم شاء " ، فتقديرها على الأول : إنها لإبل بل أهي شاء ؟ وهي طريقة الفارسي (٢) وغيره من الحذاق ،

وتقديرها على الثاني : إنها لإبل بل هي شاء ، وعلى هذا تكون عاطفة مفرداً على مفرد ، يصح ذلك الرواية الأخرى ان هناك إبلا أم شاء (٣) ، ينصب ما بعد " أم " حين نصب ما قبلها وهذا عطف صريح ، وقائل هذا يزعم أن هذه المنقطعة عاطفة في كل موضع ، وليها فيه مفرد (٤) ،

(١) في " ح " " لأن " وضعها .

(٢) القول في الكتاب : ١٧٢/٣ ، والأصول : ٢١٣/٢ ، والإيضاح :

٠٢٩١

(٣) الإيضاح : ٢٩٢ ، وانظر التذييل والتكميل : ١٦٣/٤ .أ .

(٤) هذه الرواية نقلها ابن مالك في شرح التسهيل : ٧٤٣/٢ والتذييل

والتكميل : ١٦٣/٤ .أ .

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ٧٤٣/٢ : أم هنا لمجرد

والأصح أنها مخصوصة بالجمل، لفظاً أو تقديراً، وفيها عطفٌ ما ؛ عطف جملته على جملة بما تضمنته من معنى 'بل'؛ ولهذا المعنى لم تقع أولاً، فأما من عبر عن المتصلة بأنها عاطفة، وعن المنقطعة بأنها غير عاطفة، فلان المتصلة أمكن في باب العطف، لانتها تعطف المفرد والجملة التي في معناه، وما بعدها مع ما قبلها في حكم الجملة الواحدة، بخلاف المنقطعة، فإن ما بعدها مستأنفٌ أبداً ولم يرد أنها مجردة / من معنى العطف ٥٢ جملة؛ لما ذكر قبل. والله أعلم.

ثم إن المتصلة لا يعطف بها إلا بعد ألف الاستفهام، لفظاً أو تقديراً، وهي مقدرة بأي، والجواب معها بالتعيين، والمنقطعة تقع في الخبر والاستفهام، وجوابها بنعم: أولاً، لتضمنها معنى الاستفهام عن الوقوع، وهذا كله ظاهر إن شاء الله.

==
الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها، كما كان يكون بعد "بل" فإنها بمعناها، وزعم ابن جنى أنها بمنزلة الهمزة و"بل" وأن التقدير: بل أهي شاء، وهذه دعوى لا دليل عليها، ولا انقياد إليها، وقد قال بعض العرب: ان هناك ابلا أم شاء، فنصب ما بعد "أم" حين نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح مقول لعدم الإضمار قبل المرفوع.

قال ابن هشام: "ولا تدخل "أم" المنقطعة على مفرد، ولهذا قدروا المبتدأ في "إنها لإبل أم شاء" وخرق ابن مالك فسي بعض كتبه إجماع النحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، زعم أنها تعطف المفردات ك"بل" وقدرها هنا ب"بل" دون الهمزة، وأستدل بقول بعضهم: "ان هناك لإبلا أم شاء" بالنصب، فإن صحت روايته، فالأولى أن يقدر لشاء ناصب، أي "أم أرى شاء" المغني: ٦٨. وذكر أبوحيان زيادة على ما قال ابن هشام: أنه يحتمل أن "أم" هنا متصلة، وحذفت الهمزة والتقدير: أن هناك.

ثم قال : (ولكن للاستدراك بعد الجحد (١)) .

حذاق النحاة يذهبون الى أنها من جملة حروف العطف (٢) ، لكن

لا تكون كذلك إلا بثلاثة شروط :

أحدها : تقدم النفي عليها . (٣)

والثاني : تجردها من حروف العطف . (٤)

والثالث : وقوع المفرد بعدها كقولك : ما قام زيد لكن عمرو ،

وقال بعض الناس إنها تعطف الجملة كما تعطف المفرد ، فعلى هذا القول

يكون العطف بها بشرطين :

أحدهما : تجردهما من حرف العطف .

الثاني : تقدم النفي عليها ، ويكون مابعدا ضدا لما

قبلها (٥) إن لم يتقدم عليها حرف النفي ، كقولك : سا فرزيد لكن

عمرو مقيم ، وكلام أبي القاسم يوهم جواز : خرج زيد لكن عبد الله

يضحك ، لأنها جملة تامة (٦) ، فالصواب أن يشترط في الجملة

(١) الجمل : ١٧٠ .

(٢) قال في الكتاب : ٤٣٥ / ١ : " ما مررت برجل صالح لكن طالح ،

أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في بل .

وقال أيضا : " واعلم أن بل ، ولا بل ، ولكن يشركن بين النعتين

فيجران على النعوت ، كما أشركت بينهما الواو ، والفاء . . . "

وقال ابن أبي الربيع : " لا اعلم بين النحويين خلافاً في أنها

للعطف . البسيط : ٣٤٠ .

وذكر عن يونس وغيره أنها ليست عاطفة ، وإنما الواو التي قبلها هي

العاطفة ، الجنسي الداني : ٥٣٤ ، وانظر ما يأتي ص ١٧٢

(٣) هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يرون أنها تعطف في الإيجاب .

انظر الإنصاف : ٤٨٤ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٠ / ١ .

(٤) هو مذهب الفارسي وأكثر النحويين . الجنسي الداني : ٥٣٣ .

(٥) اشترط ابن عصفور الضدية ، لأنه لا يحفظ غيرها من كلام العرب .

شرح الجمل ١ / ٢٤١ .

(٦) قال أبو القاسم : " فإن جئت بعدها بكلام تام قائم بنفسه جاز "

الجمل : ١٩٠ .

ما ذكرته قبل ، ولعله أراد ذلك ، وقيده بالمثال ، وذلك أن " لكن " مضادة للا ، في الوضْع لأنَّ " لا " وضعت لتتفي عما بعدها ما وجب لما قبلها ، و " لكن " وضعت لتوجب لما بعدها ما نفي عما قبلها ، فإذا جاءَتْ بعد كلام مُوجِبٍ ، صارت مثل " لا " فنفت عما بعدها ما وجب لما قبلها ، ويقع بعدها حينئذ المبتدأ والخبر ، وقد يقع بعدها الفعل والفاعل كقولك : خرج زيد لكن لم يخرج عبدالله. (١)

ثم قال : (ويل للإضراب عن الأول) . (٢)

اعلم أن الإضراب عن الأول بحرف " بل " على وجهين :

أحدهما : أن يكون على وجه الإبطال إذا كان ذكره غلطاً .

والآخر : أن يكون على جهة الترك من غير إبطال ، ولكن على

معنى ترك الإخبار عن الأول ، والانتقال لما (٣) هو أهم منه عند السامع. (٤)

وأما استعمال حرف " لا " معها فإن كانت بعد الواجب كانت

نفيًا كقولك : قام زيد لا بل عمرو ، وإن كانت بعد النفي ، فإن أردت

بيل أن توجب بها للثاني ما نفي عن الأول بمنزلة لكن ، كانت " لا "

توكيداً ، وإن أردت بها في النفي ما أردت في الإيجاب ، زوال الغلط

والنسيان كانت " لا " معها نفيًا فتقول : ما قام زيد لا بل عمرو ، على

معنى ما قام زيد بل ما قام عمرو (٥) . والله أعلم .

(١) ما اعترض به هنا من كلام ابن السيد في إصلاح الخلل : ٩٣-٩٤ مع تصرف يسير إلا أن ما اعتذربه عن أبي القاسم لم يذكره ابن السيد .

(٢) الجمل : ١٨٠ .

(٣) في " ح " " إلى ما هو " .

(٤) انظر رصف المباني : ١٥٣ ، والجني الداني : ٢٥٣ ، والمغني

: ١٥١ .

(٥) في " ح " " على معنى ما قام زيد لا بل ما قام عمرو " بإقحام " لا " خطأ .

ثم قال : (وأو وإمّا) (١) .

وضع هذين الحرفين في الحقيقة لأحد الشيئين ، أو الأشياء ،
وأما استعمالهما في الشك ، والإبهام ، والإباحة ، والتخيير والتفصيل ، فإنما
ذلك من صفات الكلام ، وليس دلالتهما على ذلك بالوضع الأصلي ، فمثال
استعمال " أو " في الشك قولك : قام زيد أو عمرو ، إذا كنت تشك
في القائم منهما ، ومثال استعمالها في الإبهام قوله تعالى : * أتأهنا
أمرنا ليلاً أو نهاراً * (٢) وقد علمنا أن الله سبحانه يعلم الأشياء على ماهي
عليه ، لأنه خالقها سبحانه ، ولكنه أبهم على عباده ، ومثال الإباحة قول
الطبيب للعليل : كل كذا ، أو كذا ، أو كذا ، فلو كان واحد من المذكور
غير صالح به ، لما ذكره ، فلما خص له بالذكر هذه الأشياء دل على
جواز استعمالها لها على الإطلاق ، فهذا معنى " أو " في الإباحة .

وأما " إمّا " فالقول فيها : ما أذكره ، وذلك أنه كان قد ورد

علي سوء ال من المريّة عن حقيقتها ، فأجبت بما رأيت أن أكتبه هاهنا .

فقلت : لا خلاف أن " إمّا " الأولى موضوعة للإشعار بأن مبنى

الكلام على مقتضاها من الشك أو غيره ، وهو من أوجه الفرق بينها وبين " أو "

وإنما خلاف القوم في الثانية وفيها ثلاثة أقوال :

أحدها : أن " إمّا " والواو التي تصحبها حرف موضوع للعطف

بكماله ، لوقوع المتفق على كونه حرف عطف موقعة ، على معناه من كل وجه ،

(١) الجمل : ١٨ ونصها : " وأول للتخيير ، وإمّا للشك " وما أثبت موافق
لبعض أصول الجمل .

(٢) يونس : ٢٤ .

(٣) في " ح " " أورد " .

وهو "أو" ، وألزم قائل هذا ذلك القول في "ولكن" ولا قائل به (١) ،
وُفرِّق بملازمة الواو لإيَّامًا ، بخلاف لكن ، ولم يسلم هذا التفريق ؛ لأن تجريد
لكن من الواو غير ثابت عن العرب ، وهو ظاهر كلام سيبويه (٢) مع أنه
قائل بأنها حرف عطف (٣) ولهذا منعه يونس (٤) ، فهذا القول غير
مستقيم .

الثاني : أن العطف لإيَّامًا ، دون الواو ، وشبهة قائل هذا
ما يلزم على كون الواو هي العاطفة من التدافع ، وهو الجمع اعتبارًا بالواو ،
والتفريق اعتبارًا / بإيَّامًا (٥) .

٥٣

وألزم قائل هذا ذلك في "ولكن" من جهة أنه جعل العطف
بالواو (٦) مع لكن دونها ، وجعل العطف هنا لإيَّامًا دون الواو ،

- (١) أي ولا قائل بأن الواو مع لكن - مجتمعين - حرف عطف ، وانظر ما
سبق حاشية (٢) ص ١٨٢
- (٢) انظر الكتاب : ٤٣٥/١ ، ٤٤٠/١ ، فقد مثل سيبويه بلكن
على أنها حرف عطف ، مقرونة بحرف الواو في مثل قوله : " ما مررت
برجل صالح ولكن طالح " قال ابن مالك : " وما يوجد في كتب
النحو من نحو : ما قام سعد لكن سعيد ، فمن كلامهم لا من كلام
العرب . ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة إيَّاب " ولكن وهذا
من شواهد أمانته وكمال عدالته ، لأنه لم يجز العطف بها غير
مسبوقة بواو ، وترك التمثيل به ، لئلا يعتقد أنه ما استعملته
العرب " التذييل والتكميل : ١٤٧/٤ ب ، والجني الداني : ٥٣٤
قلت المثال الذي مثل به سيبويه وسقته سابقا لم تقرن فيه لكسن
بالواو في طبعة الأستاذ عبد السلام هارون ، وهو خطأ ، فان الواو
ثابتة في طبعة بولاق : ٢١٦/١ ، وثباتها هو الصواب يشهد
بذلك قول ابن مالك وابن الفخار .
- (٣) قال ذلك ولم يعقرنها بحرف الواو فقال : " واعلم أن بل ، ولا بل ،
ولكن يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت ، الكتاب : ٣٤٥/١ .
- (٤) انظر شرح الفية ابن معطي : ٧٨٥ ، والجني الداني : ٥٣٤ .
- (٥) هذا قول الصيمري في التبصرة ج ١٣٨ . ونقل ذلك ابن مالك عن
أكثر النحويين . انظر التذييل والتكميل : ١٤٩/٤ أ ، الجني الداني
: ٤٨٧ ، وانظر رصف المباني ، وظاهر كلام سيبويه أنها من حروف العطف ؛
٤٣٥/١ ، وسيأتي قريبًا أن سيبويه ذكرها في حروف الجر تجوزًا .
- (٦) في "ح" " للواو " .

ولا فرقَ بينهما ، في أن كل واحدة منهما لأحد الشيئين ، وفي لزوم الواو على ظاهر كلام سيبويه في لكن .

وأجيب عن التذافِعِ بِتَصَوُّرِ بقاء كل واحد من الحرفين ، على وضعه الاصلِي ، فيستفاد من الواو الجمع بين الشيئين أو الأشياء ، في المعنى الذي سيقته " إِمَّا " من الشك أو غيره ، كما أن " لكن " لإفادة معنى الاستدراك ، والواو معها على وضعها من العطف اتفاقاً ، ولا معنى لقوله في الواو قبل " اما " انها للتنبيه ، على أن الثانية هي الأولى ، من جهة أن هذا الغرض حاصل دونها ، وأيضاً فإن وضع الواو يقتضى الغيرية ، ثم كيف يقول : ان الثانية هي الأولى مع اختلاف الغرض بهما عنده ، من جهة كون الأولى لمجرد الشك مثلاً من غير عطف ، والثانية لهما معاً ، فالأصح قول الفارسي وأتباعه من كون كل واحد من الحرفين على أصله ومعناه الذي وضع (١) له ، وهو القول الثالث .

ولا يعارض الفارسي ومن تبعه من المحققين بالصيمري (٢) والجزولي ومن تبعهما ، وإنما ذكرها سيبويه في حروف العطف تجوزاً ، لملازمتها العاطف ، كما تجوزوا في أَلْفِي نحو صحراء ، والحرف المجاب به الشرط والتسم ، ومعلوم أن الأمر على خلاف ذلك ، وإنما وقع التجوز من جهة لزوم المصاحبة . والله أعلم .

وأما إعراب الواو على قول الصيمري ، فحرف بيان أن الثانية هي الأولى ، من جهة أن الحرف يسمى بمعناه الذي سيق له ، كما تقول

(١) الإيضاح : ٢٨٩ ، وهو مذهب يونس وابن كيسان انظر التسهيل :

١٧٤ ، والتذييل والتكميل ٤ / ١٤٨ / ب .

(٢) انظر التبصرة : ١٣٨ .

في "أى" حرف تفسير أى حرف بيان ، أى يبين أن ما بعده هو ما قبله في المعنى ، وقد بَيَّن ذلك الصيرى بقوله [فيها] ^(١) [إنها جيء بها لتوؤن أن الثانية هي الأولى ^(٢) ، وقد تقدم ما في هذا والله أعلم بالصواب .

وكون الواو مشتركة في اللفظ والمعنى لازم في عطف المفردات دون الجمل ، وقد تقدم ردها مع إمامنا إلى هذا الأصل ، وأما إشكال ذلك مع " لكن " فاعتبر ، لأنها في حكم عطف الجمل ، ولذلك الإشكال التزم بعض المتأخرين كون الواو معها لعطف الجمل لفظاً أو تقديراً ، فتأمل ذلك .

وأما حرف حتى فإنه قد أفرد له باباً فينبغي أن يؤخر الكلام عليه إلى موضعه ، فهناك يستوفى حكمه ، إن شاء الله .

ثم قال : (واعلم أن الأسماء كلها ^(٣) يعطف عليها إلا المضر المخفوض فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض) ^(٤) .

هذا التعميم غير صحيح ، وذلك أن الضمير المرفوع المتصل لا يعطف عليه حتى يؤكّد أو يفصل ^(٥) ، وأن مخفوض بين ، ومرفوع

- (١) زيادة من "ح" .
 - (٢) انظر التبصرة : ١٣٨ .
 - (٣) "كلها" ساقطة من "ح" .
 - (٤) الجمل : ١٨ .
 - (٥) مذهب سيبويه أن العطف على الضمير المرفوع دون توكيد أو فصل قبيح . انظر الكتاب : ٣٧٨/٢ . وبه يقول ابن جنبي :
- الخصائص : ٣٨٦/٢ ، ومذهب البصريين أن ذلك لا يجوز في سعة الكلام ، وهو جائز عند الكوفيين على الإطلاق . انظر الإنصاف : ٤٧٤ وما بعدها ، وانظر المسألة في شرح المفصل : ٧٦/٣ . وانظر تفصيل تلك المذاهب في التذييل والتكميل : ١٧٣/٤ ب وما بعدها .

كل فعل لا يستغنى بفاعل واحد ، لا يعطف على واحد منهما إذا كان مفرد اللفظ والمعنى إلا بالواو خاصة ، (١) وأن الأسم الظاهر المخفوض لا يعطف (٢) عليه الضمير إلا بإعادة الخافض ، وكذلك لا يُعطف عليه بحتى إلا بإعادة الخافض .

فظهر من هذا كله بطلان تلك الكلية ، إلا أن يكون قصد بتخصيص تلك المسألة التنبيه على قول المخالف ؛ لقوة الخلاف فيها ، فقد يكون لقوله وجه والله أعلم .

فصل : فأما امتناعهم من عطف الظاهر على الضمير المخفوض إلا

بشرط إعادة الخافض ، فمن باب حمل الشيء على عكسه ، فكما يلزم تكرار الخافض في قولك : مررت بزيد وبك ، فكذلك في عكسها (٣) ، وإنسا كان كذلك ، لأن الواو لا تقتضي ترتيبا ، فالمتأخر معها في حكم المتقدم .

فإن قلت : يلزم على هذا التعليل الأقتصار بإعادة الخافض

مع الواو ، دون غيرها من حروف العطف ، فما بالهم سووا بين جميعها في هذا الحكم ؟

(١) انظر اللسان " بين " ٦٥/١٣ ، والبسيط ٢١٩/١ وقد ذكر أبو القاسم الفعل الذى لا يكتفى بفاعل واحد فقال : " وما كان من الأفعال لا يستغنى بفاعل واحد ، لم يجز العطف على فاعله إلا بالواو خاصة كقولك : اختصم زيد وعمرو " الجمل : ١٩-٢٠ .
(٢) في " ح " " ما يعطف " .

(٣) هذا التعليل للمازني ، وتبعه المبرد . أنظر شرح السيرافي : ١٥٧/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٧٤/٤ ، والمسألة في شرح عمدة الحافظ : ٦٦٦ .

فالجواب أن الواو أصل حروف العطف ، فلما لزم فيها الحكم المذكور لوجود سببه ، حمل عليها سائر حروف العطف ؛ ليجرى الفرع على حكم الأصل ، وإن عري الفرع عن السبب الموجب للتكرار ، وقد تقرّر في غير موضع حمل ما ليس فيه سبب على ما فيه سبب ، إذا كان الجميع (١) من باب واحد ؛ ليجري الكل على أسلوب واحد والله أعلم بالصواب .

ولم تشترط إعادة العامل مع ضميرى الرفع والنصب ، لأن عكسهما بالانفصال ، على الأصل ، ولا يتصور ذلك في ضمير الخفض ؛ لأنه لا يكون أبداً إلا متصلاً إلا ضرورة (٢) .

عبارة أخرى (٣) في تحقيق القول في العطف على ضمير الخفض ٥٤ والخلاف فيه . وذلك أن العطف على ضمير الخفض مشروط عند سيبويه وجمهور البصريين بإعادة الخافض (٤) ، نحو قولك : مررت بك وبزيد ، وذلك موجه بثلاثة أوجه :

أحدها : ما ذكرناه آنفاً ، من أن المسألة محمولة على عكسها ، من جهة أن الواو موضوعة لمطلق الجمع من غير ترتيب ، فالمتأخر معها في حكم المتقدم ، فإذا قلت : مررت بك وزيد ، فكأنك قلت : مررت بزيدوك ، فكما يلزم تكرار الخافض هنا ، فكذلك في عكسها .

قال ابن مالك (٥) : هذا توجيه ضعيف ، لأن المعطوف له حكم

-
- (١) في "ح" "الجمع" .
(٢) انظر التذييل والتكميل : ١٧٤/٤ .
(٣) هذه العبارة ساقطة جميعها من "ح" .
(٤) انظر الكتاب ٣٨١/٢ ، ٣٨٢ ، والإنصاف : ٤٦٣ وما بعدها .
(٥) انظر قول ابن مالك هذا مع اختلاف في اللفظ في شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ : ٦٦٦ - ٦٦٧ . وانظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك : ٧٦٤/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٧٤/٤ .

نفسه ولا يلزم في كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه أن يحل محل صاحبه ، وليس ذلك من شرط صحة العطف ، ولو كان كذلك لم يجز :
 رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، وَلَا رَجُلٍ وَأَخَاهُ ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، وَكُلُّ شَاةٍ
 وَسَخَلْتَهَا بِدَرَاهِمٍ وَ (١) :

* أَي فَتَى هَيْجَاءٍ أَنْتَ وَجَارِهَا *

وهذه ناقة وفصيلها راتعان ، و (٢) :

* الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا *

الجواب : هذا نظر ضعيف ، وذلك أن الأصل في المعطوف أن يكون جارياً على حكم المعطوف عليه ، لأنه شريكه في العامل ، والمسائل التي جلبها على جهة الاستدلال واقعة على خلاف الأصول ، ولذلك تكلفوا تقدير إضافة نحو : رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، غير محضة ، (٣) وجعلوها في نية الانفصال ؛ ليصير هذا المعطوف إلى حكم المعطوف عليه بوجه ما ، والا فمتى كانت هذه الإضافة غير محضة وليس اللفظ مما أصله أن يكون كذلك ولكنهم راموا ذلك ، ليصير الثاني على حكم الأول ، لما كان

(١) هذا صدر بيت مجهول القائل ، وتماهه :

* إِذَا مَا رَجَالَ بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتْ *

وهو في الكتاب : ٥٥/٢ ، والأصول : ٣٩/٢ ، وشرح عدة الحافظ وعمدة الالفاظ : ٤٤٨ ، ٦٦٦ ، والمغني : ٩٠٨ ، وشرح أبياته :

٠١٠٠/٨

(٢) هذا صدر بيت للأعشى الكبير ، وتماهه :

* عَوْدًا تَزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا *

والبيت في ديوانه : من قصيدة يمدح بها قيس بن معدى كرب ،

والكتاب : ١ / ١٨٣ ، والمقتضب : ١٦٣/٤ ، والمقرب : ١ / ١٢٦ ،

والخزانة : ١٨١/٢ .

(٣) قال سيبويه " أما رب رجل وأخيه منطلقين ، ففيها قبح حتى تقول :

وأخ له ، والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله : وأخيه في

موضع نكرة ، لأن المعنى إنما هو وأخ له ، الكتاب : ٥٤/٢ .

شريكة في العامل ، ولذلك أيضا لما قال الأعم (١) في " بشر " من قوله : (٢)

أنا ابن التارك البكري بشرٍ عليه الطيرُ ترقبهُ وقوعاً

أنه بدل ، رداً وقوله ، من جهة أنه لا يصلح مكان الأول ، وجعلوه عطف بيان (٣) .

فهذا كله يدل على أن الأصل في المعطوف أن يكون جارياً على حكم المعطوف عليه ، من جهة الشركة في العامل الواحد ، فهذه المسألة التي هي قوله : مررت بك وزيد ، دائرة بين إجرائها على الأصول ، وبين الحاقها بما هو خارج عن الأصول ، وقد قام الدليل على صحة القاعدة المذكورة ، وهو أن ما جاء من ذلك غير مكرر معه الخافض ، نادر في جنب ما كرر معه الخافض ، وأيضاً فإن ذلك النادر محمول على تقدير

(١) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري ، عالمٌ بالعربية واللغة والشعر ، رحل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الأقبلي ، وعمى في آخر حياته بسبب مسألة نحوية راجعها وهو رمده . توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة .

انظر بغية الوعاة : ٣٥٦/٢ ، وما سيأتي من :
(٢) البيت للمرار الأسدي كما في الكتاب : ١٨٣/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٠٦/١ ، وفرحة الأديب : ٣٧ ، وما بعدها ، وانظره في الأصول : ١٣٥/١ ، والتبصرة : ١٨٤ . والمفصل : ١٢٣ ، وشرحه لابن يعيش : ٧٢/٣ ، ٧٤ ، والمقرب : ٢٤٨/١ ، والخزانة : ٩٣/٢ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ .

(٣) انما رد ذلك من جهة أن اسم الفاعل المعرف بالالف واللام المضاف إلى ما فيه الالف واللام إذا أتبع هذا الأخير باسم ليس فيه الألف واللام لا تصح إقامة مقام متبوعه ، لأن اسم الفاعل المعروف بالالف واللام لا يضاف إلا إلى ما فيه الالف واللام نحو : هذا الضارب الرجل زيد ، فلو أردنا أن نجعل زيد بدلاً من الرجل لم يصح لعدم اقترانه بال التعريف ، فهو عطف بيان . شرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٥/١ .

خافض محذوف منه ، لتقدم ذكره ، وبقي عمله ، لأن تقدم ذكره محرز لذكره ، وربما كانت نظائر هذا تربي على ما اجتلبه هو من النظائر ، وانظر إلى البدل من المجرور في نحو : مررت بأخيك زيد ، على المذهب المنصور ، فهذا المسلك الذي سلكه في هذه المسألة غير مرضي . وبالله التوفيق .

الوجه الثاني من أوجه التوجيه : أن ضمير الخفض شبيه بالتنوين ، من جهة أنه زيادة في آخر المضاف إليه ، ومعاقب للتنوين ، فمن حيث لم يجز العطف على التنوين ، لم يجز العطف على ما أشبهه ، فكرر معه الخافض ليخرج بذلك عن أن يكون معطوفاً على نفس الضمير ، إلى الاستقلال بعامله . (١)

قال سيبويه : وما يقبح أن يكون شريكه المظهر علامة المضمير المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمر ، فكرهوا أن شرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم^{بها} إلا معتمدة على ما قبلها وانها بسد^ل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعف عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم . (٢)

قال ابن مالك : في هذا النظر أيضا من الضعف ما لا يخفى ، لأن شبه ضمير الخفض بالتنوين ، لو منع من العطف عليه بلا إعادة لمنع منه مع الإعادة ، لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه ، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ، والإبدال منه ، لأن التنوين (٣) لا يوءد ولا يبديل

(١) شرح عمدة الحافظ : ٦٦٥ .

(٢) الكتاب : ٣٨١ / ٢ .

(٣) في الأصل : " التوكيد " خطأ ، والتصويب من شرح عمدة الحافظ :

٦٦٦ ؛ لأن هذا الكلام ساقط من " ح " كما ذكر ص ١٩١

منه ، وضمير الخفض يوء كد ويبدل منه بإجماع . فللعطف أسوة فيه .

والجواب : انظر الى هذا التحامل على الإمام (١) ، وذلك

أنك اذا قلت : مررت بك وزيد قائما ، زيد معطوف على نفس الكاف وشريكه

في الجار ، واذا قلت : مررت بك وبزيد . بتكرار الخافض ، فليس

العطف / على نفس الكاف ، هذا محال ؛ لما يلزم عليه من دخول ٥٥

حرف الجر على مثله تقديرا ، وإنما عطفت جارا ومجرورا على جار ومجرور

على سبيل استقلال كل واحد منهما بالعامل ، حتى كأنه قال : مررت بك

ومررت بزيد ، فأما البدل فإنه في حكم الاستقلال ، فله حكم نفسه ، وأما التوكيد

فإنه مع الموء كد بمنزلة شيء واحد ، إذ ليس على تقدير عامل ، وأما العطف

فإنه يستلزم الغيرية على كل حال ، هذا مع ما قاله الامام من أنه اذا شبه

شيء بشيء لم يلزم أن يكون مثله في جميع أحكامه ، وإنما ذلك تعليل

مناسب للغالب ، وبالله التوفيق .

الوجه الثالث من أوجه التوجيه : أن الضمير المخفوض كما

كان اتصاله بخافضه أشد من اتصال المرفوع برافعه أمتنع العطف عليه

دون شرط ، كما أمتنع العطف عليه مرفوعا دون شرط ، لأن الاتصال هو

السبب المانع من إطلاق العطف في الموضعين ، وهذا أولى بالقياس

من المرفوع ، لأن المخفوض لا ينفصل في موضع والمرفوع ينفصل في مواضع ،

فهذا أعادوا معه الخافض ، ليكون في حكم الاستقلال ، فصاحب التوجيه

نظر إلى الجامع بينه وبين ضمير الرفع المتصل ، وصاحب التوجيه الذي قبله

نظر إلى قوة شبهه بالتثوين .

(١) يعني سيبويه في قوله السابق .

فصل : لا خلاف في جواز تعدد المعطوف بالحرف مع اتحاد العامل ، كقولك ضرب زيد عمراً ويكر خالداً ، وأعلم زيد عمراً بكرّاً قائماً ، وخالد جعفرّاً أخاك زاهباً ، فالواو في المثال الأول عطفت مرفوعاً على مرفوع ، ومنصوباً على منصوب ، وعطفت في الثاني مرفوعاً على مرفوع ، وكلّ واحد من المنصوبات على كلّ واحد من المنصوبات كلّ ذلك على سبيل التشريك في العامل المذكور ، وإنّما اختلف الناس في تعدد المعطوف مع تعدد العامل ، وله صورتان :

إحداهما : متفق على امتناعها ، وصورتها : ان زيدا في الدار وعمراً السوق ، لمكان الفصل بين المخفوض والعاطف .

والثانية : هي المختلف فيها ، وصورتها : ان زيدا في الدار والسوق عمراً ، لعدم الفصل بين المخفوض والعاطف ، فجوزها الأُخفش ،^(١) ومنعها سيبويه^(٢) ، فأما الأُخفش فاستدل على صحة مقاله بأدلة ، منها قوله تعالى : * وَإِنَّا أَوْأَيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ *^(٣) ووجه الدليل أن قوله تعالى : * فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * معطوف على قوله * على هدى * وإذا كان كذلك كان حرف العطف مشرّكاً بين المعطوف والمعطوف عليه في " ان " وفي " اللام " فيكون على هذا مرفوع المحل بأن وموء كذا باللام على سبيل التشريك .

فإن قلت : ليس ها هنا عطف على عاملين ، وإنما هو عطف على معمول واحد .

فالجواب : أن هذا لم يخف على الأُخفش ، وإنما أراد أن العطف نابٍ منابٍ شيئين ، وهما ان واللام ، لكن إذا سلم هذا ، كان الجواب عنه من ثلاثة أوجه : (٤)

- (١) المقتضب : ١٩٥/٤ ، والكامل : ٩٩/٣ ، والأصول : ٦٩/٢ ، وما بعدها
والحمل لابن عصفور : ٢٥٥/١ ، والبسيط : ٣٥٣ .
(٢) الكتاب : ٦٤-٦٦ .
(٣) سبأ : ٢٤ .
(٤) الوجهان الأولان من هذه الوجوه ذكرهما ابن أبي الربيع وذكر أنهما مما انفصل به أبو علي الشلميين وذكر معهما ثالث أيضاً من انفصالات الشلميين : البسيط : ٢٢١-٢٢٢ .

أحدها : أن " إِنْ " و " اللام " ، معناهما واحدٌ ، وهو التوكيد ،
فكأنَّ العاطفَ إنما نابَ منابَ شيءٍ واحدٍ ، وهو التوكيد ، ولا فرق أن يعبر
عن المعنى الواحد بلفظ واحد أو بلفظين .

الثاني : أنَّ العطف لا يوجب التسوية بين المعطوف والمعطوف
عليه في كل شيءٍ قد يكون كذلك ، وقد لا يكون ألا ترى أنك تقول : ليس
زيد بقائم ولا قاعد ، فتسوى بينهما إذا عطفت على اللفظ ، ولك أن تنصب
فتقول : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ، فتشرك في ليس دون الباء ، فكذلك
يكون في الآية .

الثالث : أنك إذا قلت : ليس زيد بقائم ولا قاعد ، بخفض
" قاعد " فانما شركتِ الواو بين قائم وقاعد في " الباء " و " ليس " ، لأن
كل واحد منهما خبرٌ لليس ، وكذلك " أو " في الآية ، شركتِ بين
الخبرين في اللام و " ان " وهذا صحيح ، وإنما الذي لا يصح أن يشرك
العاطف بين أربعة أشياء في عاملين ، نحو : إنَّ في الدار زيدا والسوق
عمراً .

ومما استدل به ألا خفش أيضا قوله : (١)

أَكَلَّ أَمْرِيَّ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

(١) البيت لأبي ذؤانف انظر ديوانه : ٣٥٣ ، وهو في الكتاب : ٦٦/١ ،
والأصمعيات : ١٩١ ، والكامل : ٢٨٧/١ ، ٩٩/٣ ، وأما الشجري
: ٢٩٦/١ ، والأصول : ٧٠/١ ، والإنصاف : ٤٧٣ ، وشرح
المفصل : ٢٦/٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٧٩ ، ١٤٢/٥ ، ٥٢/٨ ، وشرح
الجملة لابن عصفور : ٢٥٧/١ ، وضرائر الشعر له : ١٦٦ ، وشرح
أبيات المغنى : ١٩٠/٥ ، ونسبه المبرد إلى عدى بن زيد نقلا
عن سيبويه وليس لعدى ، ولم يقل ذلك سيبويه وذكر في شرح
أبيات المغنى عن أبي جعفر أن من لم يعطف على عاملين رواه "نارا"
وبهذه الرواية أورده ابن عصفور في شرح الجمل .

فعطف مخفوضاً على مخفوض ومنصوباً على منصوب ، وليس في هذا دليل ، لأن حمله على ما ثبت في غير هذا بإجماع^(١) ، أولى من جعله أصلاً لما لم يثبت ، فيكون من باب حذف المضاف ؛ لتقدم ذكره وإبقاء / عمله كأنه ٥٦ قال : أكل امرئٍ تحسبين امرأً وكل نار توقد بالليل ناراً ، فالتشريك على هذا إنما وقع في عامل واحد ، وكذلك أستدل أيضاً بقولهم : ما كل سوداءً تمرّة ولا بيضاءً شحمةً ، ووجه الدليل أن قوله بيضاءً مخفوض بالفتحة بالعطف على سوداءً بكل ، والمنصوب معطوف على المنصوب ، فقد شركت الواو بين الأسمين في ناصب وخافض ، وهذا عند سيبويه محمول على حذف الخافض ؛ لتقدم ذكره وإبقاء عمله ، كما تقدم في البيت ، فالتشريك على هذا إنما وقع في عاملٍ واحدٍ .

ومن دلائله^(٢) أيضاً قوله تعالى : * وأخلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيت لقوم يعقلون *^(٣) في قراءة النصب^(٤) ، ووجه الدليل أن الواو شركت بين المخفوض والمنصوب في الناصب وهو " ان " وفي الخافض وهو " في " .

وليس في هذا دليل ، لأنه محمول على حذف الخافض لتقدم ذكره وإبقاء عمله ، ومثل هذا قد ثبت في غير موضع اتفاقاً ، فأعتبره أولى من إثبات قاعدة بالأحتمال ، ويدل على صحة ذلك قراءة الرفع ، لأنه إن ذاك على حذف الخافض ، وهو بين " إن شاء الله " .

(١) انظر تفصيل المسألة في شرح المفصل : ٢٦-٢٨ ، وانظر شرح

أبيات المغنى : ١٩٠/٥-١٩٢ .

(٢) أي الأخفش .

(٣) الجاثية : ٥ ، وقبل الآية : * ان في السموات والأرض لآياتٍ

للمؤمنين * وفي خلقكم وما بيث من دابة آيات لقوم يوقنون *

(٤) أي نصب آيات ، وهي قراءة حمزة ، والكسائي ، والجحدري والأعمش والرفع قراءة الباقرين ، وهم ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وعاصم وغيرهم . السبعة لأبن مجاهد : ٥٩٤ ، وحجة القراءات : ٦٥٨ ، والبحر المحيط : ٤٢/٨ .

وينبغي أن لا تجوز المسألة أصلاً ، لاتفاقهم على امتناع أصلها ، وهو : ان زيدا في الدار وعمرا السوق ، فامتناع فرع هذا الأصل أولى ، وهو : ان زيدا في الدار والسوق عمراً ، ألا ترى أن أصل هذا المخفوض التأخير ، لكن قد يقال : إنما امتنع الأصل لعلّة معدومة في الفرع ، وهو ما فيه من الفصل بين المخفوض والواو النائية عن الخافض ، وليس ذلك في الفرع ، لكن قد يقال في جواب هذا : هذا القدر لا يوجب امتناعاً ، وإنما يعطى اختياراً ، لأنه شبيه بالخافض وليس به .

وتظهر ثمرة الخلاف في قولك : ليس زيد بقاءم ولا قاعد عمرو ، فإن كان ذلك على تقدير أن الواو عطفت مخفوضاً على مخفوض ، ومرفوعاً على مرفوع ، كان عطفاً على معمولي عاملين ، فهذه يجيزها الأخص ويمنعها سيبويه ، وإن كان على حذف الخافض وإبقاء عمله كما تقدم قبل لم تجز المسألة من جهة ما بين التوكيد والحذف من التنافي ، وذلك أن الغرض بالحذف الاختصار والمراد بالتوكيد الإسهاب والإكثار ، وهما مقصدان متنافيان ، فالمسألة ممنوعة عند سيبويه على الوجهين ، وممنوعة عند الأخص على الثاني جائزة على الأول . والله أعلم .

مسألة : قوله تعالى : ﴿ لن يستكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون ﴾ . (١)

صور الزمخشري في هذا العطف ثلاثة أوجه : (٢)

أحدها : أن يكون عطفاً على أسم " يكون " لمكان الفصل .

الثاني : أن يكون عطفاً على المستكف في " عبداً " لجريانه

(١) النساء : ١٧٢ .

(٢) انظر قول الزمخشري في الكشاف : والبحر المحيط : ٤٠٤/٣ .

مَجْرَى الأوصاف في نحو : مررت برجل عبد أبوه ، وإِذا رفع الظاهر كان رفعه المضمراً سهلاً .

والثالث : أن يكون عطفاً على المسيح ، وهذا الوجه هو المختار (١) عنده ؛ لأنَّ الأَوْلَيْنِ يقصران عن الوفاء بالمعنى الذي يفى به [هذا] الوجه ، وذلك أن كل واحد من الوجهين الأولين إنما يعطي نفسي الأستكفاف عن المسيح عليه السلام بأنفراده دون تعريض إلى من ذكر معه ، والوجه الثالث يعطي نفيه عنه عليه السلام ، وعن ذكر معه نما ، وعليه المعنى ، فكان هو المختار . والله أعلم .

وذكر لي عن ناصر الدين المشدَّالي (٢) : أنه سأل ابن عصفور عن هذا الوجه الذي اختاره الزمخشري ، فمنعه . قال : وأنسيت وجه ذلك ، ولم يقل هوفيه شيئاً .

والقول في ذلك والله أعلم : أنه يشبه أن يكون ابن عصفور إنما منع ذلك لما يلزم عليه من الوجه المتفق على منعه ، وهو العطف على عاملين مع تأخر المجرور عن المرفوع ؛ وبيان ذلك أن تقدير الكلام : لن يستتكف المسيح عن أن يكون عبداً لله ، ولا الملائكة المقربون أن يكونوا عبداً لله ، فعذف من الثاني ما دلُّ عليه الأول ، وهو بمنزلة مثبتا ، فإذا كان كذلك كان الملائكة معطوفاً بالواو على المسيح ، وأن يكون المقدر مجرور المحل

(١) تكملة يستقيم بها الكلام .

(٢) هو ابو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدَّالي ، فقيه متقن مجيد رحل إلى الشرق فلقى العز بن عبد السلام وغيره ، له مشا ركة في علم العربية ، قال عنه تلميذ ابن مرزوق "الجد" : إنه بلغ مرتبة الاجتهاد ولد سنة ٦٣١ وتوفي سنة ٧٣١ ، عنوان الدراية : ٢٠٠ وانظر ترجمة له ضافيه في هوامش تلك الصفحة .

٥٧ بالعطف بها أيضا ، على أن يكون المجرور المحل / بعن المقدرة ، وتقديره
تصريحا : لن يستنكف المسيح عن كونه عبد الله ، ولا الملائكة المقربون
كونهم عبيدا لله ، وهذا التقدير على صورة المسألة المتفق على امتناعها وهي :
زيد في الدار وعمرو السوق ، وإنما اختلف الناس فيما إذا قدمت المجرور
على المرفوع فقلت : زيد في الدار والسوق عمرو ، وبسط ذلك فيما قبل .

فإن قيل : يكون المجرور الثاني في الآية مقدراً معه " عن "
كما كان الأول مقدراً بها ، فيكون كل واحد من المجرورين مستقلاً بعامله ،
فلا يكون التشريك إلا في الرفع فقط .

فالجواب : أنه كأنه لاحظ أن العطف يصح فيه الاكتفاء بالعامل
الأول ، دون احتياج الى تكراره .

قلت : هذا اللفظ ضعيف ، لأن ذلك إنما يكون حيث يصح
التشريك ، وأما حيث يمتنع فلا بد من التكرار ، كمسألتنا ، فإذا لزم
التكرار فراراً من الوقوع في ذلك المحذور ، كانت المسألة من باب اتحاد
العامل وتعدد المعمول ، ولا خلاف في جواز ذلك .

فإن قال : إنما قلت ذلك ، تفريعاً على طريقة الأخصف .
أجيب بأن الأخصف إنما يقول ذلك بشرط تقدم المجرور على
المرفوع ، وأما مع تأخره فموافق على الامتناع ، فكان التفريع فاسداً ، فإذا
كان كذلك كان المختار ما اختاره الزمخشري ، وينبغي أن يعلم أن ما تقدم
من تصوير العطف على عاملين إنما يمشي على طريقة سيبويه القائل بأن
الجار إذا حذف مع أن بقي عمله ، وأما على طريقة الخليل القائل بانتصاب
محله فلا تفريع ، لأن المسألة حينئذ من باب اتحاد العامل وتعدد المعمول
كما تقدم والله أعلم .

(١) مسألة : مررت بزيد وعمراً . قال سيبويه : إنه عربي جيد .
واعلم أنَّ في هذا الأسمِ المقرونِ بالواو عشرة أوجه :

أحدها : أن يكون منصوباً بفعلٍ مضمَّرٍ ، يدل عليه هذا
الظاهر كأنه قال : مررت بزيد ولقيت عمراً ، وهو أحسن من مسألة
الاشتغال؛ لتقدم المفسر هنا ، وتأخره هنالك .

والثاني : أن يكون عطفاً على موضع المجرور ، لأنه في موضع
مفعولٍ منصوبٍ ، قاله ابن جنِّي (٢) ، وهو من باب ما يجوز في المعطوف
ما لا يجوز في المعطوف عليه . ويمنع هذا الوجه ابن أبي العافية ؛ لأنَّ
أغتناب الموضع عنده شروط بحضور محرِّزٍ ، وجواز التصريح بالموضع ،
والثاني هنا فائت (٣) .

والوجه الثالث : أن يكون عطفاً على الصالح في الموضع ، من
باب الحمل على المرادف ؛ لأنه إذا قال : مررت بزيد ، فكأنه قال :
لقيت ، فقال عليه : وعمراً اعتباراً بهذا المعنى ، قاله أبو بكر بن عبيدة ،
نظيره مسألة الإيضاح : « رأيت التيميَّ تيمٍ عدي » ، بخفض تيم عطفاً على
المعنى ، لأنَّ رأيت التيمي في معنى رأيت المنسوب إلى تيمٍ فقال عليه :
تيمٍ عدي ، على البديل ، قاله الأستاذان في شرح الإيضاح .

- (١) الكتاب : ٩٤/١ .
- (٢) قال سيبويه : " ولو قلت : مررت بعمر وزيداً لكان عربياً ، فكيف
هذا ؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب ، ومعناه
أتيت ونحوها " . الكتاب : ٩٤/١ ، وانظر المقتضب ١٥٤/٤ ،
وما ذكره عن ابن جنِّي يعني به ما قاله في الخصائص في فصل
في الحمل على المعنى : ٤٣٢/٢ ، وانظر المغني : ٦١٦ ، وهمع
الهوامع : ٢٧٧/٥ .
- (٣) انظر تفصيل مذهب ابن أبي العافية في البسيط : ٧٩٣ ، وفي
تقييد بن لب ٣٥ ، وانظر المغني : ٦١٧ ، وانظر فيما يأتي ص : ٢٤١ .

الوجه الرابع : أن يكون مفعولاً معه ، والمصاحب المجرور ، فيكون هو والمجرورُ مروراً بهما في وقتٍ واحدٍ .

الوجه الخامس : أن يكون مفعولاً معه أيضاً ، والمصاحب هو الفاعلُ ، فيكون هو والفاعلُ هما اللذان مرّاً بزید في وقتٍ واحدٍ ؛ لمكان الواو الجامعة .

الوجه السادس : أن يكون مجروراً بواو القسم ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ (١) في قراءة حمزة (٢) إن كان مما يقسم به على طريقة العرب . (٣)

الوجه السابع : أن يكون عطفاً على الفاعل ؛ لمكان الفصلِ بالمجرورِ ، كأنه قال : مررتُ أنا وعمروُ بزید ، ويكون مَرُوزهما بزید على هذا مجملاً ؛ أعنى أنه مترددٌ بين اتحاد الزمانِ وتعدده ، والتقدم والتأخر على التعدد ، وهذا هو الفرق بين المعطوف والمفعولِ معه .

الوجه الثامن : أن يكون مبتدأً محذوف الخبر ؛ لدلالة المعنى عليه كأنه قال : مررت بزید وعمرو مرت به ، على قول الفراء في إجازة : ضربت زيدا وعمرو ، أي ضربت زيدا وعمرو ضربته ، قال ذلك

-
- (١) أول النساء .
(٢) وقراً بقراءة حمزة قتادة والأعمش . انظر البحر المحيط ١٥٧/٣ .
(٣) انظر المسألة في حجة القراءات : ١٨٥ ، والإنصاف : ٤٦٢ .
(٤) لأنه يقبح العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد أن يوء كد بضمير رفع منفصل أو يفصل بفاصل . الكتاب : ٣٧٨/٢ ، والإنصاف : ٤٧٤ .

في مسألة (١) :

* من المالِ إِلَّا مَسَحْتَا أَوْ مَجَلَّفٌ *

في بيت الفرزدق وسيأتي / الكلام فيه في باب المفعول المحمول على ٥٨
المعنى (٢) ان شاء الله .

الوجه التاسع : أن يكون مجرورا عطفا على لفظ قبله ، والمعنى

على الاجمال في اتحاد الزمان وتعدده ، والمبدوء به ، وذلك واضح .

الوجه العاشر : أن يكون خفصاً على الجوارِ ، كأنه كان معطوفاً

على الفاعل ، فلما بعد منه حُمِلَ على الاقرب ؛ لأنه يكون في المعطوف عند
بعضهم (٣) ، وقد قيل في قوله تعالى : * فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ

إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ * (٤) بِالْخَفْصِ (٥) ، هذا كله مع

كون آباءِ لِلِإِلْصَاقِ ، وتكون هذه العشرة مع كونها للنقل المعاقبة لهمنزة
التعدية ، وكذلك مع كونها بآءِ أحوال فنضرب الثلاثة في العشرة ، فيكون

الجميع ثلاثين مسألة ، ومعانيها واضحة بينه عند التأمل ، ينبني على

ذلك مسائل عجيبة في بابِ الْأَيَّامِ ، فشد عليها يد الضنين ، وبالله

التوفيق .

(١) انظر معاني القرآن : ١٨٢/٢ - ١٨٣ ، والحلل في شرح أبيات

الجميل : ٢٨٢ ، واصلاح الخلل وفيه ينقل عن الفراء كلاماً
يوضح مذهبه . وما أنشده عجز البيت وضدده :

* وعض زمان يابن مروان لم يدع *

وهو في ديوانه : ، ومعاني القرآن للفراء : ١٨٢/١ -

١٨٣ ، والجميل : ٢٠٤ ، والخصائص : ٩٩/١ ، والمحتسب : ١٨٠/١ ،

وشرح المفصل لابن يعيش : ٣١/١ ، ١٠٣/١٠٠ ، واصلاح الخلل :

٢٥٩ ، والحلل : ٢٨٢ ، واللسان : " جلف " والخزانة : ٣٤٧/٢ .

(٢) انظر ما سيأتي ص :

(٣) قال ذلك في الآية التالية الآخفش في معاني القرآن : ٢٥٥/١ ،

وانظر معاني القرآن واعرابه للزجاج : ١٦٧/١ ، والمغني : ٨٩٥ ،

وكلهم يضعف العطف على الجوار .

(٤) المائة : ٦ .

(٥) هي قراءة كثير من القراء منهم ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحمزة ، انظر

البحر المحيط : ٤٣٧/٣ ، وحجة القراءات : ٢٢٣ .

فصل أذكر فيه تنزيل المسائل على المعاني في الأيمان ، مسألة

مسألة .

مسألة : إذا قال : وآله ما مرت بزید وعمراً ، بنصب عمرو ، فإن كان مفعولاً معه والمصاحب الفاعل ، وكان قد مر بزید وحده ، لم يَأْثَمَ وكذلك إذا مرَّ هو وعمرو بزید في وقتين ، لأنَّ المحلوف عليه مقيد بالمصاحبة في الأولى ، وباتحاد المرور في الثانية ، ولا اثم مع فقد القيد ، وذلك أن المفعول معه نصٌّ في اتحاد الزمان ؛ لأنَّ الواوْثَمَ موضوعةٌ موضعَ " مع " ، على معناها ، و " مع " نصٌّ في الصحبة ؛ ولذلك عدل عن العطف إليه وهو أحد معانيها في العطف ، فتأمل ذلك ، فإن فيه غموضاً .

مسألة : فإن اعتقدت أنَّ المصاحب هو المجرور ، وكان الحالف قد مرَّ بهما في وقتين ، وأمرَّ بأحدهما فلا شيء عليه ، لفقد القيد المحلوف عليه (١) ، وأنظر هل يَأْثَمُ بالآقل ، كما يقع الحنثُ به أولاً ؟

مسألة : فإن كان عمرو معطوفاً على موضع المجرور بالباء ، كان الجواب عليه كالجواب عليه مجروراً بالعطف ، وذلك أنَّ المرور يحتمل التعدد والاتحاد ، فإذا قال : وآله ما مرت بزید وعمرو ، على معنى الاتحاد وتعدد منه المرور ، فلا إثم عليه ، فإن حلف على معنى التعدد واتحد منه المرور ، فلا إثم عليه أيضاً ، وإنما يَأْثَمُ بالمطابقة ، وهي اليمين الغموس (٢) .

(١) القيد الذي فقده هو عدم المصاحبة ، لأنَّ حلفه يقتضي المرور بهما مجتمعين في آن واحد .

(٢) اليمين الغموس هي التي يحلف صاحبها وهو يعلم كذبه ، وإنما سميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في النار . اللسان " غمس " .

مسألة : فإذا قال : وألله ما مرتت بزيد وعمرو ، وأعتقد في قوله :
وعمر ، أنه قسم ، فإنه يَأْتُمُّ إن كان مر بزيد ، من جهة القسم الأول ، ولا
يَأْتُمُّ إن كان مر بعمر دون زيد .

مسألة : فإن قال : وألله ما مرتت بزيد وعمرو ، رفعا بالعطف
على الفاعل فان قصد اتحاد زمان مرورهما بزيد ، والواقع المتعدد لم
يَأْتُمُّ ، لأن المعنى على هذا : والله ما اتحد زمان مرورنا بزيد ، وإن
قصد التعدد والواقع الاتحاد لم يَأْتُمُّ أيضا ، لأن المعنى : وألله ما تعدد
زمان مرورنا بزيد ، لأن الواو تحتمل كل واحد من المعنيين (١) . وألله أعلم .

(١) انظر في معنى الواو وصف المباني : ٤١٠ .

باب التوكيد

يقال : توكيد وتأکید ، وكلاهما يتصرف تصرف صاحبه ، فليس أحدهما أصلاً لِلْآخِرِ ، فهما لفتان ، كَأَرَّخَ وَوَرَّخَ ، وَالْأُولَى لغة القرآن ، قال تعالى : * وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا * (١) .

والتوكيد عبارة عن تمكين المعنى في نفس السامع ، وإثبات الحقيقة ، ورفع المجاز ، (٢) وهو على قسمين : لفظي و معنوي .

فَاللَّفْظِي : تَكَرُّرُ الشَّيْءِ بِلَفْظِهِ (٣) ، فليس من خصائص الأسماء ،

كقولك : قام زيد زيد ، وقام قام زيد ، وفي الحروف نعم نعم ، وبللى بلى ، وما أشبه ذلك . (٤)

وأما المعنوي فمخصوص بالأسماء ، وألفاظه سبعة ، ولها أربعة

مواضع : الواحد المذكر ، والواحد المؤنث ، وجماعة الذكور ، وجماعة

الإناث ، مثاله في الواحد المذكر : رأيت زيدا نفسه عينه كله أجمع أكتع

أبصع (٥) أبتع ، وفي الواحد المؤنث : رأيت هنداً نفسها عينها كلها

جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ، وفي جماعة الذكور رأيت الزيدين أنفسهم / ٥٩

أعينهم كلهم أجمعين أكتعين أبصعين أبتعين ، وفي جماعة الإناث

: رأيت ألهندات أنفسهن ، أعينهن ، كلهن ، جمع ، كتع ، بصع ، بتع ،

(١) النحل : ٩١ .

(٢) هذا القول بنصه في البسيط : ٣٦١ ، ومثله قال أبو إسحاق الفافقي

في شرح الجمل ٥ : ٢١ .

(٣) مطموسة في "ح" .

(٤) انظر البسيط : ٣٦١ / ١ - ٣٦٢ .

(٥) المشهور في هذه الكلمة أنها بالصاد المهملة ، وقد ترد بالضاد

المعجمة ، اللسان "بصع" وشرح ألفية ابن معطى ٧٥٩ .

وكل ذلك بهذا الترتيب المذكور، إلا ما بعد أجمع ففيه قولان: (١)

أحدهما : أنه على الترتيب المذكور. (٢)

والثاني : أنه غير لازم ، بل يجوز تقديم بعضها على بعض. (٣)

فصل : وأما الاثنان فمذهب البصريين الاقتصار في توكيدهما

على ثلاثة ألفاظ ، وهي : أنفسهما ، أعينهما ، كلاهما (٤) في المذكر ، وكلتاهما

في الموءنث ، والكوفيون يزيدون عليها بقية السبعة ، وأبن خروف من

البصريين يختار طريقة الكوفيين ويقول : لا معنى لمخالفتهم في ذلك ،

والصواب ما ذهب اليه البصريون ؛ لاحتمال أن تكون العرب قد أستغنت عن

ذلك بكلاهما ؛ لأنه يؤدى ذلك المعنى ؛ لأنها تستغني بالشيء عن

الشيء إذا أدّى معناه حتى يصير المستغنى عنه مرفوضا في كلامهم (٥)

(١) قال الراعي : " فتقول : رأيت زيدا نفسه ، عينه كله ، أجمع ، أكتع ، أبصع أبتع بهذا الترتيب لا غير حَسَبَ ما نص عليه الأستاذ البيري .

عنوان الإفادة : ٢٠٢ ، وانظر ما سيأتي ص : ٢١٨

(٢) هو مذهب الجمهور . انظر التذييل والتكميل : ١٠٧/٤ أ ،

وانظر المسألة في الأشباه والنظائر : ٢٠٨/٣ .

(٣) هو مذهب الكوفيين وأبن كيسان . شرح الكافية لابن مالك : ١١٧٣

والتذييل والتكميل : ١٠٧/٤ أ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٧٥٩ ،

وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٦٦/١ ، وشرح الجمل لابن خروف

: ٢٤ ، وتقييد ابن لب : ١٥٧ ، وذكر ابن مالك : أنه سمع عدم

الالتزام بترتيب ، شرح عمدة الحافظ : ٥٦٣ ، وذكر ابن بزيمة أن

للعب في ذلك ثلاثة مذاهب ، عدم مراعاة الترتيب مطلقا ، واللغة

الثانية البدء بأبيها شئت بعد أجمع ، واللغة الثالثة الترتيب في

جميعها . شرح الجمل : ٨٢ .

(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٦٠ - ٧٦١ ، وشرح ابن عصفور :

٢٦٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٠ ، قال ابن القواس :

" واجاز الكوفيون : قام الرجلان كلاهما أجمعان أبصعان ، ولم

يرد به السماع ."

(٥) انظر تفصيل المسألة في إصلاح الخلل لابن السيد : ٩٥ - ٩٦ ،

وانظر شرح ألفية ابن معطي : ٧٦٠ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٠ ،

والأشباه والنظائر : ١٢٨/١ .

فيجب الأقتصار على ما سمع من ذلك، لأننا إن استعملنا في الشيء ما استعمل في غيره كنا قد وضعنا لفظة من عند أنفسنا وذلك خطأ والله أعلم.

ويجرب مجرى تلك الألفاظ ما هو في معناها (١) كقوله تعالى :

* قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن * (٢) أي كلها ،

ومن ذلك مسألة الكتاب : (٣) ضرب زيد الظهر والبطن ، وكذلك : ضرب

عمرو اليد والرجل (٤) ، إذا أردت الإحاطة على التفصيل ، فاقترعت على

ذكر العضوين ، فإن أردت أن الضرب مخصوص بهذين العضوين كان

بدل بعض من كل ، والضمير محذوف ، وإن شئت جعلت الألف والسلام

عوضاً منه ، فهو قول جيد .

ومن ذلك أيضاً : جاء القوم ثلاثتهم إلى قولك عشرتهم ، (٥) إن

جعلته تابعا لما قبله توكيداً ، لأنه في معناه ، وإن أُلزمته نصب على

اللغة الأخرى (٦) كان أسما في موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، وهذا

مذكور في باب " وحده " ، وستقف عليه إن شاء الله .

ثم قال : (وأعلم أن هذه الأسماء تجرى على ما قبلها في الأعراب

كما يجرى النعت) . (٧)

شبه ما يلزم فيه الإتيان بما يجوز (٨) فيه الإتيان ، ففي قوة هذا

(١) انظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور : ٢٧٤/١ - ٢٧٥ ، وتقييد

ابن لب : ١٥٨ .

(٢) الأعراف : ٣٣ .

(٣) في الأصل " الكتب " خطأ .

(٤) الكتاب : ١٥٨/١ ، ١٦٠ ، وانظر : الأصول : ٥٤/٢ .

(٥) قال الأَخفش : " فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا مفتوحا إلى

العشرين " الأصول : ٢٢/٢ .

(٦) اللغة الأخرى يعني بها لغة أهل الحجاز فإنهم ينصبون

على الحال ، وينوتميم يتبعون على التوكيد ، انظر الكتاب :

٣٧٣/١ - ٣٧٤ .

(٧) الجمل : ٢١ .

(٨) في " ح " " بما لا يجوز " خطأ .

الكلام أن الوجوه الجائزة في النعت جائزة في التوكيد ، وليس كذلك ، فما وجه هذا التشبيه ؟

الجواب : أن ذلك إحالة على وجه مخصوص مذكور في باب النعت ، وهو قوله : (اعلم أن النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه) (١) ، فكانه قال : إن هذه الأسماء كلها تجرى على ما قبلها كما يجرى النعت في الوجوه المذكورة .

فان قلت : إنما يعطى هذا أنها توافق النعت في هذا الحكم المذكور ، ولا يلزم على هذا ألا يكون فيها غير ذلك الحكم .

فالجواب : أنه لو كان هنالك حكم آخر وهو جواز القطع ، مع الإجراء ، لا أشار إليه ، لأنه لا يجوز في مساق التعليم السكوت على حكم من الأحكام دون إشارة إليه بوجه ما ، فحصل أن هذه الألفاظ يلزم اجراءها على ما قبلها في الإعراب لفظاً أو موضعاً من غير قطع (٢) . والله أعلم .

ثم قال : (وأما كل وأجمع) (٣) إلى آخره .

ألفاظ التوكيد على قسمين : قسم لإثبات الحقيقة ، وهو النفس والعين .

-
- (١) الجمل : ١٣ مع اختلاف في العبارة غير مغل .
(٢) هذه الشبهة التي ذكرها الإمام ابن الفخار ، لا أرى أنها ترد على أبي إسحاق الزجاجي ، لأنه قال " اعلم أن هذه الأسماء تجرى على ما قبلها " فجريان الأسم على ما قبله يعني أنه يأخذ حكمه الإعرابي ، فلا سبيل إلى توهم القطع ، لأنه ليس جريانا على ما قبله ، وهناك أمر آخر تندفع به هذه الشبهة وهو أن أبا القاسم أراد أن يقول " وأعلم أن هذه الأسماء كما يجرى النعت على ما قبله " لكنه اكتفى بما ذكره لدلالته على ما هو في النية وهو قوله " على ما قبله " والله أعلم بالصواب .
(٣) الجمل : ٢١ .

وقسم لمعنى الإحاطة والعموم ، وهو كل وما بعده (١) ، فالقسم
الأول يوء كد به ما يتبعض وما لا يتبعض ، فتقول : مررت بزيد نفسه ، كما
تقول : مررت بالقوم أنفسهم .

والقسم الثاني لا يوء كدبه إلا ما يصح فيه التبعض كقولك : قام
القوم كلهم ورأيت زيدا كله ، لأن هذا الفعل كما يمكن تعلقه بجمله زيد
كذلك يمكن تعلقه ببعضه .

ثم قال : (وأعلم أن الأسماء كلها توءكد إلا النكرات) (٢)

وذلك أن هذه الأسماء كلها معارف ، إما بالإضافة الصريحة ، وإما

بالعلمية عند قوم ، أو بنية الإضافة عند آخرين (٣) ، فلا يوء كد بها إلا

المعرفة ، وعلّة ذلك علة النعت إذا كان معرفة ، وقد تقدم ذلك في باب
، وهو على إطلاقه عند البصريين ، ومذهب الكوفيين جواز جريان التوكيد (٤)

التي معناها الإحاطة والعموم ، على النكرة المبعضة ، كقول العرب : صمت
شهرًا كله (٥) (٦) ، و :

(١) " وما بعده " مطموسة في " ح " .

(٢) الجمل : ٢٢٠ .

(٣) ذكر ابن بزيمة أنها معرفة عند سيبويه بنية الإضافة . شرح الجمل : ٧٨ .

(٤) من هنا إلى قوله : ثم قال : (وأعلم أن أجمع وجمعا) . يقابله

في (ح) (وأما الكوفيون فيقولون إن كان التوكيد لإثبات الحقيقة
فكما قال البصريون ، وإن كان المعنى الإحاطة والعموم فإنه يجرى
على النكرة كما يجرى على المعرفة ، وأستدلوا على ذلك بألفاظ أولها
البصريون بما هو مذكور في الكتب المبسوطة) .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٧٢/١ ، والبسيط : ٣٧٤ فما

بعدها ، والتذليل والتكميل : ١٠٨/٤/١ فما بعدها والكوفيون
في هذه المسألة على قسمين : قسم يجيز تأكيد النكرة المؤقتة ،
لأن التأكيد يفيد ، وقسم أجاز تأكيد النكرة مطلقاً .

(٦) البيت لأحد الأعراب ، وهو في المقرب : ٢٤٠/١ ، وضرائر الشعر

٢٩٤ وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٦٨/١ والمغني : ٤٨٠٠

والتذليل والتكميل : ١٠٨/٤/ب ، والخزانة : ٣٥٧/٢ ؛

* ياليتني كنت صبياً مرضعاً *

- ٦٠ * تحملني الذلفاء^{١٥٤٣} حولاً أكتعاً * (١)
و : * قد صرت البكرة^(٢) / يوماً أجمعاً *
(٣)
و : * أرمي عليها وهي فرع أجمع *

وهذه وأمثالها عند المانعين ، من الضرائر الشعرية ، محاول بها وجه من التأويل ، وهو أن المجوز لها فيه كون النكرة المؤكدة بها مؤقتة ؛ لا تراد بعينها ، ولكن لأجزاءها ، وهي مع ذلك ترادف المعرفة على معناها (٤) ، قالوا في قوله (٥) :

* ولكن نصفاً لو سببت وسبني *

إنه ابتداءً بالنكرة لأنها ترادف المعرفة على معناها ، والمعنى : ولكن الإنصاف .

(٦) وأما قوله : وهي فرع أجمع ، فهو عند الفارسي توكيد للضمير في قوله : فرع ، إلا أنه من باب تذكير الموءنث غير الحقيقي ، وهذا كله توجيه بعد السماع ، مقصور على محله .

-
- (١) البيت لم يعرف قائله ، وقال جماعة من البصريين انه مصنوع ، انظر الخزانة : ٠٨٧/١ . وهو في شرح الحماسة لابن جنس ١٣٩٠/أ والمسائل البغداديات : ٤٥٠ ، والإنصاف : وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ١٦٥ ، وتقييد ابن لب : ١٥٥ ، والمقاصد النحوية : ٩٥/٤ ، والخزانة ، ٨٧/١ ، ٣٥٧/٢ .
- (٢) في الأصل " صرفت " وهذا الموضع سقط من " ح " وقد سبقست الإشارة إليه . وما أثبتته من المراجع السابقة في تخريج البيت .
- (٣) البيت لم أقف له على قائل ، وهو في كتاب النبات لأبي حنيفة : ٢٩٧ ، والخصائص : ٣٠٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٦٨/١ ، والتذليل والتكميل : ١٠٨/٤ ب ، وأرتشاف الضرب : ٩٧٣ .
- (٤) انظر الضرائر الشعرية : ٢٩٥ .
- (٥) البيت للفرزدق وليس في ديوانه . وهو في الكتاب : ٧٧/١ ، والمقتضب : ٧٤/٤ ، والحلل لابن السيد : ١٤٢ والإنصاف : ٨٧ ، وشرح المفصل ٧٨/١ .
- (٦) المسائل البغداديات : ٤٥٠ .

ثم قال : (وَأَعْلَمُ أَنَّ أَجْمَعَ وَجْمَعَاءَ) (١) إلى آخره .

ما كان من هذه الألفاظ على وزن أَفْعَلْ ، فإنه لا ينصرف لوزن
ألفعل والعلمية عند قوم ، أو شبه العلمية عند آخرين ، وما كان منها
على وزن فعلاء ، فإنه لا ينصرف للتأنيث ولزوم التأنيث ، وفيه مع ذلك
ما تقدم ذكره من العلمية أو شبهها .

وما كان منها على وزن فعل ، فإنه لا ينصرف للعدل والعلمية ،
أو شبهها على ما تقدم وعدله عن فعالي أفعالٍ ، كصَحَّارِيٍّ وَصَحَّارٍ ، وأهو
معدول عن فُعَلٍ كحمراءٍ وَحُمَرٍ ، والأول أصح . والله أعلم . (٢)

ثم قال : (وَأَعْلَمُ أَنَّ أَكْتَعِينَ تَابِعٌ لِأَجْمَعِينَ فَلَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَهُ) . (٣)

هذه الألفاظ السبعة التي يوء كد بها ، ليس التوكيد (٤) بها
من باب اللزوم ، وإنما هو من باب الجواز ، فيجوز أن تأتي بالنفس وحدها ،
وبالعين وحدها ، ويجوز أن تأتي بهما معا ، فيجب حينئذ تقديم النفس
على العين ، وكذلك يجوز أن تأتي بكل وحدها وبأجمع وحدها ، فإن
جئت بهما معا قدمت كلاهما على أجمع ، قال الله سبحانه (٥) * فسجد
الملائكة كلهم أجمعون (٦) وما زاد على ما ذكر فلا يقع إلا بعد أجمع ،
وإنما اختلف في ترتيبها فقليل : إنه واجبٌ وقيل : إنه جائزٌ ، فإذا جئت
بالألفاظ السبعة رتبها هذا الترتيب ، فتقول : رأيت زيدا نفسه عينه

-
- (١) الجمل : ٢٢ .
(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٧٣/١ ، والبسيط : ٣٧٥ ،
وشرح الجمل لابن بزيمة : ٨١ .
(٣) في الجمل : ٢٢ " ولا تقع " وما أثبت موافق لبعض نسخ الجمل
المعتمدة في تحقيقها .
(٤) في " ح " " التأكيد " .
(٥) في " ح " تعالى .
(٦) ما ذكر جزء من آيتين الأولى في سورة الحجر آية : ٣٠ ، والثانية
في سورة ص آية : ٧٣ .

كله أجمع أكتع أبصع أبتع (١) ، على ما ذكر .

ثم قال : (ولا يجوز عطف التوكيد بعضه على بعض) . (٢)

وذلك أن النفس والعين موضوعان لإثبات حقيقة الموء كد بهما ، وكل وأجمع ، موضوعان للإحاطة به ، فلذلك لم يجوز أن يعطف كل واحد من القسمين على صاحبه ؛ لأن الشيء لا يعطف على نفسه ، وقد علم أن العطف يستلزم القيرية .

فإن قيل : فما المانع من عطف كل ، وأجمع على العين ، وقد حصل بينهما من اختلاف الدلالة ما حصل بين الصفتين في نحو : قام زيد العاقل والكريم كما تقدم ؟ (٣)

فالجواب : أن الأمر وإن كان كذلك ، فإن نسبة كل أو أجمع من العين ، كنسبة الصفة من الموصوف ، لا كنسبة الصفة من الصفة ، فلذلك لم يجوز عطف كل أو أجمع على العين ، كما لم يجوز عطف الصفة على الموصوف ؛ بيان ذلك : أن النفس والعين مدلولهما ذات الموء كد دون أمر زائد ، فلو عطف كل أو أجمع على العين ، لكان ذلك بمنزلة عطف التوكيد على الموء كد فكان في ذلك عطف الشيء على نفسه .

وأما عطف صفة على صفة ، فإنما جاز ذلك باعتبار الوصف دون اعتبار الموصوف ، فتأمل ذلك فإنه حسن إن شاء الله .

(١) قال الراعي : " . . . فتقول : رأيت زيدا نفسه عينه كله أجمع اکتع أبصع أبتع لا غير حسب ما نص عليه الأستاذ البيرى ، وقد تقدمت الإشارة لهذا ص : ٢١٢

(٢) الجمل : ٢٢ .

(٣) انظر ص :

مسألة : تقول : مررت بدارك جمعاء ، فجمعاءُ توكيد للدار ، لتوافقهما في التعريف ، فإن نكرت الدار فقلت : مررت بدارك جمعاء ، فان فتحت جمعاء ، لم يجز على مذهب البصريين ، لما فيه من توكيد النكرة بالمعرفة ، فإن رفعت فقلت : مررت بدارك جمعاء جاز ، لأنه حينئذ توكيد للضمير الذي يتحملة الجار والمجرور من حيث هو في موضع الصفة للدار ، وضمير النكرة محكوم له بحكم المعرفة (١) ، والتقدير : مررت بداركائنة هي لك جمعاءُ

مسألة : تقول : مررت بالضارين أجمعون زيدا برفع أجمعين ، على أن يكون توكيدا للضمير المستتر في الضارين ، فهو على هذا داخل في الصلة ، فلو خفضته على أن يكون توكيدا للضارين لم يجز ؛ لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول ، وذلك أن زيدا مفعولٌ بالضارين داخل في الصلة ، وأجمعين توكيد للضارين مخفوض بالخافض للضارين ، فهو خارج عن الصلة ، فلزم من ذلك الفصل بين الصلة والموصول فأمتنعت المسألة ، فان أسقطت زيدا جازت المسألة ، وكذلك إن أوقعت التوكيد بعد زيد ؛ لارتفاع المانع [في الوجهين] (٢) . وهذا ظاهر إن شاء الله [تعالى] . (٣)

(١) اختلف في ضمير العائد إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة ، فقيل انه معرفة مطلقا ، وقيل إنه نكرة مطلقا ، وقيل إن كان عائداً إلى نكرة واجبة التنكير فهو نكرة نحو " ربه رجل " ، وإن كان عائداً إلى نكرة جائزة التنكير فهو معرفة " نحو جاءني رجل فأكرمت الرجل " ، لأن الفاعل لا يشترط فيه التنكير " شرح شذورالذهب : ٣١٤ .

(٢) ساقطة من " ح " .

(٣) زيادة من " ح " .

/ باب البـدـل

البدل : هو التابع على تقدير تكرر العامل (١) ، فإذا قلت :
قام زيد أخوك فإنه في تقدير قام زيد قام أخوك ، وكذلك النصب والجر
والجزم ، والدليل على أنه كذلك ظهور العامل في بعض المواضع ، وذلك
أنك تقول : مررت بزيد بأخيك ، أنت مخير في إظهار الخافض وحذفه ،
لا خلاف في ذلك ، وقد صرح القرآن العزيز بالوجهين ، قال سبحانه :
* قال الملاء الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم * (٢)
وقال تعالى : * ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً * (٣)
فظهر في الأول وحذف في الثانية .

وقال أبو العباس : البدل هو التابع على تقدير طرح الأول (٤) ،
وجعل الثاني مكانه ، فإذا قلت : قام زيد أخوك ، فإنه في تقدير قام
أخوك ، ويرده ما تقدم من ظهوره مع الثاني مع بقاء الأول ، في بعض
المسائل ، وأيضا فإنهم مجمعون على جواز قولك : زيد ضربته أخاك ،
فلو كان على ما يقوله أبو العباس من تقدير إسقاط المبدل منه ، لبقى هذا
المبتدأ بلا رابط بينه وبين هذه الجملة الواقعة خبراً عنه (٥) ،

-
- (١) انظر هذا التعريف في البسيط : ٣٨٧ . وهو قول كثير من النحاة .
(٢) الأعراف : ٧٥ .
(٣) آل عمران : ٩٧ .
(٤) هذا الذي نسبه لأبي العباس هو مذهب المازني وتبعه عليه
تلميذه المبرد . انظر حواشي المفصل : ٤٠١ ، والمقتضب : ٣٩٩/٤ ،
٢١١/٤ ، ٢٩٥ .
وذكر ابن بابشاذ : أن هذا مذهب سيبويه في الكتاب ٢/٣٣١
" . . . فالمبدل إنما يجيء كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلى
له الفعل وتجعله مكان الأول " .
وذكر ابن بزيطة في شرح الجمل ١/٨٤ أن كلام سيبويه وغيره قد
اضطرب . وذكر النصوص المضطربة عند سيبويه . والله أعلم .
(٥) انظر التذييل والتكميل ٤٠/٤٦/١ أ ، وشرح الجمل لابن عصفور :
٢٨٠/١ ، وانظر شرح المقدمة المحسبة : ٤٢٣ .

بهذا رد عليه القاضي (١) رحمه الله ، وتبعه الناس على هذا الرد .

قلت (١) : هذا الذى أوردوه على أبي العباس لا يلزم ؛ لأن
الرباط حاصل لفظاً من غير اعتبار بالتقدير ، كما اعتبر الجميع اللفظ دون
التقدير في مسألة : ضرب زيدا غلامه ، فإن اعتبروا التقدير في مسألة أبي
العباس لزمهم اعتبار التقدير فيما أجمعوا على امتناعه فيه ولا قائل به ،
وأيضاً فإن أقل مراتب هذه المسألة أن تنزل منزلة مسألة : من ملك أن
يملك (٢) هل يعد مالكا أم لا ؟

والصحيح أنه لا يعد مالكا لعدم حصول الملك اتفاقاً ، فالصحيح
في هذا الضمير الذى في مسألة أبي العباس ، ألا يجرى عليه حكم الحذف ؛
لعدم حصوله اتفاقاً ، فهذا بحث في الموضوع فتأمله . وبالله التوفيق .
وأما ما استدلوا به على أبي العباس ، من أن أبدال على تقدير
تكرار العامل من ظهوره إذا كان خافضاً ، نحو قولك : مررت بأخيـك
بزيد ، فليس فيه كبير دليل ، لأحتمال الاستقلال على أن يكون جار ومجرور
أبدال من جار ومجرور ، لا على أن الأسم بانفراده بدل من مخفوض الباء ،

(١) قال السيرافي : ٩/١ ب " واعلم أن أبدال إنما يجىء في الكلام
على أن يكون مكان المبدل منه ، كأنه لم يذكر . والنحويون يقولون
فيه : ان التقدير فيه تنحية الأول ، وهو المبدل منه ، ووضع البديل
مكانه ، وليس تقديرهم تنحية الأول على معنى الإلغاء وإزالة
الفائدة ، ولكن على أن البديل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه
كتبيين النعت للمنوع الذى هو تمام للمنوع ، والدليل على
أن المبدل منه لا يلغى أنك تقول : زيدا رأيت أباه عمراً ،
وهذا فاسد محال ، فقد صح أن البديل غير منحٍ للأول حتى يكون
بمعنى الملقى . وانظر المقتضب : ٢١١/٤ .

(٢) من هنا الى قوله " وقال بعض المتأخرين " ساقط من " ح " .
(٣) أى أن من كان في استطاعته ملك شيء ما هل يعد مالكا له أم لا ؟

على أن يكون الخافض محذوفاً ، ثم أظهر ذلك المحذوف ، نعم إنما كان يكون دليلاً لو أعيد الفعل مع الحذف ؛ لأنَّ العاملَ في الحقيقة إنما هو الفعل ، فعلى هذا لم يظهر العامل قط مع الخافض ، فلا فرق إذًا بين المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم ، والذي جوز ذكر الخافض وحده أن الخافض والنخفوض كالشيء الواحد ؛ لأنَّ الخافض مع المخفوض في مقابلة همزة النقل مع الفعل ؛ لأنه كما تصيرُّ الهمزة ما لا يتعدى متعدياً ، كذلك تصيرُّ الباء ما لا يتعدى متعدياً وهذا واضح إن شاء الله .

وقال بعض المتأخرين (١) : أبدال إعلام السامع بمجموع أسمين أو فعلين على جهة البيان ، وعلى أن يُنَوَّى بالأول منهما الطرح معنى لا لفظاً (١) .

وهذا لا معنى له ، لارتباط ما بين اللفظ والمعنى ، ولأنَّ البديل إنما هو عبارة عن اللفظ البديل ، وإلاَّ علامٌ ليس بلفظٍ ، والأولُ ليس من ذلك إِمَّا الأَوَّلُ وإِمَّا الثاني دون هذا الثالث (٢) . والله أعلم بالصواب .

فصل : ثم إنَّ البديل على أربعة أقسام : بدل شيء من شيء ، وهما لعين واحدة ، وبديل بعض من كل ، وبديل اشتغال ، وبديل إضراب .

وهذا القسم على ثلاثة أقسام : بدل غلط ، وبديل نسيان وبديل بداء (٣) ، ويميز كل قسم من هذه الأقسام أن تنتظر إلى الثاني ، فإن كان

(١) به قال ابن شاذان في شرح المقدمة المحسبة : ٤٢٣ ، وشرح الجمل

: ٢٣/أ ، وابن خروف في شرح الجمل : ٢٦ ، وابن عصفور في شرح الجمل : ٢٧٩/١ .

(٢) أي الأولى من هذه التعاريف الثلاثة أما الأول وأما الثاني وهو تعريف المبرد .

(٣) بدل الغلط والبداء فيه خلاف بين النحاة ، فقد أثبتهما بعض النحاة ونفاهما بعض آخر . انظر همع الهوامع : ٢١٥/٥ ، وفي الجمل : ٢٣ أن بدل الغلط لا يجرى مثله في القرآن ولا في فصيح الكلام ، وكذا قال في المقتضب : ٢٩٧/٤ .

واقعا على جملة ما يقع عليه الاًول فهو بدل شيء من شيء ، وهما لعين واحدة ، وإن كان واقعا على بعض ما يقع عليه الاًول فهو بدل بعض من كل ، وإن كان صفة من صفات الاًول ، أو جوهرا يصحبه صفة عرضية ، فهو بدل اشتمال ، وإن كان الاًول مذكورا على جهة الغلط ، فهو - أعنى الثاني - بدل غلط ، وإن كان مذكورا على جهة النسيان فهو بدل نسيان ، وإن كان الاًول والثاني مقصودين معا لكن الثاني مسوق على جهة / الإضراب عن الاًول بوجه ما كقولك : أكرمني زيد القاضي ٦٢ الخليفة ، وهند كوكب بدر شمس ، فهو بدل بداء ، ومنه الحديث " ان الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها] إلى عشرها " .

فصل : ثم قال : (ويجوز بدل المعرفة من النكرة) (٢) إلى آخره .

البدل بالنظر الى هذا المعنى على أربعة أقسام : معرفة من معرفة ، ونكرة من نكرة ، ونكرة من معرفة ، ومعرفة من نكرة ، فالأول كقوله تعالى : * اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم * (٣) والثاني كقوله تعالى : * إن للمتقين مفازا * حدائق وأعنابا * (٤) والثالث كقوله تعالى : * بالناصية * ناصية كاذبة خاطئة * (٥) والرابع كقوله سبحانه : * وإنك لتهدى الى صراط مستقيم * صراط الله * (٦)

-
- (١) زيادة من " ح " ، والحديث في سنن أبي داود : كتاب الصلاة : ٢١١ / ١ ونصه : ان الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلواته تسعها ثمنها ، سبعها ، سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها . وانظره في مسند الإمام أحمد : ٣١٩ / ٤ .
- (٢) الجمل : ٢٣ وفي بعض نسخ الجمل : " ويجوز بدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة " .
- (٣) الفاتحة : ٦ ، ٧ .
- (٤) النبأ : ٣١ ، ٣٢ .
- (٥) العلق : ١٥ ، ١٦ .
- (٦) الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .

مسألة (١) : إبدال النكرة من غيرها عند البغداديين والكوفيين (٢)
والزمخشري (٣) والأستاذ أبي الحسين (٤) مشروط بكونها موصوفة ،
(٥) عند غيرهم بحصول الفائدة ، وهو خلاف في اعتبار الغالب .

وأما اشتراط كون النكرة وما هي بدل منه متحد المادة فجمود ؛
وذلك أن المتبوع إنما ذكر على سبيل التوطئة لما هو معتمد البيان وهو ؛
البدل ، فلم يكن بدُّ من مزيد فائدة لم يعطها متبوعه ، هذا أصله ،
فإن قيل : مررت بزيد رجل صالح ، استفيد من التابع ما لم يستفد من
المتبوع ، وهو الصلاح ولو اقتصر على الموصوف دون الصفة لغات المطلوب
من البيان ، وهو كونه متصفاً بتلك الصفة .

فإن قيل : حاصل ذلك أن المعنى المطلوب من البدل إنما استفيد
من الصفة فلم ذكر الموصوف ؟

فالجواب : ليؤتى العامل المقدر حقه من تعلقه بالجامد دون
المشتق ، ومن ثم قال الأستاذ أبو الحسين : متى جاء البدل بالمشتق فلا بد
من تقدير جامد قبله (٧) ، لما ذكرناه .

- (١) هذه المسألة كلها ساقطة من "ح" .
(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٦/١ ، وشرح الجزولية للأبدي
: ٧٠٤ ، والمساعد : ٤٢٨/٢ - ٤٢٩ ، وهمع الهوامع : ٥/٢١٨ .
(٣) الزمخشري يستحسن إبدال النكرة من المعرفة . المفصل : ١٢١-١٢٢ .
(٤) الذي ذكره في البسيط : ٣٩٨ أنه يجيز إبدال النكرة من المعرفة ،
والأكثر أن تكون موصوفة ، وانظر : ٣٩٤ منه وانظر المساعد : ٤٢٨/٢ .
(٥) الواو تكلمة يستقيم بها الكلام .
(٦) هذا مذهب الكوفيين نقله ابن مالك في شرح عمدة الحافظ : ٥٨١ ،
وانظر المساعد : ٤٢٩/٢ .
(٧) قال الأستاذ في البسيط : ٣٨٩ - ٣٩٠ " ويكون "أي البدل"
بالجامد إن كان بدلا من جامد ، وان كان من مشتق كان مشتقا ، لأنه
قد تبدل الصفة من الصفة كما يبدل الأسم من الأسم ، ولا يبدل
المشتق من الجامد إلا على إقامة الصفة مقام الموصوف ."

فإن قلت : مررت بزید رجل ، فقال ابن عصفور : يجوز ، لأنه قد يخطر للسامع في زيد إجمال ، وهو احتمال أن يكون اسم رجل أو اسم امرأة ، فإذا قال بعده : رجل ، ارتفع ذلك الإجمال (١) ، وقال الأستاذ إن أفاد جاز (٢) ، ولعله أشار إلى نحو هذا والله اعلم .

ثم قال : (والظاهر من المضمرة والمضمرة من الظاهر) (٣)

البدل بالنظر إلى هذا المعنى على أربعة أقسام ظاهر من

ظاهر ، كجميع ما تقدم ، ومضمرة من مضمرة كقوله تعالى : * ولكن كانوا هم الظالمين * (٤) على قراءة نصب الظالمين (٥) على الاحتمال ، وظاهر

من مضمرة كقوله تعالى : * ما فعلوه إلا قليل منهم * (٦) على قراءة الجماعة ،

ومضمرة من ظاهر كقوله تعالى : * وإن قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك * (٧) وهذا (٨) أيضا على الاحتمال والله أعلم .

وآختلف في ابدال الظاهر من ضمير المتكلم (٩) والمخاطب ، فذهب

أبو الحسن الأخفش إلى الجواز (١٠) ، وذهب سيبويه إلى المنع ، لأن

الأصل في البدل أن يوءى به لبيان الأول ، وضمير المتكلم والمخاطب غير

-
- (١) شرح الجمل : ٢٨٧/١ بعبارة مغايرة .
(٢) انظر البسيط : ٣٩٨ ، وقد ذكر محققه أن هناك سقطا ويمكن أن يكون ذهب فيه ما نقله عن الأستاذ هنا .
(٣) الجمل : ٢٣ .
(٤) الزخرف : ٧٦ .
(٥) هي قراءة الجمهور ، وهي المثبتة في المصحف ، وقرأ عبدالله وابوزيد النحويان "الظالمون" بالرفع خبر "هم" ، البحر المحيط : ٢٧/٨ .
(٦) النساء : ٦٦ والنصب في "قليل" قراءة أبي ، وابن أبي إسحاق ، وابن عامر ، وعيسى ، البحر المحيط : ٢٨٥/٣ .
(٧) الأنفال : ٣٢ .
(٨) في "ح" "وكذلك" .
(٩) في "ح" "أو المخاطب" .
(١٠) معاني القرآن للأخفش : ٢٦٩ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٧٠٨ ، والمساعد : ٤٣٢/٢ .

محتاجين الى ذلك ، لأنهما في غاية البيان (١) ، واعتمد الاّخفش على
السمع كقوله تعالى : * ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين
خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون * (٢) . فالذين خسروا أنفسهم منصوب
المحلّ عنده على البديل من ضمير المخاطب ، وغيره يرى أنه رفع بالأبتداء
خبره فيما بعد الفاء (٣) ، وهو ظاهر (٤) ، والله أعلم .

و دليل بدل الظاهر من ضمير المتكلم عنده قول الشاعر : (٥)

أنا سيف العشيرة فأعرفوني حميداً قد تذرّيت السناما

فأبدل حميدا ، وهو اسم ظاهر ، من ضمير المتكلم ، وغيره يرى أن حميداً
منصوب بإضمار فعل كأنه قال : أخص حميداً (٦) ، وأما قوله تعالى :
* اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لنا وآخراً لنا * (٧)
فإن البديل فيه قد أفاد ما لم يفده الأول من معنى التعميم والتنصيب ،
على التفصيل (٨) ، فيظهر وجه آخر وهو أن إبدال الظاهر من ضمير المتكلم

-
- (١) انظر الكتاب : ٣٨٦/٢ ، وانظر هامش (٢) وهو من كلام السيرافي
وانظر إعراب القرآن للنحاس ٥٣٨/١ .
- (٢) الأنعام : ١٢٠ .
- (٣) وهناك وجه ثالث وهو أن يكون "الذين" نادى .
- (٤) في "ح" "وهو أظهر" .
- (٥) البيت لحميد بن سعد الكبي خال يزيد بن معاوية ، انظر الصحاح
"أن ، والتكلمة والذيل" وأصله للصابغاني "أن" والخزّانة :
٢٩٠/٢ ، وينسب لحميد بن ثور الهلالي ، وهو في ديوانه الذي
صنعه الميمني : ١٣٣ وذكر البغدادي أن البيت في الصحاح
يروى "جميعاً" بدل "حميداً" وليس فيه شاهد والمثبت في
الصحاح المحققة "حميداً" إلا أن الصابغاني الذي عني بتصحيح
ما في الصحاح من اختلال ذكر ما ذكره البغدادي فيبدو أن محقق
الصحاح كانت نسخته لا تذكر إلا حميداً . فعلى ذلك يندفع عن
هذا البيت سقوط الاستشهاد به .
- وانظره في المصنف : ١٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٣/٣
وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٩١/١ ، والضرائر له : ٥٠ .
- (٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٩١/١ .
- (٧) المائة : ١١٤ .
- (٨) في "ح" "التفضيل" بالمعجمة .

أوالمخاطب ، إن وافق الإبدال في البيان الذي لم يستفد إلا منه جاز ،
وإلا لم يجز ، فالوجه التفصيل دون إطلاق المنع أو الجواز ، لأن موافقة
كل واحد من هذين الإمامين بوجه ما إذا أمكن أولى من مخالفة أحدهما
مطلقا ، فتأمل ذلك والله أعلم بالصواب .

وكذلك اختلف في إبدال المضمرة من الظاهر ، ومن المضمرة في بدل
البعض من الكل كقولك : ثلث الخبزة أكلتها إياه ، وثلث الخبزة أكلت
الخبزة إياه ، فإياه عبارة عن الثلث وقد أبدله من الخبزة أو من ضميرها ،
والمسألة ظاهرة / الجواز على قول (١) أبي العباس ، من جهة أن
٦٣ أبدل عنده على تقدير طرح الأول ، وجعل الثاني مكانه ، وأما على طريقة
من قال : إن البدل على تقدير تكرار العامل فظاهر المسألة الامتناع لخلو
الجملة الواقعة خبراً من ضمير يربط بينها وبين المبتدأ الذي هو الثلث
ولا يصلح الربط بهذا البدل ، لأنه من جملة (٢) أخرى وليست من
الخبر في شيء ، وقد جوزها بعضهم (٣) مراعاة لما حصل في اليد ؛ لأن
العامل في هذا البدل لم يظهر ، وإنما هو تقدير صناعي ، فأعتبر اللفظ
ولم يعتبر المعنى والله أعلم .

عبارة (٤) أخرى أبسط مما قبلها : ثلث الخبزة أكلت الخبزة
إياه ، ثلث الخبزة : مبتدأ ومضاف إليه ، أكلت الخبزة : مرفوع المحل
على أنه خبر عن المبتدأ ، وإياه بدل بعض من كل ، من " الخبزة " وهو
الرابط بين المبتدأ وخبره ، فإن أخذت المسألة على مذهب المبرد القائل ،

(١) في " ح " " على طريقة " .

(٢) في الأصل " من جهة أخرى " .

(٣) منهم الشلوين في شرح الجزولية الكبير : ٢١١ .

(٤) من هنا إلى قوله " ثم قال : ومن بدل النكرة من النكرة .. " .

ساقط من " ح " .

بأنَّ البَدَلَ على تقديرِ طرحِ الأَوَّلِ لم يكنْ في ضميرِ الرَّبِطِ إشكالٌ؛ لأنَّ
الضميرَ على هذا في جملةِ خبرِ المبتدأ ، وإنَّ أخذتِ المسألةُ على تقديرِ
تكرارِ العاملِ كانَ الضميرُ في جملةِ أُخْرَى ، بخلافِ الجملةِ الواقعةِ خبراً عن
المبتدأ فَبَقِيَ المبتدأُ على هذا بلا رابطٍ بَيْنَهُ وبينَ خَبْرِهِ ؛ لأنَّ الرابطَ
إنَّما يكونُ في جملةِ ما هو خبرٌ ، لا في جملةِ أُخْرَى ليست بخبرٍ ، فمنهم
من نظرَ إلى حقيقةِ الأمرِ في المسألةِ فَمَنَعَ ، ومنعَ من اعتبارِ الحالِ الظاهرةِ
فأجاز ؛ لأنَّ هذا العاملُ المَقْدَّرُ لم يظهر قط ، وإنَّما هو تقديرٌ صناعيٌّ ،
فأهمل حكمه ، وصارَ الحكمُ لما هو حاضرٌ موجودٌ وهو الفعلُ المذكورُ ، ولا بدَّ
على هذين الوجهين من تقديرِ ضميرِ آخرٍ يعودُ على المبتدَلِ منه ، تقديره
ثلثُ الخبزةِ أكلت الخبزةَ إِيَّاهُ منها ، فإياه بدلٌ من " الخبزة " بدلٌ
بعضٍ من كل ، وهو عائدٌ على الثلثِ ، والضميرُ الآخرُ المجرورُ بمن في التَّقديرِ
عائدٌ على الخبزةِ ، وهو الرابطُ بينَ البَدَلِ منها وبينها ، وهو متعلِّقٌ بالعاملِ
فيه ، وهو محذوفٌ على مذهبِ الجَماعَةِ ؛ لِأَنَّه إِذَا عَمِلَ في الأسمِ الصَّرِيحِ
فأولى أَنْ يتعلَّقَ به المجرورُ ، أو يكونَ متعلقاً بالفعلِ الحاضرِ على مذهبِ
أبي العباسِ وَتَقْدِيرُ ذلك على مذهبِ الجماعةِ : ثلثُ الخبزةِ أَكَلتُ الخبزةَ
إِيَّاهُ أَكَلتُ منها ، أو أَكَلتُ منها ، و " أَكَلتُ منها " منفصلاً مع تقديره
مقدماً على الفعلِ ، متصلاً مع تقديره مؤخرًا عنه على الأصلِ . هذا منتهى
إعرابِ هذا الوجه ، وفي المسألةِ إعرابُ آخر وهو : إلحاقُها بمنزلةِ زيدٍ نعم
الرجلُ ، أَنَّ أَسْمَ الجنسِ في المسألتينِ سَدُّ سَدُّ الضميرِ الرابطِ ؛ لأنَّ دراج
ذلك المبتدأ تحته ؛ وذلك أَنَّ الرجلَ في قولك : زيدٌ نعم الرجلُ جنسٌ
لزيدٍ ، والخبزةُ في قولك : ثلثُ الخبزةِ أَكَلتُ الخبزةَ جنسٌ للثلثِ من
جهةِ أندراجِ البعضِ تحَتِ الكلِّ ، وهذا وجهٌ بينٌ . انتهى القولُ في
هذه الصورةِ المفروضةِ .

وأما صورة إبدال المضمَر من المضمرفيه ، فهي تولد ثلث الخبزة
أكلتها إياه ، فإياه بدلٌ من المضمَر المفعول في أكلتها ، على ما مضى من
الأوجه الثلاثة ، ووجه رابع وهو أن يكون " إِيَّاه " بدلاً من الضمير المفعول ،
بدل شيء من شيء ، وهما لعين واحدة ، على أن يكون الأصل : ثلث
الخبزة أكلته إياه ، فالضمير في أكلته عائد على الثلث ، ولكنك أنتهت على
تقدير تأنيث الثلث ، لإضافته إلى مؤنث هو بعضه من باب * يلتقطه
بعض السيارة (١) (٢) و *

* كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ *

فهذه أربعة أوجه في هذه الصورة ، وفي الأولى ثلاثة أوجه ، على ما مضى .

وأما صورة ذلك في بدل الأشتمال ، فقولك : حسن الجارية
أحببت الجارية إِيَّاه ، وحسن الجارية أحببتها إِيَّاه ، الرفع لكل وجه من ذلك
طريقة . وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومن بدل النكرة من النكرة (٣) قول الشاعر : (٤)

* وكنت كذى رجلين [رجل صحيحة] * (٥) البيت .

- (١) يوسف : ١٠ .
(٢) هذا عجز بيت للأعشى الكبير ، وصدده :
* وتشرق بالقول الذي قد أذعته *
وهو في ديوانه : ٢٣ ، والكتاب : ٢٥ / ١ ، والمقتضب : ١٩٧ / ٤ ،
١٩٩ . والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣١٦ ، والأصول : ٤٧٨ / ٣ ،
والخصائص : ٤١٧ / ٢ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٧٣٩ ، وشرح
المفصل لابن يعيش : ١٥١ / ٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٧ / ٢ ،
وشرح أبيات المغني : ٣٧٨ / ٣ .
(٣) في الأصل " ومن بدل الأشتمال من النكرة " وما أثبت موافق لما في
الجمل : ٢٤ و " ح " .
(٤) هذا صدر بيت لكثير عزة ، وعجزه :
* ورجل رمى فيها الزمان فشلت *
وقبله :
فليت قلوبى عند عزة قيدت بحبل ضعيف غر منها فضلت
وغودر في الحي المقيمين رحلها وكان لها باغ سواى فبلت
انظر ديوانه : ٩٩ . والكتاب : ٤٣٣ / ١ ، والمقتضب : ٢٩٠ / ٤ .
(٥) سقطت من " ح " .

هذا البيت فيه الإتياع والقطع ، فالإتياع على وجهين :
أحدهما : ألبدل كما قال ، والآخر النعت ، ويسمى نعتاً موطئاً ،
أى وطئ له نعته أن يعرب نعتاً ، ولولاه لم يكن كذلك ، وأما القطع
فعلى وجهين :

أحدهما : على إضمار البتداء ، أي إحداهما رجلٌ صحيحة ،
والأخرى رجلٌ رمى فيها الزمان .

والثاني : أن يكون على إضمار الخبر ، أي منهما رجلٌ صحيحة ،
ومنهما رجل رمى فيها / الزمان ، والقطع في مثل هذا أجود ؛ لأنه
موضع تبعيض . (١)

ثم قال : (وإنما قلنا البعض والكُل مجازاً) . (٢)

اعتذر عن (٣) استعمال كل وبعض بالألف واللام ، وذلك أنهما
ممرتان بنية الإضافة ، فلاجل ذلك يمتنع إدخال الألف واللام عليهما ،
لما يلزم عليه من الجمع بين تعريفين ، وذلك غير جائز ، وقد أجازهم بعضهم
قياساً على الثلث والرابع والسدس ، وما أشبه ذلك ؛ لاجتماع الكل في النسبة
الى مضاف إليه ، فكما يقال : الثلث والرابع والسدس ، بالألف واللام ، وإن
كانت في نية الإضافة ، فكذلك يقال : الكل والبعض ، وإن كانا في نية
الإضافة ، والظاهر أن هذا القياس غير صحيح ؛ لأن بقاء التعريف في " كل " و
" بعض " كالمحرز للإضافة ، وليس في الثلث والرابع والسدس شيء من
ذلك فحصل الفرق ، فظهر فساد القياس ، وأيضاً فإنه لو كان جائزاً عند
العرب لسمع منه شيء ، ولما لم يسمع مع كثرة الاستعمال دل على

(١) انظر الكتاب : ١/٤٣٣ .

(٢) الجمل : ٢٤ .

(٣) في الأصل : " على " .

أنه مرفوض في كلامهم والله أعلم. (١)

ثم قال : (ونظيره قول الله عز وجل : ﴿ ولله على الناس حج

البيت من أستطاع إليه سبيلاً ﴾ . (٢)

اختلف الناس في إعراب " من " في هذه الآية على ثلاثة مذاهب :

فذهب سيبويه إلى أنها في موضع خفض بدل من الناس ،

والمعنى : ولله على الناس المستطيع منهم ، والضمير محذوف دل عليه

(٣)
المعنى .

وذهب الفراء إلى أنها في موضع رفع على الفاعلية بالمصدر

المضاف إلى المفعول ، كأنه قال : ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع

منهم (٤) ، وهو منقود بأمرين :

(١) هذه المسألة ما ناقش فيها ابن السيد أبا القاسم الزجاجي .

انظر إصلاح الخلل : ٩٦-٩٨ ، وانظر اللسان " بعض " ١١٩/٧ ،

وشرح الجمل لابن خروف : ٢٧ ، وشرح الجمل لابن بزيظة : ٩٢

حيث قال : " ثم اعترضوا عليه " أي علي أبي القاسم الزجاجي "

في الاعتذار ، وزعموا أنه تكلف ما لم يلزمه ، لأن دخول الألف واللام

على البعض والكل جائز كدخولها على سائر الأجزاء ، وقد استعمل

سيبويه ذلك ، وحكى الأزهري عن أبي حاتم أنه خطأه في

ذلك ، وقال سيبويه لا يعرف هذا الشأن ، أما

المقطوعة عن الإضافة قطعاً كلياً فإن خالها عليها

جائز ، وأما ما قطع عن الإضافة ونوي فيه المضاف إليه ، فالألف

واللام لا تدخلها . وانظر البسيط : ٤٠١ .

(٢) " من استطاع إليه سبيلاً " من " ح " والآية من سورة الأعراف : ٩٧

وانظر الجمل : ٢٥ .

(٣) الكتاب : ١٥٢/١ .

(٤) لم أجد هذا الرأي للفراء في معاني القرآن عند الآية السابقة . وقد

نسبه ابن أبي الربيع في الكافي : ٢٩٤/٢ إلى الفراء ، وفي

البسيط : ٢٨١/١ لبعض الكوفيين ، ونسبه في البحر المحيط :

١١/٣ لبعض البصريين .

أحدهما : أنَّ فيه إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل ،
 ولا نظير له في القرآن (١) ، ولا يكاد يوجد إلا في الشعر (٢) أو في
 قليل من الكلام . (٣)

والثاني : أنه يجب على غير المستطيع أن يحج المستطيع
 البيت (٤) ، ومعلوم من الشرع أن الأمر على خلاف ذلك ، لأن كل واحد

(١) لم يرد في القرآن من ذلك إلا ما رواه يحيى بن الحارث الذمري
 عن ابن عامر رضي الله عنه في سورة مريم * ذكر رحمة ربك عبده
 زكريا * برفع "عبده" على الفاعلية، وجر "رحمة" على أنه مفعول
 به أضيف إلى المصدر. انظر شرح عمدة الحافظ : ٧٠٠، والتذييل
 والتكميل : ٢٣٨/٣ .أ.

(٢) من ذلك قول الحطيئة :
 أمّن رسم دار مربع ومصيف بعينيك من ماء الشوون وكيف
 فمربع فاعل ، والدار مفعول به ، والرسم مصدر مضاف إلى المفعول
 انظر البسيط : ٤٠٣ ، فالرسم هنا مصدر ورسم المطر الدار يرسمها
 رسماً ، اذا جعل فيها رسوماً ، وهي الآثار وهو مضاف إلى
 المفعول الذي هو "دار" و"مربع" رفع على الفاعلية كما
 سبق . انظر أمالي الشجري : ١/٣٥١ ، وشرح عمدة الحافظ :
 ٧٠٠ ، وانظر البحر المحيط : ١١/٣ وانظر للمسألة شواهد
 أخرى في التذييل والتكميل : ٢٣٨/٣ .

(٣) من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " وحج البيت من استطاع
 إليه سبيلاً " . تقديره وأن يحج البيت من استطاع إليه سبيلاً
 انظر شرح عمدة الحافظ : ٧٠٠ ، وابن مالك لا ينع إضافة
 المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل إلا أن أكثر أن يضاف
 المصدر إلى فاعله وابقاء المفعول على حاله منصوباً .

(٤) قال أبو حيان : " وقال بعض البصريين " من " موصولة في موضع
 رفع على أنه فاعل بالمصدر . . . وهذا القول ضعيف من حيث
 اللفظ والمعنى ، أما من حيث اللفظ فإن إضافة المصدر للمفعول
 ورفع الفاعل قليل في الكلام ولا يكاد يحفظ في كلام العرب
 إلا في الشعر . . . ، وأما من حيث المعنى فإنه لا يصح ، لأنه
 يكون المعنى : ان الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير
 المستطيع أن يحج المستطيع " . البحر المحيط : ١١/٣ .

من المستطيعين مُؤكَّلٌ في ذلك إلى أمانته ، وما يَعلم من نفسه ، فإن تركه مع علمه بأستطاعته على ذلك فأللهُ حسيبه .

وكان الأستان أبو عبدالله بن هاني^(١) رحمة الله عليه يروم دفع هذا الإلزام عن الفراء ، ويقول : إنما كان يلزمه ذلك لو كان : والله على الناس أن يحج البيت ، بضم الياء على أن يكون الفعل رباعيا ، فقلنا له : لا فرق بين هذا وما ذكرناه من الإلزام ، إلا التصريح في هذا والتضمين في ذلك والله أعلم .

وزهد الكسائي إلى أن " من " في موضع رفع بالابتداء^(٢) ، وهي شرطية ، فألفعل بعدها في موضع جزم بها ، وهو ما اتصل به في موضع رفع ، خبر عن المبتدأ ، والجواب محذوف كأنه قال : من أستطاع إليه سبيلا فليحج ، وهذا صحيح المعنى والله أعلم .

وقول سيبويه أرجح ، لأن الكلام على قول الكسائي^(٣) جملتان تحقيقاً ، وعلى قول سيبويه تقديراً ، وأيضاً فقد قيل إن البدل من جملة ما قبله ، فهذا يدل على شدة الاتصال فكان أولى والله أعلم .

فصل : ثم قال : (وأما بدل المصدر)^(٤) إلى آخره . ليس في الكلام ما يمنع إبدال الأسم من الأسم في هذا الضرب ، وقد ذكر أبو القاسم هذه المسألة في باب كان في قوله : كان زيد ماله كثيراً ،^(٥)

(١) هو الإمام محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي أبو عبدالله ، كان إماماً في العربية مبرزاً ، حافظاً للأقوال مستحضراً للحجج ، قرأ على أبي إسحاق الغافقي وأبي بكر بن عبيدة وغيره له شرح التسهيل وغيره توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة . الإحاطة : ١٤٣/٣ -

١٤٥

(٢) البحر المحيط : ١١/٣ .
 (٣) في الأصل " سيبويه " خطأ .
 (٤) الجمل : ٢٥ .
 (٥) الجمل : ٤٤ .

فمن نسب إلى أبي القاسم مخالفة النحاة في امتناع هذه المسألة ، وأختصاص هذا الضرب من البدل بالمصدر فقد تحامل عليه ، وإنما تكلم أبو القاسم في هذا الباب على الأكثر ، والله أعلم . (١)

وأختلف الناس في تسميته بدل اشتمال على أربعة أقوال : (٢)

أحدها : أنه سمي بذلك ، لأن الثاني منهما يشتمل على الأول ، بيانه أنك إذا قلت : أعجبتني الجارية حسنها ، فأحسن مشتمل على الجارية ، لأنه كالشوب المشتمل عليها .

والثاني : أن ذلك بالعكس ، من جهة أن الحسن صفة من صفات الجارية ، فهو من باب مجاز الملك .

والثالث : أنه إنما سمي بذلك ، لأن كل واحد منهما يشتمل على صاحبه بتعلق (٣) أحدهما بالآخر ، على ما تقدم .

- (١) منهم ابن بزيعة في شرح الجمل : ٩٤ قال : " وقيل ان بدل الاشتمال هو بدل المصدر من الاسم ، وهو ظاهر كلام أبي القاسم وعليه تمثله في هذا الباب ، وقد ناقصه في باب كان . . . " .
- (٢) قال ابن مَلَكُون " بدل الاشتمال مما لم يُفصِح النحويون عنه كل الإفصاح ، ولا أبانوه كل الإبانة " انظر شرح الجزولية للشلوين ٢١٢ . وبمثل ذلك قال ابن بزيعة في شرحه على الجمل : ٩٤ . إلا أن أبا علي الشلوين ذكر أن معنى بدل الاشتمال هو تعلق الثاني بالأول من طريق المعنى ، فقال : " ومعناه أن يكون اسناد الخبر إلى الأول لا يكفي من جهة المعنى ، وإنما أسند الخبر إلى الأول على إرادة غير ما يتعلق به ، ويكون المعنى محيطاً بغير الأول الذي سيق له الذكر كما قال المبرد " شرح الجزولية : ٢١١ ، وانظر المقتضب : ٢٩٧/٤ ، ومثله هذا قال ابن بزيعة عن أبي علي الفارسي في الحجة ثم عقب عليه بقوله : " فإلى هذا يرجع معنى الاشتمال على ما يظهر لي من كلام المحققين بعد البحث والنظر من غير الإلتفات إلى كون الأول مشتملاً على الثاني أو كون الثاني مشتملاً على الأول . " شرح الجمل : ٩٥ ، وانظر البسيط : ٤٥ .
- (٣) في " ح " " لتعلق " وانظر الهامش السابق .

الرابع : أنه إنما سمي بدل اشتمال ، لأن معنى ^(١) العامل / ٦٥
مشمول عليه ، واشتماله عليه هو ^(٢) تعلقه به من طريق المعنى ، وهو قول
أبي القاسم ، ثم أدخل هذا البيت ^(٣) شاهداً على إبدال المصدر من
الاسم .

لقد كان في حول ثواءٍ البيت

إعرابه : اللام جواب لقسم محذوف ، " قد " حرف تحقيق ، " كان " فعل
ماضي ، " في حول " جار ومجرور ، " ثواء " بدل اشتمال ، " ثويته " جملة
في موضع الصفة لثواءٍ ، والضمير في ثويته هو الرابط بين هذه الصفة
وبين الموصوف بها ، ولا بد من تقدير ضمير آخر يرجع إلى العبدل منه كأنه
قال : ثويته فيه ، وقوله : تَقَضَّى بالفتح في التاء وكسر الضاد أُسْم
كان ، ويسم فعل مضارع منصوب بإضمار أن بعد الواو ، وهي من باب
ما يجوز فيه [ظهارها] ^(٤) ؛ لأنه معطوف على أسم صريح قبله ، وخبر كان
في المجرور تقديره : لقد كان تقضي لباناتٍ وسامةٍ سائم كائنين في ثواءٍ
حول ، ومن رواه تقضي لباناتٍ رفع يسأم ^(٥) ، لأنه فعل معطوف على
مثله ، وكان الجميع في موضع نصب على خبر كان ، والمجرور متعلق بهذا الخبر ،
وأسم كان مضمراً فيها ، وهو ضمير الأمر والشأن ، كأنه قال : لقد كان الأمر

(١) "تكملة" من "ح" وانظر تحقيق معنى الاشتمال فيما سبق هامش (٣) .

(٢) في "ح" من "ح" .

(٣) البيت بتمامه في الجمل : ٢٧ وهو :
لقد كان في حول ثواءٍ ثويته تَقَضَّى لباناتٍ ويسأم سائم
وهو للأعشى الكبير انظر ديوانه : ٢٧ ، وهو في الكتاب : ٣٨/٣ ،
والمقتضب : ٢٧/١ ، ٢٩٧/٤ ، والاصول : ٤٨/٢ ، وإمالي ابن
الشجري : ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل : ٦٥/٣ ، وشرح أبيات
المغني : ٩١/٧ .

(٤) "تكملة" من "ح" .

(٥) هي رواية المبرد في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٩٤ ،

وانظر شرح أبيات المغني : ٩٣/٧ .

أو الشأن تقضى لبانات ويسأم سائم في ثواء حول ، وألله أعلم .

فصل : ثم قال : (وأما بدل الغلط) . (١)

(٢)

كان ينبغي أن يقول : وأما بدل الإضراب ليعم الأقسام الثلاثة ،

لأن الإضراب يكون على وجه الغلط ، ويكون على وجه النسيان ، ويكون على

وجه البداء ، وهو الظهور ، فان كان الأول إنما سبق اللسان إلى ذكره

من غير تعلق بالقلب قيل فيه : غلط ، وان كان الأول مذكورا عن

رؤية وتصور في القلب ثم استبان أن الأمر على خلاف ذلك قيل فيه :

نسيان ، وإن كان الأول والثاني مقصودين معاً إلا أن الغرض الانتقال

إلى ما هو أهم منه ، وإما إلى الطرف الآخر كقولك : أكرمني زيد القاضي

الخليفة ، وإما إلى الطرف الأخرى كالحديث المروي^(٣) " ان الرجل

ليصلى الصلاة وما كتب [له] نصفها ثلثها إلى عشرها " قيل فيه :

بدل بداء ، والمراد والله أعلم التنبيه على أحوال المصلين ، وأنهم على

هذه المراتب بحسب الإقبال وعدمه .

وأما قوله في التمثيل : (رأيت رجلا حماراً) . (٥)

فان هذا يحتمل أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون أردت أن تقول : رأيت حماراً فسبق لسانك

إلى ذكر الرجل وأنت لا تريد ، فأبدلت منه الحمار ، وهذا هو الذي يسمى

بدل غلط .

(١) الجمل : ٢٦ .

(٢) انظر البسيط : ٤٠٨ .

(٣) استدرك عليه هذا الاستدراك ابن أبي الربيع ، وابن بزيعة . سقطت من " ح " والحديث هكذا يورده النحاة ، وهو في مسند الامام احمد : ٣ / ٣١٩ و سنن أبي داود : كتاب الصلاة : ١ / ٢١١ وروايته عندهما " . . . عشرها ، تسعها ، ثمنها ، سبعها ، سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها " .

(٤) " له " من " ح " .

(٥) الجمل : ٢٦ .

والثاني : أن يكون وقع في نفسك أن المرئي كان الرجل ثم
ذكرت أن المرئي كان الحمار فأبدلته من الأول ، وهذا هو الذي يسمى
بدل نسيان .

والثالث : أن تكون رأيت الرجل والحمار معا الا أنك أخبرت
برؤية الرجل أولا ثم انتقلت الى الإخبار بما هو أهم عند السامع أو
عندك على حسب الأغراض وهذا هو الذي يسمى بدل بداء .

والرابع : أن تكون أردت تشبيهه (١) الأول بالثاني في وصف
من أوصافه حتى كأنك قلت : رأيت رجلاً مثل الحمار ، أي رجلاً بليداً ،
وإعرابه في هذا الوجه نعت وهو على خلاف الأصول (٢) والله أعلم .

(١) في الأصل " تسمية " خطأ .
(٢) لأن النعت لا يكون الا بالمشتق أو مؤول بالمشتق ، ويمكن تأويله
هنا بالمشتق وهو " اليلارة " .

باب أقسام الأفعال في التعدّي

الباب : هو المدخل إلى الشيء ، ويكون حسياً ومعنوياً ، فالْحَسِّيُّ هو الذي يباشر بالأقدام ، كباب السجن و باب الدار ، والمعنوي هو الذي يحاول بالأذهان وهذا منه .

والأقسام هنا بمعنى الأنواع ، لأنَّ أَسْمَ الجنس الذي هو الأفعال يصح إطلاقه على كل (١) قسم من أقسامه .

والتعدّي في اللغة : هو التجاوز يقال : تعدى فلان قدره إذا جاوزه ، ومن هذا المعنى نقله النحاة فقالوا : التعدّي هو مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعول به ، وينبغي أن تكون هذه الترجمة من باب حذف المعطوف ، لدلالة ساق الكلام عليه ، كأنه قال : باب أقسام الأفعال في التعدّي / وفي التعدّي . كذا ينبغي أن يكون التقدير (٢) ؛ لأنَّ التراجم لما تحتها كالحدود لما تحتها (٣) ، فكما يجب أن يكون الحد مطابقاً لما تحته ، فكذلك يجب أن تكون التراجم مطابقة لما تحتها ، ولما ذكر بعد ما يتعدى من الأفعال وما لا يتعدى علمنا أن الأمر في الترجمة على ما ذكر ، والله أعلم .

فصل : اعلم أن الأفعال بالنظر إلى أوزانها على قسمين :

قسم مخصوص بما لا يتعدى ، وقسم مشترك بين التعدّي وغيره ،

(١) " كل " تكلمة من " ح " .

(٢) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط : ٤ / ٢ أن من النحاة من رد على أبي القاسم ، وقال : بوب على بيان أقسام الفعل في التعدّي ، وذكر من أقسامه ما لا يتعدى " وكأنه يعني بذلك ابن السّيد في إصلاح الخلل : ١٠٢ وقال ابن خروف في شرح الجمل : " زاد بعضهم في الترجمة وغير المتعدّي ، وليس في أصل الكتاب ، وإنما زاد لما بدأ الكلام بغير التعدّي " وقد صرح ابن بزيمة بنقصد ترجمة أبي القاسم ، وذكر اعتذار أبي الحسن بن باب شان عنه . انظر شرح الجمل : ١ / ٩٨ . (٣) في الأصل : «لابد لها» .

فالأول ما كان على وزن فعل ، كظرف ، وأفعل ، وأفعال كاحمر واحمار ،
وانفعل كأنطلق ، وتفعلل كتحرج ، وأفعلل كاسلنقى ، أفعلل كاسحنك
وأفعلل كاطمان . فكل هذا مخصوص بما لا يتعدى (١) ، وأما قولهم :
" رَحِبْتُمْ الطَّاعَةَ " فشان (٢) ، ووجهه بأمرين :

أحدهما : أن يكون تعديه بالتضمين كأنه قال : وسعتكم
الطَّاعَةَ .

والآخر : أن يكون تعديه على إسقاط حرف الجر كأنه قال : (٣)
رَحِبْتُ لَكُمْ الطَّاعَةَ ، فلما أسقط الخافض تعدى الفعل فنصبت .

وأما المشترك بين التعدى ، وغيره فجميع ما خرج عن الأوزان
المذكورة فما تعلق منها بأمر زائد بعد مرفوعه من غير توسط فهو متعد ،
وما وقف عند مرفوعه ولم يتعلق بأمر زائد فهو غير متعد ، والأقتصار على هذه
القاعدة أولى ، لأن دراج القسم الأول تحتها . والله اعلم .

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى مفعول واحد) . (٤)

هذا الفعل على قسمين :

أحدهما : أن يكون متعدياً بالوضع ، كضرب .

والآخر : أن يكون غير متعد في الأصل ، ثم ينقل بالهمزة
أو بتضعيف العين ، أو بالياء ، على معنى الهمزة ، فيصير متعدياً بعد أن كان

-
- (١) انظر تقييد ابن لب : ١٧٣ .
(٢) حكى ابو علي الفارسي أن هذيل تعدى إذا كان معناه قابلاً
للتعدى . اللسان : " رحب " ووقع ذلك أيضاً في كلام نصر بن
سيار فقال : " رَحِبْتُمُ الدُّخُولُ فِي طَاعَةِ الْكُرْمَانِيِّ " . وانظر أيضاً
شرح ابن بزيمة : ٩٩ .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) الجمل : ٢٧ .

غير متعد ، كقولك أكرمت زيدا ، وفرحته ، وذهبتُ به ، على معنى أذهبتَه ،
وأنكر ابوالعباس (١) هذا الوجه ورد عليه بقوله تعالى * ولو شاء الله
لذهب بسمعهم وأبصارهم * (٢) ولا يتجه هذا اتجاهًا بيننا إلا على أن
يكون معناه : ولو شاء الله لا ذهب سمعهم وأبصارهم ، وغير هذا التوجيه
تكلف . والله أعلم .

فأما النقل بالهمزة ، وبالياء على معناها فقياس مطرد فيما لا
يتعدى من ثلاثي الأفعال (٤) ، وغير ذلك مقصور على السماع .
وزاد الكوفيون في وجوه النقل ثلاثة أوجه : (٥)

أحدها : النقل بإسقاط الهمزة على عكس الأول كقولك : أكب
زيد على وجهه فهذا غير متعد ، فإذا أسقطت الهمزة صارت متعديا
فقلت : كسبته على وجهه ، قال آله تعالى : * أفمن يمشى مكبًا
على وجهه * (٦) فهذا من أكب ، وقال تعالى : * فكُتِبَتْ وجوههم
في النار * (٧) فهذا من كب .

والوجه الثاني من وجوه النقل عندهم النقل بالمعنى ، كقولك :
زيد شحافوه ، وففر فوه ، أي أنفتح فوه ، فإذا أردت تعديه أولته بفتح
فأه ، فقلت : شحافه وففر فاه ، فهذا نقل بالمعنى . (٨)

-
- (١) يرى المبرد أن ذهب بزيد يعني مصاحبا له ، وهذا يخالف معنى
" أذهبت زيدا " وهو قول السهيلي أيضا . انظر المعنى :
١٣٨ . وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٣ / ١ .
- (٢) سورة البقرة : ٢٠ .
- (٣) في الأصل " الوجه " .
- (٤) سيبويه وابو علي الفارسي يجعلان التعدية بالهمزة والياء قياسا
مطردا انظر الكتاب : ٥٥ / ٤ وما بعدها . والايضاح : ٧٠ ، ١٧١ .
- (٥) هذه الأوجه ذكرها بن ابي الربيع في البسيط : ٤١٨ ، والكافي
٢٠٠ / ١ - ٢٠١ ، وابن الفخار يتابعه على ذلك .
- (٦) سورة الملك : ٢٢ .
- (٧) سورة النمل : ٩٠ .
- (٨) انظر البسيط : ٤١٩ .

وآلوجه الثالث : النقل بتغيير الحركة ، كقولهم : كَسِيَ زيدٌ الثوبَ ،
بكسر السين ، أي لبسه ، فإذا أردت أن تعديه إلى مفعولين فتحت السين
فقلت : كَسَا زيدٌ عمراً ثوباً ، وهذا عند البصريين على أنها لغات أصول
في أنفسها ، ليس واحداً منها أصلاً لصاحبه ، وهذا ظاهر (١) . والله أعلم .

مسألة : ضرب على أربعة أضرب : ضرب يتعدى إلى واحد
وضعاً ، وهو على قسمين :

أحدهما : هذا الذي يكثر دَوْرُهُ نحو : ضرب زيد عمراً .

والثاني : المستعمل في ضرب الابل ، نحو : ضرب الفحل الناقة .

والضرب الثاني : الذي معناه التصيير ، فهذا يتعدى إلى مفعولين
وضعاً نحو : ضربت الفضة خلخالاً .

والثالث : المستعمل في ضرب المثل كقوله تعالى : * وأضرب لهم

مثلاً أصحاب القرية * (٢) فقليل في هذا إنه يتعدى إلى مفعولين ، فالمعنى

على هذا واضرب لهم أصحاب القرية مثلاً ، وقيل إنه / يتعدى إلى واحد ، ٦٧

فالثاني على هذا بدل من الأول ، والمعنى : وأضرب لهم مثلاً مثل

أصحاب القرية ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

والضرب الرابع : الذي يراد به الطواف في الأرض كقوله تعالى :

* وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله * (٣) فهذه خمسة

أقسام بالنظر إلى المعنى وأربعة بالنظر إلى التعدى ، والله أعلم .

(١) انظر البسيط : ٤٢٨ .

(٢) سورة يس : ١٣ .

(٣) سورة المزمل : ٢٠ ، والآية في الاصل " . . . يبتغون فضلاً
من الله " + وليس في المصحف آية بهذا النظم .

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى مفعولين)^(١) إلى آخره .

كل فعل يتعدى إلى مفعولين متباينين أصل الثاني منهما حرف
أجر ، ويطرِد إسقاطه يسمى (باب أمرت) .

(٢)
[وكل] فعل يتعدى إلى مفعولين متباينين من غير توسط
حرف يسمى " باب أعطيت " .

وكل فعل يتعدى إلى مفعولين أصلهما الأبتداء والخبر يسمى
" باب ظننت " فهذه ثلاثة أقسام .

فأما " باب أمرت " فأفعالها محصورة وجعلتها تسعة^(٣) وهي :
أمر ، واختار ، واستغفر ، وسمى ، ودعا بمعنى سَمَى ، وكنى ، وهدى^(٤)
وأدخل ، على المشهور ، ووهب ، بشرط عدم الّليس عند بعضهم .

وأما " باب أعطيت " فأفعالها غير محصورة بالعدد ، ولكن كل
فعل يندرج تحت الكلية المذكورة قبل ، فهو من " باب أعطيت " .

ثم قال : (وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر)^(٥) .

والأقتصار هو حذف الشيء لغير دليل ، وأما الأختصار بالخاء

فهو حذف الشيء لدليل يبدل

- (١) الجمل : ٢٧ .
(٢) " تكلمة " من " ح " .
(٣) ذكر بعض النحاة أفعالا أخرى لا يتناولها حصره : مثل : كلت
زيدا الطعام ، ووزنته المال ، وعددت الثياب . كلها على إسقاط
اللام . انظر التبصرة : ١١٢ وحصرها ابن عصفور في شرحه ٣٠٧/١
وابن لب في تقييده على الجمل : ١٨٩ بعدد أقل مما ذكر ،
والأخفش الأصغر يقيس حذف حروف الجر ووصول الفعل بنفسه في
غير ما تقدم بشروط ثلاثة . انظر شرح ابن عصفور ، وتقييد ابن لب ،
وانظر الكامل : ٣٤/١ .
(٤) مثل " هديته الطريق " وهي لسفة أهل الحجاز ، وغيرهم يعدونه
بحرف الجر ، حكاهما الأخفش . اللسان : " هدى " ٣٥٥/١٥ .
فمن عداه بغير حرف الجر نظر إلى معناه وهو " عرف " .
(٥) الجمل : ٢٧ .

عليه (١) ، وإنَّ كان الأقتصارُ في هذا الباب جائزاً فالأختصار أجوز ،
ولذلك سكت عن ذكره ، لأنه من باب أخرى . والله أعلم .

ثم قال : (والتقديم والتأخير في هذا (٢) كله جائز) .

الأصل في ذلك أن العامل إذا كان متصرفاً في نفسه ، فإنه
يتصرف في معموله بالتقديم والتوسيط ، وإنَّ كان غير متصرف في
نفسه ، لم يتصرف (٣) في معموله ذلك التصرف ، وكل واحد من
" باب أعطيت و باب أمرت " متصرف في نفسه فيتصرف إنَّ في معموله
كما قال . والله أعلم .

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الأقتصار
على أحدهما دون الآخر) . (٤)

أفعال هذا الفصل التي شاع استعمالها أربعة عشر فعلاً ،
سبعة منها فعل فاعل ، وسبعة فعل مفعول . (٥)

فأضرب الأول : ظننت ، وحسبت ، وخطت وزعمت ، ورأيت ،
ووجدت ، وعلمت .

وأضرب الثاني : أعلمت ، وأريت ، وأنبأت ، ونبأت ، وأخبرت ،
وخبرت ، وحدثت . فكل واحد من هذه الأفعال ينصب بعد مرفوعه

-
- (١) هذا من اصطلاحات النحاة ، انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٩ / ١ ،
والبسيط : ٤٢٠ ، وتقييد ابن لب على الجمل : ١٩٦ ، ومعجم
المصطلحات النحوية .
- (٢) في الجمل " ٢٨ " ذلك ، وفي نسخة " هذا الباب " وما هنا
يوافق نسخة أخرى .
- (٣) في " ح " " فإنه لا يتصرف " .
- (٤) الجمل :
- (٥) أي أفعال لا يصح بناؤها للمجهول ، والأخرى يصح فيها ذلك كأعلمت
وأخواته .

مفعولين ، لا يجوز الأقتصار على واحد منهما (١) دون الآخر ، لأن أصلهما
متداً وخبر ، فهما جزءان متلازمان لا يستغنى أحدهما عن صاحبه ،
ولها (٢) معهما ثلاثة أحوال : التقديم ، والتوسيط ، والتأخير .

فإن كانت متقدمة لزم إعمالها لفظاً (٣) إلا أن يحول بينهما
معلق ، وهو المانع من العمل في اللفظ ، وذلك أربعة أشياء : الاستفهام ،
و " ما " ، و " إن " النافيتان ، ولام التوكيد ، فإنها وإن كانت معملة
في المعنى فإنها غير معملة في اللفظ ، لمكان هذا المعلق ، لأن له صدر
الكلام ، وما له صدر الكلام يضع أن يعمل ما قبله فيما بعده ، كما يمنع
أن يعمل ما بعده [ما هو في حيزه] (٤) فيما قبله .

فصل : فإن توسطت هذه الأفعال والأول غير مقرون
بلام التوكيد (٥) ، والفعل مجرد من توكيده بمصدر أو ضميره أو إشارة
إليه ، جاز إعماله والغاؤه ، والأول أحسن (٦) .

وإن تأخرت على الوجه المذكور جاز الأمران أيضاً ، والإلغاء أجود .

فإن كان الأول مقروناً بلام التوكيد والفعل غير موءد بما ذكر

قبل لزم إعماله ولم يجز إعماله ، لما يلزم عليه من دخول لام التوكيد
على مفعول ظننت ، وذلك غير جائز .

- (١) في " ح " " أحدهما " .
- (٢) في " ح " " لك " وما أثبت هو الأول ، ليلاءم " فإن كانت
متقدمة " .
- (٣) قد يرد في الشعروفي قليل من كلام العرب ما ظاهره أنها غير معملة ،
ففي هذه الحالة يقدر ضمير الأمر والشأن مفعولاً أولاً ، المسند
والمسند إليه الذي بعدهما في محل نصب المفعول الثاني ، أو على
طرح لام الابتداء وهي مرادة .
- (٤) تكلمة من " ح " .
- (٥) هي لام الابتداء وتسمى لام التوكيد أيضاً انظر رصف المباني : ٢٣١ .
- (٦) انظر شرح الجمل لأبن عصفور : ٣١٥ / ١ - ٣١٦ .

فإن وكدت الفعل بمصدره ، والاسم الأول مجرد من لام التوكيد ،
 لزم إعماله ، ولم يجز إغاؤه إلا على قبح (١) إذ لا يجوز الجمع بين
 العوض والمعوض منه ، لأن المصدر يقوم مقام الفعل في الإلغاء ولا يقوم مقامه
 في الأعمال ، فإن جمعت بين لام التوكيد وتوكيده بمصدر ، امتنعت المسألة ؛
 لأنك إن عملته وقعت في محذور ، وهو دخول لام التوكيد على مفعول
 ظننت ، وقد تقدم أنه غير جائز ، وإن ألغيته وقعت أيضا في محذور ، وهو
 الجمع بين الفعل ومصدره في الإلغاء ، وهما فيه متعاقبان كما ذكرنا . هذا
 هو الصحيح في المسألة إن شاء الله .

فإن وكدت الفعل بضمير مصدره أو الإشارة إليه ، والاسم الأول
 مجرد من لام التوكيد / فالإعمال وجه الكلام ، والإلغاء جائز على ضعف . ٦٨
 فإن جئت بلام التوكيد لزم الإلغاء وهذه المسألة من المسائل
 التي صار فيها الوجه الضعيف لازماً :

* ومن لم يجد إلا صعيداً تيمماً * (٣)

وسياتي لذلك نظائر فيما يستقبل إن شاء الله .

ثم قال : (وأعلم أنه يقع موقع المفعول الثاني) (٤) إلى آخره .

هذه الأفعال من نواسخ الأبتداء : فمفعولها الأول لا يكون إلا
 ما يصح أن يكون مبتدأ ، وذلك إما مفرد وإما مثني ، وإما مجموع .

(١) انظر الشرح الكبير للشلوين : ٢١٧ تعليقه ذلك القبح ، وانظر

شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٦/١ ، وانظر البسيط : ٤٣٥-٤٣٦

وشرح الجزولية للأبدي : ٧٧٤ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٧/١ .

(٣)

(٤) الجمل : ٢٩٠ .

(١)

وأما الثاني فيشاركه في [هذا] التقسيم ويزيد عليه بأربعة أوجه، وهي: أن يكون جملةً اسميةً، وجملةً فعليةً، وظرفاً ومجروراً لأنه خبر عن المبتدأ قبل دخول هذه النواسخ عليه، فوجب أن يكون التقسيم مع النواسخ كالتقسيم قبل دخولها، إلا أن المفعول الثاني إذا كان ظرفاً أو مجروراً فإنه يتعلّقُ باسم فاعل منصوب، يكون تقديره مطابقاً للمفعول الأول في إفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيته، إلا أن يرفع ظاهراً فإنه يلزمه الأفراد مطلقاً في أفصح اللغتين (٢). والله أعلم.

وأما قوله: (ولا توءثر فيها هذه الأفعال) (٣)

فإنما يعني: ولا توءثر في ألفاظها، وإنما تأشيرها في الموضع، فلو عطفت اسماً مفرداً على هذه الجملة لكان منصوباً اعتباراً بالموضع كقولك: ظننت زيدا أبوه قائم وخارجاً، فقولك: خارجاً، معطوف على موضع الجملة الواقعة موقع المفعول الثاني، فلولا أنها في موضع نصب ما عطفت عليها منصوباً.

ثم قال: (وأعلم أنك إذا أردت بظننت معنى أتهمت) (٤).

ذكر في هذا الفصل ثلاثة أفعال، كل واحد منها فيه وجهان من جهة التعدى ومن جهة المعنى وهي: ظننت، وعلمت، ورأيت.

- (١) زيادة من "ح".
- (٢) اللغة الأخرى هي أن عامل الفاعل يشنى وجمع مع الفاعل المثني والمجموع مثل قوله تعالى ﴿واسرؤا النجوى الذين ظلموا﴾ وهي لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم.
- (٣) الجمل : ٣٠.
- (٤) المرجع نفسه.

فأما ظننت فإنها تستعمل بمعنى التهمة ، ومعنى التردد بين
معتقدين بترجيح أحدهما ، فعلى الأول تتعدى إلى واحد كقولك :
ظننت زيدا ، أى أتهمت زيدا ، وعلى الثاني تتعدى إلى مفعولين .
وأما علمت فإنها تستعمل بمعنى المعرفة وبمعنى التعلق
بصفة وموصوف .

فعلى الأول تتعدى إلى مفعول واحد كقولك : علمت زيدا ،
كما تقول : عرفت زيدا ، وعلى الثاني تتعدى إلى مفعولين كقولك :
علمت زيدا قائماً .

وأما رأيت فتستعمل بمعنى أبصرت ، ومعنى علمت الثانية قبل ،
فعلى الأول تتعدى إلى واحد كقولك : رأيت زيدا ، كما تقول : أبصرت
زيدا ، وعلى الثاني تتعدى إلى مفعولين كقولك : رأيت زيدا قائماً (١) ،
كما تقول : علمت زيدا قائماً ، هذا جملة ما ذكر في الفصل ، وربما فيه
(٢)
ما يحتاج إلى زيادة على [ما] يذكر بعد إن شاء الله .

ثم قال : (وفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين) (٣)

المشهور أن أفعال هذا (٤) الفصل محصورة في سبعة أفعال (٥)

وهي : أعلم ، وأرى ، وأنبأ ، ونبأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدث ، وذكر عن
أبي الحسن الألف خفش : أن كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ
والخبر فإنه ينقل بالهمزة فيتعدى إلى ثلاثة مفعولين بعدما كان يتعدى

(١) ساقطة من " ح " .

(٢) تكلمة من " ح " .

(٣) الجمل : ٣٠ .

(٤) في الأصل " هذه " .

(٥) "الفاظ" ساقطة من " ح " ونون "سبعة" .

إلى مفعولين (١) ، فتقول : أظننت زيدا عمرا قائما ، وأحسبت زيدا عمرا قائما ، وأزعمت زيدا عمرا قائما وأخلت زيدا عمرا قائما ، كما قالت العرب : أعلمت زيدا عمرا قائما ، فجعله قياسا والأكثر على الأول .

ثم اختلف الناس في تعدى أنبا ، ونبا ، وأخبر ، وخبر ، وحدث على قولين ، فمنهم من قال : إنما تعدت إلى ثلاثة مفعولين بالنقل من فعل يتعدى إلى مفعولين في التقدير . ومنهم من قال : إن تعديهما إلى ثلاثة بتضمينها معنى أعلم لقرب هذه المعاني بعضها من بعض ، وكلاهما ممكن لوجود النظائر لكل واحد من القولين والله أعلم .

ثم اختلف أيضا في جواز الأقتصار على المفعول الأول دون الثاني والثالث أو على الثاني والثالث دون الأول ، فمنهم من منع ذلك جملة (٢) من غير تفصيل ، وبه قال القاضي أبو الوليد الوقشي (٣) قال : لما امتنع بإجماع (٤) حذف الثاني وحده ، والثالث وحده ، وحذف الأول والثاني

(١) انظر شرح المفصل : ٦٦/٧ ، وتقييدا بن لب : ١٨٠ ، وانظر همع الهوامع : ٢٥٢/٢ ، وفيه زيادة على السبعة التي ذكرت هنا .

(٢) في "ح" جملة ذلك .

(٣) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعد أبو الوليد ، الكاتب المعروف بأبن الوقشي ، عالم متضلع في علوم عصره على تباين مشاربها ، كان من اعلم الناس باللغة والنحو قال صاعد : الوقشي أحد رجال الكمال في وقته ، له النكت على الكامل وقد حققت في جامعة أم القرى بمكة . ولد سنة ثمان واربعمائة ، وتوفى بدانية سنة تسع وثمانين واربعمائة . بغية الوعاة ٣٢٧/٢ .

(٤) في الأصل " بإجماع " .

معا ، وحذف الأول والثالث معاً ، حمل حذف الأول وحده وحذف الثاني
والثالث وحدهما على الأربعة المذكورة في الأمتناع من باب حمل الأقل
على الأكثر ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، (١) فحمل ما ليس فيه مانع على / ٦٩
ما فيه المانع ، [ليجربى أكل على أسلوب واحد] . (٢)
ومنهم من قال : كل مسألة لها حكم بنفسها فما (٣) فيه من
ذلك مانع أمتنع وما لا مانع فيه جاز الوجهان (٤) ، وهذا نظر سديد
والله أعلم .

فصل : ثم اختلف الناس في تعليق هذه الأفعال عن الثاني

والثالث على قولين ، فمن جوز (٥) ذلك أحتج بقوله تعالى :
* هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزقٍ إنكم لفي خلق جديد *
ووجه الدليل فيه (٦) أن حرف " إن " إنما كسر في الآية لكون اللام التي

(١) نص أبي الوليد القاسمي هذا ذكره الامام أبو اسحاق الساطي في
شرح الألفية ٤٥٦ ، ولم يضعف ما قاله أبو الوليد ، وكان يقول به
المبر في المنتضب : ١٢٢/٢ وابن باب شاذ في القدر المجهول : ٣٦٤
(٢) وما نسبه أبو الوليد القاسمي - رحمه الله - لسيبويه لا يسعفه ما
في الكتاب : ٤٠/١ فقد قال سيبويه : " هذا باب الأفعال الذي
يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن يقتصر على مفعول
منهم واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول هاهنا كالفاعل في الباب
الأول الذي قبله في المعنى ، الكتاب : ٤١/١ . قلت : نقل
أبو بكر بن السراج رحمه الله في الأصول : ٢٨٤/٢ عن سيبويه
قوله : " وليس لك أن تقتصر على المفعول الأول ، لأن المفعول
الأول في ذا كالفاعل في الذي قبله " ثم قال أبو بكر : " والذي عندي
أن المفعول الأول يجوز أن يقتصر عليه كما كان يجوز أن يقتصر على
الفاعل بغير مفعول " . وذكر الشلوبين أن المذهب الصحيح ما ذكر
سيبويه . ثم قال : وان كان فيه خلاف لبعضهم ، فقد منع بعضهم
الاقتصار على المفعول الأول ، وربما نسبه لسيبويه . شرح
الجزولية ٢١٨ .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) في " ح " " ما " بيمين الثانية منهما مشددة . خطأ .

(٤) ساقطة من " ح " .

(٥) منهم سيبويه ، وابن مالك وابو حيان ، انظر الكتاب : ١٤٨/٣ ، وشرح

ابن عقيل ٤٥٣/١ ، والبحر المحيط ٢٥٥/٧ .

(٦) سورة سبأ : ٧ وما في النسختين " أدلكم " .

(٧) ساقطة من " ح " .

في خبرها مقدرة قبلها ، وإِذَا كانت مقدرةً قبلها كان الفعل معلقاً عما سدَّ مسدَّ المفعول الثاني والثالث ، ولولا ذلك لكانت ان مفتوحةً .

والقائل بامتناع التعليق (١) يقول : ليست ان وما بعدها في

موضع معمول لينبئكم ، وإنما الجملة مفسرة لمفعولي ينبئكم ، ويحتج بأن القياس يعضد ذلك وهو ما يلزم عليه من أن يكون الفعل معملاً معلقاً في وقت واحد ، لأنه لما أعمل في بعض منصوباته وجب أن يعمل في البواقي ، لامتناع تعليقه عن الثلاثة [بإجماع] وهذا ظاهر ، والله أعلم .

وأما إلغاء هذا الفعل إذا توسط بين الثاني والثالث فقال الأستاذ أبو الحسين لا أذكر فيه خلافاً (٣) ، وأشار ابن مالك إلى أن المسألة خلافية (٤) ، فتقول على أحد القولين : زيدا (٥) عمرو أعلمت قائمٌ ، فعمرو مبتدأ وقائمٌ خبره ، وأعلمت ملغى بينهما ، وهذه المسألة ممنوعة على القول الآخر ، فوجه الأول الاعتبار بأصل المسألة قبل النقل ، وقد كان هذا الفعل يلغى عنهما قبل النقل وكذلك (٦) يصح أن يلغى عنهما بعد النقل ، ووجه الامتناع ما يلزم عليه من إلغاء وإهماله في حالة واحدة ، لأنه لما أعمل في بعض الثلاثة أنبغى أن يعمل في البواقي كما لا يجوز أن يلغى عن الثلاثة بإجماع ، وهذا أظهر (٧) والله أعلم .

- (١) أكثر النحاة يمنع التعليق انظر البسيط : ٤٥٦ .
(٢) زيادة من "ح" .
(٣) انظر البسيط : ٤٥٤ ، على أن ما ذكره ابن أبي الربيع هناك لم ينص فيه على عدم الخلاف ، وإنما ذكر امتناع الإلغاء لأمرين بسطهما في كتابه ، وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب أسقانه الشلوبيين ؛ ذكره الشاطبي في شرح الألفية : ٤٩٤ / .
(٤) التسهيل : ٧٤ ، والمساعد : ٣٨٢ / ١ ، وقد أجاز ابن مالك الإلغاء ونصره الشاطبي في شرح الألفية : ٤٩٤ . وأما إلغاء هذا الفعل وأخوه "أرى" فلا يلغى عن الأول باتفاق . شرح الألفية للشاطبي : ٤٩٤ / .
(٥) "زيدا" في الأصل مرفوعة . خطأ .
(٦) في "ح" : فكذلك .
(٧) بهذا التوجيه وجه الشاطبي هذه المسألة : ٤٩٤ .

ثم قال : (وفعل لا يتعدى الا بحرف خفض)^(١) إلى آخره .

الفعل بالنظر الى تعديه بحرف خفض وغيره على ثلاثة أقسام :
قسم يتعدى بحرف خفض ولا يطرد إسقاطه .

وقسم يتعدى بحرف خفض ويطرد إسقاطه .

وقسم يتعدى على وجهين مرة بنفسه ومرة بتوسط حرف الخفض ،

فالأول نحو : مرتت بزيد ، ودخلت إلى عمرو ، وذهبت بأخيك وما أشبه

ذلك ، وما جاء على خلاف ما ذكر موقوفاً على السماع كقولهم : مرتت زيدا ،

وكقوله تعالى : * لا تعدن لهم صراطك المستقيم * .^(٢)

وأما الثاني : فنحو قولك : نصحت لزيد ، ونصحت زيدا ،

وشكرت لزيد ، وشكرت زيدا ، ووزنت لزيد ، ووزنت زيدا ، وكنت لزيد ، وكنت

زيداً ، والأصل حذف حرف الجر . وإنما يطرد إسقاطه في هذه الأفعال

ولا يقاس عليها غيرها .

وأما الثالث : فنحو قولك : جئتك ، وجئت إليك ، [ورجعتك

ورجعت إليك] ^(٣) كل واحد من هذين أصل في نفسه ، وزعم الجرمي ^(٤)

أن من هذا القسم : " دخلت " مع الأماكن نحو دخلت البيت ، ودخلت

في البيت ، ومذهب المحققين أنه لاحقٌ بالقسم الثاني وهو أصوب والله أعلم .

مسألة ^(٥) : مرتت بزيد ولقيت زيدا مختلفان في التعدى متفقان

(١) الجمل : ٣١ .

(٢) في الأصل " ولا تعدن " بالواو خطأ والآية ١٦ من سورة الأعراف .

(٣) زيادة من " ح " وفي اللسان " ورجع الشيء " ، ورجع اليه عن ابن جني .

(٤) ينسب هذا القول إلى أبي الحسن الاخفش وابن السراج ، انظر شرح

الجمل لابن بزيمة ١١٦/١ وشرح ابن عصفور ٣٢٨/١ ، ونسبه ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٦١ للجرمي ، وانظر المسألة في المقتضب ٣٣٧/٤ وما بعدها .

(٥) هذه المسألة جميعها ساقط من " ح " .

في المعنى فَلَمْ تَعْدِي لَقِيتَ بِنَفْسِهِ ، وتعدى مررت بواسطة الحرف ؟
الجواب : مررت لا يستلزم مسرورا به ، ولقيت يستلزم ملقيا ،
فكان أقوى دلالة على المعنى منه ، ألا ترى أن المرور يعقل دون مرور به ،
وَاللِّقَاءُ لَا يُعْقَلُ دُونَ مُلْقِيٍّ ، فصار بمنزلة ضربت في أنه لا يعقل دون
مضروبٍ ، والتعدى تابع للدلالة ، فحيث تقوى دلالة وصل بنفسه
من غير حاجة إلى استعانة لغيره ، وحيث تضعف دلالة دعته ضرورة
الضعف إلى الحاجة إلى ما يستعين به على التعدى وهذا بين إن شاء الله .

فصل : وأما قوله في التمثيل (وركبت إلى أبيك) . (١)

فقال بعضهم (٢) : صوابه وركنت إلى أبيك ، من قوله [تعالى] :

* وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا * (٤) ، لأن كلامه فيما لا يتعدى إلا بحرف
خفض وركبت بالياء متعدّ بنفسه فوجب أن يكون الصواب ما ذكرناه ، وقال
أبو علي الشلوبين (٥) : الذي ثبت في جميع النسخ ركبت بالياء ، وإنما
أراد أبو القاسم أن هذا الفعل لا يتعدى إلى المذكور بعده في المثال
إلا بحرف خفض . وهذا هو الصواب إن شاء الله .

(١) الجمل : ٣١ .

(٢) يبد وأنه يعني ابن السيد البطليوسي في اصلاح الخلل : ١٠٣ - ١٠٤ ،

الا أن ابن السيد لم يجعل " ركب " بالياء الموحدة خطأ صريحا ،
لأنه نص على أن ركنت بالنون وارد في بعض نسخ الجمل التي اطلع
عليها فقال : " وقع في بعض النسخ ركبت بالياء ، وفي بعضها
ركنت بالنون ، والأشبه أن يكون بالنون " . ولم يغيب عن ابن السيد
رحمه الله أن ركب بالياء تتعدى بنفسها وتتعدى بحرف الجر على
ما وضعه في كتابه المذكور ؛ فعلى ذلك فإن ابن السيد يوجه
ما كانت عليه النسخ في هذا الموضع . بقي في المسألة أن الشلوبين
نص على أن نسخ الجمل ليس فيها " ركن " بالنون ، وهو يدفع كلام
ابن السيد . والمثبت مقدم على النافي فما وقع لابن السيد لم يقع
للشلوبين ، مع اليقين أن كلا منهما ثقة فيما ينقل ، وأن الشلوبين
كان يملك أصولا صحيحة لكثير من الكتب .

(٣) زيادة في " ح " . (٤) هود : ٣٣

(٥) لابي علي الشلوبين عناية خاصة بضبط وتحرير نصوص من سبقه .

٧٠ باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية /

تقرير هذه الترجمة : باب الأسماء المنصوبات التي تتعدى إليها الأفعال المتعدية ، وغير المتعدية ، نحو كلامه في الأسماء المنصوبات التي تشترك في نصبها الأفعال مطلقاً وجعلتها ثانية ذكر منها هاهنا أربعة ، وهي : ظرف الزمان وظرف المكان ، والمصدر والحال ، والأربعة الأخرى مذكورة في النصف الثاني من هذا الكتاب ، وهي التمييز والاستثناء والمفعول معه ، والمفعول من أجله ، فكان ينبغي أن يقول : اعلم أن كل فعل - متعدياً كان أو غير متعدٍ - فإنه يتعدى إلى ثمانية أشياء وهي كذا وكذا ، ولعله إنما خص الأربعة الأول بالذكر ، لأنها لازمة لكل فعل ، من جهة أن فعلاً من الأفعال لا يفعل دون زمان ، وكذلك المكان وكذلك كل فعل أصيل يدل على مصدره ، وكل فاعل أو مفعول لا بد أن يكون على هيئة في حين وقوع الفعل منه ، أو به .

وأما الأربعة الأخرى فليست بلازمة لكل فعل ، فالتمييز والاستثناء والمفعول معه إنما تكون على حسب احتياج الكلام إليها ، على سبيل الجواز ، وأما المفعول من أجله ، فإنه علة الفعل وسببه .

====

نجد ذلك في شرحه الكبير على الجزولية ، ويظهر بوضوح أكثر في تعليقاته على كتاب أستاذه أبي إسحاق بن ملكون " إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهم " هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن لأبي علي الشلوبين كتاباً سماه : " الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل إلى الاختلال " يبدو وأنه يرد فيه على ابن السيد في إصلاح الخلل . انظر مقدمة حواشي الفصل لابي علي الشلوبين .

وَمِنْ قِسْمِ مِنَ الْأَفْعَالِ يَقَعُ مِنْ فَاعِلِهِ لِغَيْرِ عِلَّةٍ وَلَا سَبَبٍ ، كَأَفْعَالِ
الْمَجْنُونِ ، وَالسَّكَرَانِ ، وَالغَافِلِ ، وَالنَّائِمِ ، وَالرَّضِيعِ ، وَمِنْ أَشْبِهِهِمْ ، فَقَدْ
لَحِقَ هَذَا الْقِسْمُ بِالثَّلَاثَةِ قَبْلَهُ فَلِذَلِكَ أَعْتَنَى أَبُو الْقَاسِمِ بِذِكْرِهِمَا هُوَ لَا زِمَ ،
وَأَخَّرَ ذِكْرَهُمَا هُوَ غَيْرَ لَا زِمَ إِلَى مَوْضِعِهِ مِنَ الْكِتَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثم قال : (وهو منصوب أبداً إذا أطلقت عليه الفعل في موضعه) (١) .

يعنى أن المصدر إذا عمل فيه الذى من لفظه ، فإنه منصوب أبداً ،
كقمت قياماً ، وقعدت قعوداً ، فإن عمل فيه غير فعله ، كان إعرابه على
حسب ذلك العامل من رفع ، أو نصب ، أو جر ، قال بعضهم : وكذلك
إذا عمل فيه فعل من معناه ، كأن أيضاً منصوباً أبداً نحو : قعد جلوساً ،
وجلس قعوداً ، ومنه قول امرئ القيس : (٢)

..... وآلت حلفة لم تحلل

وقد طال بحث النظر في المسألة (٣) . والله أعلم بالصواب .

ثم قال : (والمصدر موحد أبداً) (٤) .

المصدر بالنظر إلى تثنيته وجمعه على ثلاثة أقسام :
قسم لا يثنى ولا يجمع اتفاقاً ، وهو المصدر المطلق ، وهو
المفهوم من حروف الفعل ،

- (١) في الجمل : ٣٢ " إذا أطلقت الفعل عليه " .
(٢) هذا جزء من أحد أبيات معلقة امرئ القيس ، وألبت بتمامه :
ويوماً على ظهر الكثيب تعذرت علي وآلت حلفة لم تحلل
انظر الديوان : ١٢ .
(٣) انظر نتائج الذكر : ٣٥٨ فقد جعل السهيلي المصدر منصوباً
بفعل مضمع من لفظ السابق وانظر مجمع الهوامع : ٩٨/٣ ،
وانظر الكتاب : ٢٣١/١ .
(٤) الجمل : ٣٢ .

وقسم يثنى ويجمع اتفاقاً ، وهو المصدر (١) المحدود بالتاء
كضربت ضربة وضرتين وثلاث ضربات.

وقسم في القياس على المسموع منه قولان وهو المختلف الأنواع
كالعلوم والآشغال .

فظاهر كلام أبي القاسم هاهنا القياس ، وظاهر كلام سيبويه
أنه موقوف على السماع (٢) وهو أصح إن شاء الله ، اعتباراً بالدلالة
والأصلية (٣) والله أعلم .

ثم قال : (وأعلم أنه يجوز تقديم المصدر وتوسيطه وتأخيرته) . (٤)

الأصل في تقديم المفعول (٥) ، وتوسيطه تصرف العامل ، فإن

كان العامل متصرفاً في نفسه تصرف في مفعوله ، كضرب زيداً عمرو ، وإن
كان غير متصرف في نفسه لم يتصرف في مفعوله ، كفعل التعجب ونظائره ،
فيجب على هذا الأصل صحة ما قاله أبو القاسم ، ويذكر عن أبي القاسم السهيلي
أنه منع تقديم المصدر الموء كد على فعله ، اعتباراً بأنه موء كد لفعله ، وفعله
موء كد به ، والتوكيد لا يتقدم على الموء كد (٦) . قال : فإن أعربت
منصوباً على التشبيه بالمفعول به جاز تقديمه ، لأنه حينئذ ليس موء كداً
لفعله ، وإنما هو كسائر المفعولات (٧) ، وجوز سائر النحاة تقديمه مطلقاً ،

(١) تكلمة من "ح" .

(٢) الكتاب : ٦١٩/٣ قال : " وأعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما
أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألحاح ،
ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر . وانظر نتائج الفكر
: ٣٦٢ ، وانظر التذييل والتكميل المحقق : ٣ / ٨٨ والبسيط :

٤٧٢ - ٤٧٣ .

(٣) في "ح" " والأصلية " .

(٤) الجمل : ٣٢ .

(٥) في الأصل " المفعول " وما أثبتته من "ح" ليلائم ما بعده .

(٦) نتائج الفكر : ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٧) لم أجد هذا النقل عن السهيلي في نتائج الفكر .

منصوبا كان على التشبيه ، أو مفعولا مطلقا ، وهو الصواب إن شاء الله ،
وإنما يمشى ما قاله في التوكيد الموضوع تابعا لما قبله في إعرابه ، والمصدر
المؤء كد للجملة الاسمية المنصوب بما دلت عليه ، كقولك : قام القوم كلهم
أجمعون ، وزيد قائم حقا ، أو غير ذى شك ، وأما غير ذلك فلا ، ألا ترى
أن " إن " في قولك : ان زيدا قائم توكيد لما بعدها ، وكذلك لام إن ،
وكذلك جملة القسم توكيد للجملة التي بعدها قال أبو علي في (الإيضاح) :
القسم جملة يؤء كد بها الخبر (١) ، فما قاله أبو القاسم السهيلي على هذا
غير سديد . والله أعلم .

ثم قال : (وأما الظرف من الزمان) (٢) إلى آخره .

ظرف الزمان : هو أسم الزمان المنصوب المقدر بفي (٣) حقيقة

أو حكما .

فقولك قمت يوم الجمعة ، أسم زمان منصوب مقدر بفي حقيقة ،

و " إذا " من قولك : إذا قام زيد قام عمرو أسم زمان مقدر بفي حكما ؛

لأنها ليست منصوبة حقيقة ولا مقدر بفي حقيقة ، وإنما / ذلك راجع ٧١

إلى الحكم ، لأنك إذا قلت : أكرمك إذا قام زيد ، فإنه في حكم أكرمك في

وقت قيام زيد ، فلا جل هذا رسمنا الظرف بما تقدم ذكره .

ثم إن هذا الظرف بالنظر إلى تصرفه وأنصافه (٤) ينقسم إلى

أربعة أقسام : (٥)

(١) الإيضاح : ٢٦٣ .

(٢) الجمل : ٣٣ .

(٣) انظر البسيط : ٤٧٧ .

(٤) التصرف هو أن يستعمل الأسم غير منصوب بأن يكون فاعلا أو مفعولا ، أو
مبتدأ ، أو خبرا ، وعدم التصرف : ألا يوجد إلا منصوبا والأنصاف
هو دخول التنوين على الأسم . التوطئة : ١٩٨ ، والتذييل والتكميل

: ٢٨٣ / ٣ المحقق .

(٥) انظر أمالي ابن الشجري : ٢٤٩ / ٢ - ٢٥٢ .

قسم لا يتصرف ولا ينصرف وذلك سحر وحده ، إذا كان مجرداً
من الألف واللام من يوم بعينه ، كقولك : خرجت يوم الجمعة سحر ، فهذا
لا يتصرف للعدل (١) ولا ينصرف للعدل والتعريف . (٢)

والقسم الثاني : يتصرف وينصرف بعكس الأول ، وذلك جميع
الظروف إذا كانت نكرات ، أو بالألف واللام ، أو بالإضافة .

والقسم الثالث : يتصرف ولا ينصرف وذلك غدوة وبكرة ، إذا كانتا
من يوم بعينه مجردتين من الألف واللام والإضافة . (٣)

والقسم الرابع : ينصرف ولا يتصرف بعكس (٤) الثالث ، وهو (٥)
ما عدا ما ذكر من الظروف إذا كانت من يوم بعينه ، وليس فيها ألف ولا لام ،
ولاً إضافة ، كقولك : خرجت يوم الجمعة عشية أضحى أو بكرة ، وما أشبه
ذلك .

مسألة : إذا قلت خرجت في يوم الجمعة سحر ، إن جعلت سحر
بدلاً ، على موضع ما قبله جاز (٧) ، وإن جعلته بدلاً على لفظه لم يجز ،

- (١) أي العدل عن الألف واللام .
- (٢) انظر أمالي بن الشجري : ٢٥٠ / ٢ . والتذييل والتكميل ٢٨٥ / ٣
المحقق . قال أبو حيان : وذهب الجمهور إلى أنه حذف التنوين
منه ، لأنه لا ينصرف ، فأحدي عنتيه العدل عن تعريفه بالألف واللام
والعلة الأخرى قيل العلمية جعل علماً لهذا الوقت . التذييل
والتكميل ٢٨٥ / ٣ المحقق . وهو مذهب سيبويه قال : فلما
صار معرفة في الظروف بغير ألف ولا لام خالف التعريف في هذه
المواضع ، وصار معد ولا عندهم كما عدت " آخر " عندهم ، فتركوا
صرفه في هذا الموضع كما تركوا صرف أمس في الرفع . الكتاب :
٢٨٣ / ٣ - ٢٨٤ . وقال : " . . . لأنهم إنما يتكلمون به في
الرفع والنصب والجبر بالألف واللام يقولون هذا السحر ، وبأعلى
السحر ، وإن السحر خير لك أول الليل ، الكتاب ١ / ٢٢٥ .
- (٣) مثل : غدوة وقت نشاط .
- (٤) في " ح " " عكس " .
- (٥) في " ح " " وذلك " . (٦) كذا في النسخ ولعل الصواب " بكرة " منونة .
- (٧) لأن موضع ما قبله هو النصب على الظرفية .

وَالْفَرْقُ أَنْ فَتَحْتَهُ عَلَى الْأَوَّلِ عِلْمًا نَصَبًا، فَهُوَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، وَهِيَ عَلَى
الْثَانِي عِلْمًا خَفِضَ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ،
لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ كَمَا تَقْدُمُ .

مَسْأَلَةٌ : فَإِذَا قُلْتَ : خَرَجْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ غَدَوَةً أَوْ بُكْرَةً ،
فَالْوَجْهَانِ جَائِزَانِ بِإِجْمَاعٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ سِحْرٍ، أَنَّهُمَا يَتَصَرَّفَانِ وَسِحْرٌ
لَا يَتَصَرَّفُ، كَمَا تَقْدُمُ .

مَسْأَلَةٌ (١) : الظُّرُوفُ مِنَ الزَّمَانِ بِالنَّظَرِ إِلَى تَعْيِينِ مَدْلُولِهَا
عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا تَعْلَمُ دَلَالَتُهَا مِنْ جِهَةِ لَفْظِهَا وَوَضْعِهَا، وَذَلِكَ
إِنْ، وَإِذَا، وَالْآنَ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ وَضَعْتُ وَضْعًا وَاحِدًا، هَذَا لِلْمَاضِي،
وَهَذَا لِلْمُسْتَقْبَلِ وَهَذَا لِلْحَاضِرِ (٢)، فَهَذِهِ يَتَعَيَّنُ مَدْلُولُهَا مِنْ أَوَّلِ وَهَلَةٍ،
مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى عَامِلٍ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ فَتَعْيِينِ مَدْلُولِهِ مَتَوَقُّفٌ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ، فَإِذَا قُلْتَ:
قَمْتُ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ فَهَذَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَنْزِلَةِ "إِنْ"، لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لِفِعْلِ
مَاضٍ فَتَقَعُ بَعْدَهُ الْجُمْلَتَانِ : الْأَسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ، كَمَا تَقَعَانِ بَعْدَ "إِنْ"،
وَإِذَا قُلْتَ : سَأَكْرِمُكَ يَوْمَ يَقُومُ زَيْدٌ فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ إِذَا، لِتَعْلُقِهِ بِفِعْلِ
مُسْتَقْبَلٍ، فَلَا يَقَعُ بَعْدَهُ إِلَّا الْفِعْلُ، كَمَا لَا تَضَافُ "إِذَا" الشَّرْطِيَّةُ إِلَّا إِلَى
الْفِعْلِ . كَذَا قَالَ سَيَبَوِيهِ فِي هَمْدِيْنِ . (٣)

وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ الرَّابِعِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ "وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ
يَأْتُوا بَعْدَ" (٤) فَمَدْلُولُ هَذَا مَاضٍ، لِتَعْلُقِهِ بِفِعْلِ مَاضٍ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ

-
- (١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِأَكْمَلِهَا سَاقِطَةٌ مِنْ "ح".
(٢) فِي الْأَصْلِ "لِلْمَاضِي" وَالْمَثْبُوتُ لَيْسَ فِي "ح" وَهُوَ الْمَتَعَيَّنُ .
(٣) الْكِتَابُ : ١١٩/٣ .
(٤)

بنية الاضافة ، ولذلك بُنِيَ لقطعه عنها ، وتقديرها : واخواننا الذين لم يأتوا بعدنا ، أى بعد زمان وجودنا ، والمعنى أنهم لم يخلقوا بعدنا ، وانا لم يخلقوا بعدهم فليسوا بموجودين في عصرهم ، وإنما يوجدون في عصر آخر بعد عصرهم . وكان هذا النفي ثانياً عن الإثبات ، أو عن تقديره ، أوتوهمه ، ومثال ذلك أن يقول قائل : خلق زيد بعد عمرو ، فإذا نفيته قلت : لم يخلق زيد بعد عمرو ، فإذا قطعتة عن الإضافة للعلم بها قلت : لم يخلق زيد بعد ، وكل ذلك ماض ، وعلى هذا المعنى قول الصحابة رضوان الله عليهم " ألسنا بإخوانك " ؟ . فهذا اعتقاد منهم أنهم اخوانه عليه السلام ، وأن اخوانه قد وجدوا ، فنفى اعتقادهم وقال : " بل أنتم أصحابي ، واخواننا الذين لم يأتوا بعد " أى لم يخلقوا بعدنا ، أى بعد زمان وجودنا ، وينحو هذا أجاب الشيخ أبو محمد الحضرمي ^(١) علماء فاس حين سأله عن حل هذا الإشكال ، وهذا كافٍ في الموضوع ان شاء الله .

ثم قال : (وأما الظروف ^(٢) من المكان) إلى آخره .
ظرف المكان هو اسم المكان المنسوب المقدر بفي ، حقيقةً أو حكماً ، كقوله : ^(٣) قعدت مكان زيد ، وأين قعد زيد ؟ ، فالأول اسم مكان منصوب مقدر بفي حقيقة ، والثاني اسم مكان منصوب مقدر بفي في الحكم دون الحقيقة .

والظروف المكانية على أربعة أقسام :
قسم يسمى مبهماً ، وهو ما ليس له جهات تحصره ، ولا أقطار تحيط به .

وقسم يسمى مختصاً ، وهو ما له جهات تحصره وأقطار تحيط به ،

بعكس الأول .

-
- (١) عبد المهين بن محمد بن عبد المهين الحضرمي . انظر ترجمة في شيوخ ابن الفخار
(٢) في " ح " الظرف ، موافقاً لإحدى النسخ التي حققت عليها الجمل : ٠٣٤ .
(٣) في " ح " " كقولك " .

وقسم يسمى مشتقا ، وهو ما أشتمل على حروف الفعل الناصب له .

وقسم يسمى مقدرا ، كميل ، وفرسخ ، وبريد .

فالقسم الأول كالجبهات ألت نحو : قدامك ووراءك ، ويمينك

وشمالك وفوقك وتحتك ، وما أشبه ذلك ، فهذا ينصبه كل فعل ، متعديا
كان أو غير متعد .

والقسم الثاني : كالدار والحانوت والسوق والمدينة / والطريق ، ٧٢

خلافًا لابن الطراوة^(١) ، فهذا الضرب لا يصل الفعل الذي لا يتعدى إليه
إلا بحرف الجر ، كالأناسي لقوة الشبه بينه وبينهم .^(٢)

والقسم الثالث : كقولك : قمت مقاما حسنا ، وقعدت مقعدا مباركا ،

وزهبت مذهبا بعيدا ، وما أشبه ذلك ، فهذا الضرب لا ينصبه إلا فعله
الذي من لفظه كما مثل ، وقد ينصبه فعل من معناه وإن لم يكن من لفظه ،
على خلاف في ذلك .^(٣)

والقسم الرابع : ينصبه كل فعل كان فيه معنى حركة أو مشي ،

لأنه الذي يناسبه كقولك : سرت ميلا ، ومشيت ميلين ، وزهبت بريدا
وفرسخا ، وما أشبه ذلك ، وهو عند الحدائق من قبيل المبهم ، لأنه وإن
كان مقدارا معلوما ، فإنك تأخذه من أي جهة شئت^(٤) ، والله أعلم .

(١) مذهب ابن الطراوة أن الطريق مبهم . شرح الجزولية للأبدي :
٨٢٤ ، وابن الطراوة النحوى : ١٨٧-١٨٨ ، ورد الابدي بأن
الطريق لا يقال إلا لذي هيئة مخصوصة ولم يسمع تعدى الفعل
إليه إلا في الشعر .

(٢) القسم الثاني كله مكرر في "ح" مع بياض مكان كلمة "الأناسي" في
المرّة الأولى وهي واضحة في المرّة الثانية ، وسقط قوله : "لا يتعدى
إليه" في المرّة الثانية ، وبعد كلمة "الأناسي" كلمة "إلى هنا" كأنه
ينبه إلى التكرير ، وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور :
٣٢٨/١ .

(٣) قال سيبويه : وتتعدى إلى ما أشتمل من لفظه أسما للمكان والسى
المكان ، شرح ابن بزيّة ١١٥/١٠ ، والخلاف في ذلك مبسوط

في التذييل والتكميل : ١٨١/٣ المحقق .
(٤) ذهب أبو علي الشلوين - رحمه الله - إلى أن فرسخا وبريدا ==

ثم قال : (وأعلم أن أقوى تعدى الفعل إلى المصدر)^(١) إلى آخره .
تعدى الفعل إلى هذه الأربعة المذكورة على ما قاله من الترتيب ،
فأقواه تعدياً إلى المصدر ، لأنه يدل عليه بحروفه ، ثم إلى الظرف من
الزمان ، لأنه يدل عليه بالبنية ، والدلالة بالحروف مقدمة على الدلالة
بالبنية ، من جهة أن المصدر يدور مع الحروف كيفما دارت ، وتعيين الزمان
على حسب البنية ، يختل زمان البنية باختلالها ، ويخلفه زمان آخر ملائم
لتلك البنية ، بخلاف المصدر فإنه واحد وإن اختلفت البنية ، ثم إلى
الظرف من المكان ، لأنه ليس مدلولاً عليه من جهة الحروف ، ولا من جهة
البنية ، وإنما ذلك من جهة الملازمة ، ثم إلى الحال ، لأنها إنما هي صفة
الفاعل أو^(٢) المنعول في حال وقوع الفعل منه أوبه ، وأيضاً فإن الحال
مشبهة بالظرف ، والمشبه^(٣) ثانٍ عن المشبه به .

^(٤) عبارة أخرى أبسط مما قبلهما : (وأعلم أن أقوى تعدى الفعل
إلى المصدر ، لأنه أسمه ومشتق منه)^(٥) .

الفعل هنا عبارة عن أمثال المأخوذ من المصادر ، لإضافة التعدي

إليه .

- ====
- وأمثالهما ليست من قبيل المبهم ؛ لأن المبهم لا يكون له نهاية معروفة
ولا حدود محصورة ، وهذه الظروف لها نهاية معروفة وحدود محصورة .
التذييل والتكميل : ٣ / ٣٧٨ . المحقق . وذهب الفارسي إلى
أنها داخلة تحت حد المبهم . انظر الإيضاح : ١١٥ . وانظر
التذييل والتكميل في الموطن السابق .
الجملة : ٣٤٠ . (١)
في " ح " " الفاعل والمنعول " . (٢)
في الأصل " مشبهة بالظرف ، والظرف ثان . . . " وما أثبت هو الصواب . (٣)
من هنا إلى " قوله : من أجل أن الزمان حركة الفلك " ساقط من
" ح " . (٤)
ما بين القوسين هو من نص الجملة السابق ، وانظر الجملة : ٣٤ . (٥)

وقوله : (لانه أسمه) .

الضمير المتصل بأسم أن يعود على أقرب مذكور ، وهو المصدر ،
والمتصل بالخبر يعود على الفعل .

وقوله (مشتق) .

معطوف على الخبر ، ويحتمل أن يكون فيه ضميراً أولاً يكون ، فإن كان
فيه ضمير فإن أعدته على المصدر ، جاء منه على مذهب الكوفيين (١) ، فلا
يجوز حمله (٢) على هذا ، لانه خلاف مذهبه فلا بد أن يكون عائداً على
الفعل ، وإذا كان كذلك وجب إبراز هذا الضمير ، لأن القاعدة في الصفة
الجارية على غير من هي له في المعنى إبراز ضميرها (٤) مطلقاً عند
البصريين فما وجه إشارته ؟ (٥)

قال أبو الحسن بن الأناش (٦) : أصل المسألة " ومشتق الفعل
منه " ، ثم أضره اعتباراً باتفاق اللغتين ، وقد اعتبر هذا الغرض في
باب الأعمال ، بما تقف عليه إن شاء الله . (٧)

-
- (١) مذهب الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل : انظر الإيضاح
للزجاجي : ٥٦ ، والإيضاح : ٢٣٥ .
- (٢) في الأصل " جهله " بالهاء " تحريف " وهي - كما ذكرت سابقاً
ساقطة من " ح " ويرجح ما هو مثبت ما بعدها ، فمذهب الزجاجي
رحمه الله هو مذهب جمهور البصريين وهو أن الفعل مشتق من
المصدر . انظر الإيضاح للزجاجي . والإيضاح : ٢٣٥ .
- (٣) المراد بالصفة هنا " أسم المفعول " الذي هو كلمة " مشتق " وليس
المراد بالصفة ما يسميه بعضهم النعت .
- (٤) في الأصل " ابرازاً لضميرها " وما أثبت هو مقتضى القواعد النحوية
وانظر المسألة في الإيضاح : ٥٧ .
- (٥-٥) ساقطة من " ح " كما سبقت الإشارة وهي في الأصل " ما وجه إشارة "
هكذا بيمين ، و" اشارته " كتبت " إشارة " ولعل الصواب ما أثبت .
- (٦) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي
أوحد زمانه إتقاناً وتفرداً بعلم العربية ، مشارك في غيره له ، شرح
على الجمل وغيره ، ولد سنة أربع وأربعين وأربعمائة ومات بقرنطة سنة
ثمان وعشرين وخمسائة . بغية الوعاة : ١٤٥/٢ .
- (٧) انظر ص :

وهذا عندي لا يعني (١) ، لأنه على كل حال خبر جرى على غير
من هوله ، فيجب [إبراز] (٢) ضميره ، والوجه في ذلك عندي أن تكون
المسألة من باب حذف المفعول الصريح (٣) وإقامة المجرور ، فلا يكون
في قوله " مشتق " ضمير ، لأن المجرور بعده مرفوع المحل به والمعنى
أن الفعل إنما كان أقوى تعدية إلى المصدر ، لأن المصدر موضع اشتقاقه
منه ، وإذا كان موضع اشتقاقه منه كانت دلالة عليه دلالة تعيين ، وهي
أقوى من دلالة على الزمان ؛ لأنها دلالة خاصة بصفة عامة في الماضي
أو الحال أو الأستقبال ، وهذه أقوى من دلالة على المكان ، لأنه يدل عليه
مطلقاً من غير تعيين ولا تخصيص (٤) ، ثم إلى الحال ؛ لأنه يدل عليها أيضاً
دلالة مطلقة ، لكن الفاعل والمفعول لا لنفسه بخلاف دلالة على المكان ،
فإن دلالة عليه لنفسه .

وأما قوله : (من أجل أن الزمان حركة الفلك) (٥) .

فليس هذا القول جارياً على طريقة أهل السنة ، إلا من جهة
الإمكان والله أعلم .

ثم إن قوله : (والفعل حركة الفاعلين) .

ليس جارياً في كل واحد من الأفعال ، لأن أفعال القلوب والخواطر
ليست بحركات ، وقال سيبويه : الزمان مضي الليل والنهار (٦) ، وقال

-
- (١) في الأصل " لا يعني " بالعين المهمة .
(٢) تكلمة يستقيم بها المراد .
(٣) الأولى أن يقول : نائب الفاعل إلا أن نائب الفاعل مفعول في
الأصل وهو في المعنى مفعول أيضاً .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٢/١ .
(٥) الجمل : ٣٥ .
(٦) نقل هذا عن سيبويه بن أبي الربيع في البسيط : ٥٠٩ وفي الكتاب
٣١٩/١ : " أهلك الليل والنهار .

ابن عصفور : ليس الزمان مضي الليل والنهار ، ولكن الزمان هو الليل والنهار ،
وقال غيره من النقاد على أبي القاسم " من أجل أن الزمان حركة الفلك " :
ليس الزمان هو حركة الفلك ، وإنما الزمان مدة حركة الفلك ^(٢) . والله أعلم .
ثم قال : (وأما الحال فهو كل اسم نكرة جاء بعد أسم معرفة) ^(٣)
الى آخره .

٧٣ الحال : بيان ما استتبه من الهيئات ولها سبعة شروط / ،
أربعة لازمة ، وثلاثة أكثرية ، فاللازمة أن تكون نكرة ، أوفي حكمها ، منصوبة
بعد تمام الكلام أوفي حكمه ، مقدرة بفي من جهة المعنى ، مثال ذلك :
أدخلوا الأول فالأول ، وجاء زيد ضاحكاً ، وضربي زيداً قائماً ، وحبذا زيدراكباً ؛ لأن
الأول فالأول وان كان بلفظ المعرفة فإنه في حكم النكرة ؛ لمكان
زيادة الألف واللام ^(٤) ، و " قائماً " من قولك : ضربي زيداً قائماً ، وإن
كان في الظاهر قبل تمام الكلام فإنه في الحكم بعد تمام الكلام ؛ لأن تقديره
وأصله ضربي زيداً إذا كان قائماً ، ولهذا قالوا في " قائماً " ^(٥) هنا
إنه حال تسد مسد الخبر ، وراكباً من قولك حبذا زيد راكباً إن أعربته حالا ،
كان على معنى في كأنه قال : حبذا زيد في حال كونه راكباً ، وإن
أعربته تمييزاً كان على معنى من ، كأنه قال : حبذا زيد من بين سائر

- (١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٣٢/١ " وظرف الزمان يدل
عليه الفعل بصيغته ، ألا ترى أن صيغة قام تعطي أن الزمان
ماض ، وصيغة يقوم تعطي أن الزمان غير ماض ، فأجتمعا في
أن الفعل يدل عليهما بلفظه ، وأيضاً فإن الزمان فعل الفلك ،
لأن الزمان اللغوي هو الليل والنهار ، وهما موجودان في قرب
الشمس وبعدها وذلك كائن عن حركة الفلك " .
- (٢) هو ابن السيد البطليوسي ، انظر اصلاح الخلل : ١٠٤ .
- (٣) الجمل : ٣٥ .
- (٤) انظر المسألة في الكتاب : ٣٩٧-٣٩٨ ، والمقتضب : ٢٧١/٣ -
٢٧٢ .
- (٥) في " ح " " قائم " وكلاهما متوجه .

الركبان ، فتقدير (١) الحرف المذكور وقع الفصل بين الحال والتمييز ،
فهذه الشروط اللازمة .

وأما الأكثرية فإن تكون مشتقة ، منتقلة ، من معرفة كقوله : جاء
زيد راكباً ، فراكباً مشتقٌ وصاحبه معرفةٌ ، والانتقال ظاهر ، لأنه لا يلزم أن
يكون راكباً في كل أحواله .

(٢)
وقد تكون الحال جامدة كقول سيبويه : مررت ببيتٍ [قبل -]
قفيزاً بدرهم ، واختار بعضهم أن يكون عيوناً من قوله تعالى : * وفجرنا
الأرض عيوناً * (٣) حالاً .

وقد تكون غير منتقلة كقائماً بالقسط من قوله تعالى : * شهد
الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط * (٤) .

(٥)
وقد يكون صاحبها نكرة مع تأخرها عنه كقولك : هذا رجلٌ مقبلاً ،
وهذا قليل ، لإمكان إجرائها وصفاً عليه بخلاف تقدمها عليه ، لتعذر الوصف
والله أعلم .

- (١) في الأصل " فتقدير " .
(٢) تكملة من " ح " وانظر الكتاب : ٣٩٦/١ .
(٣) سورة القمر : ١٢ والذي أختار أن تكون " عيوناً " حالاً هو أبو علي
الشلوبين رحمه الله قال : " ويجوز أن يكون عيوناً في هذا حالاً ،
أي فجرنا الأرض في حال أنها عيون ، فإن قلت : إن الأرض في حال
التفجير ليست عيوناً ، وإنما هي بعد التفجير .
فالجواب : أنه لا يبعد أن تسمى قبل كونها عيوناً بذلك ، ويكون
ذلك من باب التسمية بالحال كقوله : * إني أراني أعصر خمراً *
فإن قلت : فإن الحال لا تكون إلا مشتقة أو في تأويل المشتق ،
فكيف تأويل الاشتقاق هنا ؟
فالجواب : أنه قد يكون هذا على تأويل : وفجرنا الأرضين محالاً
الماء ، أو حوامل الماء ، ونحن إذا قلنا ذلك : اعني " محال الماء " مع
التفجير كانت المحال ، أو الحوامل عيوناً ، فإن قلت : فما أجود
الوجهين في المعنى : الحال ، أو التمييز ؟
فالجواب أن الأجود في المعنى الحال أنه أبلغ من حيث كانت
الحال من صاحبة الحال ، فيأتي من ذلك أن الأرض كلها عيون " التوطئة : ٢٨٥ .
(٤) آل عمران : ١٨ .
(٥) من ذلك الحديث " . . . وصلى وراءه رجالٌ قياماً " .

مسألة (١) : ضربي زيدا قائما ، ضربي مبتدا ، زيدا مفعول به ،
 قائما حال تسد مسد الخبر (٢) ، وصاحب هذه الحال فاعلُ كَان المحذوفة ،
 وهي مخفوضةُ المحل بالظرف المحذوف الواقع خبرا عن المبتدا ، وأصل
 المسألة : ضربي زيدا إذا كان قائما ، أو إذا كان قائما ، ولا تكون كان
 هذه المحذوفة إلا ثامة ، فإن أظهرتها فقلت : ضربي زيدا إذا كان
 قائما جاز فيها التمام والنقصان ، فعلى النقصان يجوز في "قائما" التعريف
 والتنكير ، وعلى التمام يلزم التنكير ؛ لأنه خبرٌ على النقصان ، والخبر لا يلزم
 فيه التنكير ، وحال على التمام ، والحال لازمة التنكير .

فإن قيل : وما الدليل على تمام كان المضمرة هنا ؟
 قلنا : تنكير منصوبها ؛ لأن الناقصة لا يلزم تنكير منصوبها .
 فإن قيل : ولم التزمت العرب فيها بالتمام ؟
 قلنا : ليصلوا بذلك الى كحالية منصوبها ، فإن قيل : وما الحاجة
 الى [التمام] في كونها حالا ؟ قلنا : أن يسدَّ مسدَّ خبر المبتدا .
 فان قيل : فهلا اضمروا الناقصة أيضا وجعلوا خبرها يسدَّ مسدَّ
 خبر المبتدا ، وكان يكون أنسب لأشتراكهما في الخبرية ، وأيضا فإن خبر كان
 خبر عن المبتدا أصلا ومعنى .
 قلنا : هو وإن كان كذلك فإنه خارج بالتشبيه إلى باب
 المفعولات ، وحق المفعول ألا يسد مسد عمدة ؛ لانتفاء النسبة .

- (١) من هنا إلى بداية باب المبتدا ساقط من "ح" وانظر المسألة في
 شرح الجزولية الكبير للشلوبين : ٢٣٠ ، وشرح الأبيدي : ٨٥٠/١
 فابعدها .
 (٢) "قائما" حال من زيد ولا يصح أن تكون حالاً من ألياء في "ضربي"
 انظر تفصيل ذلك في شرح الأبيدي : ٨٥١/١-٨٥٢ .
 (٣) ما بين القوسين بياض في الأصل ، وهو في "ح" ساقط ، وما أثبت
 يستقيم به السياق .

فان قيل : أليست الحال من قبيل الفضلات ، فكيف جازفها

ما امتنع فيما هي من قبيله ؟

فالجواب : أنه وإن كان كذلك فانها مشبهة بالظرف الذي

أطرد فيه أن يسد مسد الخبر ، فخير كان خارج بالتشبيه الى باب ما لا

أصل له في التنزل منزلة الخبر ، وألحال داخلة في التشبيه الى باب ما له

أصل في التنزل منزلة الخبر ، وهذا حسن في معناه فتأمله .

وقد يرد كون المفعول به ساداً مسد الخبر ، وذلك قولهم : أكثر

ما يعترى ذلك السودان ، فأكثر مبتدأ ، و " ما " مصدرية ، وما بعدها

صلتها ، وذلك كله مجرور المحل بالإضافة ، والسودان مفعول يسد مسد خبر

المبتدأ ، وهذا لا يطرد اطراد الا^(١)ول ، وأما " قائم أخواك " فهذا

المرفوع بقائم يسد مسد خبره ، وهذا أيضا مطرد ، وأما : أقل يوم

لا أصوم فيه ، ففيه قولان :

أحدهما : أن قوله : " لا أصوم فيه " [ليست] في موضع ،

وهي تسد مسد خبر المبتدأ بدليل المطابقة ، وهي أنك تقول : أقل يومين

لا أصوم فيهما ، وأقل أيام لا أصوم فيها .

والقول الثاني : أن تلك الجملة خبر عن المبتدأ ، والمطابقة مصروفة

إلى المعنى ، لأن قولك : أقل يومين لا أصوم فيهما في معنى أقل الأيام ،

إذا صفت يومين يومين .

(١) انظر التسهيل : ٥٠ ، والتذييل والتكميل : ١٠٦/٢ ب .

(٢) مابين القوسيين تكملة لعلها توافق الصواب ، قال في اللسان " قلل " " أقل امرأتين تقولان ذلك ، قال ابن جنّي : لما ضارع المبتدأ حرف النفي بقوا المبتدأ بلاخبر ، وانظر الأصول : ١٦٧/٢ - ١٦٨ .

وَأَمَّا حَسْبُكَ يَنْبِ الْنَّاسِ (١) ، فَإِنَّهَا مَسْأَلَةٌ جَلِيهَا بَعْضُ الْبَرَابِرَةِ إِلَى سَيِّئَةٍ ظَنَّا مِنْهُ بِأَنَّهَا مِنَ الْغَرَائِبِ ، وَكَانَ سُوءُ الْهَدْيِ عَنْ وَجْهِ جِزْمِ "يَنْبِ الْنَّاسِ" ، فَتَوَلَّى الْبَاطِلُ مَعَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ بَعْضُ صَفَارِ الْوَلْدَانِ / فَقَالَ ٧٤ لَهُ : أَنْجِزْ ، لِأَنَّهُ جَوَابٌ مَا تَضَمَّنَهُ "حَسْبُكَ" مِنْ مَعْنَى الْأَمْرِ ، ثُمَّ عَادَ الْمَجِيبُ سَائِلًا عَنْ خَيْرِ هَذَا الْمَبْتَدَأِ ، فَتَوَقَّفَ الْمَسْئُولُ عَنِ الْجَوَابِ ، فَقَالَ السَّائِلُ : أَنَا أَتَبَرَّعُ بِالْجَوَابِ عَنْكَ ، وَأَقُولُ : إِنَّهُ مَحْذُوفٌ ، لِذَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ تَقْدِيرِهِ : حَسْبُكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ يَنْبِ الْنَّاسِ ، فَقَبِلَ هَذَا الْجَوَابَ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ الْفَتَى : أَقُولُ : إِنَّهُ مَبْتَدَأٌ بِلا خَيْرٍ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ كَمَا كَانَ قَوْلُكَ : قَائِمٌ أَخْوَاكَ مَبْتَدَأٌ بِلا خَيْرٍ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ فَيَكُونُ هَذَا الْمَجْزُومُ سَادًّا مَسَدًّا خَيْرِهِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَفْنَى عَنْهُ مِنْ أَجْلِ قَصْدِ الْإِرْتِبَاطِ بَيْنَ السَّبَبِ وَالْمَسَبَّبِ ، وَهَذَا جَوَابٌ حَسَنٌ مِنْ ذَلِكَ الْفَتَى رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ .

فصل : وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ فِعْلًا أَوْ جَارِيًا مُجْرَاهُ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ مَعْنَى فِعْلٍ .

فَإِنْ كَانَ فِعْلًا أَوْ جَارِيًا مُجْرَاهُ (٢) جَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ مَا لَمْ يَمْنَعُ

مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ (٣) ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبَهَا مَجْرُورًا بِجَارٍ

(١) قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : " وَقَدْ جَاءَ أَشْيَاءُ أَنْزَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ،

وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " حَسْبُكَ يَنْبِ الْنَّاسِ " . الْأَصُولُ : ١٦٣ / ٢ .

(٢) الْجَارِيُّ مُجْرَى الْفِعْلِ هُوَ أَسْمُ الْفَاعِلِ ، وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَالصَّفْةُ الْمَشْبَهَةُ .

(٣) كَأَنَّ يَكُونُ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ مُقْتَرَنًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوُ : هَذَا

القَائِمُ مَسْرَعًا ، وَانظُرْ مَسَائِلَ أُخَرَ مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ

الْحَافِظِ : ٤٣٣ .

غير زائد ، فإن مذهب سيبويه أمتناعُ تقديمها كقولك : مررت بهند ضاحكة ، لا يجوز مررت ضاحكة بهند ، ولا ضاحكة مررت بهند ، ووجه الأمتناع وإن كان العامل فيها فعلاً متصرفاً أن صاحبها مخفوض بالباء لم يجز أن يعمل في الحال قبل ذكر الحرف . (١)

وإن كان العامل فيها معنى فعل (٢) لم يجز تقديمها عليه ؛ لأنَّ المعنى لم يعمل في الحال إلاَّ على التشبيه بالظرف ، من حيث كانت على معنى في ، ولولا هذا لم يجز أن يعمل فيها المعنى ؛ لأنها كمفعول صحيح ، من جهة أنها عبارة عن هيئة الفاعل في حال وقوع الفعل منه ، وعن هيئة المفعول في حال وقوع الفعل به (٣) ، فلذلك لم يعمل المعنى فيها إلاَّ بشرطين : الظهور ، والتقدم ، والظرف يعمل فيه المعنى مطلقاً مقدماً وموئخراً ، وظاهراً أو محذوفاً ؛ لأنه أصلٌ في بابه . والحال مشبهة به ، ومعلوم أن المشبه لا يقوى قوة المشبه به فأفهم ذلك . (٤)

- (١) الكتاب : ١٢٤/٢ وهي مسألة خلافية ، فقد أجازها بعض أهل الكوفة . وأبو علي الفارسي في الذكرة ، وابن كيسان ، وابن برهان ، وصححه ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ، وأكثر من الشواهد على ذلك فقال : وإنما كثرت الشواهد في هذه المسألة ، لأن المخالفين كثيرون . شرح عمدة الحافظ : ٤٢٩ ، وانظر البسيط : ٥١٢ ، والتذيل والتكميل : ٧٥٩/٣ على تفصيل في المسألة عندهم ، فتقديمها على العامل يجوز عندهم مطلقاً بغض النظر عن صاحبها وحالته الإعرابية ، وعامل النصب عندهم الحدث والمحدث عنه كلاهما .
- (٢) العامل المعنوي كاسم الإشارة وحرف التنبيه وحرف التمني ، وحرف التشبيه ، أو معنا ، والأستفهام المقصود به التعظيم . انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : ٥٥٩ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٣٣ فما بعدها .
- (٣) انظر المقدمة المحسنة : ٣١١ .
- (٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٥/١ .

مسألة : هذا بَسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ رَطْبًا. (١)

ذكر ابن عبيدة عن أبي عليّ أن بسرا ورطبا حالان ، العامل في الآولى التنبيه ، وفي الثانية الصفة. (٢)

قلت : إن كانت الإشارة إليه وهو زهوّ مثلاً كانت الحالان من باب التسمية بالمآل ، وإن كانت الإشارة إليه وهو بسرا كانت الثانية من ذلك الباب ، والآولى على [الحقيقة] (٣) من الحضور ، وإن كانت الإشارة إليه وهو تمر كانت الآولى من باب حكاية الحال العاضية ، والثانية من حاضره .

وقال ابن خروف وابن عصفور ، وهو اختيار ابن مالك : ان العامل في الحالين أفعل التفضيل (٤) ، وجازله أن يعمل في حالين كما جازله أن يعمل في ظرفي زمان ، وفي ظرفي مكان ، لتأوله بعاملين (٥) ؛ إذ المعنى في قولك : هذا بَسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ رَطْبًا : هذا يزيد طيبه بسرا على طيبه رطبا ، وفي هذا القول نظر من وجهين :

أحدهما : أن أفعل التفضيل في طبقة المعاني العاملة في الأحوال ، والمعاني لا تقدم عليها الأحوال ، فكذاك أفعل التفضيل. (٦)

(١) انظر المسألة في الكتاب : ٤٠٠ / ١ ، والمقتضب : ٢٥١ / ٣ ، والأصول : ٢٢٠ / ١ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٢٤ / ٢ ، ٢٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٠ - ٦١ ، وأفردها السيوطي بمسألة مستقلة في أشباه والنظائر : ٢٩٠ / ٨ .

(٢) انظر مذهب ابى علي في شرح المفصل : ٦٠ / ٢

(٣) غير واضحة في الأصل ، والمسألة كلها ساقطة من " ح " وقد سبق التنبيه على ذلك ص ٦٧

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٧٧٩ / ٣ ، المحقق ، وانظر اختيار ابن مالك

في شرح التسهيل له : ٣٧ / ٢ .

(٥) العاملان اللذان يُؤوّلُ بهما أفعل التفضيل هما : الفعل ، والمصدر ، فالفعل هو " يزيد " والمصدر " طيب " انظر شرح المفصل

لابن يعيش : ٦٠ / ٢ .

(٦) يمثل هذا الرد رد الفارسي وزاد إيضاها : بأنك لا تقول ممن ===

والثاني : أنها من قبيل الموصولات اعتباراً بالتقدير ، والموصول لا يقدم عليه شيء من صلته ، فكذلك هذا ، وإنما اغتفر ذلك في الظرف والمجرور ؛ لاتساع العرب فيهما كقوله تعالى * هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان * (١) ولم يأت ذلك في الحال .

وزهد القاضي إلى أن ذلك على تقدير " إذ " فيما مضى و " إذا " فيما يستقبل ، فإذا قلت : هذا بسراً أطيّب منه رطبا ، فإن كانت الإشارة إليه وهو تمم كان التقدير : هذا إذ (٢) كان بسرا أطيّب منه إذ كان رطبا ، وإن كانت الإشارة إليه وهو زهو مثلا كان التقدير : هذا إذا كان بسراً أطيّب منه إذ كان رطبا ، وإن كانت الإشارة إليه وهو بسراً قدرت إذا كان مع الثاني ، لأنه منتظر وكان العامل في الأول التنبيه ، لأنه حاضر وكأنه قال : هذا في حال كونه بسراً أطيّب منه إذ يكون تمرا ، على هذا ينبغي أن يحتمل هذا الغرض ، ولم يذكره فيما علمت . (٣)

ورد ابن مالك قول القاضي بأن قال : وليس على إضمار كان كما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه ، لأنه خلاف قول سيبويه (٤) ،

==== أنت افضل ؟ ولا أنت من افضل ؟ بتقديم الجار والمجرور على " أفعل " لأن " أفعل " ضعيف لا يعمل فيما تقدم عليه ، فإذا لم يعمل في الجار والمجرور ، ومجال التوسع فيه أكثر مما سواه فدل ذلك على امتناعه هنا . شرح المفصل ٢ / ٦٠ .

- (١) آل عمران : ١٦٢ .
(٢) في الأصل " إذا " هكذا ثم سكن ألدال ليدل على أن الالف محذوفة .
(٣) شرح السيرافي : ٢ / ١٢٩ / أ وانظر نص السيرافي بهامش الكتاب : ٤٠٠ / ١

(٤) قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات ، لأنها أحوال تقع فيها الأمور ، وذلك قولك : " هذا بسرا أطيّب منه رطبا ، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى ، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً ، وإنما قال الناس : هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل ، وإن كان فيما مضى ، لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على

وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة ، ثم قال : وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل التفضيل في الظرف المقدر وفي ذلك مثل : ما فرمته . (١)

قلت : لا يُردُّ على من دون السيرافي بمثل هذا الرد الضعيف ، أما قوله : لأنه خلاف قول سيبويه فجمود ، على فرض / أنه خلاف قول سيبويه ، وإنما ردُّ (٢) قول سيبويه إلى مذهبه بالتأويل ، وليس في كلام سيبويه نصُّ في المسألة .

وأما قوله : " وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة " . فليس كما قال ، بل دعت الحاجة إليه مع كثرة وجود النظائر حيث يلزمه الإقرار بذلك في نحو : ضربي زيداً قائماً (٣) ، وغير ذلك ، وسيأتي وجه الحاجة في ذلك .

وأما استدلاله على صحة قوله بالآية (٤) فاستدلال ضعيف ، لأنه غاب عنه الفرق بين الحال والظرف والمجرور ، وهو أن الظرف والمجرور يعمل فيهما المعنى مطلقاً ظاهراً ومحدوفاً ومقدماً وموءخراً ، والحال لا يعمل فيها المعنى إلا ظاهراً مقدماً ، وأن الظرف والمجرور يتسع فيهما اتساعاً يخصهما وليست الحال كذلك ، ألا ترى أن الظرف والمجرور يفصل بهما بين كان واخواتها وأسمائها وإن كانا أجنيبين منها ، ولا يكون ذلك في الحال أصلاً ، وهذا واضح لمن تأمله .

====
إذا كان ، ولو كان على إضمار كان لقلت : هذا التمر أطيب منه اليسر ، لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة ، فليس هو على كان ولكنه حال .

(١) انظر قول ابن مالك في شرح التسهيل له : ٣٧/٢ - ٣٨ والثاني منهما هناك : " وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل في " إذ " و " إذا " فيكون ما وقع فيه شبيهاً بما فرمته " .

(٢) " رد " هنا مصدر ، وليس فعلاً ماضياً .

(٣) انظر ما سبق ص : ٢٧٢

(٤) الآية هي : * هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان * .

وأما وجه الحاجة إلى إضمار ستة أشياء في المسألة فمنه ما ذكرناه
 أننا من امتناع تقدم معمول أفعل التفضيل عليه ، ومنه ما فيه من حكاية الحال
 العاضية والمستقبلية وهو على خلاف الأصول ، والأصل في الحال أن تكون
 ظرفاً لعاملها ، فإذا أعملت فيها أفعل التفضيل كانا معا طرفين له في
 حال واحدة وهو محال حتى يتكلف لذلك وجه من التأويل على ما مضى ،
 وإذا قدرت " إذا " أو " إذ " لم يكن فيه ذلك التكلف ، وقول أبي علي
 أيضا غير مطرد ، لأنه يقال : التمربسرا أطيب منه رطباً ، دون أسم
 (١)
 إشارة ، فكان قول القاضي أوضحها وألينها وبالله التوفيق .

وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّصْبَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَتَحَوَّلُ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ كَمَا تَقْدُمُ
 ، وَجُوزَ فِيهِ أَيْضًا الرَّفْعُ لَكِنْ عَلَى مَعْنَى آخَرَ تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ : هَذَا بِسَبْرِ
 أَطْيَبَ مِنْهُ رَطْبٌ ، وَهُوَ عَكْسُ الْمَعْنَى ، وَكَذَلِكَ هَذَا صَبِي أَحْسَنُ مِنْهُ رَجُلٌ ،
 وَهَذَا رَجُلٌ أَحْسَنُ مِنْهُ صَبِي ، فَإِنْ عَدِمَ الشَّرْطَ لَمْ يَجْزِ إِلَّا الرَّفْعُ كَقَوْلِكَ : هَذَا
 تَمْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ عَذْبٌ وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ . (٢)

فصل : وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحَالَ لَهَا أَسْمَاءٌ مُتَعَدِّدَةٌ ، فَمِنْهَا الْحَالُ الْحَاضِرَةُ
 كَهَذَا زَيْدٌ ضَاحِكًا ، وَمِنْهَا الْحَالُ الْمَقْدَرَةُ كَقَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ
 صَائِدًا بِهِ غَدًا ، أَيْ مَقْدَرًا الْصَيْدَ بِهِ غَدًا (٣) ، وَمِنْهَا الْحَالُ الْمُحْكِيَّةُ
 كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا ضَاحِكًا أَسْمً وَمِنْهَا الْحَالُ الْمُوَطَّئَةُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
 ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (٤) فَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يَرَى أَنَّ " قُرْآنًا " هُوَ
 الْحَالُ وَ" عَرَبِيًّا " هُوَ التَّوَطُّؤَةُ ، وَمَعْنَى التَّوَطُّؤَةِ أَنَّ الْأَسْمَ الْجَامِدَ لَمَّا وُصِفَ

(١) "الينها" هكذا بالألام واضحة؛ أي أسلسها

(٢) انظر المقتضب : ٢٥٢/٣ ، والأصول : ٢٢٠/١ .

(٣) انظر الكتاب : ٢٩/٢ ، والمقتضب : ٢٦١/٣ .

(٤) سورة يوسف : ٢ .

بما يجوز أن يكون حالا جازاً أن يقع حالا ، ومن النحويين من يرى أن عربياً هو الحال و قرآناً هو التوطئة ومعنى التوطئة عندهم أن الحال لما كانت صفةً معنوية شبيهة بالصفة اللفظية وكان حكم الصفة اللفظية أن يكون لها موصوف تجري عليه فعل مثل ذلك بالصفة المعنوية في بعض المواضع فقدم لها موصوف تجري عليه أيضاً ، وقد يكون معنى التوطئة في الحال أن 'يَتَأَوَّلُ فِي الْأَسْمِ الْجَامِدِ تَأْوِيلٌ' يخرج به إلى حكم الأسم المشتق كقول النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل كيف يأتيك الوحي ؟ فقال : " أحيانا يتمثل لي الملك رجلاً " فالتوطئة تكون هاهنا على وجهين :

أحدهما : أن يجعل رجلاً في تأويل مرئياً أو محسوساً وهما أسمان جاريان على الفعل .

والثاني : أن يريد مثل رجل فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهذا هو معنى قولنا : إن سبيلها أن تكون مشتقة أو في حكم المشتق .

وأما قول أبي القاسم : (ولا بد لها من عامل يعمل فيها) . (١)
فمحمول على أنه توطئة لتقسيم العامل فيها ؛ لأنه قد علم أنه لا بد لكل معمولٍ من عاملٍ يعمل فيه فليس ذكره في الشروط بضروريٍّ والله أعلم .

فصل : وأعلم أن تعدى الفعل إلى الحال أضعف من تعديه إلى المصدر والظرفين ، من أجل أن الحال من صفات الأسم الذي عمل فيه الفعل ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ؛ لأنها عرضٌ من أعراضه متعلق به ، وحكم الفعل في الأصل ألا يتعدى إلا إلى مفعولٍ هو غير الفاعل أو إلى مفعولين متغايرين نحو : ضرب زيد عمراً ، وأعطى زيد عمراً درهما ،

فلما جاءت هذه الأحوال كما وصفت لك وكان الطرفان كل واحد منهما غير الأول وإنما هما مشتعلان على الفعل والفاعل، وكان حكم المفعول في الأصل أن يكون غير الأول إلا أن يكون الثاني خيراً الأول مثل : علمت زيدا منطلقاً ، فإن المفعولين هنا ليسا / بحقيقيين إنما هما شبهان بغيرهما ، ٧٦
 ويجب أن يكون تعدى الفعل إلى الحال أضعف التعدى حيث كانت الحال هي الأسم الأول (١) ، فاعلاً كان أو مفعولاً والله أعلم .

وأما نحو أرسلها العراك ، وجاءوا والجماء الفغير ، وقضهم بقضيتهم فسيأتي أستيعاب الكلام عليها في المنصوب ، حيث تكلم عليها إن شاء الله تعالى ، فإن في بعضها غموضاً يقتضي بحثاً وتحقيقاً والله المستعان . (٢)

فصل : لما كانت الأحوال طرفاً لعاملها من جهة المعنى ، مفسرة بظرف الزمان استحال تقدم عاملها عليها أو تأخره عنها بالزمان ووجب الاقتران ، ثم لما كان مدلول فعل بمنزلة مدلول رجل ، هذا شائع في أزمانه وهذا شائع في أشخاصه افتقر كل واحد منهما إلى علامة يحصل بها عند المخاطب من التعيين ما لا يحصل بدونها ، ودلالة السياق عارضة على خلاف الأصول ، وغايتها أن تكون محرزة لمعنى الحرف الموضوع لتعيينه فصار حرف " قد " مع الماضي في مقابلة الألف واللام في الرجل ، فكما لا يستغنى لفظ رجل عن أداة يعرف بها غير معناه ، كذلك لا يستغنى لفظ فعل إذا وقع حالاً عن تلك الأداة يعرف بها غير معناه ، ولذلك قال سيبويه : لم يفعل نفي فعل ، ولما يفعل نفي قد فعل (٣) ،

(١) أي السابق ، فكان الأحوال إعادة لما سبقه .

(٢) انظر ما سيأتي .

(٣) الكتاب : ٣ / ١١٤ - ١١٥ ، ٤ / ٢٢٣ .

يعنى أن لم يفعل نفي الماضي مطلقا ولما يفعل إنما هولنفي القدر
المشترك بين الماضي والحاضر ، فإذا قلت : جاء زيد ضحكاً ، أو وضحكاً
، كان على معنى قد ولا بد ، كما قال تبارك وتعالى : * حتى إذا جاءوها
وفتحت أبوابها * (١) أي وقد فتحت أبوابها وكما قال عمرو القيس : (٢)
* له كفلٌ كالدَّعصِ ليدُه الندى *
أي قد ليدُه الندى .

هذه طريقة الأئمة الموثوق بعلمهم كالأخفش والمبرد وابن
السراج والفارسي والزمخشري والأستاذ أبي الحسين وغيرهم (٣) ، وأنكر
أبو الحسن بن خروف قولهم في ذلك ، وتبعه ابن مالك (٤) ، محتجاً
بأن الأصل عدم التقدير ، وبأن وجود قد وعدمها مع فعل الواقعة حالاً
سواء ، ثم قال : فإن قيل إنها تدل على التعريف ، قلنا : ذلك مستغنى
عنه بدلالة سياق الكلام على الحالية ، كما استغنى عن تقديرها مع الماضي
القريب الوقوع إذا وقع نعمتاً أو خيراً . قال : ولو كان الماضي لا يقع حالاً
إلا وقبله قد مقدرة ؛ لا تمتنع وقوع المنفي بلم حالاً ، ولو كان المنفي بلماً
أولى منه بذلك لأن " لم " لنفي فعل و " لما " نفي قد فعل قال :
وهذا واضح لا ريب فيه . (٥)

-
- (١) الزمر : ٥٧ .
(٢) هذا صدر البيت وعجزه :
* إلى حاركٍ مثل الغبيطِ المذاب *
انظر ديوانه : ٤٧ .
(٣) وهو مذهب ألفراء انظر معاني القرآن له : ٢٤ / ١ . والمسألة أيضاً
في معاني القرآن للأخفش : ١٤٤ / ١ ، والمقتضب : ١٢٤ / ٤ ،
والأصول : ٢٥٤ / ١ ، والمفصل : ٦٤ ، وشرح ابن يعيش :
٦٦-٦٧ / ٣ وانظر التذييل والتكميل : ٨٥٢ / ٣ المحقق .
(٤) أي أنكروا وجوب تقدير " قد " إذا عريت منها الجملة .
(٥) قول ابن مالك هذا في شرح التسهيل له : ١٣٠ / ٢ / أ مع اختلاف
في اللفظ يسير .

قلت : هذا الذي أورده أبو عبد الله بن مالك لا يردُّ بمثله على من ذكر من الأئمة ، أما قوله : **إِنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ فَصَحِيحٌ** ، ولكن يجب القول به إذا دعت الحاجة ، وهو باب واسع لا يكاد ينحصر بالعدد ، وأما تسويته بين وجود قد وعدمها مع فعل الواقع حالاً فغير صحيحة ؛ لأنها حرفاً معنى موضوع للتقريب وتوقع ما تدخل عليه واتصاله بزمان الحال ، فإذا أراد المتكلم تحصيل ذلك في نفس السامع لزمه اقتران فعل بها ولا يستغنى عنها إلا بقريئة حالية أو لفظية إلا عند قصد الإجمال .

وقوله : **إِنَّ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ التَّعْرِيفِ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِسِيَاقِ الْكَلَامِ** . قلنا : سياق الكلام إنما هو محرز لما هولها بالاصالة وهي في ذلك كغيرها من الأحرف التي لا تحذف ويبقى معناها إلا بشرط وجود المحرز كنواصب الأفعال وجوازها وخوافض الأسماء وما أشبه ذلك .

وقوله : **كَمَا اسْتَغْنَى عَنْ تَقْدِيرِهَا مَعَ الْمَاضِي الْقَرِيبِ الْوَقْعِ إِذَا وَقَعَ نَعْتًا أَوْ خَيْرًا ، غَفَلَةٌ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ ، وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ بِمَنْزِلَةِ ظَرْفِ الزَّمَانِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا فَإِنَّ مَعْنَاهُ جَاءَ زَيْدٌ وَقْتَ الضَّحِكِ ؟** ولذلك قال سيبويه في قوله تعالى **يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ * (١)** تأويله يغشى طائفة منكم إذ طائفة قد أهمتهم أنفسهم **(٢)** ، فقدرها بان التي هي ظرف زمان ، ولا بد من اقتران الزمان بمامله المظروف له ضرورة ، وليس ذلك في النعت ولا في الخبر .

وقوله : **وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا لَكَانَ وَقْعُ الْمُنْفَى بَلْمَا حَالًا أَوْلَى مِنْ**

الْمُنْفَى بَلْمَا قُلْنَا : نَعْمُ هُوَ أَوْلَى / وَأَمَّا وَقْعُ الْمُنْفَى بَلْمَا حَالًا بِمَنْزِلَةِ ٧٧

(١) آل عمران : ١٥٤ .

(٢) الكتاب : ٩٠ / ١ وهو معنى قول سيبويه وليس نصه .

وقوع فعل المجرد حالا ، لأن لم يفعل نفي فعل ، ولما يفعل نفي قد فعل ، والأصل المطابقة .

وقوله : وهذا واضح لا ريب فيه .

قلت : نعم هذا واضح لا ريب فيه ، على الوجه الذي ذكرناه ، ويد الله مع الجماعة وبالله التوفيق .

مسألة : لا بد من رابط يربط بين الجملة الواقعة حالا وبين صاحبها ، إما الواو وإما ضمير صاحبها وهو الأصل ، فإن عدم الضمير لزم الواو ، وتسمى واو الحال وواو الأبتداء ، وليست من قبيل الظروف على الأصح ، وإن وجد كنت مخيرا بين وجودها وعدمها ، إلا في ثلاثة مواضع :

أحدها : أن تكون الجملة الحالية مؤكدة كقولك : هو الحق لا شك فيه ، وكقول أمريء القيس : (١)

* خالي ابن كبشة قد علمت مكانه *

الثاني : حيث لا يستغنى الماضي الواقع حالا عن العطف عليه بأو ، كقولهم : لا ضربته ذهب أو مكث ، أي زاهبا أو ما كذا .

الثالث : أن تكون الجملة الواقعة حالا مصدرية بفعل مضارع ، ففي هذه المواضع الثلاثة يلزم الضمير وتمنع الواو . (٢)

أما امتناعها من الأولى فلا تحاد المؤكدة والمؤكدة فلا تدخل الواو بينهما .

(١) هذا صدر البيت ، وعجزه : * وأبو يزيد ورهطه أعامي * وهو في ديوانه : ١١٩ . والتذييل والتكميل : ٨٢٨/٣ المحقق .
(٢) انظر التذييل والتكميل : ٨٢٨/٣ المحقق .

وأما امتناعها من الثانية فلما دخلها من معنى الشرط ، ولا تدخل
الواو بين الشرط والمشروط . وأما امتناعها من الثالثة فلقوة شبه المضارع
بأسم الفاعل ، فكما لا تدخل الواو على أسم الفاعل الواقع حالا ، كذلك
لا تدخل على المضارع الواقع حالا ، فإن جاء ما يوهم ذلك ، وجب
حملة على أنه مبني على مبتدأ مقدر بعد الواو ، وأجملة منصوبة المحل
على الحال ، فالواو على هذا إنما دخلت على جملة أسمية كقولهم : جئت
وأصك عينه (٢) ، وكذلك قال الأستاذان في قولهم : لا تأكل السمك وتشرب
اللبن : إنها واو الحال وبعدها مبتدأ كأنه قال : وأنت تشرب اللبن
فأعلم ذلك .

(١) انظر شرح الجزولية للابن خلدون : ٨٥٩/١ .
(٢) هذا القول في إصلاح المنطق : ٢٣١ ، ٢٤٩٠ .
ومثل ذلك قول الشاعر :
فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا

باب الأبتداء

لا بد من معرفة الأبتداء والمبتدأ والخبر والرافع لكل واحد

منهما .

فأما الأبتداء فهو تقديم الأسم المجرود صدر الجملة التي هو أحد جزئها حقيقة أو حكماً ؛ ليحدث عنه بالجزء الثاني المسند إليه ، أو الوصف المجرود المعتمد المحدث به عن مرفوعه المغني ، المسند هو إليه .

وقد تضمن هذا الرسم تمييز ما يسمى مبتدأ .

فأما خبر الأسم المبتدأ ، فهو الجزء الثاني المحدث به عنه ، وهو

محل الفائدة .

وأما الوصف المذكور فلا خبر له اعتباراً بأنه في حكم ما لا يصح الإخبار عنه ، لكنهم وفوا اللفظ حقه فقالوا في مرفوعه : إِنَّهُ سَانٌ مَسْدٌ خَبْرُهُ ، وإليه الإشارة : بوصف مرفوعه بالإغناء ، فحصل الجمع بين حَقِّي اللفظ والمعنى .

أما (١) الرافع للمبتدأ فهو الأبتداء المذكور ، وأما الرافع للخبر فهو الأسم المبتدأ ، وهذا (٢) أصح ما في هذا الباب إن شاء الله . (٣)

فأما من ذهب إلى أن كل واحد منهما عامل في صاحبه فيعتل باقتضائه إياه من جهة أن هذا مخبر عنه وهذا مخبر به ، وهو أصل في وجوب العمل ، وهذا وإن كان ظاهره صحيحاً فباطنه سقيم ، وذلك أنه

- (١) في " ح " " واما " .
(٢) في " ح " " هذا " بدون واو العطف .
(٣) هذه المسألة التي ذكرها ذكر الخلاف فيها ابن الأنباري ص ٤٤ من الإنصاف وما ذهب إليه هنا هو مذهب سيبويه . انظر شرح الجزولية للشلوين : ٢٣٦ .

إذا كان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه فهو علامة على ما هو علامة عليه من جهة أن العامل علامة على إعراب معموله ، وألشيء إذا كان علامة على شيء لم يستقم أن يكون معلماً لذلك الشيء لما فيه من لزوم الدور .
وزانته أن دلوك الشمس علامة على وجوب الصلاة فلا يستقيم أن يقال :
وجوب الصلاة علامة على دلوك الشمس ، لأنه يتوقف معرفة الوجوب على الدلوك ومعرفة الدلوك على الوجوب (١) فيكون دوراً وما أدى إلى الدور فهو محال .

وأما من ذهب إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ وهما معاً يرفعان الخبر ، فيحتج بأنه معنى يقتضيهما معا ، إلا أنه يقتضي المبتدأ بنفسه ، فوجب أن يستقل برفعه ، ويقتضي الخبر بتوسط المبتدأ فوجب أن يشاركه في رفعه ، ولا يلزم على هذا إعمال عاملين في معمول واحد ، لأن وزانته إن الشرطية ، فإنها تجزم فعل الشرط ، وهما معا يجزمان الأجواب لعدم الاستقلال ، بل بمنزلة عامل مركب ، وينخرط في هذا السلك / قول من قال : إن الابتداء عامل فيهما جميعاً ، ويحتج ٧٨ بأنه معنى اقتضاهما (٢) اقتضاً واحداً ، فوجب أن يعمل فيهما جميعاً ، وقصر العمل على أحدهما تحكماً وزانته : أعطيت ، مثلاً فإنه فعل يقتضي أسمين اقتضاهما واحداً ، فوجب أن يعمل فيهما .

والجواب في رد هذين القولين : أن العامل اللفظي أقوى من المعنوي من حيث جمع اللفظ والمعنى ، ولا يوجد في الأقوى ما يعمل رفعين من غير اتباع ، لا بالاستقلال ، ولا بالمشاركة ، فأولى أن يمتنع ذلك في الأضعف المنفرد بأحد الوصفين ، فإن قال : لا أسلم نفي تعدد رفع

(١) في "ح" "الوصف" تحريف .

(٢) في "ح" "اقتضاهما" .

العامل اللفظي ، لمجيء ذلك في المبتدأ المتعدد الخبر نحو قولهم :
هذا حلوحامضٌ .

قلنا : المتعدد ها هنا في معنى المتحد ، وإلى هذا المعنى
أشار الفارسي حين قال له ابن جنى : أين ضمير المبتدأ ؟ فقال له :^(١)
في مُزٍّ ، إشارة إلى أن الغرض بالتعدد ها هنا^(٢) الاتحاد .

فإن قال : الاستدلال حاصل بوجود تعدد الرفع لفظاً ، وكون
المعنى على خلاف ذلك غير قادح في اللفظ ، كما أن المعنى في نحو
قولهم : خرق^(٣) الثوب المسمار ، غير قادح في إعراب المرفوع فاعلاً
والمنصوب مفعولاً ، وإن كان منافراً للفظ ، سلمنا^(٤) ، ولا يلزم من وجود
تعدد رفع العامل اللفظي تعدد رفع العامل المعنوي ، إذ يمكن أن يكون
سبب تعدده عن اللفظي قوته بتركيبه مع معناه ، بخلاف المعنوي ،
كما أن السبب المفرد في باب ما لا ينصرف ليس له قوة المركب ، المركب
يقوى على منع الصرف ، والمفرد لا يقوى إلا على التهيئة دون المنع
[لا بالاستقلال ولا بالمشاركة ، فأولى أن يمتنع ذلك في الأضعف المنفرد
بأحد الوضعين]^(٥) .

وأما من ذهب إلى أن كل واحد منهما ارتفع بتجرده من العوامل
اللفظية بشرط التركيب^(٦) ، فيحتج بأن في هذا المعنى قد ثبت له

-
- (١) " له " ساقطة من " ح " .
(٢) في " ح " " هنا " فقط .
(٣) الراء مشددة في كلتا النسختين ، وهذه المسألة " خرق الثوب
المسمار " نقلها الراعي في " عنوان الإفادة " ٢١٢ عن ابن الفخار .
(٤) " سلمنا " هنا جواب لقوله : فإن قال الاستدلال حاصل . .
(٥) ما بين القوسين ساقطة من الأصل ، وانظر شرح الجزولية للشلوبين

: ٢٣٦ .
(٦) هذا مذهب أبي موسى الجزولي انظر شرح الجزولية للأبدي :

الرفع بشرط أن يكون الأسم المجرد قد ركب من وجه ما ، وذلك قولهم :
 واحد، واثنان، وثلاثة، وأربعة إذا عدُّوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ،
 ولا عنها ، وذلك مع التركيب بالعطف ، فإن لم يعطف بعضها على بعض
 كانت موقوفة ، ويردُّ هذا المذهب أن التجرد من العامل اللفظي هو
 عدم العامل اللفظي ، هذا معناه ، لأن صاحب هذا المذهب لا يعني
 بالتجرد من العامل اللفظي زواله بعد وجوده ، وإنما يعني أنه لا عامل
 لفظيَّ له ، فإذا كان كذلك ظهر فساد هذا المذهب من جهة أن عدم
 الشيء لا يتصور أن يكون موجبا لعمل في معمول (١) .

فأما استدلاله بأسماء العدد ، فإن القول في ذلك ما قاله
 القاضي في لغة من قال : زيدون في الأحوال الثلاثة مسمى به :
 إنَّ ذلك حكاية لا أولٍ لأحواله ، فإذا احتمل ذلك ظهر بطلان الاستدلال
 والله أعلم .

وأصح هذه الأقوال القول الأول والله أعلم .

وقد رام بعضهم إبطال عمل المبتدأ في خبره بأمرين :
 أحدهما : أن المبتدأ قد يرفع فاعلا في نحو : القائم أبوه
 ذاهب ، فيؤدِّي ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً ،
 وقد تقدم بطلانه (٢) .

والثاني : جواز تقدم خبره عليه ، والعامل إذا كان غير متصرف

(١) سبق للأستاذ ابن الفخار أن قال : ان العدم عند أهل السنة
 ليس بشيء انظر ص ، وانظر شرح المقدمة المحسبة :
 ٣٤٥ . وقال ابن أبي الربيع : " . . . التعرية عدم ، والعدم
 لا يؤدِّي شيئا " البسيط : ٥٣٥ ، وانظر
 (٢) انظر ص : ٢٦١ .

لم يجز تقدم خبره عليه وهذا نظر ضعيف. (١)

أما قولك : القائم أبوه ذاهبٌ فإن القائم لم يرفع الفاعل من حيث هو مبتدأ ، بل من حيث هو أسمٌ فاعل بمنزلة الفعل [] وأما رفعه الخبر فمن حيث هو مبتدأ ، لا من حيث هو أسمٌ فاعل بمنزلة الفعل [] (٢) فيظهر أنه ظن أن رفعه الأسمين من وجهٍ واحدٍ ، وينظر إلى هذا الظن ما أورده علي بعض المذاكرين في مسألة : ضربي زيداً حسن فقال : إذا كان الخبر مرفوعاً بالمبتدأ الذي هو "ضربي" ، فهو من صلته والصلة والموصول لا يستقل منها كلام ، فأجبتة بنحو ما تقدم ، وهو أن رفعه للخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو مصدر ، وعمله في صلته من حيث هو مصدر لا من حيث هو مبتدأ ، فهما وجهان مختلفان ، وزائنه الصلاة في الدار المفصولة (٣) ، ومثار الغلط عدم التحقيق . والله أعلم .

وأما الجواب عن الثاني : فإن عمل المبتدأ في خبره (٤) ليس محمولاً على غيره ولا مشبهاً به ، وإنما عمل فيه بشرط الإولية . الوضعية ، وعدم العوامل اللفظية (٥) ، وهذا المعنى فيه موجود وإن تقدم خبره عليه ، وإنما يمتنع العامل من العمل في معموله مقدماً عليه ، إذا كان محمولاً على غيره في العمل ، ومشبهاً به من جهة ما ، ويلزم في العمل طريقة واحدة إشعاراً بهذا المعنى . /

-
- (١) هذان الامران اللذان ذكرهما هنا لابن عصفور . انظر شرح
الجمل له : ٣٥٧/١ .
(٢) تكلمة من "ح" .
(٣) يبدو أنه يريد أن الصلاة في الدار المفصولة ليست فاسدة لذاتها ،
وإنما لحقتها الفساد من جهة أخرى وهي كونها في ذلك المكان .
(٤) في "ح" "في الخبر" .
(٥) سبق أن قال : "إن عدم الشيء لا يتصور أن يكون موجباً لعمل
في معمول" .

(١) وأما قول أبي القاسم : (وألابتداءً معنى رَفَعَهُ ، وهو مضارعة للفاعل) .
فقد (٢) أعترضه ابن عصفور بوجهين :

أحدهما : أن المضارعة معنى ، والمعاني لم يثبت لها عمل .
والثاني : أن الأصل لا يطرد حمله على الفرع (٣) .

الجواب عن الأول : أنه قائل بأن التعرّي يرفع المبتدأ والخبر ،

فما الفرق ؟ .

والجواب عن الثاني : أن الأصل يحمل على الفرع فيما هو أصل في
الفرع ، فرع في الأصل وذا من ذلك ، هذا إن سلّمنا أن الجملة الاسمية
أصل للفعلية ، وفيه نظر ؛ إذ لقائل أن يقول : إن ذلك بالعكس ، وقد
قيل : إنما (٤) يستقيم إفساد (٥) مذهب من المذاهب بأمر وقع إجماع
المختلفين عليه ، فلم يصنع ابن عصفور في هذا الموضوع شيئاً . والله أعلم .

فصل : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، لأنه محكوم عليه
ولا يحكم على الشيء إلا بعد معرفته ؛ إذ المجهول لا يحكم عليه بشيء ،
وقد يكون نكرة على خلاف الأصول (٦) وذلك بشرط حصول الفائدة ، هذا هو
الضابط في هذا الباب (٧) ، إلا أن النحويين تتبعوا مواضع حصول
الفائدة من ذلك فوجدوها نحواً من عشرين موضعاً . (٨)

- (١) الجمل : ٣٦ .
(٢) " نقد " ساقطة من " ح " .
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٥ / ١ ، وليس ما هنا
هو نص ابن عصفور ، وإنما هو مستفاد من كلامه .
(٤) في الأصل " وإنما " بإثبات الواو .
(٥) في " ح " " فساد " .
(٦) في " ح " " القياس " .
(٧) ذكر الأبيدي أن هذا شرط سيبويه ، شرح الجزولية : ٨٧٨ / ١ .
(٨) ذكر الشاطبي تلميذ ابن الفخار أن أكثر ما جمع المتأخرون على
ما جمعه بعض شيوخه عشرون موضعاً ، وكأنه يعني ابن الفخار .
شرح الألفية : ٢٩٤ ، وذكر ابن أبي الربيع أن المبتدأ لا يكون
نكرة إلا في عشرة مواضع . البسيط : ٥٣٧ - ٥٤١ وقد أوصلها
بعضهم نيفاً وثلاثين موضعاً . شرح ابن عقيل ٢١٦ / ١ وانظر تقييد
ابن لب : ٣٠٠ - ٣٠٤ .

أحدها : أن يكون فيها معنى العموم كقوله تعالى * كل نفس ذائقة الموت * (١) و * كل حزب بما لديهم فرحون * (٢) ، لأن العموم يتناول الكل فهو في معنى المعرفة .

الثاني : أن يكون فيها معنى الحصر ، كقولهم : شي " ما جاء بك ، وشراً أهرزاً ناب ، لأنه مقدر بالفاعل ، أي ما جاء بك إلا شيء وما أهرزاً ذائبا إلا شر ، وإذا كان مقدر بالفاعل صح الابتداء به ، لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره ، فهو معتمد على فعله ، فالوجه الذي صح الإخبار به عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل . (٤)

الثالث : أن يكون فيها معنى التوزيع كقوله : (٥)

* بشقٍ وشقٍ عندنا لم يحول *

فإن معناه الشق الآخر :

الرابع : أن يكون فيها معنى الدعاء كقوله تعالى : * سلام على آل ياسين * (٦) و * ويل للمطففين * (٧) فإنه في معنى ما لا يشترط فيه التعريف .

الخامس : أن يكون فيها معنى التعجب كقولك : ما أحسن زيذا في مذهب سيويوه (٨) ، وعجب لزيد ، فإنه (٩) مبني على الإيهام ، ولهذا

-
- (١) آل عمران : ١٨٥ .
 (٢) الروم : ٣٢ .
 (٣) هذا من أمثال العرب انظر : المستقصى : ١٣٠ / ٢ . والقولان في الكتاب : ٣٢٩ / ١ ، وانظر الأصول : ٩٩ / ١ والمساعد : ٢٢٠ / ١ .
 (٤) انظر شرح المفصل لابن الحاجب : ١٨٥ / ١ مع اتفاق في العبارة كبير .
 (٥) هذا عجز بيت في معلقة أمريء القيس ، صدره :
 * إذا ما بكى من خلفها انحرفت له *
 وهو في ديوانه : ١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٢ / ١ ، وشرح الجزولية للابن الأبيدي : ٨٨٠ / ١ ، والبسيط : ٥٣٨ ، وتقييد ابن لب : ٣٠٣ .
 (٦) الصافات : ١٣٠ .
 (٧) أول المطففين .
 (٨) الكتاب : ٧٢ / ١ ، وانظر المقتضب : ١٧٣ / ٤ .
 (٩) في " ح " " كأنه " .

نقد قول من جعل ما التعجبية موصولة^(١)، لأن الصلة تبين الموصول وتوضحه وذلك منافٍ لوضع آلباب .

السادس : أن يكون فيها معنى الاستفهام كقولك : من في أدار؟ ومن أخوك؟ في أحد وجهيه^(٢)، وما عندك؟، وأي إنسان في أدار؟ وذلك أن أسماء الاستفهام تعم جميع أفراد المسئول عنه بها، لأنهم ضمنوها معنى حرفه ليكون الاستفهام بها أخصر من التفصيل الذي لا ينوب عنه التطويل .

السابع : أن يكون فيها معنى الشرط كقولك : من يكرمي أكرمه، وما تفعل أفعل مثله، لأنها أيضا تعم جميع أفراد مع توقع عليه .

الثامن : أن يكون فيها معنى التفضيل كقولك : مؤء من خير من مشرك ، وهذا يوؤل إلى معنى التعميم، لأنك أردت تفضيل جنس المؤء من على جنس المشرك؛ لأن المعنى الذي فضل به الواحد من المؤمنين آواحد من الكافرين موجود في كل واحد من جنسه . هذا حاصله .

التاسع : أن يكون فيها معنى الفعل، وهو قول الأُخفش^(٣) نحو: قائم أخواك ، لأنه قد ثبت جريانه مجرى الفعل في عمله فينبغي أن يجري مجراه في وقوعه أول الكلام والآبتداء به ، وهذا قياس على حاله إن قواه سماع اختياري .

(١) هو الأُخفش . انظر شرح الكافية للرضي : ٢٨٨/٢ ، والمغني : ٣٩٢ ، وانظر الإشارة إلى هذا القول دون عزو في المقتضب : ١٢٧/٤ .

(٢)

(٣) انظر مذهب الأُخفش في شرح المنصل : ٧٩/٦ ، وشرح ابن عقيل : ١٩٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٥٣/١ ، وهو مذهب الكوفيين ، وأما مذهب الخليل وعليه الجمهور وسيبويه فإنهم يرون ان قائم خبر مقدم . قال سيبويه : "وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقيح أن يقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم

العاشر : أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً مقدماً عليها بشرط التعريف كقولك : في الدار رجل ، وعندك رجل ، وقد كثر كلام الناس في التوجيه ، فكلهم منع : رجل في الدار ^(١) ، واتفقوا على جواز في الدار رجل فقال قوم : إنما جاز في الدار رجل ، وعندك إنسان ، لأن تقديم الظرف نص في الخبرية ، ولم يجز رجل في الدار ؛ لاحتمال أن يكون صفة للنكرة ، فينتظر السامع الخبر ، فالذي جَوَّزَ : في الدار رجل نفي الاحتمال ، والذي منع رجل في الدار بقاء الاحتمال .

ورد بعضهم هذا التوجيه ، لأن مثل هذا الاحتمال لا يمنع ،
٨٠ دليل / قولهم : زيد القائم ، فإنه خبر له باتفاق مع أنه يجوز أن يكون صفة فينتظر السامع الخبر . ^(٢)

وصحح ابن عصفور ذلك التوجيه ، ورد هذا بأن النكرة أحوج للصفة من المعرفة اعتباراً بالوضع . ^(٣)

وقال قوم : إنما جاز في الدار رجل ، لأن هذا المبتدأ محكوم عليه قبل ذكره كالأفعال الذي لا يشترط فيه التعريف لتقدم الحكم عليه ، فلما شارك الفاعل في هذا المعنى جاء مجيئه وأله أعلم .

- ====
- تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ ، الكتاب : ١٢٧/٢ . وفسر ذلك السيرافي فقال : يريد أن قولك قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل قائم المبتدأ ، و زيد خبره أفاعله ، وليس بقبيح أن تجعل قائم خبراً مقدماً والنية فيه التأخير . انظر قول السيرافي في الكتاب : ١٢٧/٢ هامش (٢) وانظر المقتضب : ١٢٧/٤ .
- (١) حكى ابن الحاج عن شيخه الشلوبين أنه كان لا يمنع : رجل في الدار ، ولكن يقول الأكثر والأحسن التقديم . انظر شرح الألفية للشاطبي : ٢٩٥ / وتوجيهه لذلك .
- (٢) الذي رت ذلك هو ابن الحاجب في شرح المفصل : ١٨٦/١ وما أورده قبل هذا الرد به كثير من عبارة ابن الحاجب .
- (٣) شرح الجمل له : ٣٤٣/١ .

(١)

وفيه توجيه آخر وهو أن تقديم ما أصله التأخير مشعر بالعناية والاهتمام، والمخبر عنه أحق بهذه المنزلة عند قصد المطابقة، لأنه متعلق بالأحكام، فمن ثم جاز في الدار رجل، بتقديم المجرور ولم يجز بتأخيره، لأن المعنى على الإخبار عن الدار أنها معمورة برجل، لأنها حلت محل ما أصله التقديم، فجرى على حكمه من جهة المعنى وحلت في الثاني محل ما أصله التأخير فبقي عليها الحكم الحاضر، وإذا كان كذلك جاء منه الإخبار عن النكرة دون مسوغ، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، وهو معنى قول الأستاذ أبي الحسين دون لفظه .

الحادي عشر: أن تكون معتمدة على حرف نفي، لأن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمت كانت للكل، وهو في معنى المعرفة، كقولك: ما أحد خير من زيد، أو على حرف استفهام كقولك: أرجل في الدار أم امرأة؟، لأن السائل عالم بإثبات الحكم لأحدهما بعينه، وإذا كان الحكم معلوماً صار الخبر في معنى الوصف فهي في المعنى نكرة موصوفة.

الثاني عشر: أن تكون مختصة بوجه ما من الاختصاص، مثل أن تكون موصوفة لفظاً نحو: رجل من طنجة عاقل، ورجل من سبته فارس، أو تقديراً نحو: السمن منون بدرهم، أي منون منه بدرهم، على أحد وجهيه، أو في حكمها نحو: رجيل في الدار، لأنه (٢) في معنى: رجل حقير في الدار، أو مضافة نحو: "خمس صلوات كتبهن الله على العباد،

(١-١) ساقطة من "ح" ونص قول الأستاذ أبي الحسين هو: "وإنما جاز الأبتداء هنا بالنكرة، لأن المقصود الإخبار عن الدار بأنها مسكونة وليست النكرة المقصودة بالإخبار، وكان الأصل أن تقول: الدار معمورة برجل، ثم أرادوا الاختصار فقالوا: في الدار رجل، والزموا الدار التقديم لأنها المخبر عنها بالحقيقة" البسيط: ٥٨٧-٥٨٨ .

(٢) في "ح" "كانه" خطأ.

أو عاملة نحو: سواء علي أقمت أم قعدت ، على طريقة من جعل سواء مبتدأ ، لاختصاصه بالمرور.

الثالث عشر: أن تكون في جواب من سأل بالهمزة وأم كقولك: رجل، جواباً لمن قال: أرجل في الدار أم امرأة؟؛ لأنحصار الجواب بين الأسمين فلا يكون الجواب إلا بأحدهما.

الرابع عشر: أن تكون النكرة غير مرادة بعينها، كقولهم: رجل خير من امرأة؛ أي واحد من هذا الجنس، أي واحد كان، لا على معنى أنه يتناول الجنس كله في حين واحد، قال ابن عصفور (١)، وأخذه الأستاذ على معنى أنه يتناول الجنس كله دفعة واحدة (٢)، وهذا بين، إلا أنه غير مقيس؛ لكونه بغير أداته. والله أعلم.

الخامس عشر: أن تكون الصفة خلفاً من الموصوف نحو: قولك: ضاحك في الدار، أي رجل ضاحك في الدار، حكاه ابن عصفور عن الكوفيين، وحسنه (٣)، وهو كما قال: لأن الصفة الخاصة قد كثر قيامها مقام موصوفها.

السادس عشر: أن تكون مقرونة بواو الحال كقوله تعالى: * يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهتمهم أنفسهم * (٤) وفيه أيضاً التنويع.

السابع عشر: أن تكون معطوفة كقولك: زيد ورجل في الدار، لأنه قد يكون للشيء مع غيره حكم، لا يكون له وحده، أو معطوفاً عليها كقوله تعالى: * طاعة وقول معروف * (٥) (٦- أي طاعة وقول معروف - ٦) أمثل.

-
- (١) شرح الجمل : ٢٤٢/١ .
(٢) البسيط : ٥٣٩ .
(٣) شرح الجمل : ٣٤٢/١ .
(٤) آل عمران : ١٥٤ .
(٥) سورة محمد صلى الله عليه وسلم : ٢١ .
(٦) ساقط من " ح " .

الثامن عشر : أن تكون النكرة جارية مجرى الأسماء كقولهم :
أمّت في الحجر لا فيك (١) ، وأخذه بعضهم على معنى الدعاء (٢) .

التاسع عشر : أن يكون فيها معنى الأسماء كقوله تعالى : * فنظرة
إلى مسرة * (٣) .

تمام العشرين : أن يتقدم على النكرة شيء من معمول خبرها
كقولهم : فيها أسد رابض ، فأسد مبتدأ ، ورابض هو الخبر ، وفيها
متعلق برابض ، لقولهم : ان فيها أسدا (٤) رابض ، وإنما صح الابتداء
بالنكرة هنا لتقدم معمول خبرها عليها والله أعلم .

ثم قال : (وأعلم أن الأسماء المبتدأ (٥) يخبر عنه بأحد أربعة
أشياء) . خبر المبتدأ على أربعة أقسام :

مفرد ، وجملة ، وظرف ، ومجرور ، فإن كان مفرداً ، فلا يخلو أن يكون
جامداً أو مشتقاً ، فإن كان جامداً طابق الأصل في غير تشبيهه ، كقولك :
أخوك زيد ، وأخوك الزيدان ، وأخوتك الزيدون .

-
- (١) هذا من أمثالهم انظر المستقصى : ٣٦٠/١ وهو في الكتاب :
٠٣٢٩/١
- (٢) الذي أخذه على هذا المعنى هو المبرد ، وابن جنى ، والشلوبين .
انظر شرح السيراني : ٢/٩١ ب ، والخصائص : ٣١٨/١ ،
والتوطئة : ٢٠٤ ، وما ابتداء بالنكرة فيه قولهم : عبد صريخه أمة ،
وذليل عاذ بقرملته ، وهذه كلها أمثال .
- قال السيراني : ورأيت بعض النحويين يذكر أن كل نكرة مبتدأ بها
من هذا النحو ففيه معنى عجب أو دعاء . ٢/٩٢ أ .
- وانظر البسيط : ٥٤٠ ، وتقييد ابن لب : ٣٠٤ ، قال وقول سيبويه
هو الصحيح لأنه نقله عن العرب على غير معنى الدعاء ، ومثله
قال السيراني .
- (٣) البقرة : ٢٨٠ .
- (٤) في " ح " " أسد " مرفوع ، وهو خطأ .
- (٥) في الجمل : ٣٦ " المبتدأ به " وما أثبت يوافق بعض نسخ الجمل
المثبتة في التحقيق .

وإن كان مشتقاً فإن رفع ضمير الأول؛ أعني (١) المخبر عنه [به] (٢)

لزمّت المطابقة / أيضا في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (٣) .

٨١

وإن رفع أسما ظاهراً أو ضميراً مُفصلاً لزم الإفراد في أفصح الوجهين

كقولك : زيدٌ قائمٌ أبوه ، والزيدان قائمٌ أبواهما ، والزيدون قائمٌ آبواؤهم ،

وزيدٌ هندٌ ضاربها هو ، والزيدان الهندان ضاربهما هما ، والزيدون

الهندات ضاربهن هم . (٤)

فإن كان هذا الخبر ظرفاً أو مجزوراً، فإن رفع ضمير الأول، لزم تقدير

ما يتعلّق به مطابقتاً، وإن رفع أسماً ظاهراً لزم تقديره مفرداً في أفصح

الوجهين، كما فسر في المفرد المشتق المذكور قبل .

وآخلف الناس في الظرف والمجزور إذا وقع خبرين ، أو صفتين ،

أو صلتين ، أو حالين ، هل هما في تأويل مفرد أو في تأويل جملة ؟ فظاهر

كلام أبي علي في الإيضاح أنّهما في تأويل جملة مطلقاً (٥) ؛ لأنه عمّ

ولم يخصّ ، وقال غيره : إن تأويلهما (٦) على حسب الموضع الذي

يكونان فيه ، فإن كانا في موضع صلة كانا في تأويل جملة ، لا اختصاص الموضع

بالجمل ، وإذا كانا في موضع خبر المبتدأ ، أو في موضع الصفة ، أو في

موضع الحال كانا في تأويل المفرد لا اختصاص الموضع بالمفرد وضعاً ، ولا

معنى لتأويله بالجملة في هذه المواضع ؛ لأنه يلزم أيضاً تأويل تلك

الجملة بالمفرد . (٧)

(١) في الأصل " اغنى " بالمعجمة .

(٢) " به " تكملة من " ح " .

(٣) مثل " زيد قائم " .

(٤) اللغة الأخرى هي أن يثنى العامل ويجمع عند تثنية وجمع فاعله ،

وهي لغة بني الحارث وغيرهم ، ومن هذه اللغة قوله تعالى :

﴿ واسرؤا النجوى الذين ظلموا ﴾ الشورى : ٢٤ .

(٥) انظر الإيضاح : ٤٨ وما بعدها ، وشرح الألفية للشاطبي : ٢٨٤ .

(٦) في " ح " تأويلها " بالإفراد .

(٧) انظر تفصيل الشاطبي رحمه الله لتلك التأويلات في شرح الألفية له :

٢٨٤ / وما بعدها .

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا (١)

فهذا هو الصحيح إن شاء الله .

فإن كان هذا الخبرُ جُملةً أَسْمِيَّةً كانت أَوْفَعْلِيَّةً لم يكن بُدًّا مَنْ
أَشْتَمَلَهَا عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمُخْبَرِ عَنْهُ أَوْ مَا يَسُدُّ مَسَدَّهُ ؛ لِيَحْصَلَ بِذَلِكَ
الرِّبْطُ ، فَالضَّمِيرُ مَعْرُوفٌ ، وَالَّذِي يَسُدُّ مَسَدَّهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِ
سَيْبَوِيهِ ، وَهِيَ : أَسْمُ الْإِشَارَةِ ، وَأَسْمُ الْجِنْسِ ، وَتَكَرُّرُ الْأَوَّلِ بِلَفْظِهِ (٢) ،
وَزَيْدٌ رَابِعٌ عَنِ الْأَخْفَشِ وَهُوَ تَكَرُّرُ الْأَوَّلِ بِمَعْنَاهُ ، وَهُوَ جَيِّدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ
الْقَوْلُ بِذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَسْمَ الْجِنْسِ هَاهُنَا
إِنَّمَا يَصِحُّ (٣) بِهِ الرِّبْطُ لِأَنِّدِرَاجِ الْأَوَّلِ تَحْتَهُ ، فَهُوَ مُكْرَرٌ بِالْمَعْنَى
دُونَ اللَّفْظِ (٤) وَاللَّهُ أَعْلَمُ . الْإِفْيِ مَوْضِعَيْنِ فَانْتَه
لَا يَحْتَاجُ فِيهِمَا إِلَى ضَمِيرٍ وَلَا مَا يَسُدُّ
مَسَدَّهُ :

أحدهما : إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى .

والثاني : إذا كان الخبر هو المبتدأ في الأصل .

فالأول كضمير الأمر والشأن نحو قولك : هو زيد قائم ، فإن

المعنى : الأمر زيد قائم ، وزيد قائم أمر من الأمور الواقعة في الوجود ،

فكانت قلت : الأمر الذي يهتم بذكره : زيد قائم ، أو قائم زيد ، فالثاني هو الأول

لأتجاه المعنى ، وإن غايته في اللفظ .

(١) هذا البيت لم أقف على قائله ، وكل من أورده يضره مثلا في مثل

هذه الحالة وهو في الخصائص : ٢٠٩/١ ، ٣١/٢ ، ١٧ ، والمحتسب

: ١٨٨/١ ، وشرح المفصل : ١٢٠/٥ ، وشرح الجزولية للابن

: ٨٨٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٥/١ .

(٣) في "ح" "إنما صح" .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٥/١ ، وشرح الجزولية للابن :

والثاني كقولك : سواء علي أقت أم قعدت ، سواء هو المبتدأ عند حذاق النحاة وهو ظاهر الفارسي في الآيضاح (١) ، والجملة التي بعده في موضع الخبر ولم يحتج فيها إلى ضمير اعتبارا بأنها هي المبتدأ في الأصل تأويلا كأنه كان : سواء علي قيامك وقعودك ، ولو كان هكذا لكان قيامك وقعودك هو المبتدأ ، لكن العرب ربما عكست فأخبرت بالمعرفة عن النكرة إذا كان مسوغا للابتداء بها كقولهم : ان خيرا منك زيد ، وكان خير منك زيدا ، فحكم النحاة على مثل هذا الذي نحن بسبيله بأندراجه تحت هذا الأسلوب (٢) ، فلما صار قيامك وقعودك خيرا ، على هذا التقدير وقعت الجملة موقعة .

وهذا المذهب أحسن من قول من قال : إن سواء خبر مقدم والجملة التي بعده هي المبتدأ اعتبارا بالمعنى (٣) ، لأن الجملة تقع موقع الخبر ولا تقع موقع المبتدأ الا على وجه الحكاية ، وليس هذا من ذلك ، فالحاصل أن هذه الجملة الواقعة خيرا لم يكن فيها ضمير ، اعتبارا بالأصل ، ولم يكن في الأمر ضمير اعتبارا بالحال والله أعلم .

(٤)
ثم قال : (وأعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه إلا إذا كان فعلا) .
خبر المبتدأ يكون مفردا ، وجملة فعلية ، وجملة اسمية ، وظرفا ومجرورا ، وقد

-
- (١) الإيضاح : ٥٠ .
(٢) قال سيبويه : ١٤٢/٢ : وتقول : إن قريبا منك زيد ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول : ان زيدا قريبا منك ، أو بعيد منك ، لأنه اجتمع معرفة ونكرة ، وانظر ٤٨/١ - ٤٩ .
وانظر تفصيل المسألة في شرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ١٣٨/١ - ١٣٩ .
(٣) منهم ابن كيسان ، والزمخشري عند قوله تعالى ﴿ سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ البقرة : ٦ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ١٣٤/١ ، والمفصل : ٢٤ ، وشرح الإيضاح لابن أبي الربيع : ١٣٨/١ .
(٤) الجمل : ٣٧ .

تقدم هذا التقسيم قبل (١) ، ولا يمتنع تقديم شيء من هذه الأخبار على
 المبتدأ إلا ما كان من ذلك فعلا (٢) ، ومرفوعه (٣) ضمير الأول ، فإنه
 لا يتقدم على المبتدأ على أن يكون خبرا مقدا ولكن على أن يتبدل الإعراب
 إلى اعراب آخر ، وذلك أنك إذا قلت : زيد (٤) قام فقولك : قام ،
 خبر عن زيد ، وفاعله ضمير يعود على زيد ، وبه وقع الربط ، فإذا قدمت
 فقلت : قام زيد ، صار زيد مرفوعا به بعد أن كان مرفوعا بالمبتدأ ،
 لأن الفعل عامل لفظي قد جمع اللفظ والمعنى ، والابتداء عامل معنوي
 مفرد بأحد الوصفين ، ولا يجوز أن يعمل الأضعف بحضرة الأقوى مع
 عدم المانع ، فإن قلت : فما الذي يدل على صحة هذا القياس / ولعله
 خبر مقدم ؟

فالجواب : أنه لو كان كذلك لكان مع التقديم على حكمه مع التأخير ،
 فكنت تكلمه مع التقديم ما يلزمه مع التأخير ، وأنت تلزمه الإفراد مع
 التقديم بخلاف التأخير فدل ذلك دلالة ظاهرة على اختلاف الغرضين . (٦)
 فإن قلت : هذا ظاهر على اللغة الفصيحة (٧) فما الجواب على
 لغة من يسوى بين التقديم والتأخير في تلبسه بعلامة الأثنين والجماعة ؟
 فأقول في ذلك : أن أصحاب هذه اللغة شبهوا الأثنين والجماعة
 بالمؤنث ، لآتفاقهما في الفرعية ، فألحقوا الفعل المقدم عليهما علامتهما

-
- (١) انظر ص ٢٠٤
 (٢) " فعلا " ساقطة من " ح " .
 (٣) في " ح " " أو مرفوعة " .
 (٤) ساقطة من " ح " .
 (٥) في " ح " " قدمته " .
 (٦) هذا مما أبطل به المبرد تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر
 فعلا يتحمل ضمير المبتدأ . انظر المقتضب : ١٢٨ / ٤ وهو ورد على
 الكوفيين والأخفش في تجويز ذلك .
 (٧) اللغة الأخرى هي لغة " أكلوني البراغيث " .

فقالوا : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون كما فعلوا بالمؤنث حين قالوا : قامت
 ألهندان ، وقامت ألهندات ، كذا ينبغي أن يكون القول في هذه اللغة ؛
 لتكون اللغتان جارتين ^(١) على أسلوب واحد في كون هذا الفعل
 المقدم غير منوي به التأخير ، وقد حمله بعضهم على أنه خبر مقدم ، على
 اعتقاد أسمية العلامتين ^(٢) ، وحمله آخرون على ابدال الأسم الظاهر منهما .
 ولو كان كما قالوا لم يختص ذلك بلغة دون أخرى ؛ لأن تقديم الخبر
 وأبدال كليهما شائع في جميع اللغات .

مسألة : إذا قلت : قائم زيد ، فهل يلزم أن يكون قائم
 خبراً مقدماً ، أو يجوز فيه وجهان : أحدهما ما ذكرناه ، والثاني أن
 يكون رفعاً بالأبتداء ، وزيد فاعل به يسد مسد الخبر ، فالأول مذهب
 سيبويه ، والثاني مذهب الأبخش ^(٤) ، فإن اعتمد " قائم " على حرف
 نفي أو استفهام اتفق المختلفان على جواز الأمرين ، وهذا الاختلاف ^(٥)
 والوفاق جريان في الظرف والمجرور إذا قدما على المبتدأ على ما فسرناه
 آنفاً . والله اعلم .

ثم قال : (وأعلم أن الظروف من الزمان) ^(٦) إلى آخره .

الظروف على قسمين مكانية وزمانية ، فالمكانية تكون أخباراً عن
 الأحداث والأشخاص لحصول الفائدة بالفريقين .

-
- (١) في الأصل " جارتان " .
 (٢) انظر شرح ابن عقيل : ٤٦٨/١ ،
 (٣) انظر الكتاب : ٤١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٦٨/١ ، وسمع الهوامع
 : ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ .
 (٤) انظر مذهب سيبويه والأبخش فيما تقدم ص ٦٨ هامش (٣) .
 (٥) في " ح " " الخلاف " .
 (٦) الجمل : ٣٧

وأما الزمانية فتكون أخباراً عن الأحداث؛ لحصول الفائدة بذلك ،
(١)
ولا تكون أخباراً عن الأشخاص؛ لعدم الفائدة في ذلك ، إلا في سبعة مواضع ،
جاء الزمان فيها خبراً عن الشخص في ظاهر الأمر ، والمعنى على خلاف ذلك
في التحصيل . (٢)

أحدها : أن يكون المبتدأ على حذف مضاف كقولهم : الهلالُ
الليلة ، أي حدوث الهلال الليلة .

والثاني : أن يكون المبتدأ موصوفاً كقولهم : أكلُّ يوم ثوب
تلبسه ؟ ! أي أكل يوم ليس ثوب ، من جهة أن الاعتماد على الصفة .

والثالث : أن يكون الزمان موصوفاً كقولهم : نحن في زمان صالح ،
للاعتدال على الصفة .

والرابع : أن يكون المقصود ما أضيف إليه ظرف الزمان كقولهم :
[زيد] حين طمَّ شاربه ، أي زيد طمَّ شاربه ، ثم ذكر الزمان
توكيداً ، ومن يقول بزيادة الأسماء قال : الزمان ها هنا زائد .

والخامس : أن يكون جواباً لسؤال مخرجٍ عن حده كقولهم :
(٤)
نحن في يوم الخميس ، جواباً لمن قال : في أي يوم نحن ؟ [و] كان

(١) قال السيوطي قال ابن مکتوم في تذكرته قال أبو الخطيب الفارسي

نحوى من أصحاب المبرد في كتاب (النوادر) له : الليلة الهلال
ليس في الكلام شخص خبره ظرف من الزمان إلا هذا ومثله قوله :
أكلُّ عام نعمَّ يحويه " الأشباه والنظائر : ١٠٢ / ٣ وهو محجوج بما
أورده النحاة .

(٢) هذه السبعة المواضع ذكر ابن أبي الربيع منها أربعة مواضع ،

وأورد الشاطبي ثمانية مواضع يوافق بعضها عبارة ابن الفجار .

انظر البسيط : ٦٠١ وما بعدها ، وشرح الألفية للشاطبي :

٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٣) تكملة من " ح " .

(٤) " الواو " تكملة من " ح " .

الوجه أن يقول (١) : في أيِّ يومٍ يومنا (٢) ، ولما لم يقل ذلك أجابه على حد سوءه إن كان ، لَمَّا كان أصل الجواب أن يكون مطابقاً للسوء ال .

والسادس : أن يكون في باب النفي العام ، كالحديث المروي (٣) " إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده " ، لأنه يتناول الأزمان المستقبلية كلها .

والسابع : أن يكون الغرض به التأريخ كقولهم : كان موسى عليه السلام زمان فرعون وكان إبراهيم عليه السلام زمان نمرود .

هذا التقسيم على طريقة الجمهور ، وأما أبو الحسين بن الطراوة فخالف في ذلك وقال : ينبغي أن يكون ذلك كله مربوطاً بالفائدة ، فيقال : ظروف الزمان والمكان كلاهما يكون خبراً عن الأحداث والأشخاص بشرط الفائدة ؛ لأنك تجد في الطرفين معاً ما لا يصح الإخبار به عن شخصٍ ولا معنى ، فلو قلت : زيد في مكانٍ [و] (٤) القتال في زمان ، لم يجز ؛ لعدم الفائدة ، وتجد مواضع عدة جاء الزمان فيها خبراً عن الأشخاص ، وهو ما تقدم ذكره ، فينبغي أن يربط ذلك بالفائدة (٥) .

والمصواب ما ذكرناه عن الجمهور من التقسيم ، يدلك على ذلك أنه ما جاء من ظروف الزمان خبراً عن الأشخاص في ظاهر الأمر ، فإن المعنى على خلاف اللفظ ، وجميع ما جاء من ظروف المكان خبراً عن شخص أو معنى ، فإن معناه على حسب لفظه / من غير احتياج إلى تأويل . ولو كان ٨٣ على ما قاله أبو الحسين بن الطراوة لآستوى الفريقان ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) في "ح" "يقال" .

(٢) في الأصل "في يوم يومنا" وفي "ح" "أي يوم يومنا" والوجه ما أثبت .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المناقب - باب علامات النبوة : ٢٤٧/٤ .

(٤) تكملة من "ح" .

(٥) انظر مخالفة ابن الطراوة في البسيط ، وشرح الألفية للشاطبي في

المواضع السابقة ، وانظر ابن الطراوة النحوي : ٢٣٨ .

مسألة: (١)

(٢) وأنت إذا أستدبرته سد فرجه بضاف فوق الأرض ليس يأعزل

"أنت" رفع بالابتداء، و"إذا" ظرف زمان مضمن معنى الشرط والجملة بعده مجرورة المحل به على الأعراف (٣)، وتسمى شرطا، والجملة الثانية تسمى جزاء، و"إذا" منصوبة المحل بفعله (٣)، على ما اختاره ابن جنى، وهذه الجملة المركبة من الشرط والجزاء مرفوعة المحل على أنها خبر للمبتدأ، والرابط فاعل الشرط، فإذا سئلت عن تقديره على ما هو الأصل فيه، سبكت أسم فاعل من فعل الجزاء، لأنه نظير خبر المبتدأ، من جهة المعنى مظنة الفائدة، فإذا فعلت ذلك وجب إبراز ضميره (٤) الفاعل من حيث جرى على غير من هوله في المعنى، وجئت بالقيد الزماني بعده ومعه رابط الخبر بالمبتدأ نقلت: وأنت ساد هو فرجه وقست أستدبارك إياه، هذا هو القول في المسألة،

ولأبي الحجاج بن يسعون (٥) فيها إعراب غريب، كاد أن يمحي بقاء الدموع؛ لجلالة قدره، ولكن لا بد للبطل من روحة، قال: إن خبر المبتدأ من محذوف تقديره: وأنت مروربه، قال: ولا بد من هذا التقدير؛ لأن الظرف الزماني لا يكون خبراً عن الجثث، يعني أن الخبر مدلول عليه بالسباق؛ لأن مقتضى الجملة يتضمن المروربه.

- (١) هذه المسألة كلها لم ترد في "ح".
 (٢) البيت لأمير القيس من معلقته، انظر ديوانه: ٢٣.
 (٣) انظر شرح المفصل لابن الحاجب: ٥٠٢/١، والأشباه والنظائر: ٣٤٩/٣ - ٣٥٠.
 (٤) في الأصل "الضميره" وهذا الموضع ساقط من "ح" وقد سبقت الإشارة لذلك.
 (٥) هو يوسف بن يبتقى بن يوسف بن يسعون التجيبي. كان أديبا نحويا لغويا فقيها. أقرأ بالمرية وولى أحكامها، له المصباح في شرح ما أعم من شواهد الإيضاح وغيره. توفي في حدود سنة أربعين وخمسمائة. انظر بغية الوعاة: ٣٦٣/٢.

قلت : ليس هذا الذي أوجب له حذف الخبر من نظر العلماء ، وإنما هو خيال لا حقيقة تحته ، وذلك أن معنى قول النحويين : **إِنْ** ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة : **أَنَّ** متعلق الظرف الزماني إذا كان خبراً عن جثة لم يجر حذفه ، على أن يكون ذلك الظرف مغنياً عنه ؛ لأن هذا الظرف ليس فيه دلالة عليه ، فإذا قلت : **زيدٌ مسافرٌ يوم الجمعة** ، لم يجر حذف هذا الخبر ؛ لأن يوم الجمعة لا يدل على صفة من صفات زيدٍ بالتعيين كان الخبرُ مجهلها . (١)

فَإِنْ قلت : فأقول زيد يوم الجمعة ، لأن فيه دلالة على استقرار زيد فيه .

قلت : لا يجوز أنك (٢) لم ترد أن تخبر بكون زيد : يوم الجمعة ، ولا بثبوته فيه ولا استقراره ، لأن زيداً من جملة العالم المندرج تحت الزمان المفرد وهو الدقيقة الفاصلة بين الزمانين فصلاً يوم الجمعة ، وإذا كان كذلك كان مجرداً من الفائدة التي أنبئنا عليها الكلام ؛ لأنه إخبار بمعلوم عند المخاطب ، وإذا كان كذلك كان خارجاً عن أقسام الكلام ، اللهم إلا أن يكون في الكلام ما يدل على أنه على حذف حدث ، كأنه أراد حدوث (٣) زيد ، أو قدوم زيد ، أو ولادة زيد ، أو سفره يوم الجمعة ، فيجوز ، ويكون من قبيل قولهم : **الهِلالُ الليلة** ، على ما تقدم .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا من أن **"إِذَا"** في البيت منصوبة المحل بجوابها ، لم يكن لها مدخل في القاعدة المعلومة عند النحاة ؛ لأنها على ذلك التقدير ليست من المبتدأ في شيء ، وإنما هي معتبرة بجوابها .

(١) في الأصل "الخبر مجهلها" وما أثبت هو الملائم للسياق ، وقد

نهت قبل أن هذه المسألة كلها ساقطة من "ح" .

(٢) "لأنك" .

(٣) في الأصل "محدث" ولعل المثبت هو الصواب والموضع كله ساقط من

"ح" وقد سبقت الإشارة لذلك .

نعم إنما كان يلزم ما قال لو كان الكلام : وأنت إذا استدبرته ،
دون أن يكون ، لإذا جواب ، بمنزلة قولهم : القتال إذا جاء زيد ،
ولكن لما ذكر لهما جواباً وجب صرفها إلى جوابها ، والجملة المركبة
من الشرط والجزاء هو الحديث المعلق بالمبتدأ المذكور ، فتأمل ذلك
وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومن الأبتداء : قولك : زيد الأسد شدة) (١) .

إذا شبهت شيئاً بشيء في وصف ما ، جعلت المشبه أولاً والمشبه
به ثانياً ونصبت ما وقع به التشبيه على التمييز المنقول ، وأعلى أنه
مصدر في موضع الحال وذلك قولك : زيد الأسد شدة ، فزيد مبتدأ ،
والأسد خبره ، وشدة نصب على التمييز أو الحال ، على ما فسر .

وقوله : (وكذلك ما أشبهه من التشبيه يجرى هذا المجرى) (٢) .

يعطى أن هذا الضرب من التشبيه قياس مطرد ، والله أعلم .

باب اشتغال الفعل عن المنعول بضميره

الاشتغال : هو أن يتقدم أسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو جارٍ
مجرأه قد اشتغل بضمير ذلك الأسم المتقدم أو بسببه ، ولولم يعمل في
ضميره أو في سببه لعمل فيه الأنصب . (١)

[قال] ابن عصفور : أو في موضعه (٢) ، مثال ذلك كله : زيدا

ضربته ، وزيدا / أنت ضاربه ، وزيدا ضربت إياه (٤) ، وزيدا أنت

ضارب أبيه ، فلو أسقطت الضمير ، أو السبب من هذه المسائل لعمل الفعل
أو الجاري مجراه في الأسم الأول ، فكان يكون منصوباً به ، ولكن لما
شغلت (٥) بضميره أو بسببه امتنع من العمل فيه ، فوجب أن ينصب

[ذلك] (٦) الأسم المتقدم بفعلٍ مضميرٍ لا يظهر أبداً ؛ لأن هذا المفسر
صار عندهم بدلا من اللفظ به وعوضا منه ، فإن قلت : فكيف القول في

نحو : أزيدٌ قام ؟ فإنهم قد جوزوا فيه الاشتغال ، ووجه الإشكال في
السؤال أن هذا الفعل وإن اشتغل بضمير الأول ، فإنه لا يصح أن يعمل
فيه ؛ لما يلزم عليه من تقديم الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه عندنا . (٧)

فالجواب عند الأستان أنه يصح أن يعمل فيه لكن إذا عمل فيه

صار كل واحد منهما في موضعه ؛ لأن الفعل لا يصح له أن يعمل في الفاعل

(١) ساقط من "ح" وهذا التعريف عند ابن عصفور في شرح الجمل :

٣٦١/١ ، والمقرب : ٨٧/١ مع فروق يسيرة .

(٢) تكملة من "ح" .

(٣) شرح الجمل : ٣٦١/١ ، وما نقله عن ابن عصفور هو "أو في

موضعه" فقط .

(٤) غير "ح" "أبا" بنقطه تحتيه واحدة .

(٥) في "ح" "أشغلته" .

(٦) زيادة من "ح" .

(٧) هذا مذهب أهل البصرة .

إلا بشرط تقديمه عليه كما أن "أنت" من قولك : أنت ضربت زيدا ،
ضمير منفصل فلو ظهر الفعل الرفع له لعاد ضميراً متصلاً ، لأنه إنما ينفصل
في مثل هذا بشرط حذف الفعل^(١) .

وأما ابن عصفور فأجاب بأنه إنما دخل في باب الاشتغال - لأنه
وإن لم يصح لهذا الفعل أن يعمل في الاسم الذي قبله ، لما يلزم عليه
من تقدم الفاعل على فعله - ، لأنه يصح له أن يعمل في موضعه في ظرف
أو مجرور مثلاً .^(٢)

فهذا يدل على جواز الاشتغال في المسألة ، وإنما امتنع أن يعمل
الفعل في لفظه من جهة أخرى خارجة عن باب الاشتغال وهذا جيد
في معناه ، لولا أنه خارج عن أسلوب الاشتغال ، وليس ذلك في قول
الأستاذ .

مسألة : إذا قلت : زيدا ضربته فإنه يتصور في زيد ستة
أوجه .

- (١) قال ابن أبي الربيع : " فإن قلت : "أزيد قام ؟ فيجوز أن
يكون زيد مرفوعاً بالابتداء ، ويجوز أن يكون مرفوعاً باضمار فعل ،
والرفع باضمار فعل أحسن " البسيط : ٦٣٢ .
- (٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٥ / ١ ، وليس ما نقله المؤلف
هنا هونص ابن عصفور ، وإنما هو معنى كلام ابن عصفور -
اختلاف في المثل الذي أورده . قال ابن عصفور : " فإن قيل لأي شيء
أجزتم رفع زيد باضمار فعل في قولك : زيد ليقيم أخوه ، يفسره
هذا الظاهر ، ولم يجيزوا في زيد قام ومثاله ؟ فالجواب : أنه
قد تقدم أن الفعل الذي يفسر إذا كان يعمل في موضع الاسم
لا في الاسم بعينه لا يصح له التفسير إلا حيث يكون في الكلام
مقوِّلاً لجنب الفعل ، فلما كان الأمر والنهي والدعاء قد قوى منه
جانب الفعلية جاز في الاسم معها الرفع باضمار فعل ، ولم يجز
ذلك في الخبر لعدم المقوى " يعني بالخبر هنا ضد الانشاء " .
قلت : المثال الذي ذكره ابن الفخار وهو : " أزيد قام " قوى
الاستفهام في جنب الفعل ، لأنه لا يقع بعد الاستفهام إلا الفعل ،

أحدها : أن يكون منصوباً بفعل مضر لا يجوز إظهاره ، كما تقدم ، وهو قول سيبويه وعليه حذاق النحاة .^(١)

الثاني : أن يكون منصوباً بالفعل العامل في ضميره ، وجاز ذلك لأنهما عبارة عن معنى واحد ، عبر عنه بلفظين ، فتنزلا لذلك منزلة لفظ واحد ، كما أن الأسم المبتدأ يعمل رفعين إذا كان له خبران كقولهم : هذا حلوحامض ؛ لتنزلهما منزلة خبر واحد ، ويعزى هذا المذهب إلى الفراء^(٢) ، ورده الشلوبين بنحو : زيدا مرتت به ، ومررت لا ينصب بنفسه ، وينبغي أن يرد عليه بنحو زيداً ضربت أخاه ، لامتناع ذلك التأويل فيه^(٣) ، فإن وافق النحويين في مثل هذا^(٤) فقد جعله قسماً آخر وخرج عن قوله ، وما يجري على أسلوب واحد أولى .

الثالث : أن يكون ذلك الأسم نصباً من حيث هو مفعول فسي المعنى ، لأنه موقع به الفعل ، فانتصب انتصاباً ما وقع به فعل لفظاً ، وهو قول ابن الطراوة^(٥) . ورد بأن المفعول به لا ينصبه المعنى ،

- ====
- وانما اغتفر في الهمة وقوع الأسم بعدها ، لأنها أم الياب ، ولها نظائر . انظر ما قاله ابن لب في تقييده على الجمل : ٤١٧ عن مثل هذه المسألة التي يعترض بمثلها على الاشتغال ، فهو كلام جيد . والله أعلم .
- (١) الكتاب : ٨١/١ ، وانظر البسيط : ٦٢٧-٦٢٨ . وقال : هكذا قال النحويون كلهم ، وانظر شرح الجمل لابن بزيمة : ١٢٥ . وشرح ابن الضائع : ٩ .
- (٢) انظر معاني القرآن : ٢٤٢/١ ، وشرح الجمل لابن بزيمة : ١٢٥ ، وهذا هو مذهب الكوفيين . انظر الإنصاف : ٨٢ .
- (٣) هذان الردان اللذان رد بهما علي الفراء ذكرهما ابن بزيمة فسي شرح الجمل دون أن يعزوهما لا حد . شرح الجمل : ١٢٥ .
- (٤) في "ح" "في نحو هذا" .
- (٥) في "ح" "هذا قول ابن الطراوة" . وهذا المذهب مما ابتدعه ابن الطراوة ، فإنه يسمى هذا العامل "القصد اليه" أو "المقصود اليه" ، وهو عامل معنوي . انظر أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٧٤ .
- ====

وإنما ينصبه الفعل أو ما جرى مجراه (١) وزعم أنه إنما قال ذلك ؛ لأن
أقول بإضمار الفعل باطل ، من جهة أنه لا يحذف شيء من الكلام إلا بثلاثة
شروط : (٢)

أحدها : أن يكون له طالب .

والثاني : أن يكون عليه دليل .

والثالث : أن لا يخل إظهاره بالمعنى .

قلنا : هذه الشروط الثلاثة موجودة في مسألتنا ، وذلك أنك إذا

قلت : زيدا ضربته ، ففَصَبُ " زيد " يطلب ناصباً ، فهذا شرط ، و" ضربته "
المذكور بعده هو الدليل على ذلك المفعول (٣) ، فهذا شرط ثانٍ ،
وإظهار ذلك المحذوف لا يخل بالمعنى ، فهذا هو الثالث (٤) .

فقال هو : بل إظهاره مغل بالمعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت :

زيدا ضربته ، فإن ضربته مقصود للإفادة ، وإذا قلت : ضربت زيدا ضربته
صار ضربته توكيداً ؟

==== قال السهيلي " وما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر زيدا ضربته

وهو مذهب شيخنا أبي الحسين ، وكذلك زيدا ضربت بلا ضمير
لا يجعله مفعولاً مقديماً ، لأن المفعول لا يتقدم على عامله ،
وهو مذهب قوى . نتائج الفكر : ٠٨١ .

ولعل ابن الطراوة اقتنص مذهب هذا من إلماع سيبويه إلى ذلك
بشيء يسير في كتابه حين قال : " وإن قدمت الأسم فهو عربي
جيد . . . وذلك قولك : زيدا ضربت ، والأهتمام والعناية هنا في
التقديم والتأخير سواء " . الكتاب : ٠٨٢ / ١ .

(١) انظر تعليل ابن أبي الربيع نصب المشغول عنه بفعل يفسره
الظاهر في البسيط : ٦٢٨ - ٦٢٩ .

(٢) هذه الشروط ذكرها ابن أبي الربيع في الملخص : ١٩٨ ، وفي
البسيط : ٥٢٨ .

(٣) " المفعول " في " ح " " المحذوف " .

(٤) انظر البسيط : ٦٢٨ حيث ذكر أن اثنين من هذه الشروط قد عدم
في هذه المسألة .

قلنا : إنما كان يكون ^(١) كذلك لوجمعنا بينهما في الاستعمال ،
وإنما ذلك أمر تقديري، وليس بين التقدير والاستعمال تعارض ، ولا نقول
بجواز الجمع بينهما أصلاً ، لأنهما متعاقبان .

قال هو ^(٢) : هذا باطل ، فإن القرآن يرد له لجمي "الجمع بينهما
في قصة يوسف عليه السلام وهو * يا أبتِ إني رأيت أحد عشر كوكباً
والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين * ^(٣) فقد جمع بين "رأيتهم آخراً"
و "رأيت" أولاً .

قلنا : ليس هذا من هذا الباب أصلاً ، لأن هذه الأسماء منصوبة
برأيت ، وأما رأيتهم فإنما هو توكيد جاء بعد مضي ما قبله ، وإنما كلامنا في
نحو أن يكون الكلام أولاً : زيدا ضربته ، ثم تظهير الناصب لزيد / بعد
استقرار ضربته ، فإذا أظهرته زال هذا المفسر زوالاً ضرورياً ، ولا يجمع
بينهما ألبتة بخلاف قولك : ضربت زيدا ، ابتداءً ، فإنك إن شئت وكدت
هذا الفعل فقلت : ضربته ، بعدما مضي كلامك على التأسيس ^(٤) ، وهذا
واضح إن شاء الله .

الرابع : أن يكون زيدا نصباً بضربت ، وألها ضمير المصدر ، كأنه
قال : ضربت زيدا ضرباً ^(٥) ، ثم أضمره ، ولا خلاف في هذا ، وليس
من هذا الباب .

-
- (١) " يكون " ساقطة من " ح "
- (٢) لابن الطراوة كتاب سماه " المقدمات " وعد بأنه سيحشد فيه
الأدلة من القرآن وكلام العرب على ما سماه " القصد إليه " وهو
عامل معنوي كما مر . انظر أبو الحسين بن الطراوة واثره في النحو :
٧٦ ، وانظر ما تقدم ص ٢٨٥ هامش ٥
- (٣) يوسف : ٣ .
- (٤) انظر رد ابن أبي الربيع على أبي الحسين ابن الطراوة في البسيط :
٦٢٨ - ٦٢٩ وهو رد بحجج أخرى غير التي ذكرها ابن الفخار .
- (٥) في " ح " " ضربه " .

الخامس : أن يكون أصل المسألة : ضربت زيدا إياه ، فإياه بدل

من زيد ثم قدم زيد فصار : زيدا ضربت إياه ، ثم اتصل الضمير بالفعل
فصار زيدا ضربته ، فزيداً على هذا مفعولٌ مقدمٌ وألهاً بدلٌ منه ، وهذا
مردود بأن الضمير لا يتصل إلا بعامله بناءً على أن البديل على تقدير تكرار
العامل ، فان قيل فهل (١) يجوز ذلك على من قال : ان العامل
في البديل هو العامل في المبدل منه ؟

فالجواب : أنه يحتمل أن يجوز ، لأن المانع من اتصال الضمير
بعامله قبل تقديم زيد ، وجود الفصل به بينه وبين عامله ، فلما زال المانع
من الاتصال صار متصلاً على ما ينبغي ، ويحتمل أن لا يجوز ، لأنه وإن زال
الفصل فإنه في نية الإثبات في موضعه ، فإذا كان كذلك ، وجب بقاء حكمه ،
كما أن لام الأبتداء وإن تأخرت إلى الخبر في نحو قولك : ظننت إن زيدا
لقائم ، فإنها في نية التقديم ، بدليل تعليق الفعل عن الجملة ، فإذا
كان حكم هذه اللام باقياً في موضعها الأصلي ، فبقاء حكم الفصل بالاسم
المبدل منه في موضعه الأصلي أولى ، لأن تأخير اللام واجب لازم ، وتقديم
زيد في مسألتنا غير واجب ولا لازم ، وهذا الوجه أظهر والله أعلم .

السادس : أن يكون أصل المسألة : ضربته زيدا ، على أن يكون

زيدا بدلا من إياه ، ثم قدم اعتباراً بتصرف العامل الظاهر ، أو المضمرة ،
على اختلاف المذهبين . (٢)

(١) في "ح" "فان قيل فقد" .
(٢) أي على اختلاف المذهبين في العامل في الاسم المقدم . فالبصريون
يروون أنه بفعل متروك إظهاره يفسره الظاهر ، والكوفيون يرون
أنه بالفعل المذكور . انظر الوجه الثاني من هذه الوجوه ، وانظر
الإنصاف : ٨٢ .

وهذا الوجه السادس ممنوع باتفاق على القولين معاً ، لأنَّ البديل لا يتقدم من جهة أنه من الأقسام التي وضعت تابعة ، وتقدمها يناقض الأصل الذي وضعت عليه ، فمن أجل ذلك وقع الإجماع على امتناع هذا الوجه السادس ، والله أعلم .

فصل : اعلم أن سيبويه يشبه (١) هذا الباب بباب نعم وبئس من جهة تأخر (٢) المفسر فيهما ، وذلك على خلاف الأصول (٣) ، و لما كان كذلك وجب تقييد مسأله (٥) بشروط ، وجعلتها تسعة ، ثلاثة في المفسر (٦) : وهي أن يكون فعلاً أو جارياً مجزاه ، وأن يكون واصلاً بنفسه ، وأن يتحد عمله ، خلافاً للاخفش (٧) في هذا ، وثلاثة في المفسر وهي : أن يكون أيضاً فعلاً أو جارياً مجزاه ، وأن يكون مما يضح عمله في الآسم المشغول عنه لو أسقطت الضمير أو السبب ، وأن يكون متصلاً به ما لم تدع ضرورة إلى فصل فيفتقر ، وثلاثة في الآسم المحمول على الفعل المفسر

-
- (١) في "ح" "شبه" .
(٢) في "ح" "تأخير" .
(٣) الكتاب : ١٧٧/٢ وانظر ص ٨٨ هامش (٥) ، والبسيط : ٦١٦ ، والملخص : ١٩٥/١ .
(٤) في "ح" "أولما" .
(٥) أي مسائل باب الاشتغال .
(٦) المفسر "اسم مفعول" . وهذه الشروط ذكرها ابن أبي الربيع في البسيط : ٦١٦ - ٦٢٣ ، في الملخص : ١٩٦ - ٢٠٠ ، فجعلها في البسيط سبعة وفي الملخص خمسة ، وهي في كل تستفرد التسعة التي هنا . فما ذكره ابن الفخار أكثر تنظيماً ، وما ذكر ابن أبي الربيع أوسع .
(٧) انظر مذهب الألف في الحواشي التي له على كتاب سيبويه ، وقد أفرد هذه الحواشي الأستاذ عبد السلام هارون في هوامش تحقيقه . انظر ١/١٠٤ ، وانظر البسيط : ٦١٩ . وقال في الهمع : ١٥٩/٥ : " وهو مذهب سيبويه والألف في الشلوين في آخر قوله ، قال سيبويه : " أعبد الله كنت مثله ، أي أشبهت عبد الله ، فانتصب السابق مفعولاً والتأخر خبر كان " انتهى نص السيوطي ، وانظر الكتاب : ١٠٢/١ .

وهي : أن يكون إعرابه كإعراب ضميره أو سببه ، من (١) رفع أو نصب لفظاً أو موضعاً ، وأتحد جهة النصب كالمفعولية ، والظرفية ، والمصدرية خلافاً للاختصاص في هذا أيضاً ، ويقوله كان يقول بعض أشياخنا السبتيين : وهو الأستاذ أبو عبد الله بن عبد المنعم رحمة الله عليه .

والشرط الثالث : تعريه [من حرف] (٢) موضوع للجملة الأسمية كإذا الفجائية (٣) ، فهذه تسعة شروط تبسطها المذاكرة والمباحثة وعليها يدور باب الاشتغال وغوامض مسائله ، ولا توفيق إلا بالله .

فصل : ثم إن هذا الباب يدور على أربع مسائل ، مسألتان مع الضمير وهما : زيدا ضربته ، وزيدا (٤) مرت به ، ومسألتان مع السبب وهما : زيدا ضربت أباه ، وزيدا مرت بأبيه ، فالرفع في جميع هذه المسائل أجود من النصب ، لأن كلاماً بلا إضمار أحسن من كلام بإضمار ، لأن [الإضمار] (٥) على خلاف الأصول ، والنصب جائز ، إلا أنه يتفاضل ؛ (٦) فالنصب في قولك : زيدا ضربته أجود منه في بقية المسائل ؛ لأن الفعل متعدّد وواقع بضمير الأول ، والرفع في قولك : زيد مرت بأبيه أجود منه في بقية المسائل ؛ لأن الفعل غير متعدّد ، وغير واقع بضمير الأول ، بعكس المسألة الأولى ، وهذا كله بلا خلاف .

- (١) يمكن قراءتها في الأصل " قد " .
- (٢) تكلمة من " ح " ، وهذه التكلمة هناك " حروف " وما أثبت هو الصواب ليلائم ما بعده .
- (٣) مثل : نظرت فإذا زيداً يضربه عمرو . الكتاب : ١٠٧/١ .
- (٤) في " ح " غير مقروءة ، ولا يوافق رسمها رسم " زيد " .
- (٥) مكانها بياض في الأصل ، والتكلمة من " ح " .
- (٦) في الأصل " في النصب " ومن هذا يبدو أن الناسخ كان يستعطي هذه النسخة على الأقل في هذا الموضع .

وأما المسألتان الباقيتان ، وهما : زيدا ضربت أباه ، وزيدا

مررت به ، ففيهما قولان : /

٨٦

أحدهما : أنَّ النَّصْبَ فِي قَوْلِكَ : زيدا مررت به ، أجد منه في قولك

: زيدا ضربت أباه ، لأنَّ الفعل وإن كان غير متعد ، فإنه واقع بضمير
الأول ، وهو قول الأُستاذ أبي الحسين . (١)

والقول الثاني : أن النَّصْبَ فِي قَوْلِكَ : زيدا ضربت أباه ، أقوى منه

في قولك : زيدا مررت به ، لأنَّ الفعل ، وإن كان غير واقع بضمير الأول ،
فإنه متعدٍ والمتعدي في باب التفسير أقوى من غير المتعدي ، وهو قول
ابن عصفور . وقول الأُستاذ أولى ، لأنهما قد آستويا في أن المقدر
في المسألتين في معنى المفسر ، وبقي على ابن عصفور أن قوله من باب
المجاز (٢) ، وقول الأُستاذ من باب الحقيقة ، فتأمل ذلك .

ثم قال : (وَالرَّفْعُ أَجْوَدُ ، إِلَّا فِي الْأَسْتِفْهَامِ) (٣) إلى آخره .

الاستفهام على قسمين :

أحدهما : أن يكون بالهمزة .

والثاني : أن يكون بغيرها من أدواته ، فإن كان بالهمزة ، فإن

الاسم يقع قبلها وبعدها ، فإن كان قبلها ، فلا يكون إلا رفعا بالابتداء ،
كقولك : زيد أمرته ؟ ولا يجوز فيه النَّصْبُ ، لأنك إنما كنت تنصبه
بإضمار فعل يفسره ما بعد حرف الاستفهام ، وهذا الباب لا يفسر فيه (٤)

إلا ما يصح أن يعمل ، والاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فلا يصح
أن يفسر عاملاً فيما قبله ، فإن كان الاسم بعد الهمزة ، ففيه وجهان :

-
- (١) البسيط : ٦٣٠ .
(٢) في الاصل " المحال " خطأ .
(٣) الجمل : ٣٩ .
(٤) ساقطة من " ح " .

أحدهما : أن يكون رفعا بالابتداء ، والجملة التي بعده خبره . (١)
والثاني : أن يكون محمولا على فعل مضمير يفسره الظاهر ، ويكون
إعرابه على حسب ضميره أو سببه ، فان كان فاعلا كان هو فاعلا باضمار الفعل
المتروك اظهارة ، وان كان نائباً عن الفاعل كان هو مفعولا لم يسم فاعله
بالفعل المضمّر ، [وإن كان مفعولا به كان هو مفعولا به منصوباً بالفعل
المضمّر] (٢) وهذا الوجه الثاني أجود من الأول ، أعني أن حمله على
الفعل المتروك اظهارة أجود من رفعه بالابتداء ؛ لأن الاستفهام أولى
بالفعل ، من جهة أنه إنما يقع على المعاني دون الأشخاص . (٣)

فصل : فإن كان الاستفهام بغير الهمزة كهل ، ومتى ، وكيف ،
وأين فإنّ الأسمُ يقع قبلهما ، ولا يقع بعدها فاصلاً بينها وبين الفعل ،
فإن كان قبلها ، فلا يكون إلا رفعا بالابتداء على حد ما قلنا في الهمزة ،
ولا يجوز أن يقع الأسمُ فاصلاً بينها وبين الفعل ، فلو قلت : هل زيد
ضربته ؟ ، أو هل زيدا ضربته ؟ لم يجز ، رفعت أونصبت ، إلا
في الشعر ضرورةً ، فإن فعلت ذلك نصبت ؛ ليكون الفعل بعدها تقديراً ،
ولو رفعته بعدها لم يلبسها فعلٌ لا لفظاً ولا تقديراً ، فلم هذا كان النصب
أوجهٌ ، لكن في حال الضرورة دون الاختيار (٤) ، والله أعلم .

فصل : وأما الأمر والنهي ، فإنه إذا اشتغلا بضمير أسم متقدم
عليهما ، فنصبه أجود من رفعه بالابتداء ؛ لأن الأمر والنهي لا يكونان إلا
بالفعل (٥) ، ولما في الأخبار عن المبتدأ بفعل الأمر والنهي من الإشكال

(١) انظر الكتاب : ١/١٠١ ، ٩٩٠ .

(٢) تكلمة من "ح" .

(٣) انظر المسألة في الكتاب : ١/١٠٢ وانظر البسيط ٦٣٠ - ٦٣١ .

(٤) انظر الكتاب : ١/٩٨ - ٩٩ .

(٥) انظر الكتاب : ١/١٣٧ .

واضطراب الناس في وجه التأويل ، بما هو مبسوط في الأمهات .

ثم (١) سأل سائل عن الجملة المخبر بها عن المبتدأ هل يشترط فيها أن تكون محتمة للصدق والكذب أو لا ؟

فالجواب : لا يشترط في الجملة المخبر بها عن المبتدأ أن تكون محتمة للصدق والكذب خلافا لابن السراج ومن وافقه (٢) ، وما جاء منها ظاهره ذلك محمول عندهم على إضمار القول ، فإذا قلت : زيد اضربه ، أو زيد لا تضربه ، فإنه على تقدير : زيد مقول فيه اضربه ، أو لا تضربه ، وهذا الرأي ضعيف من وجهين :

أحدهما : أن هذا التقدير لا يفى بالمطلوب ، لأن قولك : اضربه طلب ، والقول المضمحل ليس بطلب .

والثاني : أن المانع من ذلك إن كان كون تلك الجملة غير محتمة للصدق والكذب ، فإن هذا المعنى موجود في الخبر المفرد ، وهو جائز باتفاق (٣) ، فإن قالوا : المفرد وإن لم يصح فيه الصدق والكذب من

(١) من هنا إلى قوله " وأما الجحد فإن حروفه ستة ص ٢٩٥ ساقط من "ح".

(٢) هو مذهب ابن الأثير والكوفيين انظر التسهيل : ٤٨ ، والتذيل والتكميل : ١/٨٩/٢ و همع الهوامع : ١٤/٣ ، ومذهب سيوييه جواز ذلك ولم يشترط احتمالها للصدق والكذب . الكتاب : ١٣٩/١ قال : " وتقول : الَّذِينَ يَأْتِيَانِكَ فَأَضْرِبْهُمَا ، تنصبه كما تنصب زيدا ، وإن شئت رفعت على أن يكون مبنيا على مظهر أو مضمحل ، وإن شئت كان مبتدأ . وقال أيضا : " وقد يكون فسي الأمر والنهي أن يبني الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبدالله اضربه ، ابتدأت عبدالله فرفعته بالابتداء . . . ثم بنيت الفعل عليه " الكتاب : ١٣٨/١ .

(٣) انظر التذيل والتكميل : ١/٨٩/٢ و همع الهوامع : ١٤/٣ .

حيث هو مفرد ، فإنه يصح فيه ذلك مع ما هو خبر عنه . قلنا فما تصنع بنحو:
من أخوك ؟ ، ومن في الدار ؟ وكيف أنت ؟ وكم مالك ؟ ولا خلاف
في جوازه ، الصحيح ما ذكرناه أولاً .

ويظهر أنهم إنما امتنعوا من وضع الجملة غير الخبرية موضع ما أصله
أن يكون بالمفرد؛ لتعذر تأويلها بالمفرد [الذي] ^(١) يعطي معناها
على القاعدة المعلومة في ذلك ، الموضوعة مواضع المفردات ، فإن جاء
ما ظاهره ذلك لزم التأويل ، فأما أين السراج ، فقال : هو على تقدير
القول ، كأنه قال : مقول فيه : اضربه / ، وقد تقدم أن هذا
الرأي ضعيفٌ ، لأنَّ هذا التقدير لا يفي بالمطلوب ، لأن قولك : " اضربه"
عبارة عن طلب الضرب ، وقولك : " مقول فيه اضربه " اخبار بأنه مقول
فيه ذلك ، وهذا التقدير مخل بالمعنى فكان غير مستقيم .

وأما الأستاذ أبو الحسين فقال : الجملة في نحو قولك : زيد اضربه ،
وزيد هل ضربته ؟ موضوعة موضع مفرد ^(٢) يفيد الأمر والاستفهام عند
المخاطب وإن لم ينطق به على ذلك المعنى ، استغناءً عنه بهذا الذي ينطق
به ، وله نظائر كثيرة ، منها التعجب ، والنداء ، والتصغير والتكسير على ما هو
ميسوط في أبوابه .

(١) تكلمة ليست في الأصل ، وهذا الموضوع ساقط من " ح " كما سبقت
الإشارة لذلك .

(٢) البسيط : ٦٣٣ قال : " . . . وانما حسن النصب باضمار فعل ،
لأن الابتداء يضعف فيها ، لما ذكرته من أن الخبر أصله أن يكون
مفرداً ، وإذا كان جملة ، فالجملة موضوعة موضع المفرد ، وأنست
إذا قلت : زيد اضربه ، أو عمراً لا تكرمه ، فليست هذه الجملة
موضوعة موضع المفرد ، وانما هي شبيهة بما وضع موضع
المفرد ، لأنك إذا قلت : زيد ضربته فأنت قد أخبرت عن ضرب
زيد مؤكداً ، وكذلك إذا قلت : زيدا اضربه ، فقد أمرت بضرب
زيد مؤكداً .

وأما أبو بكر بن عبيدة فقال : أصل الخبر أن يكون بالمفرد ، لأنه الذي أفاد بالتركيب ، وأما الجملة فتفيد وحدها ، وإنما وقعت الجملة الخبرية موقع المفرد ؛ لأن تقديرها به لا يخل بالمطلوب ، ووقع الإخبار بالجملة الاستفهامية والأمرية حملاً على الخبرية .^(١)

فهذه ثلاثة أقوال في المسألة ، وهذا كله يدل على أن النصب في نحو قولك : زيدٌ أضربه ، أجود الوجهين^(١) ، من أجل صعوبة تقدير الخبر بالمفرد ، وأما ما قبل حرف الاستفهام فلا يجوز نصبه تعذراً ، وهذا ظاهر ، وبالله التوفيق .

وأما الجحدُ فان حروفه ستة ، وهي : ما ، وإن ، ولم ، ولما ، ولن ، ولا . وهي على ثلاثة أقسام ، ما ، وإن قسم ، وحكهما أن الاسم يقع قبلهما وبعدهما ، فإن كان قبلهما فليس إلا رفعاً بالابتداء ؛ لما قلناه في الاستفهام ، وإن كان بعدهما فوجهان :

أحدهما : أن يكون رفعاً بالابتداء وما بعده خبره .
والثاني : أن يكون محمولاً على فعل مضمرب بحسب ضميره ، أو بسببه كما قلناه في الهزرة .

فقيل : ان الوجهين متساويان ، وقيل إن الحمل على الفعل أجود ، وهو ظاهر كلام أبي القاسم^(٣) ، فمن قال بالتساوي ، تعلق بالاستعمال ، ومن قال بالترجيح : تعلق بحقيقة النفي وتعلقه بالمعاني دون الأشخاص .

(١) ساقطين "ع" في الاصل : « لا يخل بالمعطوف ، ووقع بالإخبار بالجملة الإستفهامية والأمرية حملاً على الخبرية » ولعل الثبت هو الضرب

(١) انظر الكتاب : ١ / ١٣٨ - ١٣٩ .

(٢) في "ح" "أوسبيه" .

(٣) انظر الجمل : ٣٩ ، ومن حسن ذلك ابن أبي الربيع في البسيط :

٥٠٤ ، قال وهو ظاهر كلام سيبويه .

وأما : لم ، ولما ، ولن ، فإنَّ الأسمَّ إذا كان قبلها ففيه وجهان :

أحدهما : الرفع بالابتداء ، وما بعده خبره .

والثاني : نصبه بإضمار فعلٍ إنَّ كان ضميره منصوباً أو سببه لفظاً

أو محلاً ، وآلاً ولُّ أجود ؛ لتعريفه ما هو بالفعل أولى ، ولا يقع الأسم

بعدها فاصلاً بينها وبين الفعل إلا ضرورة^(١) .

وأما " لا " فإن كانت جواب قسم^(٢) لم يقع الأسم قبلها معمولاً

لمفسر بما بعدها ، لأن لها هنا صدر الكلام^(٣) ، ويقع بعدها على وجهين :

أحدهما : أن يكون محمولاً على فعل مفسر لما بعده^(٤) بحسب

ضميره أو سببه .

والثاني : أن يكون رفعا بالابتداء بشرط تكرار النفي^(٥) ، خلافاً

لأبي العباس في هذا الشرط^(٦) . وإن لم يكن جواب قسم فإنَّ الأسم

يقع قبلها وبعدها ، فإذا^(٧) كان قبلها كان بمنزلة قبل " لم " و " لن " ،

وقد تقدم ذلك ، وإذا كان بعدها فإنَّ تكرار النفي كان بمنزلة بعد " ما "

النافية ، وإن لم يتكرر النفي لم يكن إلا محمولاً على فعل مفسر بما بعده

بحسب ضميره أو سببه ، ولا يجوز رفعه بالابتداء ؛ لأن ذلك مشروط بتكرار

النفي إلا ضرورة^(٨) ، خلافاً لأبي العباس في إطلاق القول بالجواز .

(١) انظر الكتاب : ٩٨/١ .

(٢) مثل : والله لا زيدا أضربه . لا يجوز النصب لعدم التكرار .

(٣) انظر الملخص : ٢٠١ .

(٤) في كلتا النسختين " لما بعده " أي " بما بعده " وهو متجه .

(٥) انظر : ٢٠١ .

(٦) انظر المقتضب : ٣٥٩/٤ ، وتعليق الشيخ عبد الخالق عضيمة

" رحمه الله " في الهامش السادس من الصفحة نفسها والهامش

الثالث من ص ٣٦٠ والخزانة : ٢٢٤/١ ، ٨٨/٢ ، ٨٩ .

(٧) في " ح " " فان " .

(٨) قال سيبويه : " واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت برجل لا

فارس حتى تقول : لا فارس ولا شجاع ، . . . وقد يجوز على

ضعفه في الشعر . الكتاب : ٣٠٥/٢ .

فصل : وأما حروف العرض والتحضيض فأربعة وهي : هـ ، و ، أ ، و ،
 ولولا ، ولو ما ، وقد تخفف هـ ، وتشدد أ ، والفرق بين العرض والتحضيض
 إنما هو من جهة المعنى ، لأنك في العرض تعرض عليه الفعل كأنك
 تُخَيِّرُهُ (١) ، وأنت في التحضيض تحضه على الفعل كأنك تأمره .

وهذه الحروف عند سيبويه وجميع أصحابه خاصة بالأفعال ،
 لا بد لها منها ظاهرة أو مضمرة ، ثم إن الأسم يقع قبلها وبعدها ،
 فإن كان قبلها ، فلا يكون إلا رفعاً بالابتداء ؛ لما ذكرناه في الاستفهام
 خلافاً لابن الوراق (٢) وصاحب الكراسة ، في تجويز حمله على فعل مفسر
 بما بعدها (٣) ، وحجتها أنه يحدث بالتركيب حكم لم يكن قبل
 التركيب ، وهذه الحروف كل واحد منها وإن كان مركباً مما أصله الصدرية ،
 فقد زال ذلك بالتركيب ، وهذه دعوى لا يعضدها قياس ولا سماع ، ولا
 يطرد في كل وجهٍ ، مع أنه قد حصل بالتركيب المعنى الذي تدل عليه
 في الحال ، ولا يلزم من ذلك زوال الصدرية ، والأصل بقاء ما كان
 على ما كان ، وهو الصواب إن شاء الله .

وإن كان الأسم بعدها فلا يكون إلا محمولاً على فعل مفسر بالظاهر ،
 على حسب الضمير أو السبب ، على ما ذكرناه في همزة الاستفهام (٤) ، خلافاً

(١) في "ح" "تخير" بياء موحدة . خطأ .

(٢) هو محمد بن هبة الله بن أبي الحسن محمد بن عبد الله بن

العباس أبو الحسن بن الوراق النحوي ، شيخ العربية ببغداد ،

استدعاه القائم بأمر الله لتعليم أولاده ، وكان ضريراً ، وهو سبط أبي

سعيد السيرافي ، قرأ على الربيعي وغيره وأخذ عنه التبريزي وغيره

ولد في سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وتوفي في سنة سبعين وأربعمائة

بغية الوعاة : ١/٢٥٥ - ٢٥٦ ، الأعلام : ٧/١٣٠ .

(٣) في "ح" "بعدها" وهذا ضد مذهب سيبويه : انظر شرح الجزولية للشكوكي ،

وشرح الجزولية للإبدي : ١/٩٣٢ ، والتذليل والتكميل : ٣/٩ ، المحقق ،

ومنهج السالك : ١٢٠ .

(٤) انظر ما سبق ص ٢٩٢

للكوفيين في جواز رفعه بالابتداء (١) / وما جاء من ذلك ضرورة ، وسيذكر ٨٨
ذلك في موضعه من الكتاب (٢) إن شاء الله .

فصل : وأما أدوات الشرط فعلى قسمين : "إن" وحدها قسم ،
وما عداها قسم آخر ، فأما "إن" فإن الأسم يقع قبلها وبعدها ، فإن كان
قبلها فلا يكون إلا رفعا بالابتداء ، للوجه الذي ذكرناه في ألف الاستفهام ،
وإن كان بعدها فلا يكون ذلك إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون محمولاً على فعل مفسر بما (٣) بعده .

والثاني : أن يكون ذلك المفسر فعلاً ماضياً اللفظاً أو المعنى (٤)

كقولك : إن زيد قام أكرمه .

وأما غير "إن" من أدوات الشرط ، وهو القسم الثاني ، فإن الأسم
يقع قبلها ولا يقع بعدها فاصلاً بينها وبين الفعل إلا في حال الضرورة
كقوله : (٥)

* أَيْمًا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمَلُّ *

- (١) في "ح" "على الابتداء" .
(٢) انظر ما يأتي ص ، والمسألة في شرح الرضي : ٣٨٧/٢ ،
والجني الداني : ٤٧٢ ، ٥٥٣ ، والخزانة : ٤٦٤/١ ، ولم
ينسبوا هذا الرأي للكوفيين وجاء من ذلك قول الشاعر :
* فهلا نفس ليلى شفيحها *
برفع "نفس" ، وانظر المعنى : ١٠٢ .
(٣) في الأصل "لما بعدها" .
(٤) في الأصل "ماضي الفعل أو المعنى" .
(٥) هذا عجز البيت وصدوره :
* صعدة نابتة في حائر *
وهو لكعب بن جعيل كما قال في الكتاب : ١١٣/٣ ، وفي بعض
أصول الكتاب : لحسام بن صداء الكلبى ، انظره في معاني القرآن
المفراء : ٢٩٧/١ ، والمقتضب : ٥٧/٢ ، والأصول : ٢٣٣/٢ ،
وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي : ١٩٦/٢ ، وأما ابن الشجرى
: ٣٣٢/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٠٧ ، والإنصاف : ٣٦٠ ،
والخزانة : ٤٥٧/١ .

فإذا كان الأسم قبلها فلا يكون إلا رفعا بالأبتداء ، للوجه (١) الذي ذكرناه
في ألف الاستفهام . والله أعلم .

ثم قال : (وإن كان في صدر كلامك فعل فعطفت عليه فعلا
آخر كان النصب الوجه) . (٢)

هذا الفصل يدور على ثلاث مسائل .

إحداها : أن تكون الجملة الأولى فعلية لا غير ، كقولك : قام
زيد وعمراً كلمته .

والثانية : أن تكون اسمية لا غير ، كقولك : زيد قائم وعمرو كلمته .

والثالثة : أن تكون ذات وجهين كقولك : زيد ضربته وعمرو كلمته ،
فهذه الجملة الأولى بأسرها اسمية ؛ لأنها مبتدأ وخبر ، والجملة التي بعد
هذا المبتدأ فعلية ، فإن عطفت ما بعدها على الجملة الكبرى ، وهي الجملة
بأسرها اختيار الرفع بالأبتداء ؛ لأعتدال الجملتين ، وإن عطفت ما بعد
الأو على الجملة الصغرى وهي الواقعة موقع خبر المبتدأ اختيار النصب ؛
لأعتدال الجملتين أيضاً ، ويجوز النصب على الوجه الأول ، والرفع على
الثاني ، ولكن عطف الشكل على شكله أولى ، ولم ينكر أحد من الأئمة
المؤثوق بعلمهم هذا الجواز إلا ابن الطراوة (٣) ، فإنه يلتزم التساوي
في عطف الجمل كما يلتزم الكل التساوي في إعراب عطف المفردات ،

(١) في " ح " " الوجه " .

(٢) الجمل : ٤٠ .

(٣) انظر مذهب ابن الطراوة في البسيط : ٦٤٤ ، وتقييد ابن لب :
٤٦٢ ، وانظر المسألة أيضاً مفصلة في التذليل والتكميل : ٣٦/٣
فما بعدها وانظر شرح ابن عصفور : ١/٢٦٧-٢٦٨ وشرح
الجزولية للابن بدي : ٩٣٥ فما بعدها .

فإن جاءت المخالفة في الجمل كانت الثانية عنده محمولة على الحال ، وهذا لا يطرد ، فليس ما قاله يلزم ، وإنما هو من باب الأولى لا من باب الأولى وجب .

فصل : إذا قلت : زيد ضربته ، وعمرو كلمته ، فإن عطفت بالواو على الكبرى^(١) فلا تفرع ، لبيان المسألة ، وإن عطفت على الصغرى ، فإن كان في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ الأول صحت المسألة بلا خلاف^(٢) ، كقولك : زيد ضربته وعمراً كلمته عنده ، ومنه قوله تعالى : * وأسماء رفعها *^(٣) على من عطف على قوله تعالى : * الرحمن علم القرآن *^(٤) فإن لم يكن في الجملة المجاورة للصغرى ضمير يعود إلى المبتدأ الأول كالمثال المبدوء به كان في المسألة أربعة مذاهب^(٥) .

أحدهما : الامتناع إلا بضمير ، لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان في الإخبار بهما عن المبتدأ الأول ، فيلزم في الثانية ما يلزم في الأولى من الاشتغال على ضمير يربط بين المبتدأ وخبره ، واليه ذهب القاضي^(٦) .

-
- (١) "على الكبرى" ساقطة من "ح" .
(٢) شرط أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ الأول من حيث أن الجملة المعطوفة تأخذ حكم المعطوف عليها والمعطوف عليها خبر ، فهي بحكم العطف خبر فلا بد لها من ضمير يربطها بالمبتدأ الأول وهذا قول السيرافي . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٧/١ ، وانظر التذييل والتكميل : ٣٧/٣ المحقق .
(٣) الرحمن : ٧ .
(٤) أول الرحمن .
(٥) انظر هذه المذاهب في التذييل والتكميل : ٣٧/٣ المحقق .
(٦) انظر مذهب القاضي في شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٧/١ ، وشرح الجزولية لابن بدي : ٩٣٦ .

الثاني : الجواز مطلقاً إن كانت الواو هي الجامعة التي في نحو :
اختصم زيد وعمرو ، وهذان زيد وعمرو ؛ لأن فائدة الخبر في الجملتين ، كأنه
قال : زيد ضربته مع تكلمي لعمر (١) ، فإن كانت الواو هي العاطفة التي
يتكرر معها العامل لم يكن بدُّ من ضميرٍ ، كما قاله القاضي ، وإليه ذهب
ابن خروف (٢) فيما قاله ابن عصفور ، وهو مردود لمجيء ذلك مع حتى ،
وليست بجامعة ، وإنما كان يكون ذلك صحيحاً لو كان مخصوصاً بالواو ، وقد
علم أنه عامٌ في سائر حروف العطف ، فكان مذهباً غير مستقيم (٣) ، والله أعلم .

الثالث : أن العطف إنما هو على الكبرى على كل حال ، لكن [إن شئت راعيت لفظ الصغرى فأضمرت الفعل و (٤)] إن شئت راعيت لفظ الكبرى فرفعت بالابتداء ، فهي مراعاةٌ لفظيةٌ ، وحقيقة العطف إنما هو على الجملة الكبرى ، فلا يحتاج على هذا إلى ضمير (٥) ؛ إذ ليست الجملة المعطوفة خيراً عن مبتدأ ، وهذا مذهب الفارسي فيما زعم ابن عصفور (٦) ، وهو مذهب حسن . والله أعلم .

الرابع : جواز العطف على الصغرى من غير حاجة إلى ضمير ، ووجه ذلك أن هذا الخبر جملة لم يظهر فيها عمل المبتدأ فلم توف حق الخبرية من هذه الجهة (٧) ، فجاز أن يعطف عليها بغير ضمير ، وألعب تراعي ألا لفاظ كثيراً ، فلو ظهر / عمل المبتدأ لم يكن بدُّ من ضمير ، كمشال

٨٩

- (١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٨/٢ وهذا مذهب هشام انظر التذييل والتكميل : ٣٨/٣ المحقق .
(٢) انظر مذهب ابن خروف في تقييد ابن لب : ٣٧٤ .
(٣) هذا الرد في شرح الجمل لابن عصفور .
(٤) تكلمة من "ح" .
(٥) في "ح" فهو يحتاج على هذا إلى ضمير "خطأ" .
(٦) شرح الجمل : ٣٦٨/١ وشرح الجزولية للايذى : ٩٣٦ قال أبو حيان : " ونسبه ابن عصفور للفارسي قولاً ، والصحيح أنه لابي بكر ابن طلحة " التذييل والتكميل : ٣٦/٣ المحقق .
(٧) في "ح" " من هذه الجملة " خطأ .

سيبويه : هذا ضارب عبدالله وزيدا يعربه ^(١) ، ونظير ذلك : من زيد ؟
على الحكاية ، وتركها في : أي زيد ، لامتناع الإعراب في " من " وظهوره
في " أي " ^(٢) وشاهد المسألة قوله تعالى : * وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ
وَالسَّمَاءِ رَفَعَهَا * ^(٣) فهذا عطف على يسجدان ، وليس فيها ضمير يعود
على المبتدأ ، ولا ينبغي أن يكون محمولاً على الكبرى للزوم النصب ،

- (١) الكتاب : ١/٩٣ .
(٢) قال ابن لب : " إنه يجوز مع كون العطف على الجملة الصغرى ،
وذلك لأن الجملة الواقعة خبراً لما لم يظهر فيها عمل المبتدأ ولم
تكن هي الخبر بنفسها ، وإنما هي موضوعة موضعه لم توفحق
الخبرية فيما عطف عليها ، فلم يلزم لذلك وجود الضمير في
الجملة المعطوفة عليها ، ونظير هذا جواز الحكاية بعد " من "
في نحو قولك : مَنْ زيدا لمن قال : رأيت زيدا ، ومن زيد لمن
قال : مررت بزید فلم يؤثر المبتدأ الذي هو " من " في خبره
الرفع ، لما لم يظهر تأثير المبتدأ فيه ، أعني في " من " ، لأنه
مبني ، فلم يوف لذلك حق المبتدأ ، الا ترى أنك لا تحكى بعد
" أي " فلا تقول : أي زيدا لمن قال : رأيت زيدا ، ولا أي زيد
لمن قال مررت بزید ، انما تقول : أي زيد ، فتؤثر " أي " في
خبرها لظهور عمل المبتدأ فيها ، لأنها معربة ، ويؤيد هذا أن الخبر
المفرد إذا عطف عليه جملة لزم فيها ضمير يعود على المبتدأ
لظهور عمله في خبره المعطوف عليه ، ولأن المفرد خبر بنفسه ،
فما عطف عليه لا بد فيه من وجود أحكام الخبر فيه ، ألا ترى
أن سيبويه مثل العطف على الخبر المفرد بقولك : هذا ضارب
عبدالله وزيد يعربه ، ففي الجملة المعطوفة التي هي " زيدا يعر
به " ضمير يعود على المبتدأ الذي هو " هذا " ، لأن هذه الجملة
معطوفة على الخبر المفرد الذي هو ضارب عبدالله ، وهذا القول
أيضاً محكي عن الفارسي حكاه عنه ابن أبي غالب وابن أبي الربيع
... وهذا القول أجرى على كلام سيبويه " هـ تقييداً بن لب :
٤٧٥ . وانظر المسيط : ٦٤٤ .

(٣) الرحمن : ٨ .

فلزم حمله على أحسن الوجهين ، وهذا إذا لم يجعله محمولاً على
* علم القرآن * (١) وقد تقدم ، وهذا المذهب الرابع أجاب به الفارسي
في التعاليق ، فيما قيد عن الشلوبيين ، وهو حسن . والله أعلم .

فصل (٢) : ثم أنشد بيتي الربيع (٣) ينصب " الذئب "
على " أصبح " ، أو على " لا أحمل " ، والأول أجود ، ليكون البيت الأول
مستقلاً سالماً من عيب التضمين . (٤)

وأوجب أبو الحسين بن الطراوة الثاني (٥) : " لا " ن حمله على الكبرى
مخلٌ عنده بالمعنى ، قال : لأن مقصوده أنه صار بعد الشباب والنجدة
إلى نهاية الضعف عن حمل السلاح ودفاع الذئب ، فإذا حملته على " لا أحمل "
كان التقدير : أصبحت أخشى الذئب ، وعلى الأول يأتي المعنى : إن
خشيتُ الذئب صفة دائمة لم ينتقل إليها بعد أن كان على ضدها ،
وهذا معنى فاسدٌ لم يردّه الشاعر .

(٥)
والجواب عن هذه الشبهة : أن قوله " أخشى " محمول على الحال ،
وإذا كان كذلك صار المعنى في الوجهين واحداً ، وبقي عليه عيب
التضمين " إلا أن هذا التضمين ليس هناك في القبح ، لأنه لو لم يذكر

-
- (١) الرحمن : ٠٢ .
(٢) هذا الفصل جميعه ساقط من نسخة " ح " .
(٣) بيتا الربيع هما :
أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نكرا
والذئب أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الريح والمطرا
انظرهما في الجمل : ٤٠ ، والكتاب : ٨٩/١ - ٩٠ والتبصرة :
والحلل : ٠٣٧ .
والربيع هو ابن ضبع الفزاري ، أحد المعمرين ، عاصر أمراً القيس ،
وأدرك الإسلام ولم يسلم . انظر ترجمته في المعمرين والوصايا : ٧
والخزانة : ٣٠٨/٣ يقال عمر متين واربعين سنة وهو مجال للشك
كبير والله أعلم .
(٤) انظر هذه المسألة مبسوطه في البسيط : ٦٥٤-٦٥٩ ، وقد رجح ابن
الفخار ما رجحه ابن أبي الربيع وهو مأخذ الشلوبيين من قبل ، وانظر
تقييد ابن لب : ٤٦١ ، ٤٦٢ .
(٥)

"وَالذَّبْ أَخْشَاهُ" لكان مستقلاً غير محتاج إلى الثاني، وليس في القبح مثل بيت النابغة حيث قال في عجز البيت الأول: (١)

* وهم أصحاب يوم عكاظ إني *

وفي صدر البيت الثاني :

* شهدت لهم مواطن صادقات *

لأن الأول هنا لا يستقل أصلاً بالثاني، فهما إذاً وجهان متقاربان .
وَالله أعلم .

وَالرَّبِيعُ هذا أحد المعمرين ، قيل : إِنَّهُ نَيْفٌ عَلَى الْمَتِينِ .

وَالله أعلم .

ويروى " أن يقر " من الوقار ، أي لا يملك بضعفه تسكين بغيره ،

وفاعله ضمير الرأس ، والله أعلم .

مسألة : خالف النحويون في هذا الباب في ثلاثة مواضع : أما

ابن العريف (٢) فأجاز الأشتغال في نحو : زيد قام ، فقال : يجوز في " زيد " أن يكون فاعلاً بإضمار فعل يفسره الظاهر (٣) ، والصحيح أن

(١) البيتان في ديوانه : ١٩٦ تحقيق د . شكري فيصل ، وهما بتامهما :

وهم وردوا الجفار على تميم
شهدت لهم مواطن صادقات
وهم أصحاب يوم عكاظ إني
أتيهم بود الصدر مني

(٢) ابن العريف هو : الحسن بن الوليد بن نصر أبو بكر القرطبي كان نحويًا مقدما فقيها في المسائل ، خرج إلى مصر ورأس فيها مات سنة سبع وستين وثلاثمائة . بغية الوعاة : ٥٢٧/١ .

(٣) انظر مذهب ابن العريف في المساعد : ٤٢٣/١ ، والتذييل

والتكميل : ٥٠/٣ المحقق ، وتقييد ابن لب ، وسماع الهوامع

: ١٦٠/٥ قال : " وقال أبو حيان وهي نزعة كوفية أي لبنائه

على جواز تقديم الفاعل " ..

هذا إنما يكون من باب المبتدأ والخبر ، لا من باب الاشتغال ؛ لأنه لما لم يصح لهذا الفعل أن يعمل فيما قبله لو قدر مفرغاً له - لما يلزم عليه من تقديم الفاعل - لم يجز أن يفسر حتى يكون هناك ما يقوى الإضرار ، وهو الحرف الطالِب بالفعل ، أو طلب المشاكلة .

وأما الفراء فزعم أن نحو " زيدا ضربته " لا إضرار فيه (١) ولكن هذا الفعل هو (٢) الناصب للأسمين معاً ؛ لأن الضمير هو الأول ، فهما واقعان على مسمى واحد ، وأعطى في ذلك قاعدة فقال : إذا كان للمسمى اسمان ليس أحدهما تابعا للآخر فإن العامل الواحد يعمل فيهما معاً ؛ دليل ذلك : زيدا ضربته ، وهذا غير مستقيم ؛ لأنه جعل موقع النزاع دليلاً ، وقد تقدم (٣) ذلك .

وأما أبو الحسين بن الطراوة فزعم أن زيدا من قولك : زيدا ضربته ، ليس على إضرار فعل ، وإنما انتصب بوقوع الفعل عليه ، وأنه مفعول من جهة المعنى ، وهذا غير مستقيم ؛ لأنه لم يثبت في النواصب ولا يقتضيه قياسٌ فيقال به ، فالصحيح أنه نصب بفعل مضر يفسره الظاهر ، وقد تقدم ذلك (٤) كله .

وهذه مسائل من عويص الاشتغال رأيت بسطها ليقرب فهمها على الطالِب فأقول وألله المستعان : يقدم بين يدي هذا الفصل أن فعل المضمرة المتصل لا يتعدى إلى ظاهره مطلقاً كقولك في الأفعال المؤثرة : زيدا ضرب ، والزيدين ضربا والزيدين ضربوا ، وهذا ضربت ،

-
- (١) تكلمة من " ح " .
(٢) ساقطة من " ح " .
(٣) انظر قول الفراء وتخرجه فيما سبق ص ٢٨٥
(٤) انظر قول ابن الطراوة فيما سبق ص ٢٨٥

وَالْمُهَنْدِينَ ضَرَبْنَا ، وَالْمُهَنْدَاتِ ضَرَبْنَا (١) ، وَفِي الْأَفْعَالِ الْمَلْفَاةِ زَيْدًا
ظَنَّ قَائِمًا ، وَأَخْوِيكَ ظَنَّ قَائِمِينَ ، وَأَخْوَتِكَ ظَنُّوا قَائِمِينَ ، وَهَذَا ظَنَّتْ
قَائِمَةً ، وَالْمُهَنْدِينَ ظَنَّنَا قَائِمَتَيْنِ ، وَالْمُهَنْدَاتِ ظَنَّنَ قَائِمَاتٍ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ
فَاعِلُ الْفِعْلِ ضَمِيرَ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ ، فَهَذَا كَلِمَةٌ وَمَا أَدَّى إِلَيْهِ غَيْرُ جَائِزٍ ، رَفْضًا
مِنَ الْعَرَبِ. (٢)

وَأَخْتَصْتُ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ - وَهِيَ الْمَعْبَرُ عَنْهَا بِالْأَفْعَالِ الْمَلْفَاةِ -
بِجَوَازِ تَعْدِي فِعْلِ الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى مِثْلِهِ (٣) ، وَفِعْلُ الظَّاهِرِ إِلَى مَضْمَرِهِ
الْمُتَّصِلِ ، وَأَجْرِي مَجْرَاهَا شَذُوذًا مَا حَكَاهُ الْفَرَاءُ / مِنْ قَوْلِهِمْ : عَدِمْتُنِي
وَفَقَدْتُنِي (٤) ، وَذَلِكَ أَنَّ فَقْدَانَ الرَّجُلِ نَفْسِهِ وَعَدَمَهُ لَهَا لَيْسَ مَا يَصِحُّ
فِي التَّحْصِيلِ ، لِأَنَّكَ إِذَا عَدِمْتَ شَيْئًا فَمَعْنَاهُ أَنَّكَ تَعْلَمُهُ غَيْرَ مُوجُودٍ ، وَمَحَالٌ
أَنْ تَعْلَمَ أَنَّكَ غَيْرَ مُوجُودٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا صَحَّ مِنْكَ الْعِلْمُ فَأَنْتَ مُوجُودٌ ، فَهَذَا
الْفِعْلَانِ مُسْتَعَارَانِ وَالْمَعْنَى : عَدِمْتُنِي غَيْرِي وَفَقَدْتُنِي غَيْرِي (٥) ، فَإِذَا

-
- (١) أَيْ لَا يَصِحُّ أَنْ تَنْصِبَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ تِلْكَ الْأَسْمَاءَ الْمُتَّقَدِّمَةَ عَلَيْهَا ،
لَمَّا يَلْزَمُ مِنْ جَعْلِ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ فَاعِلَةً وَمَفْعُولَةً فِي أَنْ وَاحِدٍ ، فَضْمَانُهَا
فَاعِلَةٌ وَمُظْهِرُهَا مَفْعُولٌ ، فَبِهِ مِنَ التَّنَاقُضِ مَا أَوْجِبَ الْمَنْعَ ، وَلَا نَهْ
يَصِحُّ الْمَفْعُولُ بِهِ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ فَضْلَةٌ ، وَالْفَضْلَةُ لَا يَحْتَاجُ
إِلَيْهَا . انظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٧٢/١ ، وَشَرْحَ الْجَزُولِيَّةِ
لِلْأَبْنِيِّ : ٩٤١/١ .
- (٢) انظُرْ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٧٣/١ ، وَشَرْحَ الْجَزُولِيَّةِ
لِلْأَبْنِيِّ : ٩٤١/١ .
- (٣) مِثَالُهُ : ظَنَنْتُنِي .
- (٤) قَالَ الْفَرَاءُ : . . . وَقَدْ تَقَوْلُهُ الْعَرَبُ فِي ظَنَنْتُ وَأَخْوَاتُهَا مِنْ رَأَيْتُ ،
وَعَلِمْتُ ، وَحَسِبْتُ . فَيَقُولُونَ أَظَنَنْتُنِي قَائِمًا ، وَوَجَدْتُنِي صَالِحًا ، لِنَقْصَمَا
وَحَاجَتُهُمَا إِلَى خَبَرِ سَوَى الْأَسْمِ ، وَرَبَّمَا أَضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَقَالَ : عَدِمْتُنِي ،
وَفَقَدْتُنِي ، فَهُوَ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا قَالَ الشَّاعِرُ وَهُوَ جِرَانُ الْعُودِ :
لَقَدْ كَانَ بِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي وَعَمَّا آتَيْتُنِي مِنْهُمَا تَزْحُزْحُزٌ
مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٠٦/٢ . وَانظُرْ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ
لِابْنِ مَالِكٍ : ٥٦٥ ، وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٧٢/١ وَشَرْحَ
الْأَبْنِيِّ : ٩٤١/١ .
- (٥) انظُرْ شَرْحَ الْأَبْنِيِّ : ٩٤٢/١ ، وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٧٢/١ .

عرفت هذا الأصل فإن الكلام ها هنا في فصلين :
الأول في مسائل الأفعال الموءثرة ، والثاني في مسائل الأفعال
غير الموءثرة وما أجرى مجراها .

الفصل الأول : اعلم أن الأسم إذا كان له سيبان مرفوع ومنصوب ،
حملت على أيهما شئت ، مثاله : أزيد ضرب غلامه أخوه ، رفعا في زيد
ونصبا ، فالرفع على تقدير : أضرب زيد غلامه ، ضرب غلامه أخوه ؟ والنصب
على تقدير : أهان زيدا أخوه ، ضرب غلامه أخوه ؟ ونحو ذلك من
التقدير ، وكذلك ان كان له سيب وضمير منفصل [نحو] (١) : أزيد لم يضرب
أخاه إلا هو ، فالنصب على تقدير : ألم يضرب زيدا إلا هو ، لم يضرب
أخاه إلا هو .

والرفع على تقدير : ألم يضرب زيد (٢) إلا أخاه لم يضرب أخاه
إلا هو ، فإن كان الضمير متصلا في هذه المسألة كان الأسم على حسبه ، رفعا
أونصبا مثاله : نصبا : أزيد لم يضرب به إلا أخوه ، والتقدير : ألم يضرب
زيدا إلا أخوه ، لم يضربه إلا أخوه ، ومثاله رفعا : أزيد لم يضرب إلا أخاه ،
والتقدير : ألم يضرب زيد إلا أخاه ، لم يضرب إلا أخاه ، ولا يجوز في هذه
المسألة الحمل على السبب ، لأنك لو حملت عليه فنصبت لكان التقدير : ألم
يضرب زيدا لم يضرب إلا أخاه ، ولو رفعته في قولك : أزيد لم يضرب به
إلا أخوه ، لكان التقدير : ألم يضرب زيد ؟ لم يضربه إلا هو ، ففي
الأولى تعدى فعل الضمير المتصل ، وهو المستتر في يضرب ، إلى ظاهره ،
وقد تقدم امتناع ذلك مطلقا ، وفي الثانية تعدى فعل الظاهر إلى مضمرة
المتصل ، وقد تقدم اختصاص ذلك بالأفعال الملقاة وما جرى مجراها .

(١) تكلمة من " ح " .
(٢) " زيد " في الأصل " زيدا " منصوب والصواب الرفع ، وهو من " ح " .

فإن كان للأسم ضميران فلا بد أن يكون أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً ، ويجب حينئذ أن يكون الاسم على حسب المتصل ، من حيث كان المنفصل جارياً مجرى السبب في جميع المسائل ، مثال ذلك : أزيداً لم يضربه إلا هو ، وأزيد لم يضرب إلا إياه ، تقدير النصب : ألم يضرب زيدا الا هو ؟ لم يضربه الا هو ، وتقدير الرفع : ألم يضرب زيد إلا إياه ، لم يضرب إلا إياه ، ولو حملت على المنفصل فقلت في الأولى : أزيد لم يضربه إلا هو لكان التقدير : ألم يضربه زيد ، لم يضربه إلا هو ، وفي الثانية : أزيداً لم يضرب إلا إياه ، لكان التقدير : ألم يضرب زيدا ، لم يضرب إلا إياه ، ففي الأولى تعدى فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل ، وفي الثانية تعدى فعل المضمرة المتصل إلى ظاهره ، وقد تقدم اختصاص الأولى بالأنواع الملقاة وما جرى مجراها ، وأمتناع الثانية مطلقاً . (١)

الفصل الثاني : اعلم أنه إذا كان للأسم المشتغل عنه في هذا الفصل سببان ، حملت على أيهما شئت ، مثاله : أزيد ظن أخاه أبوه منطلقاً؟ رفعا في زيد ونصبا ، تقدير الرفع : أظن زيد أخاه منطلقاً (٢) ظن أخاه أبوه منطلقاً (٢) ، وتقدير النصب : أظن زيدا أبوه منطلقاً (٢) ظن أخاه أبوه منطلقاً . (٢)

وإن كان له سبب وضمير منصوب متصل ، حملت أيضا على أيهما شئت مثال ذلك : أزيد ظنه أبوه قائماً ؟ رفعا في زيد ونصبا ، وتقدير النصب : أظن زيدا أبوه قائماً ، ظنه أبوه قائماً ، وتقدير الرفع : أظنه زيد قائماً ، ظنه أبوه قائماً .

(١) انظر المسألة في شرح الجمل لابن صفور : ٣٧٣/١ وما بعدها ،
وتقييد ابن لب : ٤٨٢ وما بعدها .
(٢) في "ح" "قائماً" في الأربعة المواضع .

فإن كان الضمير المتصل مرفوعاً وجب الحمل عليه دون السبب ،
 مثال ذلك : أزيد ظن أباه قائماً ، والتقدير : أظن زيد أباه قائماً ،
 ظن أباه قائماً ، ولو حملت على السبب لم يجز ، لأن التقدير حينئذ : أظن
 زيدا قائماً ظن أباه قائماً ، وهذا فيه تعدي فعل المضمرة المتصلة ، وهو
 المستتر في " ظن " إلى ظاهره ، وهو زيد ، وقد تقدم امتناعه مطلقاً (١)
 فإن كان الضمير منفصلاً حملت على أيهما شئت مثاله : أزيدا لم يظن أخاه
 قائماً إلا هورفعاً في زيد ونصباً فتقدير النصب ألم يظن زيدا قائماً
 إلا هو لم يظن أخاه قائماً إلا هو ، وتقدير الرفع : ألم يظن زيد
 أخاه قائماً لم يظن أخاه قائماً إلا هو فإن كان له ضميران متصلان / وجب
 الحمل على المرفوع دون المنصوب مثال ذلك : أزيد ظنه قائماً ،
 والتقدير : أظنه زيد قائماً ، ظنه قائماً ، ولو حملت على المنصوب لم
 يجز ، لأن التقدير حينئذ : أظن زيدا قائماً ظنه قائماً ، وهذا فيه
 تعدي فعل المضمرة المتصلة ، وهو المستتر في " ظن " إلى ظاهره ، وهو
 زيدا ، وقد تقدم امتناعه مطلقاً .

وإن كانا منفصلين حملت على أيهما شئت ، مثال ذلك : أزيدا
 إياه لم يظن قائماً إلا هو ، رفعاً في زيد ونصباً ، فتقدير النصب : ألم يظن
 زيدا قائماً إلا هو إياه ، لم يظن قائماً إلا هو ، وتقدير الرفع : ألم يظنه
 زيد قائماً إياه ، لم يظن قائماً إلا هو ، وأتصل الضمير بالفعل لما ظهر ،
 وإنما كان منفصلاً حين كان الفعل محذوفاً .

فإن كان أحدهما متصلاً منصوباً حملت على أيهما شئت ، مثاله :
 أزيد لم يظنه قائماً إلا هو ، رفعاً في زيد ونصباً ، فتقدير النصب : ألم
 يظن زيدا قائماً (٢) ، إلا هو لم يظنه قائماً إلا هو ، وتقدير الرفع :

(١) انظر ص ٢٤٠

(٢) ساقطة من " ح " .

ألم يظنه زيدا قائما ، لم يظنه قائما إلا هو ، فإن كان المتصل مرفوعاً
 وجب الحمل عليه دون غيره ، مثاله : أزيد لم يظن قائماً إلا هو (١) ،
 والتقدير : ألم يظن زيد قائماً إلا إياه ، لم يظن قائماً إلا إياه ، ولو
 حملت على المنصوب لم يحسن (٢) ، لأن التقدير حينئذ : ألم يظن زيدا
 إلا قائماً ، لم يظن قائماً إلا إياه ، وهذا فيه تعدي فعل المضمير المتصل ،
 وهو المستتر في الظن إلى ظاهره ، وهو زيدا ، وقد تقدم امتناعه مطلقاً (٣) .

والنكتة التي يعرف بها تقدير المحذوف : أن تضع الأسماء المحمول
 على الفعل المضمير موضع الأسماء المحمول هو عليه ، إن أمكن ، وإن لم يمكن
 حذفت المحمول عليه وتركت المحمول في موضعه ، ونويت به التأخير ، فإن
 جازت المسألة بعد ذلك ، فهي جائزة قبله ، وإلا فهي ممتنعة على حسب
 ما اقتضاه (٤) الأصل المذكور أولاً .

و جميع ما تقدم من المسائل إنما هو (٥) باعتبار الحمل على الفعل ،
 وأما الرفع بالابتداء فلا كلام فيه ، ولا مانع له أصلاً فأعرف ذلك وتدبره ،
 وبالله التوفيق .

-
- (١) في "ح" "إلا إياه" .
 (٢) في "ح" "لم يجز" .
 (٣) انظر ص ٣٠٥-٣٠٦ .
 (٤) في "ح" "على حسب اقتضاه" .
 (٥) في الأصل "هي" .

باب الحروف التي ترفع الأسم وتنصب الخبر

سماها حروفا وهي كلها أفعال^(١)، لا أحد أمرين^(٢) : إما لأنها أشبهت بالحروف في تجردها من الدلالة على مصدر ، وإما لأن حرفاً يطلق بإزاء كلمة ، فكانه قال : باب الكلمات التي ترفع الأسم وتنصب الخبر .

ويحتمل أن يكون سماها حروفا ، لأنها سقت لتدل على معنى في الخبر ، وهو مضيئه أو استقباله ، فأشبهت الحروف لذلك . والله أعلم .

وهذه الترجمة نص على أنها أثرت في الآسمن معا ، الرفع في الأول والنصب في الثاني ، أما تأثيرها في الثاني ، فلا أنه مطلوبها ، والطلب يورث في المطلوب ، وأما تأثيرها في الأول ، فلا أنه وإن لم يكن مطلوبها فهو مطلوب مطلوبها على اللزوم ، فهو مطلوبها بتوسط الثاني ، ولولا هذا التنزيل ما أثرت في الجملة ؛ لأن الجمل لا تؤثر العوامل في الفاظها على القاعدة المعلومة في ذلك ، إلا على التنزيل المذكور والله أعلم ، هذا مذهب البصريين^(٣) .

وأما الكوفيون فسلموا تأثيرها في الثاني لظهوره ، ولم يسلموا ذلك في الأول ، بل هو عندهم باقٍ على رفعه الأول قبل دخولها^(٤) ، ورده البصريون بأمرين :

-
- (١) سمي هذا الباب آبن عصفور : باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، فكانه بذلك يعترض على تسمية أبي القاسم . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٦/١ .
- (٢) انظر البسيط : ٦٦١ وما بعدها فابن الفخار يقتدى به في ذلك ، وانظر شرح الجمل لابن الضائع : ١١/أ .
- (٣) انظر الكتاب : ١٣١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور : ٤١٩/١ وهمع الهوامع : ٦٣/٢ .
- (٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٨/١ - ٤١٩ ، وهمع الهوامع : ٦٣/٢ :

أحدهما : أنه يتصل بها إذا كان ضميراً ، والضمير لا يتصل
إلاّ بعامله . (١)

والآخر : ما يلزم على قولهم من وجود فعلٍ يعملُ نصباً ولا يعملُ
رفعاً ، وهو لا نظيره ، ولا يقتضيه قياس ، وإنما الموجودُ بالعكس ، فالصحيح
ما قاله البصريون والله أعلم .

فصل : في حصر أفعال هذا الباب ، وهي عشرون فعلاً : كان ،
وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَابٌ ، وَصَارَ ، وَغَدَا ، وَرَاحَ ، وَأَضَّ ،
وَعَادَ ، وَآلَ ، وَجَاءَ ، وَقَعَدَ ، وَوَلِيَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا أَنْكَ ، وَمَا فَتَى ، وَمَا
بَرِحَ ، وَمَا دَامَ . (٢)

أما " جاء " ، و " قعد " فلا يكونان من هذا الباب إلا إذا كانا

بمعنى صار ، وذلك في قولهم : ما جاءت حاجتك (٣) ، ومعناه ما صارت

حاجتك ، يُرْوَى هذا الحرفُ برفعِ الحاجة ونصبها (٤) ، فمن رفعها جعلها

اسم " جاءت " ، وجعل " ما " خبراً مقدماً ، كأنه قال : أي شيء صارت حاجتك ،

ومن نصبها جعلها خبر " جاءت " ، وأضمر فيها اسمها ، وجعل " ما " رفعاً

بلاّبتداء ، والجملة خبر المبتدأ ، كأنه قال : أي شيء صارت حاجتك ، / ٩٢

وأنت ضميرها ، لأنها الحاجة في المعنى . (٥)

(١) ذكر هذا الأمر ابن عصفور في شرح الجمل : ٤١٩/١ . والسيوطي

في همع الهوامع : ٦٣/٤ .

(٢) انظر أفعالاً أخرى ملحقة بهذه الأفعال في همع الهوامع : ٦٢/٢ .

(٣) قيل أول من قاله الخوارج لابن عباس أرسله علي إليهم . انظر همع

الهوامع : ٧٠/٢ وانظر القول في الكتاب : ٥٠/١ ، وشرح الجمل

لابن عصفور : ٣٧٦/١ .

(٤) قال سيبويه : " وزعم يونس أنه سمع ربه يقول ما جاءت حاجتك

فيرفع . الكتاب : ٥١/١ .

(٥) انظر الهسيط : ٦٦٨ وهمع الهوامع : ٦٣/٢ .

وأما "قعد" ففي قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها
 حربة^{١٥٠} (١) ؛ أي حتى صارت كأنها حربة ، خلافا للزمخشري في هذا
 الحرف ، فإنه عنده متعدد (٢) ، والحرفان عند سيبويه جاربان مجرى
 المثل (٣) والله أعلم .

ثم قال : (ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها) (٤) إلى آخره .
 هذه (٥) الحروف بالنظر إلى هذا الحكم تنقسم إلى خمسة أقسام : ما دام
 قسم ، وجاء وقعد قسم ، وما زال وما أتك وما فتق وما برح قسم ، وليس
 قسم ، وسائرهما قسم ، فهذه خمسة أقسام .

فأما " ما دام " فإن خبرها يتوسط بينها وبين أسمها بلا خلاف ،
 إلا ما قاله صاحب " الدرر الاللفية " (٦) من الامتناع (٧) ، ولا يعرف له

- (١) هذا القول حكاه سيبويه عن العرب . انظر البسيط : ٠٦٦٩ .
 (٢) أي أن "قعد" عند الزمخشري تأتي بمعنى صار في غير ما ذكر
 ومنه عنده قوله تعالى : * فتقعد ملوما محسورا * أي فتصير
 وملوماً خبيراً تقعداً . وانظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور
 : ٣٨٣/١ ، وشرح الرضي : ٠٢٩٢/٢ .
 (٣) انظر الكتاب : ٥١/١ على أنني لم اعثر على القول الثاني فسي
 الكتاب . وقد ذكره ابن ابي الربيع عن سيبويه كما تقدم ذلك ،
 وفي التهذيب : ٢٠١/١ ، واللسان : "قعد" ٣٦٥/٤ أن
 ذلك من حكاية ابن الأعرابي .
 (٤) الجمل : ٠٤٢ .
 (٥) ساقطة من "ح" .
 (٦) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي يكنى
 أبا الحسن ويشهر بأبن معطي " وعبد المعطي " المتقدم في
 نسبه " هو معطي " الذي شهره ، ولد سنة ٥٦٤ ، وتوفي
 سنة ٦٢٨ . انظر ترجمته في مقدمة "الفصول الخمسون" ، وبغية الوعاة
 : ٠٣٤٤/٢ .
 (٧) والدرر الاللفية هي الفية ابن معطي قال فيها :
 ولا يجوز أن تقدم الخبرُ على أسم ما دام وجاز في الآخر

فيه سلف (١) ، وأرى أنه وهم والله أعلم . (٢)

وأما تقديمه على ما دام فممنوع بإجماع ، لأن حرف " ما " موصول
بجملة ما بعده ، وأصله أوشي " منها لا يتقدم على الموصول ، وكذلك يمتنع
توسيط الخبرين " ما " و " دام " ، لأنهما قد صارا كألشيء الواحد . (٣)

وأما " ليس " فإن خبرها يتوسط بينها وبين اسمها بلاخلاف (٤) ،
وأما تقديمه عليها فنمنعه المبرد (٥) ، وابن كيسان (٦) ، والسهيلي ،
وابن مالك (٧) ، تعلقا منهم باللفظ ، لأنه فعل غير متصرف اللفظ ، وجوز
ذلك سائر النحاة تعلقا منهم بالمعنى (٨) ، لأنه وإن كان غير متصرف
من جهة اللفظ ، فإنه متصرف من جهة المعنى [من] (٩) حيث تنفى به

-
- (١) ذكر ابن القواس في شرح البيت السابق : أن منع تقديم خبر ما دام
على اسمها مما انفرد به ابن معطي ، وذكر أنه قيل عن ابن الخشاب
عن قوم ، وذكر الرضي : ٢٩٧/٢ أنه غلط من ابن معطي لم
يذكره أحد ، أي لم يقل بقوله أحد .
- (٢) نقل هذه الفقرة عن ابن الفخار - رحمه الله - الإمام الشاطبي في شرحه
للألفية : ٣٤٤ .
- (٣) ذكر الشاطبي أن هذا المنع مذهب شيخه ابن الفخار . شرح الألفية
: ٣٤٥ ، وقد نقل هذه الفقرة بنصها عن ابن الفخار تلميذه الراعي
في عنوان الإفادة : ١٥٨ .
- (٤) الخلاف وارد ، ذكر ذلك ابن عقيل في شرح الألفية : ٢٧٣/٢ .
- (٥) انظر الإنصاف : ١٦٠ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٨٦١ ،
والمخلص : ٢١٧ .
- (٦) انظر مذهب ابن كيسان في " ابن كيسان النحوي " للدكتور محمد
الينا : ١٨١ ، وشرح الأبدى : ٩٦٧ .
- (٧) انظر التسهيل : ٥٤ ، والمساعد : ٢٦٢/٢ ، وهذا مذهب
الكوفيين وأكثر المتأخرين ، والنقل عن سيبويه مضطرب في هذه
المسألة فنقلوا عنه الإجازة وعدمها ، وقال ابن الأنباري في
الإنصاف : ١٦٠ " والصحيح أنه ليس له في ذلك نص " ، وقد
رجح ابن الأنباري مذهب الكوفيين على غير عاداته .
- (٨) ذكر أبو علي في الإيضاح : ١٠١ ، أن ذلك مذهب المتقدمين قال وهو
القياس عندي فتقول : " منطلقا ليس زيد " قال ابن أبي الربيع في
الكافي ٢٣٣/١ " وهو شرح للإيضاح " يريد بقوله : " المتقدمين
سيبويه وأبا عمرو " وهذا المذهب للكوفيين الفراء وغيره . وانظر :
الإنصاف : ١٦٠ ، والتبيين : ٣١٥ ، وشرح ابن يعيش : ١١٤/٧ .
- (٩) تكملة من " ح " .

الآزمنة الثلاثة ، ويدل على صحة قول الجماعة قوله عز وجل : * ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم * (١) ووجه الدليل من هذه الآية أن "يوم" ظرف متعلق بمصروفاً ، فهو معمول خبرها ، وقد تقدم عليها ، والقاعدة أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يصح تقديم العامل . (٢)

فإن قيل : ليس في هذا كبير دليل ، لا تفاهتهم على تقدم معمول خبر "إن" على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، لاتساع العرب فيها ، (٣) نعم لو كان هذا المعمول غير ظرف لاستقام الاستدلال .

فالجواب : أنه لا فرق بين الظرف وغيره ، في أن تقديمه يؤذن بجواز تقديم العامل ، ولو كان الاتساع في الظرف سبباً في تقدمه حيث لا يتقدم غيره ، لجاز أن تقدمه على "إن" نفسها ، وعلى حرف الاستفهام ، وغير ذلك مما يتعدد ، فكنت تقول : في الدار زيداً قائم ، ويوم الجمعة هل قام زيد ، وفي الإجماع على امتناع هذا دليل قاطع على أن الظرف كغيره .

وأما تقدمه في باب "إن" على اسمها فموقوف على محله ، بخروجه عن القياس ، فوجب حمله في الآية الكريمة على مقتضى القياس ، لأنه لا يشبه باب "إن" ، والذي يشبهه باب "إن" تقدمه على اسمها ، كقولك : ليس في الدار زيد قائماً ، ولا خلاف في جواز هذا ، فدل ارتفاع الخلاف هاهنا على الفرق ، فتأمل ذلك ، وبالله التوفيق . (٤)

- (١) هود : ٨٠ .
 (٢) هذا هو أحد الأدلة على جواز تقديم خبرها عليها ، وقد ذكره في الإنصاف : ١٦٢ والتبيين : ٣١٦ وفي الملخص : ٢١٧ ، وذهب ابن أبي الربيع في البسيط : ٦٧٦ إلى جواز تقديم خبر ليس عليها وسط القول في ذلك .
 (٣) مثل أن في الدار زيداً جالس ، وإن غدا أخاك راحل .
 (٤) بمثل هذا الجواب أجاب ابن أبي الربيع ، إلا أن جواب ابن الفخار أكثر بسطاً : انظر البسيط : ٥٤٦ .

وأما " ما زال " و " ما انك " و " ما فتى " و " ما برح " ، فإنها إن كانت منفية بما له صدر الكلام ، وذلك ما ، وإن ، ولا ، إذا كانت جواب قسم ، فإن خبرها لا يتقدم عليها اعتباراً باللفظ ، وزعم ابن كيسان أنه يتقدم عليها اعتباراً بالمعنى . (١) والله أعلم .

فإن كانت منفية بما ليس له صدر الكلام جاز تقديمه باجماع ، ويمتنع عند الكلّ توسيطه بين الفعل وحرف النفي ، لأنهما لهما تلازماً صاراً كالشيء الواحد . (٢)

عبارة (٣) أخرى أبسط مما قبلها : جوزابن كيسان من البصريين تقديم خبر ما ينفي بـ " ما " من زال وأخواتها ، عليها ، ومنعه الجمهور ، وحجته أن معنى هذه الأفعال مع التجريد النفسي ، فلما دخل عليها حرفه نفي ذلك النفي ، فصار إيجاباً ، فقوله : ما زال زيد قائماً ، بمنزلة : ثبت زيد قائماً في المعنى ، فكما أن المنصوب في قوله : ثبت زيد قائماً ، لا يمتنع تقديمه ، فكذلك المنصوب في قوله : ما زال زيد قائماً ، لا يمتنع تقديمه اعتباراً بالمعنى الجامع . (٤)

وحجة الجمهور أنه لا يلزم من زوال معنى النفي زوال حكمه من المصدرية ، كما لم يلزم من زوال معنى الاستفهام في نحو : قد علمت

-
- (١) انظر مذهب ابن كيسان في الانصاف : ٩٠ ، والتبيين : ٣٠٢ وهو مذهب الكوفيين وانظر المسألة أيضاً في شرح المفصل لابن يعيش : ١٠/١١٣-١١٤ ، وشرح الرضي : ٢/٢٩٢ ، وابن كيسان النحوي للدكتور البنا ١٨١-١٨٣ . وابن كيسان للأستاذ محمد الدعجاني : ٢٥٣ ، وقد رجح عند الأستاذ بين رأي ابن كيسان .
- (٢) نقل هذه العبارة بنصها الشاطبي عن شيخه انظر شرح الألفية : ٣٤٨ ونقلها عنه أيضاً الراعي في عنوان الإفادة : ١٥٩ .
- (٣) من هنا إلى قوله " وأما توسيطه بينها وبين أسمائها فجاز " ساقط من " ح " وسيأتي ص ٣١٨
- (٤) انظر شرح الأبيدي على الجزولية : ٩٦٨ ، وتقييد ابن لب : ٥١٢ .

أزيد قائم أم عمرو ؟ زوال حكمه من الصدرية إجماعاً ،^(١) وأيضاً فكيف يتصور إهمال حكم النفي وباعباره صار المعنى على الإثبات^(٢) ، والصحيح ما عليه الجمهور .

فإن قال ابن كيسان اعتبار ما يعم مقدم على اعتبار ما يخص ؛ لأن اعتبار ما يعم يطرد ولا ينكسر ، واعتبار ما يخص ينكسر ولا يطرد ، فأنتم اعتبرتم اللفظ في امتناع تقديم الخبر ، والمعنى في امتناع دخول إلا فيه ، وأنا أعتبر المعنى على كل حال ، فيجوز تقديم الخبر / ويمتنع ٩٣ دخول إلا .

أجيب : بأننا إنما قلنا : يتعدد الحكم لتعدد موجهه ، وذلك أن المانع من تقديم الخبر إنما هو بقاء معنى النفي بما ، ولولا بقاءه ما صار النفي الذي كان قبله إيجاباً ، فوجب اعتباره ضرورة ،^(٢) وأما " إلا " فانما تدخل لإثبات ما كان منقياً قبل دخولها^(٣) ، ودخول " ما " هو الذي صيره ثابتاً ، فأمتناع دخول " إلا " إنما هو لمعنى خاص بالخبر ، وأمتناع تقديم الخبر إنما هو لمعنى خاص بما ، فلما^(٤) تعدد الموجب تعدد

(١) قال الآبدي في شرح الجزولية : ٩٦٨ " وقال المانع لا حجة في هذا ، لأن العرب إنما تراعي اللفظ " وقال ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل : ٨٧/٢ " وشبهة ابن كيسان فيما أوله " ما " النافية أنها لما دخلت على النفي صار معناه اثباتاً فتوهم أن حكم النفي يزول لزوال معنى النفي ، وليس بمستقيم ، فإنه لو قيل : ما أبي زيد أكلا لكان معناه إثباتاً للأكل ، ولو قيل : أكلا ما أبي زيد لم يجز ، لأن حكم النفي ثابت ، وإنما اتفق أنه دخل على فعل معناه النفي ، فصار المعنى بالآخرة إثباتاً ، ولولا أن معنى النفي حاصل لم يرجع الإثبات الذي دخل عليه نفيًا ، فكيف يزول معنى النفي ، وباعباره حصل المعنى مثبتاً ، فالوجه ما عليه العامة .

(٢) انظر الهامش السابق الذي نصه عن ابن الحاجب ، وانظر أيضاً : ٨٣/٢ من الإيضاح في شرح المفصل .

(٣) مثل ما قام إلا زيد .

(٤) في الأصل " فيما " والتصوير يقتضيه المعنى وهي ساقطة من " ح " كما سبقت الإشارة .

الحكم ، فأما قوله : (١)

حَرَّاجِيحٌ مَا تَنفَكُ إِلَّا مَنَاخَةَ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بِلْدَاقِهَا

ف قيل : إِنَّ " تنفك " فعل تام كأنه قال : ما تتخلص من الأسير ، أو تنفصل منه ، إِلَّا في حالِ إناختها (٢) ، وقيل : إِنَّ " إِلَّا " زائدة ، قال ابن جنى (٣) ، أو يكون اعتبار اللفظ ، وهو شبيه بالغلط (٤) ، كما قال سيبويه في قولهم : انهم أجمعون ذاهبون . (٥)

وأما توسيطه بينها وبين أسائها فجائز بلا خلاف .

وأما " جاء " و " قعد " في المثالين المذكورين فإنهما جاريان مجرى المثل^{١٥٥} ، والأشكال توءم^١ على حالها ، فلا يغير شي من ذلك عن السموع . (٦)

وأما سائرهما ، وهو القسم الخامس ، فيجوز تقديم أخبارها عليها وعلى أسائها بلا خلاف ما لم يمنع من ذلك مانع . والله أعلم .

-
- (١) البيت لذى الرمة وهو في ديوانه : ٢٤٠ ، وانظره في الكتاب : ٤٨/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨١/٣ ، والمحتسب : ٣٢٩/١ ، وأما ابن الشجري : ١٢٤/٢ ، والإيناف : ١٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٨/١ ، واليسيط : ٧٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٢ ، والمفني : ١٠٢ وتقييد ابن لب : ٥٠٠ . والحراجيح : جمع حرجوج وهي الناقة الضامرة ، والخسف حبسها على غير طعام .
- (٢) قاله الفراء في معاني القرآن : ٢٨١/٣ .
- (٣) المحتسب : ٣٢٩/١ .
- (٤) قاله الأصمعي والجزمي : انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٧/٢ ، وقال في التبصرة : ١٩٠ " . . . أدخل الا لحكم اللفظ ولم يراع المعنى " .
- (٥) الكتاب : ١٥٥/٢ والوجه في ذلك : انهم أجمعون ذاهبين على معنى هم ذاهبون وانظر اليسيط : ٨١٠ وقال ابن لب : " . . . فانما " اجمعون " توكيد لهم على التعامل عن " ان " وتوهمه مبتدأ ، وكأنهم قالوا : هم أجمعون ذاهبون . انظر تقييد ابن لب : ٤٧٦ .
- (٦) انظر ما تقدم ص ٢٤٨ هامش (٧) .

ثم قال : (وأعلم أن كل شيء كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبر هذه الحروف) . (١)

يريد إلا الجملة غير الخبرية ، وهي الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والترجي ، والدعاء ، فان هذه الجمل تكون أخباراً للمبتدأ ، ولا تكون أخباراً لهذه الحروف ، فهذا منه عموم في موضع الخصوص (٢) ، ونظيره قوله تعالى * تدمر كل شيء بأمر ربها * . (٣)

ثم إن خبر هذه الحروف على أربعة أقسام : مفرد ، وجملة ، وظرف ومجرور ، وقد تقدم تفسير ذلك في خبر المبتدأ فانظر إليه هناك . (٤)

ثم قال : (ولا توءثر هذه الحروف في الجمل) . (٥)

يريد بالجمل ها هنا الواقعة أخباراً لها ، ومعناه : لا توءثر في ألفاظها ، ولكنها توءثر في مواضعها ؛ ولهذا إذا عطفت عليها مفرداً كان منصوباً كقولك : كان زيد أبوه قائم وزاهياً .

ثم قال : (وإذا وقع بعد هذه الحروف حرف خفض) . (٦) إلى

آخر الفصل .

مثال ذلك : كان في الدار زيد ، فزيد أسم كان ، وخبرها في المجرور ، ولعله نبه بذلك على إبطال مذهب أبي الحسن القائل بجواز رفع زيد (٧) بالمجرور ، غير معتد ، فإن ذلك لا يصح في هذه

-
- (١) الجمل : ٤٢ .
(٢) هذا المأخذ أخذه عليه ابن الضائع في باب ان انظر شرح الجمل له ص ١٥ / أ وانظر ما يأتي ص ٢٧٤
(٣) الأحقاف ٢٥ وتام الآية * فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم *
(٤) انظر ص ٢٠٢
(٥) الجمل : ٤٢ .
(٦) الجمل : ٤٢ .
(٧) في الأصل " ذلك " .

المسألة (١) ، إذ معلوم أن المرفوع بكان ما كان مبتدأ قبل دخولها ، ولو كان فاعلاً بالمجرور لم تدخل عليه كان ، لأنها لا تدخل إلا على ما كان رفعاً بالابتداء ، ويمكن أن يكون أبو القاسم وضع هذه المسألة توطئة لما ينبغي عليها من الوجوه التي تذكر بعد إن شاء الله .

ثم قال : (فَإِنْ جِئْتَ بِعَدِّ الْمَرْفُوعِ بِخَيْرٍ نَصَبْتَهُ) (٢) .

معناه : فَإِنْ جِئْتَ بِعَدِّ الْمَرْفُوعِ بِمَا يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا .

ولك (٣) في هذه المسألة ثلاثة أوجه : (٤)

أحدها : أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ (٥) : جَالِسًا خَيْرٌ كَانَ ، وَالْمَجْرُورُ مَنْ

صلته ؛ أي متعلق به .

والثاني : أَنْ يَكُونَ خَيْرَهَا فِي الْمَجْرُورِ ، وَقَوْلُهُ : جَالِسًا نَصَبًا عَلَى

أَحْوَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي الْمَجْرُورِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ أَسْمٍ كَانَ .

والثالث : أَنْ يَكُونَ جَالِسًا وَالْمَجْرُورُ خَيْرِينَ لَكَ عَلَى مَذْهَبِ

ابن جنِّي (٦) ، وَمَنْعُ ذَلِكَ الْأَسْتَاذِ أَبُو الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّ "كَانَ" مَشْبَهَةٌ

(١) انظر تقييد ابن لب : ٤٨٠ - ٤٨١ .

(٢) الجمل : ٤٣ .

(٣) في الأصل : " وذلك " خطأ .

(٤) انظر هذه الأوجه في البسيط : ٦٨٨ - ٦٨٩ .

(٥) هذا القول هو : " كان في الدار زيد جالساً " الجمل : ٤٣ .

(٦) قال ذلك ابن جنِّي عند آية : ٦٥ من سورة البقرة وهي ﴿ فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين ﴾ قال " ينبغي أن يكون خيراً آخر لكونوا ،

والأول " قردة " فهو كقولك " حلوحامض " وإن جعلته وصفاً

لقردة صفر معناه ، ألا ترى أن القرد لذكه وصفاره خاسي " أبداً ،

فيكون إذا صفة غير مفيدة . وإذا جعلت " خاسئين " خيراً ثانياً حسن

وأفاد حتى كأنه قال : كونوا قردة كونوا خاسئين ، ألا ترى أن ليس

لأحد الأسمين من الاختصاص بالخيرية إلا ما لصاحبه ، وليس كذلك

الصفة بعد الموصوف ، إنما اختصاص العامل بالموصوف ، ثم الصفة

بعد تابعه . الخصائص : ١٥٨ / ٢ - ١٥٩ .

بنحو: ضرب، و [هو] (١) لا ينصب مفعولين إلا بالتشريك (٢)،
فالمشبه أولى (٢) ألا ينصب خبرين إلا بالتشريك (٣)، ولا يكون المشبه
أقوى من المشبه به أبداً، وتعلق ابن جنّي بأن "كان" دخلت على
مبتدأ له خبران في معنى خبر واحد فوجب أن تعمل فيما دخلت عليه،
وهو قول جيد، والألّا فيلزم ألا تدخل على نحو قولهم: هذا حلوحامض، ولا
يمنع ذلك أحدٌ، فإذا جَوَّزنا دخولها عليه فإما أن تعمل فيهما معاً فيتعين
مذهب ابن جنّي، وإما أن تعمل في أحدهما دون الآخر وهو باطل قطعاً،
فتأمل ذلك. (٤)

ثم قال: وتقول: (كان زيدٌ أبوه منطلق).

"أبوه منطلق" جملة من مبتدأ وخبر في موضع نصب، لأنها خبركان،
فإن قدمت خبر المبتدأ عليه، فإن نويت به التأخير بقي مع التقديم على
حكمه مع التأخير، لأنه خبر مقدم، وإن جعلته خبركان وما بعده فاعل
به لزم الأفراد، لأنه رفع الظاهر، واسم الفاعل إذا رفع الظاهر جرى
مجرى الفعل المقدم، والفعل إذا تقدم الأسماء الظاهرة وحد إذا كان
مسنداً إليها، فكذلك ما جرى مجراه، هذا أفصح اللغتين، وما هنا نبه
أبو القاسم على اللغة الثانية التي تسمى / لغة: أكلوني البراغيث، وقد
٩٤

- (١) تكملة من "ح".
(٢) أي بالعطف نحو: "كان زيد منطلقاً واضحاً".
(٣) في الأصل "فالمشبه لا يقوى إلا ينصب". وفي "ح" "والمشبه
به أولى ألا ينصب" ولعل ما أثبت هو الصواب، وانظر قول أبي
الحسين في البسيط: ٦٨٩ - ٦٩٠.
(٤) وهذا الذي ذكره خلاف قول ابن درستويه، لأنه يمنع تعدد خبر
كان. انظر إصلاح الخلل: ١٩٠، والتسهيل: ٥٢، وشرح
الجمال لابن بزيّة: ١٣٤، والتذليل والتكميل: ١٢٠/٢ ب.
(٥) انظر هذا القول في الكتاب: ٢٠٩/٣، وهو لأبي عمرو الهذلي
ذكره أبو عبيده في مجاز القرآن: ٣٤/٢. وقد قال ابن أبي الربيع
في البسيط: ٦٩٢، وهذا بلا شك لم يقله النحويون إلا بالسمع،
وليس بمثال وضعوه.

تقدم تحقيق القول في ذلك ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (فَإِنَّ^(١) جئت بعد أسم كان بأسم هو بعض الأول ،
كان^(٢) لك فيه وجهان) .

هذه المسألة على أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون الأسم الواقع بعد أسم كان هو الأول فسي
المعنى كقولك : كان زيد أخوك منطلقاً ، فهذا لا يكون إلا بدل شيء من
شيء ، فيجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه خبر كان .

والوجه الثاني : أن يكون بعض الأول كقولك : كان زيد وجهه

حسناً ، فهذا لك فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون بدلاً من الأول فينصب ما بعده على خبر كان .

والثاني : أن يكون رفعاً بالابتداء فيرفع ما بعده على أنه خبر

عنه ، وتكون الجملة بأسرها في موضع نصب ؛ لأنها^(٣) خبر كان .

والوجه الثالث : أن يكون صفة من صفات الأول أو جوهراً يصحبه

صحبة عَرْضِيَّةٌ ، كقولك : كان زيد خلقه حسناً ، وكان زيد ماله كثيراً ، فهذا

فيه ما في الوجه الذي قبله من البدل والقطع .

والوجه الرابع : أن يكون الثاني خارجاً عن هذه الأقسام كقولك :

كان زيد عمرو زاهياً ، فهذا لا يتصور فيه أن يكون على وجه من الوجوه

المذكورة إلا على وجه الغلط ، فَإِنَّ كان كذلك لم يكن إلا منصوباً

على خبر كان ؛ لأن ما قبله بدلٌ غلطٌ ما قبله ، أو قصد تشبيهاً ، فتنصب

الأسم الثاني على خبر كان ، والثالث على الحال والعامل فيها معنى التشبيه ،

وَالله أعلم .

(١) في الجمل : " وَإِنْ " وفي بعض أصول التحقيق : " وَإِذَا " انظر الجمل

: ٤٣ .

(٢) في الأصل " لكان " خطأ .

(٣) في الأصل " لأنه خبر كان " .

ثم قال : (وَإِذَا تَقَدَّمَ اسْمُ كَانٍ عَلَيْهَا رُفِعَ بِالْأَبْتَدَاءِ)^(١).

تجوز أبو القاسم في العبارة ، لأن اسم كان لا يتقدم عليها كالفاعل ،
وانما كان ينبغي أن يقول : وَإِذَا تَقَدَّمَ عَلَى " كَانٍ " مَا يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا
لِهَا مَعَ التَّأخِيرِ ، فتقول : كان زيد قائما ، فإذا قلت : زيد كان قائما ، فزيد
رفع بالابتداء ، وما بعده خبره ، ولا يصح أن يكون " زيد " رفعا بكان ، لِأَنَّهَا
قَدْ رُفِعَتْ ضَمِيرُهُ ، بدليل ظهوره في التثنية والجمع ، فتقول^(٢) من ذلك :
الزيدان كانا قائمين ، والزيدون كانوا قائمين ، ولولم يكن فيها ضمير زيد
في حالة الأفراد لم يظهر في التثنية والجمع ، وهذا بين^(٣) ، إن شاء الله .
ثم قال : (وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَلِي كَانٌ وَأَخْوَاتِهَا مَا أَنْتَصَبَ بِفِيهَا)^(٤).

هذا الفصل فيه ست مسائل : ثلاث منها جائزة باجماع ، ومسألة
منوعة باجماع ، ومسألتان مختلفتان في جوازهما .

فأما الثلاث الجائزة باجماع فهي أن يَلِيَهَا اسْمُهَا كَقَوْلِكَ : كَانِ
زَيْدٌ قَائِمًا ، أو خبرها إذا كان غير فعل كقولك : كان قائما زيد ، أو معمول
خبرها إذا كان ظرفا أو مجرورا كقوله : كان في الدار زيد قائما وكان عندك
زيد قائما .

وأما المنوعة باجماع فإن يليها معمول خبرها وبعده اسمها ،
وليس المعمول ظرفا ولا مجرورا ، كقولك : كان طعامك زيد الكلا^(٥) .

-
- (١) الجمل : ٤٤ .
(٢) في الأصل " تقول " بدون الفاء .
(٣) هذا التسامح الذي ذكره من قبل ابن السِّيد في إصلاح الخلل :
١٥٠ ، وابن أبي الربيع في البسيط : ٦٩٩ .
(٤) الجمل : ٤٥ .
(٥) هذا الإجماع الذي أطلقه هو إجماع البصريين ، أما أهل الكوفة
فقد أجازوا ذلك . انظر الكتاب : ٧٠-٧١ ، وشرح الجمل
لابن عصفور : ٣٩٣/١ . وشرح الألفية للشاطبي : ٣٥٩ وما بعدها
والخزانة : ٥٨/٤ .

وآختلف في المانع ، فعلة (١) سيبويه بأنك أوليت " كان " ما ليس
 بآسم لها ولا خير (٢) ، وعللها (٣) أبو علي بأنك أوقعت الطعام بين
 أجتبيين ، أي ليس معمولاً لواحد منهما . (٤)

وأما المسألان المختلف فيهما ، فأحدهما أن يكون بعد هذا
 المعمول خبرها كقولك : كان طعامك أكلاً زيد ، فهذه ممنوعة على تعليل
 سيبويه ، جائزة على تعليل أبي علي ، والله أعلم بصواب ذلك .

والمسألة الأخرى : (٥) هي أن يليها خبرها وهو فعل كقولك : كان
 يقوم زيد ، فجوز ابن جني أن يرتفع زيد بكان ، وفي الفعل الذي قبله
 ضميره ، والجملة خبر كان مقدماً على أسمها ، ومنع ذلك غيره ، فحجة المانع
 أنه لا يرتفع بكان إلا ما يكون مبتدأ عند اسقاطها ، لأنها من نواسخ
 الآبتداء ، وأنت لو اسقطتها من هذه المسألة لم يكن زيد إلا فاعلاً بالفعل
 الذي قبله ، وحجة ابن جني تسليم هذه القاعدة ، إلا أنك إذا أسقطت
 " كان " ، عاد الفعل بعد زيد (٦) ، لأن الخبر إنما قدم بشرط وجود كان ،
 فإذا زال الشرط زال المشروط ، فالحاصل من مجموع القولين أن المسألة من
 باب الإعمال . (٧)

ثم قال : (وإن أجمع في باب كان معرفة ونكرة ، فالآسم المعرفة
 والنكرة الخبر) . (٨)

-
- (١) في الأصل " فعللها " .
 (٢) انظر الكتاب : ٧٠ / ١ ، والهامش الثاني من الصفحة نفسها ، وهو
 من كلام السيرافي شرحاً لهذه المسألة ، وهذا مذهب الزجاجي
 رحمه الله . انظر الجمل : ٤٥ .
 (٣) هكذا في كلتا النسختين ، وسبق " وعلله " .
 (٤) الإيضاح : ١٠٦ - ١٠٧ وانظر شرح الألفية للشاطبي : ٣٦٠ .
 (٥) في " ح " " وهي " باثبات حرف العطف .
 (٦) يعني أن الفعل " يقوم " يقع بعد " زيد " ، فتقول : زيد يقوم .
 (٧) انظر المسألة في شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٢ / ١ وهو يذهب
 إلى الإعمال أيضاً .
 (٨) الجمل : ٤٥ .

مسائل هذا الفصل خمس^(١) . إحداهما : أن يكون الأسمان معاً معرفتين كقولك : كان زيد القاسم ، فهذا القسم أنت فيه مخير ، والألأجود أن يكون أعرفهما أسمها ، وإن تساوى ارتفع التفاضل كقولك : كان زيد أخاك .

المسألة الثانية : أن يكونا معاً نكرتين ، فهذا الفصل^(٢) لاحق بالأول ، بشرط الفائدة ، مثاله : ما كان فيها أحد خيراً منك .

المسألة الثالثة : / أن يكون الأول معرفة والثاني نكرة محضة ، فهذا أجود الكلام لمجيئه على الأصل كقولك : كان زيد قائماً . ٩٥

المسألة الرابعة : أن يكون الأول نكرة محضة والثاني معرفة ، فهذا القسم خاص بالشعر ، لأنه عكس باب الإخبار كقولك : كان قائماً زيدا ، وهو موجهٌ بأمرين :

أحدهما : أنها مشبهةٌ بنحو ضرب ، ومرفوع هذا النوع لا يلزم التعريف ، فليس ذلك في باب كان ببعيد .

والثاني : أنه لما كان الثاني هو الأول لم يخف على السامع أن المنصوب في هذه المسألة هو صاحب الصفة .^(٣)

المسألة الخامسة : أن يكون الأول نكرةً مختصةً ، كقولك : كان

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٩/١ وما بعدها ، والبسيط : ٧١١ وما بعدها ، وشرح ابن بزيمة : ١٣٥ وما بعدها .
(٢) في "ح" "الضرب" ، وبعدها في الأصل بياض بقدر كلمة .
(٣) قال في البسيط : ٧١٣ "والعرب ترفع المفعول وتنصب الفاعل في ضرورة الشعر إذا فهم المعنى ، ففعلوا ذلك باسم كان وخبرها فقالوا : كان قائم زيدا ، لأن المخاطب يعلم بالضرورة أن زيدا هو المخبر عنه وهذا الذي يستحق أن يرفع "قائم" به ، و"بقائم" وقعت الفائدة ، وهو الذي يستحق أن ينصب فجري ذلك مجرى خرق الثوب المسار ، فكما جاز هذا في ضرورة الشعر . . . جاز أن ترفع النكرة وتنصب المعرفة في الضرورة ، ويكون هذا من باب القلب .

خير منك زيدا ، فهذا الضرب يجوز قليلاً (١) ، وأكثر ما يكون في الشعر والذي
جوز كونه في الكلام شبهه بالمعرفة بما فيه من الاختصاص ، والله أعلم .
وأما قوله : (٢)

(* وَلَا يَكُ مَوْقِفًا مِّنْكَ الْوَدَاعَا *)

في البيت الذي بعد بيت حسان (٣) ، فإنه من الضرب الخامس ، وكان ينبغي
لأبي القاسم أن ينبه على ذلك ، فإن ظاهر كلامه التسوية بينه وبين بيت
حسان في الاختصاص بالشعر ، وليس كذلك .

ثم قال : (وأما قولك : ما كان مثلك أحد) (٤) إلى آخر الفصل .

بيان هذه المسألة أن النفي والإثبات إنما يتوجهان على الخبر ،
فإذا قلت : ما كان زيد قائماً ، فإنما نفيت القيام ، وإذا قلت : ما كان
زيد إلا قائماً ، فقد أثبت ما نفيت في الأولى ، وزيد على حاله في المسألتين ،
فعلى هذا إذا قلت : ما كان مثل زيد أحد ، فقد نفيت أن يماثله أحد
من جنسه ، في وصف جرى ذكره ، أو دلت عليه قرينة نحو أن تقول : ما كان

(١) انظر الكتاب : ١٤٢/٢ ، والبسيط : ٥٨٩ .

(٢) الجمل : ٤٦ وهذا عجز البيت وصدره :

* قفي قبل التفريق يا ضباعاً *

وهو مطلع قصيدة القطامي " عمير بن شَيْمٍ ، أو شتيم " التي يمدح
بها زفر بن الحارث الكلابي . انظر ديوانه : ٣٠ ، والكتاب :
٣٣١/١ ، والمقتضب : ٩٣/٤ ، والأصول : ٨٣/١ ، وشرح أبيات
سيبويه لأبن السيرافي : ٤٤٤/١ وشرح المفصل لأبن يعيش

: ٥٥/٨ ، ٦٥/٣ .

(٣) بيت حسان هو : كأن سبيته من بيت رأس * يكون مزاجها عسل وما
فإنه أخير ب " مزاجها " وهو معرفة بإضافته إلى الضمير . وعسل هو
اسم يكون . هذا ما يريد . والضمير هنا اعتبر إضافته معرفة وان
كان بين النحاة منازعة في ضمير النكرة منهم من جعله معرفة وذلك
منقول عن سيبويه ومنهم من جعله نكرة لأنه يعود على نكرة ولذلك
دخلت عليه رب في قولهم : ربّه رجل . وبذلك يلتمس العذر لأبي
القاسم ، على أن النكرة هنا مختصة فهي في درجة قريبة من المعرفة .
الجمل : ٤٧ (٤)

مثل زيد أحد في العلم ، أو في الكرم ، أو في الشجاعة ، وما أشبه ذلك ، ولا يكون ذلك على الإطلاق ؛ لأنه محالٌّ ألاَّ يشاركه أحدٌ من أبناء جنسه في وصفٍ ما ، ولو قلت : ما كان مثل زيد أحداً ، برفع المثل لكان محالاً ، لأنك جعلت له مثلاً ونفيت عنه ^(١) ألاَّ أحديه ، فالكلام يدفع آخره أوله ، فكان محالاً في التحصيل ، إلا أنه قد يجوز على ضرب من المجاز وذلك يراد به ^(٢) التعظيم لشأنه ، أو الوضع منه كقولك : ما زيد إلا ملكٌ ، وما هو إلا شيطان ، وهذا على أن يكون أحدٌ واقعاً موقع إنسان ، حتى يكون ^(٣) قال : ما كان مثل زيد انساناً ، فقد أثبت له مثلاً ، ونفى عنه الانسانية ، فبقي أن يكون ملحقاً بجنس الملائكة ترفيعاً لشأنه ، أو ملحقاً بجنس الشياطين وضعاً من شأنه ، ويتعين أحد الوجهين بما يقترن به من الدلائل .

وأما على مذهب من قال : إن أحداً ها هنا واقع موقع عاقل فلا يكون إلاً زماً صريحاً ، لأنه كأنه قال : ما كان مثل زيد عاقلاً ، فقد أثبت له مثلاً ، ونفى عن ذلك المثل أن يكون من جنس العقلاء ، ومعلوم أن أصناف العقلاء ثلاثة : الملائكة ، وبنو آدم ، وبنو الجن ، فإذا نفى عنه أن يكون من أحد هذه الأصناف لم يبق إلاً أن يكون من جنس البهائم ، أو الجمادات ، فلذلك كان زماً صريحاً والله أعلم .

ثم قال : (وأعلم أن ما أنفك ، وما فتى ، وما برح ، وما زال ، لا تدخل على أخبارها " إلا " وتدخل على سائر الحروف) . ^(٥)

-
- (١) في الأصل : " عنده " خطأ .
(٢) " وذلك يراد به " غير واضحة في " ح " .
(٣) في " ح " " كأنه " .
(٤) في " ح " " بشأنه " .
(٥) الجمل : ٤٨ .

هذه الأفعال الأربعة أخوات ، لا تستعمل إلا تالية لحرف (١)
النفي لفظاً أو تقديراً ، وهي وإن كانت منفية في اللفظ ، فإن معناها
الإثبات ؛ لدخول النفي عليها ؛ لأن النفي إذا نفي صار الكلام إيجاباً ،
ومن ثم لم يجوز دخول " إلا " على أخبارها ؛ لأنك إذا قلت : ما زال زيد
قائماً فكأنك قلت : ثبت زيد قائماً ، فكما لا يجوز دخول " إلا " هنا ، فكذلك
[لا يجوز] (٢) ما هو في معناه وبهذا اغترابن كيسان فجوز تقديم
أخبارها عليها منفية بما له صدر الكلام اعتباراً بالمعنى الذي شرحناه (٣) ،
والصواب اعتبار اللفظ في معنى التقديم ، واعتبار المعنى في منع دخول
" إلا " والله اعلم .

وأما قول أبي القاسم - (لا نك توجب بقولك : ما انك الخبر ،
وتنفيه بـ " إلا ") - ففيه إشكال من جهة أن حرف " إلا " ليس من
أدوات النفي وإنما هو إيجاب بعد النفي ، ووجه ذلك والله أعلم أنه إنما
قال ذلك ، لأنه رآها في باب الاستثناء توجب ما بعدها إذا تقدمها النفي
كقولك : ما قام القوم إلا زيد ، وتخرجه من حكم ما قبلها إذا كان إيجاباً ،
كقولك : قام القوم إلا زيدا ، فلذلك تجوز في العبارة بما قال والله أعلم .

ثم قال : (وأعلم أن لكان أربعة مواضع) (٤) إلى آخر / الفصل . ٩٦

كان ينبغي أن يقول : اعلم أن كان على ثلاثة أقسام : (٥)

-
- (١) في " ح " بحرف " .
 - (٢) زيادة من " ح " .
 - (٣) انظر ص ٣١٦ وما بعدها ، وهو ماش تحقيقها .
 - (٤) الجمل : ٤٨ .
 - (٥) هذا الاعتراض اعترض به ابن شان في شرح الجمل : ٤١ ،
وابن السيد في إصلاح الخلل وهذا التقسيم الذي قسمه الزجاجي
رحمه الله - كان قسمه أيضاً الزمخشري في المفصل : ٢٦٤ ، انظر
الإيضاح في شرح المفصل : ٧٧/٢ - ٧٨ .

أحدها : أن تكون ناقصة .

والثاني : أن تكون تامة .

والثالث : أن تكون زائدة .

وإنما قال إن لها أربعة مواضع ؛ لأنَّ الناقصة يكون اسمها مرة ضمير
الأمروالشان ، ومرة غيره من الأسماء ، فلما رآها تتنوع هذا التنوع جعلها
منقسمة ذلك لأنقسام .

(٢)

وزاد بعضهم (١) قسماً خامساً وهو : أن تكون بمعنى صار كقوله :

بَتِيهَا قَفْرٌ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَد كَانَتْ فِرَاخًا بِيَوْضَهَا

والمعنى بلا شك : قد صارت بيوضها فراخاً .

وزاد آخرون سادساً وسابعاً ، وهما : أن تكون بمعنى : كَفَلٌ ،

كقولك : كَانَ الْقَاضِي بِنْتَ فُلَانٍ ، ومعنى غَزَلَ كقولك : كَانَ زَيْدٌ صَوْفًا

كثيراً (٣) ، والمعنى : كَفَلَ الْقَاضِي بِنْتَ فُلَانٍ ، وغزَلَ زَيْدٌ صَوْفًا كثيراً ،

فهذه سبعة أقسام .

ثم إنَّ " كان " التي يكون اسمها ضمير الأمروالشان ، لا يكون

خبرها عند نحاة البصرة إلا جملة فعلية ، أو اسمية كقولك : كان قام زيد ،

(١) منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل : ٤١/١ ، والجزولي . انظر

شرح الجزولية للابدي : ٩٥٣ .

(٢) البيت لابن أحمرا الباهلي : وهو في ديوانه : ١١٩ وشرح المفصل

لابن يعيش ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ٧٨/٢ ،

وشرح الجمل لابن عصفور : ٤١٢/١ ، وشرح الجزولية للابدي :

٩٥٣/١ ، والخزانة : ٣١/٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٦٨ ،

وانظر تخريجات الديوان للبيت .

وذكر ابن السِّيد في إصلاح الخلل : ١٥٤ أن البيت الذي الرمة ،

وليس في ديوانه وإن كان هناك قصيدة من بحر هذا البيت

وقافيته .

(٣) ذكر ذلك ابن السِّيد في إصلاح الخلل : ١٥٥ وعزاه إلى ما نقله

اللفويون من غريب اللغات وانظر اللسان " كون " .

وكان زيد قائم ، فآسم كان مضمراً فيها ، وأجملتها التي بعدها في موضع نصب على الخبر ، وهذا الضمير الذي [يكون في] (١) كان ، يجوز أن يكون عبارة عن الأمر والشأن ، ويجوز أن يكون عبارة عن القصة ، فإن جعلته عبارة عن القصة ألحقت الفعل تاء التانيث بدلالة على ذلك المقصد ، وإن كان (٢) عبارة عن الأمر والشأن لم تلحق تاء التانيث ، لأن الضمير مذكر ، والأحسن أن يكون تانيث الضمير مع الموءنث ، وتذكيره مع المذكر ، للمجانسة كقولك : كان زيد قائم ، وكانت هند قائمة ، ويجوز تانيثه مع المذكر ، وتذكيره مع الموءنث ، فتقول : كانت زيد قائم ، وكان هند قائمة (٣) ، والأحسن ما بدأنا به ، والله أعلم .

-
- (١) تكلمة من "ح" .
(٢) في النسختين "كانت" .
(٣) قال ابن عصفور : " وزعم أهل الكوفة أن المخبر عنه إذا كان مذكراً فالضمير ضمير أمر وإن كان موءناً فالضمير ضمير قصة ، فتقول : كان زيد قائم ، وكانت هند قائمة للمشكلة ، ولا يقال عندهم : كانت زيد قائمة ، ولا كان هند قائمة ، وهذا الذي منعه جاز في القياس ، وقد ورد به السماع أيضاً ."